

الإيمان

في معنى الإيمان والحجج

تأليف

الإمام أبي زكريا محيي الدين بن عربي بن شرف النُّووي

٦٣١-٦٧٦ هـ

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

تحقيق

موفق منصور

الجزء الرابع

مؤسسة الرسالة ناشرون



٣٠ - [باب فضل إخفاء الصدقة]

[٢٣٨٠] ٩١ - (١٠٣١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عُثَيْدٍ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَقِصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الْإِمَامُ الْعَادِلُ.....»

باب فضل إخفاء الصدقة

قوله: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» قال القاضي: إضافة الظل إلى الله تعالى إضافة ملك، وكل ظل فهو لله وملكه وخلقه وسلطانه، والمراد هنا ظل العرش، كما جاء في حديث آخر مبنيًا^(١)، والمراد يوم القيامة إذا قام الناس لرب العالمين، ودنت منهم الشمس واشتد عليهم حرها وأخذهم العرق، ولا ظل هناك لنبي إلا للعرش، وقد يراد به هنا ظل الجنة، وهو نعيمها والكون فيها، كما قال تعالى: ﴿وَنُدْجِلُّهُمْ ظِلًّا ظِلِيلًا﴾ [الباء: ٥٧].

قال القاضي: وقال ابن دينار^(٢): المراد بالظل هنا الكرامة والكشف^(٣) والكن^(٤) من المكافاة في ذلك الموقف، قال: وليس المراد ظل الشمس. قال القاضي: وما قاله معلوم في اللسان، يقال: فلان في ظل فلان، أي: في كنفه وحمائه، وهذا أولى الأقوال، وتكون إضافته إلى العرش لأنه مكان التقريب والكرامة، وإلا فالشمس ومنازل العالم تحت العرش، وفي ظله.

قوله ﷺ: «الْإِمَامُ الْعَادِلُ» قال القاضي: هو كل من إليه نظر في شيء من أمور المسلمين من

(١) يشير إلى رواية للحديث عند الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»: ٥٨٤٥، والطبراني في «الأوسط»: ٩١٣١، والبيهقي في «الأسماء والصفات»: ٨٦٩، فممنهم: «في ظل عرشه». وكذا وقع التصريح بذكر العرش في أحاديث عدة غير حديث السبعة.

(٢) هو عيسى بن دينار النافقي، أبو عبد الله، كان إماماً في الفقه على مذهب مالك، وكانت الفتيا تدور عليه بالأندلس، لا يتقدمه أحد، وعلى طريقة عالية من الوفاء والعبادة، توفي بطليطلة سنة ٢١٢هـ.

(٣) الكشف: الجزر والسنن.

(٤) في (ص) و(هـ): الكشف، والمثبت من (خ) وهو الموافق لما في «إكمال المعلم»: (٣/٥٦٢)، والكن: وقاء كل شيء وميزته.

(٥) في (ص) و(هـ): مصالح.

وَسَابَّ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُتَعَلِّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ.....

الْوَلَاةُ وَالْحُكْمُ. وبدأ به لكثرة مصالحة وعموم نفعه، ووقع في أكثر النسخ: «الإمام العادل» وفي بعضها: «الإمام الغزالي»^(١) وهما صحيحان^(٢).

قوله **﴿١﴾**: «وَسَابَّ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ» هكذا هو في جميع النسخ: «نشأ بعبادة الله» والمشهور في روايات هذا الحديث: «نشأ في عبادة الله»^(٣) وكلاهما صحيح، ومعنى رواية الباء: نشأ متلبساً بالعبادة، أو مُصاحِباً لها، ومُلتصِقاً بها.

قوله **﴿٢﴾**: «وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُتَعَلِّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ» هكذا هو في النسخ كلها: «في المساجد» وفي غير هذه الرواية: «بالمساجد»^(٤) ووقع في هذه الرواية في أكثر النسخ: «متعلق في المساجد» وفي بعضها: «متعلق»^(٥) بالتاء، وكلاهما صحيح، ومعناه: شديد الحب لها، والملازمة للجماعة فيها، وليس معناه دوام القدوم في المسجد.

قوله **﴿٣﴾**: «وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ». معناه: اجتمعا على حب الله، والتفرقا على حب الله، أي: كان سبب اجتماعهما حب الله، واستمرراً على ذلك حتى تفرقا من مجلسهما، وهما صادقان في حب كل واحد منهما صاحبه لله تعالى حال اجتماعهما وافتراقهما.

وفي هذا الحديث البحث على التحاب في الله تعالى، وبيان عظم فضله، وهو من المهمات، فإن الحب في الله واليغرض في الله من الإيمان، وهو بحمد الله كثير، يوفق له أكثر الناس، أو من وفق له.

قوله **﴿٤﴾**: «وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ» قال القاضي: يحتمل قوله: «أَخَافُ اللَّهَ» باللسان، ويحتمل قوله في قلبه، ليزجر نفسه، وخص ذات المنصب والجمال لكثرة الرغبة فيها، وعسر حصولها، وهي جامعة للمنصب والجمال، لا سيما وهي داعية إلى نفسها طالبة لذلك، قد أغنت عن مشاق التوصل إلى مرادها ونحوها، فالصبر عنها لخوف الله تعالى - وقد دعت إلى

(١) وأخرجه البيهقي في «الكبرى» ٩: (١/٢٩٩).

(٢) «كمال المعلم»: (٣/٥٦٢).

(٣) ألفه في البخاري: ١٤٢٣.

(٤) أخرجه أحمد: ٩٦٦٥.

وَرَجُلٌ تَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ.....

نفسها مع جميعها المنصب والجمال - من أكمل المراتب وأعظم الطاعات، فرتب الله تعالى عليه أن يظله في ظله.

وذاث المنصب: هي ذاث الحبيب والنسب الشريف. ومعنى «دعته» أي: دعت^(١) إلى الرضى بها، هذا هو الصواب في معناه. وذكر القاضي فيه احتمالين، أحدهما: هذا. والثاني: يحتمل أنها دعت له لئلا يخاف العجز عن القيام بحقوقها، أو^(٢) أن الخوف من الله تعالى شغله عن لذات الدنيا وشهواتها^(٣).

قوله **﴿﴾**: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم بيمينه ما تنفق شماله» هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها، وكذا نقله القاضي عن جميع روايات نسخ مسلم: «لا تعلم بيمينه ما تنفق شماله» والصحيح المعروف: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق بيمينه» هكذا رواه مالك في «الموطأ» والبخاري في «صحيحه» وغيرهما من الأئمة^(٤)، وهو وجه الكلام، لأن المعروف في النفقة فعلها باليمين.

قال القاضي: وشبه أن يكون الزعم فيها من الثقلين عن مسلم لا من مسلم، بدليل إدخاله بعدة حديث مالك، وقال بمثل حديث عبيد الله^(٥) وثبّن الخلاف فيه في قوله، وقال: «رجل معلق بالمسجد، إذا خرج منه حتى يعود» فلو كان ما رواه مخالفاً لرواية مالك لنبه عليه كما نبه على هذا.

وفي هذا الحديث فضل صدقة السر، قال العلماء: وهذا في صدقة التطوع، فالسر فيها أفضل لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبعد من الرياء، وأما الزكاة الواجبة فإعلانها أفضل، وهكذا حكم الصلاة، فإعلان فرائضها أفضل، وإسراؤها أفضل، لقوله **﴿﴾**: «أفضل الصلاة سرية المرم في بيته إلا المكتوبة»^(٦).

(١) في (خ): دفعته.

(٢) في (خ): و.

(٣) إكمال المعلم: (٣/٥٦٣).

(٤) مالك: ١٨٣٦، والبخاري: ٦٦٠، وأخرجه أحمد: ٩٦٦٥.

(٥) في النسخ الثلاثة: حبيب، والثبت من «إكمال المعلم»: (٣/٥٦٣).

(٦) أخرجه البخاري: ٧٣١، ومسلم: ١٨٢٥، وأحمد: ٢١٥٨٢، من حديث زيد بن ثابت **﴿﴾**.

وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ». [أحمد: ٩٦٦٥، والبخاري: ١٦٦٠].

[٢٣٨١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُؤْتَلُ حَدِيثُ حُبَيْبِ اللَّهِ، وَقَالَ: «وَرَجُلٌ مُعَلَّقٌ بِالمَسْجِدِ، إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ». [الترمذي: ٢٣٨١].

قال العلماء: وذكر اليمين والشمال مبالغة في الإخفاء والاستتار بالصُّفْقَةِ، وضرب المثل بهما لشرب اليمين من الشمال وملازمتها لها، ومعناه: لو قدرت الشمال رجلاً متيقظاً لما غلب صدقة اليمين، لمبالغته في الإخفاء. ونقل القاضي عن بعضهم أن المراد من عن يمينه وشماله، من الناس، والضوابط الأولى^(١).

قوله ﷺ: «وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ» فيه فضيلة البكاء من خشية الله، وفضل طاعة السرِّ لكمال الإخلاص فيها.



٣١ - [باب بيان أن أفضل الصدقة

صدقة الصحيح الشحيح]

[٢٣٨٢] ٩٢ - (١٠٣٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقُعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَكْبَرُ؟ فَقَالَ: «أَنْ تُصَدِّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَيْءٍ، تَخْشَى الْفَقْرَ، وَتَأْمُلُ الْغِنَى، وَلَا تُسَهِّلَ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، أَلَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ؟» [احمد: ١٧١٠٧]

[رائف: ٢٣٨٤]

باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح

قوله: (يا رسول الله، أي الصدقة أعظم؟ فقال: «أن تصدق وأنت صحيح شحيح، تخشى الفقر، وتأمل الغنى، ولا تسهل»^(١) حتى إذا بلغت الحلقوم قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا، ألا وقد كان لفلان؟) قال الخطابي: الشُّحُّ أعمُّ من البخل، وكأنَّ الشُّحَّ جنسٌ، والبخل نوعٌ، وأكثر ما يقال البخلُ في أفراد الأمور، والشُّحُّ عامٌّ، كالوصف اللازم وما هو من قبل الطمع^(٢).

قال: فمعنى الحديث: أنَّ الشُّحَّ غالبٌ في حالِ الصَّحَّةِ، فإذا سَفَحَ فيها وتَصَدَّقَ كان أَصْدَقَ في نِيَّتِهِ وأَعْظَمَ لآجِرِهِ، بخلاف من أَشْرَفَ على الموتِ وأَمْسَ من الحياة، ورأى مصيرَ المالِ لغيره وتَصَدَّقَ^(٣)، فإنَّ صدقته حيثُ ناقصةٌ بالنسبة إلى حالِ الصَّحَّةِ والشُّحِّ، ورجاءُ البقاءِ وخوفُ الفقرِ.

وتَأْمُلُ الْغِنَى - يَفْضَحُ الْمِيمَ - أي: تَطْمَعُ بِهِ^(٤).

ومعنى «بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ» بَلَغْتَ الرُّوحَ، والمرادُ قَارِبْتُ بِلَوْحِ الْحُلُقُومِ، إِذْ لَوْ بَلَغَتْهُ لَمْ تَصِحَّ وَصِيَّتُهُ وَلَا صَدَقَتُهُ وَلَا شَيْءٌ مِنْ نَصْرَتَاتِهِ بِاتِّفَاقِ الْمُفْقِهَاءِ.

وقوله ﷺ: «لِفُلَانٍ كَذَا، ولفلان كذا، ألا وقد كان لفلان؟» قال الخطابي: المرادُ به التَّوَارِثُ^(٥).

(١) في (خ): تسهل.

(٢) معلوم السنن: ١/٥٢٢.

(٣) هذه الكلمة: تصدق ليست في (ص) و(ع).

(٤) في (خ): له.

(٥) معالم السنن: ٣/٢٤٩.

[٢٣٨٣] ٩٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي ذُوْعَنَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ وَجُلٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَكْثَرُ أَجْرًا؟ فَقَالَ: «أَمَّا وَأَبِيكَ لَتَنْبَأَنَّ: أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَيْءٍ، تَخْشَى الْفَقْرَ، وَتَأْمُلُ الْبَقَاءَ، وَلَا تُنْهَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ» . (المجلد: ١٧٦: ٥٩ لؤلؤ النظر: ٩٣٨٤).

[٢٣٨٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ لِحَدِيثِ جَرِيرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ. (احمد: ٩٣٧٨، والبخاري: ١٢١٩).

وقال غيره: المراد به سبق القضاة به للموصى له، ويحتمل أن يكون المعنى أنه قد خرج عن تصرفه وكماله ملكه، واستقلاله بما شاء من التصرف، فليس له في وصيته كبير ثواب بالنسبة إلى صدقة الصَّحِيحِ الشَّحِيحِ.

قوله ﷺ: «أما وأبيك لتنبأَنَّ» قد يُقال: خلف بأبيه، وقد نهى عن الخلف بغير الله تعالى، وعن الخلف بالآباء. والجواب: أن النهي عن اليمين بغير الله لَمَنْ تَعَمَّدَ، وهذه اللَّفْظَةُ الْوَاقِعَةُ فِي الْحَدِيثِ تُجْرِي عَلَى اللِّسَانِ مِنْ غَيْرِ نَعْمَلٍ، فَلَا تَكُونُ بِسِيئًا، وَلَا مِنْهِيًا عَنْهَا كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ.



٣٢ - [باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى، وأن اليد العليا هي المنفقة، وأن السفلى هي الآخذة]

[٢٣٨٥] ٩٤ - (١٠٣٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَهُوَ يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ -: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا الْمُنْفِقَةُ، وَالسُّفْلَى السَّائِلَةُ». [أحمد: ٥٣٤٤، والبخاري: ١٤٢٩/٤م].

[٢٣٨٦] ٩٥ - (١٠٣٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ - قَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى -: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ

باب بيان أن اليد العليا خير من السفلى، وأن اليد العليا هي المنفقة، وأن السفلى هي الآخذة

قوله ﷺ في الصدقة: «اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا المنفقة، والسفلى السائلة».

هكذا وقع في «صحيح البخاري» و«مسلم»: «العليا المنفقة» من الإنفاق، وكذا ذكره أبو داود عن أكثر الروافق، قال: ورواه عبد الوارث عن أيوب عن نافع عن ابن عمر: «العليا المتعفة»، بالعين من البعثة^(١)، ورجح الخطابي هذه الرواية، قال: لأن السياق في ذكر المسألة والتعفف عنها^(٢)، والصحيح الرواية الأولى، ويحتمل صحة الروایتين، فالمنفقة أعلى من السائلة، والمتعفة أعلى من السائلة.

وفي هذا الحديث الحث على الإنفاق في وجوه الطاعات، وفيه دليل لمذهب الجمهور أن اليد العليا هي المنفقة، وقال الخطابي: المتعفة، كما سبق، وقال غيره: العليا الآخذة، والسفلى المائعة، حكاه القاضي^(٣)، والله أعلم. والمراد بالعلو علو الفضل والمجد وتلّي الثواب.

(١) «سنن أبي داود»: ١٦٤٨.

(٢) معالم السنن: ٥٠٨/١.

(٣) إكمال المعلم: ٥٦٦/٣ - ٥٦٧.

مُوسَى بْنِ ظَلْحَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جَزَامٍ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ - أَوْ: خَيْرُ الصَّدَقَةِ - عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْتَدَأُ بِمَنْ تَعُولُ».

[أحمد: ١٥٥٧٧، والبخاري: ٢٦٢٧].

[٢٣٨٧] ٩٦ - (١٠٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُ بْنُ النَّاقِدِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جَزَامٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ

قوله ﷺ: «أَوْ^(١): خَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِنًى» معناه: أفضل الصدقة ما بقي صاحبها بعدها مستغنياً بما بقي معه، وتقديره: أفضل الصدقة ما أبقت بعدها غنى يعتمد صاحبها، ويستظهر به على مصالحه وحوائجه، وإنما كانت هذه أفضل الصدقة بالنسبة إلى مَنْ تصدَّق بجميع ماله، لأنَّ مَنْ تصدَّق بالجميع يندم غالباً، أو قد يندم إذا احتاج، ويودُّ أنه لم يتصدَّق، بخلاف مَنْ بقي بعدها مستغنياً، فإنه لا يندم عليها بل يُسرُّ بها.

وقد اختلف العلماء في الصدقة بجميع ماله. فمدَّهنا أنه مُستحبٌّ لمن لا قَيْنَ عليه، ولا له عيالٌ لا يصبرون، بشرط أن يكون ممن يصبر على الإضاعة والفقر، فإنَّ ثم تجتمع هذه الشروط فهو مكروه. قال القاضي: يجوز جمهور العلماء وأئمة الأمصار الصدقة بجميع ماله، وقيل: يردُّ جميعها، وهو مروى عن عمر بن الخطاب. وقيل: ينفذ في الثلث، وهو مذهب أهل الشام. وقيل: إن زاد على النصف رُدَّت الزيادة، وهو محكي عن مكحول. قال أبو جعفر الطبري: ومع جوازه فالمستحبُّ ألا ينفذه، وأن يقتصر على الثلث^(٢).

قوله ﷺ: «وَابْتَدَأُ بِمَنْ تَعُولُ» فيه تقديم نفقة نفسه وعياله؛ لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيرهم. وفيه الابتداء بالأهمل فالأهم في الأمور الشرعية.

قوله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ» شبهه في الرغبة فيه والميل إليه وحرص النفوس عليه بالفاكهة الخضراء الحلوة المثلثة، فإنَّ الأخضر مرغوب فيه على انفراد، والحلو كذلك على انفراد، فاجتماعهما أشد. وفيه إشارة إلى عدم بقائه، لأنَّ الخضروات لا تبقى، ولا تُراد للبقاء، والله أعلم.

(١) في (ج) و(ص): و.

(٢) إكمال المعلم: (٢٦٧/٢).

بَطِيبٌ نَفْسٌ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى». [الجمعة ١٥٥٧٤، ومجدي ٦٤٤١].

[٢٣٨٨] ٩٧ - (١٠٣٦) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عُبَيْدٍ الْجَهْضِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا شَدَادُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ أَنْ تَبْذُلَ الْفَضْلَ خَيْرٌ لَكَ، وَأَنْ تُمَسِّكَهُ شَرٌّ لَكَ، وَلَا تَلَامُ عَلَى كَفَافِهِ».....

قوله ﷺ: «فمن أخذه بطيب نفسٍ بُورِكَ له فيه، ومن أخذه بإشراف نفسٍ لم يبارك له فيه، وكان كالذي يأكل ولا يشبع» قال العلماء: إشراف النفس: تطلُّعها إليه. وتعرضها له، وطعنها فيه. وأما صيب النفس: فذكر القاضي فيه احتمالين:

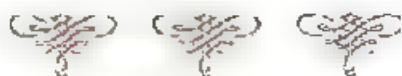
أظهرهما: أنه عائدٌ على لا أخذ، ومعناه: من أخذه بغير سؤالٍ ولا إشرافٍ وتسلُّعٍ، بُورِكَ له فيه. والثاني: أنه عائدٌ إلى الدفع، ومعناه: من أخذه بمن يدفعه مُتَشَرِّحاً يدفعه إليه. طَبِيبٌ لِنَفْسٍ، لا بسؤالٍ اضطره إليه أو بحريةٍ معها لا تطيبُ معه نفسُ الدافع.

وأما قوله ﷺ: «كالذي يأكل ولا يشبع» فقيل: هو الذي به داءٌ لا يشبع بسببه. وقيل: يحتملُ أنَّ المراد تشبيهُهُ بالبهيمة الرَّاعية، وهي هذا الحديث وما قبله وبعده: الحثُّ على التَّعَفُّفِ والْقَنَاعَةِ، والرِّضَا بما تُبْسَرُ به عَنَافٍ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا، ولا جَمَلٌ في الكسْبِ، وأنه لا يغترُّ لِإِحْسَانِ بَكْرَةٍ مَا يَحْصُلُ لَهُ بِشَرِّهِ وَحَوْرِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُبَارَكُ لَهُ فِيهِ، وهو قريبٌ من قول الله تعالى: ﴿يَتَمَنَّوْنَ أَنَّ الْكُفْرَ بَلَّغَهُمُ اللَّهُ الْفِتْنَةَ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ البقرة: ١٧٧.

قوله ﷺ: «يا ابن آدم، إِنَّكَ أَنْ تَبْذُلَ الْفَضْلَ خَيْرٌ لَكَ، وَأَنْ تُمَسِّكَهُ شَرٌّ لَكَ، وَلَا تَلَامُ عَلَى كَفَافِهِ»، هو مفتاحُ عمدة «أَنْ» ومعناه: مَنْ بَلَّغْتَ الْفَضْلَ عَنْ حَاجَتِكَ وَحَاجَةِ عِيَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ لِبَقَاءِ ثَوَابِهِ، وَإِنْ أَمْسَكَتَهُ فَهُوَ شَرٌّ لَكَ، لِأَنَّهُ إِنْ أَمْسَكَ عَنِ الرَّوَابِجِ سَتَحَقُّ لِعِقَابِ عِيَالِهِ، وَإِنْ أَمْسَكَ عَنِ الْمُنَادَوْبِ فَقَدْ نَقَصَ ثَوَابَهُ، وَهُوَ مُتَصَلِّحٌ لِنَفْسِهِ فِي آخِرَتِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ شَرٌّ.

وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ، وَالْيَدُ الْمَلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السَّقْلَى» [أحمد: ٢٢٢٦٥]

ومعنى «لا تلام على كفاف» أنَّ قدر الحاجة لا لزم على صاحبه، وهذا إذا لم يتوجه في الكفاف حق شرعي، كما أنه نصاب زكويٍّ ووجبت الزكاة بشروطها - وهو مُحتاج إلى ذلك النصاب لكفائه - وجب عليه إخراج الزكاة، ويحصل كفايته من جهة مُباحة، ومعنى «أبدأ بمن تعول» أنَّ العيال والمقاربة أحقُّ من الأحاب، وقد سبق.



٣٣ - [باب النهي عن المسألة]

[٢٣٨٩] ٩٨ - (١٠٣٧) حَدَّثَنَا أَبُو سَعْدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ : أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ : حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَضَمِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ : يَاكُمْ وَأَحَادِيثُ ، إِلَّا حَدِيثًا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ ، فَإِنَّ عُمَرَ كَانَ يُحِفُّ النَّاسَ فِي اللَّهِ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ :

باب النهي عن المسألة

مقصود الباب وأحاديثه : النهي عن السؤال ، واتفق العلماء عليه إذا لم تكن ضرورة . واختلف أصحابنا في مسألة القادر على الكتابة على وجهين :
أصحهما : أنها حرام بظاهر الأحاديث .

والثاني : حلال مع الكراهة بثلاثة شروط - ألا يذل نفسه ، ولا يدخ في السؤال ، ولا يؤدي لمسؤول ، فإن فقد أحد هذه الشروط حرم بالاتفاق ، والله أعلم .
قوله : (عن عبد الله بن عامر البجلي) هو أحد القراء السبعة ، وهو بضم الصاد وفتحها ^(١) ، منسوب إلى بني بجيلة .

قوله . (سمعت معاوية يقول : ياكم وأحاديث ، إلا حديثاً كان في عهد عمر ، فإن عمر كان يخيف الناس في الله) هكذا هو في أكثر النسخ : (وأحاديث) وفي بعضها : (والأحاديث) ^(٢) وهما صحيحان ومراؤ معاوية : النهي عن الإكثار من الأحاديث بغير تثبت ، لما شاع في زمانه من التحدث عن أهل الكتاب ، وما وجد في كتبهم حين فُتح بلادهم ، وأمرهم بالرجوع في أحاديث إلى ما كان في زمن عمر رضي الله عنه ، لضيق الأمر وشدة فيه ، وخوف الناس من سطوته ، ومنعه الناس من المساعدة إلى الأحاديث ، وطلبه لشهادة على ذلك ، حتى استقرت الأحاديث واشتهرت .

(١) قد اسمعني في الأنساب : (١٣/٤٨٣) : وكسر الصاد لمهمة ، وقيل ، بضم الصاد ، وهو أشهر ، وكذا قال بن الجزري في «غاية النهاية في طبقات مشاهير» : (١/٤٢٤) وقال عيني في «معجمي في ضبط أسماء الرجال» ص ٢٧٨ : وكسر الصاد مهمة وفتحها ، ونقل الكورني هو بضم الصاد وفتحها . قد ابن الجزري : فعلى هذا يجوز في البجلي لمركات الثلاث . كذا في «غاية النهاية» .

(٢) وقد أخرج عنه كذلك أحمد في «فضائل الصحابة» ٤ : ٥٨٥ ، هـ الرسالة

«مَنْ يَرُدَّ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ». وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا أَنَا خَارِزٌ، لَمْ يَأْخُذْهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ، فَيَبَارِكْ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أُعْطِيَتْهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَشَرَوْهُ، كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ». [مكرر: ١٢٩٢، ٤٩٥٥] [أحمد: ١٦٩١٠، ١٦٩١١] [إسناد: ٢٣٩٢].

[٢٣٩٠] ٩٩ - (١٠٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أُجَيِّهِ هَمْدَمَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُلْحِقُوا فِي الْمَسْأَلَةِ، قَوْلَ اللَّهِ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا، فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلَتِي شَيْئًا، وَأَنَا لَهُ كَارَةٌ، فَيَبَارِكْ لَهُ لِيَمَا أُعْطِيَتْهُ». [أحمد: ١٦٨٩٣].

[٢٣٩١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا بَنُو أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ - وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فِي دَارِهِ بِصَنْعَاءَ، فَأُطْعِمَنِي مِنْ خُزْرَةٍ فِي دَارِهِ - عَنْ أُجَيِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ. [إسناد: ١٢٣٩٠].

[٢٣٩٢] ١٠٠ - (١٠٣٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يَرُدَّ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَيُعْطِي اللَّهُ». [مكرر: ٢٣٨٩] [أحمد: ١٦٩٣١، وإسناد: ٧١].

قوله ﷺ: «مَنْ يَرُدَّ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ» فيه نصيبه العلم وثقافته في الدين وسحبه عليه، وسببه أنه قد دفع إلى تقوى الله تعالى.

قوله ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا خَارِزٌ» وفي الرواية الأخرى: «إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَيُعْطِي اللَّهُ» معناه: أَنَا الْمُعْطِي حَقِيقَةً هُوَ اللَّهُ تَعَالَى. وَلَمْ أَكُنْ مُعْطِيًّا، وَإِنَّمَا أَنَا خَارِزٌ عَلَى مَا عِنْدِي، ثُمَّ أَقْبِمُ مَا أَمَرْتُ بِقَسْمِهِ عَلَى حَسَبِ مَا أَمَرْتُ بِهِ، وَالْأُمُورُ كُلُّهَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَقْدِيرِهِ، وَالْإِنْسَانُ مُصَوَّرٌ^(١) قَرِيبٌ.

قوله ﷺ: «لَا تُلْحِقُوا فِي الْمَسْأَلَةِ» مَكْنَاهُ هُوَ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ: «فِي الْمَسْأَلَةِ» بِالْقَدْرِ، وَفِي بَعْضِهَا بِالْبَاهِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَالْإِلْحَاقُ: الْإِلْحَاقُ.

(١) أي: مصوَّرٌ بـ«و» يُصَوَّرُ كَمَا يَشَاءُ، أَنْظِرْ إِلَى الْقَامِرِ مِنَ: (أصروف).

وَلَا يُقْضَىٰ لَهُ فِيمَا تَصَدَّقَ عَلَيْهِ

جَعْفَرُ: أَخْبَرَنِي شَرِيفٌ: أَخْبَرَنِي عَصَاءُ بْنُ يَسَارٍ وَعَلِيُّ بْنُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرٍةَ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ. [المعجم: ١٥٣٩] [المعجم: ٢٣٩٤].

قوله: (قالوا، فيما المسكين؟) هكذا هو في الأصول كلها: (فما المسكين؟) وهو صحيح، لأن (ما) تأتي كثيراً لصفات من يعرضه كثرة تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ﴾ (النساء: ١٣٤)

٣٥ - [باب كراهة المسألة للناس]

[٢٣٩٦] ١٠٣ - (١٠٤٠) وَخَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . خَلَّفَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى . عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ أَخِي الزُّهْرِيِّ ، عَنْ خُمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَزَالُ الْمَسْأَلَةُ بِأَحَدِكُمْ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ ، وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُرَعَةٌ لَحْمٍ » . [٢٣٩٦] ٢٣٩٦ .

[٢٣٩٧] (١٠٠) وَخَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِدُ : حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَخِي الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ « مُرَعَةٌ » [نسخ ١٢٣٨] [وسط ٢٣٩٨] .

[٢٣٩٨] ١٠٤ - (١٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ : أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنْ خُمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ ، حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُرَعَةٌ لَحْمٍ » . [٢٣٩٨] ١٠٤٨ .

[٢٣٩٩] ١٠٥ - (١٠٤١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَاهِسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا : حَدَّثَنَا إِبْنُ قُضَيْبٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْقَتَّاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا ، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا ، فَلْيَسْتَقِلْ أَوْ لْيَسْتَكْثِرْ » . [نسخ ١٧١٣] .

قوله ﷺ : « لَا تَزَالُ الْمَسْأَلَةُ بِأَحَدِكُمْ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ ، وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُرَعَةٌ لَحْمٍ » يضم الميم ويسكان الزاي : قِطْعَةٌ .

قال القاضي : قيل معناه : يأتي يوم القيامة ذليلاً ساقطاً لا وجه له عند الله . وقيل : هو على ظاهره ، فيحشر وجهه عظم لا لحم عليه عقوبة له ، وعلامة له بذهبه حين طلب وسأل بوجهه ، كما جاءت الأحاديث الآخر بالمعقوبات في الأعضاء التي كانت بها المعاصي . وهذا فيمن سأل لغير ضرورة سؤالا منهجاً عنه ، وأكثر منه ، كما في الرواية الأخرى : « مَنْ سَأَلَ تَكْثُرًا » ^(١) والله أعلم .

قوله ﷺ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا ، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا ، فَلْيَسْتَقِلْ أَوْ لْيَسْتَكْثِرْ » . قال القاضي : معناه : أنه يُعاقب بالثَّار ، قال : ويحتمل أن يكون على ظاهره ، فوالذي يأخذه يصير جمرًا

MAHDE KHASHIAN & K-RABAJAH

- وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي النُّجَيْبُ الْأَمِينُ - أَمَّا هُوَ فَحَبِيبٌ إِلَيَّ، وَأَمَّا هُوَ عِنْدِي فَأَمِيرٌ - عَوْتُ بْنُ مَالِكٍ الْأَسَجَعِيُّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعَةً أَوْ ثَمَانِيَةً أَوْ سِتَّةً فَقَالَ: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟»، وَكُنَّا حَبِيبَكَ عَهْدَ بَيْعَةٍ، فَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟»، فَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟» قَالَ: فَبَسَطْنَا أَيْدِيَنَا وَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَعَلَامَ تُبَايِعُكَ؟ قَالَ: «عَلَى أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَالصَّلَاةَ الْخَمْسَ، وَتُطِيعُوا - وَأَسْرَ كَلِمَةً خَفِيَّةً - وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا»، فَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أَوْلِيَّكَ التَّقَرُّ بِسَطِّ سَوْطِ أَحَدِهِمْ، فَقَمَا يَسْأَلُ أَحَدًا بِتَأْوِيلِهِ إِيَّاهُ. (الترمذي ٢٣٩٩٣ مختصراً).

قوله: (عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي مسلم الخولاني) اسم أبي إدريس - جند الله بن عبدة الله - واسم أبي مسلم: عبد الله بن ثوب، بضم العثة وفتح الواو ويعنده موحدة، ويقال: ابن ثواب، بفتح النشة وتحفيف الواو، ويقال: ابن أنوب، ويقال: ابن عبد الله، ويقال: بن خوف، ويقال: بن يشكم^(١)، ويقال: سمه يعقوب بن عوف، وهو مشهور بالزهد والكرامات لطاهرات، والمحاسن لبهرات، أسلم في زمن النبي ﷺ، وألقبه الأسود الغشي في لثام فلم يحترق فتركه، فجاهد مهاجرة إلى رسول الله ﷺ، فتوفي النبي ﷺ وهو على الطريق، فجاء إلى المدينة فمات أبا بكر لصديق وعمر وعمرهم من كبار الصحابة رضي الله عنهم، هذا هو لثواب المعروف، ولا خلاف فيه بين العلماء وأما قول أسلم في «الأسساب»^(٢): إنه أسلم في زمن معاوية، فعبط باثفاق أهل العلم من المحققين وأصحاب التواريخ والمفاتيح والتفسير وغيرهم. والله أعلم.

قوله: (فلقد رأيت بعض أولئك التفر بسوط أحدهم، لما يسأل أحداً بتأويله إياه) فيه التمسك بالمعصوم، لأنهم نهبوا عن السوط فحملوه على فهمه. وفيه لحن على نشره عن جميع ما يسمى سؤلاً وإن كان حقيراً والله أعلم.

(١) في (ص): بن حبيب، وهو خطأ.

(٢) (٢٣٤/٥)

٣٦ - [باب من تجل له المسألة]

[٢٤٠٤] ١١٩ - (١٠٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ حَمَّادٍ بْنِ زَيْدٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ هَارُونَ بْنِ رِيَابٍ - حَدَّثَنِي كَثَّالَةُ بْنُ نَعِيمٍ الْعَمَلِيُّ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ مُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ قَالَتْ: تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً، فَأَبَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ فِيهَا، فَقَالَ: «أَقِمِ حَتَّى تَأْتِيَنَّ الصَّدَقَةَ، فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا»، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «يَا قَبِيصَةُ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَجُلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٍ تَحْمِلُ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ - وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ أَجْتَاخَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ - وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ ثَلَاثًا فَاقَةً،

باب من تجل له المسألة

قوله: (من هارون بن رياب) هو بكسر الراء وبمشدة تحت ثم ألف ثم موحدة

قوله: (تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً) هي بفتح الحاء، وهي المال الذي يتحمَّله الإنسان، أي: يستدينه ويدفعه في إصلاح ذات السنين، كالإصلاح بين قبيلتين، ونحو ذلك، وإنما تجلُّ له المسألة، وتُعصى من الزكاة بشرط أن يستدين لغير معصية.

قوله ﷺ: (حتى يصيب قواماً من عيشٍ) أو قال: (سداداً من عيشٍ) يقوم والسداد، بكسر الهمزة والتسكين، وهم بمعنى واحد، وهو ما يغني عن شيء، وما يُسدُّ به الحاجة، وكلُّ شيء سددت به شئ فهو سدادٌ بالكسر، ومنه سداد الثغر والقدور، وقولهم: سداد من عجز

قوله: (حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقته) هكذا هو في جميع النسخ: (يقوم ثلاثة) وهو صحيح، أي: يقومون بهذا الأمر، فيقولون: لقد أصابته فاقة، والحجا مقصور، وهو العجز، وإنما دلَّ ﷺ: (من قومه) لأنهم من أهل الخبرة ببطونه، ولعلَّ من يخفى في العادة، ولا يعلمه إلا من كان خبيراً بصاحبه، وإنما شرَّح الحجا تشبيهاً على أنه يشترط في الشاهد الثبوت، فلا تقول: من مخفون.

فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ - فَمَا سِوَاهُ مِنْ الْمَسْأَلَةِ بِأَقْبَضَةِ سُحْتًا، يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُحْتًا». الحد: ١٦٥٩٦

وأما اشتراط الثلاثة، فقال بعض أصحابنا: هو شرط في بيئته الإحصار، فلا يُقبل إلا من ثلاثة، لظاهر هذا الحديث. وقال الجمهور: يُقبل من عشرين كما في الشهادات غير الزنى، وحملوا الحديث على الاستحباب، وهذا محمول على من عرف له مال، فلا يُقبل قوله في تلفه والإحصار إلا ببيئته، وأما من لم يُعرف له مال، فالقول قوله في عدم المال.

قوله «فَمَا سِوَاهُ مِنْ الْمَسْأَلَةِ بِأَقْبَضَةِ سُحْتًا» هكذا هو في جميع النسخ: «سُحْتًا» ورواه غير مسلم: «سُحْتٌ»^(١) وهذا واضح، ورواية مسلم صحيحة، وفيه إحصار، أي: اعتقده سُحْتًا، أو يؤكل سُحْتًا.



٣٧ - [باب إياحه الأخذ بن أعطي

من غیر مسألة ولا إشراف]

[٢٤٠٥] ١١٠ - (١٠٤٥) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ (ح). وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ بَحْبِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ: قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ، فَأَقُولُ: أَعْطُوهُ أَفْقَرَ إِلَيَّ مِنِّي، حَتَّى أُعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، فَقُلْتُ: أَعْطُوهُ أَفْقَرَ إِلَيَّ مِنِّي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْهُ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَلْتَ غَيْرَ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ، فَخُذْهُ، وَمَا لَا، فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ». (المعجم ١٣٧، وبيهقي ١٤٧٣).

باب جواز الأخذ لغیر سؤال ولا تطلع منه

قوله * (سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: قد كان رسول الله ﷺ يمطيبي العطاء، فأقول: أعطه أفقر إليه مني: حتى أعطاني مرةً مالاً، فقلت: أعطه أفقر إليه مني، فقال رسول الله ﷺ: اخذه^(١) وما جاءك من هذا مال وأنت غير مشرف ولا سائل، فخذ، وما لا، فلا تتبعه نفسك». هذا الحديث فيه منقبة لعمر، وبيان فضله وزهده وإيثاره. والمشرف إلى الشيء هو المتطلع^(٢) إليه، لحريص عليه.

وقوله، وما لا، فلا تتبعه نفسك محتاج: ما لم يوجد فيه هذا الشرط لا تعلق النفس به.

وختفت لعمدة فمن جاءه مال، هل يجب قبوله أم يُتنب؟ على ثلاثة مذاهب حكاهما^(٣) أبو جعفر محمد بن خزيمة الطبري وآخرون، والصحيح لمشهور الذي عليه الجمهور: أنه يستحب في غير عطية السلطان، وأما عطية السلطان فحرمها قوم، وأباحها قوم، وكرهها قوم، والصحيح أنه إن غلب الحرام فيها لم يذ السلطان حرمت، وكذا إن أعطى من لا يستحق، وإن لم يغلب الحرام لمباح إن^(٤) لم يكن

(١) أي (ح) خذ.

(٢) أي (غ): المتطلع.

(٣) أي (غ): حكاه.

(٤) أي (ح): وإن.

[٢٤٠٦] ١١١ (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنِي بَنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ لَعْنَةً، فَيَقُولُ لَهُ عُمَرُ: أَعْطَوْنِي رَسُولَ اللَّهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ أَوْ تَصَلِّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ، فَخُذْهُ، وَمَا لَا، فَلَا تُشِيعَ نَفْسَكَ».

قَالَ سَالِمٌ: قِيمُنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا، وَلَا يَرُدُّ شَيْئًا أُعْطِيَهُ. (إحدى

- ١٥٧٤٨

[٢٤٠٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ، قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ بِوَسْطَى ذَلِكَ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [انظر ٢٤٠٨]

في لُفَافِصٍ مانعٍ يمنعه من استحقاق الأخذ، وقالت صائفة: الأخذ واجبٌ من لُفُطَانٍ وغيره. وقال آخرون، هو ممدودٌ في عبيَّة السُّلْطَانِ دون غيره، والله أعلم.

قوله: (وحدثني أبو الطاهر: أخبرنا ابن وهب، قال عمرو. وحدثني ابن شهاب بمثل ذلك عن السائب بن يزيد، عن عبد الله بن السعدي، عن عمر بن الخطاب ﷺ، عن رسول الله ﷺ) هكذا وقع هذا الحديث.

وقوله: قال عمرو، معناه: قال عمرو، فحذف كذباً (قل) ولا بُدَّ للقارئ من التَّنْقِيصِ بـ(قل)

مَرَّتَيْنِ، وَلَهُمْ حَلْفُوا إِحْدَاهُمَا فِي الْكِتَابِ اخْتِصَارًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ. قَالَ عَمْرُو. وَحَدَّثَنِي، فَهَكَذَا هُوَ فِي لُفُطَانٍ (وحدثني) بالواو، وهو صحيحٌ مُلَيِّعٌ، ومعناه: أَنَّ عَمْرُو حَدَّثَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِأَحَادِيثٍ عَطَفَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، فَسَمِعَهَا ابْنُ وَهَبٍ كَذَلِكَ، فَلَمَّا أَرَادَ ابْنُ وَهَبٍ رَوَايَةَ غَيْرِ الْأَوَّلِ أَتَى بِالْوَاوِ لِعَصْفَةِ، لِأَنَّهُ سَمِعَ غَيْرَ الْأَوَّلِ مِنْ عَمْرُو مَعْطُوفٌ بِالْوَاوِ، فَأَتَى بِهِ كَمَا شِيعَهُ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.


وَأَعْنَمُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَمُتُّ مَسَدْرَكَ^(٢) صِى مُسْلِمٍ، قَالَ الْقَاضِي عِيَادُش. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ

(١) (٧١/٤)

(٢) فِي (نَحْ): يَسْتَحْدِرُكَ.

[٢٤٠٨] ١١٢ - (٢٢٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بَشْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَائِدِيِّ الْمَالِكِيِّ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَعْمَلَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه عَلَى الصَّدَقَةِ، فَمِمَّا

يزيد: لسائب بن يزيد وعبد الله بن السعدي رجل ، وهو حويط بن عبد العزى : قال (سائب) : ثم سمعته
لسائب من ابن السعدي ، بل ثم روه عن حويط عنه . قال حماد : وهو محفوظ من غير طريق عمرو
بن الحارث ، روه أصحاب شعيب والزيدي وغيرهم عن أبي هري . قال : أخبرني لسائب بن يزيد :
أن حويط أخبره : أن عبد الله بن السعدي أخبره : أن عمر أخبره . وكذا روه يونس بن عبد الأعلى عن
ابن وهب . هذا كلام الشافعي (١٩) .

قُلْتُ: رَوَاهُ أَبُو النَّبَاتِيِّ فِي «سُنَنِ»^(٢٢) كَمَا ذَكَرَ: عَنْ (بْنِ عُيَيْنَةَ) عَنْ زُوَيْرٍ، عَنِ الشَّائِبِ، عَنِ حُرَيْظٍ، عَنِ (بْنِ السَّعْدِ)، عَنْ عُمَرَ .

ورويته^(٣) عن الحافظ عبد القدور الشَّهْوي في كتابه «الرُّبْعِيَّات» قال: وقد رَوَاهُ هَكَذَا عَنْ
الرُّهْرِيِّ: مُحَمَّدُ بْنُ لَوْلِدٍ الرُّبَيْدِيُّ^(٤) وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ الْجَمْعِيُّ، وَعَتِيقُ بْنُ خَالِدٍ وَيُولُسُ بْنُ
يَزِيدَ الْأَيْلِيَّانِ، وَعَمْرُو^(٥) بْنُ الْحَارِثِ الْبَصْرِيُّ، وَالْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لِحَمْصِيٍّ، ثُمَّ ذَكَرَ طَرَفَهُمْ
بِأَسْبَاطِهِمْ مُطَوَّلَةً مُطَرَّقَةً، كُلُّهُمْ^(٦) عَنْ لُؤْهْرِيِّ، عَنِ السَّافِيَةِ عَنْ خُوَيْطَبٍ، عَنْ أَبِي السَّعْدِيِّ، عَنْ
عُمَرَ، وَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبٍ^(٧)، قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ: وَرَوَاهُ الشُّعْمَانُ مِنْ رَاشِدٍ، عَنْ
الرُّهْرِيِّ، فَاسْقَطَ خُوَيْطَبًا، وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ لُؤْهْرِيِّ، فَاحْتَلَفَ^(٨) عَنْهُ فِيهِ، فَرَوَاهُ عَنْهُ سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ
وَمُوسَى بْنُ أَبِينَ، كَمَا رَوَاهُ الْجَمْعِيُّ عَنْ لُؤْهْرِيِّ، وَرَوَاهُ بْنُ الْمُبَرِّكِ عَنْ مَعْمَرٍ، فَاسْقَطَ خُوَيْطَبًا،
كَمَا رَوَاهُ الشُّعْمَانُ مِنْ رَاشِدٍ عَنْ الرُّهْرِيِّ، وَرَوَاهُ عَبْدُ لُؤْزَانَ عَنْ مَعْمَرٍ، فَاسْقَطَ خُوَيْطَبًا وَابْنَ
السَّعْدِيِّ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ عِنْدَ الْقَادِرِ لَطَفًا، قَال: فَهَذَا مَا نَتَهَى مِنْ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ،

(١) الزكاة في المحاصيل: (٢٥ / ٢٥٨).

(٢٢) الرقم ٧٢٥٠، وأخيراً من القمري سنة ١١٢٣، وأحمد ١٠٠

(F) في (ج)، وجم

(٤) غمر (جمر) و (جمر) بر او میزدند و بر او میزدند و بر او میزدند.

(٥) غي (ش) : شامه و لغو بحفظاً

(٦) في (ع) : بطريق قلبه

۷۱۷۳: ۱۹۶۳: ۱۹۶۳

(۸) فی (نصر) و(حج) والاحتفاظ.

قَرَعْتُ مِنْهَا، وَذَرَيْتُهَا إِلَيْهِ. أَمَرَ لِي بِعَمَالَةٍ، فَقَبْتُ: إِنَّمَا عَمِلْتُ لِلَّهِ، وَأَجْرِي عَلَى اللَّهِ، فَقَالَ:

قَالَ: وَالصَّحِيحُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ، يَعْنِي: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الشَّائِبِ، عَنِ خُوَيْطِبَ، عَنِ ابْنِ السَّعْدِيِّ، عَنْ عُمَرَ.

وَعِنْدَ الْحَدِيثِ فِيهِ أَرْبَعَةُ صَحَابِيُونَ، يَرْوِي بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَهُمْ: عُمَرُ، وَابْنُ السَّعْدِيِّ، وَخُوَيْطِبُ، وَالشَّائِبُ رضي الله عنه، وَقَدْ جَاءَتْ جَمَلَةٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِيهَا أَرْبَعَةُ صَحَابِيُونَ يَرْوِي بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَأَرْبَعَةٌ تَدْبِثُونَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ.

وَأَمَّا ابْنُ السَّعْدِيِّ: فَهُوَ: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَقْدَانَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ ^(١)، ابْنُ عَبْدِ رُذَّ بْنِ نَضْرَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جَسَلٍ ^(٢)، ابْنُ عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ بْنِ غَالِبٍ، قَالُوا: وَاسْمُ وَقْدَانَ: عَمْرُو، وَيُقَالُ: عَمْرُو بْنُ وَقْدَانَ، وَقَالَ مَعْصُوبٌ: هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَمْرُو بْنِ وَقْدَانَ، وَيُقَالُ لَهُ: ابْنُ السَّعْدِيِّ، لِأَنَّهُ أَبَاهُ اسْتَرْضَعَ فِي بَيْتِ سَعْدِ بْنِ بَكْرِ بْنِ هَؤُلَاءِ، ضَحَبَ ابْنُ السَّعْدِيِّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِيمًا، وَقَالَ: وَفَدْتُ فِي نَفَرٍ مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. سَكَنَ الشَّامَ، وَرَوَى عَنْهُ الشَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ، وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ كِبَارِ الْقَادِحِينَ.

وَأَمَّا خُوَيْطِبُ، فَهُوَ بَضْمُ الْحَاءِ لِمَهْمَلَةٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ، وَيُقَالُ: أَبُو الْأَصْبَحِ، خُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ ابْنِ أَبِي قَيْسٍ، ابْنُ عَبْدِ رُذَّ بْنِ نَضْرَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جَسَلٍ ^(٢)، ابْنُ عَمْرِو بْنِ لُؤْيٍ، الْقُرَشِيُّ الْعَدَنِيُّ، أَسَمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَلَا تُحْفَظُ لَهُ رِوَايَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا شَيْءٌ ذَكَرَهُ الْوَأَقْدِيُّ ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ وَفَّعَ فِي مُسْلِمٍ بَعْدَ هَذَا مِنْ رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ قَالَ: عَنْ ابْنِ السَّعْدِيِّ، الْمَالِكِيِّ، فَقَوْلُهُ، لِمَالِكِي، صَحِيحٌ، مَتَسَوِّبٌ إِلَى مَالِكِ بْنِ جَسَلٍ ^(٢)، ابْنِ عَامِرٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: السَّعْدِيُّ، فَانْكُرُوهُ، قَالُوا: وَهَوَايَ، السَّعْدِيُّ، كَمَا رَوَاهُ الْجَسْهُورُ، مَتَسَوِّبٌ إِلَى بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ، كَمَا سَبَقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (أَمَرَ لِي بِعَمَالَةٍ) هِيَ بَضْمُ الْعَيْنِ، وَهِيَ الْمَالُ الَّذِي يُعْطَاهُ الْعَمَلُ عَلَى عَمَلِهِ.

(١) فِي (نَحْ)، عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ شَمْسٍ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) فِي (س) وَ(هـ) حَبْلٌ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) انْظُرْ «الْمُتَفَرِّقَ»: (٧٠١/٢).

خُذْ مَا أُعْطِيتَ، فَرِنِّي عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَمَلْنِي، فَقُلْتُ وَمِثْلُ قَوْلِكَ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُعْطِيتَ شَيْئاً مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ، فَكُلْ، وَتَصَدَّقْ». [المعجم ٢٧١].

و[بخاري: ٧١٦٣].

[٢٤٠٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبَلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ السَّعْدِيِّ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَعْمَلَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَةِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ النَّبِيِّ. [معجم ٢٤١٨].

قوله: (عممت على عهد رسول الله ﷺ، فعملني) هو بتشديد الميم، أي أعطاني أجره عملي.
وفي هذا الحديث: جواز أخذ العوض على^(١) أعمال لمسلمين، سواء كانت لدين أو لدنيا، كالقضاء والنسبة وغيرهما، والله أعلم.



٣٨ - [باب كراهة الحرص على الدنيا]

[٢٤١٠] ١١٣ - (١٠٤٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنْدِ،
عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَيْنِ:
حُبِّ الْعَيْشِ، وَالْمَالِ». [أحمد: ٨٦٩٩، والبخاري: ١٢٤٢٠].

[٢٤١١] ١١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ،
عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَلْبُ الشَّيْخِ
شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَيْنِ: طَوْلِ الْحَيَاةِ، وَحُبِّ الْمَالِ». [بخاري: ٢٤١٠].

[٢٤١٢] ١١٥ - (١٠٤٧) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ،
كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ - عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَلَوْ حُبَّ مِثْلِ اثْنَتَيْنِ: الْحَرَصُ عَلَى الْمَالِ، وَالْحَرَصُ عَلَى
الْمُحَرِّمِ». [أحمد: ١٢٩٩٨، ويطر: ٢٤١٢].

[٢٤١٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَدٍ الْمُسَمِّيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ:
حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ، بِمِثْلِهِ. [بخاري: ٢٤٢١، ويطر: ٢٤١٢].

[٢٤١٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا
شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أحمد: ١٢٢٠٧،
وطر: ٢٤١٣].

باب كراهة الحرص على الدنيا

قوله ﷺ «قلب الشيخ شاب على حب اثنين. حب العيش، والمال» هذا مجاز واستعارة،
ومعناه. أن قلب الشيخ كامل الحب للزمان، محتك في ذلك كاحتك في قوة لشاب في شبابه، هذا
مما لا يورثه. وقيل في تفسيره غير هذا مما لا يورثه.

قوله ﷺ «ولَوْ حُبَّ مِثْلِ اثْنَتَيْنِ» بفتح الميم وكسر الشين. وهو بمعنى: «قلب الشيخ قد حب على حب

اثنتين».

٣٩ - [بَابُ: لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ وَادِيَيْنِ لَابْتَغَى ثَالِثًا]

[٢٤١٥] ١١٦ - (١٠٤٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفَتْحَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي. وَقَالَ لَأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فُتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ لَابْنُ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى وَادِيًا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ». [أحمد ١٢٩٩٧ [وسط ٢٤١٧].

[٢٤١٦] ١١٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ فُتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا أَفَرِي أَشْيَءَ أُنْزِلَ، أَمْ شَيْءٌ كَذَنَ يَقُولُهُ - بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ. [أحمد ١٢٨٠٣، [وسط ٢٤١٧].

[٢٤١٧] ١١٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ كَانَ لَابْنُ آدَمَ وَادٍ مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ أَنْ لَهُ وَادِيًا آخَرَ، وَلَنْ يَمْلَأَ قَاهُ إِلَّا التُّرَابُ، وَاللَّهُ يَتُوبُ عَلَى مَنْ تَابَ». [أحمد ١٣٥٨١، [الخبري ٦٤٣٩].

[٢٤١٨] ١١٨ - (١٠٤٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ هَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ لَابْنَ آدَمَ مِلءَ وَادٍ مَالًا، لَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِ مِثْلُهُ، وَلَا يَمْلَأُ نَفْسَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَاللَّهُ يَتُوبُ عَلَى مَنْ تَابَ».

قوله ﷺ: «لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب» وفي رواية: «ولن يملأ قاه إلا التراب» وفي رواية: «ولا يملأ نفس ابن آدم إلا التراب» فيه دُخْلُ لَجْرَصٍ عَلَى الدُّبِيَّةِ، وَحُبُّ لِمَكْتَرَةِ بِهَا وَالرَّغْبَةِ فِيهَا.

ومعنى: «لا يملأ جوفه إلا التراب» أنه لا يزال حريصاً على الدُّبِيَّةِ حَتَّى يَمُوتَ، وَيَمْتَلِئَ جَوْفُهُ مِنْ

تُرَابٍ قَبِيرٍ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَا أَذْرِي أَمِنَ الْقُرْآنَ هُوَ أَمْ لَا ؟ [أحد ٢٥٠١، وحري ٦٤٣٧].
وَفِي رِوَايَةٍ زُهَيْرٌ قَالَ: فَلَا أَذْرِي أَمِنَ الْقُرْآنَ؟ لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عَبَّاسٍ.

[٢٤١٩] ١١٩ - (١٠٥٠) حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَعَثَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ إِلَى ثَوَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مِائَةِ رَجُلٍ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ خِيَارُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَقُرَّاءُهُمْ، فَذَلُّوهُ، وَلَا يَطْوِلَنَّ عَلَيْكُمْ الْأَمَدُ فَتَنْسَوُ قُلُوبُكُمْ كَمَا قَسَتْ قُلُوبُ مَنْ كَانَ قَلْبُكُمْ، وَإِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ، كُنَّا نُسَبِّحُهَا فِي الطُّلُوبِ وَالشَّدَةِ بِرَاءَةٍ، فَأَنْسَيْتُهَا، غَيْرَ أَنِّي قَدْ حَفِظْتُ مِنْهَا: لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَابْنَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَغَى وَادِيًا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا الثَّرَابُ، وَكُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ كُنَّا نُسَبِّحُهَا بِإِخْدَى الْمُسَبِّحَاتِ، فَأَنْسَيْتُهَا، غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْهَا: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ، فَكُتِبَ شَهَادَةٌ لِي أَعْتَاؤُكُمْ، فَتَسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وهذا الحديث، خرج على حكم غالب في آدم في الحرج على الدنيا، وفيه قراءه ﷺ
«وينوب الله على من ذنب» وهو متعلق بـ «بقبته» ومعناه: أن الله يقبل التوبة بين الحرج المذموم
وغيره من المذمومات.



٤٠ - [باب: ليس الغنى عن كثرة العرض]

[٢٤٢٠] ١٢٠ - (١٠٥١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْوَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ، وَلَكِنَّ الْغِنَى عَنِ النَّفْسِ». [أحمد ٧٣١٦، مسند أبي داود ٦٤٤٦].

باب فضل القناعة والحث عليها

قوله ﷺ: «ليس الغنى عن كثرة العرض»، ولكن معنى النفس «العرض» هنا بفتح العين والراء جميعاً، وهو مفاعلة التثنية.

ومعنى الحديث: الغنى لمحمود غنى النفس وشبهه وقلة حرصها، لا كثرة لمدى مع الحرص على الزيادة، لأن من كان طالباً للزيادة لم يستغن بما معه، فليس له غنى.



٤١ - [بَابُ تَخَوُّفِ مَا يُخْرِجُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا]

[٢٤٢١] ١٢١ - (١٠٥٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَتَقَرَّبْنَا فِي اللَّفْظِ - قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَضِبَ النَّاسَ، فَقَالَ: «لَا وَاللَّهِ مَا أَحْشَى عَلَيْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ إِلَّا مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَصَبَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «كَيْفَ قُلْتُ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ، أَوْ خَيْرٌ هُوَ؟ إِنَّ كُلَّ مَا بُنِيَ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبْطًا أَوْ يُلِمُّ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ، أَكَلْتُ، حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ، ثَلُطْثَتْ أَوْ بَالَتْ، ثُمَّ اجْتَرَتْ، فَعَادَتْ فَأَكَلَتْ، فَمَنْ يَأْخُذْ مَا لَا يَحْقُقُ يَبَارِكُ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ يَأْخُذْ مَا لَا يَغْيِرُ حَقَّهُ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ». (المعجم: ١١٠٣٥) (أبو داود: ٤٢٦٣).

باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا وما يبسط منها

قوله ﷺ: «لَا وَاللَّهِ، مَا أَحْشَى عَلَيْكُمْ - أَيُّهَا النَّاسُ - إِلَّا مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»^(١) فيه التحذير من الاغترار بالذُّنْبِ، والمُطَرِّإِ إليها، ولُتَاخِرَةِ بِهَا وفيه استحبابُ سَحْلِفٍ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَافٍ إِذَا كَانَتْ فِيهِ زِيَادَةٌ فِي التَّوَكُّيدِ وَالتَّشْجِيعِ؛ لِيَكُونَ أَوْقَعٌ فِي التَّنْغِيسِ.

قوله: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟) فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ، أَوْ خَيْرٌ هُوَ؟ إِنَّ كُلَّ مَا بُنِيَ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبْطًا أَوْ يُلِمُّ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ، أَكَلْتُ، حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ، ثَلُطْثَتْ أَوْ بَالَتْ، ثُمَّ اجْتَرَتْ، فَعَادَتْ فَأَكَلَتْ، فَمَنْ يَأْخُذْ مَا لَا يَحْقُقُ يَبَارِكُ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ يَأْخُذْ مَا لَا يَغْيِرُ حَقَّهُ»^(٢)، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ»

أَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «أَوْ خَيْرٌ هُوَ؟» فَهُوَ يَفْتَحُ الْوَارِدَ - وَ«لَحْظُ» يَفْتَحُ سَحَابَ الْمَهْمَلَةِ وَلِبَاءَ الْمَوْحِدَةِ، وَهِيَ لِلتَّحْقِيقِ

(١) فِي (ح) وَ(ز): زَهْرَةُ الدُّنْيَا.

(٢) فِي (ز): حَقٌّ.

[٢٤٢٢] ١٢٢ - (١٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «أَخَوْفُ مَا أَخَافَ عَلَيْكُمْ مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا» ، قَالُوا : وَمَا زَهْرَةُ الدُّنْيَا ؟

وقوله ﷺ : «أَوْ» (١) «يَلِي» معناه : أو يُقَدِّرُ الْقَتْلَ

وقوله ﷺ : «إِلَّا أَكْفَى الْخَصْرَ» هو بكسر الخصر لهزمة من «إِلَّا» وتشديد اللام على الاستثناء، هذا هو المشهور الذي قاله الجمهور من أهل اللغة والحديث وغيرهم.

قال القاضي : وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ : «إِلَّا» بفتح لهزمة وتخفيف للام على الاستفتاح ، و«أَكْفَى» بضمهم بهزمة معلولة ، و«الْخَصْرَ» بفتح الحاء وكسر الصاد، هكذا رواه الجمهور، قال القاضي : وصبطه بعضهم : «الْخَصْرَ» بضم الحاء وفتح الصاد (٢).

وقوله : «سَمِعْتُ» هو بفتح التاء المثناة، أي : أَلَمْتُ التَّلَظُّظَ ، وهو الرَّجِيعُ الرَّقِيقُ ، وأكثر ما يُقَالُ لِلرَّجُلِ وَلِتَقَرُّوْا وَلِيَقْبُرُوا وَلِيَقْبُرُوا .

قوله : «اجترت» أي : مَصِفَتْ جَرَّتَهَا ، قَالَ أَهْلُ الْلُغَةِ : الْعِجْرَةُ مَكْسَرُ الْعِجِمِ ، «يُخْرِجُهُ الْبَحِيرُ مِنْ بَطْنِهِ لِيُضَعَّعَهُ ثُمَّ يَهْدِيهِ» ، وَالْفُطْحُ شِدَّةُ الْمَضْغِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ : «لَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَيُّ النَّاسِ إِلَّا مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا» ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَيُّ النَّاسِ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَيُّ النَّاسِ إِلَّا مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنْ خَيْرٌ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ ، أَوْ خَيْرٌ هُوَ ؟» فَصَحَّحَهُ : أَنَّهُ ﷺ حَدَّثَهُمْ مِنْ زَهْرَةِ دُنْيَا ، وَخَافَ عَلَيْهِمْ مِنْهَا ، فَقَالَ هَذَا الرَّجُلُ : ثُمَّ بِحُصْنِ ذَلِكَ لِي مِنْ جِهَةِ مَبْحَةٍ ، كَغَنِيمَةٍ وَصَرَّهَا ، وَذَلِكَ خَيْرٌ ، وَهَلْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِشَرٍّ ؟ وَهُوَ اسْتَفْهَمُ بِنَكَارٍ وَسُتُغَادٍ ، أَيْ : يَحْدُثُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ خَيْرًا ثُمَّ يَتَوَثَّبُ عَلَيْهِ شَرٌّ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : أَمَّا الْخَيْرُ الْحَقِيقِيُّ فَلَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ ، أَيْ : لَا يَتَوَثَّبُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرٌ .

(١) في (ع) : و

(٢) «أَكْفَى» بمعجمة ، (٣/ ٥٩١ - ٥٩١) رَجِيه : وَتَعَدُّ لُغَوِيَّةً ، تُخْصَرُ بِضَمِّمْ . وَكَانَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلَةِ (١/ ٢٤٣) .

وَعَدَّ لُغَوِيَّةً وَبَعْضُهُمْ : الْخُصْبَةُ بِضَمِّمْ لُحَاءً وَكَوْنُهَا الضَّادُ .

يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بَرَكَاتُ الْأَرْضِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهَلْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ قَالَ: «لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ، لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ، لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ، إِنَّ كُلَّ مَا أَنْبَتَ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أَوْ يُلْمُ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ، فَإِنَّمَا تَأْكُلُ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ حَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ الشَّمْسُ، ثُمَّ اجْتَرَتْ وَبَاثَتْ وَتَلَطَّتْ، ثُمَّ غَادَتْ فَتَأْكُلُ، إِنَّ هَذَا الْمَالِ خَضِرَةٌ خُلُوهُ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ، وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ، فَنِعَمَ الْمَعْمُولَةُ هُوَ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ، كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ». [الصحاحي ٦١٢٧] [نظر ٢٤٢٢].

[٢٤٢٣] (١٢٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُنَظَرٍ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامِ صَدِيقِ الدَّسْتَوَائِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ،

ثُمَّ قَالَ: «أَوْحِيزُ هُوَ؟» مَعْنَاهُ: أَنَّ هَذَا الَّذِي يَحْصُلُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا لَيْسَ بِخَيْرٍ، وَرُبَّمَا هُوَ فَتْنَةٌ، وَتَغْيِيرٌ: الْخَيْرُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ، وَلَكِنْ لَيْسَتْ هَذِهِ الزَّهْرَةُ بِخَيْرٍ، لَمَّا تَوَلَّى إِلَيْهِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالْأَرْضِ، وَالْإِشْتِدَادُ بِهَا ضَرٌّ كَمَالُ الْإِقْبَالِ عَلَى آخِرَةٍ، ثُمَّ ضَرَبَ لِمِثْلِكَ مَثَلًا، فَقَالَ ﷺ: «إِنْ كُلَّ مَا يَنْبُتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلْمُ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ...» إِلَى آخِرِهِ.

وَمَعْنَاهُ: أَنَّ نَبَاتَ الرَّبِيعِ وَخَضِرَهُ يَقْتُلُ حَبَطًا بِالشَّحْمَةِ، لِكَثْرَةِ الْأَكْلِ، أَوْ يُقَارِبُ الْقَتْلَ، إِلَّا إِذَا قُتِصِرَ مِنْهُ عَلَى لَيْسَرٍ الَّذِي تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، وَتَحْصُلُ بِهِ الْكَفَايَةُ الْمُقْتَصِدَةُ، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ، وَهَكَذَا لِمَا هُوَ كُنْيَاتُ الرَّبِيعِ مُسْتَحْسَنٌ، تَطْلُبُهُ الشُّعُورُ وَتَبِيلُ بِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَكْثِرُ مِنْهُ وَيَسْتَفْرِقُ فِيهِ عِزَّ صَارِفٍ لَهُ فِي وَجْهِهِ، فَهَذَا يُهْلِكُهُ أَوْ يُقَارِبُ إِهْلَاكَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِدُ فِيهِ وَلَا يَأْخُذُ إِلَّا بِمِيسَرٍ، وَذَا أَخَذَ كَثِيرًا فَرَفَعَهُ فِي وَجْهِهِ، كَمَا تَلَبَّطُ الدُّنْيَا، فَهَذَا لَا يَضُرُّهُ، هَذَا مُخْتَصَرٌ مَعْنَى الْحَدِيثِ.

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: فِيهِ مَثَلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لِلْمُكْثَرِ مِنَ الْجَمْعِ الْمَانِعِ مِنَ الْحَقِّ، وَبِهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ مَعَا يَنْبُتُ الرَّبِيعُ مَا يَقْتُلُ» لِأَنَّ الرَّبِيعَ يَنْبُتُ أَحْرَارَ الْبُقُورِ^(١) فَتَسْتَكْثِرُ مِنْهُ الدُّنْيَا حَتَّى تَهْلِكَ

(١) فِيهِ رَجَ وَ

(٢) قَوْلُ الْأَزْهَرِيِّ فِي الْهَدْيِ نَعْمَةً (٢٧٧/٣) وَأَحْرَارُ يَقُولُونَ مَا يَأْكُلُ مِنْهَا غَيْرَ مَطْبُوعٍ، وَقَدْ أَوَّاهُ الْهَيْثَمُ: أَحْرَارُ الْقَوْلِ: مَا رَفَقَ مِنْهَا وَرَفَقَ.

وَالْقَوْلُ جَمْعُ بَقْلَةٍ، وَابْتِغَاءُ مَا لَيْسَ بِشَجَرٍ، وَلَا يَبْقَى بِهِ مَتَقٌ، مَا رُغِي. نَظَرُ الْمَلِكِ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْوُثْبِيِّ، وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ، فَقَالَ: «إِنْ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْوَةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا»، فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْيَأْتِي لَحِيْرَ بِالْشَّرِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: قَسَمْتُ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَنْ لَهُ؟ مَا شَأْنُكَ؟ تُكَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا تُكَلِّمُكَ؟ قَالَ: وَرَبَّنَا أَنَّهُ يُشْرِكُ عَلَيْنَا، فَأَفَاقَ يَمْسَحُ عَنْهُ الرُّحَصَاءُ، وَقَالَ: «إِنَّ هَذَا السَّائِلَ» - وَكَأَنَّهُ حَمْدٌ - فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْخَيْرِ بِالشَّرِّ».....

والثاني: لِمَقْتَصِدِهِ، وإليه الإشارة بقوله ﷺ: «إِلَّا أَكَلَةُ الْخَضِرِ» لِأَنَّهُ لِحَضِرٍ لَيْسَ مِنْ أَحْرَارِ الْبَقُولِ^(١).

وقد القاضى عياض: ضَرَبَ ﷺ لَهُمْ مَثَلًا بِمَعْنَى لِمَقْتَصِدِهِ وَالْمُكْتَرِ، فَقَالَ ﷺ: أَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ نَبَاتَ أَرْبَعِ خَيْرٍ، وَهُوَ قَوَامُ الْحَيَاةِ، وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ مُطَبَّقًا، بَلْ مِنْهُ مَا يَقْتُلُ، أَوْ يَقَارِبُ لِقَتًا، فَحَالَةُ الْمَبْطُونِ الْحَتْمِ كَحَالَةِ مَنْ يَجْعَلُ الْمَالَ وَلَا يَصْرِفُهُ فِي وَجْهِهِ، فَأَشَدُّ ﷺ إِلَى أَنْ لَا عِتْدَالَ وَالتَّوَسُّطَ فِي لَجْمِ أَحْسَرٍ، ثُمَّ ضَرَبَ مَثَلًا لِمَنْ يَتَعَمَّ إِكْتَارُهُ، وَهُوَ التَّشْبِيهُ بِأَكَلَةِ الْخَضِرِ وَهَذَا تَشْبِيهُ لِمَنْ صَرَفَهُ فِي وَجْهِهِ الشَّرْعِيَّةِ، وَوَجْهُ الشُّبُهِ أَنَّ هَذِهِ الدُّبَّةَ تَأْكُلُ مِنَ الْخَضِرِ حَتَّى تَمْتَلِئَ خَاصِرَتُهَا ثُمَّ تَتَلَخَّطُ وَهَكَذَا مَنْ يَجْمَعُهُ^(٢) ثُمَّ يَصْرِفُهُ^(٣).

قَوْلُهُ: (فَأَفَاقَ يَمْسَحُ الرُّحَصَاءُ) هُوَ بِضَمِّ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِضَادِ مَعْجَمَةٍ مَمْدُودَةٍ، أَيْ: لِحَرْقٍ مِنْ لُشْدَةٍ، وَأَكْثَرُ مَا يُسَمَّى^(٤) بِهِ عَرَقُ الْحَتَمِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِي هَذَا السَّائِلُ» هَكَذَا هُوَ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَفِي بَعْضِهَا: «أَبِرَ» وَفِي بَعْضِهَا: «أَنَّى» وَفِي بَعْضِهَا: «إِنَّ» وَكُلُّهُ مُصَحِّحٌ.

فَمَنْ قَالَ: أَيْ، أَوْ أَبِرَ، فَهِيَ بَعْثَتِي، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ، فَمَعْنَاهُ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - إِنَّ هَذَا هُوَ السَّائِلُ الْمَمْدُوحُ، الْحَادِثُ الْفَصْلُ، وَلِهَذَا قَالَ: وَكَأَنَّهُ حَمْدٌ، وَمَنْ قَالَ: أَيْ، فَمَعْنَاهُ: أَيُّكُمْ، فَحَدَّثَ بِكَافٍ وَالْمَعْنَى: يَا اللَّهَ أَعْلَمُ.

(١) التَّهْذِيبُ لِمَعْنَى (٢٣٩/٤).

(٢) فِي (ب) يَجْمَعُهُ عِلْدًا.

(٣) أَكَلَهُ لِمَعْنَى (٥٨٧/٣) (٥٨٨).

(٤) فِي (ج) مَعْنَى.

وَأَنَّ مِمَّا يَنْبَغُ الرِّبْعُ يَقْتُلُ أَوْ يُلِمُّ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ، فَإِنَّهَا أَكَلَتْ، حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ عَيْنِ الشَّمْسِ فَنَلَّظَتْ وَبَالَثَتْ، ثُمَّ رَتَعَتْ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرٌ حُلُوٌّ، وَنَعَمٌ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ هُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ مِنْهُ الْمُسْكِينُ وَالْيَتِيمُ وَابْنُ السَّبِيلِ - أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ بِغَيْرِ خَفٍّ، كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ. [احمد]

١١٨٦٥، والبخاري ١٤٦٥.

قوله ﷺ: «وَأَنَّ مِمَّا يَنْبَغُ الرِّبْعُ» ووقع في الروایتين السامعتين: «إن كل ما ينبت الربيع» أو «أست الربيع» ورواية: «نكر» محمولة على رواية: «مما» وهو من باب: «تَدَيَّرَ كُلُّ شَيْءٍ» [الاحمد: ١١٨٦٥]. و«وَأُوتِيَتْ مِنْ صَكِّي قَتَوِي» [النمل: ٢٣].

قوله ﷺ: «وَأَنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرٌ حُلُوٌّ، وَنَعَمٌ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ هُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ مِنْهُ الْمُسْكِينُ وَالْيَتِيمُ وَابْنُ السَّبِيلِ» فيه فضيلة المال لمن أخذه بحقه، وصرفه في رجاء الخير. وفيه حجة لمن يرجع الحق على الفاجر.



٤٢ - [باب فضل التعفف والصبر]

[٢٤٢٤] ١٢٤ - (١٠٥٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّثَّاعِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ، حَتَّى إِذَا نَفِثَ مَا عِنْدَهُ قَالَ: «مَا يَكُنْ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَذْخِرَهُ عَنْكُمْ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ بِعَفْوِ اللَّهِ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ بِعَفْوِ اللَّهِ، وَمَنْ يَصْبِرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِنْ عَطَاءٍ خَيْرَ وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ»، (الاصمدي: ٤١٨٩١، والبخاري: ٤١٤٦٩).

[٢٤٢٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ الرَّهَافِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، (الاصمدي: ٤١٨٩١، والنسفي: ٢٤٢٤).

باب فضل التعفف والصبر والقناعة والحث على ذلك

قوله ﷺ: «وما أعطي أحد من عطاءٍ غير وأوسع من الصبر» هكذا هو في جميع نسخ مسلم: «خبر» مرفوع، وهو صحيح، وتقليده: هو خير، كما وقع في رواية البخاري (١).

وفي هذا الحديث: الحث على التعفف والقناعة، والصبر على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا



٤٣ - [باب في الكفاف والقناعة]

[٢٤٢٦] ١٢٥ - (١٠٥٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي شُرَحْبِيلُ - وَهُوَ بْنُ شَرِيدٍ - عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ النَّاصِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسَمَ، وَرَزَقَ كَفَافًا، وَقَتَّعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ». [أحمد: ١٦٥٧٢].

[٢٤٢٧] ١٢٦ - (١٠٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الشَّافِعُ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، كِلَاهُمَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قَوْنًا». [مسند: ٧٤٤٠، مسند: ٧٤٧٣ و ٧٥٥٣، والبيهقي: ١٦٤٦١].

قوله: (عن أبي عبد الرحمن الجُبَلِيِّ)، هو منسوب إلى بني الحبيبي، ولمشهور في استخدام اسمائين ضمن الباء منه، والمشهور عند أهل العربية فتحها، ومنهم من سكنتها، قوله ﷺ «قد أفلح من أسَم، ورزق كفافًا، وقبَّعه الله بما آتاه» (الكفاف) الكفاية بلا زيادة ولا نقص وفيه مضية هذه لأوصاف، وقد يحتاج به لمن يقول. لكفك أفضل من الفقر ومن لعنى. قوله ﷺ «اللهم اجعل رزق آل محمد قوْنًا» قال أهل اللغة والعربية: القوْنُ ما يسد الرزق وفيه فضيلة القوْن من ثلبا، ولا تقتصر على القوْن منها، وإنما يسد به.



٤٤ - [بَابُ إِعْطَاءِ مَنْ سَأَلَ بِفُحْشٍ وَغِلْظَةٍ]

[٢٤٢٨] ١٢٧ - (١٠٥٦) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَدْ أَخْرَجَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ. لَغَيْرُ هَؤُلَاءِ كَانَ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُمْ، قَالَ: «إِنَّهُمْ خَيَّرُونِي أَنْ يُسْأَلُونِي بِالْفُحْشِ أَوْ يُخْلُونِي، فَلَسْتُ بِمُخْلٍ». (المحدث: ١٢٧).

[٢٤٢٩] ١٢٨ - (١٠٥٧) حَدَّثَنِي عُمَرُو الدَّقْدَقُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّزِّيُّ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا (ح). وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى - وَ لَفْظُهُ -: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ أَهْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ نَجْرَانِي غَيِظُ حَاشِيَةٍ، فَأَدْرَكَهُ أَغْرَابِيٌّ، فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ جَبَذَةً شَدِيدَةً، نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عُنُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَثَرَتْ بِهَا حَاشِيَةُ الرِّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَبَذَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مَرَّلِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ، فَانْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَضَحِكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ. (المحدث: ١٢٨، والمحدث: ١٢٨).

باب إعطاء المؤلف ومن يخاف على إيمانه إن لم يعط،

واحتمال من سأل بجفاء لجهله، وبيان الخوارج وأحكامهم

قوله ﷺ: «خيروني بين أن يسألوني بالفحش أو يخلونني، فلست بمخلٍ» معناه: أنهم ألجأوا في المسألة لضعف إيمانهم، والجهلوني - يستغنى حالهم - إلى السؤال بالفحش، أو ينسبني إلى البخل، ولست بمخالي، ولا ينبغي احتمال واحد من الأمرين.

فيه مداراة أهلي لجهالة ولقسوة وتألفهم، إذا كان فيهم مصلحة، وجواز دفع مالٍ إليهم لهذه المصلحة.

قوله: (فأدركه أغرابي، فجذبته بردائه جبذَةً شديدة، نظرت إلى صفحة عنق رسول الله ﷺ وقد أثرت بها حاشية الرداء، من شدة جبذته، ثم قال: يا محمد، مر لي من مال الله الذي عندك. فانتفتت إليه رسول الله ﷺ، فضحك، ثم أمر له بعطاء) فيه احتمال الجاهلين، والإعرا

[٢٤٣٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا هَمْدُ (ح) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ (ح). وَحَدَّثَنِي سَامَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، كُلُّهُمُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ. عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَبِيثِ [مسند ١٣١٩١، ١٣٣٣٩، المطبوع ١٣٤٧٩] وَفِي حَدِيثِ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ مِنَ الرَّيْدَةِ: قَالَ: ثُمَّ جَبَذَهُ إِلَيْهِ خَبْدَةً، وَجَعَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي نَحْرِ الْأَعْرَابِيِّ. وَفِي حَدِيثِ هَمَامٍ: فَمَجَّادَنَهُ حَتَّى انْشَقَّ الْبُرْدُ، وَحَتَّى بَقِيَتْ خَاشِيتُهُ فِي هُنُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[٢٤٣١] ١٢٩ - (١٠٥٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُيَيْكَةَ، عَنِ الْمُبَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَّةً، وَلَمْ يُعْطَ مَخْرَمَةً شَيْئًا، فَقَالَ مَخْرَمَةُ: يَا بُنَيَّ، انْصَلِفْ بِنَإِى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ، قَالَ: ادْخُلْ فَأَذْعُمْ لِي، قَالَ: فَدَعَوْتُهُ لَهُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَاءٌ مِنْهَا، فَقَالَ: «خَبَأْتُ هَذَا لَكَ»، قَالَ: فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: رَحِمَنِي مَخْرَمَةُ، (الحديث: ٦٨٩٢٧، رابيحاري: ٢٥٩٩).

ودفع شئيه بالحسنه، وإعصاء من يُألف قلبه، والعفو عن مرتكب كبيرة لا حد فيها لجبهه، ورجحاً للضمحت عند الأمور التي يُستجَبُ منها في العادة وحيه كمالاً خلق رسول الله ﷺ وحليمه وصفوجه الجميل.

قوله - (فمجادنه) هو بمعنى (جبله) في الرواية السابقة، يُقَدَّرُ: جَبَذَ وَجَلَبَ، لُغَتَانِ مشهورتان.

قوله - (حتى انشق الرد)، وحتى بقيت خاشيته في عنق رسول الله ﷺ) فإن لقاضي: يحتمل أنه عسى ظهره، وأن الخاشية انقطعت وبقت في العنق، ويحتمل أن يكون معناه: بقي أثره، لقوله في الرواية الأخرى: «أثرت بها خاشية الرداء»^(١).

[٢٤٣٢] ١٢٠ - (. . .) حَدَّثَنَا أَبُو الْحَطَّابِ زَيْدُ بْنُ يَحْيَى الْحَسَنِيُّ: حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا بِزْ وَرْدَانُ أَبُو صَالِحٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ السَّخُبَيَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْوَسْوَ بْنِ مَحْرَمَةَ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَقْبِيَّةً، فَقَالَ لِي أَبِي مَحْرَمَةَ: انْطَبِقْ بِنِ الْيَهُ، عَسَى أَنْ يُعْطِيَنَا مِنْهَا شَيْئًا، قَالَ: فَقَدِمَ أَبِي عَسَى الْهَدَبِ فَتَكَلَّمْ، فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ صَوْتَهُ، فَخَرَجَ وَمَعَهُ قَبَاءٌ، وَهُوَ يُرِيدُ مَحْدِسَتَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: لَخَبَأْتُ هَذَا لَكَ، لَخَبَأْتُ هَذَا لَكَ. [بخاري، ٩٦٥٧]

[و نظر ٢٤٣١].

قوله ﷺ لَخَبَأْتُ هَذَا لَكَ (١) هو من باب التثنية.



٤٥ - [باب إعطاء من يخاف على إيمانه]

[٢٤٣٣] ١٣١ - (١٥٠) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَوْنِي غَابِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ أَنَّهُ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ، قَالَ:

قوله في حديث سعيد: (أعطى رسول الله ﷺ رهطاً...) إلى آخره معنى هذا الحديث، أنَّ سعيداً رأى النبي ﷺ يعطي نساءً، ويترك من هو أفضلُ منهم في الدين، فظنَّ أنَّ العطءَ يكونُ حسبَ فضائل في الدين، وظنَّ أنَّ النبي ﷺ لم يعلم حال هذا الإنسان المتروك ما عنده به، وحلفَ أنَّه يسمُّه مؤمناً، فقال له النبي ﷺ: «أو مسلماً» فسميَهم منه النبي عن الشفاعة فيه مرةً أخرى، فسكت. ثمَّ رآه يعطي من هو دونه بكثير، فعلم ما يعلم من حُسنِ حالِ ذلك الإنسان، فقال: (يا رسول الله، ما لك من فلان) تذكيراً.

وَجَوْزٌ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّ بَعِطَاهُ مِنَ الْمَرْءِ الْأُولَى، ثُمَّ نَسِيَ، فَأَرَادَ تَذْكِرَهُ، وَهَكَذَا الْمَرْءُ لثَالِثَةً، إِلَى أَنْ أَعْلَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الْعَطَاءَ لَيْسَ هُوَ عَلَى حَسَبِ فَضَائِلِ فِي الدِّينِ، فَقَالَ ﷺ: إِنِّي أُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ، مَخَافَةَ أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ» معناه: إِنِّي أُعْطِي نَسَاءً مُؤَلَّفَةً، فِي إِيْمَانِهِمْ ضَعُفٌ، لَوْلَا أُعْطِيَهُمْ لَكَفَرُوا، فَيَكْبَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ، وَأَتْرَكْتُ قَوْمًا هُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِينَ أُعْطِيَهُمْ، وَلَا أُتْرَكُهُمْ احْتِفَارًا لَهُمْ، وَلَا لِيَقْصُ دِينُهُمْ، وَلَا يَهْمَالُوا لِحُجْنِهِمْ، بَلْ أَكْبَهُمْ لِي مَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ التُّورِ وَالْإِيمَانِ لِقَائِهِ، وَاتَّقُوا بِأَنَّهُمْ لَا يَنْزِلُزْ إِيْمَانُهُمْ لِكَمَالِهِ

وقد ثبت هذا المعنى في «صحيح البخاري»^(١) عن عمرو بن تغلب: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِمَا - أَوْ سَبِي - فَتَسَمَّاهُ، فَأَعْطَى رَجُلًا وَتَرَكَ رَجُلًا، فَمَلَعَهُ أَنَّ الَّذِينَ تَرَكَ قَتَلُوا، فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ أَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَعْدُ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَأَدْعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي، وَلَكِنْ أُعْطِي أَقْوَامًا لَمَّا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَجِ، وَأَكُلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْخَيْرِ».

قوله: (أخبرني عامر بن سعد، عن أبيه سعيد أنه أعطى رسول الله ﷺ رهطاً) هكذا هو في النسخ، وهو صحيحٌ وتفسيره: (قال: أعطى) فحذفَ لفظة: (قال).

فَتَرَك رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ يُعْطِهِ، وَهُوَ أَحَبُّهُمْ إِلَيَّ، فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَّنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَرَأَى اللَّهُ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَّنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَرَأَى اللَّهُ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» قَالَ: «إِنِّي لَا أُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، خَشْيَةُ أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ». وَفِي حَدِيثِ الْحُلَوَانِيِّ تَكَرَّرَ الْقَوْلُ مَرَّتَيْنِ، [متكرر ٣٧٨] [بحاري ١٢٧٨] [رواه ٢٤٣٤].

[٢٤٣٤] (١٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَلَى مَعْنَى حَدِيثِ صَالِحٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ. [حمد ١٥٢٢] [رواه ٣٤٣٣].

[٢٤٣٥] (١٠٠) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، يَغْنِي حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ الَّذِي ذَكَرْنَا، فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ بَيْنَ عُنُقِي وَكَيْسِي، ثُمَّ قَالَ «أَتَيْتُ لَا أَيْ سَعْدٌ؟ إِنِّي لَا أُعْطِي الرَّجُلَ». [بحاري ١٢٧٨] [رواه ٢٤٣٤].

قوله: (وهو أحبهم إلي) أي: أفضلهم عندي.

قوله: (فقمْتُ إلى رسول الله ﷺ فساررته فقلت: ما لك عن فلان؟)

فيه ابتداءٌ مع الكبير، وأنهم يشارون بما كان من باب التذكير والتنبيه ونحوه، ولا يُجاهرون به، فقد يكون في المجاهرة به مقصود.

قوله: (إني لأراه مؤمناً، قال: «أو مسلماً») هو بفتح لامزة لأراه، وإسكان و «أو مسلماً». وقد سبق شرح هذا الحديث مستوفى في كتابه الإيمان^(١).

٤٦ - [بَابُ إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ فُلُوقِهِمْ عَلَى

الإسلام، وَتَضْيِيرُ مَنْ هَوِيَ إِيْمَانُهُ]

(١٣٧ [٢٤٣٦] ١٠٥٩) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الثَّعْلَبِيُّ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ أَنَسًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا يَوْمَ حُبَيْنَ جِئْنَا أَقَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازِنَ مَا أَقَاءَ، فَقَدِّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي رَجُلًا مِنْ فُرَيْشِ الْمِثْلَةَ مِنَ الْإِبِلِ، فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ، يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَتْرُكُنَا، وَسُيُوفُكَ تَقَطَّرُ مِنْ دِمَائِهِمْ.

قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَحَدَّثَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِمْ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْأَنْصَارِ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمَ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا جَاءَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا خَبِيرُكُمْ عَنْكُمْ؟» فَقَالَ لَهُ قُفَّهَاءُ الْأَنْصَارِ: أَمَا قَدَرْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلَمْ يَقُولُوا شَيْئًا، وَأَمَّا أَنَا وَمَنْ مَعِيَ خَبِيرَةُ أَسْنَانِهِمْ، قَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ، يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَتْرُكُنَا، وَسُيُوفُنَا تَقَطَّرُ مِنْ دِمَائِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُرَيْشِي أُعْطِيَ رَجُلًا مِنْ حَبِيبِي هَهَذَا بِخَفَرٍ، أَنَا لَهُمْ، أَكَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالسُّؤَالِ، وَتَرْجِعُونَ إِلَيَّ بِرَحَالِكُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ؟ قَوْلُ اللَّهِ لَمَّا تَنْقَلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمَّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ» فَقَالُوا: تَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ رَضِينَا، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ أَثَرَهُ شَدِيدَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنِّي عَلَى الْحَوْضِ». قَالُوا: سَتَضَيِّرُ. [أحمد، ١٠٢٦٩٦، (١٣١٤٧)].

قوله في حديث أنس (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْعَمَ يَوْمَ حُبَيْنَ مِنْ هَوَازِنَ رَجُلًا مِنْ فُرَيْشِ الْمِثْلَةَ مِنَ الْإِبِلِ، فَجَعَلَ نَاسٌ مِنَ الْأَنْصَارِ...) إِلَى آخِرِهِ.

قال القاضي: ليس في هذا تصريح بأنه ﷺ أعطاهم قبل حرج الحُصْنِ، وأنه لم يحسب ما أعطاهم من الحُصْنِ، قال: والمعروف في باقي الأحاديث أنه ﷺ لَمْ أَطْعَمَ مِنَ الْحُصْنِ، فغلب أن للإمام حُرْفَةَ الْحُصْنِ، وتعضيل النَّاسِ فِيهِ بِمَا يَرَوْنَ، وَأَنْ يُعْطِيَ الْوَاحِدَ مِنْهُ الْكَثِيرَ، وَلَهُ بِصَرْفِهِ فِي تَضْيِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ أَنَّ يُعْطِيَ الْغَنِيَّ مِنْهُ لِمَصْلَحَتِهِ^(١).

قوله ﷺ: «فَإِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ أَثَرَهُ شَدِيدَةً» فِيهَا لَعْنٌ: إِحْدَاهُمَا: ضَمُّ الْهَمْزَةِ وَسُكُونُ الشَّاءِ،

[٢٤٣٧] (١٠٠) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ -: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا أَقَامَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا أَقَامَ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازِنَ، وَقُتِصَّ الْحَدِيثُ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ، فَلَمْ نَضْمِرْ، وَقَالَ: فَأَمَّا أَنَسٌ حَدِيثُهُ أَسْنَانُهُمْ. [المصدر: (١٠٠) ٧٤٤١، (١٠٠) ٧٤٣٩].

[٢٤٣٨] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَسَمِعْتُ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: قَالُوا: نَضْمِرْ، كَرَوَايَةِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ. [نشر: (٢٤٣٦)].

[٢٤٣٩] ١٣٣ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَنْصَارَ فَقَالَ: «أَيُّكُمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِكُمْ؟» فَقَالُوا: لَا، إِلَّا ابْنُ أُخْتٍ لَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ»، فَقَالَ: «إِنَّ قُرَيْشًا حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَمُصِيبَةٍ، وَإِلَيَّ أَرَدْتُ أَنْ أَجْبِرَهُمْ وَأَتَأَلَّفَهُمْ، أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى بَيِّنَتِكُمْ؟ لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا، وَسَلَكَ الْأَنْصَارُ شُعْبًا، لَسَلَكَتُ شُعْبَ الْأَنْصَارِ». [أحمد: ١٢٧٦٦، والبخاري: ٤٢٣٢].

وَأَصْحَبُهُمَا وَأَنْهَرَهُمَا: يَفْتَحُهُمَا جَمِيعًا (والأثرة) الْأَسْتِثَارُ بِمَشْتَرَكٍ، أَي: يُسْتَأْثَرُ عَلَيْكَ وَيَعْقَرُ عَلَيْكَ غَيْرُكُمْ بِغَيْرِ حَقٍّ.

قوله ﷺ «ابن أخت القوم منهم» مستدل به مَنْ يُوْرَثُ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَهُوَ عَدُوٌّ أَبِي حَبِيبَةٍ وَاحِدَةٍ وَأَخْرَيْنَ، وَهَذَا مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَآخَرِينَ أَنَّهُمْ لَا يُوْرَثُونَ، وَأَجَابُوا بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا لَفِظٌ مَا يَقْتَضِي تَوْرِيثَهُ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ رِبَاطٌ وَقَرَبَةٌ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلإِثْرِ، وَسَيَاقُ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي أَنَّ الْأَمْرَ أَنَّ كَالْوَحْدِ مِنْهُمْ فِي فِتْنَةٍ يَبْرَهُمْ بِحَضْرَتِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قوله ﷺ: «سَلَكَتُ شُعْبَ الْأَنْصَارِ» قَالَ لَخَيْلٌ: هُوَ مَا تَفَرَّجَ بَيْنَ جَبَلَيْنِ^(١). وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هُوَ الظَّرِيقُ فِي لَجَلٍ^(٢).

(١) «العين: ١/٢٦٣»، وفي «شُعْبُ نَحَالٍ» مَا تَفَرَّقَ مِنْ زُرُوسٍ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ لَخَيْلٌ وَلَيْسَ بِخَلِيلٍ، فَمِنْ أَجْلِ عَمَلِهِ:

بَلْ تَفَرَّقَ الْأَزْهَرِيُّ فِي «تَهْلِيلِهِ الْغَنَّةَ»: (١/٢٨٣) وَيُسَمَّى ابْنُ الْغَنَّةِ:

(٢) «إصلاح لمنطق»: (٥/١).

[٢٤٤٠] ١٣٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ قَسَمَ الْغَنَائِمَ فِي قُرَيْشٍ، فَقَالَتْ الْأَنْصَارُ: إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْعَجَبُ، إِنَّ سُيُوفَنَا تَقَطَّرُ مِنْ دِمَائِهِمْ، وَإِنَّ غَنَائِمَهُ تُرَدُّ عَلَيْهِمْ! فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَمَعَهُمْ، فَقَالَ: «مَا الَّذِي بَلَغَنِي عَنْكُمْ؟» قَالُوا: «هُوَ الَّذِي بَسَّكَ، وَكَانُوا لَا يَكْذِبُونَ، قَالَ: «أَمَّا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا إِلَى بُيُوتِهِمْ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى بُيُوتِكُمْ؟ لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا، وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا، لَسَكَّتُ وَادِي الْأَنْصَارِ أَوْ شِعْبَ الْأَنْصَارِ». [إمام ١٢٧٢٠، والحاوي ٣٧٧٨].

[٢٤٤١] ١٣٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَزْرَةَ - سَيِّدُ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخِي الْخَرَقَ بَعْدَ الْحَرْبِ - قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُتَيْ، أَقْبَلْتُ هُوَ زَيْنُ وَعُظْفَانُ وَغَيْرُهُمْ بِدَارِئِهِمْ وَنَعْمِهِمْ، وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَئِذٍ عَشْرَةُ آلَافٍ، وَمَعَهُ الطَّلَقَاءُ، فَأَذْهَبُوا عَنْهُ

وفيه قصيدة الأنصار ورجحانهم.

قوله: (وإبراهيم بن محمد بن عزة) هو بعينين مهملتين مفتوحتين

قوله: (ومعه الطلقاء) هو بضم الطاء وفتح اللام وبالمد، وهم الذين أسلموا يوم فتح مكة، وهو جمع ضيق، يقال ذلك لمن أطلق من أسير أو وثيق. قال القاضي في «المشارق»: قيل للمسلمي الفتح: الطلقاء، يَمْنُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ^(١).

قوله: (ومع النبي ﷺ يومئذ عشرة آلاف) ومعهم الطلقاء) وقد في الرواية التي بعد هذه - (نحن بشر كثير قد بلغنا ستة آلاف) والرواية الأولى أصح، لأن المشهور في كتب المغازي أن المسلمين كانوا يومئذ اثني عشر ألفاً، عشرة آلاف شهدوا الفتح، وألف من أهل مكة، وعن نضات إليهم، وهذا معنى قوله: معه عشرة آلاف، ومعهم الطلقاء. قال القاضي - قوله: ستة آلاف. وهم من الزواوي عن أنس^(٢)، والله أعلم.

(١) تهذيب لأبواب: ٣١٩/١٥

(٢) إكمال المعلم: ٦٠٣/٣.

حَتَّى بَقِيَ وَحْدَهُ، قَالَ: فَتَأَدَّى يَوْمَئِذٍ إِذَاهُ بَيْنَ، لَمْ يَخْلُطْ بَيْنَهُمَا شَيْئاً، قَالَ: فَانْقَسَتْ عَنْ يَمِينِهِ
فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ فَقَاتِلُوا: لَكُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبَشِّرْ نَحْنُ مَعَكَ، قَالَ: ثُمَّ انْقَسَتْ عَنْ
يَسَارِهِ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ قَاتِلُوا: لَكُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبَشِّرْ نَحْنُ مَعَكُمْ، قَالَ: وَهُوَ
عَلَى بَعْدِهِ يَبْصَاءُ، فَتَزَلَّ فَقَالَ: أَلَا عِنْدَ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَأَنْهَزَهُمُ الْمُشْرِكُونَ، وَأَصَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
غَنَائِمٌ كَثِيرَةٌ، فَتَقَسَّمُ فِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئاً، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: إِذَا
كَانَتْ السَّلَاةُ فَتَنْحَنُّ نُدْعَى، وَتُعْطَى الْغَنَائِمُ غَيْرَنَا، فَبَلَغَهُ ذَلِكَ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَى، فَقَالَ: «يَا
مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكُمْ؟»، فَسَكَتُوا، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَمَا تَرْضَوْنَ
أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالذُّنْيَا، وَتَذْهَبُونَ بِمُحَمَّدٍ تُخَوِّرُونَهُ إِلَى بُيُوتِكُمْ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ،
رَضِينَا، قَالَ: فَقَالَ: «لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِياً، وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ شِعْباً، لَأَخَذْتُ شِعْبَ
الْأَنْصَارِ». [حد ١٢٩٧٨، لحيوي ٤٢٣٧].

قَالَ هِشَامٌ: قُلْتُ: يَا أَبَا حَمْرَةَ، أَنْتَ شَهِدْتَ ذَلِكَ؟ قَالَ: وَأَيُّنَ أَغِيبُ عَنْهُ؟

[٢٤٤٢] ١٣٦ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْدِي وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ
ابْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنِي السُّمَيْطُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ:
افْتَتَحْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ إِنَّا عَزَوْنَا حُتَيْنَا، فَجَاءَ الْمُشْرِكُونَ بِأَحْسَنِ ضِعُوفٍ رَأَيْتُ، قَالَ: فَصُفَّتِ
الْحَبِيلُ، ثُمَّ صُفَّتِ الْمُقَاتِلَةُ، ثُمَّ صُفَّتِ النِّسَاءُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ، ثُمَّ صُفَّتِ الْعُتَمُ، ثُمَّ صُفَّتِ
الْعُتَمُ، قَالَ: وَنَحْنُ بِشَرِّ كَثِيرٍ، قَدْ بَلَغَتْ سِتَّةَ آلَافٍ، وَعَلَى مُجَنَّبَةٍ خَلِيلِنَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ:

قوله (حدثني السميطة، عن أنس) هو بضم السين المهملة، تصغير سميطة.

قوله. (وعلى مجنبة خيلنا خالد) (المُجَنَّبَةُ) بضم الميم وفتح الجيم وكسر التاء، قال شوبر: للمجنبة
هي لكتيبة من الحيل التي تأخذ جانب الطريق الأيمن، وهما مُجَنَّبَتَانِ: قيمتة وميسرة بجانب الطريق،
والقلب بينهما.

فَجَعَلْتُ خَيْلَنَا تَلَوِي خُلْفَ ظُهُورِهِ، فَلَمْ نَلْبَثْ أَنْ انْكَشَفَتْ خَيْلُنَا، وَقَرَّتِ الْأَعْرَابُ، وَمَنْ نَعْنَمَ مِنْ النَّاسِ، قَالَ: فَتَنَادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا الْمُهَاجِرِينَ، يَا أَيُّهَا الْمُهَاجِرِينَ». ثُمَّ قَالَ «يَا أَيُّهَا الْأَنْصَارُ، يَا أَيُّهَا الْأَنْصَارُ»، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: هَذَا حَدِيثٌ عَمِيَّةٌ، قَالَ: قُلْنَا: بَيْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ،

قوله: (فجعلت خيلنا تلوي خلف ظهورنا) هكذا^(١) هو في أكثر النسخ وفي بعضها: (تلود) ويلاحظ صحیح.

قوله ﷺ: «يَا أَيُّهَا الْمُهَاجِرِينَ، يَا أَيُّهَا الْأَنْصَارُ، يَا أَيُّهَا الْأَنْصَارُ» هكذا هو في جميع النسخ في المواضع الأربعة «يَا أَيُّهَا الْأَنْصَارُ» مفعولة مفتوحة، والمعروف وصفها بلام التعريف أي بعدها.

قوله: (قال أنس هذا حديث عمية) هذه القصة فسقوها في «صحیح مسلم» على أوجه: أحدها: (جَمِيَّةٌ) بكسر العين وكسر الميم وتشديد الميم والراء قال القاضي: كلتا رَوَا هذا، أحرف عن عدو شيوخنا، قال: وقُسر بالشدة^(٢).

والثاني: (عَمِيَّةٌ) كذلك إلا أنه بضم العين.

والثالث: (عَمِيَّةٌ) بفتح العين وكسر الميم المشددة وتحفيف الياء (ويضعها) هاء التثنية، أي: حدثني به عمي، وقد قال القاضي: على هذا الوجه معناه عندي. جماعتي، أي، هذا حديثهم^(٣)

قال صاحب «العين»: «لَعَمْرُكَ لَجَمَاعَةٍ»^(٤). وأشدُّ عليه ابنُ دُرَيْدٍ في «الجمهرة»:

أَلَيْسَ عَمَّا وَعَمِرَتْ عَمَّا^(٥)

قال القاضي: وهذا أشبه بالحديث^(٦).

(١) في (ج): هَذَا

(٢) إكمال المعلم: (٣/٦٠٣)

(٣) بالمصدر «تدقيق»

(٤) «العين»: (١/٩٤).

(٥) لجمهرة النسخة: (١/١٥٧) والبيت قَلْبِيَّةٌ رَضَوْنَ:

يا غمر بن مالك يا غم...

(٦) إكمال المعلم: (٣/٦٠٤)

قَالَ: فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَادَيْتُمْ اللَّهَ، مَا أَتَيْتَاهُمْ حَتَّى هَرَمَهُمُ اللَّهُ، قَالَ: فَقَبِضْتُ ذَلِكَ الْمَالَ، ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى الْمَدَائِنِ فَحَاصَرْتَاهُمْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى مَكَّةَ فَمَرَرْنَا، قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي الرَّجُلَ الْمِئَةَ مِنَ الْإِبِلِ، ثُمَّ ذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ كَمَا نَحْوِ حَدِيثِ قَتَادَةَ وَآبِي النَّيَّاحِ وَهَيْشَامِ بْنِ زَيْدٍ (احمد ١٢٦٠٨، الدرر ٢٤٤١).

[٢٤٤٣] ١٣٧ - (١٠٦٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ قَسْرَوٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمِيَّةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيدٍ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَ سُوَيْدَانَ مِنْ حَرْبٍ، وَصَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ، وَعُبَيْنَةَ بْنَ حِطْنٍ، وَالْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ، كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مِئَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى عَبَّاسَ بْنَ مِرْدَاسٍ دُونَ ذَلِكَ، فَقَالَ عَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ:

أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْيَ الْعُمَيَّةِ
قَمًا كَانَ بَلَدٌ وَلَا حَابِسٌ
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِئٍ مِنْهُمَا
قَالَ: فَأْتَمَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِئَةً.

والوجه الرابع: كذلك، إلا أنه بتشديد الياء، وهو الذي ذكره لحميد بن صاحب «لجمع بين الصحيحين»^(١) وسره بعموميته، أي: هذا حديث لفضل أعمامي، أو هذا الحديث الذي حدثني به أعمامي، كأنه حدثت بأول الحديث عن مشهدة، ثم لعله لم يَضِبْ هذا الموضع لتفوق الناس، فحدثه به من شاهده من أعمامه، أو جماعته الذين شاهدوه، ولهذا قال بعنه، قال: قلت: لبيت يا رسول الله، والله أعلم.

قوله: (أجعل نهبي ونهب العبيد) (الغبيد) سم قرينه.

قوله: (يلوقان مرداس في المجمع) هكذا هو في جميع الروايات: (مرداس) غير مصروف، وهو حجة لمن حوَّز ترك لطرف بعلة وحادثة، وأجاب الجمهور بأنه في ضرورة الشعر.

[٢٤٤٤] ١٣٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبَّاحِ: أَخْبَرَنَا أَبُو عِيْنَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ مَسْرُوفٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ غَدَبَهُ حَتَّى، فَأَعْطَى أَبَا سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ مِئَةً مِنْ لِبْلٍ، وَسَاقَ الْحَبِيبُ بَنُوهُ، وَزَادَ: وَأَعْطَى عُلُقَمَةَ بْنِ عَلَاةٍ مِئَةً.

[٢٤٤٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الشَّعْبِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ عُلُقَمَةَ بْنَ عَلَاةٍ، وَلَا ضَمَّوَانَ بْنَ أُمَيَّةٍ. وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّعْرُ فِي حَدِيثِهِ.

[٢٤٤٦] ١٣٩ - (١٠٦١) حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ عَدَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ فَفَتَحَ حُنَيْنًا فَسَمَّ الْمَنَاقِبَ، فَأَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ، قَبْلَهُ أَنْ لَا تُضَارَّ يُجِبُونَ أَنْ يُصِيبُوا مَا أَصَابَ النَّاسَ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَطَبَهُمْ. فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ

قوله (علقمة بن علاة)^(١) هو بضم العين المهملة وتخفيف اللام وثاء مثله.

قوله: (وحدثنا محمد بن خالد الشعري) هو بفتح الشين المعجمة وكسر العين، منسوب إلى الشعير، الحب المعروف، وهو محمد بن خالد بن يزيد، أبو محمد، يحدّثني سكن طرسوس^(٢)، روى عن عبد الرزاق بن همام، وإبراهيم بن خالد النخعيين، وسفيان الثوري عنه مسلم وأبو داود وأبو عوف البرزقي^(٣)، وابنه أحمد بن أبي عوف، والمثلث بن شدان، قال أبو داود: موثقة، وذكر هذه الجملة من أحواله العظيمة عند أنفثي المقدسي، وذكره أبو محمد بن أبي حاتم في كتابه المشهور في «الشرح والتحليل»^(٤) مختصراً، وذكره الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي في كتابه «الرجال المصححين» فقال: محمد بن خالد الشعري^(٥)، سمع سفيان بن عيينة في مكة.

(١) تحرى في (خ): إلى: علاة.

(٢) طرسوس كلمة رومية، ولا يجوز سكوت ساء إلا في ضرورة شعر وهي شبيهة بعمور بشام بين حلب وأنطاكية وبلاط الروم، «معجم البلدان»، (٢٨/٤).

(٣) في (هـ) (ص): ابن، وهو خطأ.

(٤) في (هـ) (ص): البغدادي وهو خطأ.

(٥) (٣٤٩/٨)

(٦) في (خ): البصري، وهو خطأ.

صَلَاةً، فَهَذَا كُمْ اللَّهُ بِي؟ وَعَالَةً، فَمَا غَنَّاكُمْ اللَّهُ بِي؟ وَمُتَّقَرِّقِينَ، فَجَمَعَكُمْ اللَّهُ بِي؟^(١) وَيَقُولُونَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرٌ، فَقَالَ: «أَلَا تُحِبُّونِي؟» فَقَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرٌ، فَقَالَ: «أَمَّا إِنْكُمْ لَوْ شِئْتُمْ أَنْ تَقُولُوا كَذَا وَكَذَا، وَتَحَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَذَا وَكَذَا». لِأَشْيَاءَ عِلْدَنَهَا، رَعِمَ عَمْرُو أَنْ لَا يَخْطُطُهَا، فَقَالَ: «أَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَلْهَبَ النَّاسُ بِالنِّسَاءِ وَالْإِبْرَةِ، وَتَذْهَبُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى رِحَالِكُمْ؟ لَأَنْصَارُ شِعَارِ وَالنَّاسِ دَنَارٌ. وَلَوْ لَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَشِعْبًا، لَسَلَكَتُ وَادِيِ الْأَنْصَارِ وَشِعْبَهُمْ، إِنْكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرًا، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْخَوْضِ».

[أحمد ١٦٤٧١، وشعري ٤٣٣].

[٢٤٤٧] ١٤٠ - (١٠٦٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ حَتَيْنِ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسًا فِي الْقِسْمَةِ، فَأَعْطَى الْأَقْرَعَ مِنْ حَابِسٍ مِثْلَهُ مِنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى عُيَيْبَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَأَعْطَى أَنَسًا مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ، وَأَثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي

وإنما ذكرنا هذا كله لأن القاضي عياضاً قد لم يجد أحداً ذكر متخلداً بن خالد الشعيري في رجال الصحيح، ولا في غيرهم، قد ولم يذكره لحاكم ولا الباجي^(١) ولا الجياني^(٢) ومن تكلم على رجال الصحيح، ولا أحد من أصحاب المؤلف والمختلف، ولا من أصحاب التقييد، ولا ذكر محمد بن خالد غير منسوب أصلاً، وسط القاضي لكلام في تكرار هذا الاسم، وأنه ليس في الرواة أحد يسمى محمد بن خالد، لا في الصحيح، ولا في غيره، وضم إليه كلاماً عجيبةً وهذا الذي ذكره من العجائب، فمحمداً بن خالد مشهور كما ذكرناه أولاً، وبالله التوفيق.

قوله ﷺ: «الأنصار شعار والناس دثار» قال أمنٌ للغة: (النصار) الثوب الذي يبي الجسد، (الدثار) ثوبه، ومعنى الحديث: الأنصار هم البطنة والحظنة والأصفية، والصحابي من سائر الناس، وهذا من متعلقاتهم الظاهرة، وخصائصهم البهية.

(١) هو سيد بن خلف لقاضي، أبو الوليد الباجي، العلامة الفقيه المالكي، الأدب الشعري، صاحب التصانيف، توفي

٤٧٤هـ

(٢) هو حسين بن محمد الغساني المالكي، أبو هني نجاشي، لإمام الحافظ حجة، فحدث الأملس. أصبه من زعمه،

وليس من جيله، إنما نسب إليها لثروا أبيه فيها، مئة توفي ٤٩٨هـ.

الْقِسْمَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ لَقِسْمَةٌ مَا عُدِلَ فِيهَا، وَمَا أُرِيدَ فِيهَا وَجْهُ اللَّهِ، قَالَ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أُخِيرَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قُلْتُ، قَالَ: فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ حَتَّى كَانَ كَالصَّرْفِ، ثُمَّ قَالَ: «كَمَنْ يَعْدِلُ إِنْ لَمْ يَعْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟» قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى، قَدْ أَوْفَى بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ». قَالَ: قُلْتُ: لَا حَرَمَ لَا أَرْفَعُ إِلَيْهِ بَعْدَهَا حَدِيثًا.

[إسحاري: ٣١٥٠] [الناظر: ٢٤٤٨].

[٢٤٤٨] ١٤١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّهَا لَقِسْمَةٌ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَارَوْتُهُ، فَغَضِبَ مِنْ ذَلِكَ غَضَبًا شَدِيدًا، وَاحْمَرَّ وَجْهُهُ حَتَّى تَغَيَّرَتْ أَنْفِي لَمْ أَذْكُرْ لَهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «قَدْ أَوْفَى مُوسَى بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ».

[أحمد: ٤٦١٨، وإسحاري: ٣١٥٠].

قوله: (لتغير وجهه حتى كان كالصرف) هو بكسر الصاد المهملة، وهو صبيغ أحمر تصبغ به النجلود. قال ابن جرير: وقد يسمى اللحم أيضاً صبراً^(١).

قوله: (يقال رجل - والله إن هذه لقسمة ما عدل فيها، وما أريد فيها وجه الله) قال القاضي عياض: حكم الشرع أن من سب النبي ﷺ كفر وقتل، ولم يذكر في هذا الحديث أن هذا الرجل قُتل^(٢)، قال المنازعي: يحتمل أن يكون لم يفهم منه القتل في النبوة، وإنما نسبته إلى ترك العدل في القسمة، ولمعاصي ضربين: كبائر، وصغائر، وهو ﷺ معصوم من الكسر بالإجماع، واحتسبوا في مكان وقوع الضغائن، ومن جوارحه منع من إضافتها إلى الأنبياء على طريق التوقيف، وحديثه جعله ﷺ لم يعقب هذا القول لأنه لم يثبت عليه ذلك، وإنما نقله عنه وحده، وشهادة الواحد لا يرق به الدية^(٣).

قال القاضي: هذا التأويل باطل، يدفعه قوله: عدل يا محمد، وثق الله يا محمد، وخاطبه خطاب الموجهة بحضوره لملاء حتى استأذن عمر وحالده النبي ﷺ هي قتله، فقال: «معاذ الله أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه» فهذه هي لعلته، وسدك معه تسدك مع غيره من المدققين الذين آذوه، وسمع منهم في غير موطن ما كرهه، لكنه صبر مستمداً لانقيادهم وتأليفاً لغيرهم، لئلا يتحدث الناس

(١) إجماع: ١٥٥: (٢/٧٤١).

(٢) كمال المعجم: ٣١٧/٣١.

(٣) المستعلم: ٣٤/٢١.

٤٧ - [باب ذكر الخوارج وصفاتهم]

[٢٤٤٩] ١٤٢ - (١٠٦٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِلِجَعْرَانَةٍ مُنْصَرَفَةٍ مِنْ حُنَيْنٍ، وَفِي ثَوْبٍ بِلالٍ عُصْبَةٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبِضُ مِنْهَا، يُعْطِي لِنَاسٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اْعْدِلْ، قَالَ: «وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ؟ لَقَدْ خِبتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ»، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ، فَقَالَ: «مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي، إِنْ هَذَا وَأَصْحَابُهُ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حَتَا جِرْهُمُ، يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ». [أحمد: ١٤٨١٢، وسنن: ٣١٧٨ بحواله].

أنه يقتل أصحابه فيقتلوا، وقد رأى الناس هذا الصنف في جماعاتهم^(١) وعلوه من حملتهم^(٢).

قوله ﷺ: «ومن يعدل إذا لم أكن أعديل؟ لقد خبت وخسرت» روي بفتح التاء في: «خبت وخسرت» وبضمها^(٣) فيهما، ومعنى الضم ظاهر. وتفسير لفتح: خبت أنت - أيها المنافق - إذا كنت لا أعديل، لكونك دعيًا ومفتيًا بمن لا يعدل، والفتح أشهر، والله أعلم.

قوله: (فقتل عمر بن الخطاب: دعني يا رسول الله، فأقتل هذا المنافق) وفي روايات أخر: أن خالد بن الوليد استأذن في قتله ليس فيهما تعارض، بل كل واحد منهما ستأذن فيه.

قوله ﷺ: «يقرأون القرآن، لا يجاوز حناجرهم» قال القاضي: فيه تأويلان:

أحدهما: معناه: لا تعقُّه قلوبهم، ولا ينتفعون بما ثَمَر منه، ولا هم حط يسوى تلاوة لقم والخنجر والخلق، إذ بهما تقصع الصوف.

والثاني: معناه: لا يصعد بهم علم ولا تلاوة، ولا يُقْبَل^(٤).

قوله ﷺ: «يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية» وفي الرواية الأخرى: «يمرقون من الإسلام» وفي الرواية الأخرى: «يمرقون من الدين».

(١) في (ص) و(هـ) جماعتهم، وسميت في (ج) وهو موفق له في إكمال المعلم.

(٢) لا إكمال، معجم: (٣/٦٠٧، ٦٠٨).

(٣) في (ص): وبضمهما.

(٤) لا إكمال المعلم: (٣/٦٠٩).

[٢٤٥٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: حَدَّثَنِي قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ سَخَائِمَ، وَسَاقِ الْحَبِيبِ، أَطْرَ، ١٦٤٢٩.

قال القاضي: معناه: يخرجون منه غروج الشهم إذا نفذ الصبيد من جهة أخرى، ولم يتعمق به شيء منه، والرميئة هي الصبيد القرمي، وهي لعبة بمعنى مفعولة، قال: «والذين» هت هو الإسلام^(١)، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ إِلَهِكُمْ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ٨٥] قال الخطابي: هو هت لقطاعه، أي: من طاعة الإمام^(٢).

وفي هذه لأحد حديثين لمن يكفر الخورج. قال القاضي عياض^(٣): قال ابنمازويه: اختلفت العلماء في تكفير الخوارج، قد: وقد كدث هذه المسألة تكون أشد إشكالاً من سائر المسائل. ولقد رأيت أبا المعالي وقد رعب إليه الفقيه عند الحق رحمهم الله تعالى في الكلام عليها، فقهر^(٤) له من ذلك، واعتذر بأن لغلط فيها يصح موقفه، لأن إدخال كفر في اسمك وإخراج مسلم منها عظيم في الدين.

وقد اضطرب فيها قول القاضي أبي بكر بن السقلائي، وناهيك به في علم الأصول، وأشار ابن البقلاني إلى أنها من المعوضات^(٥)، لأن القوم لم يصرحوا بالكفر، وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إليه. وأنا أكتيف لك بكتة الجلاء، وسبب الإشكال:

وذلك أن المعتزلي مثلاً إذا قال: إن الله تعالى عالم ولكن لا علم له، وحى ولا حياة له، وقبح لا لباس في تكفيره؛ لأن علم من بين الأئمة ضرورة أن من قال: إن الله تعالى ليس بحي ولا عالم، كان كافراً، وقامت الحجة على استحالة كون العالم لا علم له، فهل يقول: إن المعتزلي إذا نفى العلم نفى أن يكون الله عالماً؟ وذلك كفر بالإجماع، ولا ينفعه اعتراؤه بأنه عالم مع نفيه أصل العلم، أو

(١) إكمال المعلم: (٣/٦٠٩).

(٢) لأعلام الحديث: (٣/٦٠٦).

(٣) إكمال المعلم: (٣/٦١٢ - ٦١٣).

(٤) في (ص) و(م): عرج، وسمعت من (ج) وهو فهو لما في «المعلم» وإكمال المعلم.

(٥) أي مسائل معصية الشريعة.

[٢٤٥١] ١٤٣ - (١٠٦٤) حَدَّثَنَا هَذَا بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ نَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَعَثَ عَلَيَّ وَهُوَ بِالْيَمَنِ بِذَهَبَةٍ فِي ثُرَيْثِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: الْأَمْرَعِ بْنِ حَابِسٍ الْحَنْظَلِيِّ، وَعُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرِ الْقَزَارِيِّ، وَعُثْقَمَةَ بْنَ عِلَاقَةَ الْعَامِرِيِّ، ثُمَّ أَخَذَ بِي كِلَابٍ،

تَقُولُ: قد اعترف بأنَّ الله تعالى عالمٌ، وإنكاره العلم لا يكفُّره، وإن [كان] يؤدي إلى أنه ليس بعالم، فهذا موضع الإشكال. هذا كلام المازني^(١).

ومذهب الشافعي وجمهور العلماء^(٢) أن الخوارج لا يكفرون، وكذلك القدرية والمعتزلة^(٣) وسائر أهل الأهواء، قال الشافعي رحمه الله: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية^(٤)، وهم طائفة من الرافضة يشهدون لمواليقيهم في المذهب بمجرد توليهم، فردَّ شهادتهم لهد لا لبدعتهم، والله أعلم.

قوله: (بعث علي ﷺ) وهو باليمن بذهب في ثريتها) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا: (بذهب) بفتح اللام، وكذا نقله القاضي عن جميع رواة مسلم عن الجودي، قال: وفي رواية ابن عثان: (بذهب)، على التصغير.

قوله في هذه الرواية: (عين بن بدر القزاري) وكذا في الرواية التي بعد هذه رواية قتبية قال، وفيها: (عينة بن بدر) وفي بعض النسخ في الثانية: (عينة بن حصن) وهي معطية: (عين بن بدر)، وقع في الرواية التي قبل هذه - وهي الرواية التي فيها لشعر: (عين بن حصن) في جميع النسخ، وكله صحيح، فحصى أبوه، ويدل جده أبيه، فثبت تارة إلى أبيه، وتارة إلى جده أبيه، لشهرته، ولهذا نسب إليه الشعير^(٥) في قوله:

فَمَا كَانَ بَدْرٌ وَلَا خَيْسَرٌ

(١) المجموع (٣٦/٢)

(٢) في (ص) - ومذهب شافعي وجمهور أصحابه علماء... ولما ثبت من (خ)، وفي (مد) رواية: وجمهور أصحابه، وجمهور العلماء... فمسألة ليست مما تلقى عليه. لشافعي وأصحابه فحسب، بل أكثر العلماء على أن الخوارج لا يكفرون، ذكر ذلك الحافظ في «الفتح» (٣٠٠/٢) فقال، وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن خوارج قتال، وأن حكم الإسلام بخير علمهم. قال الخفائي أجمع علماء المنين على أن الخوارج مع هؤلاء لم يفرق من فرق المسلمين... اهـ.

(٣) في (ص): وجمهور المعتزلة

(٤) أخرجه البيهقي في «مكسر»، (٣٥٢/١٠) عن يونس بن عبد الأعلى قال سمعت شافعي يقول: أجز شهادته أهل الأهواء عندهم إلا الرافضة، فإنه يشهد بعضهم لبعض،

(٥) هو عباس بن مرداس، ندي، مر ذكره في الرواية السابقة برقم: ٢٤٤٣.

وَزَيْدُ الْخَبَرِ الطَّائِي، ثُمَّ أَخَذَ بَنِي بَهَّانَ، قَالَ: فَغَضِبْتُ قُرَيْشُ، فَقَالُوا: أَتُعْطِي صَنَائِدَ نَجْدٍ وَتَدْعُنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي إِنَّمَا لَعَلْتُ ذَلِكَ لِأَتَأَلَّفَهُمْ» فَبَدَأَ رَجُلٌ كَثَّ اللَّحْيَةُ، مُشْرِفُ الْوَجْهَيْنِ، غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، نَاتِيءُ الْحَبِيبِ، مَحْلُوقُ الرَّأْسِ، فَقَالَ: الْحَيُّ يَا مُحَمَّدُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ إِنَّ عَصِيئَتَهُ ١٢ أَهْمًا تُنْفِي عَنْهُ الْأَرْضَ وَلَا تَأْمُنُونِي؟»، قَانَ: ثُمَّ أَذْبَرَ الرَّجُلُ، غَاسَتْ ذَنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَوْمِ فِي قَتْلِهِ - يُزَوَّنُ أَنَّهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ ضَيْضُضٍ هَذَا قَوْمًا يُفْسِرُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ

وهو عَيْسَةُ بْنُ حِصْبٍ بنِ حُدَيْقَةَ بنِ تَدْرِ بنِ خَمْرٍ بنِ جُوَيْهَةَ^(١) بنِ لُؤْذَانَ بنِ ثَعْلَبَةَ بنِ غَدِيٍّ بنِ فُزَارةَ بنِ دُيَّانَ^(٢) الْفَزَارِي.

قوله في هذه الرواية: (وزيد الخبر الطائي) كذا هو في جميع النسخ: (الخبر) بالراء، وفي الرواية التي بعدها: (زيد الحبل) بسلام، وكلاهما صحيح، يُقَدَّرُ بالوجهين، كان يقال له في الجاهلية: زيد الخيل، فسَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في الإسلام: وزيد الخير.

قوله: (اتعطي صناديد نجد) أي: ساداتها، واحدهم: صنديد، بكسر الصاد.

قوله: (فبدأ رجل كث اللحية، مشرف الوجهين) أمّا كث اللحية، فبفتح الكاف، وهو كثيرها، والوجهة بفتح الواو وصمها وكسرها، ويقال أيضاً: أجنة، وهي لحم الخد. قوله: (ناتئ الحبيب) هو بهمر سائر، وأمّا (الحبين) فهو جانب للجهة، وكلُّ إنسانٍ جيتان يكتفان الوجهة.

قوله ﷺ: «(إن من ضييض هذا قوماً)» هو بصادين معجمتين مكسورتين، وآخره مهموز، وهو أصل الشيء، وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وحكمه لقاضي^(٣) عن السجهموز، وعن بعضهم أنه ضبطه بالمعجمتين ولمهملتين جميعاً، وهذا صحيح في اللغة، قالوا: ولأصل الشيء أسماء كثيرة، منها: الضييض: بالمعجمتين ولمهملتين، والسجهموز: بكسر النون، والقحاس: والسشح بكسر السين ويمكن

(١) في (ن) و(ص) و(ج) و(هـ) جوية، وفي (هـ) جورية، وكلاهما خطأ، وسمعت من «جمهرة أسد العرب» لابن حزم (١)،

(٢) ٢٥٦، وكذلك ذكره الجاقل في ٤ لإصابة: (٦٣٨/٤) وقال: جوية، بالفتح معشور.

(٣) في (ص) دينار، وهو خطأ، والمثبت من (ج) و(هـ)، وهو تصويب لموفق بن عمر، في «جمهرة» لابن حزم: (٢٥٨/١).

وكذا ذكره ابن الأثير في «أسد القادة»: (٣١٨/٤).

(٤) «كتبنا اسمع» - (٦٠٨/٣) وانظر مشرق الأنوار: (٣٧/٢).

حَتَّى جَرَّهُمْ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَدْعَوْنَ أَهْلَ الْأَوْتَانِ، يَمُرُّونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمُرُّ
السَّهْمُ مِنَ الرِّبِيَّةِ، لَنْ أَدْرِكْتَهُمْ لِأَقْتُلَهُمْ قَتْلَ قَادٍ» [أحمد: ١١٦٤٨، والبيهقي: ٧٤٣٢].

[٢٤٥٢] ١٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ:
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نُعْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: نَعَتْ عَيْيُ بْنُ أَبِي
حَدَلِبٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ اليمَنِ بِذَهَبَةٍ فِي أُيُومٍ مَقْرُوظٍ، لَمْ تُحْصَلْ مِنْ تَرَابِهَا، قَالَ:
فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: بَيْنَ عَيْيَةَ بْنِ جَضِيٍّ، وَالْأَفْرَعِ بْنِ حَابِسٍ، وَزَيْدِ الْخَيْلِ، وَالرَّابِعِ إِمَّا
عَلْقَمَةُ بْنُ عَلَاتَةَ، وَإِمَّا عَمْرُ بْنُ الْعَطِيلِ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: كُنَّا نَحْرُ أَحَقَّ بِهَذَا مِنْ
هَؤُلَاءِ، قَالَ: فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟ يَا بَنِي خَبَرِ
السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً» قَالَ فَقَامَ رَجُلٌ عَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، مُشْرِفُ الرُّجْسَيْنِ، نَاشِئُ الْجَبْهَةِ، كَثُّ
الْخَبَةِ، مَخْلُوفُ الرَّأْسِ، مُشَمَّرُ الْإِزَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اتَّقِ اللَّهَ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ،
أَوَلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلَ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ؟» قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَضْرِبُ عَنْقَهُ؟ فَقَالَ: «لَا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي». قَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُضِلٍّ
يَقُولُ بِمِثْلِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَمُرْ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ،
وَلَا أَشُقُّ بَطُونَهُمْ» قَالَ: ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ.....

الثوب وبخاء معجزة، وأغصن والعيص^(١) و(الأرومة).

قوله ﷺ: «لَنْ أَدْرِكْتَهُمْ لِأَقْتُلَهُمْ قَتْلَ قَادٍ» أي: قتلاً عاماً مستأصلاً، كما قال الله تعالى: «وَمَثَلُ قَادٍ
لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [نور: ٨]. وفيه الخشوع على قتالهم، وقصيلة لعلي^(٢) في قتالهم.

قوله: (في أيام مقروظ) أي: مديغ بالمقروظ.

قوله: (لم تحصل من ترابها) أي: لم تُعير.

قوله في هذه الرواية: (والرابع إما علقمة بن علاثة، وإما عامر بن الطفيل) قال العلاء. ذكر عامر
هذا علقمة شاعر، لأنه توفي قبل هذا سبعمائة، والصواب الحزم بأنه علقمة بن علاثة، كما هو مجرور به
في باقي الروايات، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَمُرْ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ، وَلَا أَشُقُّ بَطُونَهُمْ» معناه: أتى أمرت بالحكم

(١) في نسخة: وأغصن، وهو خطأ.

وَهُوَ مُقْتٌ، فَقَالَ: «إِنَّهُ سَيُخْرَجُ مِنْ ضَيْضِي هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ رَطْبًا لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ. يَمُرُّونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمُرُّ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»، قَالَ: أَطْنَهُ قَالَ: «لَعَنَ أَذْرَكْتُهُمْ لَا أَقْتُلُهُمْ قَتَلَ ثُمُودٌ». [بخاري ٢٧٥١] [ريظر: ١٢٤٥١].

[٢٤٥٣] ١٤٥ (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقُعْقَعِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: وَعَلَقَمَةُ بْنُ عَلَانَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَامِرَ بْنَ الظَّفِيلِ، وَقَالَ: نَاسِئُ الْجَبْهَةِ، وَتَمَّ يَقُلُ: نَاسِئُ، وَزَادَ: فَقَامَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَضْرِبُ عَنْقَهُ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: ثُمَّ أَذْبَرَهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ خَالِدُ بْنُ سَيْفٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَضْرِبُ عَنْقَهُ؟ قَالَ: «لَا». فَقَالَ: «إِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ ضَيْضِي هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ لَيْنًا رَطْبًا». وَقَالَ: قَالَ عُمَارَةُ: حَسِبْتُهُ قَالَ: «لَعَنَ أَذْرَكْتُهُمْ لَا أَقْتُلُهُمْ قَتَلَ ثُمُودٌ». [نسخ: ١٢٤٥١].

[٢٤٥٤] ١٤٦ (١٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْزٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقُعْقَعِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: زَيْدُ الْخَبَرِ، وَالْأَفْرَحُ بْنُ حَابِسٍ، وَعُمَيْيَةُ بْنُ حُضَيْنٍ، وَعَلَقَمَةُ بْنُ عَلَانَةَ أَوْ عَامِرُ بْنُ الظَّفِيلِ، وَقَالَ: نَاسِئُ الْجَبْهَةِ، كَرَوَانَةُ عَبْدُ الْوَاحِدِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ ضَيْضِي هَذَا قَوْمٌ» وَلَمْ يَذْكُرْ «لَعَنَ أَذْرَكْتُهُمْ لَا أَقْتُلُهُمْ قَتَلَ ثُمُودٌ». [مسند: ١٠٠٨، روابط: ١٢٤٥٥].

بِالظَّاهِرِ، وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ، كَمَا قَالَ ﷺ: «فَإِذَا قَالُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دَعَاءَهُمْ وَأُمُورَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»^(١)، وَفِي الْحَدِيثِ: «هَلَّا شَقِيقْتُ عَنْ قَلْبِهِ»^(٢).

قوله: (وَهُوَ مُقْتٌ) أي: مُؤْتٍ قَدْ أُعْطِيَ لِقَاءَهُ.

قوله ﷺ: «يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى لَيْنًا رَطْبًا» هكذا هو في أَكْثَرِ النُّسخِ. «لَيْنًا» بِاللَّوْنِ؛ أَي: سَهْلًا، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ، «لَيِّنًا» بِحَذْفِ اللَّوْنِ، وَأَشْرَفُ الْقَاضِي إِلَى أَنَّهُ رَوَايَةُ أَكْثَرِ شُيُوخِهِمْ، قَالَ: وَمَعْنَاهُ: سَهْلًا بِكَثْرَةِ حِفْظِهِمْ، قَالَ: وَقِيلَ: «لَيِّنًا» أَي: يُؤَوِّنُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِهِ، أَي: يَحَرِّفُونَ مَعَايِهِ وَتَأْوِينَهُ؟ قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ مِنَ التَّوَلَّى فِي الشَّهَادَةِ، وَهُوَ الْمِينُ، قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ^(٣).

(١) أخرجه مسلم: ١٠٢٨، وأحمد: ١٤٢١٩، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: ٢٧٧، وأحمد: ٢١٨١٢، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٣) غريبه المرقأ ١٥٥، على ١٣٦، طبع بمطبعة

[٢٤٥٥] ١٤٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمَا أَتَيَا أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَسَأَلَاهُ عَنْ الْحُرُورِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُهَا؟ قَالَ: لَا أَذْهَبُ مِنَ الْحُرُورِ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُخْرَجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ - وَلَمْ يَقُلْ: مِنْهَا - قَوْمٌ تَحْفِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، فَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ خُلُوقَهُمْ - أَوْ: حَنَاجِرَهُمْ - يَمُرُّونَ بِالدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرِّمَّةِ، فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ، إِلَى تَضَلُّعِهِ، إِلَى رِصَافِهِ، فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقِ، هَلْ عَلِقَ بِهَا مِنْ الدَّمِ شَيْءٌ؟» ١٢٩١، أحمد ١١٢٩١، ولنجري ٢١٩٣١.

[٢٤٥٦] ١٤٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (ج). وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَهْرِيُّ قَالَا: أَخْبَرَنَا بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ،

قوله: (فسألاه عن الحُرورية) هم الحورج، سُموا حُروريةً لأنهم نزلوا حُروريةً، وتعدوا عنها على فقال أهل العدل، وحُروراء بفتح الحاء وبالدخاء، قريةٌ بالعراق قريبةً من الكوفة. وسُموا خوارج لخروجهم على الجماعة، وقيل: لخروجهم عن طريق الجماعة، وقيل: لقوله ﷺ: «يُخْرَجُ مِنْ ضُلُوعِ هَذَا».

قوله: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يُخْرَجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ» ولم يقل: منها) قال المذري: هذا من أدلِّ الدلائل على سعة عدم الصحابة، ودقيق نظرهم، ونحريهم^(١) الالتفات، وفرقهم بين مُسئلاتها الحَقِيَّةِ، لأنَّ لفظة (ومن) تقتضي كونهم من الأمة لا كُفَرَاءً بخلاف (في) ومع هذا فقد جاء بعد هذا من رواية علي: «يُخْرَجُ مِنْ أَمْنِي قَوْمٌ» وفي رواية أبي ذر: «أَنْ بَعْدِي مِنْ أَمْنِي أَوْ سَيَكُونُ بَعْدِي مِنْ أَمْنِي» وقد سبق الخلاف في تكفيرهم، وأنَّ لَصَحِيحَ عدم تكفيرهم.

قوله ﷺ: «يَنْظُرُ الرَّامِي» إلى قوله^(٢) «إلى رصافه، فيتمارى في الموقفة» وفي لرواية الأخرى: «يَنْظُرُ إِلَى تَضَلُّعِهِ» وفيها: «ثم ينظر إلى قلعه» وفي الرواية الأخرى: «فيَنْظُرُ فِي النَّضِيِّ فَلَا يَرَى بِصِيرَةً، وَيَنْظُرُ فِي الْفُوقِ فَلَا يَرَى بِصِيرَةً».

(١) في (ج) «نحريهم» والتمت من (ص) و(هـ) «وغير الموافق» في «المعجم» (٢/٣٦).

(٢) في (ص): «إلى تضلعه» وفي (هـ): «إلى سبيله» إلى أصله.

عَنْ أَبِي شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالضُّعَاكُ الْهَمْدَانِيُّ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ قَسْمًا، أَنَاهُ ذُو الْخَوَاتِمَةِ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي قَمِيمٍ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اغْدِلْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِنْ لَمْ أَهْدِلْ» قَدْ خَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَهْدِلْ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ائْذَنْ لِي فِيهِ أَضْرِبُ عُنُقَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَفْرَوْنَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمُرُّونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمُرُّ السَّهْمُ مِنَ الرُّبُيَّةِ، يُنْظَرُ إِلَى نَصِيهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَابِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَصِيهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ - وَهُوَ الْقَدْحُ - ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قُلُوبِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، سَبَقَ الْفَرَسَ وَالذَّمَّ، كَيْتُهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدٌ، إِحْدَى عَشْرَةَ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ، أَوْ مِثْلُ الْبَيْضَةِ تَدْرُدُ، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ هَذَا

أما «الرصاص» فبكسر لراء وصاد مهملة، وهو مدخل المصل من السهم، و«النصل» هو حديدة السهم، و«القدح» غوده، و«القدح» يضم القاف وبذالين معجمتين، وهو يرش السهم، و«الغوق» و«الغوقة» يضم الفاء، هو الخرز الذي يجعل فيه الوتر، و«النضي» بفتح النون وكسر الصاد لمعجمة وتشديد لياء، وهو القدح، كما جاء في كتاب تسميم متشراً، وكذا قوله الأصمعي.

وأما «البصيرة» فبفتح لاء الموحدة وكسر الصاد المهملة، وهي الشيء من الذم، أي: لا يرى شيئاً من الذم يستدل به على بصاير الرُّبُيَّةِ.

قوله ﷺ: «قد خبت وخسرت إن لم أكن أهدل» قد سبق الخلاف في فتح الفاء وضمها في هذا الباب.

قوله ﷺ: «أو مثل البضعة تدرد» «البضعة» بفتح باء لا غير، وهي لفظة من اللحم، و«تدرد» معناه: تضطرب وتذهب وتحي.

قوله ﷺ: «يخرجون على حين^(١) فرقة من الناس» ضبطه في «الصحیح» بوجهين: أحدهما: «حين فرقة» بحاء مهملة مكسورة ونون، وفرقة بضم الفاء، أي: في وقت افتراق الناس، أي: افتراق بين المسلمين، وهو الافتراق الذي كان بين صبي ومعدية ﷺ.

مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَاتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ، فَأَمَرَ بِذَلِكِ الرَّجُلِ،
فَالْتِمِيسَ تَوَجُّدًا، فَأَتَيْتُ بِهِ حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيْهِ، عَلَى نَعْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي نَعْتُ. [احمد: ١١٥٣٧ و
١١٦٢١، والبزار: ٣٦١٠].

[٢٤٥٧] ١٤٩ - (١٠٦٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سُلَيْمَانَ،
عَنْ أَبِي نُصْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ قَوْمًا يَكُونُونَ فِي أُمَّتِهِ، يَخْرُجُونَ فِي فُرْقَةٍ مِنَ
النَّاسِ، يَسِيْمَاهُمْ التَّحَالُفُ.....

والثاني: «خير فرقة» بهذه معجزة مفتوحة وراء، وفرقة بكسر الفاء، أي: الفضل الفرقتين^(١).
و لاَوْلُ شَهْرٌ وَأَكْثَرُ، وَيُؤَيِّدُهُ الرَّوَايَةُ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ: «يَخْرُجُونَ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، فَإِنَّهُمْ يَضْمُ الْفَاءَ
بِلَا جِلَافٍ، وَمَعْنَاهُ ظَاهِرٌ».

وقال القاضي: على رواية الحاء المعجزة: المراد حير القرون، وهم الصُّدُرُ الْأَوَّلُ، قُلْ: أَوْ يَكُونُ
المراد علي وأصحابه، فعليه كان خروجهم حقيقة، لأنه هو كان الإمام حينئذٍ. وفيه حجة لأهل السنة
أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كَانَ مُصِيبًا فِي قِتَالِهِ وَلَا يَخْرُجُونَ بَعْدَهُ، لَا سِيَّمَا مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: «يَقْتُلُهُمْ أَوَّلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ»
وَعَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ هُمُ الَّذِينَ قَتَلُوهُمْ^(٢).

وفي هذا الحديث معجزات ظاهرة لرسول الله ﷺ، فإنه أخبر بهذا وجرى كله كعَلَقِي الصُّبْحِ، وَيَنْضَمُّنْ
بِفَاءِ الْأُمَّةِ بَعْدَهُ ﷺ، وَأَنَّ لَهُمْ شَوْكَةً وَقُوَّةً، خِلَافَ مَا كَانَ الْمُبْطِلُونَ يَشْتَبِعُونَهُ، وَأَنَّهُمْ يَعْتَرِفُونَ بِفِرْقَتَيْنِ، وَأَنَّهُ
يَخْرُجُ عَلَيْهِمْ^(٣) طَائِفَةٌ مَدْرُوقَةٌ، وَأَنَّهُمْ يُشَدِّدُونَ فِي الدِّينِ فِي غَيْرِ مَوْجِعِ التَّشْدِيدِ، وَيُبْغِضُونَ فِي الصَّلَاةِ
وَالْفِرَاقَةِ، وَلَا يَتَّقِيْمُونَ بِحَقِّقِ^(٤) الْإِسْلَامِ، بَلْ يَمُرُّونَ مِنْهُ، وَأَنَّهُمْ يُقَاتِلُونَ أَهْلَ الْحَقِّ، وَأَنَّ أَهْلَ الْحَقِّ
يُقْتَلُونَ، وَأَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا صَفَةً يَدُهُ كَذَا وَكَذَا، فِهَذِهِ أَنْوَاعٌ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ جَرَتْ كُلُّهَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

قوله ﷺ: «سِيْمَاهُمُ التَّحَالُفُ السِّيْمَا: العلامة، وفيها ثلاث لغات: تقصر - وهو الأضعف، وفيه جاء
القرآن^(٥) - وَفِي الْمَدَّةِ، وَالثالثة: السِّيْمِيَاءُ بِوَيْدَةٍ يَدُهُ مَعَ الْمَدَّةِ، لَا غَيْرَ.

(١) في (ج): الفرقتين.

(٢) إسناده المعلوم: (٣/ ٦١٥).

(٣) في (ج) و(ص): عليه.

(٤) في (ص): حقوق.

(٥) كتبه تعالى ﴿تَتَوَفَّيْهُمْ فِي صِعْقَتِهِمْ﴾ [بقره: ٢٧٣]، وقد وردت لكلمة في حجة موطن آخر في: لأعرافه: ٤٦ و ٤٨.

وفي المعجم: ٢٩، وفي (الرحمن): ٤٦.

قَالَ: «هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ - أَوْ: مِنْ أَشَرِّ الْخَلْقِ - يَقْتُلُهُمْ أَذْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ»، قَالَ: فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُمْ مَثَلًا، أَوْ قَالَ قَوْلًا: «الرَّجُلُ يَرْمِي الرَّمِيَّةَ - أَوْ قَالَ: الْعَرَضُ - فَيَنْظُرُ فِي النَّظْلِ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً، وَيَنْظُرُ فِي النَّضِيِّ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً، وَيَنْظُرُ فِي الْفَوْقِ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً». قَالَ: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَأَنْتُمْ قَتَلْتُمُوهُمْ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ. [أحمد: ١٨٠٨١] (ونظر: ٢٤٥٦).

[٢٤٥٨] ١٥٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ - وَهُوَ بْنُ الْقَضِي الْحُدَيْثِيِّ - حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَمَرُّقُ مَارِقَةً

وَالْمَرَادُ بِهِ: شَحَالَتِي، حَلَقَ الرُّؤُوسِ، وَفِي الرُّوْيَةِ الْآخَرَى: «التَّحْلِيقُ»^(١) وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى كَرَامَةِ حَلَقِ الرَّأْسِ، وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَامَةٌ لَهُمْ، وَالْعَلَامَةُ قَدْ تَكُونُ بِحَرَامٍ، وَقَدْ تَكُونُ بِحَبَاحٍ، كَمَا قَالَ ﷺ: «إِنَّهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدٌ إِحْدَى عِضْلِيهِ مِثْلُ نِدَى الْعَرَاءِ» وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِحَرَامٍ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرِيحٍ لِابْنِ خَارِيٍّ وَمُسْلِمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى صَبِيًّا قَدْ حَبَّقَ بَعْضَ رَأْسِهِ، فَقَالَ: «احْلِقُوهُ كُلَّهُ، أَوْ اتْرُكُوهُ كُلَّهُ»^(٢) وَهَذَا صَرِيحٌ فِي إِبَاحَةِ حَلَقِ الرَّأْسِ لَا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا، قَالَ أَصْحَابُنَا: حَلَقَ الرَّأْسِ جَائِزٌ كُلُّ حَالٍ، لَكِنْ يَأْتِي عَلَيْهِ تَعَهُدٌ بِالذَّهْنِ وَالتَّسْرِيعِ اسْتَحَبَّ حَلَقُهُ، وَإِنْ لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ اسْتَحَبَّ تَرْكُهُ

قَوْلُهُ ﷺ: «هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ»، أَوْ مِنْ أَشَرِّ الْخَلْقِ هَكَذَا هُوَ فِي كُلِّ النُّسخِ. «أَوْ» مِنْ أَشَرِّ بِالْأَلْفِ، وَهِيَ لُغَةٌ قَبِيحَةٌ، وَإِنَّمَا مَشْهُورٌ شَرِّ بَعِيرٍ أَلْفِيدٍ. وَفِي هَذَا الْبَقْدِ دَلَالَةٌ لِمَنْ قَالَ بِتَكْفِيرِهِمْ، وَتَأْوِيلُهُ لِحُجْمِهِمْ: أَيْ: شَرُّ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ ﷺ: «يَقْتُلُهُمْ أَذْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ» وَفِي رِوَايَةٍ: «أُولَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ» وَفِي رِوَايَةٍ: «تَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ»^(٣)، فَيُخْرِجُ مِنْ بَيْنَهُمَا مَارِقَةً، يَبِي قَتْلَهُمْ أَوَّلَاهُمَا بِالْحَقِّ، هَذِهِ الرِّوَايَاتُ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كَانَ هُوَ الْمُصْطَبُّ لِلْحَقِّ، وَلِلْعَلَّةِ الْآخَرَى أَصْحَابُ مَعَاوِيَةَ ﷺ كَانُوا بَعْدَهُ مَتَأَوِّلِينَ. وَفِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الطَّائِفَتَيْنِ مُؤْمِنُونَ، لَا يَخْرُجُونَ بِدِفْعَتِهِ عَنْ إِيْمَانٍ، وَلَا يَفْسُقُونَ، وَهَذَا عِزُّهُنَّ وَمَذْهَبُ مَوَاجِلِيْنَا.

قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ وَهُوَ ابْنُ الْفَضْلِ الْحُدَيْثِيِّ) وَهُوَ بَعْضُ الْحَاءِ لِسَهْمَةَ وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ، وَبَعْدَ الْأَلْفِ نُونٌ.

(١) فِي (مَنْ) وَ(هَذَا: التَّحْلِيقُ، فِي الرِّوَايَةِ أُخْرِجَتْ بِإِسْنَادٍ: ٧٥٦٢، وَأَحْمَدُ: ١١٦١٤.

(٢) أَبُو دَاوُدَ: ٤١٩٥، وَأُخْرِجَتْ أَحْمَدُ: ٥٦١٥، مِنْ حَدِيثِ بْنِ هَبْرَةَ.

(٣) فِي (مَنْ) تَكُونُ أُمَّتِي فِرْقَتَيْنِ، وَفِي (بَعْضِ): تَكُونُ فِرْقَتَيْنِ.

جند فرقة من المسلمين، يقتلها أولى الطائفتين بالحق». [أحمد: ١١٢٧٥] [روبو: ٢٤٥٦].

[٢٤٥٩] ١٥١ - (٠٠٠) حدثنا أبو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد، قال قتيبة: حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «تكون في أمشي فرقان، فتخرج من بينهما مارقة، يلي قتلهم أولا هم بالحق». [أحمد: ١١٦١١]

أو بعد: ٢١٥٦.

[٢٤٦٠] ١٥٢ - (٠٠٠) حدثنا محمد بن المنصور: حدثنا عبد الأعلى: حدثنا داود، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «تخرج مارقة في فرقة من الناس، فيلي قتلهم أولى الطائفتين بالحق». [أحمد: ١١١٩٦] [روبو: ٢٤٦٠].

[٢٤٦١] ١٥٣ - (٠٠٠) حدثني عبيد الله القواريري: حدثنا محمد بن عبد الله بن الزبير: حدثنا شفيان، عن حبيب بن أبي ذيب، عن الضحاك المشرقي، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ: في حديث ذكر فيه قوماً يخرجون على فرقة مختلفة، يقتلهم أقرب الطائفتين من الحق. [أحمد: ١١٢٧٧] [روبو: ٢٤٦١].

قوله: (عن الضحاك المشرقي) هو بكسر الميم وإسكان الشين لمعجمة وفتح الراء وكسر القاف، وهذا هو الضواب الذي ذكره جميع أصحاب المؤلف والمحقق، وأصحاب الأسماء والتواريخ، ونقل القضاة عياض عن بعضهم أنه ضبطه بفتح لميم وكسر الراء، قال: وهو تصحيف، كما قال: وانفقوا على أنه منسوب إلى مشرق بكسر الميم وفتح الراء، بطن من هندك، وهو الضحاك الهمداني المذكور في الرواية السابقة من رواية حرملة وأحمد بن عبد الرحمن^(١).

قوله: (في حديث ذكر فيه قوماً يخرجون على فرقة مختلفة) ضبطوه بكسر الفاء وضمها.



(١) إسناده المصحف: (٦٢٠/٣ - ٦٢١).

٤٨ - [باب التَّخْرِيبِ عَلَى قَتْلِ الْخَوَارِجِ]

[١٢٤٦٢] ١٥٤ - (١٠٦٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ - قَالَ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ -: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ حَبِيبَةَ، عَنْ سُورِدٍ بْنِ خُفْلَةَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا تَنْزِلُوا مِنْ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، فَإِنَّ الْحَرْبَ خُدْعَةٌ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيُخْرِجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ، سَفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمُرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمُرُقُ السُّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْراً لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [أحمد ١١٠٨٦] [وغيره ٧١٧٣].

قوله: (عن سوريد بن خفلة) هو يفتح الغين المعجمة والخاء.

قوله: (وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم، فإن الحرب خدعة) معناه: اجتهد رأيي، وقال القاضي: فيه بهوٌ ثورية والتخريب هي التَّحْرِيْبُ (١) فَكَأَنَّهُ تَأَوَّلَ الْحَدِيثَ عَلَى هَذَا وَقَوْلُهُ: خُدْعَةٌ، يَفْتَحُ الْحَاءَ وَإِسْكَانَ لَدَا عَلَى الْأَفْصَحِ: وَيُقَالُ بَضَمُ الْحَاءِ، وَخُدْعَةٌ بِضَمِّ الْحَاءِ وَفَتْحِ الشَّالِةِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ عَشْرُونَ.

قوله ﷺ: «أحْدَاثُ الْأَسْنَانِ، سَفَهَاءُ الْأَحْلَامِ» معناه: صِبْغُورُ لَأْسَانٍ صِعَاعُ الْعُقُولِ.

قوله ﷺ: «يقولون من خير قول البرية» معناه: في ظهير الأمر، كقولهم: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، وَنُظَائِرُهُ مِنْ دَعَائِهِمْ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «فإذا لقيتُمُوهم فاقتُلُوهم، فإن في قتلهم أجراً» هذا تصريحٌ يرجو قتل الخوارج والبغاة، وهو إجماعُ العلماء.

قال القاضي: أجمع لعلماء على أنَّ الخوارجَ وأشباههم من أهل البدع والنبغي، متى خرجوا على الإمام، وخالفوا رأي الجماعة، وشقوا العصا، وجب قتالهم بعد إنذارهم والإعذار إليهم: قال الله تعالى: «وَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبِعُوا هَتَايَ نَفْسِهِ يَوْمَ يُؤْتَى أَمْرٌ مِنَ اللَّهِ السَّحَرَاتِ ۚ لَكِنْ لَا يُجْهَرُ عَلَيْهِمْ خِبرُهُمْ، وَلَا يُنْفَعُ

[٢٤٦٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ دَفْعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [المعجم: ١١٨٦، والطحاوي: ١٣٦١].

[٢٤٦٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَذَهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو سَعَادَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا «يُتْرَكُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمُوتُ السَّهْمُ مِنَ الرَّيْبَةِ». [المعجم: ٦١٦، الطحاوي: ١٢١٣].

[٢٤٦٥] ٦٥٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ لِمُقَدَّمِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَذَهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا - قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ غَيْبَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: ذَكَرَ لَخَوَارِجَ فَقَالَ: فِيهِمْ رَجُلٌ مُخَدِّجُ الْيَدِ - أَوْ، مُودِنُ الْيَدِ - أَوْ: مُثَدِّوُنُ الْيَدِ - لَوْلَا أَنْ تَنْظُرُوا لَحَدَّثْتُكُمْ بِمَا وَعَدَ اللَّهُ لثَنَيْنِ يَتَلَوْنَهُمْ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ،

مِنْهُمْ مُثَمِّمٌ. وَلَا يَقْتُلُ أَسِيرَهُمْ، وَلَا تُسَاحُ أَمْوَالُهُمْ، وَمَا لَمْ يَخْرُجُوا عَنْ لَطَاعَةِ وَيَنْتَصِبُوا لِحَرْبِ لَا يُقَاتِلُونَ، بَلْ يُؤَعِّظُونَ وَيُسْتَأْذِنُونَ مِنْ بَدْعَتِهِمْ وَيَأْطِلُهُمْ. وَهَذَا كُلُّهُ مَا لَمْ يَكْفُرُوا بِدَعَتِهِمْ، فَبَدْعَتُهُمْ كَدَتْ بِدَعَةِ مَنْ يَكْفُرُونَ بِهِ^(١) جَرَتْ عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ لِمُرْتَدِّينَ، وَأَمَّا الْبَدْعَةُ لِلَّذِينَ لَا يَكْفُرُونَ فَيُرْثُونَ وَيُورَثُونَ، وَهُمْ فِي حَالِ الْقِتَالِ هُمُومٌ، وَكُنْ أَمْوَالُهُمْ، الَّتِي تُنْفَقُ فِي الْقِتَالِ، وَالْأَصْحَاءُ أَنَّهُمْ لَا يَضْمَنُونَ - أَيْضًا - مَا أَتَفَوُّهُ عَمَى أَهْلِ الْقِتَالِ فِي حَالِ الْقِتَالِ مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ، وَمَا أَتَفَوُّهُ فِي غَيْرِ حَالِ الْقِتَالِ مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ ضَمْنَهُ، وَلَا يَحْرُثُ لَانْتِفَاعٍ بِشَيْءٍ مِنْ دَوَابِّهِمْ وَسِلَاحِهِمْ فِي حَالِ الْحَرْبِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَجَوْرَةُ أَبُو حَنِيفَةَ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (عن محمد، عن^(٣) عبيدة) هو بفتح الحين، وهو عبيدة السلماني.

قوله: (فيهم رجل مخدج اليد أو: مودن اليد، أما (المخدج) فبضم الميم وإسكان الحاء المعجمة وفتح الدال، أي: ناقض يده (المودن) بضم الميم وإسكان اللو وفتح الدال،

(١) في (ج)، -هـ-.

(٢) إكمال التعميم: ٢١٣/٢، ٢١٥.

(٣) في (ج)، بين، وهو خطأ.

قَالَ: قُلْتُ: أَتَ سَمِعْتَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، إِي وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، إِي وَرَبِّ الْكَعْبَةِ. [حد: ١٩٠٤، ١٩٢٦]

[٢٤٦٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ غِيْثَةَ قَالَتْ: لَا تُحَدِّثُكُمْ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْهُ، فَذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَ حَدِيثِ أَيُّوبَ مَرْفُوعاً. [حد: ١٩٣٢]

[٢٤٦٧] ١٥٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بَنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَمْلَمِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ الْجُهَنِيُّ أَنَّهُ كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلِيٍّ ﷺ، الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ، فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ. لَا تَجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاتِبَهُمْ. يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ». لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ﷺ، لَا تُكَلُّوا غِيَّ الْعَمَسِ، وَإِنَّهُ ذَلِكُ أَنْ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عُظْمٌ، وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ، عَلَى رَأْسِ عُظْمِهِ مِثْلُ حَلْمَةِ الذُّذِيِّ، عَلَيْهِ شَعْرَاتٌ يَبِشُرُ، فَتَنْتَفِعُونَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَأَهْلِ الشَّذْمِ وَتَتْرَكُونَ هَؤُلَاءِ يَخْلُقُونَكُمْ فِي ذُرَائِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونُوا هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ، فَيُتْبَهُمْ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ، وَأَعْدَوْا فِي سَرَجِ الدِّمَسِ، فَبَسِرُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ.

قَالَ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ: فَتَزَلَّنِي زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ مَنَزَلًا، حَتَّى قَالَ: مَرَرْنَا عَلَى قَنْطَرَةٍ، فَلَمَّا التَقَيْنَا وَعَلَى الْخَوَارِجِ يَوْمَئِذٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ، فَقَالَ لَهُمْ: أَلْقُوا الرِّمَاحَ، وَاسْأَلُوا سُيُوفَكُمْ

وَيُقَالُ بِأَهْمَزٍ وَسُرْكَه، وَهُوَ نَاقِصُ أُنْبُءٍ، وَيُقَالُ أَيْضًا: وَدِين. (وَالْمُتَدَوِّن) يَفْتَحُ لِمِمْ وَهَاءً مِثْلَهُ سَاكِنَةً، وَهُوَ صَغِيرٌ لَيْسَ بِمَجْتَمِعِهِ كَثِيرَةٌ لُذِي، وَهِيَ يَفْتَحُ لثَاءً بِلاَ هَمَزٍ، وَيَضْمُهَا مَعَ أَهْمَزٍ، وَكَانَ أَصْلُهُ: مَثْنُوذٌ، فَقُدِّمَتْ لُذَالٌ عَلَى الثَّوْبِ، كَمَا قَالُوا: جَبَدٌ وَجَذَبٌ، وَجَذَتْ فِي الْأَرْضِ وَغَنَّا.

قوله: (مَنْزَلَنِي زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ مَنَزَلًا، حَتَّى قَالَ: مَرَرْنَا عَلَى قَنْطَرَةٍ) هكذا هو في مُعْظَمِ النُّسخِ (مَنْزَلًا) مَرَّةً وَاحِدَةً، وَفِي بَعْضِ مِنْهَا: (مَنْزَلًا مَنَزَلًا) مَرَّتَيْنِ. وَكَذَا ذِكْرُ الْخُصْبِ الْكَثِيرِ فِي قَوْلِهِ: فَتَزَلَّنِي زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ مَنَزَلًا.

مِنْ يُفْؤِنُهَا، فَلَيْتِي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشِدُوكُمْ يَوْمَ حُرُورَاءَ، فَرَجَعُوا فَوَحَّشُوا بِرِمَاجِهِمْ، وَهَلَّلُوا السُّيُوفَ، وَشَجَرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاجِهِمْ، قَالَ: وَقِيلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَمَا أَصِيبَ مِنَ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ إِلَّا رَجُلَانِ، فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: التَّمَسُّوا فِيهِمُ الْمُخَدَّجُ، فَالْتَمَسُوهُ فَنَمَّ يَجِدُوهُ، فَقَامَ عَلِيٌّ عليه السلام بِنَفْسِهِ حَتَّى أَتَى نَاسًا قَدْ قُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ: أَخْرَوْهُمْ، فَوَجَدُوهُ مِمَّا يَبِي الْأَرْضَ، فَكَبَّرَ، ثُمَّ قَالَ: صَدَقَ اللَّهُ، وَبَلَغَ رَسُولُهُ، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ عُبَيْدَةُ السُّلَمَانِيُّ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَسَمِعْتَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: إِي وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، حَتَّى اسْتَحْلَفَهُ ثَلَاثًا، وَهُوَ يَحْفِيفُ لَهُ.

[احمد: ٧٠٦].

الصحيحين^(١)، وهو رَجْعُ الكلام، أي: ذكر لي مراجعهم بالجيش قتلًا متوَلًا، حتى بلغ الفطرة التي كان القتال عندها، وهي فطرة لَدُنْزَجَانِ^(٢)، كذا جاء في «سنن نسائي»^(٣) وهناك خطبهم عليٌّ عليه السلام وورى لهم هذه الأحاديث. والفطرة بمنع القاف.
قوله: «فوحشوا برماجهم» أي: رموا بها عن بعد.

قوله: (وشجرهم الناس برماجهم) هو بفتح الشين المعجمة والمجيم المخففة، أي، مَدَّوهُ^(٤) إليهم وخطبهم بها، ومنه: لَشَجَرٌ فِي الْخُصُوفِ.

قوله: (وما أصيب من الناس برمحين إلا رجلان) يعني من أصحاب عليٍّ، وأمَّ الحوارج فقتلوا بعضهم على بعض.

قوله: (لقام إليه عبيدة السلماني) إلى آخره، وحاصله أنه استخلف عبيدًا ثلثًا، وأنت استخلفه لئوسع الحاضرين، ويؤكد ذلك عندهم، ويظهر لهم المعجزة التي أخبر بها رسول الله ﷺ، ويظهر لهم أنَّ عليًّا وأصحابه أولى بالحق، وأنهم مُحِقُّون في قتالهم، وغير ذلك مما في هذه الأحاديث من الفوائد.

(١)، الحديث: ١٥١.

(٢) في (ص)، و(هـ) لَدُنْزَجَانِ، وأثبت من (ج) وهو مرقد عليٍّ في «سنن النسائي»، والظير تاريخ بغداد: ١/٢٤٤.

(٣) الأسنن الكبرى: ٨٥١٧.

(٤) في (ص): مَدَّوهُ.

[٢٤٦٨] ١٥٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَسَّجِ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْحُرُورِيَّةَ لَمَّا خَرَجَتْ، وَهُوَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ. قَالَ عَلِيٌّ: كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَفَ نَاسًا، إِنِّي لَا أَعْرِفُ صِفَتَهُمْ فِي هَؤُلَاءِ، يَقُولُونَ الْحَقَّ بِالسِّيَرَةِ لَا يَجُورُ هَذَا مِنْهُمْ - وَأَشَدُّ إِلَيَّ حَلِيوً - مِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيْهِ، مِنْهُمْ أَسْوَدُ، إِخْدَى يَدَيْهِ ظُبْيِي شَاةٌ أَوْ حَلَمَةٌ نَذِيَّةٌ. قَلَمْتُ قَتْلَهُمْ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْظُرُوا، فَتَنْظُرُوا قَلَمَ يَجِدُوا شَيْئًا، فَقَالَ: ارْجِعُوا، قَوْلُ اللَّهِ مَا كَذِبْتُ وَلَا كَذِبْتُ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. ثُمَّ وَجَدُوهُ فِي خَرِيبةٍ فَأَتَوْا بِهِ حَتَّى رَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: وَأَكَّ خَاضِعُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَقَوْلِي عَلِيٍّ فِيهِمْ زَادَ يُونُسُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ بُكَيْرٌ: وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ ابْنِ حُنَيْنٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ ذَلِكَ الْأَسْوَدَ.

وقوله (السمدني) هو بإسكان اللام، منسوب إلى سمدان جد قبيلة معروف، وهم بطن من مراد، قاله ابن أبي دؤاد السجستاني، أسلم غبيدة قبل وفاة النبي ﷺ يستعين ولم يره، سمع عمرو وعلياً وابن سعد وغيرهم من الصحابة.

قوله - (قالوا) لا حكم إلا لله، قال علي - كلمة حق أريد بها باطل - معناه، أن الكلمة أصلها صدق، قال الله تعالى، ﴿إِن تَتُكَّمُوا لَا يُكَلِّمْهُمُ اللَّهُ﴾ [النجم ٥٧] لكنهم أرادوا به الإلحاد على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تحكيمه.

قوله ﷺ: «إخدى يديه ظبّي شاة» هو بصداء مهملة مضمومة ثم باء «موجدة ساكنة» والمراد به ضرع الشاة، وهو فيها مبيد واستعارة، إنما أصله للكسة والسدح، قال أبو عبيد: ومعدل أيضاً لدوات الحذير، ويقال للشاة: ضرع، وكذا البقرة، ويقال للشفة: خنفت، وقال أبو عبيد: الأخلاف لذوات الأخلاف والأصلاف، وقال الهروي: يقال في ذات الحنف والظلف: خلفت وضرع^(١).



٤٩ - [باب: الخوارج شر الخلق والخليقة]

[٢٤٦٩] ١٥٨ - (١٠٦٧) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ السَّعْدِ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بَعْضَ مَنْ أَمَّنِي - أَوْ: سَيَكُونُ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي - قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حَلَاقِيهِمْ، يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ، هُمْ شَرُّ الْمَخْلُوقِ وَالْخَلِيقَةِ» فَقَالَ ابْنُ الصَّامِتِ: فَلَقِيتُ رَافِعَ بْنَ عَمْرٍو الْغِفَارِيَّ أَخَا الْحَكَمِ الْغِفَارِيَّ قُلْتُ: مَا حَدِيثُ سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي ذَرٍّ: كَذَا وَكَذَا؟ فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [المحدث: ٢٠٣٤٢].

[٢٤٧٠] ١٥٩ - (١٠٦٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَأَلْتُ سَهْلَ بْنَ حَنْظَلٍ: هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ الْخَوَارِجَ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُهُ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ -: «قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ بِأَلْسِنَتِهِمْ لَا يَنْدَوُ تَرَاقِيهِمْ، يَقْرَأُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَقْرَأُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ». [المحدث: ١٥٩٧٧] [رواه: ٢٤٧١].

[٢٤٧١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: يَخْرُجُ مِنْهُ أَقْوَامٌ. [بخاري: ١٧٩٤] [رواه: ٢٤٧٠].

[٢٤٧٢] ١٦٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ، جَمِيعاً عَنْ يَزِيدَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْثَبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ أُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيتِيَهُ قَوْمٌ قَبْلَ الْمَشْرِقِ مُخَلَّفَةٌ رُؤُوسُهُمْ». [المحدث: ١٥٩٧٦].

قوله: (عن يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو) وفي الرواية الأخرى: (أسير بن عمرو) وهو بضم الياء الحشة من تحت وفتح السين المهملة، والثاني مثله إلا أنه همزة مضمومة، وكلاهما صحيح، يقال له: يُسِيرٌ، وأُسَيْرٌ.

قوله ﷺ: «إِيتِيَهُ قَوْمٌ قَبْلَ الْمَشْرِقِ، أَي: يَذْهَبُونَ عَنِ الصُّرَابِ، وَعَنْ صَرِيحٍ لِحَقٍّ، يُقَالُ: نَاءَ إِذَا ذَهَبَ، وَلَمْ يَهْتِكْ لِقَرِيْبِ الْحَقِّ، وَنَهْ أَعْلَمَ.

٥٠ - [باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ، وعلى آله،

وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم]

[٢٤٧٣] ١٦١ (١٠٦٩) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنَابِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ نَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ كَيْفٌ، أَرُمَ بِهَا، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟» [المصدر: ٣١٧٨].

باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله،

وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم

قوله: (أخذ الحسن بن علي نمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال رسول الله ﷺ: «كَيْفَ كَيْفٌ، أَرُمَ بِهَا، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟» وفي رواية: «لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ».

قال القاضي: يُقَالُ: كَيْفَ كَيْفٌ، بفتح الكاف وكسرهما، وتسكين الحاء، ويجوز كسرها مع الثوين، وهي كلمة يُزَجَرُ بِهَا الصَّيِّبُ عَنْ الْمُسْتَقْلِمَاتِ، فَيُقَالُ لَهُ: كَيْفَ كَيْفٌ: أَي: تَرَكْنَاهُ وَارٍ بِهِ، قَالَ الدَّوْدِيُّ: هِيَ عَجْمِيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ بِمَعْنَى: يَسْ، وَفِيهِ أَشَارُ الْبُخَارِيِّ إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ فِي تَرْجُمَتِهِ: «بَابُ مَنْ تَكْتُمُ بِالْقَدْرِ سِيَّئًا وَلَوْ ظَنَّنَا»^(١).
وفي الحديث: أَنَّ الصَّيِّبَ لَا يُؤَقِّفُونَ مَا يُوقِّدُهُ الْكِبَارُ، وَيُمنَعُ مِنْ تَعَطُّيهِ، وَهَذَا وَجِبُّ عَلَى الْوَلِيِّ^(٢).

قوله ﷺ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟» هَذِهِ الْمَقْطَعَةُ تُقَالُ فِي الشَّيْءِ الْوَضِيعِ التَّحْرِيمِ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَخَاطَبُ عَامِلًا بِهِ، وَتَقْدِيرُهُ: عَجَبًا! كَيْفَ خِيَبَ عَلَيْكَ هَذَا مَعَ ظُهُورِ تَحْرِيمِهِ؟ وَهَذَا أَيْلُحٌ فِي تَرْجُمَتِهِ مِنْ قَوْلِهِ: لَا تَفْعَلْ.

وفيه تحريم الزكاة^(٣) عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ، هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمُؤَلِّفِيهِ أَنَّ آلَهُ ﷺ هُمُ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ، وَهَذَا بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُؤَلِّفُهُ: هُمُ بَنُو

(١) وَفِيهِ قِي (ص) وَ (هـ) تَرْجُمَةٌ.

(٢) الْبُخَارِيُّ فَمِنْ: ٣١٧٨، وَتَرْجُمَةٌ: هُوَ لِكَلَامِهِ لِأَعْجَمِيَّةٍ، وَهُوَ كَرِ كَلَامٍ لَا يَعْهَدُهُ عَرَبٌ: يَنْظُرُ «الْمَعِين» (٧/٤١٣).

وَالْمَقَامُوسُ: وَطَنٌ.

(٣) «الْإِسْلَامُ الْمَعِين» (٣/٦٢٤).

(٤) رَفَعَ سَقَطَ فِي (ص) مِنْ قَوْلِهِ مَعَ ظُهُورِ إِلَى: وَفِيهِ تَحْرِيمُ زَكَاةٍ، فَقَدْ جَاءَتْ الْعِدَّةُ حَكْمًا: كَيْفَ يَخْفَى عَيْنُ حِلِّهِ، مَعَ

ظُهُورِ تَحْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى النَّبِيِّ (ص).

[٢٤٧٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «أَنَا لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ»^(١). [أحمد ٩٧٢٨، (وسطى: ٢٤٧٥).
[٢٤٧٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، بِمَا لَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، كَمَا قَالَ ابْنُ مُعَاذٍ: «أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ»^(٢). [أحمد ٩٣٠٧، (وسطى: ٢٠٧٢).

[٢٤٧٦] ١٦٢ - (١٠٧٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ أَبَا يُوسُفَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لَا نَقْلِبُ إِلَى أَهْلِي، فَأَجِدُ الثَّمَرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي، ثُمَّ أَرْفَعُهَا لِأَكْلِهَا، ثُمَّ أَحْسَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً، فَأَقْلِبُهَا»^(٣). [أحمد ٢٤٧٧.

هاشم خاطبة. قال القاضي: وقال بعض العلماء: هم قریش كلهم. وقال أصبغ لماسكي: هم بنو قُصَيٍّ وليدُ الشافعي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ»^(١) وقسم بينهم سهم ذوي القربى^(٢).

وأما صدقة التطوع، فللشافعي رحمه الله فيها ثلاثة أقوال: أصحها: أنها تحرم على رسول الله ﷺ وتحل لآله. والثاني: تحرم عليه وعليهم. والثالث: تحل له ولهم.

وأما موالى بني هاشم وبني الْمُطَّلِبِ فهل تحرم عليهم لركعة فيه وجهان لأصحابنا: أصحهما: تحرم لمحيث الذي ذكره مسلم بعد هذا حديث أبي رافع. والثاني: تحل. وبالتحريم قال أبو حنيفة وماتر الكوفيون وبعض المالكية. وبالإباحة قال مالك.

ودعى ابن بقلال الماسكي أَنَّ الخلاف إنما هو في مولى بني هاشم. وأما موالى غيرهم فشأخ لهم بالإجماع^(٣). وليس كما قال، بل لأصح عند أصحاب تحريمها على موالى بني هاشم وبني الْمُطَّلِبِ ولا يفرق بينهم.

قوله ﷺ: «أَنْ لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ» طاهره تحريم صدقة القرض والتعل، وفيهما لكلام السابق.

(١) أخرجه البخاري: ٣١٤٠، وأحمد: ١٦٧٤١، من حديث جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ.

(٢) إكمال المعلم: ٦٢٦/٣.

(٣) شرح ترمذي، لابن بطال: ٥٤٣/٣٧ - ٥٤٤.

[٢٤٧٧] ١٦٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُتَبِّهِ قَالَ: هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَدِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ الثَّمَرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي - أَوْ: فِي بَيْتِي - فَأَرْفَعُهَا لِأَكْلِهَا، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً - أَوْ: بَيْنَ الصَّدَقَةِ - فَأَلْقِيهَا». [أحمد: ٨٢٠٦، والبخاري: ٤٢٤٢٢].

[٢٤٧٨] ١٦٤ - (١٠٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَانَ، عَنْ مَثُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرَبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ ثَمَرَةً، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا». [المصنف: ١٢١٩٠، ومطابق: ٢٠٥٥].

[٢٤٧٩] ١٦٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَثُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرَبٍ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِثَمَرَةٍ بِطَرِيقٍ، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا». [المطو: ٢٤٧٨].

[٢٤٨٠] ١٦٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ ثَمَرَةً فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً لَأَكَلْتُهَا». [أحمد: ١٤٢١٠، ومطابق: ٢٤٧٨].

قوله ﷺ «إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي، فَأَجِدُ الثَّمَرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً، فَأَلْقِيهَا» به تحريم لصدقة عليه ﷺ، وأنه لا فرق بين صدقة لفرض والشطوع، لقوله ﷺ: «الصدقة» - لألف ولام وهي ثمن الثوبين، ولم يقل الزكاة، وفيه استعمال الورد، لأن هذه الثمرة لا تحرم بمجرد الاحتياج لكن الورد تركها.

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِثَمَرَةٍ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا»)
فيه استعمال الورد كما سبق. وفيه أَنَّ الثمرة ونحوها من سحقرات الأمواب لا يجب تعريفها، بل يباح كسها ولتصرف فيها في إحسان؛ لأنه ﷺ إن لم تركها خشية أن تكون من الصدقة لا لكونها لقطعة، وهذا الحكم مطلق عليه، وعليه أصحابنا وغيرهم بأن صدقتها في العادة - لا يعطيه، ولا يبقى له فيها مظنم، والله أعلم.

٥١ - [باب تزك استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة]

[٢٤٨١] ١٦٧ - (١٠٧٢) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَشْمَاءَ الصَّبَّغِيُّ؛ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَوْقَلٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ بْنَ رَبِيعَةَ بْنَ الْحَارِثِ حَدَّثَهُ قَالَ: اجْتَمَعَ رَبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ وَلَعَبْسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَا: وَاللَّهِ لَوْ بَعَثْنَا هَلَيْنِ الْخَلَامَيْنِ - قَدَا لِي وَلِلْمُضَلِّ بْنِ عَبَّاسٍ - إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَاهُ، فَاذْمَرَهُمَا عَلَى هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، فَأَتَيْنَا مَا يُؤَدِّي أَثْنَانُ، وَأَصَابَا بِمَا يُصِيبُ الثَّانِ، قَالَ: فَبَيْنَمَا هُمَا فِي ذَلِكَ حَاءَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَوَقَفَ عَلَيْهِمَا، فَذَكَرَا لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ عُمَيْرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: لَا تَفْعَلَا، فَوَاللَّهِ مَا هُوَ بِقَادِلٍ، فَأَنْشَدَهُ رَبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا تَضَعُ هَذَا إِلَّا نَقَاسَةً مِنْكَ عَلَيْنِ. فَوَاللَّهِ لَقَدْ بَلَّتْ صِهْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَا نَفْسُنَا عَلَيْكَ، قَالَ عَلِيُّ: أَرْسَلُوهمَا، فَانْقَسَفَا، وَاضْطَجَعَ عَلِيُّ، قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ سَبَقْنَاهُ إِلَى الْحُجْرَةِ، فَفُتِمْنَا عِنْدَهَا، حَتَّى جَاءَ فَاخْذُ بَأَذَنِكَ، ثُمَّ قَالَ: «أَخْرِجَا مَا تُصَرَّرَانِ» ثُمَّ دَخَلَ وَدَخَلْتَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَوْمُئِذٍ عِنْدَ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ، قَالَ:

قوله: (فانشده ربعة بن الحارث) هو بالحاء، ومعناه: عرض له وقضه.

قوله: (ما تفعل هذا إلا نقاسة منك علينا) معناه: حسد منك لنا.

قوله: (فما نفسنا عليك) هو يكسر الفاء، أي: ما حسدناك ذلك.

قوله ﷺ: «أَخْرِجَا مَا تُصَرَّرَانِ» هكذا هو في معظم أصول بلادنا، وهو الذي ذكره المهرزي والمارزي^(١) وغيرهم من أهل الضبط: «تُصَرَّرَانِ» بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء وبعدها راء أخرى، ومعناه ما^(٢) تجمعنا به في طسوركم من الكلام، وكل شيء جمعه فقد صررته، ووقع في بعض النسخ: «تُصَرَّرَانِ» بلسين، من الصر، أي: ما تقولاه لي سرا، وذكر القاضي عياض فيه أربع روایات: هاتين اللتين، والثالثة: «تُصَرَّرَانِ» بإسكان الصاد وبعدها دال مهملة، معناه^(٣): ماذا ترفعان إلي، قال: وهذه

(١) «الفردين»: (ص ٢٢)، و«المجموع»: (٢٤/٢٢).

(٢) سقطت «ما» من (ص) و(ج).

(٣) أي: (نح): معناها.

فَقَوْلُكَ الْكَلَامَ، ثُمَّ تَكَلَّمَ أَحَدُنَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَ أَهْلُ النَّاسِ وَأَوْصَلُ النَّاسِ، وَقَدْ بَلَّغْنَا النِّكَاحَ، فَجِئْتَ لِتُؤَمِّرَنَا عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، فَتُؤَدِّي إِلَيْكَ كَمَا يُؤَدِّي النَّاسُ، وَنُصِيبَ كَمَا يُصِيبُونَ، قَالَ: فَسَكَتَ طَوِيلًا حَتَّى أَرَدْنَا أَنْ نُكَلِّمَهُ، قَالَ: وَجَعَلْتَ زَيْنَبَ تُلْمَعُ عَلَيْنَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ أَلَا تُكَلِّمُهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِأَيِّ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ: ادْعُوا لِي مَخِيئَةً - وَكَانَ عَلَى الْحُصَيْ - وَتَوَقَّلْ بَنَ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»، قَالَ: فَجَاءَهُ، فَقَالَ لِمَخِيئَةٍ: «أَنْكِحْ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ» - لِفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ - فَأَنْكِحَهُ، وَقَالَ يَتَوَقَّلْ بَنَ الْحَارِثِ: «أَنْكِحْ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ» - بِي - فَأَنْكِحِي، وَقَالَ لِمَخِيئَةٍ: «أَصْدِيقُ فَتَاهُمَا مِنَ الْخُمُسِ كَذَا وَكَذَا». قَالَ أَبُو هُرَيْرٍ: وَلَمْ يُسْمَوِ لِي. (احمد ١٧٥٠٩).

رواية الشمرقندي، والرابعة: «تصوران» بفتح الصاد وپوار مكسورة، قال: وهكذا فسبطه الحميدي، قال القاضي: ورويناه عن أكثر عُيُودٍ بالسين، واستبعد رواية الدَّلَّ، والصحيح ما قلناه من معظم نسخ بلادنا، ورجحه أيضاً صاحب «المطالع» فقال: الأصوب: «تصوران» بالصاد والراءين^(١) قوله: (قد بلغنا النكاح) أي: لحلم، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا تَلَفَّوْا لِنِكَاحٍ﴾ (النساء: ١٠).

قوله: (وجعلت زينب تسمع إلينا من وراء الحجاب) هو بضم التاء وإسكان لام وكسر الميم، ويجوز فتح^(٢) التاء والميم، يقال: أَلَمَعَ وَلَمَعَ، إِذَا أَشَارَ بِشُوبَةٍ أَوْ يَدِهِ.

قوله ﷺ لعبد المطلب بن ربيعة ولفضل بن عباس، وقد سألاه لعمل صبي الصدقة بنصيب الغايب: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِأَيِّ مُحَمَّدٍ» دليل على أنها محرمة، سواء كنت بسبب العمل، أو بسبب الفقر والمسكنة وغيرهما من الأسباب الثمانية، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا، وجوز بعض أصحابنا لني خاتم وبني المطلب لعمل عليها بسهم القابل لأنه إجارة، وهذا ضعيف أو بطل، وهذا الحديث صريح في رتبته.

قوله ﷺ: «إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» تنبيه على العلة في تحريمها على بني خثيم وبني المطلب، وأنها لكرامتهم، وتزويجهم عن الأوساخ. ومعنى «أوساخ الناس» أنها تظهر لأموالهم ونفوسهم، كما قال الله تعالى: ﴿عَلَىٰ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَيُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (التوبة: ٣٤) فهي كغسالة الأوساخ.

(١) تشارك لأبواب: (٢/ ٤٤١)، وإكمال المعلم: (٣/ ٦٢٩).

(٢) المطالع لأبواب: (٤/ ٢٧٠).

(٣) في (ج): بفتح.

[٢٤٨٢] ١٦٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ الْهَاشِمِيِّ أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ بْنَ رَبِيعَةَ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَالْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَا لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ وَلِلْقَاضِي بْنِ عَبَّاسٍ: ائْتِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقِ الْحَدِيثَ يَنْحُو حَدِيثَ ذَلِكَ، وَقَالَ فِيهِ: قَالَ لِي عَلِيٌّ رِذَاءَهُ ثُمَّ اضْطَجَعَ

قوله: (حدثنا هارون بن معروف: حدثنا ابن وهب: أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي أن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أخيراً)، هكذا وقع في مضمع من رواية يونس عن ابن شهاب، وسبق في الرواية التي قبل هذه عن جويرية عن مالك عن الزهري، أن عبدة الله بن عبد الله بن نوفل، وكلاهما صحيح، والأصل هو رواية مالك، ونسبه في رواية يونس إلى جده، ولا يمتنع ذلك، قال النسائي: ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث عن مالك، ولا جويرية بن أسماء.

قوله ﷺ: «أصدق عنهما من الخمسة» يحتمل أن يريد من سهم النبي ﷺ من الخمسة لأنهما من ذوي القربى، ويحتمل أن يريد من سهم النبي ﷺ من الخمسة

قوله عن عليٍّ ﷺ: (وقال: أنا أبو حسن القرم) هو بشورين حسن.

وَأَمَّا (الْقَرْمُ) فبالراء، مرفوع، وهو السَّيْدُ، وأصله فعلٌ (إِزَلَّ)، قال الخطابي: معناه: المُقَدَّمُ في المعرفة بالأمور والرأي، كالْفَعْلِ^(١). هذا أصحُّ الأوجه في ضبطه، وهو المعروف في نسخ بلادنا.

والثاني: حكاه القاضي: (أبو الحسن القوم) بالواو بإضافة حسن إلى القوم، ومعناه: عالم القوم وقوم رأيهم^(٢).

والثالث: حكاه القاضي أيضاً: (أبو حسن) بستونين، والـ (القوم) بالواو مرفوع، أي: أنا من خدمتم رأيته أيها القوم^(٣)، وهذا ضعيف لأن حروف البدء لا تُحذف في ابتداء القوم ونحوه.

قوله: (لا أرم مكابي) هو يفتح الهمزة وكسر الراء، أي: لا أفرقه.

(١) معجم ستين: ١/٢٤٤ (٣٢٤).

(٢) إكمال المعجم: ٢/٦٢٩ (٦٢).

(٣) التلويح السابق.

عَلَيْهِ، وَقَالَ: أَنْ أَبُو حَسَنِ الْقَرْمُ، وَاللَّهُ لَا أَرِيْمُ مَكَانِي حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْكُمَا ابْنَاؤُكُمَا بِحَوْرٍ مَا بَعَثْتُمَا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَالَ لَنَا: «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاحُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَبِي مُحَمَّدٍ». وَقَالَ أَيْضاً: ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْعُوا إِلَيَّ مُعَيمَةً بَنَ جَزْرَهُ،... وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ كَذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَحْمَاسِ». [احمد ٢١٧٥١٨].

قوله: (والله لا أريم مكاني حتى يرجع إليكما ابناؤكما بحور ما بعثتما به) قوله: (بحور) هو بفتح الحاء المهملة، أي: بحورب، ذلك، قال الهروي في تفسيره: يُقال: كلمته كما رد عني حوراً، ولا حويراً، أي: جواباً، قال: وبحور أن يكون معناه الحية، أي: يرجع^(١) بالحية، وأصل الحور الحورج إلى النقص، قال القاضي: هذا أشبه بسبق لحديث^(٢).

وأما قوله: (ابناكما) فهكذا ضبطه: (ابناكما) بالثنية ووقع في بعض الأصول: (ابناؤكما) بلواو على التجمع، وحكى لقاضي أيضاً قال: وهو وهم ولشواب الأول، وقال: وقد يصح الثاني على مذهب من جمع الاثنين^(٣).

قوله ﷺ: «ادعوا إلي معيئة بن جزرة» وهو رجل من بني أسد.

أما (معيئة) فمعيمة مفتوحة، ثم جاء همزة ساكنة، ثم ميمة أخرى مكسورة، ثم ياء مخففة، وأما (جزرة) لمعيمة مفتوحة، ثم زاي ساكنة، ثم همزة، وهكذا هو الأصح، قال لقاضي: هكذا تقول عمة الحفاظ، وأهل الإتقان، ومُعْظَمُ الرِّوَاةِ، وقال عبدُ لَعْنِي بنُ سَعِيدٍ: يُقال جزري، بكسر الزاي، يعني وبالباء، وكذا وقع في بعض النسخ في بلاد، قال لقاضي: وقال أبو عبيد: هو عمة. جزء مشدد الزاي^(٤).

وأما قوله: (وهو رجل من بني أسد) فقال القاضي: كذا وقع، والمعروف أنه من بني زبيدة، لا من بني أسد.

(١) في (ص) و(هـ) يرجعاً، ونسبت من (ج)، وهو الموافق لما في الغريبتين (حور)

(٢) [كمال المعجم] ١/٣٦٨

(٣) المصدر السابق.

(٤) [كمال المعجم] ١/٣٦٠.

٥٢ - [باب إباحة الهدية للنبي ﷺ، ولبنِي هاشم ولبنِي المطلب، وإن

كان المهدي ملكها بطريق الصدقة، وبيان أن الصدقة إذا قبضها

المتصدق عليه زال عنها وصف الصدقة، وحلَّت لكل أحد

ممن كانت الصدقة محرمة عليه]

[٢٤٨٣] ١٦٩ - (١٠٧٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ:

أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ بْنَ السَّبَّاقِ قَالَ: إِنَّ جُوزِيَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَالَ: «هَلْ مِنْ طَعَامٍ؟» قَالَتْ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عِنْدَنَا

طَعَامٌ إِلَّا عَظْمٌ مِنْ شاةٍ أُعْطِيَتْهُ مَوْلَاتِي مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ «قَرِيبِي، فَقَدْ بَلَغْتَ مَجْلَهَا». [احمد،

[١٧١٢٤].

[٢٤٨٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَيْثِ وَسَعْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ

بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [احمد، ١٧٧٤٧]

[٢٤٨٥] ١٧٠ - (١٠٧٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

باب إباحة الهدية للنبي ﷺ ولبنِي هاشم ولبنِي المطلب، وإن كان المهدي

ملكها بطريق الصدقة، وبيان أن الصدقة إذا قبضها المتصدق عليه زال عنها

وصف الصدقة، وحلَّت لكل أحد ممن كانت الصدقة محرمة عليه

قوله: (أن عبيد بن السَّباق) هو يفتح السين المهملة، وتشديد الباء الموحدة.

قوله ﷺ في لحم الشاة الذي أُعْطِيَتْهُ مَوْلَاةُ جُوزِيَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ: «قَرِيبِي، فَقَدْ بَلَغْتَ مَجْلَهَا» هو بكسر

الحاء، أي: زال عنها حكم الصدقة وصارت حلالاً لنا. وفيه دليلٌ لدفع موقفيه أن لحم

الأصححة، إذ قبضه المتصدق عليه، وسائر الصدقات يجوزُ لقبضها بيئتها، ويحلُّ لمن أهداها إليه أو

ملكها منه بطريق آخر، وقال بعض المالكية: لا يجوز بيع لحم الأصححة لقبضها.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَهْدَتْ بَرِيرَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَحْمًا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ». [أحمد: ١٢٢٢٤، ١٢٨٥٨، وإسنادي: ١٢٩٥، ٢٥٧٧].

[٢٤٨٦] ١٧١ - (١٠٧٥) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ: وَاتَى النَّبِيُّ ﷺ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقِيلَ: هَذَا مَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ». [أحمد: ٢٥٢٢٦، وإسنادي: ١٤٩٣].

كِلَاهُمَا مَعْرُوفٌ.

[٢٤٨٧] ١٧٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثَ قَضِيَّتٍ، كَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا، وَتُهْدِي لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَكُمْ هَدِيَّةٌ، فَكُلُوهُ». [أحمد: ٢٤١٨٧، معرولاً: ٢٤٨٦].

قوله: (كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ) ثم قال في الطريق الآخر: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) فيه التَّنْبِيهُ على انتفاء تَدْلِيْسِ قَتَادَةَ؛ لِأَنَّهُ عَنَّنَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى وَصَرَّحَ بِالسَّمْعِ فِي الثَّانِيَةِ، وَقَدْ سَقَى مَرَّاتٍ أَنَّ الْمُدَلِّسَ لَا يُحْتَجُّ بِعَنْتِهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ مَسَامَعُهُ لِلذَّكَاءِ الْحَدِيثِ مِنْ ذَلِكَ لِشَيْخٍ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، فَبَيَّنَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ.

قوله: (عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ: وَاتَى النَّبِيُّ ﷺ بِلَحْمٍ بَقَرٍ) فكذلك هو في كثير من الأصول لِمُعْتَمِدَةٍ، أَوْ أَكْثَرِهَا: (وَأَتَى) بِالْوَاوِ، وَفِي بَعْضِهَا: (أَتَى) بِغَيْرِ وَاوٍ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ عَلَى بَعْضٍ مِنَ الْحَدِيثِ لَمْ يَذْكُرْهُ هَذَا.

قوله: (كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثَ قَضِيَّتٍ) فذكر منها قوله ﷺ: «عليها صدقة ولكم هدية» ولم يذكر هنا ثَانِيَةَ وَالثَّالِثَةَ، وَهِيَ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَهْتَقَ» وَتَخْيِيرُهَا فِي كَسْرِ الْكَاخِ حِينَ أَعْبَقْتُ تَحْتَ عَبْدٍ^(١).

[٢٤٨٨] ١٧٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَيْنَةَ، عَنْ سَمَاءَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْسٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ. [تجدد ٢٤٨٣٩، ٢٥٣٩٣، ولجاري ٢٥٧٨ كلامه مطولاً].

[٢٤٨٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رَبِيعَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَهُوَ لَنَا مِنْهَا هَبِيَّةٌ». [تجدد ٢٥١٥٢، ولجاري ٥٠٩٧ كلامه مطولاً].

[٢٤٩٠] ١٧٤ - (١٠٧٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: بَعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاؤٍ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَبَعَثْتُ إِلَيَّ عَائِشَةَ مِنْهَا بِشَيْءٍ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ عَائِشَةَ، قَالَ: «أَهْلُ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟»، قَالَتْ: لَا، إِلَّا أَنَّهُ نُسِيبَةٌ بَعَثْتُ إِلَيْنَا مِنَ الشَّأِءِ الَّذِي بَعَثْتُمْ بِهِ إِلَيْهَا، قَالَ: «إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا». [تجدد ٢٧٣١٢، ولجاري ١٤٤٦].

وسمائي بيان ثلاث مشروحة إن شاء الله تعالى هي كتاب النكاح^(١).

قوله، (إلا أن نسبية بعثت إليك) هي نسبية، بضم النون وفتح السين المهمله وسكان الياء، ويقال فيها أيضاً نسبية، بفتح النون وكسر السين، وهي أم عطية.



٥٣ - [باب قبول النبي الهدية، ورد الصدقة]

[٢٤٩١] ١٧٥ - (١٠٧٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجُمْهُوِيُّ : حَدَّثَنَا لُؤْبَيْعٌ - يَخْبِي
ابْنَ مُسْلِمٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ
سَأَلَ عَنْهُ، فَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ، أَكَلَ مِنْهَا، وَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ، لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا. [احمد: ٨٠١٤.

والبخاري ٢٥٧٦]

قول : (أن النبي ﷺ كان إذا أتى بطعام، سأل عنه، فإن قيل: هدية، أكل منها، وإن قيل: صدقة،
لم يأكل منها) فيه استعمال النورج، والفحص، عن أصل المأكل والشرب



٥٤ - [باب الدعاء لمن أتى بصدقة]

[٢٤٩٧] ١٧٦ - (١٠٧٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الشَّافِعِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى (ح) - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو - وَهُوَ بْنُ مُرَّةَ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا آتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ» فَأَتَاهُ أَبِي - أَبُو أَوْفَى - بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى». [أحمد، ١٩٧٥، وبيهقي، ١٤٩٧].

باب الدعاء لمن أتى بالصدقة

قوله: (كان النبي ﷺ إذا آتاه قوم بصدقتهم، قال: «اللهم صل عليهم، فأناه أبي - أبو أوفى - بصدقته، فقال: «اللهم صل على آل أبي أوفى»).

هذا الدعاء - وهو لصلاة - امتثل لقول الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ (التوبة، ١٠٣)، وهذه لمنشهور ومنه ذهب العلماء كافة: أن الدعاء لدافع الزكاة سنة مستحبة ليس بواجب. وقد أمد الشافعي: هو واجب. وبه قد بعض أصحاب، حكاه أبو عبد الله الحنطلي^(١) - بالبناء للمحملة - واعتمدوا الأمر في الآية.

قال الجمهور: الأمر في حقنا للندب، لأن النبي ﷺ بعث مبعوثاً وغيره لأخذ الزكاة ولم يأمرهم بالدعاء، وقد يجيب الآخرون بأن وجوب الدعاء كان معلوماً لهم من الآية الكريمة، وأجاب الجمهور أيضاً بأن دعاء النبي ﷺ وصلاته شكر بهم بخلاف غيره. واستحث الشافعي في صفة الدعاء أن يقول: بجررك لله فيما أعطيت، وجعله لك ظهوراً، وبارك لك فيه أبقيت.

وأما قول الشافعي: اللهم صل على فلان، فمكرهه جمهور أصحابنا، وهو مذهب من عيسى ومالك وابن عُيينة وجماعة من السلف، وقد جماعة من العلماء: ويجوز ذلك بلا كراهة لهذا الحديث، قال

(١) هو الحسين بن محمد بن الحسن بطري، من طبرستان، واحتاط به جهاد مذهب معوجة، ثم ثوب مشقة، كان إماماً جليلاً، حافظاً كتب الشافعي، له مصنفات نفيسة، والمسائل لعمدة المصنف. توفي بعد ٤٥١ هـ بغير الأسماء والتعريفات الشافعية الكبرى للمسبكي: (٢/ ٢٤٤)، واهتمامات الشافعية الكبرى للمسبكي: (٤/ ٣٦٧).

[٢٤٩٣] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «صَلِّ عَلَيْهِمْ». [نظر: ٢٤٩٣].

أصحابنا: لا يُعسى على غير الأنبياء، لا تبعاً، لأنَّ الصلاة في لسان السُّلب منصوصة بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، كما أنَّ قولك: (عزَّ وجلَّ) مخصوصٌ بالله سبحانه ومعاليه، فكما لا يُقال: (محمدٌ عزَّ وجلَّ) وإن كان عزيزاً جليلاً، لا يُقال: (أبو بكرٍ عليه السلام) وإن صُحِّح المعنى.

واختلف أصحابنا في لُتْهِ عن ذلك، هل هو نهْيٌ تنزيه، أو محرمٌ، أو مجرد أدب ^(١)؟ على ثلاثة أحوال: لأصحها الأشهر: أنَّه مكروه كراهة تنزيه، لأنَّه شعارُ لأهل البيت، وقد نهينا عن تبعارهم، والمكروه هو ما ورد فيه نهْيٌ مقصودٌ، وانفقوا على أنَّه يجوز أن يُجعل غير الأنبياء تبعاً لهم في ذلك، فيُقَال: اللهم صلِّ على محمدٍ وعلى أبي محمد وأرواحه وذريته وأتباعه، لأنَّ السُّلف لم يمنعوا منه، وقد أمرنا به في الشَّهَدِ وغيره. قال الشيخ أبو محمد الجويني من أئمَّة أصحابنا: سلامٌ في معنى الصَّلَاةِ، ولا يُقرَّد به غيرُ الأصفياء، لأنَّ الله تعالى قرَّبَ بينهما، ولا يُقرَّد به غائبٌ، ولا يُقدن: قال فلانٌ عليه السلام. وما المخطئة به لحي أو ميت فسة، فيقال: السلام عليكم، أو عليك، أو سلامٌ عليك، أو عنيكم، والله أعلم.



(١) أي (تبع): أم محرم، أم مجرد، وفي (ميت): أم محرم، أو مجرد....

٥٥ - [باب إرضاء الساعي ما لم يطلب حراماً]

[٢٤٩٤] ١٧٧ - (٩٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَعَبْدُ الْأَعْلَى، كُلُّهُمْ عَنْ دَاوُدَ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْأَكُمُ الْمُصَدِّقُ فَلْيَصْدُرْ عَنْكُمْ وَهُوَ عَنْكُمْ رَاضٍ». [تكرار: ٢٢٩٥] [أحمد: ١١٩١٩٨].

باب إرضاء الساعي ما لم يطلب حراماً^(١)

قوله ﷺ: «إِذَا أَنْأَكُمُ الْمُصَدِّقُ فَلْيَصْدُرْ عَنْكُمْ وَهُوَ عَنْكُمْ رَاضٍ».

«الْمُصَدِّقُ»^(٢) الساعي، ومقصود الحديث الرخصة بالسَّاعَةِ، وطاعةُ ولاءِ الأمورِ وملاطفَتهم، وجمعُ كَنَمَةِ المسلمين، وصالحُ ذاتِ لَبَيْنٍ، وهذا كله ما لم يطلب جوراً، فإذا طلب جوراً فلا موافقة له ولا طاعة، لقوله ﷺ في حديث أنسٍ في «صحيح البخاري»: «فَمَنْ سَأَلَهَا عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطَهَا، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطَ»^(٣).

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «فَلَا يُعْطَى» فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ: لَا يُعْطَى الزُّبْدَةُ، مَنْ يُعْطَى الْوَاجِبُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُعْطَى شَيْءٌ أَصْلًا، لِأَنَّهُ يَفْسُقُ بِطَلْبِ الزُّبْدَةِ، وَيَنْزُولُ فَلَا يُعْطَى شَيْئًا.



(١) في (ع): جوراً

(٢) البخاري: ١١٥٤، وأخرجه أحمد: ٧٢.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٣ - [كتاب الصيام]

١ - [باب فضل شهر رمضان]

[٢٤٩٥] ١ - (١٠٧٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا سَمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتُفْتُحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ ، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ » . [لا حديث : ٨٦٨٨ ، والبخاري : ١٨٩٨ .]

[٢٤٩٦] ٢ - (* * *) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَنَسٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا كَانَ رَمَضَانُ فَتُفْتُحَتْ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ . وَسُلْسِلَتِ الشَّيَاطِينُ » . [حديث : ٩٢٠٦ ، حديث : ١٨٩٨] .

كتاب الصيام

هو في اللغة : (مسالك) وفي الشرح : (مسالك مخصوص) ، في زمن مخصوص ، من شخص مخصوص بشرط .

قوله ﷺ : « إذا جاء رمضان فتُفْتُحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ ، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ » . وفي رواية لأخرى : « إذا كان رمضان فتُفْتُحَتْ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ ، وَسُلْسِلَتِ الشَّيَاطِينُ » . وفي رواية : « إذا دخل رمضان » .

الشرح :

فيه دليل للمذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه المخبري والمحققون ، أنه يجوز أن يقال : رمضان من غير ذكر الشهر ، فلا كراهة . وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

قلت طائفة : لا يقال : رمضان ، على نفراد بحري ، وإنما يقال : شهر رمضان .

[٢٤٩٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَالْحُلَوَانِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : حَدَّثَنِي نَافِعُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ بِمِثْلِهِ » . [أحمد (٢٧٨١) . (ينظر ٢٤٩٦) .]

مالك، ورعم هؤلاء أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى^(١)، فلا يطلق على غيره إلا قبله.

وقد أكثر أصحابنا وابن جابر^(٢) : إن كان هذا قرينة تصرفه إلى الشهر فلا كراهة، ولا فيكرهه، قالوا : فيقال : صفت رمضان، وثمنا رمضان، ورمضان أفضل الأشهر، ويثبت طيب ليل القدر في آخر رمضان، وأشبأ ذلك، ولا كراهة في هذا كله، وإنما يكره أن يقال : جاء رمضان، ودخل رمضان، وحضر رمضان، وأجبت رمضان، ونحو ذلك.

والمذهب الثالث : مذهب البخاري والمحققين : أنه لا كراهة في إطلاق رمضان بقرينة وبغير قرينة، وهذا المذهب هو الصواب، والمذهب الأولان قاسدان، لأن لكراهة إنما تثبت بنهي الشرع، ولم يثبت فيه شيء.

وقولهم : إنه اسم من أسماء الله تعالى ليس بصحيح، ولم يصح فيه شيء^(٣)، وإن كان قد جاء فيه أثر ضعيف، وأسماء الله تعالى توليفة لا تُضيق إلا بدليل صحيح، ولو ثبت أنه اسم لم يذم منه كراهة، وهذا الحديث المذكور في كتاب صريح في لزوم على المذهبين، ولهذا الحديث نظائر كثيرة في الصحيح في إطلاق رمضان على الشهر من غير ذكر الشهر، وقد سبق إقتبائه على كثير منها في كتاب الإيمان وغيره، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ : « افتحت أبواب الجنة، وغُلقت أبواب جهنم، وصعدت الشياطين » فقال القاضي عياض : يحتمل أنه على ظاهره وحقيقته، وأن تفتح أبواب الجنة، وتغلق أبواب جهنم، وتصعد الشياطين : علامة لدخول الشهر وتعظيم حرمة، ويكون التصفيد ليمتنعوا من إيذاء المؤمنين ولتَهَيَّأَ عليهم.

(١) ورد فيه حديث عن أبي هريرة مرفوعاً أولاً بقوله : رمضان، فإن رمضان اسم من أسماء الله ولكن قولوا : شهر رمضان أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢١٣)، والجوزقاني في «الآبيل» (٢/١١٣)، ولبني في «الكبرى» : (٤/٣٣٩)، ذكره ابن أبي حاتم في «العمل» (٣/١١١) وقال : قد أبي هذا خطأ إنما هو قول أبي هريرة : وقال شروني في «التعريب لأسماء واللغات» (٣/١٢٧) : الضعيف يترى عليه.

قال: ويحتمل أن يكون المراد لمحارز، ويكون إشارة إلى كثرة الثواب والعباد، وأن الشياطين يميلون إلى إغوائهم وإيذاؤهم، فيصرون كالمصطفين، ويكون تصفيهم عن أشياء دون أشياء، ولتس دون ناس، ويؤيد هذا^(١) الرواية الثانية: «فُتِّحَتْ أبواب الرحمة» وجاء في حديث آخر: «صُفِّدَتْ مُرَدَّةُ الشياطين»^(٢).

قال القاضي: ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتح الله تعالى لعباده من الطاعات في هذا الشهر، التي لا تقف في غيره عموماً، كاستيلاء القيامة، وفعل الخيرات، والاستغفار عن كثير من المخالفات، وهذه أسباب لدخول الجنة وأبواب لها، وكذا تغليق أبواب النار وتصفي الشياطين عبارة عما ينعكسون عنه من المخالفات.

ومعنى «صُفِّدَتْ»: حُبِّلَتْ، والصفيد: فتح الفاء: الغل، يضم الغين، وهو معنى «سُلِّسَتْ» في الرواية الأخرى. وهذا آخر كلام القاضي^(٣)، وفيه أحرف بمعنى كلامه^(٤).



(١) في النسخ الثلاثة: بدو، وهو خطأ.

(٢) أخرجه السيوطي: ٧١٠٦، ينقل: «وتغل فيه مرده الشياطين»، ورد عند الترمذي: ٦٨٩، وابن حبان: ١٦٤٢، ينقل:

«صُفِّدَتْ الشياطين ومرده الجن».

(٣) إكمال المعجم: (٤/٥-٦).

(٤) في (ص) و(ع)، هذا كلام القاضي، أو فيه أحرف بمعنى كلامه.

٢ - [باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفطر لرؤية الهلال،

وأنه إذا غم في أوله أو آخره، أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً]

[٢٤٩٨] ٣ - (١٠٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَا تُفْطَرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْبِرُوا لَهُ» الجمعة ٥٢٩٤هـ، ربيعري ١٢٩٠هـ.

باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفطر لرؤية الهلال،

وانه إذا غم في أوله أو آخره، أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً

قوله ﷺ «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن أغمى عليكم فاقبروا له» وفي رواية: «فاقبروا ثلاثين» وفي رواية: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فاقبروا له» وفي رواية: «فإن غم عليكم، فصوموا ثلاثين يوماً» وفي رواية: «فإن غمى^(١) عليكم، فأكملوا العدة» وفي رواية: «فإن غمى^(٢) عليكم الشهر، فعدوا ثلاثين» وفي رواية: «فإن أغمى عليكم، فعدوا ثلاثين» هذه الروايات كلها في الكتاب على هذا الترتيب. وفي رواية لمبخاري: «فإن غمى عليكم، فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»^(٣).

والاحتفاء بالعلماء في معنى «فاقبروا له»: فقالت طائفة من العلماء: معناه: ضيقوا له، وقدروه تحت السحاب، ويمن قال بهذا أحمد بن حنبل وغيره ممن يجوز صوم يوم ليلة الغيم عن رمضان، كما سنذكره إن شاء الله.

وقال ابن مسيرج وجماعة منهم: «مُطَرَّفٌ بن عبد الله وابن قتيبة وآخرون. معناه: قدروه بحساب المنازل، وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور السنف والمخلف إلى أن معناه: قدروا له تمام العلم ثلاثين يوماً. وقال أهل اللغة: يقال: فترت الشيء أقدره وأقبره، وقدرته وأقدرته، بمعنى

(١) غمى (أغ) غمى.

(٢) غمى (أغ) غمى، وفي (أغ) غمى.

(٣) البخاري: ١٩٠٩.

[٢٤٩٩] ٤- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فَقَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا - ثُمَّ عَنَدَ إِلَيْهَا مِثْلُ الثَّلَاثَةِ - فَصُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْبِرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ» [٢٤٩٨] .

واحد، وهو من التقليد قال الحطاي: ومنه قول الله تعالى: «فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَائِلُونَ» (السرقات ٢٣). واحتج الجمهور بالروايات المذكورة: «فَأَكْمَرُوا لَعَدَّةِ ثَلَاثِينَ» وهو تفسير «أَقْبَرُوا لَهُ» وإلهذا لم يجتمعوا في رويته، بل تارة يذكر هذا وتارة هذا، ويؤكد له لزوم رتبة السابقة: «فأقبروه له ثلاثين». قال المازري: حمل جمهور الفقهاء قوله ﷺ: «أَقْبَرُوا لَهُ» على أن المراد إكمال العدة ثلاثين، كما فسره في حديث آخر، قالوا: ولا يجوز أن يكون المراد جسات المتجمعين، لأن الناس لو كلّفوا به صدق عليهم، لأنه لا يعرفه إلا المراد، والشرع إنما يعرف الناس بما يعرفه جماهيرهم، والله أعلم^(١). وأما قوله ﷺ: «فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ» فمعناه: حال بينكم وبينه غيم، يقال: غُم وأُغْمِيَ وأُغْمِيَ، تشديد الميم ونحقيقها، وانغمض مضمومة فيهما، ويقال: غُمِي بفتح الغين وكسر الباء، وكلها صحيحة، وقد غَامَتِ السَّمَاءُ وَغُيِمَتْ وَأَعْمَتَتْ وَنَعِيِمَتْ وَأَعْمَتَتْ.

وفي هذه الأحاديث دليل^(٢) لمذهب المالكي والشافعي والجمهور، أنه لا يجوز صوم يوم السبت، ولا يوم الثلاثاء من شعبان عن رمضان إذا كانت ليلة الثلاثاءين ليلة قيم.

قوله ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ» المراد رؤية بعض المسلمين، ولا يشترط رؤية كل إنسان، بل يكفي جميع الناس رؤية عدلين، وكذا عدل على الأصح، هذا في الصوم. وأما الإفطار، فلا يجوز بشهادة عدلين واحد على هلال شوال عند جميع العلماء، إلا أبا نؤز فجوزه يقبل.

قوله ﷺ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا» وفي رواية: «الشَّهْرُ تِسْعَ وَعِشْرُونَ» معناه: أن الشهر قد يكون تسعة وعشرين.

(١) «عالم السنن» (٧/٢).

(٢) «المصنف» (٨٣/٢).

(٣) في (حسن وإله): دلائل.

[٢٥٠٠] ٥- (١٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: بِهَذَا الْإِسْنَدِ، وَقَالَ: «إِنِ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا ثَلَاثِينَ» نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ. [انظر: ٢٤٩٨].

[٢٥٠١] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا بَحْبُوحُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: بِهَذَا الْإِسْنَدِ، وَقَالَ: دَخَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَمَضَانَ فَقَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا». وَقَالَ: «فَأَقْدِرُوا لَهُ»، وَنَمَّ يَقُولُ: «ثَلَاثِينَ». [احمد ٤٦١١] [انظر: ٢٤٩٨].

[٢٥٠٢] ٦- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، وَلَا تَنْطُرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ». [احمد ٤٤٨٨] [انظر: ٢٤٩٨].

[٢٥٠٣] ٧- (١٠٠) حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُقْصِرِ: حَدَّثَنَا سَمْعَةُ - وَهُوَ ابْنُ عُلْفَمَةَ - عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ». [انظر: ٢٤٩٨].

[٢٥٠٤] ٨- (١٠٠) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ». [احمد ٦٣٢٢، ولبخاري ١٩٠٠].

[٢٥٠٥] ٩- (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَاسْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ

وحاصله أن الاعتبار بالهلال؛ فقد يكون ثلثين، وقد يكون تسعاً وعشرين، وقد لا يرى لهلالاً فيجب كمال لعدد ثلاثين - قالوا: وقد يقع النقص متوالي في شهرين وثلاثة وأربعة، ولا يقع [في] أكثر من أربعة. وفي هذا الحديث جواز اعتماد الإشارة^(١) في مثل هذا

(١) وقع في (نخ). نسخة، وهو خطأ، وسحب من (مس) و(م)، وانظر [كمال معلّم] ١٤/٤.

وَعَشْرُونَ لَيْلَةً، لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، وَلَا تُقِطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، إِلَّا أَنْ يُعَمَّ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ عُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ». [البخاري، ١٩١٧] [الناظر: ٢٥٠٧].

[٢٥٠٦] ١٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا رُوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ لِسِيٍّ رضي الله عنه يَقُولُ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» وَقَبَضَ إِلَيْهَا سَهْلُ فِي الثَّالِثَةِ. [أحمد ٤٨١٥] [الناظر: ٢٥٠٩].

[٢٥٠٧] ١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاهِدِ: حَدَّثَنَا حَسَنُ الْأَشْبِيبِ. حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَنَةَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ». [أحمد ٥٤٥٣] [الناظر: ٢٥٠٥].

[٢٥٠٨] ١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا رِبْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكْدِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، عَشْرًا وَعَشْرًا وَتِسْعًا». [أحمد ٢٥٠٩].

[٢٥٠٩] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِنَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا»، وَصَفَّقَ بِإِصْبَعَيْهِ مَرَّتَيْنِ كُلُّ أَصَابِعِهِمَا، وَتَقَصَّ فِي الصَّفَقَةِ الثَّالِثَةِ إِلَيْهِمَا الْيَمْنَى أَوْ الْبُسْرَى. [أحمد ٥١٣٩].

[البخاري، ١٩٠٨].

[٢٥١٠] ١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُقْبَةَ - وَهُوَ ابْنُ حَرْثٍ - قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ»، وَطَبَّقَ شُعْبَةُ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَكَسَرَ الْإِصْبَاعَ فِي الثَّالِثَةِ

قَالَ عُقْبَةُ: وَأَحْسِنُهُ قَالَ: «الشَّهْرُ ثَلَاثُونَ»، وَطَبَّقَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. [أحمد ٥٤٨٤] [الناظر: ٢٥٠٩].

[٢٥١١] ١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، عَنْ شُعْبَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَاسْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

قوله: (حدثنا زياد بن عبد الله الكوفي) هو يفتح الباء وتشديد الكاف.

الأسود بن قيس قال: سمعت سعيد بن عمرو بن سعيد أنه سمع ابن عمر رضي الله عنهما يحدث عن النبي ﷺ قال: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا» وعقد الإتيان في السائلة «والشهر هكذا وهكذا» يعني تمام ثلاثين. [أحمد: ٥٠١٧، وبيهقي: ١٩١٣].

[٢٥١٢] (٠٠٠) وحديث محمد بن حاتم: حدثنا ابن مهدي، عن سفيان، عن الأسود بن قيس، بهذا الإسناد، ولم يذكر للشهر الثاني: ثلاثين. [أحمد: ٥١٣٧ (ونظر: ٢٥١١)].

[٢٥١٣] ١٦ - (٠٠٠) حدثك أبو كامل الجحدي: حدثنا عبد الواحد بن زياد: حدثنا الحسن بن عبيد الله، عن سعد بن عبيدة قال: سمع ابن عمر رضي الله عنهما رجلاً يقول: الليلة ليلة النصف، فقال له: ما يدريك أن الليلة النصف؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الشهر هكذا وهكذا»، وأشار بأصبعه العظمى مرتين «وهكذا» في الثالثة، وأشار بأصابعه كلها وحسن - أو: حسن - بينهما. [أحمد: ٦٠٧٢، (ونظر: ٢٥١١)].

[٢٥١٤] ١٧ - (١٠٨١) حدثنا يحيى بن يحيى: أخبرنا إبراهيم بن سعيد، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوماً». [أحمد: ٢٥٨١]

[رابط: ٢٥١٦].

قوله ﷺ: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا» قال العلماء: معنى «أمية» باقون على ما ولدته عليه لأهله، لا نكتب ولا نحسب، ومنه: «التي الأمية» [أحمد: ١٥٧، وقيل: هو نسبة إلى الأم وصفتها، لأن هذه صفة النساء عذبا].

قوله: (سمع ابن عمر رجلاً يقول: ليلة النصف، فقال له: ما يدريك أن الليلة النصف؟) وذكر الحديث. معناه: أنت لا تدري أن الليلة النصف أم لا، لأن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين، وأنت أردت أن ليلة ليلة الذي يتمه يتم النصف، وهذا لم يصح على تقدير ثبوته، ولا تدري أنه تام أم لا

[٢٥١٥] ١٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ : حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ مُحَمَّدٍ - وَقُوَ ابْنُ زَيَْادٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « صُومُوا لِرُؤُوتِهِ ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤُوتِهِ ، فَإِنْ غُمِّي عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ » . (مسند : ٢٥١٦) .

[٢٥١٦] ١٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ : حَدَّثَنَا أَبِي - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيَْادٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صُومُوا لِرُؤُوتِهِ ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤُوتِهِ ، فَإِنْ غُمِّي عَلَيْكُمْ الشَّهْرُ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ » . (أحد : ٩٥٥٦ ، والداري : ١٩٠٩) .

[٢٥١٧] ٢٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِبٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرِ الْعَبْدِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْهَيْلَالَ فَقَالَ « إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا ، فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ » . (أحد : ٩٥٨٦ ، وانظر : ٢٥١٦) .

قوله ﷺ : « إِنْ غُمِّي عَلَيْكُمْ الشَّهْرُ » هو بصم الغين وكسر الحيم مشددة ومخففة



٣ - [باب: لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين]

[٢٥١٨] ٢١ - (١٠٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا وَجَلَّ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا، فَلْيَصُمْهُ» - [أحمد: ١٠١٨٤] [ويعظم: ٢٥١٩].

[٢٥١٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَسْرِ الْحَرِيرِيُّ: حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ، يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ (ح). وَحَدَّثَنَا بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوْهَابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [أحمد: ١٠٧٥٥] [ويعظم: ١٩١٤].

قوله ﷺ: «لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا وَجَلَّ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا، فَلْيَصُمْهُ».

فيه تصريح بالنهي عن استقبال رمضان بصوم يوم ويومين لمن لم يصادف عدة له، أو يصله بما قبله، فإن لم يصله ولا صادف عدة فهو حرم. هذا هو الصحيح في مذهبنا لهذا الحديث، والحديث الآخر في «سنن أبي داود» وغيره: «إذا انتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان» ^(١) فإن وصله بما قبله، أو صادف عدة له، فإن ^(٢) كانت عادته صوم يوم الإثنين ونحوه، فصادف فصامه تطوعاً بنياً ذلك جائز. بهذا الحديث، وسواء في النهي عند من لم يصادف عادته ولا وصله يوم السبت وغيره. ليوم السبت داخل في النهي.

وفيه مذهب للسلف فيمن صامه تطوعاً، وأوجب صومه عن رمضان: أحمد وجماعة، بشرط أن يكون هناك هيئ، والله أعلم.

(١) أبو داود: ٢٣٣٧، والترمذي: ٧٤٨، والنسائي: ٢٩٢٣، وابن ماجه: ١٦٥١، وأحمد: ٩٧٠٧، من حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وإسناده صحيح.

(٢) علي (ع): كان

٤ - [باب: الشهر يكون تسعاً وعشرين]

[٢٥٧٠] ٢٢ - (١٠٨٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْسَمَ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَى أَزْوَاجِهِ شَهْرًا، قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ هَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: لَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً أَهْطُتُنَّ، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: بَدَأَ بِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَلَّا تَدْخُلَ عَيْنَكَ شَهْرًا، وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ أَهْطُتُنَّ، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ». [احمد: ٢٢١٥٠].

[٢٥٧١] ٢٣ - (١٠٨٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ؓ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اعْتَزَلَ نِسَاءَهُ شَهْرًا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا فِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ، فَقُلْتُ: إِنَّمَا الْيَوْمُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الشَّهْرُ» وَصَفَّقَ بِيَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَحَبَسَ إِنْصِبًا وَاجِدَةً فِي الْآخِرَةِ. [احمد: ١٧٤٥٥].

[٢٥٧٢] ٢٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ مِنْ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ؓ يَقُولُ: اعْتَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ شَهْرًا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا صَبَاحَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَصْبَحْنَا لِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ» ثُمَّ طَبَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدَيْهِ ثَلَاثًا مَرَّتَيْنِ بِأَصْبَعِ يَدَيْهِ كُلِّهَا. وَالثَّلَاثَةُ بِتِسْعٍ مِنْهَا. [احمد: ١٤٥٢٨].

قوله في خليفه ﷺ، (لا يدخل على أزواجه شهرًا، ثم دخل لما مضت تسع وعشرون، ثم قال: «الشهر تسع وعشرون») وفي رواية: (فخرج إلينا في تسعة وعشرين، فقلنا له: إنما اليوم تسعة وعشرون).

وفي رواية: (فخرج إلينا صباح تسع^(١) وعشرين، فقال: «إن الشهر يكون تسعاً وعشرين»). وفي رواية: «(لَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ^(٢) وَعِشْرُونَ يَوْمًا، غَدَا عَلَيْهِمْ - أَوْ رَاحَ)

قال القاضي رحمه الله: معناه كفه بعد تمام تسعة وعشرين يوماً، يدل عليه رواية: «(لَمَّا مَضَى

(١) في (بخ): تسعة.

(٢) في (ص) و(هـ): تسع.

[٢٥٢٣] ٢٥ - (١٠٨٥) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ صَيْفِيٍّ أَنَّ عِكْرَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَدِثِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا، فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا، غَدَا عَلَيْهِمْ - أَوْ : رَاحَ - فَقِيلَ لَهُ : حَلَفْتَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيْهِمْ شَهْرًا، قَالَ : «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا». [٢٥٢٤]

[٢٥٢٤] (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا رَوْحُ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا الضُّعْفَرُكَ - يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ - جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [٢٥٢٥]

[٢٥٢٥] ٢٦ - (١٠٨٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ عَلَى الْأُخْرَى، فَقَالَ : «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا» ثُمَّ نَقَصَ فِي الدَّلِيلَةِ إِصْبَعًا. [١٥٩٤]

[٢٥٢٦] ٢٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا». عَشْرًا وَعِشْرًا وَتِسْعًا، مَرَّةً. [١٥٩٥]

[٢٥٢٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازٍ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ لَحْصَنِ بْنِ شَيْبَةَ وَسَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي بَنَ الْمُبَارَكِ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، يَتَعْنَى خِلَافَهُمَا. [١٥٩٦]

تسعة^(١) وعشرون يومًا وقوله : صباح تسع وعشرين، أي : صباح الليلة التي بعد تسعة وعشرين يومًا، وهي صبيحة ثلاثين^(٢).

ومعنى «الشَّهْرُ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ» أنه قد يكون تسعة وعشرين، كما صرح به في بعض هذه الروايات.

(١) في النسخ الثلاثة : وقد «إكملت» منهم : تسع : وهو خطأ

(٢) «إكملت» منهم : (٢٦/٤).

٥ - [باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم، وأنهم إذا راوا الهلال

ببلد لا يثبت حكمه لما بعد عنهم]

[٢٥٢٨] ٢٨ (١٠٨٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَثَعْلَبَةُ وَبْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَمَعُوذُ بْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَةَ - عَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ أُمَّ الْقُصَلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، قَالَ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ، فَقَصَصْتُ حَاجَتَهَا، وَسُئِلْتُ عَلَى رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْتُ لَهْلَالَ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ لِسْعَةٍ، فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، ثُمَّ ذَكَرَ الْهَلَالَ، فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ؟ قُلْتُ: رَأَيْتُهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، وَرَأَى النَّاسُ، وَحَدَّثُوا وَصَدَّقُوا مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: لَكِنَّ رَأْيَانَهُ لَيْلَةُ السَّبْتِ، فَلَا تَزَالُ نَصُومُ حَتَّى نَكُونُ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ. قُلْتُ: أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ فَقَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَشَدَّ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى فِي: نَكْتَهِي أَوْ نَكْتَفِي. [احمد، ٢٧٨٩].

باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم، وأنهم إذا راوا الهلال ببلد

لا يثبت حكمه لما بعد عنهم

فيه حديث كُرَيْبٍ عن ابن عباس، وهو ظاهر الدلالة للجموع.

والصحيح عند أصحابنا أن الرؤية لا تعم للناس، بل تختص بمن قرب على مسافة لا تقصر فيها الصلاة. وقيل: إن تعلق السطوع لزمهم. وقيل: إن تعلق الإقليم، ولا فلا. وقال بعض أصحابنا: تعم الرؤية في موضع جميع أهل الأرض، فعلى هذا يقول ابن عمر بن عباس بحبر كُرَيْبٍ لأنه شهادة فلا تثبت بواحد، لكن ظاهر حديثه أنه لم يرد لهذا، وإنما رده لأن الرؤية لا يثبت حكمها في حق الجميع.

قوله: (واسئله علي رمضان) هو بضم الراء من (استهل) والله أعلم.

٦ - [باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره، وأن الله تعالى

أمدّه للرؤية، فإن غمّ فليكمل ثلاثون]

[٢٥٢٩] ٢٩ - (١٠٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنٍ ، عَنْ حُضَيْنٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ ، عَنْ أَبِي الْبَحْثَرِيِّ قَالَ : خَرَجْنَا لِلْعُمْرَةِ ، فَلَمَّا نَزَلْنَا بِسَطْنِ لَحْلَةٍ قَالَ : تَرَيْنَا الْهِلَالَ ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : هُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ ، وَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : هُوَ ابْنُ لَيْلَتَيْنِ ، قَالَ : فَلَقِينَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، فَقُلْنَا : يَا رَأَيْنَا الْهِلَالَ ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : هُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ ، وَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : هُوَ ابْنُ لَيْلَتَيْنِ ، فَقَالَ : أَيُّ لَيْلَةٍ رَأَيْتُمُوهُ ؟ قَالَ : فَقُلْنَا : لَيْلَةٌ كَذَا وَكَذَا ، فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ مَدَّهُ لِلرُّؤْيَا فَهُوَ لِلَّيْلَةِ رَأَيْتُمُوهُ» . (مسند . ٢٨٣٠) .

[٢٥٣٠] ٣٠ - (١٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا عُذْرَةُ ، عَنْ شُعْبَةَ (ج) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْكَدَمِ وَأَبْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْبَحْثَرِيِّ قَالَ : أَهْنُكَ رَمَضَانٌ وَنَحْنُ بِذَاتِ بَرْقٍ . فَأَرْسَلْنَا رَجُلًا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ

باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره، وأن الله تعالى أمدّه^(١)

لِلرُّؤْيَا، فَإِنْ غَمَّ فَلْيُكْمَلْ ثَلَاثُونَ

فيه حديثُ أَبِي الْبَحْثَرِيِّ ، عن ابن عباس ، وهو ظاهرٌ مُدْلِلٌ عَلَى تَرْجُمِهِ .

وقوله : «تَرَيْنَا الْهِلَالَ» أي تَكَلَّمْتَ النَّظَرَ إِلَى جِهَتِهِ لَنَرَهُ

قوله : (عن ابن عباسٍ ﷺ) فقال . إن رسول الله ﷺ مَدَّهُ لِلرُّؤْيَا هكذا هو في بعض النسخ^(٢) ، وفي بعضها : (فقال : إن رسول الله ﷺ قال : «إِنَّ اللَّهَ مَدَّهُ لِلرُّؤْيَا» وَجَمَعَ النَّسَخُ مُتَّفَقَةً عَلَى : (مدّه) من غير

(١) في (ج) : مدّه .

(٢) في الفاضل عدس في «المشارق لأخبار» - (٢/ ٢٤١١) : كذا عبد أكثر الرود و نسخ ، ولما به وصونه بما عهد لبطري وابن

بهاجم : أن رسول الله ﷺ قال : «إِنَّ اللَّهَ مَدَّهُ» .

يَسْأَلُهُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَدَّهُ لِرُؤْيَيْهِ، بَيْنَ أَغْمَیْ عَلَیْكُمْ فَاكْمِلُوا الْعَمَدَةَ». [أحمد ٢٠٧١].

الفب فيه. وفي الرواية الثانية: (فقال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى قد أمده لرؤيته»). هكذا هو في جميع النسخ. «أمده» بالفب في أوله.

قال القاضي: قال بعضهم: الوجه أن يكون (أَمَدَهُ) بتشديد لميم، من الأَمَدِ^(١)، و(مَدَهُ) من الامتداد، قال القاضي: ونصواب علي بقاء الرواية على وجهها، ومعناه: أطال مدته إلى الرواية. يقال منه: مَدَّ وَأَمَدَّ، قال الله تعالى: ﴿وَرِثْوَتُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [الأنعام ٢٠٢]، قرئ بدل وجهين^(٢)، أي: يطيلون بهم، قال: وقد يكون (أمده) من المأدَّة التي جعلت له، قال صاحب «الأفعال»: أمدتك مَدَّةً^(٣) أي: أعطيتكها^(٤).

قوله في الأسناد: (عن أبي البَحْتَرِيِّ)، هو بفتح لموحدة وسكون، لخداء المعجمة وفتح لتاء، واسمه: سعيد بن كيروز، ويقال: بن عمران، ويقال: ابن أبي عمران، الطائي، توفي سنة ثلاث وثمانين، عام لتهجد جم.



(١) في (ن)ح: بتشديد الميم من الإمادة وفي (م)ن) و(هـ): بالتشديد من الإمادة، واستثبت من إكمال للمعلم: وإمشدق لأور: (١/ ٣٧٥).

(٢) روا الحسين (هـ)ما أرجعقر سمي، وراجع العدلي أقسم ليد وكسر لميم، وقرأ الساقون بفتح ليد وهم حيم «لنشر»: (٢/ ٢٧٥).

(٣) في (م)ن): أمدتكها، والتشديد من (هـ)ما والكتاب لأفان: (٣/ ١٩٧).

(٤) إكمال للمعلم: (٤/ ٢٢).

٧ - [بَابُ بَيَانِ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ:

«شَهْرًا عِيدًا لَا يَنْقُصَانِ»]

[٢٥٣١] ٣١ - (١٠٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «شَهْرًا عِيدًا لَا يَنْقُصَانِ: رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ». [أحمد: ٢٠٣٩٩] [رواه: ٢٥٣٢].

[٢٥٣٢] ٣٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُوَيْدٍ وَخَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «شَهْرًا عِيدًا لَا يَنْقُصَانِ». فِي حَدِيثِ خَالِدٍ: «شَهْرًا عِيدًا رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ». [البيهقي: ١٧٩٦٧] [رواه: ٢٥٣١].

باب بيان معنى قوله ﷺ: «شَهْرًا عِيدًا لَا يَنْقُصَانِ»

قوله ﷺ: «شَهْرًا عِيدًا لَا يَنْقُصَانِ» رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ.

لأَصَحُّ أَنْ مَعْنَاهُ: لَا يَنْقُصُ أَجْرُهُمَا، وَالثَّوْبُ الْحَرْتَبُ عَلَيْهِمَا، وَإِنَّ نَقْصَ عَدَدِهِمَا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ لَا يَنْقُصَانِ جَمِيعًا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ غَائِبًا، وَقِيلَ: لَا يَنْقُصُ ثَوَابُ ذِي الْحِجَّةِ عَنْ ثَوَابِ رَمَضَانَ. لِأَنَّ فِيهِ الْمَنَاسِكَ، حَكَاهُ الْخُضْعِيُّ^(١)، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالْأَوَّلُ هُوَ لَصَوَابٌ لِمُعْتَمِدٍ، وَهُوَ مَعْنَى^(٢) قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، عُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٣)، وَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا»^(٤) وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَكُلُّ هَذِهِ الْفُصَالِ تَحْصُنُ سُورَةً تَمُّ عَدَدُ رَمَضَانَ أَوْ نَقْصُ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ.

(١) المصنف يسنه: (٩/٢).

(٢) في (نسخ)، و(لص): «وَمَعْنَاهُ أَنْ»

(٣) أخرجه البخاري: ٢٨، ومسلم: ١٧٨١، وأحمد: ١٧١٧٠، في حديث أبي هريرة ﷺ.

(٤) أخرجه بخاري: ٣٧، ومسلم: ١٧٧٩، وأحمد: ١٠٣٠٤، في حديث أبي هريرة ﷺ.

٨ - [باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، وأن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر، وبيان صفة الفجر الذي تتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم، ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذلك]

[٢٥٣٣] ٣٣ - (١٠٩٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ خُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْوَيْسُ الْأَيْمَنُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة ١٨٧]، قَالَ لَهُ عَبْدِ بْنُ حَاتِمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَجْعَلُ نَحْتِ وَسَادَتِي عَقَالَيْنِ: عَقَالًا أَيْضًا وَأَعْقَالًا أَسْوَدًا، أَعْرِفُ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ وَسَادَتَكَ لَعَرِيضٌ، إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ». - أحمد ١٩٣٧.

١. بحري ١٩١٦ كلامه مطولاً.

باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، وأن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر، وبيان صفة الفجر الذي تتعلق به الأحكام، من الدخول في الصوم، ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذلك، وهو الفجر الثاني ويسمى الصادق والمستطير، وأنه لا أثر للفجر الأول في الأحكام، وهو الفجر الكاذب المستطيل «باللام»، كذنب السرحان، وهو الذئب

قوله: (عن عبد بن حاتم: لما نزلت: ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْوَيْسُ الْأَيْمَنُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة ١٨٧]، قال له عبد بن حاتم: يا رسول الله - إني أجعل نحت وسادتي عقالين: عقالاً أبيض وعقالاً أسود، أعرف الليل من النهار، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ وَسَادَتَكَ لَعَرِيضٌ، إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ» هكذا هو في كثير من نسخ أو أكثرها: (فقال له عبد بن حاتم: وفي بعضها: (قال عبد بن حاتم: (له) وكلامه صحيح، ومن أثبتها أعاد الضمير إلى معلوم، أو متقدم الذكر عند المخاطب.

وفي أكثر نسخ أو كثير منها: «إِنَّ وَسَادَتَكَ لَعَرِيضٌ» وفي بعضها: «إِنَّ وَسَادَتَكَ لَكُمُ الْوَيْسُ الْأَيْمَنُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ»

[٢٥٣٤] ٣٤ - (١٠٩١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يَأْخُذُ خَيْطًا أَبْيَضَ وَخَيْطًا أَسْوَدًا، فَيَأْكُلُ حَتَّى يَسْتَبَيِّنَهُمَا، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، فَبَيَّنَ ذَلِكَ. [نسخ ٢٥٣٥].

[٢٥٣٥] ٣٥ - (٥٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ وَأَبُو تَكْرِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَا: حَدَّثَنَا

وَلَهُ وَجْهٌ أَيْضًا مَعَ قَوْلِهِ: «عَرِضٌ» وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْوَسَادَةِ الْوَسَادُ، كَمَا فِي الرُّوَايَةِ لِأُخْرَى، فَعَادَ الْوُجْهَ صَحِيحَ الْمَعْنَى لَا عَلَى اللَّفْظِ.

وَأَمَّا مَعْنَى الْحَدِيثِ: فَلَمَّا عَلِمَهُ بِهِ شُرُوحٌ، أَحْسَنَهَا الْقَاضِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ: إِنَّمَا أَخَذَ الْعُقَالِينَ وَجَعَلَهُمَا تَحْتَ رَأْسِهِ وَتَأَوَّلَ الْآيَةَ بِهَ لِكَوْنِهِ سَقَدَ إِلَى فَهْمِهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا هَذَا، وَكَذَلِكَ وَقَعَ لغيرِهِ مِمَّنْ فَعَلَ بِمَعْنَاهُ حَتَّى نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، فَعَلِمُوا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ بَيَاضُ النَّهْرِ وَسَوَادُ النَّبْلِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ هَذَا كَانَ حُكْمَ الشَّرْعِ أَوَّلًا، ثُمَّ تُسَمَّحُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الظَّهَّارِيُّ^(١) وَالنَّوَّادِي.

فَإِنَّ الْقَاضِي: وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ هَجَمُهُ وَتَأَوَّلَهُ مِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْلِصًا لِلنَّبِيِّ ﷺ، بَلْ هُوَ مِنَ الْأَهْرَاسِ وَمِنْ لَا يَفْقَهُ عِنْدَهُ، أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أُلُغْتِهِ اسْتِعْسَادًا لَخَيْطٍ فِي النَّبْلِ وَالنَّهْرِ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ لِبْيَانِهِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَلِهَذَا أَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُهُ ﷺ: «إِنْ وَسَادَتْكَ لَعْرِيشٌ»، إِنَّمَا هُوَ بَيَاضُ النَّهْرِ وَسَوَادُ النَّبْلِ» قَالَ: وَبِهِ أَنَّ الْأَلْفَظَ لِمَشْرَكَةٍ لَا يُصَرِّفُ بَيْنَ الْعَمَلِ بِأَبْظُهُرِ وَجْهِهِ وَأَكْثَرِ اسْتِعْمَالِهَا إِلَّا بِذَلِكَ عَدِمَ لِبْيَانَهُ، وَكَانَ لِبْيَانٌ حَاصِلًا بِوُجُودِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٢): «الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ: الْفَجْرُ النَّصْبِيُّ، وَالْخَيْطُ الْأَسْوَدُ: النَّبْلُ، وَالْخَيْطُ: الْخَيْطُ، وَفِي هَذَا مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: «السَّوَادُ النَّبْلُ وَيَبْيَضُ لِنَهَارٍ». دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَ نَجْعِهِ هُوَ مِنَ النَّهَارِ^(٣)، لَا مِنَ النَّبْلِ، وَلَا فَاصِلٌ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا مَذْهَبٌ، وَبِهِ قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ، وَخُيِّبَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَعْدَةِ وَغَيْرِهِ، لَعَلَّهُ لَا يَصِحُّ عَنْهُمْ.

(١) «شرح معاني الآثار»: (٥٣/٢).

(٢) كذا هو في نسخة ثلاثة. أبو عبيد، كما هو في كلام القاضي عياض، ولم أجد أحدًا من كلام أبي عبيد، إنما

وجعله يتبادر من كلام أبي عبيد معمر بن العتيق في كتابه «المعجزات لقول القرآن»: (٦٨/١).

(٣) «إكمال المعلم»: (٢٥/٤) و(٢٩).

ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَسَا: حَدَّثَنِي أَبُو حَرِيمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا تَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ البقرة: ١٨٧، قَالَ: فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَرَادَ الصُّومَ، رَبَطَ أَحَدَهُمْ فِي رِجْلَيْهِ الْخَيْطَ الْأَسْوَدَ وَالْخَيْطَ الْأَبْيَضَ، فَلَا يَزَالُ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رِئِيْهُمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿مِنْ لَّغْوِكُمْ﴾، فَعَلِمُوا أَنَّ يَعْْنِي بِذَلِكَ الْغَيْلَ وَالنَّهَارَ. [الحاشية: ١٩٩٧]

قوله رضي الله عنه: «إِنْ جَعَلْتَ تَحْتَ وَسَادِكَ» ^(١) الْخَيْطَيْنِ اللَّذَيْنِ أَرَدَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - وَهُمَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ - فَيَسَادُكَ يَحُلُوهُمَا وَيُغْطِيهِمَا، وَحَيْثُ يَكُونُ عَرِيضًا، وَهُوَ مَعْنَى الرُّوْبَةِ الْآخَرَى فِي «صَحِيحِ الْحَارِثِيِّ»: «وَأَنَّكَ لَعَرِيضُ الْفَقَاءِ» ^(٢)، لِأَنَّ مَنْ يَكُونُ هَذَا وَسَادَهُ يَكُونُ يَحُلُوهُمَا مِنْ يَسِيْرِهِ بِقَدْرِهِ ^(٣)، وَهُوَ مَعْنَى لِرَوَايَةِ الْآخَرَى: «إِنَّكَ لَتَضْحَمُّ» ^(٤).

وَأَكْثَرُ الْقَاضِي قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ كَذِبَةٌ عَنِ الْغَبَاةِ، أَوْ عَنْ لِسْمَنِ لِكَثْرَةِ أَكْلِهِ إِلَى بَيْتِهِ الْخَيْطَيْنِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لِمَرَدِّ بِالْوَسَادِ النَّوْمَ، أَيْ: بَنَ نَوْمَكَ كَثِيرًا، وَقِيلَ: أَرَادَ ^(٥) بِهِ اللَّيْلَ، أَيْ: مَنْ لَمْ يَكُنِ النَّهَارُ عَنْهُ إِلَّا بِذَلِكَ بَدَنَهُ لِبَقِيَّاتِ طُلُوعِ لَيْلِهِ وَكَثُرِ نَوْمِهِ ^(٦)، وَالصُّبُوبُ مَا اخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (رَبَطَ أَحَدَهُمْ فِي رِجْلَيْهِ الْخَيْطَ الْأَسْوَدَ وَالْخَيْطَ الْأَبْيَضَ، وَلَا يَزَالُ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رِئِيْهُمَا)، هَذِهِ اللَّفْظَةُ ضَبَطْتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُوْهٍ:

أَحَدُهَا - (رِئِيْهُمَا)، بَرَاءٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ هَمْزَةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ بَاءٌ، وَمَعْنَاهُ: مَنَعَرُهُمَا، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَخْسَرْنَا أَلَنَّا وَرَمَيْنَا﴾ إبراهيم: ٧٤.

وَالثَّانِي: (رِئِيْهُمَا)، بِزَايٍ مَكْسُورَةٍ وَبَاءٌ مُشَدَّدَةٌ بِلاَ هَمْزَةٍ، وَمَعْنَاهُ: لَوْثُهُمَا،

(١) فِي (ج) - وَسَادَتِ.

(٢) لِمَذْرُوعِي ٤٥١٠.

(٣) فِي (ج) - وَطَرْدُهُ: بِزِيَادَةِ الْوَدْرِ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ١٧٦١، وَأَبُو أَحْمَدَ ٥٤٩١، مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، حَيْثُ سَأَلَهُ أَنَسُ بْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ دَخَلَهُ - فَقَالَ لَهُ - إِنَّكَ تَضْحَمُّ، إِلَّا تَعْنِي: سَتَرِيْكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنِ الْعَرِيضُ.

(٥) فِي (ج) - سِرَادٌ.

(٦) «كَمَا أَنَّ أَحَدَهُمَا»، (٢٥/٤) ٢٦.

[٢٥٣٦] ٣٦ - (١٠٩٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا : أَخْبَرَنَا الثَّبِثُ (ح) . وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا ثَبِثٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «إِنْ بَلَغَ الْيُودُنُ بَلِيلًا ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا تَأْذِينَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ» . (الاحد : ١٤٥٥) والبخاري : ٥٦١٧ .

[٢٥٣٧] ٣٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتُمَرَ ﷺ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنْ بَلَغَ الْيُودُنُ بَلِيلًا ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ» . [بخر : ٢٥٣٦] .

[٢٥٣٨] ٣٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا غُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُتُمَرَ ﷺ قَالَ : كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَدَّتَانِ : بِلَالٌ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنْ بَلَغَ الْيُودُنُ بَلِيلًا ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُوَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» ، قَالَ : ...

والثالث : (رُبُّهُمَا) ، بفتح الراء وكسرها وتشديد الياء ، قال بقاضي : هذا غلطٌ هنا ، لأنَّ الرَّبَّيَّ السَّابِقَ مِنَ الْجِرِّ ، قَالَ : فَإِنْ صَحَّ رِوَايَةُ ، فمعناه : مَرَّتَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قوله ﷺ : «إِنْ بَلَغَ الْيُودُنُ بَلِيلًا ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا تَأْذِينَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ» . فِيهِ جَوَارُحُ الْأَذَانِ لِلشَّيْخِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ . وَفِيهِ جَوَارُحُ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ ، وَمِنْهُ لَأَشْبَهُهُ لِي صُورِ الْفَجْرِ . وَفِيهِ جَوَارُحُ الْأَذَانِ الْأَعْمَى ، قَالَ أَصْحَابُهُ : هُوَ جَوْدَرٌ ، هُوَ كَانَ مَعَهُ بَصِيرَةٌ كَبِيرَةٌ أُمِّ مَكْتُومٍ مَعَ بِلَالٍ بِلَا كِرَاهَةٍ فِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَصِيرَةٌ كَثِيرَةٌ لِمَخَافَةِ بَيْنِ غُلَطِهِ . وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ أَذَانَيْنِ لِلشَّيْخِ ، أَحَدُهُمَا : قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَالْآخَرُ : بَعْدَ طُلُوعِهِ أَوَّلَ الظُّلُوعِ .

وفيه اعتمادٌ صوتِ المؤذِّنِ . وَاسْتَدْلُ بِهِ ذَلِكَ وَالمُرَّتَيْنِ وَمِنْ يَقْبَلُ شَهَادَةَ الْأَعْمَى . وَأَجَابَ نَجْمِهَرُزُّ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الشَّهَادَةَ يُشْتَرَطُ فِيهَا السَّمْعُ ، وَلَا يَحْصُلُ عِلْمٌ بِالصَّوْتِ ، لِأَنَّ الْأَصَوْتَ تَشْتَبِهَ ، وَأَمَّا الْأَذَانُ وَوَقْتُ الصَّلَاةِ فَيَكْفِي فِيهِمَا الظَّنُّ .

وفيه دليلٌ لجوارحِ الأكلِ بعدَ النَّبِيِّ ، وَلَا تَلَسُّدُهُ الصَّوْمِ بِالْأَكْلِ بَعْدَهُ ، لِأَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ أَبْحَ لَأَكْلٍ إِلَى صُورِ الْفَجْرِ : وَمَعْلُومٌ أَنَّ لِسَةَ لَا تَجُوزُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ . فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا سَبْقَةٌ ، وَأَنَّ لَأَكْلَ بَعْدَهَا لَا

وَلَمْ يَكُنْ يَتَنَهَّم إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ هَذَا وَيَرْقَى هَذَا. [احمد، ٥١٩٥، والبيهقي، ٤٧٧].

[٢٥٣٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَفَايِمُ، عَنْ

عَافِئَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [احمد، ٤٤١٨٦، والبيهقي، ٤٧٣].

[٢٥٤٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ:

أَخْبَرَنَا عَنْدَهُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، كُتِبَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ

بِالْإِسْنَادَيْنِ كِلَيْهِمَا، نَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ. [طبر، ٢٥٣٩].

[٢٥٤١] ٣٩ - (١٠٩٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ بِرَاهِيمَ، عَنْ سُبَيْمَانَ

الْقِسْبِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَمْنَعُنَّ أَحَدًا

مِنْكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ - أَوْ قَالَ: نِدَاءُ بِلَالٍ - مِنْ سُجُودِهِ، فَإِنَّهُ يُؤْذَنُ - أَوْ قَالَ: يُنَادِي - بِلَيْلٍ،

لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ وَيُرْقِطَ نَائِمَكُمْ». وَقَالَ: «لَيْسَ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا وَهَكَذَا - وَصَوْتُ بَدَأَ وَرَفَعَهَا

حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا» وَفَرَّجَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ. [احمد، ٤١٤٧، وسنن أبي داود، ٦٢١].

يُضَرُّ، وَهَذَا هُوَ لُطُوفٌ مَشْهُورٌ مِنْ مَدَهَبِ وَمَدَهَبِ غَيْرِهِ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: «مَنْ أَكَلَ بَعْدَ لَيْلٍ أَوْ جَانَعَ فَسَدَتْ وَجِبَتْ تَجْلِيدُهُ، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ صَوْمُهُ، وَغَدَا عُلُقٌ صَرِيحٌ. وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ سُحُورٍ وَتَأْخِيرِهِ».

وفيه اتِّخَاذُ مَوْثِقَيْنِ لِلْمَسْجِدِ الْكَبِيرِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: وَإِنْ دَعَى لِحَاحَةً جَارَ اتَّخَذُوا أَكْثَرَ مِنْهُمَا، كَمَا اتَّخَذَ عُثْمَانُ أَرْبَعَةً، وَنَاحِجٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ فَلَا صِحَّ اتِّخَاذُهُمْ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ وَالْمَصَحَّةِ

قوله: «ولم يكن يسهب إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا»، قال الأصمعي: معناه أن يلا ليل كان يؤذن قبل الفجر ويتروص بعد أذانه للدعاء وسجود، ثم يرقب الفجر، فإذا قرب طمّوعه نزل فأخبر به أم مكنوم، فيتأهب ابن أم مكنوم بالظهرة وغيرها، ثم يرقى ويشرح في الأذان مع أول خلل الفجر

قوله ﷺ: «لا يمعن أحدكم منكم أذان بلال - أو: نداء بلال - من سجوده، فإنه يؤذن - أو قال:

ينادي - ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم»، فلفظة: «قائمتكم» منصوبة، معمول برفع، قد الله تعالى. «وَكُنَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ» [سورة، ٨٣]. ومعناه: أنه إنما يؤذن حين يعلمكم بأن^(١) الفجر ليس بعيداً.

[٢٥٤٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ - يَعْنِي الْأَحْمَرُ - عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ،
بِهَذَا لِإِسْنَادٍ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : «إِنَّ الْفَجْرَ لَيْسَ الَّذِي يَقُولُ هَكَذَا - وَجَمَعَ أَصَابِعَهُ ثُمَّ نَكَسَهَا إِلَى
الْأَرْضِ - وَلَكِنَّ الَّذِي يَقُولُ هَكَذَا» وَوَضَعَ لِمُسَبِّحَةٍ عَلَى الْمُسَبِّحَةِ وَمَدَّ يَدَيْهِ . (مسر : ٢٥٤١) .

[٢٥٤٣] ٤٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح) -
وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَالْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، كِلَاهُمَا عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ،
بِهَذَا لِإِسْنَادٍ ، وَلَتَمَّى حَدِيثَ الْمُعْتَمِرِ عِنْدَ قَوْلِهِ : «بَيْنَهُ نَائِمَكُمْ» ، وَيَرْجِعُ فَاثْمَكُمْ .

وَقَالَ إِسْحَاقُ : قَالَ جَرِيرٌ فِي حَدِيثِهِ : «وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا» ، وَلَكِنْ يَقُولُ هَكَذَا - يَعْنِي
الْمُفْجَرُ - هُوَ الْمُعْتَرِضُ وَلَيْسَ بِالْمُسْتَطِيرِّ . (مسر : ٢٥٤١) .

[٢٥٤٤] ٤١ - (١٠٩٤) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَوَارِيثِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سَوَادَةَ الْقُشَيْرِيِّ : حَدَّثَنِي وَالِدِي أَنَّهُ سَمِعَ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدَبٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ مُحَمَّدًا ﷺ يَقُولُ :
«لَا يَغْرُونَ أَحَدَكُمْ نِدَاءَ بِلَالٍ مِنَ السُّحُورِ ، وَلَا هَذَا الْبَيَاضُ حَتَّى يَسْتَطِيرَ» . (انظر : ٢٥٤٥) .

[٢٥٤٥] ٤٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ : حَدَّثَنِي
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَوَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا
يَغْرُنْكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ ، وَلَا هَذَا الْبَيَاضُ - يَعْمُودُ الصُّبْحُ - حَتَّى يَسْتَطِيرَ هَكَذَا» . (ح : ٢٠١٤٩) .

فَيُورِدُ الْقَائِمَ الْمُنَهَّجِدَ إِلَى رَحْتِهِ لِيَنَامَ عَفْوَةً لِيَصْبِيحَ نَشِيطًا ، أَوْ يَوْتِرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْتَرَ ، أَوْ يَتَأَهَّبَ لِلصُّبْحِ ، إِنْ
احْتِاجَ إِلَى طَهْرَةٍ أُخْرَى ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحِهِ الْمَتَرَبِّعَةِ عَلَى عِلْسِهِ بِقُرْبِ الصُّبْحِ

قَوْلُهُ ﷺ «وَيُوقِظُ بَالَكُمْ» ، أَي : لِيَتَأَهَّبَ لِلصُّبْحِ أَيْضًا ، بِفَعْلٍ ^(١) مَا أَرَادَهُ مِنْ تَهَجُّدٍ قَبِيلٍ ، أَوْ إِتَابٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْتَرَ ، أَوْ سُحُورٍ إِنْ أَرَادَ الصُّبْحَ ، أَوْ اعْتِسَالٍ أَوْ وُضُوءٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَحْتَاجُ بِهِ قَبْلَ
الْفَجْرِ .

قَوْلُهُ ﷺ فِي صِفَةِ الْفَجْرِ : «لَيْسَ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا وَهَكَذَا - وَصَوَّبَ يَدَهُ وَرَفَعَهَا - حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا»
وَفَرَّجَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ) وَفِي الرُّوْيَةِ الْأُخْرَى : «إِنَّ الْفَجْرَ لَيْسَ الَّذِي يَقُولُ هَكَذَا - وَجَمَعَ أَصَابِعَهُ ثُمَّ نَكَسَهَا

(١) فِي (ع) . لِيَمْرَ .

[٢٥٤٦] ٤٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَوَادَةَ لِقَشِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَغْرُنْكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ، وَلَا بَيَاضُ الْأُفْقِ الْمُسْتَطِيلِ هَكَذَا، حَتَّى يَسْتَطِيلَ هَكَذَا». وَحَمَّادٌ بِرِثْيِهِ قَالَ، يَعْنِي مُعْتَرِضًا. (الطبر ٢٥٤٥).

[٢٥٤٧] ٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَوَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدَبٍ رضي الله عنه وَهُوَ يَخْطُبُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَغْرُنْكُمْ نِدَاءُ بِلَالٍ، وَلَا هَذَا الْبَيَاضُ حَتَّى يَبْدُو الْفَجْرُ، أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَجَّرَ الْفَجْرُ». (الطبر ٢٥٤٨).

[٢٥٤٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي سَوَادَةُ بْنُ خُظَلَةَ الْقَشِيرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدَبٍ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ هَذَا. (الطبر ٢٥٤٧).

إلى الأرض - ولكن الذي يقول هكذا ووضع المسبحة على المسبحة ومد يديه). وفي الرواية لأخرى: (هو المعترض وليس بالمستطيل) وفي الرواية لأخرى: «لَا يَغْرُنْكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ، وَلَا بَيَاضُ الْأُفْقِ الْمُسْتَطِيلِ هَكَذَا، حَتَّى يَسْتَطِيلَ هَكَذَا»، فان الرواية. يعني معترضاً.

في هذه الأحاديث بيان الفجر الذي يتعقّب به الأحكام، وهو الفجر الثاني الصادق. (والمستطير بالراء وقد سبق في ترجمة الباب بيان الفجر). وفيها أيضاً الإيضاح في الميّن والإشارة لزيادة نبيان في التعليل.

قوله ﷺ: «لَا يَغْرُنْ أَحَدُكُمْ نِدَاءُ بِلَالٍ مِنَ السَّحُورِ» ضبعه بفتح السين وضمها، فال مفتوح اسم للمأكول، والمضموم سم للفعل، وكلاهما صحيح هنا، والله أعلم.



٩ - إِبَابُ فَضْلِ السَّحُورِ، وَتَأْكِيدِ اسْتِحْبَابِهِ،

وَاسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِهِ، وَتَعْجِيلِ الْفِطْرِ

[٢٥٤٩] ٤٥ - (١٠٩٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبٍ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، عَنِ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَسَحَرُوا، فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً». [الحديث: ٢١٩٥٠ و ٢١٣٢٩].

[٢٥٥٠] ٤٦ - (١٠٩٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فُضِّلَ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَكْلَةُ السَّحَرِ». [بخار: ٢٥٥١].

باب فضل السحور، وتأكيده استحبابه، واستحباب تأخيرهِ، وتعجيل الفطر

قوله ﷺ: «استسحروا، فإن في السحور بركة» رَوَاهُ يَفْتَحُ السَّيْنِ مِنَ السَّحُورِ، وَضَمَّهَا، وَسَبَقَ قَرِيباً بِهَا. فِيهِ الْحَثُّ عَلَى السَّحُورِ، وَاجْتِمَاعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ. وَأَمَّا الْبَرَكَةُ الَّتِي فِيهِ فَصَاهِرَةٌ، لِأَنَّهُ يُقَوِّي عَلَى الصِّيَامِ وَيُنَشِّطُ لَهُ، وَتَحْصُلُ بِسَبَبِ الرُّهْبَةِ فِي الْإِزِيدِ مِنَ الْجَبْدِ لِحَقِّهِ الْمَشَقَّةُ فِيهِ عَلَى الْمُتَسَحِّرِ، فَبِهَذَا هُوَ الصَّبْرُ، مَعْتَمِدٌ فِي مَعْنَاهُ، وَقِيلَ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْأَسِيقَةَ وَالذِّكْرَ وَالِدُّعَاءَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لِلتَّوْبَةِ، وَقَدْ تَنَزَّلَ الرَّحْمَةُ وَكَبُولُ الدُّعَاءِ، وَالِاسْتِعْظَامُ، وَرُبَّمَا تَوَقُّباً صَاحِبَهُ وَصَلَّى، أَوْ أَدَامَ الْإِسْتِيفَةَ لِلذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ، أَوْ الْقَائِمِ لَهَا حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ.

قوله: (عن موسى بن عليٍّ) هو يضم الميم على المشهور، وقيل: بفتحها.

قوله ﷺ: «فُضِّلَ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَكْلَةُ السَّحَرِ، مَعْنَاهُ: الْفَارَقُ وَالْمُبْتَازُ بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِهِمُ السَّحُورُ، لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَسَحِرُونَ، وَنَحْنُ يُسْتَحَبُّ لَنَا لِسَحُورِ.

[٢٥٥١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [أحمد: ١٧٨٠١].

[٢٥٥٢] ٤٧ - (١٠٩٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَنَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قُلْتُ: كَمْ كُنْ قَدَرُ مَا بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: خَمْسِينَ آيَةً. [أحمد: ١٧١٦٧٠، والبيهقي: ١٩٢١].

[٢٥٥٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِلُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ غَابِرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ قَنَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [أحمد: ٢١٦٢٧٠، والبيهقي: ٥٧٥].

[٢٥٥٤] ٤٨ - (١٠٩٨) حَدَّثَنَا نَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُعِزِّ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْمُطَرَّ». [أحمد: ١٩٧٥، والبيهقي: ٢٥٥٥].

و«أَكْلَةُ الْمُحَرِّ» هِيَ السَّحُورُ، وَهِيَ بَفَتْحِ لِهَمْزَةٍ، هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ، وَهَكَذَا ضَبَطَهُ لُجْهَةٌ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي رِوَايَاتِ بَلَدِنَا، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ لَمْرَةٍ لِوَاحِدَةٍ مِنَ الْأَكْلِ، كَالْغَسْوَةِ وَالْغَسْوَةِ، وَكَثُرَ لِمَأْكُولٍ فِيهَا، وَأَمَّا الْأَكْلَةُ بِالضَّمِّ فَهِيَ اللَّقْمَةُ الْوَاحِدَةُ، وَدَعَى الْقَاضِي عِيَّاضُ أَنَّ الرِّوَايَةَ فِيهِ بِالضَّمِّ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ رِوَايَةَ أَهْلِ بِلَادِهِمْ فِيهِ بِالضَّمِّ قَالَ: وَالصُّوْبُ الْمَتَّحُ لِأَنَّهُ لِمَقْصُودٍ هـ^(١).

قوله «تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: خَمْسِينَ آيَةً». معناه: بَيْنَهُمَا قَدْرُ قِرَاءَةِ خَمْسِينَ آيَةً، أَوْ أَنْ يَقْرَأَ خَمْسِينَ. وَفِيهِ لَحْظٌ عَلَى تَأْخِيرِ السَّحُورِ إِلَى قُبُلِ الْفَجْرِ.

قوله ﷺ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْمُطَرَّ» فِيهِ الْحِثُّ عَلَى تَعْجِيلِهِ بَعْدَ تَحَقُّقِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَمَعْنَاهُ: لَا يَزَالُ أَسْرٌ لَأَمَّةٍ مُنْتَظِمَةٍ وَهُمْ بِخَيْرٍ مَا دُمُوا بِمُحَافَظَتَيْنِ عَلَى هَذِهِ السُّنَّةِ، وَذَا الْخُرُوجِ كَرِهَ ذَلِكَ عَلَامَةً عَلَى فُسَادٍ يَقَعُونَ فِيهِ.

[٢٥٥٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، كَلَاهِمًا عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أحمد: ٢٧٨٥٦] [رواه: ٢٥٥٤].

[٢٥٥٦] ٤٩ - (١٠٩٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُغَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْنَا: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، رَجُلَانِ مِنَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَحَدُهُمَا يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ، وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْإِفْطَارَ وَيُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ، قُلْتُ: أَيُّهُمَا الَّذِي يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ قُلْتُ: عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ - قَالَتْ: كَذَلِكَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

رَأَى أَبُو كُرَيْبٍ: وَالْآخَرُ أَبُو شُوَيْبٍ. [أحمد: ٢٤٢١٢].

[٢٥٥٧] ٥٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَقَالَ لَهَا مَسْرُوقٌ رَجُلَانِ مِنَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، كَلَاهِمَا لَا يَأْكُلُ عَنِ الْخَيْرِ، أَحَدُهُمَا يُعَجِّلُ الْمَغْرِبَ وَالْإِفْطَارَ، وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ وَالْإِفْطَارَ، فَقُلْتُ: مَنْ يُعَجِّلُ الْمَغْرِبَ وَالْإِفْطَارَ؟ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَتْ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ. [إسناده: ٢٥٥٦].

قوله: (لا يأكل عن الخير) أي: لا يقصّر عنه.



١٠ - [بَابُ بَيَانِ وَهْتِ انْقِضَاءِ الصَّوْمِ وَخُرُوجِ النَّهَارِ]

٢٥٥٨، ٥١ - (١١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو نَعِيمٍ - وَاتَّفَقُوا فِي اللَّفْظِ -
قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَكَ أَبُو مُدَوِّنَةٍ، وَقَالَ ابْنُ لُثَمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا
أَبُو أَسَامَةَ، جَبِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَقْبَلُ اللَّيْلُ، وَأَقْبَرُ النَّهَارُ، وَخَابَتِ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَظْفَرَ الصَّائِمُ». ثُمَّ
يَذْكُرُ ابْنُ نَعِيمٍ «فَقَدْ» [١] ص ٢٣١، راجعاً - ١٩٥٤.

[٢٥٥٩] ٥٢- (١١٠١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
 الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فِي شَهْرِ
 رَمَضَانَ، فَلَمَّا غَدَيْتَ الشَّمْسُ قَالَ: «يَا قُلَانُ، انْزِلْ فَاجْعَلْ لَنَا». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ
 عَلَيْكَ نَهَارًا، قَالَ: «الزُّلْ فَاجْعَلْ لَنَا» قَالَ: فَتَزَلَّ فَجَعَلَ، فَأَدَّ بِهِ، فَشَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ
 سَيِّدُهُ: «إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا، وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

● 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12

باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار

قوله ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ، وَادَمَرَ النَّهَارُ، وَغَابَتِ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ». معناه: انقضى صومه وثم. ولا يوصفُ الآن بأنه صائمٌ، فإن غروبَ الشمس يخرج النهارَ ودخلَ الليلُ، والليل ليس محلاً للصَّوم. وقوله ﷺ: «أَقْبَلَ لَيْلِي، وَادَمَرَ النَّهَارُ، وَغَرَبَتِ لَشَّمْسُ» قال لعلماء: كلُّ واحدٍ من هذه الثلاثة يتضمَّن الآخرَيْنِ ويلازمُهُما، وإِثْمَ جُمعَ بَيْنَها لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي وَجَدٍ وَنَحْوِهِ بِحَيْثُ لَا يَشَاهِدُ غُرُوبَ الشَّمْسِ، فَيَعْتَمِدُ إِقْبَالَ الظُّلَامِ وَإِدْيَارَ لُصِيَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «انزل فاجدح لنا» فنزل فجدح) هو مجيم ثم جاء مهمة، وهو حفظ الشيء بغيره، والمراد هنا حفظ المويق بالماء وتحريكه حتى يستوي، و(المجدح) بكسر الميم، عود مجتحع لأرض يساط^(٤) به الأثربة، وقد يكون له ثلاث معاني:

(١٦) في (أ) : إبطاء ، ومشي عبيد : خلعهم .

[٢٥٦٠] ٥٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْلى: **قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَسَمِعَا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ لِرَجُلٍ: «انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا».** فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَصْبَحْتُ، قَالَ: «انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا» قَالَ: إِنَّ عَلَيْنَا نَهَارًا، فَانْزِلْ فَاجِدْ لَنَا فَحَرَّبَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا - وَأَشَارَ يَدَهُ نَحْوَ الْمَشْرِقِ - فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ». [٢٥٦١]

[٢٥٦١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَادِيلٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْلى يَقُولُ: سَمِعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ: «يَا قُلَانُ، انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا» وَمِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَعَبَادِ بْنِ الْعَوَامِ. ١ - سحري [١٩٥٦] [واسطر: ٢٥٦٢].

قوله: (كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ لِرَجُلٍ: «انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا»)، فقال: يا رسول الله، لو أصبحت، قال: «انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا» قال: إن علينا نهارًا، فنزل فجدح فحرب، ثم قال: «إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا» إلى آخره.

معنى الحديث: أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ وأصحابه كانوا صياماً، وكان ذلك في شهر رمضان، كما صرح به في رواية يحيى بن يحيى، فلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَنَاحِ لِيُفْطَرُوا، فرأى المخاضع أَدَارَ اللَّصْبِ والخُمرة التي بعد غروب الشمس، وظنَّ أنَّ الفطر لا يحلُّ إلَّا بعدَ دعاب ذلك، وحصل عنده أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يره، فأرادَ تذكيره وعلمه بذلك. ويؤيِّدُ هذا قوله: «إِنْ عَلِمْتَ نَهَارًا، لَتَوَهُمَنَّ أَنَّ ذَلِكَ الضُّوءُ مِنَ النَّهَارِ الَّذِي يَجِبُ صَوْمُهُ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: لَوْ أَصْبَحْتُ، أَيْ: لَوْ تَأَخَّرْتُ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسَاءُ، وَتُكْرِمَهُ لِمَنْ جَعَلَ لَعْنَةً عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ نَهَارٌ يَحْرُمُ فِيهِ الْأَكْلُ مَعَ الْحُجُوزَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى ذَلِكَ الضُّوءِ نَظْرًا تَامًّا، فَقَصِدَتْ زِيَادَةُ الْإِعْلَامِ بِبَقَاءِ الضُّوءِ.

وفيه جوازُ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ وَتَفْصِيلُهُ عَلَى الْفِطْرِ لِمَنْ لَا تَلَحُّقُهُ دَلُصُومٌ مُشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ. وفيه بيان أنَّ تَقْصِيرَ الضُّومِ بِمَجْرَدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَامْتِنَابُ تَعْجِيلِ الْفِطْرِ، وَتَذَكِيرُ الْعَالِمِ بِهِ^(١) يَخَافُ أَنْ يَكُونَ

(١) فِي (ص) وَ(هـ): يـ.

[٧٥٦٢] ٥٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ:
 أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، كَلَامًا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى (ح). وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ:
 حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ
 لَشَّيْبَانِيٍّ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. عَنِ الشَّيْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَعَبَادِ
 وَعَبْدِ الْوَاحِدِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَلَا قَوْلُهُ: «وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَا
 هُنَا» إِلَّا فِي رِوَايَةِ هُشَيْمٍ وَحَدَّثَهُ [أحمد: ١٨٣٩٩ و ١٩٤١٣، والبخاري: ١٩٢١ و ٥٢٩٧].

سببه، وأنَّ لفطر على التمر ليس بواجب، وإنما هو مستحب لو تركه جز، وأنَّ لأفطن بعده لفطر
 على الماء، وقد جاء هذا الترتيب في الحديث الآخر في سنن أبي داود وغيره، في الأمر بالفطر على
 تمر، فإن لم يجد فعلى الماء فإنه ظهور^(١).



(١) أبو داود: ٢٢٥٥، وخرجه شرمدي ١٦٦٤، ووسائله في «كبرى» ٣٣٠١، وابن ماجه ١٦٩٩، وأحمد ١٦٢٢٥.

عن حديث سلمان بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسناده ضعيف.

١١ - [باب النهي عن الوصال في الصوم]

[٢٥٦٣] ٥٥ - (١١٠٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه نَهَى عَنِ الْوِصَالِ، قَالُوا: إِنَّكَ تُؤْصِلُ، قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَتَهَيِّتِكُمْ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقَى» . [احمد: ٦٦٢٥، وساجي: ١٩٦٣].

[٢٥٦٤] ٥٦ - (١٠٠٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَاضٍ فِي رَمَضَانَ، فَأَوْصَلَ النَّاسُ، فَتَنَّهُمْ، وَقِيلَ لَهُ: أَنْتَ تُؤْصِلُ، قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ بِمِثْلِكُمْ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقَى» . [احمد: ٦٦٩٩، وساجي: ١٩٦٣].

[٢٥٦٥] ٥٧ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَبِي رَافٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: فِي رَمَضَانَ. [احمد: ٦٦٩٣، وساجي: ٢٥٦٤].

باب النهي عن الوصال

اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْوِصَالِ، وَهُوَ صَوْمُ يَوْمَيْنِ مُتَوَالَيْنِ، مِنْ غَيْرِ أَكْلٍ أَوْ شَرْبٍ بَيْنَهُمَا، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ عَلَى كَرَاهَتِهِ، وَلَهُمْ فِي هَذِهِ الْكَرَاهَةِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٌ، وَالثَّانِي: كَرَاهَةٌ تَنْزِيهُ. وَيَأْتِيهِ عَنْهُ قَالَ جَمْعُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَحَادِيثِ الْوِصَالِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ عَنِ رَجُلٍ وَتَخْفِيفٌ، فَقَدْ قَدَّرَ فَلَاحِرَجَ، وَقَدْ وَاصَلَ جَمَاعَةٌ مِنَ السُّنَنِيِّ الْأَيَّامَ، وَأَجَازَهُ ابْنُ وَهْبٍ وَأَحْمَدُ وَبُخَارِيُّ إِلَى شُحْرٍ، ثُمَّ حَكَى عَنِ الْأَكْثَرِينَ كَرَاهَتَهُ^(١).

وَقَالَ الْحَقَّابِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا: الْوِصَالُ مِنَ الْخَصَائِلِ الَّتِي أُيِّحَتْ لِرُسُوبِ اللَّهِ ﷻ وَخُرْمَتِ عَلَى الْأُمَّةِ^(٢).

وَاجْتَمَعَ لِمَنْ أَبَاحَ^(٣) بِقَوْلِهِ فِي بَعْضِ طُرُقِ مُسَمِّ (بِهَافٍ عَنِ الْوِصَالِ رَحْمَةً لَهُمْ) فِي بَعْضِهَا:

(١) (المكمل: ٢٨/٤).

(٢) (معالم السنن: ٢٣/٢).

(٣) (في (ح): أباح).

[٢٥٦٦] ٥٧ - (١١٠٣) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنِي أَبُو وَهَبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ سَهَابٍ : حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : فَوَيْلَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَوَاصِلْ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ ؟ إِنْ أَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي » .

قَالَ أَبُو أُنْ يَنْتَهُو عَنِ الْوِصَالِ ، وَاصِلٌ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ، ثُمَّ رَأَوْا الْهَيْلَانَ ، فَقَالَ : « لَوْ تَأَخَّرَ الْهَيْلَانُ لَزِدْتُمْ » كَالْمُنْكَي لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُو . [واحد ٧٧٨٦ ، وصحاحي ٢١٩٦٥] .

[٢٥٦٧] ٥٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَنَسَاجِيُّ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ عُمَارَةَ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّا كُمْ وَالْوِصَالُ » قَالُوا : فَوَيْلَكَ تَوَاصِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « إِنَّا كُمْ لَسْتُمْ فِي ذَلِكَ بِمَلِكٍ ، إِنْ أَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي ، فَاتَّكَلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ » . [احمد ٧١٦٢ ، اوصل ٢٥٦٦] .

(لما أبوا أن ينتهوا واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال فقالوا : « لو تأخر الهلال لزدتكم » وفي بعضها : « لو تأخر لنا الشهر لواصلنا وصلاً يدع المتعمقون تعمقهم » .

واحتج الجمهور بعموم النهي ، وقوله ﷺ : « لا تواصلوا » وأجابوا عن قوله : (رحمة) بأنه لا يمنع ذلك كونه منهياً عنه للتحريم ، وسبب تحريمه الشبهة عليهم : لئلا يتكلفوا ما يسقون عليهم

وأما الوصال بهم يوماً ثم يوماً وحصول المصالح في تأكيد زجرهم ، وبيان الحكمة في نهيه ، ولعمدة المترتبة على الوصال ؛ وهي لملل من العبادة ، والتعرض للتقصير في بعض وظائف الدين ، من تمام لطفاً بخشوعها واذكرها وآدابها ، وملازمة الأذكار وسائر الوظائف المشروعة في ليلته وألبه ، والله أعلم

قوله ﷺ : « إِنْ أَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي » .

معناه : يجعل الله تعالى في قوة الطاعم الشارب ، وقيل : هو على ظاهره ، وأنه يضمن من طعام لجنته كرامة له ، والطحيح الأول ، لأنه لو أكل حقيقة لم يكن مؤصلاً ، ومما يوضح هذا التأويل ويقطع كل نزاع قوله ﷺ في الرواية التي بعده : « إِنْ أَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي » ولقطة : (ظل) لا تكون إلا في النهار ، كما سنوضحه قريباً إن شاء الله تعالى ، ولا يجوز الأكل الحقيقي في النهار بلا شك ، والله أعلم .

[٢٥٦٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ، عَنْ أَبِي الزُّدَيْدِ، عَنْ لَأَعْرَجٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِوَسْطِهِ، خَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَاكْلَفُوا مَا لَكُمْ بِهِ طَائِفَةٌ» [الاحمد].
[٢٥٦٦] (أو نظر [٢٥٦٦]).

[٢٥٦٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْوِصَالِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ [الاحمد].
[٢٥٦٦] (أو نظر [٢٥٦٦]).

[٢٥٧٠] ٥٩ - (١١٠٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي مَضَانٍ، فَيَجُثُّ قَعْمَتُ إِلَى جَنْبِهِ، وَجَاءَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَامَ أَيضًا، حَتَّى كُنَّا رَهْطًا، فَلَمَّا حَسَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَا خَلْفُهُ، جَعَلَ يَتَجَوَّزُ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ دَخَلَ رَحْلَهُ فَصَلَّى صَلَاةً لَا يُصَلِّيهَا عِنْدَنَا، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: حِينَ أَصْبَحْتَ: أَفَطَلْتَ لَنَا اللَّيْلَةَ؟ قَالَ: فَقَالَ: «نَعَمْ، فَإِنَّكَ الَّذِي حَمَلَنِي عَلَى الَّذِي صَنَعْتُ». قَالَ: فَأَتَاكَ يُوَاصِلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ، فَأَحَدَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ يُوَاصِلُونَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بَالُ رِجَالٍ يُوَاصِلُونَ، إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِثْلِي».....

قوله ﷺ: (لَمَّا حَسَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَا خَلْفُهُ، جَعَلَ يَتَجَوَّزُ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ دَخَلَ رَحْلَهُ) هكذا هو في جميع النسخ: (حَسَّ) بغير ألف، ويشتق في طرق بعض النسخ نسخة: (أَحَسَّ) بـ (ألف)، وهذا هو النصيح^(١) الذي جاء به القرآن وأما (حَسَّ) بحذف (ألف) فنبذة قليلة، وهذه الرواية تصحح على هذه النبذة.

وقوله: (يَتَجَوَّزُ) أي: يُخَفِّفُ وَيَقْتَصِرُ عَلَى الْجَائِزِ الْمُحَرَّرِ، مع بعض استدلالات، والشحور هنا للمصلحة.

وقوله: (دَخَلَ رَحْلَهُ) أي: قَتَلَهُ، قال الأزهري: رَحْلُ الرَّجُلِ عِنْدَ الْعَرَبِ هُوَ قَتْلُهُ، سواء كان من خصم أو من نفسه، أو قَتَلَ رَجُلًا أو شَعْرًا وَغَيْرَهَا^(٢).

(١) في (خ): الصحيح

(٢) التهذيب للذهبي: (٥/٥).

أَمَّا وَاللَّهُ لَوْ تَمَادَّى لِي الشَّهْرُ لَوَاصِلْتُ وَصَالًا يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ». [أحمد ١٣٠١٧] (أول مرة): [٢٥٧].

[٢٥٧١] ٦١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَصِمُ بْنُ النَّضْرِ الْقُتَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا حَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَاصِلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَوَاصِلَ نَاسٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَبَلَغَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَوْ مَدَّ لَنَا الشَّهْرُ لَوَاصِلَنَا وَصَالًا يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ، إِنَّكُمْ لَسْتُمْ بِمِثْلِي - أَوْ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ بِمِثْلِكُمْ - إِنِّي أَظِلُّ بِطَعْمِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي». [أحمد ١٢٧٤٨، وصحاحي: ٧٢٤١].

[٢٥٧٢] ٦١ - (١١٠٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعًا عَنْ عُنْدَةٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ سُتَيْمَانَ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَاشِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ وَخَمَةَ لَهُمْ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي بِطَعْمِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي». [أحمد ٢٦١٥٨، وصحاحي: ١٩٦٤].

قوله ﷺ: «أما والله لو تَمَادَّى لي الشهر» هكذا هو في معظم لأصول، وفي بعضها: «تَمَادَى» وكلاهما صحيح، وهو بمعنى (مَدَّ) في الرواية الأخرى.

قوله ﷺ: «يدع المتعمقون تعمقهم» هم المشددون في الأمور، المشجرون الحذرون في قول أو فعل. قوله في حديث عاصم بن النضر: (واصل رسول الله ﷺ في أول شهر رمضان) كذا هو في كل النسخ ببلاغ، وكذا نقله لقاضي عن أكثر النسخ، قال: وهو وهم من الراوي، وصوابه: (آخر شهر رمضان) وكذا رواه بعض زوِّة «صحيح مسلم» وهو الموفق للحديث الذي قبله وفيه الأحاديث.

قوله ﷺ: «إني أظل بطعمي ربي ويسقيني» قال أهل اللغة: يُقَالُ: ظِلُّ يَفْعَلُ كَذَا، إِذْ عَمِلَهُ فِي شَهَرٍ دُونَ اللَّيْلِ، وَبَاتَ يَفْعَلُ كَذَا، إِذَا قَعِدَ فِي اللَّيْلِ، وَمَتَّ قَوْلَ عَتْرَةَ:

وَلَقَدْ أَجِيتُ عَلَى الظُّلَى وَأَظْلُهُ^(١)

أي: أظل عليه، فيستفاد من هذه الرواية دلالة للمذهب لصحيح الذي قدمناه في تأريخ «أبيات بطعمي ربي» لأن ظل لا يكون إلا في النهار، ولا يجوز أن يكون أكلاً حقيقياً في النهار، والله أعلم.

(١) صابر بيت عترة وعجوة

١٢ - [باب بيان أن القبلة في الصوم

ليست محرمة على من لم تحرك شهوته]

[٢٥٧٣] ٦٢ - (١١٠٦) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُ إِحْدَى نِسَائِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ تَضَعُكَ.

[أحمد: ٢٤٦٠٠، والبخاري: ١٩٢٨].

باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته

قال الشافعي ولأصحاب رحمهم الله: القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته، لكن الأولى له تركها، ولا تقبل: إنها مكروهة له، وإذا فعلوا: إنها خلاف الأولى في حقها، مع ثبوت أن النبي ﷺ كان يفعلها، لأنه ﷺ كره يؤمن في حقها مجودة حد القبلة، ويخاف على غيره مجاورتها، كما قالت عائشة: (كان أمككم لإزيمه) وأما من حرّكت شهوته فبهي حرام في حقها، على الأصح عند أصحابنا، وقيل: مكروهة كراهة تنزيه.

قال القاضي: قد كان يباحها للصائم مطلقاً جماعة من الصحابة والتابعين^(١)، وأحمد وإسحاق ودود، وكرهها على الإطلاق مالك. وقال من عيسى^(٢) وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي والشافعي: تكره لنسأب دون الشيخ الكبير، وهي رواية عن مالك. وروى من وهب عن مالك رحمه الله يباحها في صوم النهر دود القرض، ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم، إلا أن ينزل. ثم يبي بالقبلة، واحتجوا له بالحديث المشهور في «سنن» وهو قوله ﷺ: «أرايت لو تمضمضت»^(٣) ومعنى الحديث: أن المقسمصة مقدمة للشرب، وقد علمتم أنها لا تفسد. وكذا القبلة مقدمة للجماع فلا تفسد^(٤).

وحكى الخطابي وغيره عن ابن مسعود^(٥) وسعيد بن المسيب أن من قبل قضى يوماً فكان يوم القبلة^(٦).

(١) انظر المصنف عبد الرزاق: (٤/ ١٨٣ - ١٨٤)، والمصنف بن أبي شيبة: (٢/ ٣١٤ - ٣١٥).

(٢) أخرجه عنه الشافعي في مسنده: ٦٤٦، وعبد الرزاق في «مصنفه»: ٧٤١٨.

(٣) أخرجه ابن دود: ٢٣٨٥، وسعد بن أبي «سكبري»: ٣٠٣٦، وأحمد: ١٣٨، عن حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ورسده صحيح.

(٤) الإكمال المعتمد: (٤/ ٤٢ - ٤٣).

(٥) أخرجه عنه عبد الرزاق: ٧٤٢٦، وابن أبي شيبة: ٩٤١٢.

(٦) صحيح مسلم: (٢/ ٣٠).

[٢٥٧٤] ٦٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِعَبِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ: أَسَمِعْتَ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ؟ فَسَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ [الحمد: ٢٤١١٠، لوسطر: ١٢٥٧٣].

[٢٥٧٥] ٦٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ، وَأَيْكُمُ يَمْلِكُ إِزْبَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِكُ إِزْبَهُ؟ [الحمد: ٢٤١٧٤، لوسطر: ١٢٥٧٣].

قوله: (عن عائشة قالت: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقبل إحدى نساء وهو صائم، ثم تضحك) قال القاضي: قيل: يحتمل ضحكها التَّعَجُّبُ بِمَنْ خَالَفَ فِي هَذَا، وقيل: لَتَعْجَبُ مِنْ نَفْسِهَا حَيْثُ تَحَدَّثَتْ^(١) بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي يُسْتَحْي من ذِكْرِهِ، لَا سُبْحًا حَدِيثِ الْمَرْءِ بِهِ عَنْ نَفْسِهَا لِلرَّحَالِ، لَكِنَّا اضْطُرُّتْ إِلَى ذِكْرِهِ لِتَلْوِيعِ التَّحْلِيلِ وَالْعِلْمِ، فَتَعْجَبْتُ مِنْ ضَرُورَةِ الْحَدِيثِ الْمُضْطَرِّقَةِ لَهُ إِلَى ذَلِكَ، وَقِيلَ: ضَحِكْتُ سُرُورًا بِتَذَكُّرِ مَكَادِهَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَالِهَا مَعَهُ وَمَلَاطِفِهِ لَهُ. قَالَ الْقَاضِي: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا ضَحِكَتْ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهَا صَاحِبَةٌ لِقَضِيَّةٍ، لِيَكُونَ أَبْلَغُ فِي الثَّمَةِ بِحَدِيثِهَا^(٢).

قوله: (سَكَتَ سَاعَةً) أَي: لِبَعْدِ كَثْرَةِ.

قوله: (وَأَيْكُمُ يَمْلِكُ إِزْبَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِكُ إِزْبَهُ) هَذِهِ الَّلَفْظَةُ رَوَاهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَشْهَرُهُمَا رَوَايَةُ الْأَكْثَرَيْنِ: (إِزْبَهُ) بِكَسْرِ الهمزة وَاسْكَانِ الرَّاءِ، وَكَذَا نَقَلَهُ الْخَطَّابِيُّ^(٣) وَالْقَاضِي^(٤) مِنْ رَوَايَةِ الْأَكْثَرَيْنِ. وَالثَّانِي: بِفَتْحِ الهمزة وَالرَّاءِ.

وَمَعْنَاهُ بِالْكَسْرِ: الْوِطَرُ وَالْحَدَّةُ، وَكَذَا بِالْفَتْحِ، وَلَكِنَّهُ يُطْلَقُ الْمَفْتُوحُ أَيْضًا عَلَى الْغَضَبِ. قَالَ لِحَطَّابِي فِي «مَعْلَمِ النَّسَبِ»: هَذِهِ الَّلَفْظَةُ تُرَوَى عَلَى وَجْهَيْنِ: الصَّحِيحِ، وَالْكَسْرِ، قَالَ: وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ حَاجَةٌ لِنَفْسٍ وَوِطَرُهَا، يُقَالُ: لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ رُبٌّ وَأَرْبٌ وَإِزْبَةٌ وَمَأْرِبَةٌ، نَحْوُ: حَاجَةٌ، قَالَ: وَالْإِزْبُ أَيْضًا الْغَضَبُ^(٥).

(١) فِي (هـ) حَدَّثَتْ «وَلِي (هـ)»: جَاءَتْ.

(٢) الْإِسْنَادُ لِمَعْنَاهُ: (٤٤/٤).

(٣) «صَلَامٌ» س ٣٠/٢.

(٤) الْإِسْنَادُ لِمَعْنَاهُ: (٤٤/٤) ٤٥.

(٥) «مَعْنَاهُ» س ٣٠/٢.

[٢٥٧٦] ٦٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَعَلْقَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها (ح). وَحَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَيْدَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسَيْمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ أَمْلَكَكُمْ لِإِزْبِهِ. [احمد: ٢٤١٥٤ و ٢٥٢٣٠ و تصدي: ١٩٢٧].

[٢٥٧٧] ٦٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِزْبِهِ. [احمد: ٢٤١٣٠] [انظر: ٢٥٧٦].

[٢٥٧٨] ٦٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبِئْسَ الْقَائِلُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ. [احمد: ٢٥٤٩٤] [انظر: ٢٥٧٧].

[٢٥٧٩] ٦٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: نَظَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ إِلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَقُلْنَا لَهَا: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِزْبِهِ، أَوْ: مِنْ أَمْلَكَكُمْ لِإِزْبِهِ. شَكَ أَبُو عَاصِمٍ. [احمد: ٢٥٧٦].

قال العلماء: معنى كلام عائشة رضي الله عنها أنه ينبغي لكم الاحتراز عن القبلة، ولا تنهضوا من أنفسكم أنكم مثل لئي رضي الله عنه في سباحته، لأنه يملك نفسه، ويأمر لوقوعه في قبو يتولد منها إنزال، أو شهوة، أو ^(١) خيجان نفس، ونحو ذلك، وأنتم لا تأمنون ذلك، فطريقتكم الانكشاف عنها.

وفيه جواز الإخبار عن مثل هذا مما يجري بين الزوجين على لجمنة للضرورة، وأم في غير حال الضرورة فمنهني عنه.

فولها: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم، ويبشر وهو صائم) معنى البشارة هنا الممس باليد، وهو من النقاء البشريين.

[٢٥٨٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ يَعْقُوبُ السَّوْرَقِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ ابْنِ عُثَيْنٍ، عَنْ
يُزَاجِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَمُسْرُوفٍ أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ لَانِهَا، فَلَذَكَرَ نَحْوَهُ. (الحد:
٢٥٨١٥).

[٢٥٨١] ٦٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا
شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ
الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ. (الحد:
٢٦٢٩٦) [وسطر ٢٥٧٣].

[٢٥٨٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَشِيرٍ الْحَرِيرِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ - عَنْ
يَعْنَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. (السطر ٢٥٧٣).

[٢٥٨٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْنَى وَثَقَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ يَحْيَى:
أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ،
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ فِي شَهْرِ الصَّوْمِ. (السطر ٢٥٧٦).

[٢٥٨٤] ٧١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ
النُّهْسَلِيُّ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ. (احمد ٢٦٩٨٩) [واسطر ٢٥٧٦].

قوله: (دخل على عائشة أم المؤمنين ليسألانها) كذا هو في كثير من الأصول: (ليسألانها) باللام
والتنوين، وهي لغة قليلة، وفي كثير من الأصول: (يسألانها) بحذف اللام، وهذا واضح، وهو لجري
على المشهور في العربية.

قوله: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا الحسن بن موسى - حدثنا شيبان، عن يحيى بن أبي كثير،
عن أبي سلمة أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة أم المؤمنين أخبرته). هذا
الإستد في أربعة تهيئون بعضهم عن بعض، وهم: يحيى، وأبو سلمة، وعمر، وعروة، والله أعلم.

قوله: (حدثنا يحيى بن بشر الحريري) هو يفتح لحاء المهمة.

قوله: (عن زياد بن علقاة) هو بكسر العين لمهمة وبالغاف.

قوله: (يقبل في شهر الصوم) يعني في حال الصيام.

[٢٥٨٥] ٧٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ. [احمد ٧٥٨٠٠] [وسط ٢٥٧٦].

[٢٥٨٦] ٧٣ - (١١٠٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ شَكْرِ، عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ. [احمد ٢٦٤٤٧].

[٢٥٨٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو حَوَاثِمٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَرِيرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مَتَّوْرٍ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعْبَةَ بْنِ شَكْرِ، عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، بِمِثْلِهِ. [احمد ٧٦٤٤٥ و ٧٦٤٤٦].

[٢٥٨٨] ٧٤ - (١١٠٨) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا بَرُّ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ الْجُمَيْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أَلْيَقْبَلُ لَصَائِمٍ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «سَلْ هَلِيهِ» - لِأَمِّ سَلَمَةَ - فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَصْنَعُ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَمَّرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدَمُ مِنْ ذُنُوبِكَ وَمَا تَأْخُرُ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَّقَاكَمَ اللَّهُ، وَأَخْشَاكُمْ لَهُ» [احمد ٢٦١٩٨ و زهير ٢٦٢ م قلاهد مقتصرا].

قوله. (عن شعير بن شكير) أما (شعير) فبشيرة معجمة مصمومة، ثم مثناة من فوق مفتوحة. وأما (شكير) فبشيرة معجمة، ثم كاف مفتوحة، ومنهم من سكن الكاف، ولم يشهور فتحها.

قوله: (يا رسول الله، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما والله إنني لأتقاكم الله، وأشدكم خشية له» سبب قول هذا القائل (قد غفر الله لك) أنه طمأن أن جواز التقبيل لصلواتهم من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه لا حرج عليه فيما يفعل، لأنه مأمور لله، فأنكر عليه صلى الله عليه وسلم هذا، وقال: أن أتقاكم الله تعالى وأشدكم خشية، فكيف تظنون بي، أو تجزؤون عني ارتكاب منهجي عنه وسجوه.

وقد جاء في هذا الحديث في غير مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم غضب حين قال لسائل هذا القول، وجاء في «الموطأ» فيه: (يُحِلُّ اللَّهُ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ) ^(١)، والله أعلم.

(١) ثابت في «الموطأ»، ٦٥٩، وهو مرسول، وأخرجه عنه الشافعي في «المصنف» ٦٤٤.

١٣ - [باب صحبة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب]

[٢٥٨٩] ٧٥ (١١٠٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَفِيعٍ - وَاللَّغَطُ لَهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: يَقُولُ فِي قَصَصِهِ: مَنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ جُنُبًا فَلَا يَصُومُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ - لِأَبِيهِ - فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، فَأَنْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنهما فَسَالَهُمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَكَلَّمْنَاهُمَا قَالَتْ: كَانَ لثِيْبِي رضي الله عنه يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُسْمٍ ثُمَّ يَصُومُ، قَالَ: فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى مَرْوَانَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ،

باب صحبة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب

قوله: (أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي بكر قال: سمعت أبا هريرة يقول: في قصصه من أدركه الفجر جنباً فلا يصوم، قال: فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث - لأبيه - فأنكر ذلك، فأنطلق عبد الرحمن وأنطلقت معه، حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة فسألتهما عبد الرحمن... إلى آخره هكذا هو في جميع النسخ: (فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث لأبيه) وهو صحيح صحيح، ومعهذا ذكره أبو بكر لأبيه عبد الرحمن، فقوله: (لأبيه) بدل من (عبد الرحمن) بعبارة حرف الجر.

قال القاضي: ويقع في رواية بن ماجة: (فذكر ذلك عبد الرحمن لأبيه) وهذا غلط فحش، لأنه تصريح بأن الحارث والبد عبد الرحمن هو لمخاطب بلدت وهو بطل^(١)، لأن هذه الرواية في ولاية مروان على المدينة هي خلافة معاوية، والحارث توفي في طعون غمّاس في خلافة عمر بن الخطاب سنة ثمان عشرة.

قوله: (عن أبي هريرة أنه قال: من أدركه الفجر جنباً فلا يصوم) ثم ذكر أنه حين بلغه قول عائشة وأم سلمة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً ويصوم صومه، رجع أبو هريرة عن قوله، مع أنه كان رواه عن الفضل عن النبي صلى الله عليه وسلم، ونحل سبب رجوعه أنه تعرض عنه أصحابان فجمع بينهما وتأوّن أحدهما، وهو

فَقَالَ مَرْوَانُ: عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا مَا ذَهَبْتُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَرَكِدْتُ عَلَيْهِ مَا يَقُولُ، قَالَ: فَجِئْنَا

قوله: (من أدركه الفجر جنباً فلا يصوم) وفي رواية مالت: (أفطر)^(١) فتأوله على ما استدكره من الأوجه في تأويله إن شاء الله، فلما ثبت عنه أن حديث عائشة وأم سلمة على ظهره، وهذا متأول رجوع عنه، وكان حديث عائشة وأم سلمة أولى بالاعتماد، لأنهم أعلم بمثل هذا من غيرهما، ولأنه موافق للقرآن، فإن الله تعالى أباح الأكل والمباشرة إلى طلوع الفجر، قال الله تعالى: ﴿مَنْ أَتَى عَلَى الْفَجْرِ فَهُوَ مِنْهُ غَيْرُ مُسْمَأَمَةٍ﴾ (البقرة: ١٨٧)، والمراد بالصوم الجماع، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَأَتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ومعنى أنه إذا جاز لجماع إلى طلوع الفجر لزم منه أن يصبح جنباً، ويصنع صومه، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتُوا الصَّيَّامَ إِلَى الْبَيْتِ﴾ وإذا كان مقرراً وفعل رسول الله ﷺ على جواز الصوم لمن أصبح جنباً وجب الجواب عن حديث أبي هريرة عن لفصل عن النبي ﷺ وجوبه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه إرشاد إلى الأفضل، فلا يفضل أن يغتسل قبل الفجر، فهو خائف جاز، وهذا مذهب أصحاب وجوبهم عن الحديث.

قوله غير: كيف يكون الاغتسال قبل الفجر أفضل، وقد ثبت عن النبي ﷺ خلافه؟

فالجواب: أنه ﷺ فعله ليدين الجواز، ويكون في حقه حيث لا أفضل، لأنه يتحقق البيان للناس، وهو مأمور بالبيان، وهذا كما توجه مرة مرة في بعض الأقوال ببيان الجواز، ومعنى أن الثلاث أفضل، وهو الذي واجب عليه، وتطهرت به الأحاديث وحذف على ليعبر ببيان الجواز، ومعلوم أنه بطواف ما يشاء أفضل، وهو الذي تكرر منه ﷺ، وبطائرة كثيرة.

والجواب الثاني: لعلة محمولة على من أدركه الفجر مُجْمَعاً، فاستدام بعد طلوع الفجر عائداً، فإنه ينظر ولا يحرم له.

والثالث: جواب ابن السندر، فيما رواه عنه ليهيقي: أن حديث أبي هريرة مشوَّح، وأنه كان في أول الأمر، حين كان لجماع محرماً في الليل بعد النوم، كما كان الطعام ولشرب محرماً، ثم نسخ ذلك، ولم يعمد أبو هريرة، فكان يُفتي بما عممه حتى بلغه الناس فرجع إليه، قال ابن المنذر: وهذا أحسن ما سمعت فيه^(٢). والله أعلم.

(١) قال في الموطأ: ٦٨٧.

(٢) استن ليهيقي الكوي: (٢١٥/٤).

أَبُ هُرَيْرَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ حَاضِرُ ذَلِكَ كُلِّهِ، قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَهْمَا قَالَتْهُ لَتْ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: هُمَا أَعْلَمَ، ثُمَّ رَدَّ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنَ الْفَضْلِ، وَنَمْ أَسْمَعُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. (مسند ١٢٥٩١)

[أحمد ٢٥٦٧٣، وسخري ١٩٩٦].

قَالَ: فَرَجَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَمَّا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ، قُلْتُ يُعْبِدُ الطَّلِيحُ: أَقَالَتَا: فِي رَمَضَانَ؟ قَالَ: كَذَلِكَ، كَذَنْ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ ثُمَّ يَصُومُ.

قولها: (يصبح جنباً من غير حُلُمٍ) هو يضم الحاء وبضم اللام ولا سكنها. وفيه دليل لمن يقول بجواز احتلام على الأنبياء. وفيه خلافت قدامه، لأشهر متناعه، قالوا: لأنه من تلاعب شيطان، وهم منزّهون عنه، ويتأولون هذا الحديث، على أن امرأه يُصبح جنباً من جماع، ولا يُجنب من احتلام؛ لامتناعه منه، ويكون قريباً من معنى قوله الله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ كَبِيرًا وَيَكْفُرُونَ﴾ (سورة ١٦١)، ومعهم أن قضاهم لا يكون بحق.

قوله: (عزمت عليك ألا ما ذهبت إلى أبي هريرة) أي: أمرتُ امرأاً جازماً عزيمةً محتمةً، وأمرُ رُلاؤٍ لأمرٍ تعجب طاعته في غير معصية.

قوله: (قرء^(١)) أبو هريرة، كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس. فقال أبو هريرة سمعت ذلك من الفضل) وفي رواية التميمي: (قال أبو هريرة: أخبرني أسامة بن زيد^(٢)) وفي رواية: (أخبرني فلان وفلان^(٣)) فيحمل على أنه سمعه من الفضل وأسامة.

أما حكم مسألة: فقد أجمع أهل هذه الأمصار^(٤) على صحة صوم الحنّ، سواء كان من احتلام أو جماع، وبه قال جمهور الصحابة والتابعين. وحكي عن الحسن بن صالح بن حي^(٥) يطلّاه، وكان عليه أبو هريرة، والصحيح أنه رجع عنه، كما صرح به في رواية مسلم، وقيل: لم يرجع عنه،

(١) في (هـ): لم ورد

(٢) التميمي في التبيين الكبرى: ٢٩٤٣

(٣) بسني في مسند كبير: ٢٩٤٤

(٤) في (ج): لأعصر

(٥) هو يحيى بن صالح بن حي التميمي الشوري مكرمي، أبو عبد الله، كان فقيهاً مجتهداً متكفياً، قال فيه الذهبي: «هو من كبار الإسلام»، لولا تلبسه ببدعة. توفي: ١٦٩ هـ.

[٢٥٩٠] ٧٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْرِ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُذَكِّرُهُ الْفَجْرُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ جُنُبٌ ، مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ . [أحمد : ٢٤٠٦٢ ، وسيفري : ١٩٣٠] .

[٢٥٩١] ٧٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي حَمْرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ الْجَمْعِيُّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَهُ أَنَّ مَرْوَانَ أَرْسَلَهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَسْأَلُ عَنْ الرَّجُلِ يُصْبِحُ جُنُبًا ، أَيَصُومُ ؟ فَقَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ ، لَا مِنْ حُلُمٍ ، ثُمَّ لَا يَقُطِرُ وَلَا يَقْضِي . - (نمر ٢٥٩٢) .

[٢٥٩٢] ٧٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَيِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ ، غَيْرِ اخْتِلَامٍ ، فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ يَصُومُ . [أحمد : ٢٤٠٧٤ ، واطباري : ١٩٣٦] .

وليس شيء . وحكي عن طاووس وغيره والنخعي : إن علم بجنابته لم يصح ولا فيصبح ، وحكي مثله عن أبي هريرة ، وحكي أيضاً عن الحسن البصري والنخعي أنه يجزيه في صوم التطوع دون الفرض . وحكي عن سالم بن عبد الله والحسن البصري والحسن بن صالح بصومه ويقضيه ، ثم رتفع هذا الخلاف ، وأجمع العلماء - بعد هؤلاء - على صحته كما قلناه ، وفي صحة الإجماع - بعد الخلاف - خلافت مشهور لأهل الأصول ، وحديث عائشة وأم سلمة حجة على كل مخالف ، والله أعلم .

وإذا انتفع ثم لحظ نفسه في الليل ، ثم طلع الفجر قبل غسلهما صح صومهما ، ووجب عليهما إتمامه ، سواء تركن^(١) العسل عمداً أو سهواً ، بعد أم يغيره ، كاجنب ، وهذا مذهبنا ومذهب الصنفين كفاً ، إلا ما حكي عن بعض الصنفين لا تعلم صحه أم لا

[٢٥٩٣] ٧٩ - (١١١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَهُوَ ابْنُ مَعْمَرٍ - عَنْ حَزْمِ الْأَنْصَارِيِّ أَبِي طَوَالَةَ - أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَفْتِيهِ، وَهِيَ تَسْمَعُ مِنْ وَرَاءِ الْبَابِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُذَرِّكُنِي الصَّلَاةُ وَأَنَا جُنُبٌ، أَفَأَصُومُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا تُذَرِّكُنِي الصَّلَاةُ وَأَنَا جُنُبٌ، فَأَصُومُ». فَقَالَ: لَسْتُ وَمِثْلَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ قَدْ عَمَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدَمُ مِنْ فَنِيكَ وَمَا تَأْخُرُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَحْسَنَكُمْ لَهَ، وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتَّقِي». . [أحمد: ٢٤٣٨٥ (وغيره: ٢٥٩٣)]

[٢٥٩٤] ٨٠ - (١١٠٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ التَّوْقَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَدِيصٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسْرِ أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ عَنِ الرَّجُلِ يُطِيعُ جُنُبًا، أَيْصُومُ؟ قَالَتْ: كَانَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُطِيعُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ. [ابن ماجه: ٢٥٨٩]

[أحمد: ٢٦٣٩١ (وغيره: ٢٥٩٢)]

قوله: (أبو طواله) هو بضم الصاد المهملة.



١٤ - [باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم،
ووجوب الكفارة الكبرى فيه، وبيانها، وأنها تجب على الموسر
والمعسر، وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع]

[٢٥٩٥] ٨١ - (١١١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ

باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، ووجوب
الكفارة الكبرى فيه، وبيانها، وأنها تجب على الموسر والمعسر،
وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع

في الباب حديث أبي هريرة في مجاميع أمراته في نهار رمضان. ومذهب ومذهب لعلماء كفاة وجوب الكفارة عليه إذا جامع عامداً جماعاً أفسد به صوم يوم من رمضان، والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب التي تصر بالعمى اضراً يئناً، فإن عجز عنها فصوم شهرين متتابعين، فإن عجز عنها لمصاعاً ستين مسكيناً، كل مسكين مد من صاع، وهو رطل وثنت بالبغدادية، فإن عجز عن الجصاص لثلاثاء فمشافعي قولاً؛

أحدهما: لا شيء عليه. وإن استطاع بعد ذلك فلا شيء عليه، واحتج لهذا القول بأن حديث هذه المجاميع ظاهر بأنه لم يستقر في ذمته شيء، لأنه أحبر بعجزه، ولم يقل له رسول الله ﷺ أن الكفارة ثابتة في ذمته، بل أدنى له في إتمام عياله.

والقول الثاني، وهو لصحيح عبد أصحابها وهو المختار. أن الكفارة لا تسقط، بل تسقر في ذمته حتى يتمكن، قياساً على سائر الديون والحقوق والمواخذات، كجزء الضيعة وغيره.

وأما الحديث، فليس فيه نفي استقرار الكفارة، بل فيه دليل لاستقرارها، لأنه أخبر النبي ﷺ بأنه عاجز عن الجصاص الثلاث، ثم أني النبي ﷺ بفرق الثمر، فأمره بإخراجه في الكفارة، فلم كانت تسقط بالمعجز لم يكن عليه شيء، ولم يأمره بإخراجه، فدل على ثبوتها في ذمته، وإنما أذن له في إتمام عياله لأنه كان محتاجاً ومضطراً إلى الإنفاق على عياله في الحال، والكفارة على انترخي، فأذن له في أكبيه وإتمام عياله. وثبتت الكفارة في ذمته، وإنما لم يبين له بقاءها في ذمته، لأن تأ-

عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «هَلْ تَجِدُ مَا تُغْفِرُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ مَا تُظْعِمُ سِتِينَ مَسْكِينًا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِغَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: «فَضَّلْتُ بِهَذَا»، قَالَ: الْخَرَزُ بَيْتًا؟

لمحة جافّة عند جماهير الأصوليين، فهذا هو الصواب في معنى الحديث وحكم المسألة، وفيها أقوال وتفاوتات أخر ضعيفة.

وأم السماع ناسب، فلا يقطر ولا كدرة عليه، هذا هو الصحيح من مذهبننا، وبه قال جمهور العلماء، ولأصحاب مالك خلاف في وجوبها عليه، وقال أحمد: يفسد وتحب به الكدرة، وقال عطاء وربيعة والأوزاعي وليث والثوري، يجب القضاء والكفارة.

دلّت أنّ الحديث صحّ أنّ لُحْنَ لُحْنِي لا يقطر، والجمع في معناه. وأمّ لأحد في لوردة في اكثرة في لجماع، وإنما هي في جمع لغام، ولهذا دل في بعض (هلك) وفي بعض (احترقت) وهذا لا يكون إلا في عامي، فإنّ لُحْنِي لا يتم عليه بالإجماع قوله صلى الله عليه وسلم: «هل تجد ما تغفر رقة؟» رقة منصوب بدل من «ما».

قوله (فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بقرق فيه تمر) هو متح العين وكرو، هذا هو الصواب المشهور في لزونة ولغة، وكذا حكمه القاضي عن رواية جمهور: ثم قال: ورواه كثير من شيوخنا وغيرهم بإمكان انراء، قال: والصواب الفتح، ويقال سقرى لرب، يفتح لزي من غير نون، ولا سقرى (بفتح النون) وريدة نون، ويقال له. لُقْنَة، وليكنن، بكسر الهمزة وفتح اللام المشددة فوق، و(السقيفة) بفتح السين المهملة وبالفاء بين، قال القاضي: قال ابن دُرَيْمٍ^(١) سمي زبيلاً لأنه يحمل فيه الزل^(٢).

و(الخرق) عند الفقهاء ما يسع خمسة عشر صاعاً، وهي سِتُون مُدٌّ لسنتين مسكينة، كثر مسكين مُدٌّ قوله. (قال أفقر مائة) كذا ضبطه (أفقر) بالنصب، وكل نقل لقضي أن الرواية فيه بالنصب، على إضمار فعل تقدير: أتجد أفقر مائة، أو أتعطي؟ قال: ويصحّ رفعه على تقدير: هل أخذ أفقر مائة؟

(١) «جمهرة لغات» (١/٢٣٤).

(٢) «إكمال الجليل» (٤/٥٦).

فَمَا بَيْنَ لَا بَيْنَهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَخْرَجَ إِلَيْهِ مَاءً، فَضَحَّكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أُنْيَانُهُ، ثُمَّ قَالَ «أَنْعَبَ فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ». (الاحمد: ٧٢٩٠، والبخاري: ٢٦٧٠٩).

[٢٥٩٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَقَالَ: بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، وَهُوَ الرَّزْزِيلُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فَضَحَّكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أُنْيَانُهُ. (البخاري: ١٩٣٧، لوطي: ٢٥٩٥).

[٢٥٩٧] ٨٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا بَحْثِيُّ بْنُ بَحْثِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُفْعٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ فِي رَمَضَانَ، فَاسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «هَلْ تَحِدُّ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «وَهَلْ تَسْتَطِيعُ حَبْلًا شَهْرَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا». (البخاري: ٦٨٢١، لوطي: ٢٥٩٥).

[٢٥٩٨] ٨٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُكْفَرَ بِعَثْوِ رَقَبَةٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. (الاحمد: ٧١١٧٧، لوطي: ٢٥٩٥).

كما قال في الحديث الآخر بعده: (أَغْرِنَا؟) كذا ضبطه بالرفع، ويصح النصب على ما سبق، هذا كلام القاضي^(١)، وقد ضبطنا الثاني بالنصب أيضًا، فهما جائزان كما سبق توجيههما.

قوله: (فَمَا بَيْنَ لَا بَيْنَهَا) هما الحوتان، والمدينة بين حرتين، والخزعة: الأرض الملبسة بحجارة سوداء، ويقال: لَابَةٌ وَلُؤْبَةٌ وَنُؤْبَةٌ، بالنون، حكاه أبو عبيد والجوهري^(٢) ومن لا يحصى من أهل اللغة، قلوا: ومنه فيس للاسود: لُؤْبِيٌّ وَلُؤْبِيٌّ بِاللَّامِ وَالْمُونِ، قلوا: وَجَمَعَ اللَّابَةُ: لُؤْتُ وَلَابْتُ وَلَابَاتٌ، وهي غير مهموزة.

قوله: (وَهُوَ الرَّزْزِيلُ) هكذا ضبطه: بكسر الزاي وبعدها نون، وقد سبق بيانه قريباً.

قوله: (أَنْ رَجُلًا وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ) كذا هو في معظم النسخ، وهي بعضها: (ووقع امرأته) وكلاهما صحيح.

(١) إكمال المعجم: ١/ ٥٦.

(٢) التريب الحديث: ١/ ٣٢٤، و(اصحاح) - لوط.

[٢٥٩٩] ٨٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ : حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً ، أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ ، أَوْ يُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا . [أحمد : ٧٦٩٢]
[روى : ٢٥٩٥]

[٢٦٠٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، لَحَوْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ . [أحمد : ٧٧٨٥ ، والبخاري : ٤٦٩١]

[٢٦٠١] ٨٥ - (١١١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنِ الْمُهَاجِرِ : أَخْبَرَنَا الثَّيْبِيُّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : اخْتَرَقْتُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لِمَ؟» قَالَ : رَمِلْتُ امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ فَهَرَأَ ، قَالَ : «تَصِلْتُ ، تَقْصِدُ» ،

قوله : (أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة، أو يصوم شهرين، أو يطعم ستين مسكيناً) لفظه: (أن) هنا لتقسيم لا لتخيير، تقديره: يعتق أو يصوم، إن عجز عن اعتق، أو يطعم، إن عجز عنهم، وشبهه لرواياتابقة، وفي هذه الروايات دلالة لأبي حنيفة ومن يقول: يُعْزَى عَنْ كَافِرٍ عَرِ كُفْرُهُ الْجَمَاعِ وَالْقُلَاهُ، وربما يشترطون الرقعة المأمومة في كثرة القتل، لأنها منصوح على وصفها بالإيمان في القرآن، وقال الشافعي والجمهور: يشترط الإيمان في جميع الكفارات، تنزيلاً للمطلق على المقيد، والمسألة متينة على ذلك، ولشافعي يحمل المطلق على المقيد، وأبو حنيفة بخلافه قوله: (اخترقته) فيه استعمال المجاز، وأنه لا يكره على شتمه.

قوله ﷺ: «تصلق» هذا التصديق مطلق، وجاء مقيداً في الروايات السابقة بطعام ستين مسكيناً، وذلك يتكون ثلثاً، وهي خمسة عشر مصحاً.

قوله: (فجاءه غرقان فيهما طعام، فأمره أن يتصلق به) هذا أيضاً مطلق محمول على المقيد، كما

سبق

قوله ﷺ: «هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟» فيه حجة لمذهب ومذهب الجمهور، وأجمع عليه في الأعمار المتأخرة، وهو اشتراط التتابع في صيام هذين الشهرين، وحكي عن أبي ليلى أنه لا يشترطه.

قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْلِسَ، فَبَجَّاهُ عَرَفَانِ فِيهِمَا طَعَامٌ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَصْطَدِّقَ بِهِ. [المعتمد: ٢٥٠٩٢، مختصره، والبخاري: ٦٨٢٢، مسلماً].

[٢٦٠٢] ٨٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ الْقُفَيْي قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَلَيْسَ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ «تَصَدَّقْ»، تَصَدَّقْ. وَلَا قَوْلَهُ: نَهَارًا. [البخاري: ١١٩٣٥، (المعتمد: ٢٦٠١)].

[٢٦٠٣] ٨٧- (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ عَنَّا بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، احْتَرَفْتُ، احْتَرَفْتُ، فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا شَأْنُكَ؟»، فَقَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي، قَالَ «تَصَدَّقْ» فَقَالَ: وَاللَّهِ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَا لِي شَيْءٌ، وَمَا أَقْبِرُ عَلَيْهِ، قَالَ: «اجْلِسْ» فَجَلَسَ، فَبَيْنَ هُوَ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَرَ رَجُلٌ يَسُوقُ جِمَاراً عَلَيْهِ طَعَامٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيْنَ الْمُحْتَزِقُ إِنْفَاءً؟»، فَقَامَ الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغَيْرَ مَا؟ فَوَاللَّهِ إِنَّا لَجِيَاعٌ، مَا لَكَ شَيْءٌ، قَالَ: «فَكُلُوهُ». [المعتمد: ٢٦٠١].

قوله ﷺ: «تَعْلَمُ سِتِينَ مَسْكِينًا». فيه حجة لـ وللجمهور، وأجمع عليه العلماء في لأعصار المتأخرة وهو اشتراط إطعام ستين مسكيناً. وحكي عن الحسن البصري أنه إطعام أربعين مسكيناً مشرين صاعاً، ثم جمهور لمشترعين يثبتون، لكل مسكين مثله، وهو رُغْ صاع، وقال أبو حنيفة والثوري: لكل مسكين نصف صاع.



ابن عباس رضي الله عنه أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ

رَمَضَانَ، فَصَامَ الصَّوْمَ وَمِنَ الْمُفْطَرِّ، فَلَا يَجِدُ الصَّائِمَ عَلَى الْمُفْطَرِّ وَلَا الْمُفْطَرُّ عَلَى الصَّائِمِ، يَرُونَ أَنَّ مَنْ وَجَدَ قُوَّةَ الصَّوْمِ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ، وَيَرُونَ أَنَّ مَنْ وَجَدَ ضَعْفَ الْفَاطِرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي تَرْجِيحِ مَذْهَبِ الْأَكْثَرِينَ، وَهُوَ تَفْصِيلُ الصَّوْمِ لِمَنْ أَطَاقَ بِلا ضَرَرٍ وَلَا مَشَقَّةٍ خَفِيفَةٍ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْفَاطِرُ وَالصَّوْمُ سَوَاءٌ، لِتَعَادُلِ الْأَحَادِيثِ. وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ

قوله: (خرج عام الفتح في رمضان، فصام حتى بلغ الكديد ثم انظر) يعني به (الفتح) فتح مكة، وكان سنة ثمان من الهجرة.

(والكديد) بفتح الكاف وكسر الدال المهملة، وهي عين جارية، بينها وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها، وبينها وبين مكة قريب من مرحلتين، وهي أقرب إلى المدينة من حُصَيْنَ.

قال القاضي عياض: الكديد عين جارية على اثنين وأربعين ميلاً من مكة، قال: وعُشْقَانُ قرية جامعة، بها منبر على ستة وثلاثين ميلاً من مكة، قال: والكديد ما بينها وبين قُنْدِيلٍ^(١).

وفي الحديث الآخر (فصام حتى بلغ كراع الغميم)^(٢) وهو بفتح الغين المعجمة، وهو وادٍ أمام عُشْقَانِ بِمِثْلِيَةِ أَمِيالٍ، يُضَافُ إِلَيْهِ هَذَا الْكَرْعُ، وَهُوَ جَبَلٌ أَسْوَدُ مُصَلٍّ بِهِ، وَالْكَرْعُ كُلُّ أَنْفٍ سَالَ مِنْ جَبَلٍ أَوْ حَرَّةٍ^(٣).

قال القاضي: وهذا كُتْلَةٌ فِي صَفَرٍ فِي عَرَاةِ الْفَتْحِ، قَالَ: وَسَمَّيْتُ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لِتَقَارُبِهَا، وَإِنْ كُنْتُ عُشْقَانُ مُتَبَاعِدةً شَيْئاً عَنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، كُنْتُهَا مُضَافَةً إِلَيْهَا وَمِنْ

(١) «إكباد معجم» (٦٤/٤) والكديد يعرف اليوم باسم «محض»، أرض بين عُشْقَانِ وَحُصَيْنَ عَنِ ٩٠ كم من مكة، على لجانة العقلي إلى المدينة.

وَأَمَّ قُنْدِيلٌ وَدَفْعٌ مِنْ أَوْدِيَةِ بَحَارِ الْيَمِينِ، يَقَعُهُ الطَّرِيقُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ عَنِ حَرٍّ مِنْ ١٢٥ كم، ثُمَّ يُصْبِغُ فِي بَحْرِ عِلَّةِ الْقَفِيمَةِ، فِيهِ عَيُونٌ وَفُرَى كَثِيرَةٌ.

وَأَمَّ عُشْقَانُ بِمِثْلِيَةِ أَمِيالٍ وَبِكَوْنِ الْمَسِيرِ، مَدَّةٌ عَنِ ٨٠ كم من مكة شمالاً، عَنِ الْجَدَّةِ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَهِيَ مَجْمَعُ ثَلَاثِ حُرُوفٍ: حَرٍّ إِلَى الْغَمِيمَةِ وَأَحَرُّ إِلَى مَكَّةَ، وَأَحَرُّ إِلَى جَنَّةِ الْمُحَجِّمِ الْمَعَالِمِ لِجَنُوبِهَا فِي السَّيْرِ السَّوِيَّةِ لِتَعَالُقِ بِلَادِي (٢٤٩/١ و ٢٠٨/١).

(٢) كُرَاعُ الْغَمِيمِ - تَقَعُ جَنُوبَ عُشْقَانِ عَلَى ١٦ كم عَنِ الْجَدَّةِ إِلَى مَكَّةَ، أَيْ عَنِ ٦٤ كم من مكة على طريق السَّيْرِ، وَتَعْرِفُ الْيَوْمَ بِوُقُوفِ الْغَمِيمِ مَجْمَعِ مَعَالِمِ لِمَعْرِفَةِ السَّيْرِ السَّوِيَّةِ لِتَعَالُقِ بِلَادِي. (٢١٣/١)

(٣) قَدْ أَمَلْتُ لُفْظَةَ الْكَرْعِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ طَرَفَهُ، وَكَرْعٌ مِنْ لُحُودِهِمَا سَعْدَانِ مِيَا، وَقِيلَ: الْكَرْعُ رُكْلٌ مِنَ الْجَبَلِ يَعْزُضُ فِي الطَّرِيقِ، نَظَرُ الْعَرَبِ (١/١٠١)، وَالتَّهْنِيبُ لِلْمَعَةِ: (٢٠٢/١).

الكثيذ، ثُمَّ أَفْطَرَ، قَالَ وَكَانَ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُونَ الْأَخَذْتَ فَلَا أَخَذْتَ مِنْ أَمْرِهِ.
[نصر ٢٦٠٥].

[٢٦٠٥] (٥٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو اسْنَادُ وَإِسْحَاقُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.
قَالَ يَحْيَى: قَالَ سُفْيَانُ: لَا أَفْرِي مِنْ قَوْلِ مَنْ هُوَ يَحْيَى: وَكَانَ يُؤْخَذُ بِالْأَجْرِ مِنْ قَوْلِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد - ١٨٨٧، ونيحري: ١٧٩٣].

عملها، فاشتمل اسم غُفَّانَ عليها، قال: وقد يكون غُفَّانَ حال الدس ومشتقهم في بعضها فأفطر،
وأمرهم بالفطر في بعضها هذا كلام القاضي^(١)، وهو كما قلنا، إلا في مساقعة عُسْعَانَ، فإن المشهور
أنه على أربعة بُرْدٍ من مكة، وكلُّ بُرْدٍ أربعة فراسخ، وكلُّ فرسخ ثلاثة أميال، فالجملة ثمانية وأربعون
ميلاً^(٢)، هذا هو الضرب المعروف الذي قاله لجمهور.

قوله: (فصام حتى بلغ الكثيذ، ثم أفطر) فيه دليل لمذهب الجمهور أن الصوم وانفطر جازن. وفيه
أن المسافر له أن يصوم بعض رمضان دون بعض، ولا يلزمه بصوم بعضه إتمامه. وقد عَرِّضَ بعض
العلماء في فهم هذا الحديث، فتوهم أن الكثيذ وكُرع الغميم قريب من المدينة، وأن قوله: (فصم
حتى بلغ كثيذ، وكراع الغميم) كان في ليوم الذي خرج فيه من المدينة، فزعم أنه خرج من مدينة
صائماً، فلما بلغ كُراع الغميم في يومه أفطر في نهاره، واستدلَّ به هذا القائل على أنه إذا سافر بعد
خُلُوعِ الحجر صائماً أنه أن يفطر في يومه، ومذهب الشافعي والجمهور أنه لا يجوز لفطر في ذلك اليوم،
ولما يجوز لمن خلع عليه لفجر في السفر، واستدلَّ هذا القائل بهذا الحديث من لغائب الغربة،
لأن الكثيذ وكُرع الغميم على مسج مراحل أو أكثر من المدينة، والله أعلم

قوله: (وكان صحابة رسول الله ﷺ يتبعون الأخذت فلا أخذت من أمره ﷺ) هذا صحيح على ما
عبئوا منه النسخ، أو رجحان الذي مع جوارهما، وإلا فقد طاعت رسول الله ﷺ على تعبير، ونوفوا

(١) الإكمال بمجموع: (٦٤/٤).

(٢) التلخيص للشافعي: ٤٠٠ فرسخ = ١٨٤٨ م، أو ١٨٤٨ م، أو ١٨٤٨ م.

و فرسخ يساوي ٥٠٠٠ م، أو ٥٥٤٤ م، أو ٥٥٤٤ م.

و فرسخ يساوي ٢٠٠٠ م، أو ٢٢١٧ م، أو ٢٢١٧ م.

و مرحلة يساوي ٤٠٠٠ م، أو ٤٤٤٤ م، أو ٤٤٤٤ م.

[٢٦٠٦] (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [احمد: ٣١٨٩، إسناده: ٤٢٧٦].

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَانَ الْفِطْرُ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ، فَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَجْرِ فَلَا خَيْرَ،
قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَصَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ لِمَا لَمَّا ثَلَاثَ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ.

[٢٦٠٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ
شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ الشَّيْثِ [نظر: ٢٦٠٥].

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانُوا يُتَّبَعُونَ الْأَخْذَ فَلَا خَدِّثَ مِنْ أَمْرِهِ، وَيَرَوْنَهُ النَّاسُخَ الْمُتَحَكِّمَ.

[٢٦٠٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ نَحَابِدٍ،
عَنْ ظَوَّسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ، قَصَامَ حَتَّى بَلَغَ
عُسْفَانَ، ثُمَّ دَعَا بِإِنَاءٍ فِيهِ شَرَابٌ، فَشَرِبَهُ نَهَارًا، لِيَرَاهُ النَّاسُ، ثُمَّ أَفْطَرَ، حَتَّى دَخَلَ مَكَّةَ. قَالَ
ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَفْطَرَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ. [احمد: ٢٣٥٠،
إسناده: ٤٤٧٩].

[٢٦٠٩] ٨٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو مُرْزُبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ،
عَنْ ظَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَا تَعِبْ عَلَى مَنْ صَامَ، وَلَا عَلَى مَنْ أَفْطَرَ، قَدْ صَامَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ وَأَفْطَرَ. [احمد: ٢٠٥٧].

[٢٦١٠] ٩٠- (١١١٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي ابْنَ
عَبْدِ الْمُجِيبِ -: حَدَّثَنَا جَنْغَرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ غَدَا
الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْعَجِيبِ، فَصَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ

مَرَّةً مَرَّةً، وَنَظَرُوا ذَلِكَ مِنْ ابْجَائِزَاتِ الَّتِي عَمِلُهَا مَرَّةً، أَوْ مَرَّاتٍ قَلِيلَةً، لِيَبْدُو جَوَازَهَا، وَحَافِظًا عَلَى
الْأَفْضَلِ مِنْهَا.

قوله: (قال ابن عباس: فصام رسول الله ﷺ وأفطر، لمن "شاه صام، ومن شاه أفطر).

فيه: دلالة لمذهب الجمهور في جواز الصوم والافطر جميعاً.

فَرَقَعَهُ، حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، ثُمَّ شَرِبَ، فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ، فَقَالَ: «أُولَئِكَ الْعَصَاةُ، أُولَئِكَ الْمَعْصَاةُ»

[٢٦١١] ٩١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَنْعِي الدَّرَاوَزِيُّ - عَنْ جَعْفَرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ لِنَاسٍ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمْ اصْصِيَامُ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُونَ فِيهَا، فَتَلَّتْ، فَذَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ.

[٢٦١٢] ٩٢ - (١١١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ - عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَرَأَى رَجُلًا قَدْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَقَدْ ظُلَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا لَهُ؟» قَالُوا: رَجُلٌ صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ». (احمد: ١٤١٩٣، راجعي: ١١٩١٦).

[٢٦١٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا، بِمِثْلِهِ». (غير: ٢٦١٢).

[٢٦١٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ لُثُوفِي: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا

قوله: (فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ، فَقَالَ «أُولَئِكَ الْعَصَاةُ، أُولَئِكَ الْمَعْصَاةُ») هَكَذَا هُوَ مَكْرُورٌ مَرَّتَيْنِ، وَهِيَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ تَضَرَّرَ بِالصُّومِ، أَوْ أَثْهَمَ أَمِيرًا أَوْ جَزْأً لِمَصِيبَةٍ يَدِينُ حَوَازَهُ، فَخَالَفُوا الْوَاجِبَ، وَعَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ لَا يَكُونُ لَصَدِّيقِ يَوْمٍ فِي السَّعْرِ عَاصِيًا إِذَا لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ، وَيُؤَيِّدُ الثَّابِرِينَ الْأَوَّلَ قَوْلُهُ فِي الرَّوَاةِ الثَّالِيَةِ: (إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامُ)

قوله: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَرَأَى رَجُلًا قَدْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَقَدْ ظُلَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ «مَا لَهُ؟» قَالُوا: رَجُلٌ صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ») معناه: إِذْ شَقَّ عَلَيْكُمْ وَخِيفْتُمْ الضَّرَرُ، وَسَيِّقُ الْحَدِيثُ يَقْتَضِي هَذَا الثَّابِرِينَ، وَهَذِهِ لِرَوَاةٍ مُبَيَّنَّةٍ لِلرُّوَاةِ الْمُطَبَّقَةِ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»^(١) وَمَعْنَى لَجَمِيعٍ فِيمَنْ تَضَرَّرَ بِالصُّومِ.

لإِسْنَادٍ، نَحْوَهُ، وَزَادَ: قَالَ شُعْبَةُ: وَكَانَ يَتْلُو عَنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّهُ كَانَ يَرِيهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ» قَالَ: فَلَمَّا سَأَلْتُهُ، لَمْ يَحْفَظْهُ. [نظر: ٢٦١٢].

[٢٦١٥] ٩٣ (١١١٦) حَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمْدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَتْ عَشْرَةٌ مَضَتْ مِنْ رَمَضَانَ، فَوُثِّقَ مِنْ صَامٍ، وَمِنَّا مَنْ أَفْطَرَ، فَلَمْ يَجِبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ. [أحمد: ١١٧٠٥].

[٢٦١٦] ٩٤ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ التَّيْمِيِّ (ح)، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَ أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ: حَدَّثَنَا عَمْرٌ، يُعْنِي ابْنَ عَامِرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ هَمْدٍ.

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ التَّيْمِيِّ وَعَمْرُ بْنُ عَامِرٍ وَهِشَامٍ: لَيْسَتْ عَشْرَةٌ خَلَتْ، وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: فِي ثِنْتِي عَشْرَةٍ، وَشُعْبَةُ: لَيْسَتْ عَشْرَةٌ أَوْ ثِنْتِي عَشْرَةٍ. [أحمد: ١١٤١٣، ١١٦٨١].

[٢٦١٧] ٩٥ - (١٠٠) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عُبَيْدٍ الْجَهَنَزِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يُعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ - عَنْ أَبِي مُسْلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، قَالَ: كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ، فَمَا يُعَابَى عَلَى الصَّائِمِ صَوْمُهُ، وَلَا عَلَى الْمُفْطِرِ إِفْطَارُهُ. [نظر: ٢٦١٥].

[٢٦١٨] ٩٦ - (١٠٠) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْجَرِيرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ،

قوله في حديث محمد بن زافع: (فصلى رسول الله ﷺ مكة ثلاث عشرة ليلة خلت من رمضان)، ثم ذكر عن أبي سعيد قال: (غزونا مع رسول الله ﷺ لست عشرة مضت من رمضان) وفي رواية: (لثماني^(١) عشرة خلت) وفي رواية: (في ثني عشرة) وفي رواية: (لسع عشرة أو تسع عشرة).

(١) في (ص) و(هـ): لثمان.

[۱۱۱۸۳ مخم]

[٢٦٢١] ٩٩ (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو خَالٍ الْأَحْمَرُ عَنْ حَفْصِ بْنِ غَزَاةٍ قَالَ: خَرَجْتُ فَصُفِّتُ، فَقَالُوا لِي: أَعِدْ، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّ أَلْسِنًا أَخْبَرَنِي أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يُسَافِرُونَ، فَلَا يَمِيبُ الصَّيِّمُ عَلَى الْمُطَوَّرِ، وَلَا الْمُطَوَّرُ عَلَى الصَّائِمِ، فَلَقِيتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ فَأَخْبَرَنِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِمِثْلِهِ. (١٤٧٠ هـ)

والجسهر هو كُتُبُ المغازي أَلَا وَسُورَةُ اللَّهِ ﷻ خَرَجَ لِي غَزْوَةُ الْفَتْحِ مِنَ الْمَدِينَةِ لَعَشْرِ خَلُوفٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَدَخَلَهَا تِسْعَ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْهُ، وَوَجَّهَ الْجَمْعَ بَيْنَ هَذِهِ لِرَوَايَاتِ أَنَّ^{١١}.

(۱۱) حکایت فی جمیع النسخ النبی یأیئہ (خ) و (س) و (ع) پیاضاً ، وقد سقط ما بعیدہ

قد أضاف ابن حجر في «المنهاج» (١/٨٩): وثقي، تفق عليه أهل السير أنه خرج في عشر رمضان، ودخل مكة لتسبغ
عشر ليلة نبت منه. وذكر في (٤/٨) - (٥) قولاً لرهري: صُحِّحَ رسولُ الله (ص) مكة ثلاثاً عشيرة حلت من رمضان، ثم
قال: وروى أحمد بن محمد بن أبيه، عن أبي سعيد قال: خرج مع النبي (ص) عام فتح لبيس
حلت من شهر رمضان، وقد يدفع الرد المتأخر، ويعين يوم الخروج، وقول الزهري: يحل يوم النحر، ويعطي أنه أقدم
في الصواب، ثني عشر يوماً، وأما ما قاله الواقدي: إنه خرج بعشر حبون من رمضان، فليس بقوي، ومما قلناه هو أصح
منه، وفي تعيين هذا التاريخ أثر آخر، منها عبد المسيح (تسبغ عشرة) والأجود (ثلاثي عشر) وفي أخرى (عشر)
والجميع بين ترتيب يحمل جمعا على ما يقضى، ولأخرى على ما هي، والذي في معاري: دخل تسع عشرة، وصحت
وهو محمول على الاختلاف في أول الشهر، ووقع في أخرى بثلث في تسع عشرة أو سبع عشرة، وروى يعقوب بن
سفيان من رواية ابن إسحاق عن جماعة من مشايخه أن الفتح كان في عشر نيف من رمضان.
ثم وقع في بعض الأوسط قبل أن يدخل الشهر الأخير.

١٦ - (باب أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل)

[٢٦٢٢] ١٠٠ - (١١١٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُوَدَّقٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي السَّفَرِ، فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمَنْ لَمْ يَفْطُرْ، قَالَ: فَتَزَلَّتْ مَنْرِلًا فِي يَوْمٍ حَارٍّ، أَكْثَرُنَا ظُلًّا صَاحِبُ الْكِسَاءِ، وَبَيْنَا مَنْ يَتَّقِي الشَّمْسَ وَيَلْبَسُ، قَالَ: فَسَقَطَ الصَّوَامُ، وَقَامَ الْمُفْطِرُونَ، فَضَرَبُوا الْأَيْتَةَ وَسَقَوْا الرِّكَابَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ» . [سجدي: ٢٨٩٠].

[٢٦٢٣] ١٠١ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حَنْصَلٌ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ مُوَدَّقٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ، فَصَامَ بَعْضُ وَأَفْطَرَ بَعْضٌ، فَتَحَرَّمَ الْمُفْطِرُونَ وَعَمِلُوا، وَضَعَفَ الصَّوَامُ عَنْ بَعْضِ الْعَمَلِ، قَالَ: فَقَالَ فِي ذَلِكَ: «ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ» . [نظر: ٢٦٢٢].

[٢٦٢٤] ١٠٢ - (١١٢٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي قُرْعَةُ قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه وَهُوَ مَكْثُورٌ عَلَيْهِ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ، قُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ عَمَّا يَسْأَلُكَ مَوْلَايَ عَنْهُ، سَأَلْتُهُ عَنِ

قوله: (فتحرّم المفطرون) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا: (فتحرّم) بالحاء المهملة وزي، وكذا نقله القاضي عن أكثر رواة «صحيح مسلم»، قال: وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ: (فتخدم) بالحاء المعجمة والذال المهملة، قال: وَذَهَبَ أَنَّهُ صَوَّبَ كَلَامَ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَخْدُمُونَ، قَالَ الْقَاضِي: وَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ أَيْضًا، وَلِصِحَّتِهِ ثَلَاثَةُ أَوْحُوا أَحَدُهَا: مَعْنَاهُ: شَدُّوا أَوْسَاطَهُمْ لِلْخِدْمَةِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ اسْتِعَارَةُ لِلْإِجْتِهَادِ فِي الْخِدْمَةِ، وَمَنْ: (يَدْخُلُ لِعَشْرِ جَهْدٍ وَشَدِّ سِوَرٍ). وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ مِنَ الْحَزْمِ، وَهُوَ الْإِحْتِيَاطُ وَالْإِحْدَ بِالْقَوَّةِ وَالْإِهْتِمَامِ بِالْمَصِيبَةِ^(١).

قوله: (وهو مكثور عليه)، أي: عنده كثيرون من الناس.

(١) كذا في نسخة: (٧١/٤ - ٧٢).

الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ وَنَحْنُ صِيَامٌ، قَالَ: فَزَلْنَا مَنْزِلًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ قَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ، وَالْعِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ». فَكَانَتْ رُحَصَةً، فَمِنَّا مَنْ صَامَ، وَمِنَّا مَنْ أَفْطَرَ، ثُمَّ تَرَيْنَا مَنْزِلًا آخَرَ، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ مُصَبِّحُو عَدُوِّكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ، فَأَفْطِرُوا»، وَكَدَتْ عِزْمَةٌ، فَأَفْطَرْنَا، ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا نَصُومُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ، [المعجم: ١٦٣٥٧ موطأ].



١٧ - [بَابُ التَّخْيِيرِ فِي الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ فِي السَّفَرِ]

[٢٦٢٥] ١٠٣ - (١١٢١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلَ حَمْزَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ». [البخاري: ١٩٤٣ (١) انظر: ٢٦٢٧].

[٢٦٢٦] ١٠٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَمَوْلَى ابْنِ زَيْدٍ -: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ أَشْرُدُ الصَّوْمَ، أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ قَالَ: «صُمْ إِنْ شِئْتَ، وَأَفْطِرْ إِنْ شِئْتَ». [انظر: ٢٦٢٥، ٢٦٢٧].

[٢٦٢٧] ١٠٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَمِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ: إِنِّي رَجُلٌ أَشْرُدُ الصَّوْمَ. [أحمد: ٢٦١٩٦ (١) انظر: ٢٦٢٥].

[٢٦٢٨] ١٠٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ،

قوله في حديث حمزة بن عمرو لأسلمي: (يا رسول الله، إني رجل أشرد لصوم). أفأصوم في السفر؟ فقال: «صم إن شئت، وأفطر إن شئت» فيه دلالة لمذهب الجمهور أن الصوم والفيطر جدران، وأما الأفضل منهما، فحكمه ما سبق في أول باب. ولله دلالة لمذهب الشافعي وموافقه أن صوم الدهر وسرعة غير مكروه لمن لا يخاف منه ضرراً، ولا يموت به حقاً، بشرط فيطر يومئذ العيدين والتشريق، لأنه أحبر بسرويه ولم يتكسر عليه، بل أقره عليه، وأدين له فيه في سفر، فهي لحضري أولى، وهذا محمول على أن حمزة بن عمرو كان يطيق الشد بلا ضرر ولا تفويت حق، كما قال في الرواية التي بعدها: (أجدني ثَوًّا على الصيام).

وأما إنكاره ﷺ على ابن عمرو بن العاص صوم الدهر، فلا والله عليم ﷻ أنه سيضعف عنه، وهكذا جرى، فإنه ضعف في آخر عمره، وكان يقول: (يا ليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ) (١) وكان

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسَادِ أَنَّ حَمْزَةَ قَالَ: إِنِّي رَجُلٌ أَصُومُ، أَفْصُومُ فِي السَّفَرِ؟ (ط: ٢٦٢٥، ٢٦٢٧).

[٢٦٢٩ | ١٠٧ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ، قَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي هَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي مُرَاجِحٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَجِدُّ بِي قُوَّةَ عَلَى الصَّيِّمِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَعَسَى، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ» قَالَ هَارُونُ فِي حَيْثِيهِ: «هِيَ رُخْصَةٌ» وَلَمْ يَذْكُرْ: مِنَ اللَّهِ.

[٢٦٣٠ | ١٠٨ - (١١٢٢)] حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُفَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، حَتَّى إِذَا كَانَ أَحَدُنَا لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، وَمَا فِيهِمْ صَبَاتٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُوَحَانَ رضي الله عنه.

[٢٦٢٩٦، وبخري ٦٩١٥].

[٢٦٣١ | ١٠٩ - (٠٠٠)] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْنَعَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَيَّانَ الدَّمَشَقِيِّ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ قَالَتْ: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: لَقَدْ رَأَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمٍ شَدِيدٍ الْحَرِّ، حَتَّى إِذَا الرَّجُلُ لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ صَبَاتٍ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُوَحَانَ. (احمد ٢٦٢٩٨، وابشر ٢٦٣٠).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحِبُّ الْعَمَلَ الدَّائِمَ وَإِنْ قَلَّ، وَيَحْتَنُّهُمْ عَلَيْهِ.

قوله: (عن أبي مُرَاجِحٍ)، هو بضم الميم وكسر لودج ويلقاء المهملة، واسمه: سعد.



١٨ - [باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة]

[٢٦٣٢] ١١٠ - (١١٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ، قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ أَنَّهَا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ بَعْضُهُمْ، هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ، وَهُوَ وَقَفَ عَلَى بَعِيرِهِ بِعَرَفَةَ، فَشَرِبَهُ الْحَدِيدُ ٢٦٨٨١، وَلِجَدْرِ ١٦٦١ -

[٢٦٣٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي شَمْرَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَهُوَ وَقَفَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَقَالَ: عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ ١٦٨٧٢ [والمطر ٢٦٣٤] -

[٢٦٣٤] (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَقَالَ: عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ ٢٦٨٨٣، وَابْنِ قُرَيْبٍ ٥٦٣٦ -

باب استحباب الفطر للحاج بعرفات^(١) يوم عرفة

مذهب لشافعي ومالك وأبي حنيفة وجمهور العلماء استحباب فطر يوم عرفة بعرفة للحاج، وحكمه بن الحسن بن أبي بكر الصديق وعمر وعثمان بن عفان وابن عمر والثوري، قال: وكان ابن الزبير وعائشة بصومانه، وروى عن عمر بن الخطاب وعثمان بن أبي العاص، وكان إسحاق يميل إليه وكان عطاء بصومه في الشتاء دون الصيف، وقال قتادة، لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء^(٢)، واحتج لجمهور فطر النبي ﷺ فيه، ولأنه أرفق بالحاج في آداب الوقوف ومهمات المسابك، واحتج الآخرون بالأحاديث المطلقة أن صوم عرفة كفارة ستين، وحسنه لجمهور على من يس هناك

فونه: (إن أم الفضل امرأة العباس أرسلت إلى النبي ﷺ بقدر لبن، وهو واقف على بعير بعرفة، فشربه) فيه فوائد: منها: استحباب الفطر للوقوف بعرفة، ومنها: استحباب الوقوف ركبا، وهو الصحيح في مذهب، ولك قول أن غير ركوب أفضل، وقيل^(٣): إنهم ساء. ومنها: حوائز الشرب قائما وراكبا

(١) في (هـ): بعرفة.

(٢) الإشراف على مذهب العلماء: (١٥٥/٣ - ١٥٦).

(٣) في (ج): وقوف.

[٢٦٣٥] ١١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ عُمَيْرًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ الْفَضْلِ رضي الله عنها تَقُولُ : شَكَتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَتَحَنُّنُ بِهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِغُفْبٍ لِيهِ لَبَنٌ ، وَهُوَ بِعَرَفَةَ ، فَشَرِبَهُ . (مسند ١ ص ١٢٣٢) .

[٢٦٣٦] ١١٢ - (١١٢٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو ، عَنْ نَكْبَرِ بْنِ الْأَشَّحْ ، عَنْ ثَرِيبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، أَنَّهَا قَالَتْ : إِذْ النَّاسُ شَكُّوا فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ مَيْمُونَةَ بِحِلَابٍ الْمَلْبِي ، وَهُوَ وَاقِفٌ فِي الْمُؤَقَّبِ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ . (مسند ١ ص ١٢٣٦) .

ومنها إباحة الهدية للنبي صلى الله عليه وسلم ومنها : باحة قبول قلعة المرأة المروجة لموثوق بدينها ، ولا يشترط أن يسأل هل هو من ماله أم من مال زوجها ؟ أو أنه أدين فيه أم لا ؟ إذا كانت موثوقاً بدينها . ومنها : أن تنصرف المرأة في مالها جائزاً ، ولا يشترط إذن الزوج ، سواء تنصرفت في الثلث أو أكثر ، وهذا مذهب ومذهب الجمهور ، وفيه ملكت : لا تنصرف فيما فوق الثلث إلا بإذنه ، وموضع الدلالة من الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يسأل هل هو من ماله ، ويخرج من الثلث ، أو بإذن الزوج أم لا ، ولو احتفت لحكمه سأل .

قوله : (عن حمير مولى عبد الله بن عباس) وفي روايتين : (مولى أم الفضل) وفي رواية : (مولى ابن عباس) وقال البخاري وغيره من الأئمة ^(١) : هو مولى أم الفضل . ويقال : مولى ابن عباس . غالب الظاهر أنه مولى أم الفضل حقيقة ، ويقال له : مولى ابن عباس ^(٢) لملازمته له ، وأحذ عنه ، وانتميته إليه ، كما قالوا في أبي مرة : مولى أم هانئ بنت أبي طالب ، يقولون أيضاً : مولى عقيل بن أبي طالب ، قالوا : للزومه إليه وانتمائه إليه ، وقريب منه : يقسم مولى ابن عباس ، ليس هو مولاه حقيقة ، وإنما قيل : مولى ابن عباس لغزومه إليه .

قوله : (فأرسلت إليه ميمونة بحلاب اللبن) هو بكسر الحاء سهمة ، وهو لئاء الذي يُحْتَب فيه ، ويقال له : المُوَحِّلِب بكسر الميم .

(١) «الدرر النجدي» : (١ / ٥٣٢) ، «النفوس» : لا من حد ، (٤ / ٢٥١) ، «لهدية» : لا لرفد له لئلا يفتي (٢ / ٥٧٧) ، «النجدي» : قاله جريح ، مساجي (٣ / ١٠١٧) .

(٢) وقع في (ص) نقس ، وتأخير . وفي (هـ) : قال البخاري : هو مولى أم الفضل . وقال غيره من الأئمة : مولى ابن عباس . وهذا خطأ ، ولصواب ما أثبتناه ، وهو موثق بما في «الدرر النجدي» وغيره من كتب الفقه .

١٩ - [باب صوم يوم عاشوراء]

[٢٦٣٧] ١١٣ - (١١٢٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصُومُ عَاشُورَاءَ فِي لَجَاجِيلِيَّةٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهَا، فَلَمَّا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرِضَ شَهْرُ رَمَضَانَ، قَالَ: «مَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ». [الجمعة: ٢١٠١١ - (السنن: ٢٠٠٢)].

[٢٦٣٨] ١١٤ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهَا، وَقَدْ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَتَرَكَ عَاشُورَاءَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ. مَرْوَاهُ جَرِيرٌ. (السنن: ٢٦٣٧).

باب صوم يوم عاشوراء

اتفق العلماء على أن صوم يوم عاشوراء اليوم سنة ليس بواجب. واختلفوا في حكمه في أوّل الإسلام حين شرع صومه قبل صوم رمضان، فدل أبو حنيفة: كان واجباً. واختلف أصحاب الشافعي فيه على وجهين مشهورين:

أشهرهما عندهم: أنه لم يزل سنة من حين شرع، ولم يكن واجباً قط في هذه الأمة، وبكفه كان متأكد الاستحباب، فلما نزل صوم رمضان صار مستحباً دون ذلك الاستحباب.

والثاني: كان واجباً، كقول أبي حنيفة.

وتظهر أدلة الخلاف في اشتراط نيّة الصوم الواجب من اللين، فأبو حنيفة لا يشترطها، ويقول: كان الناس منظرين أوّل يوم عاشوراء، ثم أمروا بصيامه نيّة من التّكسر، ولم يؤمروا بقضائه بعد صومه، وأصحاب الشافعي يقولون: كان مستحباً فصبح نيّة من التّكسر، وتضمنت أبو حنيفة بقوله: (أمر) بصيامه) والأمر للوجوب، وقوله: (فلما فُرِضَ شهر رمضان، قال: «من شاء صامه ومن شاء تركه»)، ويحتج للشافعية بقوله: (هذا يوم عاشوراء، ولم يكتب الله عليكم صيامه) والمشهور في اللغة أن (عاشوراء) و(تاسوعاء) معدودان، وحكي قصورهما.

[٢٦٣٩] (٠٠٠) حَدَّثَنِي عُسْرُو الدَّقِيقُ: حَدَّثَتْ سَعِيدٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ يَوْمَ عَاشُورَاءَ كَانَ يُصَامُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ، مِنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمِنْ شَاءَ تَوَكَّاهُ. [البخاري: ٢٥٠٧] [مسند: ٣٦٤١].

[٢٦٤٠] ١١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَتْ حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرِ بِصِيَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُفَرِّضَ رَمَضَانَ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ، كَانَ مِنْ شَاءَ صَامَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَمِنْ شَاءَ أَفْطَرَهُ. [أحمد: ٢٦١٠٧، ومسنود: ٢٦٣٩].

[٢٦٤١] ١١٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: قَالَ ابْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ: عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ عِرَاكاً أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ قُرَيْشاً كَانَتْ تَصُومُ عَاشُورَةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصِيَامِهِ، حَتَّى فُرِضَ رَمَضَانُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْهُ). [البخاري: ١٨٩٣] [ومسنود: ٢٦٣٧].

قوله ﷺ: «مَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَوَكَّاهُ» معناه: أنه ليس مُحْتَماً، فليس صِيَامُهُ يُقَرَّرُ، ليس بواجب، والشامعية يُقَرِّرونه ليس مؤكداً. أكمل التأكيد، وعلى المذهبيين فهو سنة مستحبة الآن، من حين قال النبي ﷺ هذا الكلام.

قال القاضي عياض: وكان بعض السلف يقول: كان صوم عاشوراء فرضاً، وهو باقٍ على فرضيته لم يُنسخ، قال: واقرضوا لقاتلون بهذا، وحصل الإجماع على أنه ليس بفرض، وإنما هو مستحبٌ وروى عن ابن عمر كراهةً قصد صومه، وتعيينه بصوم. والعلماء مجمعون على استحبابه وتعيينه للأحاديث^(١).

وأما قول ابن مسعود: (كنا نصومه، ثم تركناه) فمعناه: أنه لم يبق كذا من الوجوب، وتناكده التذنب.

قوله في حديث قتيبة بن سعيد ومحمد بن رُمح: (أن قريشاً كانت تصوم عاشوراء في الجاهلية، ثم أمر رسول الله ﷺ بصيامه حتى فُرِضَ رمضان) ضبطوا (أمر) هنا بوجهين: أظهرهما: بفتح لامهزة

[٢٦٤٢] ١١٧ - (١١٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُثَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُثَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَامَهُ وَالْمُسْلِمُونَ قَبْلَ أَنْ يُفْتَرَضَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا افْتَرَضَ رَمَضَانُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ عَاشُورَاءَ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ اللَّهِ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ». [احمد ١٦٩٧، (وسط) ٢٦٤٣].

[٢٦٤٣] (١١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُقَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْقَطَّانُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، كَلَامَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِهِ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. [احمد ٥٢٠٢، (وسط) ٢٦٤٣].

[٢٦٤٤] ١١٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «كَانَ يَوْمًا يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ كَرِهَ فَلْيَدَعْهُ». [وسط: ٢٦٤٣].

[٢٦٤٥] ١١٩ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو ثَرْيَابٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ - يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ - حَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ: «إِنَّ هَذَا يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرَكَهُ فَلْيَتْرَكَهُ». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صِيَامَهُ. [وسط: ٢٦٤٣].

[٢٦٤٦] ١٢٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا زَوْجٌ: حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْنَسِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ سَوَاءً. [احمد ٥٢٠٤، (وسط) ٢٦٤٣].

[٢٦٤٧] ١٢١ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو حَاصِمٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ زَيْدٍ الْعَسْقَلَانِيُّ: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه.

والصوم، والناسي: بضم المهملة وكسر الميم، ولم يذكر القاضي عياض غيره. ^(١)

قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «ذَاكَ يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ». [البحري ٢٠٠٠ مختصراً] [واظر ٢٦٦٢].

[٢٦٤٨] ١٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَغَدَّى، فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، اذْنُ إِلَى لَعْنَاءِ، فَقَالَ: أَوْلَيْتَ الْيَوْمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ؟ قَالَ: وَهَلْ تَدْرِي مَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ؟ قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: إِنَّهُ هُوَ يَوْمٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ شَهْرُ رَمَضَانَ، فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَ. وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: تَرَكَهُ. [المسند ١٤٠٩٤] [واظر ٢٦٦٥١].

[٢٦٤٩] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا: فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانَ تَرَكَهُ. [المسند ٢٦٤٨] [واظر ٢٦٦٥١].

[٢٦٥٠] ١٢٣ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَبُخَيْرٌ بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَانْفُظْ لَهُ -: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي زَيْدُ الْيَاسَمِيُّ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَمْرِو، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَكَنِ أَنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَهُوَ يَأْكُلُ، فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، اذْنُ فَكُلْ، قَالَ: إِنِّي صَائِمٌ. قَالَ: كُنَّا نَصُومُهُ، ثُمَّ تَرَكَ. [المسند ٢٦٤٨] [واظر ٢٦٦٥١].

[٢٦٥١] ١٢٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ يَأْكُلُ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّ الْيَوْمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: قَدْ كَانَ يُصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ، فَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ، تَرَكَ، فَإِنْ كُنْتَ مُفْطِراً فَاطْعَمْ. [البحري ٤٥٠٣] [واظر ٢٦٤٨].

[٢٦٥٢] ١٢٥ - (١١٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ، عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَةِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُورَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَيَحْتَفِلُ عَلَيْهِ، وَيَتَعَاهَدُهُ عِنْدَهُ، فَلَمَّا قُرِضَ رَمَضَانُ، لَمْ يَأْمُرْ، وَلَمْ يَنْهَ، وَلَمْ يَتَعَاهَدْ عِنْدَهُ. [احمد ٢٠٩٠٨]

[٢٦٥٣] ١٢٦ - (١١٢٩) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ حَاطِبًا بِلَدِينَهُ - يَغْنِي فِي قَدَمَةِ قَدِيمَةٍ - خَطْبُهُمْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ: أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِهَذَا الْيَوْمِ: «هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ، وَلَمْ يَكُتِبْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْطِرَ فَلْيَقْطِرْ». [بخاري ٢٦٥١]

[٢٦٥٤] (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ. [احمد ١٦٨٦٨، وبخاري ٢٠٩٠٣]

[٢٦٥٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ: «إِنِّي صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَ فَلْيَصُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَاقِي حَدِيثِ مَالِكٍ وَيُونُسَ. [احمد ١٦٨٩١ مسنولاً] [بخاري ٢٦٥١]

[٢٦٥٦] ١٢٧ - (١١٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَاهُ هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَمِيْعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَدِينَةٍ، فَوَجَدَ الْيَهُودَ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَسُئِلُوا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي أَظْهَرَ اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَنَبِيَّ إِسْرَائِيلَ

وَأَمَّا قَوْلُ مُعَاوِيَةَ: (ابن علماؤكم...) إِلَى آخِرِهِ، فَظَاهِرٌ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ تَرْجِيهِ، أَوْ يُحَرِّمُهُ، أَوْ يَكْرَهُهُ، فَأَرَادَ بِإِعْلَامِهِمْ^(١)، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُحَرَّمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ، وَخَطَبَ بِهِ فِي ذَلِكَ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَيْهِ.

قوله عن معاوية: (سمعت رسول الله ﷺ يقول لهذا اليوم: «هذا يوم عاشوراء، ولم يكتب الله عليكم صيامه، وأنا صائم، فمن أحب منكم أن يصوم فليصم، ومن أحب أن يقطر فليقطر») هذا كله من كلام النبي ﷺ، هكذا جاء مبيّناً في رواية النسائي^(٢).

(١) في (ص): إعلانه

(٢) ابن النجاشي ١: ٢٣٧١.

عَلَى فِرْعَوْنَ، فَتَحْنُ نَصُومَهُ تَعْظِيمًا لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَحْنُ أَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ»، فَأَمَرَ بِصُومِهِ. (البيهقي: ٣٩٤٣، إسناده: ٢٦٥٧).

[٢٦٥٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ ثَعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: فَسَأَلَهُمْ عَنْ ذَلِكَ. (الاحمد: ٢٦٦٨، والبيهقي: ٤٤٦٨).

[٢٦٥٨] ١٢٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَلِمَ الْمَدِينَةَ، فَوَجَدَ الْيَهُودَ صِيَامًا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي تَصُومُونَهُ؟» لَقَالُوا: هَذَا يَوْمٌ عَظِيمٌ، أَنْجَى اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَنَوْمَهُ، وَغَرَّقَ فِرْعَوْنَ وَنَوْمَهُ، فَصَامَهُ مُوسَى شُكْرًا، فَتَحْنُ نَصُومَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَتَحْنُ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ»، فَصَامَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ. (الاحمد: ٣٦٤٤، والبخاري: ٢٣٣٩٧).

[٢٦٥٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا تَعْمَرُ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ، لَمْ يُسَمَّوَ. (الاحمد: ٣٦١٢، البيهقي: ٢٦٥٨).

[٢٦٦٠] ١٢٩ - (١١٣١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تُعَظَّمُهُ الْيَهُودُ، وَتُتَخَلَّدُ عِيدُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوا أُنْتُمْ». (الاحمد: ١٩٦٦١، البخاري: ٢٠٠٥).

[٢٦٦١] ١٣٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُثَنِّرِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ: أَخْبَرَنِي قَيْسٌ، فذكر بهذا الإسناد مثله، وزاد: قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: فَحَدَّثَنِي صَدَقَةُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

قوله: (فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء، فسلموا عن ذلك) وفي رواية: (فألهم) المراد بلرو بيت - أمر من سألهم

كَانَ أَهْلُ خَيْبَرَ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، يَتَخَذُونَ عِيدًا، وَيَلْبَسُونَ نِسَاءَهُمْ فِيهِ حُلِيِّهِمْ وَشَارَتَهُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُصُومُوهُ أَنْتُمْ». (المعجم: ٢٦٦٦).

[٢٦٦٢] ١٣١ - (١١٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمْرُو بْنُ الْوَلِيدِ جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَشَيْلَ عَنْ صَيْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: مَا عَيْمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَدَمَ يَوْمًا يَطْلُبُ قَضْلَةً عَلَى الْأَيَّامِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ، وَلَا شَهْرًا إِلَّا هَذَا الشَّهْرَ، يَخِي رَمَضَانَ. (المعجم: ١٩٢٨ - المعجم: ١٢٠٠٦).

يصومونه، وجاء الإسلام بصيومه متأكداً، ثم بقي صومه أحف من ذلك التأكيده، والله أعلم.

قوله: (ويلبسون نساءهم فيه حليهم وشارتهم) الشارة بشين المعجمة بلا همزة، وهي لهيئة الحصة والجمال، أي: يلبسون لبسهم الحسن الجميل، ويقال لها: الشارة ولشورة، بضم الشين.

وأما (الخلي) فكان أهل اللغة: هو يفتح الحاء، وإسكان اللام، مفرد، وجمعه: (خلي) بضم الحاء وكسرها، ونظم أشهر وأكثر، وقد قرئ بهما في السبع^(١)، وأكثرهم على النظم، واللام مكسورة والياء مشددة فيهما.

قوله: (أن النبي ﷺ قديم المدينة، فوجد اليهود يصومون عاشوراء، وقلوا: إن موسى صامه، وإنه اليوم الذي نحاوا^(٢) فيه من فرعون، وغرق فرعون، قصاه النبي ﷺ وأمر بصيامه. وقال: «نحن أحق بموسى منهم»^(٣)). قال ابن أبي عمير: خبر اليهود غير مقبول، فيحتمل أن النبي ﷺ أوحى إليه بصدقهم فيما قالوه أو تواتر عنده الثقل بذلك حتى حصل له العلم به^(٤).

قال القاضي عياض رداً على المازري: قد روى مسلم أن قريشاً كانت تصومه، فمما قديم النبي ﷺ المدينة صامه، فلم يحدث له بقول اليهود حكم يحتاج إلى الكلام عليه، وإنما هي صفة حارة، وجواب سؤال، فقوله: (صامه) ليس فيه أنه ابتداء صومه حينئذ بقولهم، ولو كان هذا لحملناه على أنه أخبر به من أسلم من عمالهم، كدين سلام وغيره، فدل القاضي: وقد كان بعضهم: يحتمل أنه ﷺ كان يصومه

(١) في قوله تعالى: «مَنْ يُؤْتِكُمْ بِهِ مِنْكُمْ جَسَدًا» [الأعراف: ١٤٨]، فقرأ حمزة والكسائي بكسر الحاء، وقرأ الباقون بضم الحاء، وكلهم كسر اللام وشد الياء مكسورة، وقرأ يعقوب بفتح الحاء وسكت اللام وتضميم داء

(٢) في (نحا) شجا.

(٣) للمعجم: ٥٦/٢ - ٥٧.

[٢٦٦٣] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي
عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ. (احمد ٣٤٧٥، أوسط: ٢٦٦٢).

بمكة، ثم ترك مبيته حتى هلم ما حشد أهل الكتاب فيه فصامه، قال القاضي، وما ذكرناه أولى بلفظ
الحديث^(١).

قلت: المختار قول المازري، ومختصر ذلك أنه ﷺ كان يصومه كما تصومه قريش في مكة، ثم قديم
المدينة فوجد اليهود يصومونه، فصامه أيضاً برحي أو تواتر أو اجتهاده لا بمجرد أحبار أحادهم، والله
أعلم.



٢٠ - [باب: أي يوم يصام في عاشوراء؟]

[٢٦٦٤] ١٣٢ - (١١٣٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْجَوَّاحِ، عَنْ حَاجِبِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ رِدَاءَهُ فِي رَمَزٍ، فَقُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ صَوْمِ عَشُورَاءَ، فَقَالَ: يَا رَأَيْتَ هَلَالَ الْمُحَرَّمِ قَاعِدُهُ، وَأَصْبَحَ يَوْمَ الثَّاسِعِ صَدِئاً، قُلْتُ: فَكَيْذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَصُومُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. (احمد ١٣٢١٢).

[٢٦٦٥] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَنِيُّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرٍو: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ الْأَعْرَجِ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ رِدَاءَهُ عِنْدَ رَمَزٍ عَنْ صَوْمِ عَشُورَاءَ، بِمِثْلِ حَدِيثِ حَاجِبِ بْنِ عُمَرَ (احمد ٢٦٦٤).

[٢٦٦٦] ١٣٣ - (١١٣٤) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْثَمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَطْفَةَ بْنَ طَرِيفٍ الصُّرِّيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: جِئْتُ صَامَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ يَوْمٌ تُعْظَمُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - صُمْنَا الْيَوْمَ الثَّاسِعَ». (احمد ٢٦٦٧).

قَالَ: فَلَمْ يَأْتِ الْعَامُ الْمُقْبِلُ حَتَّى تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

قَوْلُهُ: (عن ابن عباس أن يوم عاشوراء هو ناسع المحرم، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم التاسع).

وفي الروايات الأخرى: (عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صام يوم عاشوراء فقالوا: يا رسول الله إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - صُمْنَا الْيَوْمَ الثَّاسِعَ». قَالَ: فَلَمْ يَأْتِ الْعَامُ الْمُقْبِلُ حَتَّى تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

هذا تصريح من ابن عباس بأن مذهبه أن عاشوراء هو اليوم التاسع من المحرم، ويؤلفه على أنه مأخوذ من إلفاء «يس»، فإن العرب تسمي اليوم الخامس من أيام سوّد ربعاً، وكذا باقي الأيام على هذه التسمية، فيكون التاسع عشر، وذهب جماهير العلماء من سلف والخلف إلى أن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم، وسمي بذلك؛ سعيّد بن المسيّب والحسن البه

[٢٦٦٧] ١٣٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو ثَرْيَابٌ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ
ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ - لَعَلَّهُ قَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْتَ بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ لَأَصُومَنَّ التَّاسِعَ» وَفِي رِوَايَةٍ
أَبُو بَكْرٍ: قَالَ: يَعْنِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ. - ج ١ - ص ١٣١٣.

وَسَحَاقٌ وَحَلَابِقُ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْأَحَدِيثِ وَمَقْتَضَى اللَّفْظِ، وَمَا تَقْدِيرُ أَخْبَرَهُ مِنَ الْإِعْلَامِ وَفِعْلُهُ، ثُمَّ إِنَّ
حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ الثَّانِي يَرُدُّ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ قَالَ: إِنْ انْتَبَيْتَ ﷺ كَانَ يَصُومُ عَاشُورَاءَ، فَذَكَرُوا أَنَّ لِيَهُودَ
وَلِنَصَارَى نَصُومَهُ، فَقَالَ: بِهِ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ يَصُومُ التَّاسِعَ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ لَدَى كَادٍ يَصُومُهُ لَيْسَ
هُوَ «التَّاسِعَ» فَتَعَيَّنَ كَوْنُهُ الْعَاشِرَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ وَأَحَدُ وَسَحَاقٍ وَآخَرُونَ يُسْتَحَبُّ صَوْمُ تَّاسِعٍ وَعَاشِرٍ جَمِيعًا، لِأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ صَامَ لِعَاشَرَ وَنَوَى صِيَامَ التَّاسِعِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، مِنْ رِوَايَةِ
أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ» ^(١) قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ:
وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي صَوْمِ التَّاسِعِ مَعَ الْعَاشِرِ أَلَّا يَتَذَكَّرَ بِالْأَيَّامِ فِي إِفْرَادِ الْعَاشِرِ. وَفِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى
هَذَا، وَفِيلٌ: لِلْإِحْتِيَاظِ فِي تَحْصِيلِ عَاشُورَاءَ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) لم أجده في كتاب الصلاة، وإنما أخرجه مسلم في كتاب الصيام، في باب فضل صوم المحرم. يرقم ٧٧٥٥، وخرجه
أحمد: ٨٥٣٤.

٢١ - [باب من أكل في عاشوراء، فليصمه بقية يومه]

[٢٦٦٨] ١٣٥ - (١١٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَارِثُ بْنُ يَحْيَى - يَعْنِي «بْنَ إِسْمَاعِيلَ» - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤْذَنَ فِي النَّاسِ: «مَنْ كَانَ لَمْ يَصُمْ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَتِمَّ صِيَامَهُ إِلَى اللَّيْلِ». [أحمد ١٦٥١٧، وإسنادي ١٩٧٤].

[٢٦٦٩] ١٣٦ - (١١٣٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ دَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ بْنِ لَاحِقٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مَعْوُذٍ بْنِ عَفْرَاءَ قَالَ: أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ الَّتِي حَوْلَ الْمَدِينَةِ: «مَنْ كَانَ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، وَمَنْ كَانَ أَصْبَحَ مُفْطَرًا فَلْيَتِمَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ». [أحمد ٢٧٠٢٥، وإسنادي ١٩٦١].

قوله: «من كان لم يصم فليصمه، ومن كان أكل فليتم صيامه إلى الليل». وفي رواية: «من كان أصبح صائماً فليتم صومه، ومن كان أصبح مفطراً فليتم بقية يومه». معنى لروايتين أن من كان يومه صُومَ فليتم صومه، ومن كان لم ينو الصوم ولم يأكل أو أكل، فليصم بقية يومه حُرمةً ليوم، كما لو أصبح يوم السبت مفطراً، ثم نُسِيَ أنه من رمضان [يجب إمساك بقية يومه حُرمةً ليوم] واحتج أبو حنيفة بهذا الحديث لمذهبه أن صوم رمضان وغيره من الفرض يجوز نيته في النهار، ولا يشترط تبيته، قال: لأهلهم أوتوا في النهار وأجزأهم.

قال لجمهور: لا يجوز رمضان ولا غيره من الصوم انوجب إلا بنية من الليل. وأجابوا عن هذا الحديث: بأن المراد إمساك بقية النهار لا حقيقة الصوم، والدليل على هذا أنهم أكدوا ثم أمروا بالإتمام، وقد وافق أبو حنيفة وغيره على أن شرط جزاء النية في نهار في العرض والنفس لا يتقدمها تفسيد الصوم من أكل أو غيره.

وجوب آخر: أن صوم عاشوراء لم يكن واجباً عند الجمهور كغيره من سائر الأيام، وإنما كان سنة مؤكدة.

فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ تَصُومُهُ، وَتَصُومُ صِبْيَانُنَا الصَّغَارَ مِنْهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَتَذْهَبُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَتَجْعَلُ لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ - فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ، أَعْطَيْنَاهَا إِيَّاهُ عِنْدَ الْإِفْطَارِ.

[٢٦٧٠] ١٣٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو مُعْشِيرٍ الْعَطَّارُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ دَكْوَانَ قَالَ: سَأَلْتُ الرَّبِيعَ بْنَ مُعَوِّذٍ عَنْ صَوْمِ عَائِشَةَ، قَالَتْ: نَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رُسُلَهُ فِي قُرَى الْأَنْصَارِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ بَشِيرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَتَضَعُ لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ، فَتَلْهَبُ بِهِ مَعَهُ، فَإِذَا سَأَلُونَا الطَّعَامَ، أَعْطَيْنَاهُمُ اللَّعْبَةَ تُلْهِيهِمْ، حَتَّى يُتِمُّوا صَوْمَهُمْ.

[انظر: ٢٦٦٩].

في هذا الحديث: «فَاتِمُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ وَأَقْصَوْهُ»^(١).

قوله: (اللعبة من العهن) هو الصوف مطلقاً، وفيل: لصوف المصبوغ.

قوله: (فتجعل لهم اللعبة من العهن) - فإذا بكى أحدهم على الطعام، أعطيناه إياه عند الإفطار) هكذا هو في جميع النسخ: (عند الإفطار) قال القاضي، فيه محذوف، وصوابه: حتى يكون عند الإفطار، وكذا وقع في البخاري من رواية مُسَدَّدٍ^(٢)، وهو معنى ما ذكره مسلم في الرواية الأخرى: (فإذا سألونا الطعام، أعطيناهم اللعبة تلهيهم، حتى يتموا صومهم)

وفي هذا الحديث تمرين الصبيان على لطائف وتعودهم العبادات، ولكنهم ليسوا مكلفين قداً مقاضي: وقد روي عن عروة أنهم متى أطفأوا الصوم وجب عليهم^(٣). وهذا غلط مردود بالحديث الصحيح: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ»^(٤) وفي رواية^(٥) «يَبْلُغُ» والله أعلم



(١) «ابن جرير» ٢٤٤٧، وأخرجه أحمد ٢٣٤٧٥، من حديث رجل من أنصار، بدون لفظة «وأقصوه».

(٢) «صحيح البخاري» ١٩٦٠.

(٣) «إكمال لمعناه» (٤) ٩١.

(٤) أخرجه أبو داود ٤٤٠١، والترمذي ١٤٨٤، وشيخ في «الكبرى» ٧٣٠٣، وأحمد: ١١٨٣، من حديث عبي بن جراح.

(٥) أخرجه ابن ماجه ٤٤٠٢، والبيهقي في «الكبرى» ٧٣٧٤، وأحمد: ٩٤١، من حديث عبي بن جراح، وقد ورد من حديث

عبد الله أيضاً

٢٢ - [باب النّهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحي]

[٢٦٧١] ١٣٨ - (١١٣٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُثَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ أَرْهَرٍ أَنَّهُ قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَجَاءَ فَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَخَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَيْنِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا: يَوْمٌ وَطَرِكُكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَالْآخَرُ يَوْمٌ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ. [احمد: ٣٨٢، وبيهقي: ١٩٩٠].

[٢٦٧٢] ١٣٩ - (١١٣٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَدٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْأَضْحَى، وَيَوْمِ الْفِطْرِ. [احمد: ١٠٦٣٤، وبيهقي: ٢١٩٩٣].

[٢٦٧٣] ١٤٠ - (٨٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ لَطِيفٍ - وَهُوَ ابْنُ عُثَيْمٍ - عَنْ قُرْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ يَتَّةَ حَدِيثًا فَأَعَجَبَنِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَأَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا نَسَمُ أَسْمَعُ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يُطْلَعُ الصِّيَامُ فِي يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْأَضْحَى، وَيَوْمِ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ». [مسكور: ١٩٩٣، [احمد: ١١٢٩٤، وبيهقي: ١١٩٧ كلامه معروفاً].

باب تحريم صوم يومي العيدين

فيه (عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهم) أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحي) وعن ابن عمر نحوه. وقد أجمع علماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال، سواء صامتهما من نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك.

ولو نذر صومهما متعمداً لخيريهما، قال الشافعي والجمهور: لا ينعقد نذره، ولا ينزله قضاؤهما. وقال أبو حنيفة: ينعقد وينزله قضاؤهما، قال: فإن صامهما أجزاءً وحدثت لئاس كنهم في ذلك.

قوله: (شهدت العيد مع عمر بن الخطاب، فجاء فصلّى، ثم انصرف فخطب الناس، فقال: إن هذين يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما) فيه تقديم صلاة العيد على خطبته،

[٢٦٧٤] ١٤١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ : حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ : يَوْمِ الْفِطْرِ ، وَيَوْمِ النَّحْرِ . (أحمد ١١٩١٠ ، وأبو حنيفة ١٩٩١ كلام مطولاً) .

[٢٦٧٥] ١٤٢ - (١١٣٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فَقَالَ : إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ يَوْمًا ، فَوَافَقَ يَوْمَ أَضْحَى ، أَوْ فِطْرٍ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه : أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِوَفَاءِ النَّذْرِ ، وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ . (أحمد ٥٢٤٥ ، وسنن أبي حنيفة ١٩٩٤) .

[٢٦٧٦] ١٤٣ - (١١٤٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ : أَخْبَرَنِي عَمْرَةُ عَنْ هَاشِمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمَتَيْنِ : يَوْمِ الْفِطْرِ ، وَيَوْمِ الْأَضْحَى .

في باب (١) . وفيه تعليم الإمام في خطبته ما يتعلق بذلك لعيد من أحكام الشرع من ما مور به ومنه في عنه . قوله : (يوم فطركم) أي : أحدهما يوم فطركم .

قوله : (جاء رجل إلى ابن عمر فقال : إني نذرت أن أصوم يوماً ، فوافق يوم أضحى أو فطر ، فقال ابن عمر : أمر الله بوفاء النذر ، ونهى رسول الله ﷺ عن صوم هذا اليوم) معناه : أن ابن عمر توقف عن الجزم بجوابه لتعارض الأدلة عنده .

وقد اختلف العلماء فيمن نذر صوم العيد معيئاً ، كما قدمناه قريباً . وأما هذا الذي نذر صوم يوم الإثنين مثلاً ، فوافق يوم العيد ، فلا يجوز له صوم العيد بالجماع ، وهل يلزمه قضاءه ؟ فيه خلاف للعلماء ، وفيه لمشافعي قولان : أصحهما - لا يجب قضاؤه ، لأن منظره لم يتناول لقضاء وإنما يجب قضاء العرايض بأمر جديدي عن المختار عند الأصوليين ، وكذلك لو صادف أيام التشريق ^(٢) لا يجب قضاؤه في الأصح ، والله أعلم . ويحتمل أن ابن عمر عارض له بأن الاحتياط لك لقضاء لتجتمع بين أمر الله تعالى ، وأمر رسوله ﷺ .

(١) (٤٠٥/٣)

(٢) في (خ) سم .

٢٣ - [باب تحريم صوم أيام التشريق]

[٢٦٧٧] ١٤٤ - (١١٤١) وَحَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يونسَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ نُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ».

[أحمد ٢١٧٤٢].

باب تحريم صوم أيام التشريق

وبيان أنها أيام أكل وشرب وذكر لله^(١) عز وجل

قوله ﷺ: «أيام التشريق أيام أكل وشرب» وفي رواية: «وذكر لله عز وجل» وفي رواية: «ولأيام منى» وفيه دليل بمن قال: لا يصح صومها بحال، وهو أظهر لقولين في مذهب الشافعي، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر وغيرهما.

وقال جماعة من العلماء: يجوز صيامها لكل أحد تطوعاً وغيره، حكاه ابن المنذر عن الزبير بن العوام وابن عمر وابن سيرين. وقال مالك والأوزاعي وإسحاق والشافعي في أحد قوليه: يجوز صومها لستمثع إذا لم يجد الهدي، ولا يجوز لغيره، وحجج هؤلاء بحديث بخاري في «صحيحه» عن ابن عمر، وعن عائشة^(٢) قال: (لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا من لم يجد الهدي)^(٣) وأيد ذلك لشريق ثلاثة بعد يوم النحر، ثبت بذلك لشريق الناس لحوم الأصاحي فيها، وهو تقديمه^(٤) ونشرها في الشمس.

وفي الحديث استحباب الإكثار من الذكر في هذه الأيام من التكبير وغيره.

قوله: (من نبش الهذلي) هو بضم النون وفتح لباء الموحدة وبالشين المعجمة، وهو نبشة بن عمرو بن عوف بن سلمة.

(١) في (ج) و(هـ): الله

(٢) في (ص) و(هـ): هي صر وعائشة

(٣) صحيح البخاري: ١٩٩٧ - ١٩٩٨.

(٤) أي: تقديمها طرلاً. «المعجم»: (١/٢٧٧)، و«المحكم»: (٦/١١٢)

[٢٦٧٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ - عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ : حَدَّثَنِي أَبُو جَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ نُبَيْثَةَ - قَالَ خَالِدٌ : قَبِيتُ أَبَا الْمَلِيحِ، فَسَأَلْتُهُ، فَحَدَّثَنِي بِهِ - فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مُشْنِمٍ، وَرَأَى فِيهِ «وَذَكَرَ اللَّهُ» . (أحمد: ٢٥٧٢٢ مطبوعاً) .

[٢٦٧٩] ١٤٥ - (١١٤٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي لُؤْبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ كَثْمٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ وَأَوْسَ بْنَ الْحَذَّانِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَنَادَى : «أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةُ إِلَّا مُلَيْنٌ، وَأَيَّامُ يَتَى أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ» . (أحمد: ١٥٧٩٣) .

[٢٦٨٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَنَادَى . (أحمد: ١٦٧٧٩) .



٢٤ - [باب كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً]

[٢٦٨١] ١٤٦ - (١١٤٣) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ: أَنْهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ. [أحمد: ١٤٣٥٣] [روطر: ٢٦٨٢].

[٢٦٨٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَبْرِ بِشَيْءٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه بِمَثَلِهِ، عَنِ الشَّيْءِ ﷺ. [أحمد: ١٤١٥٤، والبخاري: ١٩٨٤].

[٢٦٨٣] ١٤٧ - (١١٤٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ (ج). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ». [أحمد: ١٠٤٢٤، والبخاري: ١٩٨٥].

باب كراهة إفراد يوم الجمعة بصوم لا يوافق عاداته

قوله . (سألت جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت: أنهى رسول الله ﷺ من صيام يوم الجمعة؟ فقال نعم، ورب هذا البيت) وفي رواية أبي هريرة: (قال رسول الله ﷺ: «لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده») وفي رواية: «لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم».

الشرح:

هكذا وقع في الأصول: «تختصوا ليلة الجمعة... ولا تختصوا»^(١) يوم الجمعة» بثلاث تأم في الأول بين لعمري والصد، وبخلافها في الثاني، وهما صحيحان. وفي هذه الأحاديث الدلالة لظاهرة لقول جمهور أصحابنا لشافعي وموافقيهم أنه يكره إفراد يوم الجمعة بالصوم، إلا أن يوافق عادة له، فإن

(١) في (ج)، «تختصوا، بإثبات، بين لعمري والصد في الثالثة، وقد نُسِجَ سوي على حديث

[٢٦٨٤] ١٤٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ - يَعْنِي الْجَعْفِيُّ - عَنْ زُرَيْدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْتَضُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْضُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ» [أحمد: ١٩١٧٢، إسناده صحيح، ٢٦٨٤].

وصلته يوم قبله أو بعده، أو وفق عادة به أن ^(١) يذُر أن يصوم يوم شفاء مريضه أبداً، فوافق يوم الجمعة لم يكره، لهذه الأحاديث.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فِي «الْمَوْطَأِ»: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ وَمَنْ يُقْتَلَى بِهِ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَصِيَامُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَصُومُهُ، وَأَرَاهُ كَانَ يَحْتَرِ ^(٢).

فهذا الذي قاله هو الذي رآه، وقد رأى غيره خلاف ما رأى هو، والسُّنَّةُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى مَا رَأَاهُ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَيَنْعَيَنَّ الْقَوْلُ بِهِ، وَمَالِكٌ مَعْدُورٌ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْفَعِهِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ: لَمْ يَلْجُ مَالِكٌ إِلَى الْمَعْدِيثِ، وَلَوْ بَلَغَهُ لَمْ يَخَالِفْهُ.

فإن العلماء: والحكمة في النهي عنه: أن يوم الجمعة يومٌ دُعِيَ وذكر وعِبَادَةٌ: مِنَ الْعُسْرِ، وَالْثَّبَكِ إِلَى الصَّلَاةِ وَالْعِبَادَةِ، وَاسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ، وَاتِّكَاثِ الذِّكْرِ، وَأَمَّا أَقُولُ أَنَّهُ إِلَى: «فَوَإِذَا قُضِيَ الصَّلَاةُ فَاتَّقُوا فِي الْأَرْضِ» فَاتَّقُوا مِنَ تَقْصِيرِ اللَّهِ وَالْأَكْرَامِ كَثِيرًا فِي الْجُمُعَةِ ١٠، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ هِيَ يَوْمَهَا، فَاسْتَحَبَّ الْعَصْرَ فِيهِ، لِيَكُونَ أَعْوَنَ لَهُ عَلَى هَذِهِ الْوُضَائِفِ، وَأَدْنَاهَا بِنَشَاطٍ وَانْشِرَاحٍ لَهَا، وَالتَّجَادُّ بِهَا مِنْ غَيْرِ مَدَى وَلَا سَامَةِ، وَهُوَ نَظِيرٌ لِحَاجِّ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ، فَإِنَّ السُّنَّةَ لَهُ الْمَطْرُ، كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ لِهَذِهِ الْحِكْمَةِ.

فَوَن قَبْلَ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَزَلِ النَّهْيُ وَالْكُرْهُ بِصَوْمِ قَبْلِهِ أَوْ بَعْدَهُ لِنَقْدِ الْمَعْنَى فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ بِغَضِيهِ الصَّوْمِ لِذِي قَبْلِهِ أَوْ بَعْدَهُ مَا يَجِبُ مَا قَدْ يَحْضُرُ مِنْ قُوَّةٍ، أَوْ ^(٣) تَقْصِيرٍ فِي وَكَذَلِكَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِسَبَبِ صَوْمِهِ، فَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ فِي الْحِكْمَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ الْفَرْدِ صَوْمِ الْجُمُعَةِ.

وَقَبْلَ: سَبَبُهُ خَوْفُ الْجَبَالُغَةِ فِي تَعْظِيمِهِ حَيْثُ يَفْتَنُ بِهِ كَمَا افْتَنَتْ قَوْمٌ بِالسَّبَبِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ مُتَقَبَضٌ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا هُوَ مَشْهُورٌ مِنْ وَضَائِفِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَتَعْظِيمِهِ.

(١) في (ج): فإن.

(٢) ابن موطأ ماله بعد الحديث: ٧٠٩.

(٣) في (ج): و.

وقيل . سبب النهي لئلا يعتقد وجوبه ، وهذا ضعيف منتقص يوم الإثنين فإنه يُندب صومه ، ولا يلتفت إلى هذا الاحتمال البعيد ، ويوم عرفة ، ويوم عاشوراء وغير ذلك ، فالصواب ما تقدم ، والله أعلم .

وفي هذا الحديث : النهي الصريح عن تخصيص ليلة الجمعة بصلاة من بين الليالي ، ويومها بصوم ، كما تقدم ، وهذا متفق على كراهيته^(١) .

واحتج به العلماء على كراهة هذه الصلاة السبعة التي تسمى : الرغائب^(٢) ، قتل الله واضعها ومخترعها ، فإنها بدعة منكورة من البدع التي هي ضلالة وجهالة ، وفيها منكرات ظاهرة ، وقد صفت جماعة من الأئمة مصنفات نفيها في تفريحها ، وتضليل مصلييها ، واستدعجها ، ودليل قبحها وبطلانها وتفصيل فاعلم أكثر من الله تحصي .



(١) في (ع) : كراهته .

(٢) هي صلاة تصلى في أول ليلة جمعة من رجب ، يبدأ بين المصليين ، ثلث عشرة ركعة ، بعض بين كل ركعتين بتسبيحه ، يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة ، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ ثلاث مرات ، ﴿وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ اثنتي عشرة مرة ، فبدأ فرغ من صلاته صلى على النبي (ص) سبعين مرة ، يقول : (اللهم صل على محمد نبي الأمي وعلى آله) ، ثم يسجد ويقوم في سجوده سبعين مرة . (ميجوع قدوس ربنا لعلة لكثرة الزواج) ، ثم يرفع رأسه ويقول سبعين مرة : (رب اغفر ورحم ونجناور عبدك تعلم بك أسمى الأعز الأكرم) . ثم يسجد سجدته أخرى ويقوم بها مثل ما قدر في السجدة الأولى ، ثم يسأل حاجته في سجوده . انظر المعجمين حديث لا ين الجوزي : (٢/ ١٢٤) .

٢٥ - [بَابُ بَيَانِ نَسْخِ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ شَهْرًا فَلْيَصُمْهُ﴾]

[٢٦٨٥] ١٤٩ - (١١٤٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ - عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ شَهْرًا فَلْيَصُمْهُ﴾ الْبِسْرَةُ ١٨٨ كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُفْطِرَ وَيَقْتَدِيَ، حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ، أَلْبَسَ بَعْضُهَا فَتَسَحَّطَهَا. البيهقي ١٤٥٧.

[٢٦٨٦] ١٥٠ - (٥٠٠) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْغَامِرِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا فِي رَمَضَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَنْ شَاءَ صَامَ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ فَأَقْتَدَى بِطَعَامِ مُسْكِينٍ، حَتَّى أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ شَهْرًا فَلْيَصُمْهُ﴾ البيهقي ١٨٥. [الطبري ٢٦٨٥].

بَابُ بَيَانِ نَسْخِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ شَهْرًا فَلْيَصُمْهُ﴾

قوله. (من سلمة: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ شَهْرًا فَلْيَصُمْهُ﴾ ^(١)) البيهقي ١٨٨ كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُفْطِرَ وَيَقْتَدِيَ، حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَتَسَحَّطَهَا) وَفِي رَوِيَّةٍ: (قَالَ: كُنَّا فِي رَمَضَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَنْ شَاءَ صَامَ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ فَأَقْتَدَى بِطَعَامِ مُسْكِينٍ، حَتَّى أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ شَهْرًا فَلْيَصُمْهُ﴾ البيهقي ١٨٥).

قال القاضي عيسى: اختلف السلف في الأولى هل هي مُحْكَمَةٌ، أَوْ مَخْصُوصَةٌ، أَوْ مَنْسُوخَةٌ كُلُّهَا، أَوْ بَعْضُهَا؟ فقال الجمهور: مَنْسُوخَةٌ، كَقَوْلِ سَلَمَةَ، ثُمَّ خْتَمُوا هَلْ يَفِي سَهْمٌ بِمَا لَمْ يُنْسخ؟ فَرَوَى عَنْ بِنِ عُمَرَ وَالْجُمْهُورِ أَنَّ حُكْمَ الْإِطْعَامِ بَقِيَ عَلَى مَنْ لَمْ يُطْعَمْ الصَّوْمَ لِكَبِيرٍ

وقال جماعة من السلف ومات وأبو لوؤ وداود: جميعُ الإطعام منسوخٌ، وليس على كبيرٍ إِذَا لَمْ يُطْعَمْ لِصَوْمٍ إِطْعَامًا، وَاسْتَحَبَّ لَهُ مَا نَدَّى وَقَالَ قَتَادَةُ: كُنْتُ الرُّخْصَةَ كَبِيرٍ يَقْبِرُ عَلَى الصَّوْمِ، ثُمَّ يُنْسخُ

(١) في (ن) ﴿مُسْكِينٍ﴾ على لغة نافع وابن ذكوان وابن عمر

فيه، وبقي فيمن لا يطيع، وقال ابن عباس وغيره: لزم في الكبير والمريض اللذين لا يقدران على الصوم^(١). فهي عنده محكمة، لكن المريض يقضي إذا برئ، وأكثر العلماء على أنه لا إتمام على المريض.

وقال زيد بن أسلم والثوري ومالك. هي محكمة، ونزلت في مريض يفطر ثم يبرأ، ولا يقضي حتى يدخل رمضان آخر فيدومه صومه، ثم يقضي بعده^(٢) ما أفطر، ويُطعم عن كل يوم مُدًا من جنة، فأما من اتصل مرضه برمضان لثاني فليس عليه إطعام، بل عليه القضاء فقط.

وقال الحسن بنصري وغيره. الضحير في ﴿يُطِيقُونَ﴾ عائد على الإجماع، لا على الصوم، ثم نسخ ذلك، فهي عنه عامة.

ثم جمهور العلماء على أن الإطعام عن كل يوم مُدًا، وقال أبو حنيفة: مُدَان، ووافقه صاحباه، وقال أشهب المالكي: مُدٌّ وَثُلُثُ لغير أهل المدينة.

ثم جمهور العلماء أن المريض المبيح للفطر هو من يشق معه الصوم، وأباحه بعضهم لكل مريض. هذا آخر كلام القاضي^(٣).



(١) انظر صحيح البخاري: ١٥٠٥.

(٢) في (ج): بعد.

(٣) إكمال المعتمد: (٩٩/٤ - ٢٠٠).

٢٦ - [باب قضاء رمضان في شعبان]

[٢٦٨٧] ١٥١ - (١١٤٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبِيدٍ عَنْ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ، الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد

٢٤٩٧٨، ١، ج ١، ص ١٨٥٠.]

باب جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يجئ رمضان آخر لن افطر بعذر

كمريض وسفر وحيض ونحو ذلك

قوله عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: (كان يكون عليَّ الصوم من رمضان، فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان، الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية: 'قالت: إن كنت إحدا ما لفطر لي زمار رسول الله ﷺ، فما تقدر على أن تقضيه مع رسول الله ﷺ حتى يأتي شعبان'. هكذا هو في النسخ: (الشُّغْلُ) بالالف واللام مرفوع، أي: يمنعني الشُّغْلُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وتعني بالشُّغْلِ وبدولها في الحديث الثاني: (فما تقدر على أن تقضيه) أَنْ كَلَّ وَحِدَةً مِنْهُنَّ كَانَتْ مُهَيَّئَةً لِنَفْسِهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مُتَرَصِّلَةً لِمُسْتَمَاعِهِ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِهِ بِأَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ، وَلَا تُدْرِي مَتَى يُرِيدُ، وَلَمْ تَسْتَأْذِنْهُ فِي الصَّوْمِ مَعَهُ أَنْ يَأْتِيَ وَقَدْ يَكُونُ لَهُ حَاجَةٌ فِيهِ فَنَفَوْتُهُ عَلَيْهِ، وَهَذَا مِنَ الْأَدَبِ.

وقد تفق لعلماء عسى أَنَّ المرأة لَا يَحِلُّ لَهَا صَوْمُ التَّطَوُّعِ وَزَوْجُهَا حَاضِرٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، نَحْدِثُ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقِي فِي «صَحِيحِ مُسْنَدٍ» فِي كِتَابِهِ لِرِزْقَةِ^(١)، وَنَمَا كَانَتْ تَصُومُهُ فِي شَعْبَانَ لِأَنَّ نِسَاءَ ﷺ كَانَتْ بِصَوْمِ مُعَظَمِ شَعْبَانَ، فَلَا حَاجَةَ لَهُ فَيَهْنُ حِينَئِذٍ فِي الشَّهْرِ، وَلِأَنَّهُ إِذَا جَاءَ شَعْبَانُ تَصَيَّقُ قَضَاءُ رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ.

ومذهب مالك، وأبي حنيفة، وشمس الدين وأحمد، وجماعة السلف، وبخلاف أَنْ قَضَاءَ رَمَضَانَ فِي حَقِّ مَنْ أَفْطَرَهُ^(٢) بَعْدَ كَحَيْضٍ وَسَفَرٍ يَجِبُ صِيْرُ التَّارِخِيِّ، وَلَا يُشْتَرَطُ مُسَدَّدُهُ بِهِ فِي أَوَّلِ الْإِمْكَانِ، لَكِنْ قَالُوا: لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْ شَعْبَانَ لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ حِينَئِذٍ أَنْ يَكُونَ لَا يَقْبَلُهُ، وَهُوَ رَمَضَانُ لَا يَلِي، فَصَارَ

(١) رقم: ٢٢٧٠، وأخرجه السُّنَنِيُّ: ٥١٩٥؛ وأحمد: ٨١٨٨.

(٢) في (مس) و(أه): أظفر، يدين هاء.

[٢٦٨٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَسْرُ بْنُ عُمَرَ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَذَلِكَ بِمَكْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (الطبر: ٢٦٨٧)

[٢٦٨٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: فَطَنَنْتُ أَنَّ ذَلِكَ لِمَكَانِهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، يَحْيَى يَقُولُهُ. (الطبر: ٢٦٨٧)

[٢٦٩٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ (ح). وَحَدَّثَنَا عَمْرُو الدَّقْدُقُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ: الشَّعْلُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (الطبر: ٢٦٨٧)

[٢٦٩١] ١٥٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّرَّادِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هَاشِمَةَ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ إِحْدَانَا لَتَفْطُرُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمْ تَقْرُرْ عَلَى أَنْ تَقْضِيَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ (الطبر: ٢٦٨٧).

كَمَنْ أَحْرَهُ إِلَى الْمَوْتِ وَقَالَ دَاوُدُ: تَجِبُ السَّادِرَةُ بِهِ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مَعَ الْعِيدِ مِنْ شَوَّالٍ. وَحَدِيثُ عَاشَةَ هَذَا يَرُدُّ عَلَيْهِ.

قَالَ الْجُمْهُورُ: وَيَسْتَحِبُّ الْمَادِرَةُ بِهِ لِلْإِحْتِيَاظِ فِيهِ، لِمَنْ أَخَّرَهُ فَالْصَّحِيحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ لَفْقِهِ وَأَهْلِي الْأَصُولِ أَنَّهُ يَجِبُ الْعَزْمُ عَلَى فَعْلِهِ، وَكَذَلِكَ لِقَوْلِ فِي حَمِيعِ الْوَاحِبِ الْمَوْشِعِ، إِنَّمَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ بِشَرْطِ لِعَزْمٍ عَلَى فَعْلِهِ، حَتَّى يُوَ أَخَّرَهُ بِلا عَزْمٍ عَصَى، وَقِيلَ: لَا يَشْتَرِطُ الْعَزْمُ.

وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ بَرَأَتْ قَبْلَ خُرُوجِ شَعْبَانَ لَزِمَهُ لِقَضَايَا فِي تَرْكِهِ، عَنِ كُلِّ يَوْمٍ مُدٍّ مِنْ طَعْمِهِ، هَذَا إِذَا كَانَ تَمَكُّنٌ مِنَ الْقَضَاءِ عَمَّ يَقْضِي، فَأَمَّا مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ بَعْدَ، ثُمَّ انْتَصَلَ عَجْرَهُ مِمَّا يَتِمَكَّنُ مِنَ الصَّوْمِ حَتَّى مَاتَ قَبْلَ صَوْمِ عَلَيْهِ، وَلَا يُطْلَمَ عَنْهُ وَلَا يُصَدَّمُ عَنْهُ.

وَمَنْ أَرَادَ قَضَاءَ صَوْمِ رَمَضَانَ تَبَيَّنَ مُرْتَباً مُتَوَلِّياً، فَلَوْ قَضَاهُ غَيْرَ مُرْتَبٍ أَوْ مَفْرَقاً جَازَ عِنْدَ وَعَدِ الْجُمْهُورِ، لِأَنَّ اسْمَهُ الصَّوْمُ يَقَعُ عَلَى الْجَمِيعِ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصُّحْبَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَهْلِ الْفَقَاهِ: يَجِبُ تَتَابُعُهُ كَمَا يَجِبُ الْإِطَاعَةُ.

٢٧ - [باب قضاء الصيام عن الميت]

[٢٦٩٢] ١٥٣ - (١١٤٧) وَحَدَّثَنِي هَارُوتُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا بَنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الرُّبَيْعِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ». [أحمد ٢٤٤٠١، وأحمد ١٩٥٧].

[٢٦٩٣] ١٥٤ - (١١٤٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِطِينٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً أُنْتُتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ، أَكُنْتُتِ تَقْضِيئَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ». [٢٦٩٤].

[٢٦٩٤] ١٥٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ التَوَكُّعِيُّ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَیِّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِطِينٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ، أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ فَقَالَ: «لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ، أَكُنْتُتَ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى».

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَقَالَ الْحَكَمُ وَسَلَّمَةُ بْنُ كُثَيْلٍ جَمِيعاً: وَنَحْنُ جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهِذَا الْحَدِيثَ فَقَالَا: سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. [أحمد ٢٧٢٦، وأحمد ١٩٥٣].

باب قضاء الصوم عن الميت

قوله ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» وفي رواية ابن عباسٍ: (أَنْ امْرَأَةً أُنْتُتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ، أَكُنْتُتِ تَقْضِيئَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ» - وفي رواية عن ابن عباسٍ: (جَاءَ رَجُلٌ) وَذَكَرَ بَحْوَهُ. وفي رواية أنها قالت: (إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذْرٌ، أَلَا صَوْمَ عَنْهَا؟) قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ، أَكُنْتُتِ تَقْضِيئَهُ، أَكُنْتُتِ تَقْضِيئَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ».

[٢٦٩٥] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ: حَدَّثَنَا لِأَعْمَشُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ وَالْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ وَمُسْلِمِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَهْدِي الْحَدِيثُ. [إسحري معلقاً (١٩٥٣) (رواه: ٢٦٩٤)].

[٢٦٩٦] ١٥٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبْنُ أَبِي خَنِيفٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ زَكَرِيَّاءَ بْنِ عَدِيٍّ - قَالَ عَبْدُ: حَدَّثَنِي زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ -: أَخْبَرَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَنْهَا صَوْمٌ نَذِرٌ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَنْبٌ فَقَضَيْتَهُ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَقُضِيَ عَنْ أُمِّكَ». [أحمد (١٨٦١) (رواه: ٢٦٩٤)].

[٢٦٩٧] ١٥٧ - (١١٤٩) وَحَدَّثَنِي عُمَيْرُ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ أَبُو الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ، قَالَ: فَقَالَ: «وَجِبَ أَجْرُكَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: «صُومِي عَنْهَا»، قَالَتْ: إِنَّهَا لَمْ تَحُجَّ قَطُّ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهَا». [أنظر: ٢٦٩٨].

وفي حديث بُرَيْدَةَ قَالَ: (بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ، فَقَالَ: «وَجِبَ أَجْرُكَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: «صُومِي عَنْهَا»، قَالَتْ: إِنَّهَا لَمْ تَحُجَّ قَطُّ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهَا»). وفي رواية: (صوم شهرين).

الشرح:

ختلف العلماءُ فيما بين مات وعينه صومٌ وجب من رمضان، أو قضاءً، أو نذرًا، أو غيره، هل يُقضى عنه؟ وللشافعي في المسألة قولان مشهوران:

أشهرهما: لا يُصام عنه، ولا يُصَحُّ عن ميتٍ صومٌ أصلاً.

والثاني: يُسَنُّ لَوْلِيِّهِ أَنْ يَصُومَ عَنْهُ، وَيَصَحُّ صَوْمُهُ عَنْهُ، وَيُزِيلُ بِهِ الْمَيْتَ، وَلَا

[٢٦٩٨] ١٥٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، يُمَثِّلُ حَدِيثَ ابْنِ مُسْهَرٍ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: صَوْمُ شَهْرَيْنِ. (الحمد: ١٢٣٠٢٢).

[٢٦٩٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الشُّوَيْبِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَدَكَرَ بِحَثْلِهِ، وَقَالَ: صَوْمُ شَهْرٍ. (الحمد: ٢٢٩٥٦، ٢٢٩٥٧).

عنه. وهذا القول هو الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ الَّذِي نَعْتَقُهُ، وهو الذي صَحَّحَهُ مُحَقِّقُو أَصْحَابِهِ، لجامعون بين الفقه والحديث، لهذه الأحاديث الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ.

وَمَا الْحَدِيثُ الْوَرْدُ: «مَنْ مَاتَ وَهَلَبَ صِيَامَ أَطْعَمَ عَنْهُ»^(١) فَلَيْسَ بِثَبَتٍ، وَلَوْ ثَبَتَ أَمَكَّنَ لَجَمْعُ بَيْنِهِ وَبَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بِأَنْ يُحْمَلَ عَلَى خَوَازِمِ الْأَمْرَيْنِ، فَإِنْ قِيلَ يَقُولُ بِالصَّيَامِ يَجُوزُ عِنْدَهُ الْإِصْعَامُ، مَثَبُ أَنَّ الْخُطُوبَ الْمُتَعَيِّرَ تَجْوِيزُ الصَّيَامِ وَتَجْوِيزُ الْإِطْعَامِ، وَالْوَلِيُّ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُمَا.

والمُرَادُ بِالْوَلِيِّ لِقَرِيبٍ، سَوَاءٌ كَانَ عَضْبَةً أَوْ وَارثًا وَغَيْرَهُمَا، وَقِيلَ. لِمَرَادُ لَوَارِثٍ، وَقِيلَ. الْغَضْبَةُ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، وَلَوْ صَامَ عَنْهُ أَجْنَبِيٌّ إِنْ كَانَتْ بِلَاذُنِ الْوَلِيِّ صَحَّ، وَلَا قَلَا فِي الْأَصَحِّ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ الصُّومُ عَنْهُ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ. هَذَا تَلْخِيصُ مَلْهِنَا فِي الْمَسْأَلَةِ، وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ مِنَ الشُّفَّهِ طَاوُسٌ وَلِحْسَنُ ابْنِ بَصْرِيٍّ وَزُهْرِيُّ وَقَنَادَةُ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَبِهِ قَالَ اللَّيْثُ وَأَحْمَدُ وَبُسَيْدٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي صَوْمِ النَّثَرِ دُونَ رِسْفَانٍ وَغَيْرِهِ، وَهَبُ الْجَمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُصَامُ عَنْ مَيِّتٍ لَا تَلْزُ وَلَا غَيْرَهُ، حَكَاهُ ابْنُ الْمَدِينَةِ عَنْ بَنِي صَمْرٍ وَابْنِ عَصَامٍ وَعَائِشَةَ، وَرَوَاهُ عَنْ الْحَسَنِ وَابْنِ مَرْزُوقٍ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَغَيْرُهُ: هُوَ قَوْلُ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَتَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ يُطْعِمُ عَنْهُ وَلَيْسَ^(٢)، وَهَذَا تَأْوِيلٌ ضَعِيفٌ، بَلْ بَاطِلٌ، وَأَيُّ ضَرُورَةٍ إِلَيْهِ، وَأَيُّ مَدْنٍ يَمْنَعُ مِنْ لَعْمِ بِلَاظْهِرِهِ، مَعَ تَطَاهُرِ الْأَحَادِيثِ مَعَ تَقَدُّمِ الْمُتَعَيِّرِ لَهَا.

قَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَنْهُ صَلَاةُ فَائِتَةٍ، وَعَمَى أَنَّهُ لَا يُصَامُ عَنْ أَحَدٍ فِي حَيَاتِهِ، وَبِنِهَا الْخِلَافُ فِي الْمَيِّتِ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه الرمزي ٧٢٧، وابن ماجه ١٧٥٧، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وإسناده صحيح.

(٢) (الكشاف للمعلم): (١٤/٤).

(٣) (المعجم الكبير للسيوطي).

[٢٧٠٠] (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: صَوْمُ شَهْرَيْنِ. (القول: ٢٧٦٩٩).

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عِيَّاسٍ أَنَّ السَّائِلَ: (رَجُلٌ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (امْرَأَةٌ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (صَوْمُ شَهْرٍ)، وَفِي
رِوَايَةٍ: (صَوْمُ شَهْرَيْنِ)، فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا، فَسَأَلَ تَابِرَةَ رَجُلًا، وَتَابِرَةَ امْرَأَةً، وَتَابِرَةَ عَنْ شَهْرٍ، وَتَابِرَةَ عَنْ
شَهْرَيْنِ.

وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ جَوَازُ صَوْمِ الْمَوْتِيِّ عَنِ الْمَيِّتِ كَمَا ذَكَرْنَا. وَجَوَازُ سَمَاعِ الْمَرْأَةِ لِأَجْنِبِيَةٍ فِي
الاسْتِفْتَاءِ وَنَحْوِهِ مِنْ مَوَاضِعِ الْحَاجَةِ. وَصَحِيحُ^(١) الْقِيَّاسِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: تَقْدِيرُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ.

وَفِيهَا قَضَاءُ التَّيْنِ عَنِ الْمَيِّتِ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنْهُ وَارِثُهُ أَوْ غَيْرُهُ،
فَيَرَى بِهِ بِلَا خِلَافٍ. وَفِيهِ دَلِيلٌ لِمَنْ يَقُولُ، إِذَا مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِلَّهِ^(٢) تَعَالَى وَدَيْنٌ لِأَدَمِيٍّ^(٣)، وَضَاقَ مَالُهُ
قُدِّمَ دَيْنُ اللَّهِ تَعَالَى لِقَوْلِهِ ﷺ، تَقْدِيرُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ. وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ نَشَقُّعِي:
أَصَحُّهَا: تَقْدِيمُ دَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى لِمَا ذَكَرْتَهُ. وَالثَّانِي: تَقْدِيمُ دَيْنِ الْأَدَمِيِّ؛ لِأَنَّهُ نَبَتْهُ عَلَى الشُّحِّ
وَالْمَضَاقَةِ. وَالثَّلَاثُ: هُمَا سَوَاءٌ فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا.

وَفِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَيِّمِ أَنْ يُنْبِئَ عَلَى وَجْهِ الدَّلِيلِ إِذَا كَانَ مُتَحَصِّرًا وَاضْطِرًّا، وَبَدَلَتِ لَهُ حَاجَةٌ، أَوْ
يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَصْلَحَةٌ، لِأَنَّهُ ﷺ قَاسَى عَلَى دَيْنِ الْأَدَمِيِّ تَنبِيئًا عَلَى وَجْهِ الدَّلِيلِ. وَفِيهِ أَنَّ مَنْ تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ
ثُمَّ وَرِثَهُ لَمْ يَكُفِّرْ لَهُ أَحَدُهُ وَلَتَصَرُّفُ فِيمَا، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَرَادَ شِرَاءَهُ، فَهُوَ يُكْفَرُ، لِحَدِيثِ فَرَسِ عُمَرَ بْنِ
الْعُظْبِ ﷺ^(٤).

وَفِيهِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَلِجُمْهُورِ أَنْ سَبْيَةَ فِي الْحَجِّ جَائِزَةٌ عَنِ الْمَيِّتِ وَابْعَاجُ
الْمَيِّتِ مِنْ ثَرْتِهِ، وَاعْتَدَلَ الْقَاضِي عِيَّاسٌ عَنْ مَخْلُوقٍ مَلْعُوبٍ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي الصُّومِ عَنِ الْمَيِّتِ

(١) أَبِي (نَحْوُ) وَصَحِيحُ.

(٢) عَنِ (نَحْوُ) دَيْنِ اللَّهِ.

(٣) فِي (نَحْوُ) دَيْنِ الْأَدَمِيِّ.

(٤) أَخْرَجَهُ بخاري: ١٦٤٩٠، ومسلم: ٤١٦٣، وأحمد: ٢٨١، من حديث عمر ﷺ قال: حَجَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ،

فَأَضَاعَهُ بِلَدِي كَانَتْ عِلَّةً، فَأَرَيْتُ أَنِّي أَشْتَرِيهِ، وَطَلَبْتُ أَنِّي أُبَيِّعَهُ بِرُحْمَةٍ، فَسَأَلَتْنِي لَسِي (نَحْوُ) فَخَالَ: لَا تَشْتَرِي، وَلَا تُبَيِّعِي

صَدَقْتُكَ، وَإِنْ أَعْطَاكَ وَبَدَّلْتَهُ، فَإِنَّ أَعْلَانَهُ فِي مَجْلَعَتِهِ كَالْعَلَاءِ فِي قَبْلِهِ.

[٢٧٠١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَنْفٍ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ الْمَكِّيِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرْزَةَ ، عَنْ أَبِي يُوَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، بِوَثَلٍ خَلْعِيَّتِهِمْ ، وَقَالَتْ : صَوْمُ شَهْرٍ . (اسد . ١٢٩٥٦) .

والحج عنه بأنه مضطرب ، وهذا عذر باطل ، وليس في الحديث اضطراب ، وإنما فيه اختلاف جمعنا بينه كم سبق ، وكفى في صحته احتياج مسلم به في «صحيحه» ، والله أعلم .
قوله : (عن مسلم البطين) هو يفتح الباء وكسر الطاء .



٢٨ - [بَابُ الصَّائِمِ يُدْعَى لَطَعَامٍ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ]

[٢٧٠٢] ١٥٩ - (١١٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: رَوَايَةٌ، وَقَالَ غَمَرُو: يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ زُهَيْرُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ». [أحمد ١٧٣٠٤]

باب نَدْبِ الصَّائِمِ إِذَا دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ، وَلَمْ يَرِدِ الْإِفْطَارُ، أَوْ شَوْتُمْ أَوْ قُوتِلَ، إِنْ يَقُولُ: إِنِّي صَائِمٌ، وَأَنَّهُ يَنْزِعُهُ صَوْمُهُ عَنِ الرَّقَبِ وَالْجَهْلِ وَنَحْوِهِ

فيه قوله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ». وفي رواية: «إِذَا أَصَحَّ أَحَدُكُمْ بَوْمًا صَائِمًا، فَلَا يَرْكُثْ وَلَا يَجْهَلْ، فَإِنْ أَمَرُوا^(١) شَاتَمَهُ أَوْ قَاتَلَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ، إِنِّي صَائِمٌ».

الشرح:

قوله ﷺ فيما إذا دُعِيَ وهو صَائِمٌ: (فليقل: إِنِّي صَائِمٌ) معقول على أنه يقوله له^(٢) عند رآه، وعلامة بحاله، فَإِنْ سَمِعَ لَهُ وَلَمْ يَطَالِبْهُ بِالْحَضُورِ سَقَطَ عَنْهُ الْحَضُورُ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ وَطَالِبُهُ بِالْحَضُورِ لَزِمَهُ الْحَضُورُ، وَلَيْسَ الصُّومُ عَدْرًا فِي عَدَمِ إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ، وَلَكِنْ إِذَا خَضِرَ لَا يَنْزِعُهُ لِأَكْلٍ، وَيَكُونُ الصُّومُ عَدْرًا فِي تَرْكِ الْأَكْلِ، بِخِلَافِ الْمُفْطِرِ فَإِنَّهُ يَنْزِعُهُ لِأَكْلٍ عَلَى أَصَحِّ لَوْجِهَيْنِ عَدَسًا، كَمَا سَيَأْتِي وَاضْهِيًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَابِهِ.

والفرق بين الصَّائِمِ وَالْمُفْطِرِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي لَحْدِثِ الصَّحِيحِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي مَوْضِعِهِ، وَأَمَّا الْأَفْضَلُ لِلصَّائِمِ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: إِنْ كَانَ يَتَّقِي عَلَى صَاحِبِ الطَّعَامِ صَوْمُهُ اسْتَجَبَ لَهُ الْفُطْرُ، وَإِلَّا فَلَا، هَذَا إِذَا كَانَ صَوْمٌ تَطَوُّعٌ، فَإِنْ كَانَ صَوْمًا وَاجِبًا حَرَّمَ الْفَعْدُ^(٣).

وفي هذا الحديث أنه لَا بَأْسَ بِظُهُورِ لَوَاغِلِ الْعِبَادَةِ مِنَ الصُّومِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهِمَا إِذَا دُعِيَ إِلَيْهِ حَاجَةً، وَلَمْ يَسْتَحِبَّ إِخْفَاؤَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَةً. وفيه إِرْشَادٌ إِلَى حُسْنِ الْمَعَاشَرَةِ، وَإِصْلَاحِ ذَاتِ النَّبِيِّينَ «وَتَأْلِيْقِهِ الْقُلُوبَ» وَحُسْنِ لَاعْتِنَاهُ عِنْدَ سَبِيهِ

(١) فِي (خ): أَحَدِهِ.

(٢) فِي (ص) وَ(د): يَقُولُ لَهُ.

(٣) قَالَ الْقَاضِي فِي «إِتْمَالٍ لِمَعْلُومٍ»: (١٠٨/٤) فِيهِ حُجَّةٌ أَنَّ لَيْسَ بِالْمُفْطِرِ الْمُسْتَدْبِطَةَ وَالْفُطْرُ يُوَجِّهُ غَيْرَ عِلْمِهِ، وَكَانَ الْعَطَرُ

مَبَاحًا لَهُ إِذَا دُعِيَ إِلَى الطَّعَامِ بِصَوْمِهِ.

٢٩ - [باب حفظ اللسان للمضائيم]

[٢٧٠٣] ١٦٠ - (١١٥١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي لَرْنَادٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه رَوَايَةً، قَالَ: «إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ يَوْمًا صَائِمًا، فَلَا يَرُقُّ وَلَا يَجْهَلُ، فَإِنْ أَمَرُوْا شَائِمَةً أَوْ قَاتِلَةً، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ، إِنِّي صَائِمٌ».

[الحديث: ٧٣٩٠، والسنن: ١٨٩٤ موطأ: ١٦٠].

وأما الحديث الثاني ففيه نهْيُ الصائم عن (الرق) وهو الشخف وقاجش الكلام، يُقَالُ: رَقْتُ بفتح القاء، برقت بضمه وكسرهما، ورويت بكسرها، يَرُقُّ بفتحها، رُقُفًا، يسكون الفاء في المصدر، ورُقُفًا بفتحها في الاسم، ويقال: أَرَقْتُ ربيعًا، حكاه القاضي^(١)، و(الجهل) قريب من الرق، وهو خلاف الحكمة، وخلاف الصواب من القول والفعل.

قوله رضي الله عنه: «إِنْ أَمَرُوْا شَائِمَةً أَوْ قَاتِلَةً» معناه: شتمه معترضاً لمشائمه. ومعنى «قاتله»: نازعه ودفعه.

وقوله رضي الله عنه: «فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ، إِنِّي صَائِمٌ»، هكذا هو مرثين. واحتلفوا في معناه، فقيل: يقول بلسانه جهراً لسمعه الشائم والمُعتد فيزجر غالباً. وقيل: لا يقوله بمشائمه، بل يحدث به نفسه ليمتنع من مشائمه ومقاتلته ومقابلته، وتحرس صوته عن المكدرات، ولو جمع بين الأمرين كان حسناً. وعلم أن نهْيَ الصائم عن الرق والجهل والمخاصمة والمشائمه ليس مختصاً به، بل كل أحد مثله في أصلي النهي عن ذلك، لكن الصائم أكثر المضائيم أكثراً والله أعلم.



٣٠ - [باب فضل الصيام]

[٢٧٠٤] ١٦١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى الشَّجِيي: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَقْب: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ مُسَبِّبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ: كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَامَ، هُوَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، قَوْلَ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ ﷺ بِرَبِّهِ، خُلِقَ قَسَمُ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ». أحمد ٧٧٨٨، وسه ٥٩٢٧.

باب فضل الصيام

قوله ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَامَ، هُوَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ».

اختُلِفَ لِمَاءُ فِي مَعْنَاهُ، مَعَ تَكْوِينِ جَمِيعِ لَفْظَاتِ اللَّهِ تَعَالَى. فَقِيلَ: سَبَبُ إِضَافَتِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى [أَنَّهُ] لَمْ يُخَيِّدْ أَحَدٌ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ، فَسَمَّيَ عَظَمَ الْكُفَّارُ فِي عَصْرِ مِنَ الْأَعْصَرِ تَعْبُوداً لَهُمْ بِالصَّيَامِ، وَبِذِكْرِهِ كُنُوا يُعْظَمُونَهُ بِصُورَةِ الصَّلَاةِ وَالشُّجُودِ وَالصَّدَقَةِ وَالذَّكْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: لِأَنَّ الصَّوْمَ بَعِيدٌ عَنِ الرِّيَاءِ لَخَفَائِهِ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا مِنْ لِمَاضَاتِ انْطِهَارَةٍ. وَقِيلَ: لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلصَّائِمِ وَتَفْسِيهِ فِيهِ حَقٌّ، قَالَهُ الْخَطِيبِيُّ ^(١)، قَالُوا وَقِيلَ: إِنَّ ^(٢) الْأَسْتِغْنَاءَ عَنِ الطَّعَامِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، فَتَقَرَّبَ الصَّائِمُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِذِهِ الصِّفَةِ، وَإِنْ كُنْتَ صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُشَبِّهُهَا شَيْءٌ ^(٣).

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَنَّ الْمُبْتَغِيَّ بَعْدَ مَقْدَرِ ثَوْبَةٍ، أَوْ تَصَعِيبِ حَسَنَةٍ، وَغَيْرِهِ مِنْ لَعِبَاتِ أَظْهَرَ سَبَبِهِ بِمَعْضِ مَخْلُوقَاتِهِ عَلَى مِقْدَارِ ثَوْبَةٍ، وَقِيلَ: هِيَ إِضَافَةٌ تَشْرِيفٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «ثَاقَةُ أَنْبِيَاءٍ» ^(٤) لِأَعْرَافِ ^(٥)، مَعَ أَنَّ الْعَالَمَ كُلَّهُ لِلَّهِ تَعَالَى. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانُ عَظَمِ فَضْلِ الصَّوْمِ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَنَا أَجْزِي بِهِ»، بَيَانُ لِعَظَمِ فَضْلِهِ، وَكَثْرَةِ ثَوْبِهِ، لِأَنَّ الْكَرِيمَ إِذَا أَحْبَبَ بَأَنَّهُ يَتَوَلَّى بِنَفْسِهِ الْجَزَاءَ قَتَضَى عَظَمَ قَدْرِ الْجَزَاءِ، وَشَعْرَةَ الْعَطَاءِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «الْخُلْفَةُ قَسَمُ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَلِي رِوَايَةٌ: «الْخُلُوفُ» هُوَ

(١) «أعلام الحديث»: (٢/٩٤٦).

(٢) فِي (نَحْ) وَ(هَ): لِأَنَّ، وَتَمَثَّلَتْ مِنْ (صَر)، هُوَ لِمَنْ رَفَقَ لِمَا فِي «أعلام الحديث»

(٣) «أعلام الحديث»: (٢/٩٤٧).

[٢٧٠٥] ١٦٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْنَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ وَفَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا الْمُخَوِّرَةُ - وَهِيَ الْحِزْمِيُّ - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الصِّيَامُ جَنَّةٌ » . ١ سمعته ٧٤٩٢ ، ولبخاري ١٨٩٢ كلاهما مطرولاً .

بصم الحاء فيهما، وهو تعبير رائعة لفم، هذا هو الصوبُ، فيه، بصم الحاء كما ذكرناه، وهو الذي ذكره الخطابي ^(١) وغيره من أهل الغريب، وهو المعروف في كتب اللغة .

وقال القاضي : الرواية الصحيحة بصم الحاء، وكثير من الشيوخ يروونها ^(٢) بفتحها ^(٣)، قال الخطابي : وهو خطأ ^(٤) . قال القاضي . وحكي عن القاسمي ^(٥) فيه الفتح والصم . وقال : أهل المشرق يقولون بلوحيين ^(٦) . والصوبُ الصم، ويقال خَلَفَ قُوَّةَ يَفْتَحُ الحاء واللام، يَحْلَفُ بضم اللام، وَأَخْلَفَ يُعَوِّفُ إذا تغير .

وأم معنى الحديث فقول القاضي ^(٧) . قد المازري : هذا محالٌ واستعذر، لأنَّ أسطورة بعض الرواة من صفت لحيوان الذي له طبائع تميل إلى شيء فتستطبه، وتنفر من شيء فتستفد منه، والله تعالى متفلس عن ذلك، لكن جرت عادتنا بتقريب الروائح عطية مثلاً، فاستعير ذلك في انصوم لتقريبه من الله تعالى ^(٨) .

قال القاضي : وقيل : يُجَازِيهِ اللهُ تعالى به في الآخرة، فتكون نكهته أطيب من ريح المسك، كما أن دم الشهيد يكون ريحه ريح المسك . وقيل : يحضن لصاحبه من الثواب أكثر مما يحضن لصاحب المسك، وقيل : رائحته عند ملائكة الله تعالى أطيب من رائحة المسك عندنا، وإن كانت رائحة الخُلُوف عندنا خللاً ^(٩) .

(١) «غريب الحديث» : (٢٢٩/٣)

(٢) محي (ص) و(هـ) : يرويه .

(٣) إكمال المعجم : (١١١/٤)

(٤) نظر المصالح غلط المحضين : (٤٤/١)، و«غريب الحديث» : (٢٣٩/٣) .

(٥) محي (ج) و(ص) و(هـ) : لغوي، وهو خطأ . وملت من «إكمال المعجم» و«المشرق» . (٢٣٩/١) .

(٦) إكمال المعجم : (١١١/٤)

(٧) إكمال المعجم : (١١٢/٢)

(٨) المعجم : (٢/٢٦٦) .

(٩) إكمال المعجم : (١١٢/٢) .

[٢٧٠٦] ١٦٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي عَقْلًا : عَنْ أَبِي صَالِحٍ الزُّرَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَالَ اللَّهُ : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَّامَ ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ ، وَالصَّيَّامُ جُنَّةٌ ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمِ أَحَدِكُمْ ، فَلَا يَرْفُثْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَسْتَحْبْ ، فَإِنْ سَاءَ أَحَدٌ أَرْفَأْتَهُ ، فَلْيَقُلْ : إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ ، وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا : إِذَا أَنْظَرَ فَرَحَ بَفْطَرِهِ ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ » [احمد : ٧٦٩٣ ، والبيهقي : ١٩١٤] .

و لأصح ما قاله الداودي من المغاربة ، وقاله من قاله من أصحابنا ؛ أن الخُلوْف أكثر ثوباً من العِسك حيث نُدب إليه في التَّجَمُّع والأعياد ، ومجالس الحديث والذكر ، وسائر مجامع الخير .

وحق أصحابنا بهذا الحديث على كراهة السَّوَالِ للصَّائِمِ بعدَ نَزْوَالِ ، لأنه يُزِيل الخُلوْف الذي هذه صفة ونصيلة ، وإن كان السَّوَالُ فيه فُضْرٌ أيضاً ، إلا أنَّ^(١) غُضِيَّة الخُلوْف أعظم ، قالوا : كما أنَّ دَمَ الشَّهِيد مشهود له بالطَّيِّب ، ويُتْرَك له عَسَلُ الشَّهِيد ، مع أنَّ عَسَلَ المَيِّت واجبٌ ، فإذا تُرِكَ الوَجِبُ للمحافظة على بقاء الدَّمِ المشهود له بالطَّيِّب ، فترك السَّوَالُ الذي ليس هو واجباً للمحافظة على بقاء الخُلوْف المشهود له بذلك أولى ، والله أعلم .

قوله ﷺ : « الصَّيَّامُ جُنَّةٌ » هو بضم الجيم ، ومعناه : يتر^(٢) ومانع من الرِّفث والآثام ، ومانع أيضاً من التَّار ، ومنه اليمْحَرُ وهو التُّرْسُ ، ومنه الحِجْرُ لا يَسْتَلُوهِم .

قوله ﷺ : « فَلَا يَرْفُثْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَسْتَحْبْ » ، هكذا هو هنا بالسين ، ويقال بالسين والصاد ، وهو الضَّيْحُ ، وهو بمعنى الرواية الأخرى : « وَلَا يَجْهَلُ وَلَا يَرْفُثْ » .

قال القاسمي : ورواه الطبري : « وَلَا يَسْخَرُ » بالراء ، قال : ومعناه صحيح ، لأنَّ السَّخَرَةَ تكون بالقول والفعل ، وكلُّهُ من الجهل^(٣) .

قلت : وهذه الرواية تصحيفٌ ، وإن كان لها معنى^(٤) .

(١) في (ص) و(هـ) : لأن

(٢) في (ص) و(هـ) : متعة ، وحيث من (ح) وهو كذلك في «إكمال المعجم» ١١٠ / ٢ .

(٣) إكمال المعجم : (١١٠ / ٢) ، وأما رواية بهزي بنقط : «وَلَا يَسْخَرُ» فم أتب عبيد .

(٤) وقد ذكرها البيهقي في «التصحيح» ص ٤٩ . وقال : وهذه الرواية تصحيف . وقد ذكره بهزي في «مبني

الفتوى» : (٤٧١ / ٤) ووجهها مصحفة . والله أعلم

[٢٧٠٧] ١٦٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ (ح)، وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ - وَانْقُطِعَ لَهُ -: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ بُضَاعَةً، الْحَسَنَةُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، قَالَ اللَّهُ: إِلَّا الصَّوْمُ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدْفَعُ شَهْوَنَهُ وَطَعَامَهُ مِنْ أَجْلِي، لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ: فَرْحَةٌ عِنْدَ ظَهْرِهِ، وَفَرْحَةٌ عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ. وَلَخُلُوفٌ فِيهِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ» . [أحمد: ١٩٧١٤ والبيهقي: ٧٤٩٣]

[٢٧٠٨] ١٦٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْبٍ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: إِنَّ الصَّوْمَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، إِنَّ لِلصَّائِمِ فَرْحَتَيْنِ: إِذَا أَفْطَرَ فَرَحٌ، وَإِذَا لَقِيَ اللَّهَ فَرَحٌ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَخُلُوفٌ قِمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ» . [أحمد: ٧١٣٤] [رواه: ٢٧١٧].

[٢٧٠٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الْهَدَيْيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَغْنِي ابْنُ مُسْلِمٍ -: حَدَّثَنَا حِزْرَارُ بْنُ مَرْثَةَ - وَهُوَ أَبُو سِنَانٍ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: وَقَالَ: «إِذَا لَقِيَ اللَّهَ فَجَزَاءُهُ، فَرَحٌ» . [رواه: ٢٧١٧].

[٢٧١٠] ١٦٦ - (١١٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ - وَهُوَ

قوله ﷺ: «وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَمْرُحُهُمَا إِذَا أَفْطَرَ فَرَحٌ بَعْضُهُ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرَحٌ بَصَوْمِهِ» .

قال العلماء: أما فرحته عند لقاء ربه فبسببها ما يره من جزائه، ولذا كثر نعمة الله تعالى عليه بتوليته للعبادة، وأما عند فطره فبسبب تمام عبادته وسلاطته من المفيدات، وما يرجوه من ثوابها.

قوله: (حدثنا خالد بن مخلد القفال) هو يفتح لقف والعاء، قال البخاري والكلاباذي: معناه: يقال^(١)، كأنهم نسبوه إلى بيع القبطية^(٢)، قال القاضي^(٣)، وقال الباجي: هي قرية على باب

(١) «التاريخ الكبير» لمبخاري (٣/ ١٧٤)، وفيه إنباءة ولإرشاءة للكلاباذي، (١٦٩/ ٢٩٩)

(٢) القبطية: القنطرة، قاله الجعفي، والعيسى، والعبود، وما شاكلها.

(٣) «إكمال المعلم» (٤/ ١١٣).

الْقَطَوَانِيُّ - عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي أَبُو حَرِيمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَاباً يُقَالُ لَهُ: الرِّيَّانُ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَدْخُلُ مَعَهُمْ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، يُقَالُ: أَبْنِ الصَّائِمُونَ؟ فَيَدْخُلُونَ مِنْهُ، فَإِذَا دَخَلَ آخِرُهُمْ، أَغْلِقَ، فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ». (أحمد: ٢٢٨٩٨، والبخاري: ١٨٩٦).

الكوفة^(١)، قال: وقوله أبو ذر أيضاً، وفي «تاريخ البخاري» أن قطوان موهج^(٢) قوله ﷺ: «إن في الجنة باباً يقال له: الرِّيَّانُ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَدْخُلُ مَعَهُمْ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، يُقَالُ: أَبْنِ الصَّائِمُونَ؟ فَيَدْخُلُونَ مِنْهُ، فَإِذَا دَخَلَ آخِرُهُمْ، أَغْلِقَ، فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ». هكذا وقع في بعض الأصول: «فَإِذَا دَخَلَ آخِرُهُمْ»، وفي بعضها: «فَإِذَا دَخَلَ أَوَّلُهُمْ» قال القاضي وغيره: وهو وهم^(٣)، والصواب: «آخِرُهُمْ»، وفي هذا الحديث فضيلة الصيام، وكرامة الصائمين.



(١) «التعميم والتجريح» لبني جزي، ٢/٥٥٣.

(٢) «تاريخ كبير» للبخاري، ٣١١/٨، في ترجمة يحيى بن يعلى الأسلمي لقصواني.

(٣) «إكمال المعلم»: ١/١١٤.

٣١ - [باب فضل الصيام في سبيل الله

لَنْ يُطِيقَهُ بِلَا ضَرَرٍ وَلَا تَفْوِيتٍ حَقًّا

[٢٧١١ | ١٦٧ - (١١٥٣)] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ذَمْحٍ بْنِ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنِي لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ
الْهَادِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيْشٍ، عَنْ أَبِي سَمِيْعٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمَ وَجْهَهُ
عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا». (المعجم - ١١٧٩٠ | ج ٢ - ص ٢٧١٣).

[٢٧١٢ | (٠٠٠)] وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - بَعْنِي الدَّرَاوَزِيُّ -، عَنْ
سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. (ج ٢ - ص ٢٧١٣ | ٢٧١٣).

[٢٧١٣ | ١٦٨ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرِ الْقَبَيْيُّ قَالَا:
خَاتَمًا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَسُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ رضي الله عنه سَوَاءً
الثَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيْشٍ الرَّزْقِيُّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَمِيْعٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا». (الجامع - ١١٧٩٠ | ج ٢ - ص ٢٧١٣).

(المعجم - ٢٧١١)

باب فضل الصيام في سبيل الله لَنْ يُطِيقَهُ بِلَا ضَرَرٍ وَلَا تَفْوِيتٍ حَقًّا

قوله ﷺ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا».

فيه فضيلة الصيام في سبيل الله، وهو محمول على من لا ^(١) يتضرر به، ولا يفوت به حقًا، ولا
يحتمل به قتاله، ولا غيره من مهمات عرويه. ومعه: المباحة عن النار والمعافاة منها.
(والخريفة) السنة، والمراد مسيرة سبعين سنة.



٣٢ - [باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال،

وجواز فطر الصائم نقلاً من غير عذر]

[٢٧١٤] ١٦٩ - (١١٥٤) رَحِمَهُ اللهُ أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَوَاجِدِ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ: «يَا عَائِشَةُ، هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ، قَالَ: «فَإِنِّي صَائِمٌ»، قَالَتْ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَهْدَيْتُ لَنَا هَدِيَّةً - أَوْ: جَاءَنَا زَوْرٌ - قَالَتْ: فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَهْدَيْتَ لَنَا هَدِيَّةً - أَوْ: جَاءَنَا زَوْرٌ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئاً، قَالَ: «مَا هُوَ؟»، قُلْتُ: خَيْسٌ، قَالَ: «هَاتِيهِ»، فَجِئْتُ بِهِ فَأَكَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِماً». [نظر ٢٧١٥].

باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال،

وجواز فطر الصائم نقلاً من غير عذر، والأولى إتمامه

فيه حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: (قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ: «يَا عَائِشَةُ، هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ، قَالَ: «فَإِنِّي صَائِمٌ»، قَالَتْ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَهْدَيْتُ لَنَا هَدِيَّةً - أَوْ: جَاءَنَا زَوْرٌ - فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَهْدَيْتَ لَنَا هَدِيَّةً - أَوْ: جَاءَنَا زَوْرٌ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئاً، قَالَ: «مَا هُوَ؟»، قُلْتُ: خَيْسٌ، قَالَ: «هَاتِيهِ»، فَجِئْتُ بِهِ، فَأَكَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِماً».

وفي الرواية الأخرى: قَالَتْ: (دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟»، قُلْنَا: لَا، قَالَ: «فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ»، ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَهْدِي لَنَا خَيْسٌ، فَقَالَ: «أَتَرَبْتُم»، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ صَائِماً، فَأَكَلْتُ).

الشرح:

(الْخَيْسُ)، بفتح الحاء المهملة، هو الْقَمَرُ مع السمن ولأفهد، وقال لَهْرَوِي^(١): نريدة من أحملاط^(٢)، والأول هو المشهور.

(١) في (ج): نورهجه وهو خطأ

(٢) قول لَهْرَوِي في «الغريب»، (خيس)، إلا أن الجملة وقع فيها تصحيف في كلمة نريدة، فحذف

قَالَ طَلْحَةُ: فَحَدَّثْتُ مُجَاهِدًا بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يُخْرِجُ الصَّدَقَةَ مِنْ مَالِهِ، فَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهَا، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا.

[٢٧١٥] ١٧٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمِّهِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟»، فَقُلْنَا: لَا، قَالَ: «فَإِنِّي إِذَنْ ضَائِمٌ»، ثُمَّ أَقْدَمَ يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْدِي لَنَا خَبْرًا، فَقَالَ: «أَرَيْتُمْ»، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ ضَائِمًا فَأَكْرَمَ. أَحَد ٢٥٧٣١.

و (لَرَوُّ) بفتح الراء، الرُّوِّدُ، ويقع الرُّوِّدُ على الواحد والجماعة القليلة والكثيرة. وقولها: (جاءنا رَوِّدٌ - وقد خَبَأَتْ لَكَ) معناه: جاءنا رافدون ومعهم هدية خَبَأَتْ لَكَ مِهَا، أو يكون معناه: جاءنا رَوِّدٌ فَأَهْبَيْتُ لَنَا بِسَبَبِهِمْ هَدِيَّةً، لَخَبَأَتْ لَكَ مِنْهُ، وهاتان الروايتان هما حديثٌ واحدٌ، والثانية مفسرة للأولى وثبوتها أَنَّ نَقْضَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى كَانَتْ فِي يَوْمَيْنِ لَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، كَذَا قَالَ الْقَاضِي ^(١) وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وفيه دليلٌ لمذهب الجمهور أَنَّ صَوْمَ الثَّاقِلَةِ يَجُوزُ بِنِيَّةٍ فِي النَّهَارِ قُلْ رَوَايَةُ لَشُعْسٍ، وَيَتَأَوَّلُهُ الْآخَرُونَ عَلَى أَنَّ سَوَّاهُ ﷺ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» لَكُونَهُ ضَمَعَتْ عَنِ الصَّوْمِ، وَكَانَ نَوَاهٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَرَادَ الْفِطْرَ لِلضَّعِيفِ، وَهَذَا تَأْوِيلٌ فَاسِدٌ، وَتَكَلَّفَ بَعِيدٌ.

وفي رَوَايَةِ الثَّانِيَةِ التَّصْرِيحُ بِالدَّلَالَةِ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمُوَافِقِهِ: فِي أَنَّ صَوْمَ الثَّاقِلَةِ يَجُوزُ قَطْعُهُ وَالْأَكْلُ فِي أَثْنَاءِ النَّهْرِ، وَيَبْطُلُ الصَّوْمُ، لِأَنَّهُ تَعَلَّى، فَهُوَ إِلَى خَيْرَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْإِبْدَاءِ، وَكَذَلِكَ فِي السَّوَامِ، وَيَمْتَنُّ قَالَ بِهِ هَذِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ لُصْحَابِهِ ^(٢)، وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَآخَرُونَ، وَكَتَبَهُمْ كُلُّهُمْ وَلِلشَّافِعِيِّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ عَلَى اسْتِحْبَابِ رَمَاهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْلُكٌ: لَا يَجُوزُ قَطْعُهُ، وَيَأْتِي بِذلِكَ، وَهُوَ قَالَ الْحَسَنُ الْبُضْرِيُّ وَمَكْحُولٌ وَالنَّخَعِيُّ، وَأَوْجِبُوا قَضَاءَهُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ بِلَا عُذْرٍ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ: وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ لَا قَضَاءَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَهُ بِعُلَّةٍ ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «إكمال المعجم»: (٤/١١٦).

(٢) «سراج أحاديثهم» عبد الرزاق في «مصنفه»: (٤/٢٧١)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»: (٢/٢٨٩).

(٣) «الاستبصار»: (٣/٣٥٥).

[٢٧١٦] ١٧١ - (١١٥٥) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِثُ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ هِشَامِ الْقُرْطُوبِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَأَكَلَ أَوْ شَرَبَ ، فَلَيْتُمْ صَوْمَهُ ، لَئِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَمَّاهُ أَحْمَد» . [١١٥٩]

* ۱۰۴

قوله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلَيْتَمَّ صَوْمُهُ، فَلَيْتَمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ».

فيه دلالة لمذهب الأكثرين أنَّ الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً لا يفطر . وممن قال بهذا الشافعي وأبو حنيفة ودونود وآخرين .

وقال ربيعة ومثلث! تقسّم صومته وعصيه القضاء دون الكفارة. وقال عطية والأوصالي والبيث:
يجب القضاء في الجماع دون الأكل. وقال أحمد: يجب في الجماع القضاء والكفارة، ولا شيء في
الأكل.



٣٤ - [باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان،

واستحباب ألا يخلي شهراً عن صوم]

[٢٧١٧] ١٧٢ (١١٥٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ سَعِيدِ
الْحَرَبِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : هَلْ كَانَ لِنَبِيِّ ﷺ يَصُومُ شَهْرًا مَعْلُومًا
مِثْلَ رَمَضَانَ ؟ قَالَتْ : وَاللَّهِ بِنِ صَامَ شَهْرًا مَعْلُومًا سِوَى رَمَضَانَ حَتَّى مَضَى لِرُجُوعِهِ ، وَلَا
أَفْطَرَهُ حَتَّى يُصِيبَ مِنْهُ . [أحمد : ٢٥٨٢٩ ، مطبوعاً] [إسناده : ٢٧٢١] .

[٢٧١٨] ١٧٣ - (١١٥٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا كُثَيْبٌ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ ؟ قَالَتْ : نَا
عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ ، لَا رَمَضَانَ ، وَلَا أَفْطَرَهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ ﷺ .
[أحمد : ٢٦٠٨٧] [إسناده : ٢٧٧١] .

[٢٧١٩] ١٧٤ - (١١٥٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ أَيُّوبَ وَهْشَامٍ ،
عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ - قَالَ حَمَّادٌ : وَأُظِّلَ أَيُّوبُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ -
قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَتْ : كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ : قَدْ صَامَ ، قَدْ
صَامَ ، وَيَفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ : قَدْ أَفْطَرَ ، قَدْ أَفْطَرَ . قَالَتْ : وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَمِثْلِ سُنَّةِ قُلُومِ
الْمَدِينَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانَ . [أحمد : ٢٥٨٠٤ ، مطبوعاً] [إسناده : ٢٧٣٦] .

باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان، واستحباب ألا يخلي شهراً^(١) عن صوم

فيه حديث عائشة (أن النبي ﷺ ما صام شهراً كله إلا رمضان، ولا أفطره كله حتى يصيب منه)،
وفي رواية: (يصوم منه)، وفي رواية: (كان يصوم حتى نقول: قد صام قد صام، ويفطر حتى نقول: قد
أفطر قد أفطر). وفي رواية: (يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم، وما رأيته في
شهر أكثر منه صياماً في شعبان)، وفي رواية: (كان يصوم شعبان كله، كان يصوم شعبان إلا قليلاً).

(١) في (ط): يخلي شهراً.

[٢٧٢٠] (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِمَثَلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ إِسْنَادُهُمَا وَلَا مُحَمَّدًا. [ط ٢٧٢١].

[٢٧٢١] ١٧٥ - (٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ: لَا يُفْطِرُ، وَيَقُولُ حَتَّى يَقُولَ: لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اِمْتَكَمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ جِهَانًا فِي شَعْبَانَ. [احمد ٢٤٧٥٧، والبخاري ١٩٦٩].

[٢٧٢٢] ١٧٦ - (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الشَّافِعِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَتْنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: كَانَ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ قَدْ صَامَ، وَيَقُولُ حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَفْطَرَ، وَلَمْ أَرَهُ صَائِمًا مِنْ شَهْرٍ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ، كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ، كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ إِلَّا قَلِيلًا. [احمد ٢٤١١٦، وبنظر ٢٧٢١].

في هذه الأحاديث أنه يستحب ألا يخلو شهر^(١) من صيام. وفيها أن صوم النبي غير مختص بزمان معين، بل كل السنة صالحة له إلا رمضان والعيه والتشريق

وقولها: (كان يصوم شعبان كله، كان يصومه إلا قليلاً) الثاني تفسير للأول، وبين أن قولها: (كله) أي خاليه، وقيل: كان يصومه كله في وقت، ويصوم بعضه في سنة أخرى، وقيل: كان يصوم تارة من أوله، وتارة من آخره، وتارة بينهما، وما يحبي منه شيئاً بلا صيام، نكن في منين، وقيل في تخصيص شعبان بكنة الصوم؛ لكونه ترفع فيه أعمال العباد، وقيل غير ذلك.

فإن قيل: سيأتي قريباً في الحديث الآخر: إن أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم، فكيف أكثر منه في شعبان؟ فقولنا: المحرم؟

فالجواب: لعلمه لم يعلمه فضل المحرم إلا في آخر الحجة، قبل التمكن من صومه. أو لعلمه كان يعرض فيه أعداء تمنع من إكثار الصوم فيه، كسفر ومرضى وغيرهم.

[٢٧٢٣] ١٧٧ - (٧٨٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ. حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الشَّهْرِ مِنَ السَّنَةِ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ، وَكَانَ يَقُولُ: «تَحَدَّثُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَمَلَّ حَتَّى تَمَلُّوا». وَكَانَ يَقُولُ: «أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ وَإِنْ قَلَّ». [مكرر ١٨٧٧] [الحمد ٢٥٩٦٧، وسخري ١٩٧٠].

[٢٧٢٤] ١٧٨ - (١١٥٧) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ السُّقْمَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم شَهْرًا كَدِمَلًا قَطُّ غَيْرَ رَمَضَانَ، وَكَانَ يَصُومُ إِذَا صَامَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: لَا وَاللَّهِ لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ إِذْ أَفْطَرَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: لَا وَاللَّهِ لَا يَصُومُ.

[٢٧٢٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَسَائٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: شَهْرًا مُتَابِعًا مُنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ. [الحمد ٢٤٥١، وسخري ١٩٧١].

[٢٧٢٦] ١٧٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ صَوْمِ رَجَبٍ، وَنَحْنُ يُزَمِّلُ فِي رَجَبٍ، فَقَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَصُومُ حَتَّى تَقُولَ: لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ: لَا يَصُومُ. [الحمد ٢٠٤٦، وسخري ١٩٧٢].

قال العلماء: وإنما لم يستكمل غير رمضان لتلا بطن وجوبه.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «تَحَدَّثُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ...» إِلَى آخِرِهِ، هَذَا، الْحَدِيثُ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ وَبَيَانُهُ وَاضِحًا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، فَمِثْلُ كِتَابِ الْقِرَاءَةِ وَأَحَادِيثِ الْقُرْآنِ ^(١).

قوله: (سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ صَوْمِ رَجَبٍ. فَقَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ: لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ: لَا يَصُومُ). الظاهر أن مراد سعيد بن جبیر بهذا الاستدلال أنه لا نهى عنه، ولا نسب فيه بعينه، بل له حكم ما في المشهور، ولم يثبت في صوم

[٢٧٢٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا عَيْثُ بْنُ مُسْهِرٍ (ح) - وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى : أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، بِكَلاهُمَا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ (انظر ٢٧٢٤) .

[٢٧٢٨] ١٨٠ - (١١٥٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ ، قَدَا : حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ (ح) . وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ - وَالتَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا بِهِ زُحْرٌ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ : حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ حَتَّى يُقَالَ : قَدْ صَامَ ، قَدْ صَامَ ، وَيُفْطِرُ حَتَّى يُقَالَ : قَدْ أَفْطَرَ ، قَدْ أَفْطَرَ . [أحمد . ١٣١٧٤ ، البخاري : ١٩٤١ مجموعاً] .

رَجَبُ نَهْيٍ وَلَا نَدْبٍ لِعَيْنِهِ ، وَلَكِنْ أَصْلُ الصَّوْمِ مَنُودٌ إِلَيْهِ . وَفِي مَسْنَنِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَدَّبَ إِلَى الصَّوْمِ مِنْ ^(١) الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ ^(٢) ، وَرَجَبُ أَحَدُهَا .



(١) أي (خ) : في -

(٢) أبو داود . ٢٤٢٨ ، رحمه - صوم عن الحرم وتربوا . - وأخرجه أحمد : ١٧٤١ ، وابن ماجه . ١٧٤١ ، من حديث رجل من

بغلة ، وصناديد ضعيف .

٢٥ - [باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به،

أو فوت به حقاً، أو لم يفضل العيدين والتشريق،

وبيان تفضيل صوم يوم وإفطار يوم]

[٢٧٢٩] ١٨١ - (١١٥٩) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهْبٍ يُحَدِّثُ عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ (ج). وَحَدَّثَنِي حُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يَقُولُ: لَا قُرْصَ، لِلَّيْلِ وَلَا صَوْمَ، لِلنَّيَّارِ مَا عَشْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتَ الَّذِي تَقُولُ ذَلِكَ؟» فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، فَصُمْ وَالْطَّرَ، وَنَمْ وَنَمْ، وَصُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَثْنَالِهَا. وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ»، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنِّي أُحِبُّ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «صُمْ يَوْمًا، وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ» قَالَ: قُلْتُ: فَإِنِّي أُحِبُّ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «صُمْ يَوْمًا، وَأَفْطِرْ يَوْمًا، وَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ ﷺ، وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ» قَالَ: قُلْتُ: فَإِنِّي أُحِبُّ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ». [أحمد: ٦٧٦٠، ومجاهدي: ٣٤١٨].

باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به، أو فوت به حقاً،

أو لم يفضل العيدين والتشريق، وبيان تفضيل صوم يوم وإفطار يوم

فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد جمع مسلم رحمه الله صرقه فأنشده: وحديث الحديث: بيان وفي رسول الله ﷺ بأمره، وشقيقته عليهم، وورثهم إلى مصالحتهم، وحثهم على ما يطيقون من الصوم عليه، ونهيهم عن التعمق والإكثار من العبادات التي يحاب عليهم الخلل بسببها، أو تركها، أو ترك بعضها، وقد برى ذلك بقوله ﷺ: «عليكم من الأعمال ما تطيقون، فإن الله لا يملُ حتى تُملُوا» ويقونه ﷺ في هذا الباب: «لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل، فترك قيام الليل» وفي الحديث الآخر: «أحب العمل إليه ما داوم صاحبه عليه» وقد ذم الله تعالى قوماً أكثروا لعبادة، ثم هزلوا فيها، فقال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٧).

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: لَأَنْ أَكُونَ قَبِيْثَ الثَّلَاثَةِ الْيَوْمِ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمَالِي.

وهي هذه الروايات المذكورة في لباب: النهي عن صيام الدهر، واختفت العلماء فيه، فذهب أهل الظاهر إلى منع صيام الدهر لظواهر هذه الأحاديث. قال القاضي وغيره: وذهب جماهير العلماء إلى جوازها إذا لم يضم لأيام المنهي عنها^(١)، وهي العيذان والتشريق، ومذهب الشافعي وأصحابه أن سرؤ الضيم إذا أفطر العبد والتشريق لا كراهة فيه، بل هو مستحب، بشرط ألا يلحقه به ضرر، ولا يفوت حقاً، فإن تضرر أو فوت حقاً فمكروه^(٢)، واستدلوا بحديث حمزة بن عمرو - وقد رواه البخاري ومسلم - أنه قال: يا رسول الله، إني أسرؤ الصوم، أفأصوم في السفر؟ فقال: «إن شئت فصم»^(٣)، وهذا لفظ رواية مسلم. فأقره ﷺ على سرؤ لصوم، ولو كان مكروهاً لم يقره، لاسيما في السفر، وقد ثبت عن ابن عمر بن الخطاب أنه كان يسرؤ الصيام^(٤)، وكذلك أبو طححة^(٥) وعائشة^(٦)، وخلاتق من السلف قد ذكرت منهم جماعة في «شرح المهذب» في باب صوم التطوع^(٧).

وأجابوا عن حديث: «لا صام من صام الأبد» بأجوبة:

أحدها: أنه محمول على حقيقته بأن يصوم معه العبد والتشريق، وبهذا أجابت عائشة رضي الله عنها.

والثاني: أنه محمول على من تضرر به، أو فوت به حقاً، ويؤيده أن النهي كان خطاباً لعبد الله بن عمرو بن العاص، وقد ذكر مسلم عنه أنه عجز في آخر عمره، وديم على كونه لم يقبل الرخصة، قالوا: فنهى ابن عمرو لعنه^(٨) بأنه سيجز، وأقر حمزة بن عمرو لعنه بقصره بلا ضرر.

والثالث: أن معنى «لا صام» أنه لا يجد من مثقه ما يجعلها غيره، فيكون خيراً لا دعة.

قوله ﷺ: «فلنك لا تستطيع ذلك»، فيه إشارة إلى ما قدمناه أنه ﷺ عليم من حال عبد الله بن عمرو أنه لا يستطيع الدوام عليه، بخلاف حمزة بن عمرو.

(١) إسناده الصحيح: (١٢٦/٤)، وابن عهذ في «الإستقار»: (٣٣١/٣ و ٣٣٣).

(٢) البخاري: ١٩٤٣، ومسلم: ٢٦٢٥، وأخرجه أحمد: ٢٤١٩٦، من حديث عائشة رضي الله عنها، أن حمزة من عمرو...

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة: ٨٩٠٧، عنه عن عمرو، وأخرجه البيهقي في «الكبرى»: (٤٩٥/٤)، عنه وعن أبيه رضي الله عنه.

(٤) أخرجه حديث البخاري: ٢٨٧٨، وأحمد: ١٢٠١٤، من حديث الحسن رضي الله عنه.

(٥) أخرجه حديث البيهقي في «السنن الكبرى»: (٤٩٦/٤).

(٦) «المجموع»: (٣٨٩/٦).

(٧) في (ص) و(هـ): «فهي ابن عمرو كان لعنه». بزيادة «كان».

[٢٧٣٠] ١٨٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّومِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ - وَهُوَ ابْنُ صَمَّارٍ - حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَتَّى نَلْقَى أَبَا سَلَمَةَ، فَأَرْسَلَنِي إِلَيْهِ رَسُولًا، فَخَرَجَ عَلَيْنَا، وَإِذَا عِنْدَ بَابِ دَارِهِ مَسْجِدٌ، قَالَ: فَكُنَّا فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: إِنْ تَشَاءُوا أَنْ تَدْخُلُوا، وَإِنْ تَشَاءُوا أَنْ تَقْعُدُوا هَاهُنَا، قَالَ: فَقُلْنَا: لَا، بَلْ نَقْعُدُ هَاهُنَا، فَحَدَّثَ، قَالَ: خَلَفَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أَصُومُ الدَّهْرَ، وَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ، قَالَ: فَإِنَّمَا ذُكِرْتَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا أَرْسَلَ إِلَيَّ فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ لِي: «أَلَمْ أُحِبَّ أَنْكَ تَصُومَ الدَّهْرَ، وَتَقْرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ؟»، فَقُلْتُ: بَلَى يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَلَمْ أَرِدْ بِذَلِكَ إِلَّا الْخَيْرَ، قَالَ: «فَإِنْ بِحَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَإِنْ لِرُؤُوحِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ، وَلِرُؤُوحِكَ عَلَيْكَ

وَأَمَّا نَهْيُهُ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ كُلِّهِ، فَهُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَغَيْرِ مُخْتَصٍّ بِهِ، بَلْ قَالَ أَصْحَابُنَا: يَكُونُ صَلَاةُ كُلِّ اللَّيْلِ دَائِمًا لِكُلِّ أَحَدٍ. وَهَرَقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَوْمِ الدَّهْرِ - فِي حَقِّ مَنْ لَا يَتَصَرَّرُ بِهِ، وَلَا يُعَوِّثُ حَقًّا - بِأَنْ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ كُلِّهِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِنَفْسِهِ، وَتَغْوِيَةِ بَعْضِ الْحَقُوقِ، فَلِذَا إِنْ سَمِ يَنْتَمِ بِالنَّهَارِ فَهُوَ خَيْرٌ ضَاهِرٌ، وَإِنْ سَمِ نَوْمًا يَجْبِرُ بِهِ سَهْرُهُ فَوَدَّ بَعْضُ الْحَقُوقِ، بِخِلَافِ مَنْ يُصْبِي بِبَعْضِ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ يَسْتَعْنِي بِنَوْمٍ بَدِيقِهِ، وَكَذَا سَمِ مَعَهُ شَيْءٌ فِي النَّهَارِ كَانَ يَسِيرًا لَا يُعَوِّثُ بِهِ حَقًّا، وَكَذَا مَنْ قَامَ لَيْلَةً كَامِلَةً - كَلِيقَةِ الْعَيْدِ، أَوْ غَيْرِهَا لَا دَائِمًا - لَا كَرَاهَةَ فِيهِ لَعَدَمِ نَضَرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ فِي صَوْمِ يَوْمٍ وَفَطْرِ يَوْمٍ: «لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ» اِخْتَلَفَ لِعِدْمَاءِ فِيهِ، فَقَالَ الْمُتَوَلِّيُّ بْنُ أَصْحَابِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعِدْمَاءِ: هُوَ أَفْضَلُ مِنَ السَّرَدِ، بظاهر هذا الحديث، وفي كلام غيره إشاراتٌ إلى تفضيل السَّرَدِ، وتخصيص هذا الحديث بعبد الله بن عمرو ومن في معناه، وتقديره: لَا أَفْضَلَ مِنْ هَذَا فِي حَقِّكَ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَنْتَهَ حِمَزةَ بْنِ عَمْرٍو عَنِ السَّرَدِ، وَارْشَدَهُ إِلَى يَوْمٍ وَيَوْمٍ، وَلَوْ كَانَ أَفْضَلَ فِي حَقِّ كُلِّ نَدَسٍ لَأَرْشَدَهُ إِلَيْهِ وَبَيَّنَّ لَهُ، فَإِنْ تَأَخَّرَ الْبَيَانُ عَنْ وَقْتِ الْمَجَاجِقِ لَا يَجُوزُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنْ بِحَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ» معناه: يَكْفِيكَ أَنْ تَصُومَ.

قَوْلُهُ ﷺ: «لِرُؤُوحِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ» أَي: (لِرُؤُوحِكَ، وَقَدْ سَبَقَ شَرْحُهُ قَرِيبًا).

(١) لِي (خ)؛ موه.

(٢) ص: ١٨٢، من هذا الجزء.

حَقًّا، وَلِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا» قَالَ: «فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّهُ كَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ». قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَمَا صَوْمُ دَاوُدَ؟ قَالَ: «كَانَ يَصُومُ يَوْمًا، وَيُفْطِرُ يَوْمًا» قَالَ: «وَأَمَّا الْقُرْآنُ فِي كُلِّ شَهْرٍ» قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِلَيَّ أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، هَلْ هُنَّ: «فَاقِرَةٌ فِي كُلِّ عَشْرِينَ» قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِلَيَّ أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، هَلْ هُنَّ: «فَاقِرَةٌ فِي كُلِّ عَشْرٍ» قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِلَيَّ أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، هَلْ هُنَّ: «فَاقِرَةٌ فِي كُلِّ سَبْعٍ، وَلَا تَزِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ، لَئِنْ لَزَوَجَكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا»، قَالَ: فَهَشَدْتُ، فَشَدَّ عَلَيَّ، قَالَ: وَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ لَا تَدْرِي لَعَلَّكَ يَطْوِلُ بِكَ عُمْرٌ». [أحمد ٦٨٦٧].

قوله **﴿١﴾** : «واقرأ القرآن في كل شهر» ثم قال : في كل عشرين ، ثم قال : في كل سبع ولا تزد ، هذا من نحوه ، سبق من الإرشاد إلى الاقتصاد في العبادة ، والإشارة ^(١) إلى تنويع القرآن ، وقد كانت للسلف عادات مختلفة فيما يقرأون كل يوم بحسب أحوالهم وأهليهم ووظائفهم ، فكان بعضهم يخطم القرآن في كل شهر ، وبعضهم في عشرين يوماً ، وبعضهم في عشرة أيام ، وبعضهم أو أكثرهم في سبعة ، وكثير منهم في ثلاثة ، وكثير في كل يوم وليلة ، وبعضهم في كل ليلة ، وبعضهم في اليوم واللييلة ثلاث ختبات ، وبعضهم ثمان ختبات ، وهو أكثر ما بلغت ، وقد أوصحتُ هـد كلاً مضافاً إلى فعلية وناقية في كتاب «آداب القرآن» ^(٢) مع جمل من لغات تتعلق بذلك ، والمختار أنه يستكثر منه ما يمكنه لو لم عليه ، ولا يعتد إلا ما يغيب على فطنة الدوام عليه في حال شأطه وغيره ، هذا ^(٣) إذا لم تكن له وظائف عامة أو خاصة يتعطل - بإكثار القرآن - عنه ، فإن كانت له وظيفة عامة ، كولاية وتعليم ولحق ذلك ، فتبوءت لنفسه قراءة يمكنه المحافظة عليها مع نشاطه وغيره من غير إخلال بشيء من كماليات تلك الوظيفة ، وعسى هذا يحمل ما جاء من السلف .

(43) *فِيهِ (مُخَصَّنٌ) : وَ لِيُزِيحَ*

(٢٦) وهو استبيان في آداب حملة القوارص ص ٥٩ - ٦٠ وقد سماه في التسمية (٥٠٣/٨) عن جليل هذا (وهذه عبادة يتخصص فيها) ولكن متعة بمسألة (أو) فقد صحح أن ينبغي (ص) إلى صمد الله بن عبود كما يقرأ القرآن في آخر من ثلاث. وقاله: أتم بفتح على قول القرآن في آخر من ثلاث).

(۳) غیر (نہ): \neg (negation)

قَالَ - فَصَرَفْتُ إِلَيَّ الَّذِي قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ، فَسَمَّا كَبِيرُتُ وَوَدَّتُ أَنِّي كُنْتُ قَبْلَتْ رُحْصَةً نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ.

[٢٧٣١] ١٨٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ زُعَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ لَمْعَلَمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِيهِ بَعْدَ قَوْلِهِ: «مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»: «فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَةِ عَشْرٍ أَمْثَالَهَا، فَذَلِكَ الدَّعَرُ كُلُّهُ». وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: قُلْتُ: وَمَا ضَوْفُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ؟ قَالَ: «نِصْفُ الدَّعَرِ» وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ شَيْئًا، وَلَمْ يَقُلْ «وَإِنَّ لِرُفُوكَ عَلَيْكَ حَقًّا» وَلَكِنْ قَالَ: «وَإِنَّ لَوْلِيكَ عَلَيْكَ حَقًّا». [ص ٢٧٣٠]

[٢٧٣٢] ١٨٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ ذَكْرِیَاءَ: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى بَنِي زُهْرَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ - قَالَ: وَأَخْبَسْنِي قَدْ سَمِعْتُهُ أَنَا مِنْ أَبِي سَلَمَةَ -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ» قَالَ - قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً، قَالَ: «فَاقْرَأْهُ فِي عِشْرِينَ لَيْلَةً» قَالَ: قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً، قَالَ: «فَاقْرَأْهُ فِي سَبْعٍ وَلَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ» [ص ١٨٧١] مرقا والبحر ٨٠٥٤.

[٢٧٣٣] ١٨٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأُرْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قَوَّاهُ قَسْتُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنِ ابْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوَابٍ: حَدَّثَنِي

قَوْلُهُ: «وَوَدَّتُ أَنِّي كُنْتُ قَبْلَتْ رُحْصَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» معناه: أَنَّهُ كَبُرَ وَعَظَرَ عَنِ الْمَحَافِظَةِ عَلَى مَا التَزَمَهُ وَوَضَّفَهُ عَلَى نَفْسِهِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَسَّلَ عَلَيْهِ فَعْلُهُ وَلَا يُمْكِنُهُ نَرْخُهُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: شِئَا هَبْ اللَّهُ لَا تَكُنْ مِثْلَ فَلَانٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ وَكَلَامِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ يَسْنِي لِمَوَاطِنَ عَلَى مَا ضَارَ عَادَةً مِنَ الْحَيَرِ، وَلَا يَفْرُطُ فِيهِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «وَإِنَّ لَوْلِيكَ عَلَيْكَ حَقًّا» هِيَ أَدْنَى عَلَى الْأَبِ تَأْدِيبَ وَبِهِ، وَتَعْبِئُهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ وَظَائِفَ لَدُنْهِ، وَهَذَا التَّعْظِيمُ رَاجِبٌ عَلَى الْأَبِ وَسَائِرِ الْأَرْوَاحِ قَبْلَ بُلُوغِ الصَّبِيِّ وَنُضُجِهِ، مِثْلُ عِيَةِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ: وَعَسَى الْأَكْمِهَاتُ - أَيْضًا - هَذَا التَّعْظِيمُ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّرْبِيَةِ، وَهِيَ مُخَلَّ فِي ذُنُوبِ. وَجَرَّةُ هَذَا التَّعْظِيمِ فِي مِلِّ الصَّبِيِّ، فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا لَفَعْلَى مِنْ تَقَرُّمِهِ بِفَعْلِهِ لِأَنَّهُ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَبُو سَمَّةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ بِمِثْلِ فَلَانٍ، كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ». [أحمد: ٦٥٨٤، وإسناد: ١١٥٧].

[٢٧٣٤] ١٨٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي الْعَبَّاسِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنِّي أَصُومُ أَسْرُدُ، وَأَصَلِّي اللَّيْلَ، فَإِنَّمَا أَرْسَلَ إِلَيَّ، وَإِنَّمَا لَقِيْتُهُ، فَقَالَ: «أَلَمْ أَخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ وَلَا تَفْطِرُ، وَتَصَلِّي اللَّيْلَ؟ فَلَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ لَعْنَتَكَ حَظًّا، وَلِنَفْسِكَ حَظًّا، وَلَا لِمَلِكٍ حَظًّا. فَصُمْ وَأَفْطِرْ. وَصَلِّ وَتَمَّ، وَصُمْ مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا، وَلَكَ أَجْرُ رِسْعَةٍ» قَالَ: إِنِّي أَجِدُنِي أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: «فَصُمْ صِيَامَ دَاوُدَ ﷺ» قَالَ: وَخِيفَ كَذَلِكَ دَاوُدُ بِصَوْمٍ يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ: «كَانَ بِصَوْمٍ يَوْمًا، وَيَفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى» قَالَ: مَنْ لِي بِهِدَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ عَطَاءٌ: فَلَا أَذِي خِيفَ ذَكَرَ صِيَامَ الْأَبْدِ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ». [أحمد: ٦٨٧٤، وإسناد: ١٩٧٧].

[٢٧٣٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَالِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: إِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ السَّاعِي أَخْبَرَهُ، [أحمد: ٦٨٧٤] (وَنَظَرُ: ٢٧٣٤). قَالَ مُسْلِمٌ: أَبُو الْعَبَّاسِ السَّوَيْبِيُّ بْنُ قُرُوحٍ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، ثِقَةٌ عَدْلٌ.

[٢٧٣٦] ١٨٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبِ سَمُوعَ أَبِي الْعَبَّاسِ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، إِنَّكَ لَتَصُومُ الدَّهْرَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ، وَإِنَّكَ إِذَا قَعَلْتَ ذَلِكَ، هَبَجْتَ لَهُ الْعَيْنَ وَنَهَكْتَ، لَا

قوله ﷺ في وَصَفِ دَاوُدَ ﷺ: «كَانَ بِصَوْمٍ يَوْمًا، وَيَفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى» قَالَ: مَنْ لِي بِهِدَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ (معناه: هذه الخصلة لأخيرة - وهي عدم نفي - صعبة عني، كيف لي بتحصيلها؟) قوله ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ» صَافِي شَرْحُهُ فِي هَذَا الْبَابِ (١)، وَهَكَذَا هُوَ فِي النِّسَاجِ مَكْرُورَيْنِ، وَفِي بَعْضِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

قوله ﷺ: «هَبَجْتَ لَهُ الْعَيْنَ وَنَهَكْتَ» معني «هَبَجْتَ» قَدَرْتَ، وَ«نَهَكْتَ» بَفْتَحَ الْيَوْنَ وَبَفْتَحَ الْهَاءَ.

صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ. صَوْمٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ، صَوْمُ الشَّهْرِ كُلُّهُ، قُلْتُ: فَوَيْلٌ أَطْبِقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «نَقَضُ صَوْمَ دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا، وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَنْهَرُ إِذَا لَأَقَى»

[أحمد ٦٧٦٦، وإسحاق ١١٧٩].

[٢٧٣٧] (٠٠٠) وَخَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ، عَنْ يَسْعَرٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «وَنَفَيْتُ النَّفْسَ». [أحمد ٦٥٣٤، ومصرى، والبخاري ٣٤١٩].

[٢٧٣٨] ١٨٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي لُبَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَمْ أَخْبَرَ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟» قُلْتُ: بَلَى أَفَعَلَ ذَلِكَ، قَالَ: «فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ، مَحَبَّتُ عَيْنَاكَ، وَنَفَيْتُ نَفْسَكَ، لِعَيْنِكَ حَقٌّ، وَلِنَفْسِكَ حَقٌّ، وَلِلْأَهْلِ حَقٌّ، ثُمَّ وَثَمَ، وَثَمَ وَأَفْطَرَ».

[البخاري: ١٧٥٣، وأبو داود: ٢٧٣٦].

[٢٧٣٩] ١٨٩ - (٠٠٠) وَخَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزَيْدُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ ﷺ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا، وَيُفْطِرُ يَوْمًا».

[أحمد ٦٤٩١، والبخاري ١١٣١].

وكسره هـ. والله ما كتبت ^(١١) (العين)، أي: ضَعَفْتُ، وَضَبَعْتُ بعضهم: «تُهَكَّتْ» ^(١٢) يضم النون وكسر لها: وفتح الداء، أي: تَهَكَّتْ أَنْتَ، أي: ضَعِيفٌ ^(١٣)، وهذا ظاهر كلام القاضي ^(١٤). قوله: «وَنَفَيْتُ النَّفْسَ» بفتح النون وكسر الداء، أي: أَعْيَيْتُ.

قوله: (خَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ)، عمرو الأول هو ابن دينار ^(١٥)، كما سيئه في الرواية الثانية.

(١) في (ج)، أي: تَهَكَّتْ.

(٢) في (ج)، وتَهَكَّتْ.

(٣) الضعيف، الضعيف، وضميت: «وضعت مرهبا شديدا».

(٤) «إكمال المعلم»: (١/٢٦٩).

(٥) كذا وقع في نسخة من «صحيح مسلم» - عمرو بن دينار - ميبأ.

[٢٧٤٠] ١٩٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، كَانَ يَصُومُ نِصْفَ الدَّهْرِ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ ﷺ، كَانَ يَرْقُدُ شَطْرَ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَقُومُ، ثُمَّ يَرْقُدُ آخِرَهُ يَقُومُ ثُلُثَ اللَّيْلِ بَعْدَ شَطْرِهِ». [البيهقي: ٦٩٢١] [وطائير: ٢٧٣٩].

قَالَ: قُلْتُ لِعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ: أَعَمْرُو بْنُ أَوْسٍ كَانَ يَقُولُ: يَقُومُ ثُلُثَ اللَّيْلِ بَعْدَ شَطْرِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

[٢٧٤١] ١٩١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْمَيْبِيجِ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِيكَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَحَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ لَهُ صَوْمِي، فَدَخَلَ عَلَيَّ، فَأَلْقَيْتُ لَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمٍ حَشَوَهَا لِبَنَفٍ، فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ، وَصَارَتِ الْوَسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، فَقَالَ لِي: «أَمَّا يَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «خَمْسًا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «سَبْعًا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «تِسْعًا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «أَحَدَ عَشَرَ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ، شَطْرَ الدَّهْرِ، صِيَامُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ». [البيهقي: ٦٩٢٧] [وطائير: ٦٩٢٧].

[٢٧٤٢] ١٩٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ (ح) - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زَيْدِ بْنِ قَبَّاصٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عِيَّاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «صُمْ يَوْمًا، وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ» قَالَ: إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «صُمْ يَوْمَيْنِ، وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ» قَالَ: إِنِّي أَطِيقُ

قوله: (فألقى له وسادة) فيه إكرام الضيف و تكبار وأهل الفطر.

قوله: (فجلس على الأرض، وصارت الوسادة بيني وبينه) فيه بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع، ومجانبته لاستئثار عصى صاحبه وجليبه.

أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَكَ أَجْرٌ مَا بَقِيَ» قَالَ: إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ،
قَالَ: «صُمْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، وَلَكَ أَجْرٌ مَا بَقِيَ» قَالَ: إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «صُمْ أَفْضَلَ
الصَّيَامِ عِنْدَ اللَّهِ، صَوْمَ دَاوُدَ ﷺ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا». (أحمد: ٦٩١٥ [١٠١٢٩] ١٧٧٩)

[٢٧٤٣] ١٩٣ - (٠٠٠) وَخَلَّتْنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ خَاتَمٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ
- قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ -: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ
قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، بَلَّغْنِي أَنَّكَ
تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ، فَلَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ لِحَسَنِكَ عَلَيْكَ حَطًّا، وَلِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَطًّا، وَإِنْ
لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَطًّا، صُمْ وَأَفْطِرْ، صُمْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَذَلِكَ صَوْمُ الدَّهْرِ» قُلْتُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ بِي قُوَّةٌ، قَالَ: «فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ ﷺ، صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا». فَكَانَ يَقُولُ:
يَا لَيْتَنِي أَخَذْتُ بِالرُّخَصَةِ. (أحمد: ٦٨٣٢ [١٠١٢٩] ٢٧٣٤).

قوله: (حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ) فَتَحَ السَّيْنِ وَكَسَرَ الِاِثْمَ، وَقَدْ سَبَقَ فِي مَقَدِّمَةِ الْكِتَابِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي
لِصَحِيحِ تَسْنِيمٍ بِفَتْحِ السَّيْنِ غَيْرُهُ.

قوله: (سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ) هُوَ بِالْمَدِّ وَالْفَصْرِ، وَالْفَصْرُ الشَّهْرُ.



٣٦ - [باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وصوم يوم عرفة، وعاشوراء، والإثنين والخميس]

[٢٧٤٤] ١٩٤ - (١١٦٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّارِثِ، عَنْ يَزِيدَ الرَّسَّكَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذَةُ الْعَدَوِيُّ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَكُنْتُ لَهَا: مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ كَانَ يَصُومُ؟ قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ يَبَالِي مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ يَصُومُ. (المعجم: ٢٧٥/٢٧٧).

باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وصوم يوم عرفة، وعاشوراء، والإثنين والخميس

فيه حديث عائشة رضي الله عنها: (أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، ولم يكن يبالي من أي أيام الشهر يصوم).

وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (أن النبي ﷺ قال له: أو كان لرحل وهو يسمع: يا فلان أصمت من سُرَّةِ هذا الشهر؟ قال: لا، قال: «فإذا أفطرت فصم يومين»).

هكذا هو في جميع النسخ: «من سُرَّةِ هذا الشهر» بالهاء بعد لراء، وذكر مسلم بعده حديث أبي قتادة، ثم حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سُرَّةِ شعبان. وهذا تصريح من مسلم بأن رواية عمران الأولى بالهاء، والنية براء. ولهذا فرق بينهما وأدخل الأولى مع حديث عائشة كالتفسير له، فكانه يقول: يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ مِنْ (١) سُرَّةِ الشَّهْرِ، وَهِيَ وَسَطُهُ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ، وَهُوَ اسْتِحْبَابُ كَرْنِ الثَّلَاثَةِ هِيَ أَيَّامُ الْبَيْضِ، وَهِيَ ثَلَاثُ عَشَرَ، وَالرَّابِعُ عَشَرَ، وَالْخَامِسُ عَشَرَ، وَقَدْ جَاءَ فِيهَا حَدِيثٌ فِي كِتَابِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ (٢)، وَقِيلَ: هِيَ ثَلَاثِي عَشَرَ، وَالثَّلَاثُ عَشَرَ، وَلِالرَّابِعِ عَشَرَ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَواظِبْ عَلَى ثَلَاثٍ مُعَيَّنَةٍ، لَوْلَا يُطَرَّقُ تَعَيُّنُهَا، وَنَبَهَ سُرَّةَ الشَّهْرِ، وَحَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ فِي أَيَّامِ الْبَيْضِ عَلَى فَضِيلَتِهَا.

(١) في (بخ) في.

(٢) الترمذي ٧٧١، والبيهقي ٢٢٢٦، وأحمد ٢١٤٣٧، عن حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله (ص): «إذا

صمت من شهر ثلاثاً، عصمت ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمسة عشرة» (المعجم: ٢٧٥).

[٢٧٤٥] ١٩٥ - (١١٦١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسَدٍ الضُّبَيْجِيُّ : حَدَّثَنَا مُهْدِيٌّ - وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ - : حَدَّثَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ ، عَنْ مُطْرِفٍ ، عَنْ هِمْزَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ - أَوْ قَالَ لِرَجُلٍ وَهُوَ يَسْمَعُ - : «يَا لَوْلَا، أَصُمْتُ مِنْ سُرَّةِ هَذَا الشَّهْرِ؟» قَالَ : لَا ، قَالَ : «لَوْذَا أَفْطَرْتُ ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ» . (مكرر ، ٢٧٥١ ، أحمد ، ١٤٩٤٧ ، والبخاري ، ٢٢٩٨٣) .

[٢٧٤٦] ١٩٦ - (١١٦٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّيْبِيُّ وَفَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعاً عَنْ خَمَادٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَفَاضُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ غَيْلَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ الرُّمَاسِيِّ ، عَنْ أَبِي ثَنَادَةَ : رَجُلٌ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : كَيْفَ نَصُومُ؟ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ غَضَبَهُ قَالَ : رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ ، فَجَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُرَدِّدُ هَذَا الْكَلَامَ حَتَّى سَكَتَ غَضَبُهُ ، فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَمْنُ نَصُومُ الدَّهْرَ كُلَّهُ؟ قَالَ : «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ» - أَوْ قَالَ «لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَفْطَرْ» - قَالَ : كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمَيْنِ ، وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟ قَالَ : «وَيُطْبِقُ ذَلِكَ أَحَدٌ؟» قَالَ : كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا ،

قوله : (من عبد الله بن معبد الرُّمَاسِيِّ) هو يزي مكسورة ثم ميم مشددة

قوله : (من عبد الله بن معبد الرُّمَاسِيِّ ، عن أبي ثَنَادَةَ : رَجُلٌ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : كَيْفَ نَصُومُ؟) هكذا هو في مُعْظَمِ النُّسخ : (عن أبي ثَنَادَةَ : رَجُلٌ أَتَى) وعلى هذا يُقرأ (رجلٌ) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : الشأن والأمر : رَجُلٌ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ . وقد أُصْلِحَ في بعض النُّسخ : (أَنَّ رَجُلًا أَتَى) وكان موجب هذا لإصلاح جهالة المتصم ، الأول ، وهو مُنتظم كما ذكرته ، فلا يجوز تغييره ، والله أعلم .

قوله : (رَجُلٌ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : كَيْفَ نَصُومُ؟ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) ، قال العلماء : سبب غضبه ﷺ أنه كره مسأله ؛ لأنه يحتاج إلى أن يجيبه ، ويخشى من جوابه مُفسدة ، وهي أنه ربما اعتقد السائل وجوبه ، أو استعمله ، أو اقتصر عليه ، وكان يقتضي حمله أكثر منه ، ومن اقتصر عليه لنبي ﷺ لشغله بمصالح المسلمين وحقوقهم ، وحقوق أزواجه وأضيافه ، ولوافدين إليه ، ولأنه يقتضي به كل أحد ، فيؤذي إلى الضرر في حق بعضهم ، وكان حق السائل أن يقول : كم أصوم؟ أو كيف أصوم؟ فيخصُّ سؤال نفسه بجيبه بما تقتضيه حمله ، كما أجاب غيره بمقتضى أحواله .

وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟ قَالَ: «ذَاكَ صَوْمٌ ذَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، قَالَ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا، وَيُفْطِرُ يَوْمَيْنِ؟ قَالَ: «وُودْتُ أَنِّي طَوَّقْتُ ذَلِكَ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، فَهَذَا صِيَامُ النَّهْرِ كُلُّهُ، صِيَامُ يَوْمٍ عَرَفَةَ، اخْتِصِبْ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكْفَرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ، وَصِيَامُ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ، اخْتِصِبْ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكْفَرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ».

[نظر، ٢٧٤٧].

[٢٧٤٧] ١٩٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبُدٍ الرُّمَائِيَّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ، قَالَ: فَتَضِبُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِبَيْعَتَيْهِ يَمِينًا. قَالَ: فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ، فَقَالَ «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ، أَوْ: مَا صَامَ وَمَا أَفْطَرَ» قَالَ: فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَالْفِطْرِ يَوْمٍ، قَالَ: «وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ؟» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ

قوله: (كيف من يصوم يوماً، ويفطر يومين؟ قال: «وُودْتُ أَنِّي طَوَّقْتُ ذَلِكَ» قال القاضي: قيل معناه: وُودْتُ أَنْ أَتَمِّيَ تُطَوَّقُهُ، لَأَنَّهُ ﷺ كَدَّ يَطْبِقُهُ وَأَكْثَرَ مِنْهُ، وَكَدَّ يَرِاحِلُ، وَيَقُونَ: «إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ، إِنِّي أَيْتُ عَنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِيُنِي»^(١)

قلتُ، ويؤيده هذا التأويل قوله ﷺ في الرواية الثانية: «لَيْتَ أَنَّ اللَّهَ قَوَّانَ لِدَلِكْ» أَوْ يُقَالُ: إِنَّمَا قَانَهُ لِحَقْوَقِ نَسَائِهِ وَغَيْرِهِنَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَعَلِّقِينَ بِهِ، وَالْقَاضِي يَدَّ،

قوله ﷺ: «صِيَامُ يَوْمٍ عَرَفَةَ، اخْتِصِبْ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكْفَرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ». معناه، يَكْفُرُ ذُنُوبَ صَائِمِهِ فِي السَّنَتَيْنِ، قَالُوا: وَالْمَرَادُ بِهَا لَصَغَائِرُ، وَسَبَقَ بَيَانٌ مِثْلُ هَذَا فِي تَكْفِيرِ الْخَطَايَا بِالْوُضُوءِ، وَذَكَرْنَا هُنَا أَنَّهُ إِذَا لَمْ تُكُنْ صَائِمًا يَرْجَى التَّخْفِيفُ مِنَ الْكِبَارِ، فَإِنَّ سَمَ يَكُنْ رَفَعَتْ قَرَحَاتُ.

قوله ﷺ في صيام الدهر: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ» قد سبق بيانه

(١) «أَكْبَادُ الْمُعْجَم» (١، ١٣١)، وَالتَّحْقِيقُ أَخْرَجَهُ «الْبَحْرُ» ١٩٦٥. وَمُسْلِمٌ ٢٥٦٦، وَاحْمَدُ: ٧٧٨٦، فِي حَدِيثِ أَبِي

وَرَفَعَهُ يَوْمَيْنِ، قَالَ: «لَبِثَ أَنَّ اللَّهَ قَوَّانَا لِذَلِكَ» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَرَفَعَهُ يَوْمٍ، قَالَ: «ذَلِكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، قَالَ: «ذَلِكَ يَوْمٌ وَلِدْتُ فِيهِ، وَيَوْمٌ بُعِثْتُ - أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ» قَالَ: فَقَالَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ، صَوْمُ الدَّهْرِ» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ: فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَّةُ وَالْبَاقِيَةُ» قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَّةُ».

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَسَكَنَّا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لَمَّا تَرَاهُ وَهَمًّا. [مسند: ٢٢٥٨٩].

[٢٧٤٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُعْبَةَ، كُنْهَمُ عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [المعجم: ٢٧٤٧].

[٢٧٤٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هَالَالٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ الْغَطَّارُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ جَرِيرٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الْاِثْنَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْخَمِيسَ. [المعجم: ٢٧٤٧].

قوله: (وفي^(١)) هذا الحديث من رواية شعبة، قال: وسُئِلَ عن صوم يوم الإثنين والخميس، فسكنا عن ذكر الخميس لما تراه وهمًّا) ضبطوا (نراه) بفتح النون وضمها، وهما صحيحان.

قال القاسمي عيَّضَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّمَا تَرَكُهُ وَسَكَتُ عَنْهُ لِقَوْلِهِ: «فِيهِ وَلِدْتُ وَفِيهِ بُعِثْتُ أَوْ: أُنْزِلَ عَلَيَّ» وَهَذَا يُعْنَى هُوَ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، كَمَا جَاءَ فِي الرِّوَايَاتِ الْبَاقِيَةِ: يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، هُوَ ذِكْرُ الْخَمِيسِ، فَلَمَّا كَانَ فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ ذِكْرُ الْخَمِيسِ تَرَكْتُهُ مُسَلِّمًا لِأَنَّهُ رَأَاهُ وَهَمًّا. قَالَ الْقَاسِمِيُّ: وَيَحْتَوِي صَحَّةٌ بِرِوَايَةِ شُعْبَةَ، وَيَرْجِعُ لَوْصُفُ بِالْوِلَاذَةِ وَالْإِنْزَالِ إِلَى الْاِثْنَيْنِ قَوْلَ الْخَمِيسِ^(٢) وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَاسِمِيُّ مُتَعَيَّنٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال القاسمي: واحتلّموا في تعيين هذه الأيام الثلاثة المُستَحَبَّةِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، ففسرهُ جماعةٌ مِنْ

(١) في (من) و(ما) في.

(٢) (الكشاف المعجم) ١٣٦/٤ (١٣٧).

[٢٧٥٠] ١٩٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْسُونٍ، عَنْ غِيلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ الرَّمَّانِيِّ، عَنْ أَبِي قَلَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْإِثْنَيْنِ. فَقَالَ: «فِيهِ وَلَدْتُ، وَفِيهِ أُتِرِلَ عَلَيَّ». تاجد: ٢٢٥٥٠.

لصحابة والتابعين بأديم بيض، وهي الثلثة عشر، ولربيع عشر، وخامس عشر، منهم: عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وأبو ذر رضي الله عنه، ^(١) وبه قال أصحاب الشافعي، واختار الشيخ وأخرون آخر الشهر، واختار آخرون ثلاثة من أوله، منهم الحسن، واختارت عائشة رضي الله عنها ^(٢)، وآخرون صيام لست والأحد، والإثنين من شهر، ثم الثلاثاء والأربعاء والخميس من الشهر الذي بعده، واختار آخرون الإثنين والخميس، وفي حديث رفعه رضي الله عنه عمر: «أول اثنين في الشهر، وخميس بعده» ^(٣) وعن أم سلمة: «أول خميس والإثنين بعده ثم الإثنين» ^(٤)، وقيل: «أول يوم من شهر والعشرين، وقيل: إنه صيام مالك بن أنس، وروي عنه كراهة صوم أيام ليص، وقال ابن شعبة لمالك: «أول يوم من الشهر، والحادي عشر، والحادي والعشرون، والله أعلم».



(١) أخرج أنارهم الطبري في تهذيب الآثار (٨٣٨/٢) أثر عمر رضي الله عنه، و(٨٥٧/٢) أثر ابن مسعود رضي الله عنه، و(٨٤٤/٢) أثر أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الطبري في تهذيب الآثار: (٨٦٠/٢).

(٣) أخرجه الترمذي: ٢٤١٤، وهو ضعيف.

(٤) أخرجه النسائي: ٢٤١٤، وهو ضعيف.

٣٧ - [باب صوم شهر شعبان]

[٢٧٥١] ١٩٩ - (١١٦١) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَابِطٍ، عَنْ مَطْرِفٍ - وَلَمْ أَفْهَمْ مَطْرِفًا مِنْ هَدَّابٍ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ - أَوْ لِأَخْرَ -: «أَصُمْتَ مِنْ شَرِّ شَعْبَانَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ» - (مسند)

[٢٧٥٢] [أحمد: ١٩٩٧٨، ج ١]

[٢٧٥٢] ٢٠٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مَطْرِفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «هَلْ صُمْتَ مِنْ شَرِّ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا؟» قَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ مِنْ رَمَضَانَ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ مَكَانَهُ» - [مسند: ١٩٩٧٠، ج ١]

باب صوم شهر شعبان

فيه (عن عمران بن الحصين أن رسول الله ﷺ قال له - أو لآخر - «أصمت من شرِّ شعبان؟» قال - لا، قال: «فإذا أفطرت، فصم يومين») وفي رواية: «فإذا أفطرت من رمضان، فصم يومين مكانه» - فنبطوا (شر) بفتح السين وكسر الهاء، وخكى القاصي صئها، وقال: هو جمع شره^(١). ويقال أيضاً: شرار وشرار بفتح السين وكسر الهاء، وكله من الاستسرار، قال الأوزاعي وأبو عبيد وجمهور العلماء من أهل اللغة والتحديث والقريب. المراد بالشر آجر لشهر، سمي بذلك لاستسرار القمر فيها^(٢).

قال القاضي: قال أبو عبيد وأهل اللغة: لشر آخر الشهر؛ قال: وأنكر بعضهم هذا، وقال: لمرء وسط الشهر، قال: وشر كل شيء وسطه، قال هذا القائل: لم يأت في صيام آخر الشهر مدب، فلا

(١) الإكمال لمعجم: (٢/ ٤٣٥).

(٢) مطو: أعريب الحديث لأبي حميد: (٢/ ٧٩)، وجمهرة المصنفات: (١/ ١٢١)، والتهذيب للبيهقي: (١٢/ ٢٠١).

والاصحاح: (١/ ٢٠١)، والسنن: (٢/ ٢١٢).

[٢٧٥٣] ٢٠١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ ابْنِ أَخِي مُطَرِّفِ بْنِ الشَّخِيرِ قَالَ : سَمِعْتُ مُطَرِّفًا يَحَدِّثُ عَنْ هِشْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَرْجُلُ : « هَلْ ضَمَمْتَ مِنْ سُرَرِ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا ؟ » يَعْنِي شَعْبَانَ ، قَالَ : لَا ، قَالَ : فَقَالَ لَهُ : « إِذَا أَفْطَرْتَ رَمَضَانَ ، لَقَضَمَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ » - شُعْبَةُ الَّذِي شَكَّ فِيهِ - قَالَ : وَأَطْلَعْتُهُ قَالَ : يَوْمَيْنِ . [احمد ١٩٨٣٩] .

يُحَسِّنُ الْحَدِيثُ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ وَسْطِهِ فَمِنْهُ أَيُّمُ الْبَيْضِ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ لَأَوْرَاضِي . سُرَرُهُ أَوَّلُهُ ^(١) . وَيَقْلُ الْخَطْبِيُّ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ : سُرَرُهُ آخِرُهُ ^(٢) . قَالَ لِبَهْقِي فِي « السَّنَنِ الْكَبِيرِ » بَعْدَ أَنْ رَوَى الرَّوَاتِبِينَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ : « الصَّحِيحُ آخِرُهُ » ^(٣) ، وَلَمْ يَعْرِفِ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّ سُرَرَهُ أَوَّلُهُ ^(٤) . قَالَ الْبَهْرَوِيُّ : وَالَّذِي يَعْرِفُهُ النَّاسُ أَنَّ سُرَرَهُ آخِرُهُ ^(٥) ، وَيَعْضُدُ مِنْ فَتْرِهِ بِ(وَسْطِهِ) الرَّوْبَةُ السَّابِقَةُ فِي الْيَدِ قَبْلَهُ « سُرَرُهُ هَذَا الشَّهْرِ » وَسُرَرُهُ لَوَاهِي وَسْطُهُ وَجِبَارُهُ . وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ ^(٦) : سِرَارٌ لِأَرْضِ أَكْرَمَهَا وَوَسْطُهَا ، وَسِرَارٌ كُلُّ شَيْءٍ وَسْطُهُ وَأَقْضَلُهُ ، فَقَدْ يَكُونُ سِرَارُ الشَّهْرِ مِنْ هَذَا ^(٧) .

قَالَ الْقَاضِي : وَالْأَظْهَرُ ^(٨) أَنَّ لِعَرْدَ آخِرِ الشَّهْرِ ، كَمَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَالْأَكْثَرُونَ ^(٩) .

وَعَلَى هَذَا يُقَالُ هَذَا الْحَدِيثُ مُخَالِفٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ تَقْدِيمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ

(١) « سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ » : ٢٣٣٠ ، وَلَقَطَهُ فِي شَيْئَاتِهِ : « لِمَنْ أَوَّلُهُ » .

(٢) « سُنَنِ السَّنَنِ » : (١١ / ٢) . وَلَقَطَهُ : « سُرَرُهُ آخِرُهُ » .

(٣) « السَّنَنِ الْكَبِيرِ » : (٤ / ٣٥٥) .

(٤) « نَهْجُ الْفَهْدِ الْعَدَّة » : (٢ / ٢٠١) .

(٥) « الْعَرَبِينَ » : (سِر)

(٦) لَمْ أَعْرِ عَلَى غَرَمِهِ هَذَا فِيمَا بَيْنَ أَيْدِيهَا مِنْ كِتَابِهِ « مُطَبَّعَةٌ » ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي « إِصْلَاحِ الْمُتَعَلِّقِ » : (١ / ١٠٤) « سُرَرُ الشَّهْرِ ،

وَجِبَارُ الشَّهْرِ ، وَالْمُتَجَّاجُ أَجُودُ . وَجِبَارُهُ الَّتِي لَهَا ، عَنْهُ الْقَاضِي قَدْ ذَكَرَ بَعْضُهَا قَدْ سَمِعَ بَنَ شَيْئًا بِسَنَدِهِ فِي كِتَابِهِ « الدَّلَالَةُ فِي

عَرَبِ » - الْحَدِيثِ : (١١ / ٢١٥) .

(٧) « إِكْمَالُهُ لِمَعْلُومَةٍ » : (٤ / ١٤٤ - ١٣٥)

(٨) فِي (سِر) وَ(هـ) : « وَالْأَظْهَرُ » .

(٩) « إِكْمَالُهُ لِمَعْلُومَةٍ » : (٤ / ١٣٦) .

[٢٧٥٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ قَدَامَةَ وَبَحْتِيُّ اللَّؤْلُؤِيُّ قَالَا : أَخْبَرَنَا النَّضْرُ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَالِيٍّ ابْنُ أَخِي مُطَرِّفٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِوَيْلِهِ . (نظر ١٢٧٥٣) .

ويومين ، ويُجاب عنه بما أحاط لما روي^(١) وغيره وهو : أنَّ هذا الرجل كان معتدًا لصيام^(٢) أخيه الشهر ، أو نَدَرَه ، وتركه ليحرقه من الدُّخُولِ فِي لَيْلِيهِ عَنْ تَقْدِيمِ رَمَضَانَ ، فَبَيَّنَ لَهُ لِنَبِيِّ ﷺ أَنَّ الصَّوْمَ الْمَعْتَادَ لَا يَدْخُلُ فِي التَّهْيِ ، وَإِنَّمَا يُنْهَى عَنْ ظَهْرِ الْمُعْتَادِ^(٣) .

قوله ﷺ فِي رُوبَةِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُثَنَّى : « إِنَّا أَفْطَرْتُمْ رَمَضَانَ » هكذا هو في جميع النسخ ، وهو صحيح ، أي : أَفْطَرْتُ بِنِ رَمَضَانَ ، كما في لُرواية التي قبلها ، وحذفت لفظة (بن) في هذه لرواية ، وهي مرادة ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَّخِذَ مِنْكُمْ قَوْمًا ﴾ [الأعراف ١١٥٥] أي : مِنْ قَوْمِهِ ، والله أعلم .



(١) في (ع) : الماوردي ، وهو خطأ

(٢) في (ص) و(هـ) : معتاد بصيم .

(٣) في المعجم : (٢ / ٦٤) .

٣٨ - [باب فضل صوم المحرم]

[٢٧٥٥] ٢٠٢ - (١١٦٣) حَدَّثَنِي مُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي يَسْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَّامِ يَغْدُوَ وَمَطْمَأَنَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ». [١]

[١٨٥٣٤]

باب فضل صوم المحرم

قوله: (عن حميد بن عبد الرحمن الجميري، عن أبي هريرة) اعلم أن أبا هريرة يروي عنه اثنان، كل واحد منهما. حميد بن عبد الرحمن، أحدهما هذا الجميري، والثاني. حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قال الحميري في «الجمع بين الصحيحين»: كل ما في البخاري ومسلم: (حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة) فهو لزهري، إلا في هذا الحديث خاصة حديث: «أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل» فإن زأويه. حميد بن عبد الرحمن لجميري عن أبي هريرة^(١)، وهذا الحديث لم يذكره البخاري في «الصحيح» ولا ذكر لجميري في البخاري أصلاً، ولا في مسلم إلا في هذا الحديث^(٢).

قوله ﷺ: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم» تصريح بأنه أفضل الشهور للصوم، وقد سبق لجواب عن أكثر النبي ﷺ من صوم شعبان دون المحرم، وذكرنا فيه جوابين: أحدهما: لعلة فيها غلظ فضله في آخر حياته.

والثاني: لعلة كان يعرض فيه أعذار من سفر أو مرض أو غيرهما.

قوله ﷺ: «وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل» فيه دليل لما اتفق العلماء عليه أن تطوع الليل أفضل من تطوع النهار. وفيه حجة لأبي إسحاق المروزي من أصحابنا، ومن وفقه، أن صلاة الليل

(١) في (ج) 'لأن زأويه عن أبي هريرة: حميد... إلخ.

(٢) انظر «الجمع بين الصحيحين» (٢/ ٣٢٢).

[٢٧٥٦] ٢٠٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، قَالَ : سُئِلَ : أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ ؟ وَأَيُّ الصَّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ ؟ فَقَالَ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ الصَّلَاةُ فِي جَوَابِ اللَّيْلِ ، وَأَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ صِيَامُ شَهْرِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ » . [٢٧٥٧] .

[٢٧٥٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، فِي ذِكْرِ الصَّيَامِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، بِمِثْلِهِ . [٢٧٥٨] .

أفضل من السنن الراتبه . وقال أكثر أصحابنا : الراتب أفضل ، لأنها تُشبه لفرائض والأول أقوى وأوفق للحديث ، والله أعلم .



٣٩ - [باب استحباب صوم ستة

أيام من شوال إتياعاً لرمضان]

[٢٧٥٨] ٢٠٤ - (١١٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أُيُوبَ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبِيٌّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ - قَالَ: «بْنُ أَبِي أُيُوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ -: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ الْحَارِثِ الْخُزْرَجِيِّ، عَنْ أَبِي أُيُوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ». [المقر: ٢٧٥٨].

باب استحباب صوم ستة أيام من شوال^(١) إتياعاً لرمضان

قوله ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ» فيه دلالة صريحة لمذهب الشافعي وأحمد وداود وموافقيهم في استحباب صوم هذه الستة - وقد مالک وأبو حنيفة: يكره ذلك. قال مالک في «الموطأ»: «رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَصُومُهَا»^(٢). قالوا: فَيُكْرَهُ تَلَا بِظَنْ وَجْهِهِ. ودليل الشافعي وموافقيه هذا الحديث الصحيح، الصريح، وإذا ثبتت الستة لا تُترك لتترك بعض الناس أو أكثرهم أو كلهم لها، وقولهم: قد يظن وجوبها، يُنتَقَضُ بصوم عرفة وعاشوراء وغيرهما من الصوم المنسوب.

قد أصبحنا: ولا أفضل أن تُصام الستة متوالية عقب يوم الفطر، فإن فرقها أو أخرها عن أوائل شوال إلى أواخره حصلت فضيلة المبتعة، لأنه يصدق أنه أتبعه ست من شوال، قال العلماء: وإنما كان ذلك كصيام الدهر لأن النحسة بعشر أمثالها: فرمضان بعشرة أشهر، والستة بشهرين، وقد جاء هذا في حديث مرفوع في كتاب النسائي^(٣).

وقوله ﷺ: «سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ» صحيح، ولو قال: (ستة) بالهاء جاز أيضاً. قال أهل اللغة: يقال:

(١) في (ج): أوله شوال.

(٢) «الموطأ» بعد حديث: ٧٠٩.

(٣) في النسخ بكسري: ٢٨٧٣ من حديث ثوبان رضي الله عنه، وأخرجه من مسنده: ١٧١٥ مختصراً، وأحمد: ٢٢٤١٢، وهوحديث صحيح، وهو قوله ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ مَشْهُرَ مَشْهُرَ أَشْهُرٍ، وَصِيَّامَ سِتَّةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْقَطْرِ»

[٢٧٥٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ أَخُو يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ قَابِطٍ : أَخْبَرَنَا أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ رضي الله عنه قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ، بِمِثْلِهِ [ج ١ - ص ١٦٦]

[٢٧٦٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ دَابِطٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ رضي الله عنه يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . [نظر ٢٧٥٩] .

صُمِنَ خَمْسًا وَبِشَاءَ ، وَحَسَّةٌ وَبِشَاءٌ وَنَمَا يَلْتَزِمُونَ إِثْبَاتَ الْمَاءِ فِي الْمَدَنِيِّ إِذَا ذَكَرُوهُ بِلَفْظِهِ صَوِيحًا ، يَقُولُونَ : صَمْنَا مِثَّةَ أَيَّامٍ ، وَلَا يَحُوزُ مِثَّةَ أَيَّامٍ ، إِذَا حَذَفُوا الْأَيَّامَ جَارَ لَوْجَهَانِ ، وَمِمَّا جَاءَ حَدَّثَ الْهَدَمَ فِيهِ مِنَ الْمَدَنِيِّ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ بِلَفْظِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَذْكُرُنَّ يَأْتِيهِمْ لَكْرِيْمَةٌ أُنْزِلُهَا فِي الْمَدَنِيِّ ﴾ [البقرة : ١٧٣] ، أَيْ : مِثَّةُ أَيَّامٍ ، وَقَدْ نَسَطْتُ بِصَاحِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي « تَهْدِيبِ الْأَسْمَاءِ وَابْتِغَاءِ » ^(١) ، وَفِي « شَرْحِ الْمَجْدِبِ » ^(٢) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) ص ٥٥٦ ، وَفِيهِ : سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِذَا شَاءَ اللَّهُ فِي حَرْفِ الِسِينِ مِنْ قَوْلِهِ : « مَنْ صَدَّقَ وَفَضَّلَ فَاتَّبَعَهُ حَسَنًا مِنْ شَوَازِهِ وَبِخَشَتِ فِي حَرْفِهِ الِسِينِ لَمْ أَجِدْ فِكْرًا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ، فَبَعْدَهُ مِمَّا لَمْ يَرِيقْهُ ، وَحَمْدُ اللَّهِ .

(٢) (٢٧٨ / ٦)

٤٠ - [باب فضل ليلة القدر، والحديث على

طلبها، وبيان محلها وأرجى أوقاتها طلبها]

[٢٧٦١] ٢٠٥ - (١١٦٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَرَادَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي النَّعَامِ، فِي السَّعْيِ

باب فضل ليلة القدر، والحديث على طلبها،

وبيان محلها وأرجى أوقاتها طلبها

قال لعلماء: سُمِّيَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، لِمَا يُكْتَبُ فِيهَا لِلْمَلَائِكَةِ ^(١) مِنَ الْأَقْدَارِ وَالْأَرْزَاقِ وَالْأَحَادِ الثَّانِي تَكُونُ فِي بَيْتِ السَّنَةِ، كَقَوْلِهِ ^(٢) تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْرِفْ كَلِمَ حِكْمٍ﴾ [المعجم ١٥]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَلْمَلِكُ وَالرُّوحُ يَهْدِي بِيَدِي رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر ١٤] وَمَعْنَاهُ: يَهْدِيهِ لِلْمَلَائِكَةِ مَا سَيَكُونُ فِيهَا، وَيَأْمُرُهُمْ بِفَعْلٍ مَا هُوَ مِنْ وَظَائِفِهِمْ، وَكُلُّ ذَلِكَ وَمَنْ سَبَقَ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ، وَتَقْدِيرُهُ لَهُ. وَقِيلَ: سَمِيَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، بِحُظْمِ قَدْرِهَا وَشَرَفِهَا.

وَأَجْمَعَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ عَلَى وجودها وقوامها إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ، لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ.

قَالَ الْقَاسِمِيُّ: وَاخْتَلَفُوا فِي مَحَلِّهَا، فَقَالَ جَمَاعَةٌ: هِيَ مُتَقِلَّةٌ، تَكُونُ فِي سُنُو فِي لَيْلَةٍ، وَفِي سُنُو أُخْرَى فِي لَيْلَةٍ أُخْرَى، وَهَكَذَا، وَهَذَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَيُقَالُ: كُلُّ حَدِيثٍ جَاءَ بِأَحَدِ أَوْفَاتِهَا، وَلَا تَعَارَضَ فِيهِ، قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَاحْمَدَ وَاسْحَاقَ وَابْنِ ثَوْرٍ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: وَإِنَّمَا تَنْتَقِلُ فِي لَيْلَةِ الْأَوْجَرِ مِنْ مَضَانٍ، وَقِيلَ: بَلْ فِي كُلِّهِ، وَلَيْسَ. إِنَّهَا مُعَيَّنَةٌ، فَلَا ^(٣) تَنْتَقِلُ أَدَاءً، بَلْ هِيَ لَيْلَةُ مُعَيَّنَةٍ فِي جَمِيعِ السَّنِينَ لَا تُتَرَفَقُ، وَعَلَى هَذَا قِيلَ: فِي السَّنَةِ كُلِّهَا، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ حَبِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ، وَقِيلَ: بَلْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ كُلِّهِ، وَهُوَ قَوْلُ بَنِي عُمَرَ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ^(٤).

(١) فِي (ن) : الْمَلَائِكَةُ.

(٢) فِي (ج)، لَقَوْلِهِ

(٣) فِي (ن) : لَا

(٤) أَتَوْاهُ مِنَ الْمُعْجَمِ: (٤/ ١٤٣ - ١٤٤).

الأواخر، فقال رسول الله ﷺ «أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر، فمن كان متحريها، فليتحريها في السبع الأواخر» - أحمد ٤٤٩٩، والبخاري ٢٠١٥.

[٢٧٦٢] ٢٠٦ - (٠٠٠) وحديثنا يخشى بن يحيى قال: قرأت على مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «تحروا ليلة القدر في السبع الأواخر».

[أحمد ٥٩٣٢] [وسطى ٢٧٦١]

وقيل: بل في العشر الأوسط والأواخر وقيل: في العشر الأواخر، وقيل: تختص بأونار لعشر، وقيل: بأشغالها، كما في حديث أبي سعيد^(١)، وقيل: بل في ثلاث وعشرين، أو سبع وعشرين، وهو قول ابن عباس، وقيل: تطلب في ليلة سبع عشرة، أو إحدى وعشرين، أو ثلاث وعشرين، وحكي عن علي وابن مسعود، وقيل: ليلة ثلاث وعشرين، وهو قول كثيرين من الصحابة وغيرهم، وقيل: ليلة أربع وعشرين، وهو محكي عن بلال وابن عباس والحسن وقتادة، وقيل: ليلة سبع وعشرين، وهو قول جماعة من الصحابة، وقيل: سبع عشرة، وهو محكي عن زيد بن أرقم وابن مسعود أيضاً، وقيل: سبع عشرة، وحكي عن ابن مسعود أيضاً، وحكي عن علي أيضاً، وقيل: آخر ليلة من الشهر^(٢).

قال القاضي: وشذ قوم فقالوا: رُفِعَتْ لقوله ﷺ حين تلاها الرجال: «فرقت»^(٣). وهذا غلط من هؤلاء الشاذين، لأن آجر الحديث يروى عليهم، فيه رضي الله عنه قال: «فرقت وعسى أن يكون خبراً لكم، فالتبسوا في السبع والتسع»، هكذا هو في أول «الصحاح البخاري»^(٤).

وليه تصريح بأن المراد برفع بيان علم قبيله، ولو كان المراد رفع وجودها لم يأمر بالتسبيح. قوله رضي الله عنه: «أرى رؤياكم قد تواطأت أي: توافقت، وهكذا هو في التسبيح بطريقه ناه وهو متهموز، وكان ينبغي أن يكتب بألف بين الطاء والتاء صورة للهمزة^(٥)، ولا بُد من قرأه فانه متهموز، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْفِئُوا نَارَهُمْ﴾ حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ»^(٦).

قوله رضي الله عنه: «تحروا ليلة القدر أي: احرسوا على طلبها، وجهتوا فيه».

(١) الآتي في الباب

(٢) إكمال المعجم: (٤/ ١٤٦)

(٣) إكمال المعجم: (٤/ ١٤٦)

(٤) برقم ٤٩، وأخرجه أحمد: ٢٩٧٢١، من حديث عبيدة بن الصامت رضي الله عنه.

(٥) غي (خ): الهمزة.

[٢٧٦٣] ٢٠٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِذُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: رَأَى رَجُلٌ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَاظْلُمُوهَا فِي الْوَتْرِ مِنْهَا».

[أحمد: ٤٥٤٧، وإسنادي: ٦٩٩١ بصحة: ٠]

[٢٧٦٤] ٢٠٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِلَّيْلِ الْقَدْرِ: «إِنَّ نَاسًا مِنْكُمْ قَدْ أُرُوا أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَّلِ، وَأَرَى نَاسًا مِنْكُمْ أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ» قَالَتُمُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ. [انظر: ٢٧٦٣]

[٢٧٦٥] ٢٠٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَقْبَةَ - وَهُوَ بْنُ حُرَيْثٍ - قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ عليه السلام يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّوَسُّوْهُمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ - يَعْنِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ - فَإِنْ ضَعُفَ أَحَدُكُمَا أَوْ عَجَزَ، فَلَا يُغْلِبَنَّ عَلَى السَّبْعِ الْبَوَاقِي». [انظر: ٢٧٦٣]

[٢٧٦٦] ٢١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَبَلَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ عليه السلام يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ مُتْلِسُهَا، فَلْيَتَوَسَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ». [أحمد: ٥٥٢٤، وإسناد: ٢٧٦٣]

[٢٧٦٧] ٢١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ جَبَلَةَ وَمُعَارِبٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَحَبَّسُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ» أَوْ قَالَ: «فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ». [انظر: ٢٧٦٣]

قوله ﷺ: «فالتوسسوها في العشر الآخِر» يعني البواقي، وهي الأواخر.

قوله ﷺ: «فلا يغلبن على السبع البواقي» وفي بعض النسخ: «من السبع» بدل «على» وكلاهما صحيح.

قوله ﷺ: «تحبسوا ليلة القدر» أي: اطلبوا حيثها، وهو زمانها.

قوله ﷺ: «(أبقتني بعض أهلي، فتسبته) وقال حرملة: (فتسبته)»، الأول بضم النون وتشديد

السين، والثاني بفتح النون وتخفيف السين.

[٢٧٦٨] ٢١٢ - (١١٦٦) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَرَيْتَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ، ثُمَّ أَيْقَظَنِي بَعْضُ أَهْلِي ، فَانْسَيْتُهَا ، فَالْتَمَسُوهَا فِي الْقُسْرِ الْقَوَائِرِ » . وَقَالَ حَرَمَلَةُ : « فَانْسَيْتُهَا » .

[٢٧٦٩] ٢١٣ - (١١٦٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا بَكْرٌ - وَهُوَ ابْنُ مُضَرٍّ - عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَرَّاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ فِي وَسْطِ الشَّهْرِ ، فَإِذَا كَانَ مِنْ جِزْنِ ثَمَنِي عَشْرُونَ لَيْلَةً ، وَيَسْتَقِيلُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، يَرْجِعُ إِلَى مَسْكَنِهِ ، وَرَجَعَ مَنْ كَانَ يُجَاوِرُ مَعَهُ ، ثُمَّ إِنَّهُ أَقَامَ فِي شَهْرِ جَاوَرٍ فِيهِ تِلْكَ اللَّيْلَةُ لَيْسَ كَانَ يَرْجِعُ فِيهَا ، فَخُطِبَ لِلنَّاسِ ، فَأَمَرَهُمْ بِمَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنِّي كُنْتُ أَجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشْرَ ، ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ أَجَاوِرَ هَذِهِ الْعَشْرَ الْآخِرَ ، فَعَمَلْتُ كَمَا أَهْتَكِفُ مَعِي فَلَبِثْتُ فِي مُعْتَكِفِهِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فَانْسَيْتُهَا ، فَالْتَمَسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ ، فَبِي كُنْ وَتَرِ ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ » ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ : مُطَرْنَا لَيْلَةً إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، فَوُثِّقَ الْمَسْجِدُ فِي مُضَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَنظَرْتُ إِلَيْهِ وَقَدْ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَوَجْهُهُ مُبْتَلٌ طِينًا وَمَاءً . (أحمد ١١١٨٦ ، وبخاري ٢٠٢٧) .

قوله ﷺ : « فَعَمَلْتُ كَمَا أَهْتَكِفُ مَعِي فَلَبِثْتُ فِي مُعْتَكِفِهِ » هكذا هو في أكثر النسخ : « فَلَبِثْتُ » من الحَبِث ، وفي بعضها : « فَلَبِثْتُ » من الثَّبُوت ، وفي بعضها : « فَلَبِثْتُ » من اللَّسْبِ ، وكلُّهُ صحيح . وقوله في الرواية الثانية : (غير أنه قال : « فَلَبِثْتُ ») ، هو في أكثر النسخ بكاء . امثلة ، من الثَّبُوت ، وفي بعضها : « فَلَبِثْتُ » من المَيْتِ « وَمُعْتَكِفِهِ » بفتح لكاف ، وهو موضع الاعتكاف . قوله : (فَوُثِّقَ الْمَسْجِدُ) أي : قُطِرَ ماء المطر من سقفه .

قوله : (فَنظَرْتُ إِلَيْهِ) وفي انصرف من صلاة الصُّبْحِ ، ووجهه مبتل طِينًا وماءً) قال لبخاري : وكان الحميدي يحنج بهذا الحديث على أن السنة للمصلي ألا يمسح بجهته في الصلاة ^(١) ، وكذا قال لعلماء : يستحب ألا يمسحها في الصلاة ، وهذا محمول على أنه كان شيئاً يسيراً لا يمسح بمباشرة بشرة

(١) «صحيح البخاري» قبل حديثه : ٨٢٦ .

[٢٧٧٠] ٢١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيُّ - عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ لِعَشْرِ الثَّانِي فِي وَسْطِ الشَّهْرِ، وَسَاقِ الْحَدِيثِ بِمَنْثِهِ، فَمَثَرَهُ أَنَّهُ قَالَ : «فَلْيَبْتَثْ فِي مُعْتَكِفِهِ» وَقَالَ وَجِبَّتُهُ مُمْتَلِئًا طَبِيبًا وَمَدَّةً، [إسنادي ٢٠١٨]
[راجع ٢٧٦٩] .

[٢٧٧١] ٢١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ : حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ : إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اعْتَكَفَ الْعَشَرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ اعْتَكَفَ الْعَشَرَ الْأَوْسَطَ فِي قُبَّةِ تَرْكِيَّةَ، عَلَى سُدَّتِهَا حَصِيرٌ، قَالَ : فَأَحَدَ الْحَصِيرِ يَدِيهِ فَتَحَاهَا فِي نَاحِيَةِ الْقُبَّةِ، ثُمَّ أَطْلَعَ رَأْسَهُ فَكَلَّمَ النَّاسَ، هَذَنُوا وَمَنَّهُ، فَقَالَ : «إِنِّي اعْتَكَفْتُ الْعَشَرَ الْأَوَّلَ، أَلْتَمِسُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، ثُمَّ اعْتَكَفْتُ الْعَشَرَ الْأَوْسَطَ، ثُمَّ أَتَيْتُ لَقِيلَ لِي : إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، فَمَنْ أَحَبَّ

الْجَنَّةَ لِلْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ كَثِيرًا نَحِثَ يَمْسُحُ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ سَجُودُهُ بَعْدَهُ عِنْدَ الشَّامِعِ وَمَوْفِقِهِ فِي مَسْجِدِ السَّجُودِ عَلَى جَانِبِ الْمُقْبَلِينَ بِهِ،

قوله في الرواية الثانية : (وَجِبَّتُهُ مُمْتَلِئًا طَبِيبًا وَمَدَّةً) لَا يُخْبِتُ مَا تَأْوَلُنَاهُ، لِأَنَّ لِحْيَتَيْهِ شَبْرُ الْجَبَّةِ، فَلِحْيَتُهُ فِي جَانِبِ الْجَبَّةِ، وَلِلْإِنْسَانِ جَبَّتَانِ يَكْتَفِيَانِ الْجَبَّةَ، وَلَا يَزُومُ مِنْ امْتِلَاءِ لِحْيَتَيْهِ امْتِلَاءُ الْجَبَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : (مُمْتَلِئًا) كَذَا هُوَ فِي مُعْظَمِ النُّسخ : (مُمْتَلِئًا) بِالنَّصْبِ، وَفِي بَعْضِهَا (مَمْتَلِئًا) وَيُقَرَّرُ لِلْمَنْصُوبِ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ، أَيْ : وَجِبَّتُهُ وَأَوَّلُهُ مُمْتَلِئَةٌ .

قوله في حديث مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى : (ثُمَّ اعْتَكَفْتُ الْعَشَرَ الْأَوْسَطَ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَلَمَشْهُورٌ فِي الْأَسْمَاعِلِ تَأْيِثُ الْعَشْرِ، كَمَا قَدْ فِي أَكْثَرِ أَحَادِيثِ الْعَشْرِ الْآخِرِ، وَلِتَذْكِرَةِ أَيْضًا لُغَةً صَحِيحَةً بِاعتبارِ الْآيَامِ، أَوْ بِاعتبارِ الْوَقْتِ وَالرَّمَاثِ، وَيَكْفِي فِي صَحِّحَتِهَا ثَبُوتُ اسْتِعْمَالِهَا فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ .

قوله : (قُبَّةِ تَرْكِيَّةَ) أَيْ : قُبَّةِ صَغِيرَةٍ مِنْ بُيُوتِ .

مِنْكُمْ أَنْ يَغْتَكِفَ لَيْلَيْكَفَ» فَأَغْتَكَفَ النَّاسُ مَعَهُ، قَالَ: «وَلَيْتِي أُرِيْتُهَا لَيْلَةً وَتَرَى وَائِي أَسْجُدُ صَبِيحَتَهَا فِي طِينٍ وَمَاءٍ» فَأَصْبَحَ مِنْ لَيْلَةٍ إِخْدَى وَعِشْرِينَ وَقَدْ قَامَ إِلَى الصُّبْحِ، فَمَطَرَتْ السَّمَاءُ، فَوَكَفَ لِمَسْجِدِهِ، فَأَبْصَرْتُ الطِّينَ وَالْمَاءَ، فَخَرَجَ حِينَ فَرَغَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَجِسْتُهُ وَرَوَيْتُهُ أَنَّهُ فِيهِمَا الطِّينُ وَالْمَاءُ، وَإِذَا هِيَ لَيْلَةُ إِخْدَى وَعِشْرِينَ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ.

[عطر: ٢٧١٩].

[٢٧٧٢] ٢١٦ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: تَذَكَّرْنَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فَأَتَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه، وَكَانَ لِي صَدِيقًا، فَقُلْتُ: أَلَا تُخْرِجُ بِنَا إِلَى النَّحْلِ؟ فَخَرَجَ وَعَسَبُو خَبِيبَةً. فَقُلْتُ لَهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، اغْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْوُسْطَى مِنْ رَمَضَانَ، فَخَرَجْنَا صَبِيحَةَ عِشْرِينَ، فَخَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَإِنِّي نُبِيتُهَا - أَوْ: أُنْبِيتُهَا - فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ كُلِّ وَتَرٍ، وَإِنِّي أُرِيتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ، فَمَنْ كَانَ اغْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلْيَرْجِعْ» قَالَ: فَرَحَعْنَا وَمَ تَرَى لِي السَّمَاءُ قَرَعَةً، قَالَ: وَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمِطَرْنَا حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّحْلِ، وَاقِفَتِ الصَّلَاةُ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، قَالَ: حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَنْبَيْهِ. [أحمد: ١١٥٨٠، والبيهقي: ٢٠٦٦].

[٢٧٧٣] ٢١٦ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُؤَيَّرَةِ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، كَلَامًا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ وَفِي حَدِيثِهِمَا: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ انْصَرَفَ وَعَلَى جَنْبَيْهِ وَأَرَأَيْتَهُ أَثَرَ الطِّينِ. [عشر: ٢٧٧٢].

قوله: (وَرَوَيْتُهُ أَنَّهُ فِيهِمَا الطِّينُ وَالْمَاءُ) وهي طرفة، ويقال لها أيضاً: أَرْزِيَةُ الْاَنْتَبَاءِ، كما جاء في الرواية الأخرى.

قوله: (وَمَا تَرَى فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً) أي: قطعة سحاب.

[٢٧٧٤] ٢١٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ أَبِي نَصْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ : افْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ ، يَتَمَسُّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ قَبْلَ أَنْ تَبَانَ لَهُ ، فَلَمَّا انْقَضَى أَمَرَ بِالْبَيْتِ فَقُرِئَ ، ثُمَّ أُبَيِّنَتْ لَهُ أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ، فَأَمَرَ بِالنِّسَاءِ فَأُعِدَّ ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ ، فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّهَا كَانَتْ أُبَيِّنْتُ لِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ ، وَإِنِّي خَرَجْتُ لِأَخْبِرْكُمْ بِهَا ، فَجَاءَ رَجُلَانِ يَحْتَفَانِ مَعَهُمَا الشَّيْطَانُ ، فَتَسَبَّهَا ، فَاتَّسَوْهُمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ، التَّسْوُوهَا فِي النَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْحَامِسَةِ » قَالَ : قُلْتُ : يَا أَبَا سَعِيدٍ إِنَّكُمْ أَعْلَمُ بِالْعَدْوِ مِنَّا ، قَالَ : أَحَلْ ، نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْكُمْ ، قَالَ : قُلْتُ : مَا النَّاسِعَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالْحَامِسَةُ ؟ قَالَ : إِذَا مَضَتْ وَاحِدَةٌ وَعِشْرُونَ فَالَّتِي تَلِيهَا ثِنْتَيْنِ وَعِشْرِينَ وَهِيَ النَّاسِعَةُ ، فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ فَالَّتِي تَلِيهَا السَّابِعَةُ ، فَإِذَا مَضَى خَمْسٌ وَعِشْرُونَ فَالَّتِي تَلِيهَا الْحَامِسَةُ . وَقَالَ ابْنُ خَلَّادٍ مَكَانَ « يَحْتَفَانِ » : « يَحْتَضِمَانِ » . (أحمد : ١٨٠٩٩) .

[٢٧٧٥] ٢١٨ - (١١٦٨) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَهْلٍ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَشَّحِ بْنِ قَيْسِ الْكِنْدِيِّ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو صُمْرَةَ : حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُمَرَ - وَقَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ : عَنْ الطَّعْهَالِيِّ بْنِ عُمَرَ - عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَرَيْتَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أَنْسَيْتَهَا ، وَأَرَانِي صُبْحَهَا أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ » قَالَ : فَمُطِرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ ، فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَانْصَرَفَ وَإِنْ أَثَرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ . (أحمد : ١٦٠٤٥) .

قوله (أسر بالبياء ففوض) هو بقاء مضمومة و و و مكسورة مشددة وضد معجمة ، ومعه : أبريل ، يقال : فاض المنة ، وانفذه ، أي : اتهم ، وفوضه .
قوله ﷺ « رجلا يَحْتَفَانِ » هو بالفتح ، ومعه : يعلب كل واحد منهما حقه ، ويدعي أنه المحق وفيه : أن لمخاضة والمذرة مذمومة ، وأنها سبب لعقوبة المعصية .
قوله : (إذا مضت واحدة وعشرون ، فالتي تليها ثنتين وعشرين وهي التاسعة) هكذا هو في أكثر النسخ : (ثنتين وعشرين) بالياء ، وفي بعضها : (ثنتان وعشرون) بالالف والواو ، ولأول أصوب ، وهو منصوب بفعل محذوف تقديره : أعني ثنتين وعشرين .

[٢٧٧٨] ٢٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمْتَنِي : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَةَ بْنَ أَبِي لُدْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ زُرَّ بْنِ حَبِيشٍ ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ أَبِي فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعِدُّهَا ، قَالَ شُعْبَةُ : وَأَكْثَرُ عَلَيَّ هِيَ لِلَّيْلَةِ الَّتِي أَمَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِصَافِيهَا ، هِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ . وَإِنَّمَا شَدَّ شُعْبَةُ فِي هَذَا الْحَرْفِ : هِيَ لِلَّيْلَةِ الَّتِي أَمَرَنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : وَحَدَّثَنِي بِهَا صَاحِبٌ لِي عَنْهُ [ج ٢ ص ٢١٩٥] (١٧٨٦) .

[٢٧٧٩] ٢٢٢ - (١١٧٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَابْنِ أَبِي عُمَرَ قَالَا : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - وَهُوَ الْفَزَارِيُّ - عَنْ يَزِيدَ - وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : تَذَاكُرْنَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ حَيْثُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « أَيْكُمْ يَذْكُرُ حِينَ تَطْلُعَ الْقَمَرُ » ، وَهُوَ مِثْلُ شَيْءٍ جَفَنَةٍ ؟ .

قال القاضي عياض : قيل : معنى (لا شمع به) أنها علامة جعلها الله لها ، قال : وقيل : بل لكثرة اختلاف الملا تكثر في ليلتها ، ويؤولها إلى الأرض ويضعونها بها تقول به ، سترت بأجنتها وأجسامها للهيئة ضوء الشمس وضاعتها ^(١)

قوله : (تذاكرنا ليلة القدر عند رسول الله ﷺ) ، فقال : « أَيْكُمْ يَذْكُرُ حِينَ تَطْلُعُ الْقَمَرُ » ، وهو مثل شَيْءٍ جَفَنَةٍ ؟ (الشَّل) بكسر الشين وهو النصف والـجَفَنَةُ بفتح الجيم معروفة ^(٢) ، قال القاضي : فيه إشارة إلى أنها يتم تكوُّنُ في أواخر الشهر ، لأنَّ القمر لا يكون كذلك عند طُلُوعِهِ إِلَّا فِي أَوَاخِرِ الشَّهِرِ ^(٣)

وعلِمَ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ مَوْجُودَةٌ ، كما سبق بيانه في أوَّلِ الْبَابِ ، وَأَنَّهَا تُرَى ، وَيُحَقِّقُهَا مَنْ شَاءَ اللَّهُ نَعَسَ مِنْ بَنِي آدَمَ كُلِّ سَنَةٍ فِي رَمَضَانَ ، كَمَا تَصْدُرُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ السَّائِقَةُ فِي الْبَابِ ، وَنَحْبَرُ الصَّالِحِينَ بِهَا ، وَرَوَيْتُهُمْ بِهَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ ، وَأَمَّا قَوْلُ الْقَاضِي عِيَّاضَ عَنِ الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صَفْرَةَ . لَا يُجِبُّنَ رُؤْيَاهَا حَقِيقَةً ^(٤) ، فَلَقَطَ فَحِشُّنَ نَبْهَتْ عَلَيْهِ لَمَّا يُغْتَرَبُ بِهِ ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ .

(١) إكمال المعجم : (١٢٧ / ٤) - (١٤٨)

(٢) الجفنة : القصعة ، أو كاعظم ، يكون من الإفصاح

(٣) إكمال المعجم : (١٤٨ / ٤)

(٤) إكمال المعجم : (١٤٨ / ٤)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤ - [كتاب الاعتكاف]

١ - [باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان]

[٢٧٨٠] ١ - (١١٧١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْحَاعِيلَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ. (١١٧٢) (رواه: ٢٧٨١)

كتاب الاعتكاف

هو في اللغة: التَّخَيُّصُ والتَّكْتُّمُ والتَّزْوِمُ.

وفي الشرع: التَّكْتُّمُ في المسجد، من شخص مخصوص، بصفة مخصوصة، ويُسمى الاعتكاف: جواراً.

ومنه الأحاديث الصحيحة: منها: حديث عائشة في أوائل الاعتكاف في صحيح البخاري، قالت: كان لنبي ﷺ يصعب لي رأسه وهو مجاور في المسجد، فأرجله وأنا حائض^(١) وذكر مسلم الأحاديث في اعتكاف النبي ﷺ العشر الأواخر من رمضان، ولعشر لأول من شوال، ففيه استحباب الاعتكاف، وتأكد استحبابه في العشر الأواخر من رمضان. وقد أجمع المسلمون على استحبابه، وأنه ليس بواجب، وصح أنه متأكد في العشر الأواخر من رمضان.

ومذهب الشافعي وأصحابه وموافقيهم أن الصوم ليس بشرط لصحة الاعتكاف، بل يصح اعتكاف المتغير، ويصح عتكف ساعاً وحملاً، ولحظة واحدة، وضيقه عند أصحابه. مكث يريد عى طمانينة

(١) البخاري، ٢٠٦٨، وأخرجه مسلم، ٦٨٧، وأحمد، ٢٤٢٣٨.

[٢٧٨١] ٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ تَائِعًا حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ. [ابن أبي ٢٠٢٥] [رواه ٢٧٨١].

قَالَ تَائِعٌ: وَقَدْ أَرَانِي عَبْدَ اللَّهِ رضي الله عنه الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ يَغْتَكِفُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَسْجِدِ. [٢٧٨٢] ٣- (١١٧٢) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عَثْمَانَ: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ الشَّكُونِيُّ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَائِلَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ. [رواه ٢٧٨٤].

[٢٧٨٣] ٤- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عَثْمَانَ: أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَلِلْفُطْ لَهْمَا - قَالَا: حَدَّثَنَا بَنُو لُسَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَائِلَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ. [أحمد ٢٤٣٣٠] [رواه ٢٧٨٤].

الرُّكُوعِ اخْتِ زِيَادَةً، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَفِيهِ خِلَافٌ شَدِيدٌ فِي الْمَنْعَبِ وَلَوْ وَجَّهَ أَنَّهُ يَصِحُّ عَتَاكَفُ الْمَارِّ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ ثَلَاثٍ وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ.

فِيهِ بَعْضُ نَكَلٍ جَالِسٍ فِي الْمَسْجِدِ لَامْتِظَارِ صَلَاةٍ أَوْ لَتُسْعِي آخِرٍ، مِنْ تَجَرُّؤٍ أَوْ دُنْيَا، أَنَّ يَسُورَ الْأَعْتَاكَفَ، فَيَحْسَبُ^(١) لَهُ رِثَابٌ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ، هَذَا خَرَجَ ثُمَّ دَخَلَ جَدُّ نِيَّةٍ أُخْرَى. وَلَيْسَ لِلْأَعْتَاكَفِ وَكْرٌ مَحْصُورٌ، وَلَا فِعْلٌ^(٢) أَخُو سَوَى اللَّبْثِ فِي لِمَسْجِدٍ بَنِيَّةٍ لَاعْتَاكَفٍ، وَوَكْرُهُ بِكَالِهِ دُخْلٌ، أَوْ عَمَلٌ صَنَعَةٌ مِنْ خِيَاظَةٍ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَيْظَرْ أَعْتَاكَفُهُ.

وَقَدْ مَاتَتْ رَأْسُ حَفِيظَةٍ وَكَثُرُونَ. يُشْتَرَطُ فِي لَاعْتَاكَفِ الصُّومِ، فَلَا يَصِحُّ عَتَاكَفٌ مُفْطِرٍ، وَاحْتِجَّزَ بِهِ هَذَا الْأَحَادِيثُ.

وَاحْتِجَّ الشَّافِعِيُّ بِعَتَاكَفِهِ ﷺ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسَمِّ^(٣)، وَبِحَدِيثِ

(١) فِي (ح): مَسْتَحَبٌ.

(٢) فِي (ع): قَوْلٌ.

(٣) بَخَارِيُّ ٢٠٨٥. وَمُسَمِّ: ٢٧٨٥. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٤٥٤٤. مِنْ حَدِيثِ هَائِلَةَ رضي الله عنها.

[٢٧٨٤] ٥- (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ اغْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ تَعْبُوهِ. [أحمد: ٢٤٦١٣، وسنن أبي داود: ٢٦٠٢٦].

عمر رضي الله عنه قال: (يا رسول الله إني فلدت أن اغتكتف ليلة في إجماعية، فقال: «أَوْفَ تَقْدِرُهُ» ورواه البخاري ومسلم^(١): والدليل ليس محلاً للصوم، فدل على أنه ليس بشرط لصحة الاعتكاف.

وفي هذه الأحاديث أن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه وأصحابه إنما اعتكفوا في المسجد مع اطمئنان في ملازمته، ولو جاز في بيت لفعليه ولو مرة، لا سيما للنساء، لأن حاجتهن إليه في البيوت أكثر، وهذا الذي ذكرناه من اختصاصه بالمسجد، وأنه لا يصح في غيره هو مذاهب مالك والشافعي وأحمد ودودة والجمهور سواء الرجل والمرأة.

وقد أبى حنيفة: يصح عتكاف المرأة في مسجد بيتها، وهو لموضع المهيأ من بيتها لصلاتها. قال: ولا يجوز للرجل في مسجد بيتها، وكذهب أبي حنيفة قول فليمة لشافعي ضعيف عند أصحابه، وجزوه بعض أصحاب مالك وبعض أصحاب لشافعي للمرأة والرجل في مسجد بيتها.

ثم اختلف الجمهور لمشتراطون المسجد^(٢) إمام، فقال الشافعي ومالك وجمهورهم: يصح الاعتكاف في كل مسجد. وقال أحمد: يختص بمسجد ثقام لجماعة الراية فيه. وقال أبو حنيفة: يختص بمسجد نضس فيه الصلوات كلها. وقال الزهري وآخرون: يختص بالجمع الذي ثقام فيه الجمعة. ونقلوا عن حذيفة بن اليمان الصحابي اختصاصه بالمسجد الثلاثة: لمسجد نضس، ومسجد المدينة، والأقصى^(٣). وأجمعوا على أنه لا حد لأكثر الاعتكاف، والله أعلم.



(١) البخاري: ٧٠٣٣، ومسلم: ٤٢٩٢، وأخرجه أحمد: ٢٥٥.

(٢) في (ن): المسجد.

(٣) أخرجه البيهقي في دلائل الكبرى: ١١ (٥١٩/٤) عن حذيفة مرفوعاً.

٢ - [باب: متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه؟]

[٢٧٨٥] ٦ - (١١٧٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَكَّفَ، صَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ، وَإِنَّهُ أَمَرَ بِخَبَائِطِهِ فَضُرِبَ، أَرَادَ الْإِعْتِكَافَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَمَرَتْ زَيْنَبُ بِخَبَائِطِهَا فَضُرِبَ، وَأَمَرَ غَيْرُهَا مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ بِخَبَائِطِهِ فَضُرِبَ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ، نَظَرَ فَإِذَا الْأَخْيَةُ، فَقَالَ : «الْبِرُّ تُرَدُّنَّ؟» فَأَمَرَ بِخَبَائِطِهِ فَقُوِّضَ، وَتَرَكَ الْإِعْتِكَافَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، حَتَّى اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ. ١ نظر: ١٢٧٨٦

قوله : (إذا أراد أن يعتكف، صلى الفجر، ثم دخل معتكفه) احتج به من يقول: يبدأ بالاعتكاف^(١) من أول النهار، وبه قال لأوزاعي والثوري والليث في أحد قوليّه.

وقال مالك وأبو حنيفة وشافعي وأحمد: يدخل فيه قبل غروب الشمس إذا أراد اعتكاف شهر أو اعتكاف عشر، وتأولوا الحديث على أنه دخل المعتكف ونقص فيه، وتخلّى نفسه بعد صلاته لصبح، لا أن ذلك وقت بدء الاعتكاف، بل كان من قبل المغرب معتكفاً لا بث في جملة المسجد، فلما صلى الصبح انقضى.

قوله : (وإنه أمر بخبائطه فضرب) قالوا : فيه دليل على جواز اتخاذ المعتكف لنفسه موضعاً من المسجد بغيره فيه مكة عتكافه ما لم يضيق على الناس، وإذا أتخذ يكون في آخر المسجد ورخاء، لكيلا يضيق على غيره، وليكون أخفى له وأكمل في نوره.

قوله : (نظر فإذا الأخية، فقال: «البرُّ تُردُّنَّ؟» فأمر بخبائطه فقوِّض) قوله : (قوِّض) بالقاف المضمومة ونضاد المعجمة، أي: أزيل. وقوله : «البرُّ»، أي: لطافة. قال القاضي: قال ﷺ هذا الكلام بكاراً لفعلهن، ولقد كان ﷺ أذن لبعضهن في ذلك، كما رواه البحاري^(٢)، قال: وسبب نكده أنه خاف أن يكتن غير مخلصات في الاعتكاف فيه، بل أذن القرب منه لغيرهن عليه، أو لغيره عليهن، فكره ملازمتهن المسجد، مع أنه يجمع الناس، ويحضره الأعراب والمثقفون، وهن محتاجات إلى الخروج والدخول

(١) في (ج): الاعتكاف.

(٢) برقم: ٤٥٠٤٥ وقد تقدم قريباً.

[٢٧٨٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ سَوَادٍ:
أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا
أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنَا
الْأَوْزَاعِيُّ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَاهِرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي،
عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، كُنْ هَذَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، غَنِ
النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. (الحمد، ٢٤٥٤٤، وصحري، ٢٠٢٥).

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَعُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ وَابْنِ إِسْحَاقَ وَدُرُ عَائِشَةَ وَحَلْصَةَ وَزَيْنَبَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُنَّ أَنَّهُنَّ ضَرَبْنَ الْأَخْيَةَ بِالْأَعْيُنِ كَافٍ.

يَعْنِي بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ لَأَنَّهُ ﷺ رَأَى فِي الْمَسْجِدِ، وَهُوَ فِي مَعْنَاهُ ^(١)، فَصَارَ كَأَنَّهُ
فِي مَنْزِلِهِ بِمَنْصُورِهِ مَعَ أَزْوَاجِهِ، وَهَبَ الْمُهَيَّمُ مِنْ مَقْصُودِ الْاِعْتِكَافِ، وَهُوَ تَحْلِي عَنْ الْأَزْوَاجِ
وَمُتَعَلِّقَاتِ الدُّنْيَا وَشِبْهِ ذَلِكَ، أَوْ لَأَنَّهُنَّ ضَرَبْنَ الْمَسْجِدَ بِأَيْتِهِنَّ.

وَهِيَ هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ لِمَصْحُوحِ اِعْتِكَافِ النِّسَاءِ، لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ أَذِنَ لَهُنَّ. وَإِنَّمَا مَنَعَهُنَّ بَعْدَ ذَلِكَ
بِعَارِضٍ. وَفِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَرْجُحْ مَعَ زَوْجَتِهِ مِنَ الْاِعْتِكَافِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَبِهِ قَالَ الْعُلَمَاءُ كَقَوْلِهِ: لَمْ يَأْذِنْ لَهَا فَهِيَ لَهُ
مَنْعُهَا بَعْدَ ذَلِكَ؟ فِيهِ خِلَافٌ لِلْعُلَمَاءِ، فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَهَادِثَةٍ لَهُ مَنَعَ زَوْجَتَهُ وَمَوْلَاكَه. وَإِنْ خَرَجَهُمَا
مِنْ اِعْتِكَافِ الطَّلُوعِ، وَبَنَعَهُمَا مَالِكٌ، وَجَوَّزَ أَبُو حَنِيفَةَ إِخْرَاجَ مَمْسُوكِ دُونَ الزَّوْجَةِ ^(٢).



(١) قِي (ع) وَ(ص): الْمَسْجِدُ.

(٢) دَكَاة: مَمْسُوكٌ (٤، ١٦٥).

٣ - [باب الاجتهاد في العشر الاواخر من شهر رمضان]

[٢٧٨٧] ٧ - (١١٧٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ ضَبَّاحٍ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ، أَحْيَا اللَّيْلَ، وَأَيَّقَظَ أَهْلَهُ، وَجَدَّ، وَشَدَّ الْمِئْزَرَ. [المند - ٢٤١٣١، ر. بحري ٢٠٢٤].

[٢٧٨٨] ٨ - (١١٧٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زَيْدٍ - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ بْنَ يَزِيدٍ يَقُولُ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهِ. [المند ٤٢٤٥٢٨].

باب الاجتهاد في العشر الاواخر من شهر رمضان

قوله: (كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر، أحيا الليل، وأيقظ أهله، وجدَّ، وشدَّ المئزر). وفي رواية: (كان رسول الله ﷺ يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيره).

اختلف العلماء في معنى (شدَّ المئزر). فقيل، هو الاجتهاد في العبادات زيادة على عادته ﷺ في غيره. ومعناه: التشبُّه في العبادات ^(١)، يقال: شَدَّدْتُ لَهَذَا الْأَمْرَ مِئْزَرِي، أي: تَشَمَّرْتُ لَهُ وَتَفَرَّغْتُ، وقيل: هو كدِّية عن امتثال التَّسَدُّقِ لِلْإِسْتِغْنَاءِ ^(٢) بالعبادات.

وقوله: (أحيا الليل)، أي: استغفقه بالسَّهَرِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا.

وقوله: (وأيقظ أهله)، أي: أيقظهم للصَّلَاةِ فِي لَيْلٍ، وَجَدَّ فِي الْعِبَادَةِ زِيَادَةً عَلَى الْعَادَةِ.

وفي هذا الحديث أنه يستحب أن يُؤَادَّ مِنَ الْعِبَادَاتِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَاسْتِحْبَابُ إِحْيَاءِ لَيْلِيَةِ الْعِبَادَاتِ، وَأَمَّا قَوْلُ أَصْحَابِنَا، يُكْرَهُ تَبَايُغُ اللَّيْلِ كُلِّهِ، فَمَعْنَاهُ الدَّوَامُ عَلَيْهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَنَحْوُ لَيْلَتَيْ وَابِلَتَيْنِ وَالْعَشْرِ، وَهَذَا أَتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ إِحْيَاءِ بَيْتِي الْحَبِيبِينَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ^(٣).
(والمئزر) بكسر الحيم ميموز، وهو الإزار. والله أعلم.

(١) في (ج) العبادات.

(٢) في (ج): ولا تشد.

(٣) في (ج) والله أعلم.

٤ - [باب صوم عشر ذي الحجة]

[٢٧٨٩] ٩ - (١١٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْاَحْمَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْشَشِ، عَنْ إِثْرِ هَيْمٍ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ. (احمد ١٧٤٧).

باب صوم عشر ذي الحجة

فيه قول عائشة: (ما رأيت رسول الله ﷺ صائماً في العشر قط). وفي رواية: (لم يصم العشر) قال العلماء: هذا الحديث مما يؤمّم كراهة صوم العشر والمراد بالعشر هنا الأيام التسعة من أول ذي الحجة، قالوا: وهذا مما يتأوّل، فليس في صوم هذه التسعة كراهة، بل هي مستحبة استحباباً شديداً، لا سيّد لها من غيرها، وهو يوم عرفة، وقد سقت الأحاديث في فضله، وثبت في صحيح البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «ما من أيام العمل الصالح فيها أفضل منه في هذه» ^(١) يعني العشر الأولى من ذي الحجة.

فيتأوّل قولها: (لم يصم عشر) أنه لم يصمها لعارض مرض أو سفر أو غيره من ذلك، أو أنها لم تراه صائماً فيه، ولا ينزيم من ذلك عدم صيامه في نفس الأمر. ويدل على هذا استأويل حديث حنيفة بن خالد، عن أمّ أبيه، عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم تسع ذي الحجة، ويوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر، أول اثنين من الشهر والحجيين. رواه أبو داود وهذا نفي، واحمد والنسائي ^(٢) وفي روايتهما: (وحجيين)، والله أعلم.

(١) البخاري: ٩٦٩، وأخرجه أحمد: ٣١٣٩، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أبو داود: ٢٤٣٧، أحمد: ٢٢٣٣٤، وسندي: ٢٣٧٤.

[٢٧٩٠] ١٠. (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ هَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَضْمِ الْعَشْرَ. [أحمد ٢٥٥٦٦].

قوله في الإسناد الأخير (وحدثني أبو بكر بن نافع العبدي: حدثنا عبد الرحمن: حدثنا سُفْيَانُ، عن الْأَعْمَشِ^(١)) هكذا هو في معظم النسخ: سُفْيَانُ عن الْأَعْمَشِ^(٢)، وهو سُفْيَانُ ثوري، وفي بعضه، (شعبة) بدل (سفيان) وكذا نقله نقاضي عياض عن رواية الفارسي^(٣)، ونقل الأول عن جمهور الرواة لصحيح مسلم^(٤)، والله أعلم.



كتاب الأئمة
في مناقبهم

(١) هذه الجملة سقطت من (ص).

(٢) كذلك في النسخ ثلاث: ووقع في مطبوع «المندرق» (٢/٢٣٩). نقاسي وهو خطأ، لأن من نقلوا عن نقاضي ذكروا

لفارسي لا نقاسي، كابي لربورن في «بطلان الأئمة»: (٥/٥٧٥).

(٣) «مجموع المحققين» (٤/١٥٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٥ — [كتاب الحج]

كتاب الحج

الحجّ . يفتح الحاء ، هو السعير ، وبالفتح ، لكسر جميعاً هو الاسم منه ، وأحبله : نقضت ، ويطلق
 على العمل أيضاً ، وعلى الإتيان مرة بعد أخرى ، وأصل العمرة : الزيارة
 و علم أن الحجّ مرض عيّن على كلّ مكلف حرّ مسلم مستطيع ، و خفف العلماء في وجوب
 العمرة ؛ فقليل : واجبة ، وقيل : مستحبة ، ولشافعي قولان : أصحهما : وجوبها
 وأجمعوا على أنه لا يجب الحجّ ولا العمرة في عمر إنسان إلا مرة واحدة ، إلا أن ينلّز ، فيجب
 نوافة بالذّر بشرطه ، ولا إذ دخل سكة أو خرّمها لحاجة لا تنكر ، من تجارة أو زيارة وتحريمه ، ففي
 وجوب الإحرام بحجّ أو عمرة خلافت العلماء ، وهما قولان للشافعي -
 أصحهما : استحبابه .

والثاني : وجوبه بشرط أن لا يدخّل لقناني ، ولا يخالف من ظهوره وبروره .
 و اختلفوا في وجوب الحجّ ، هل هو على الفور أو لثّر خي ؟ قال الشافعي وأبو يوسف وطائفة : هو
 على اثترخي ، ولا أن ينتهي إلى حال يظنّ فوته أو أخره عنه . وقال أبو حنيفة ومالك وآخرون : هو
 على الفور ، والله أعلم .

١ - [باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، وما لا

يباح، وبيان تحريم الطيب عليه]

[٢٧٩١] ١ - (١١٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبَرَائِسَ، وَلَا الْخُفَّاتِ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ. وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مِمَّنْهُ الرِّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرُسُ». [أحمد ٥٣١٨، وصحاحي ١٥٨٢].

باب بيان ما يباح للمحرم بحج أو عمرة لبسه،

وما لا يباح، وبيان تحريم الطيب عليه

قوله ﷺ وقد سُئِلَ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ «لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبَرَائِسَ، وَلَا الْخُفَّاتِ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ^(١)، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ. وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مِمَّنْهُ الرِّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرُسُ».

قال العلماء: هذه من تدعيم الكلام وجزله، فإنه ﷺ سُئِلَ عَمَّا يَلْبَسُهُ لِمَحْرَمٍ، فَقَالَ: لَا يَلْبَسُ كَذَا وَكَذَا، فَمَحْصَلُ فِي الْجَوَابِ أَنَّهُ لَا يَلْبَسُ الْمَذْكُورَاتِ، وَيَلْبَسُ مَا سِوَى ذَلِكَ، وَكَانَ لِتَصْرِيحِهِ بِمَا لَا يَلْبَسُ أَوَّلَى، لِأَنَّهُ مُتَحَصِّرٌ، وَأَمَّا الْمَلْبُوسُ الْجَائِزُ لِلْمَحْرَمِ فَغَيْرُ مُتَحَصِّرٍ، فَضَبْطَ لَجَمِيعٍ بِقَوْلِهِ ﷺ: لَا يَلْبَسُ كَذَا وَكَذَا، يَحْصِي وَيَحْصِي مَا سِوَاهُ.

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ لُبْسُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ وَأَنَّهُ نَبَّهَ بِالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ عَلَى جَمِيعِ مَا فِي مَعْنَاهُ، وَهُوَ مَا كَانَ مُحِيطًا أَوْ مُخَيِّفًا^(٢) مَعْمُولًا عَلَى قَدْرِ لَيْسَةٍ، أَوْ قَدْرِ عَصِيْمَةٍ كَالْجَوْشَنِ^(٣) وَالتَّبَدِي^(٤) وَالْقُدِّي^(٥)، وَغَيْرِهَا.

(١) مِي (ج): تَعْلِيْقٌ

(٢) مِي (خ): مَحِيطٌ سَحْطًا

(٣) الْجَوْشَنِ: مَرْج.

(٤) التَّبَدِي: مَرْوِيلٌ مُصَوَّرَةٌ إِلَى لَوْنِهَا أَوْ مَا شَبَّهَهَا تَسْتَرْجِعُوهَا

(٥) وَقَعَ فِي (خ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَلِمَةِ فِيهَا كَلِمَةٌ غَيْرُ رَضْعَةٍ.

[٢٧٩٢] ٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ الشَّائِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: مَا يُبَسُّ الْمُحَرَّمُ^(١) قَدْ لَا يَلْبَسُ الْمُحَرَّمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْهُنُوسَ، وَلَا السَّرَابِلَ، وَلَا ثَوْبًا مَشُوعًا وَرَسٌّ وَلَا زَعْفَرَانٌ، وَلَا الْحُقُوفَ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ، فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ^(٢). (المعجم ٢: ٢٨٢، ولبخري: ١٥٨١٦).

ونبه عليه السلام بالعمائم والبوابس على كل ساتر للرأس، مخططة^(٣) كان أو غيره، حتى العصابة قونها حرام، فإني أحتاج إليها لشدة أو شداع أو غيرها شلها، ولزمتها بقلية.
ونبه عليه السلام بالخفاف على كل ساتر للرجل، من مداس^(٤) والجُمَّم^(٥) وجوزب وغيره.
وهذا كله حكم للرجال، وأما امرأة فيباح لها شتر جميع بدنها بكل ساتر، من مخطط وغيره، إلا شتر وجهها فإنه حرام بكل ساتر، وفي شتر يديه بالقمازين خلافاً للعلماء، وهما قولان لشافعي، أصحهما: تحريره.

ونبه عليه السلام بالزوارس والزعفران على ما في معنهما، وهو الطيب، فبحرم على الرجل والمرأة جميعاً في الإحرام جميع أنواع الطيب، واحراز ما يقصد به الطيب، ولما انفكاكه كالأثرج والتدحج، وأزهار ليري كالشَّيخ ولقبصوم ووجهه، فليس بحرام، لأنه لا يقصد به الطيب.

قال العلماء: والجكمة في تحريم لباس المذكور على لشحر، ولديه الإزار والرداء؛ أن يبعد عن الترفه، ويصنف بصفة لحدش لذليل، وليتذكر أنه محرم في كل وقت، فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره، وأبلغ في مراقبه وصيادته لعبادته، وامتناعه من ارتكاب المحظورات، ويبتدئ به الصوت ولباس الأكفان، ويتذكر ابعد يوم القيامة والناس حفاة عرّة مهطعين إلى الداعي.

والجكمة هي تحريم لظهير النساء: أن يبعد عن الترفه وزينة الدنيا وملأها، ويجمع^(٦) ههنا لمقاصد الآخرة.

وقوله عليه السلام: «إلا أحد لا يجد العيين، فليبس الحُقُوف، وليقطعهما أسفل من الكعبين». وذكر مسلم

(١) في (س) و(هـ): مخططة.

(٢) التمدد: غريب من لاطية.

(٣) الجُمَّم هو المداس، وهو معرب.

(٤) في (ج): يجمع.

[٢٧٩٣] ٣- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ، وَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ ثَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الثَّقَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ». [أحمد: ٥٢٣٦، والبخاري ٥٨٥٢].

بعد هذا من رواية ابن عباس وجابر: «من لم يجد ثعلين فللبس ثخين» ولم يذكر قطعهما. واختلف العلماء في هذين الحديثين: فقال أحمد: يجوز لبس الثخين بهما، ولا يجب قطعهما، لحديث ابن عباس وجابر، وكان أصحابه يزعمون نسخ حديث ابن عمر لمصرح بقطعيهما، وزعموا أن قطعهما إضاعة مال.

وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجماعة العلماء: لا يجوز لبسهما، لا بعد قطعهما أسفل من الكعبين، لحديث ابن عمر، قالوا: وحديث ابن عباس وجابر مطلقان، فيجب حملهما على المقصودين، لحديث ابن عمر، فإن المطلق يخص على التقييد، والزيادة من الثقة مقبولة. وقولهم: إنه إضاعة مال، ليس بصحيح، لأن الإضاعة إنما تكون فيما نهى عنه، وأما ما ورد الشرع به فليس بإضاعة، بل هو يجب الإذعان له.

ثم اختلف العلماء في لبس الخفين لعدم العلين، هل عليه يديّة أم لا؟ قال مالك والشافعي ومن وافقهما: لا شيء عليه، لأنه لو وجبت يديّة لبسها ﷺ. وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه لعدية، كما إذا احتج إلى حلق الرأس بحلقه ويده، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ولا تلبسوا من الثياب شيئاً منه الزعفران ولا الورس». أجمعت الأمة على تحريم لبسهما لكولهما طيب، والحقو بهما جميع أنواع ما يقصد به الطيب، وسبب تحريم الطيب أنه دعية إلى الجمصع، ولأنه ينافي تلألؤ الحاج، فإن الحاج أشعث أغبر، وسرواة في تحريم الطيب الرجل والمرأة، وكذا جميع محرمات الإحرام سوى اللباس؛ كما سبق بيانه.

ومحرمات الإحرام سبعة: اللباس بتفصيله لسابق، والطيب، وبزلة الشعر وخطفه، وقصن الرأس، ولعصو، وعقد الكحل، والجمع، وسائر الاستمخ حتى الاستمخ، والسابع إتلاف الصبي، والله أعلم.

[٢٧٩٤] ٤ - (١١٧٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْزَانِيُّ وَثَبَّانُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ: «السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ، وَالْخُفَّانِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النُّعْلَيْنِ»، يَتَعْنَى السَّحْرَمَ. [ص ٢٧٩٥]

[٢٧٩٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، يَغْنِيهِ ابْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَّانَ الرَّزِيُّ: حَدَّثَنَا بَهْرُ، قَالَ جَمِيعًا، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ. فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ. [احمـ ٢٥٢٦، وسـ ١٨٤٢]

[٢٧٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَتَمَّ يَذْكُرُ أَحَدًا مِنْهُمْ: يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ، غَيْرَ شُعْبَةَ وَحَدَّهُ. [احمـ ١٨٤٨، ١٩١٧، وسـ ٥٨٠٤]

[٢٧٩٧] ٥ - (١١٧٩) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَبِيدٍ لَوْ بِنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَجِدِ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلًا». [احمـ ١٨٤٦٥]

وَإِذَا تَلَبَّسَ أَوْ لَبَسَ مَا تَهَيَّأَ عَنْهُ، لِزِمَةِ الْفِدْيَةِ إِنْ كَانَ عَمِدًا، بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنْ كَانَ نَاسِبًا فَلَا فِدْيَةَ عَدَ لَثُورِيٍّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَأَوْجِبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ، وَلَا يَحْرُمُ لِمُعْظَمَتُهُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَحَرَّمَهُ لَثُورِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَجَعَلَاهُ ضَيْبًا وَأَوْجَبَ فِيهِ الْفِدْيَةَ. وَيُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ تَلَبُّسُ الثَّوبِ الْمُتَصَبِّغِ بِغَيْرِ طَلِيبٍ وَلَا يَحْرُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «السراويل لمن لم يجد الإزار، والخفان»^(١) لقن لم يجد النعلين يعني المحرم

هذا صريح في دلالة اللفظي والجمهور في حوار سبس السراويل للمحرم، إذا لم يجد إزاراً، ومنعه مالك لكونه لم يذكر في حديث ابن عمر المديني، والصواب يحدّث له حديث ابن عباس هذا مع حديث

[٢٧٩٨] ٦- (١١٨٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْنَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: جَاءَ رَحُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عليه السلام وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهَا خُلُوقٌ - أَوْ قَالَ: أَثَرُ صُفْرَةٍ - فَقَالَ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي؟ قَالَ: وَأَنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ عليه السلام الْوَحْيُ، فَسَرَّ يَتُوبُ. وَكَانَ يَتَعَلَّى يَقُولُ: وَدِدْتُ أَنِّي أَرَى النَّبِيَّ عليه السلام وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، قَالَ: فَقَالَ أَيْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ عليه السلام وَقَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ؟ قَالَ: فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ، قَالَ: «أَيُّ السَّائِلِ مِنَ الْعُمْرَةِ؟ أَغَسِلُ عَنْكَ أَثَرُ الصُّفْرَةِ - أَوْ قَالَ: أَثَرُ الْخُلُوقِ - وَأَخْلَعُ عَنْكَ جُبَّتَكَ، وَأَصْنَعُ فِي عُمْرَتِكَ مَا أَنْتَ صَائِعٌ فِي حُجَّتِكَ». إسنادي - ١٧٨٩، (رواه - ٢٨١٠).

جابر بعده، أما حديث أبي عمر فلا حجة فيه، لأنه ذكر فيه حالة وجود الإزار، وذكر في حديثي ابن عباس وجابر حالة العَدَمِ، فلا منافاة.

قوله: (وهو بالجعرانة) فيها لغتان مشهورتان إحداهما: إسكان العين وتخفيف الراء، والثانية: كسر العين وتشديد الراء. والأولى الأصح، وبها قال الشافعي وأكثر أهل اللغة^(١)، وهكذا المعتز في تخفيف الحذيفة وتشديدها، والأصح التخفيف، وبه قال الشافعي وموافقه.

قوله: (عليه جبة وعليها^(٢) خُلُوقٌ) هو بفتح الخاء، وهو فرع من الطيب يعمل فيه زعفران.

قوله: (له غَطِيطٌ) هو كضوت الثائم الذي يردُّه مع نفسه - قوله: (كغَطِيطِ الْبَكْرِ) هو بفتح الباء، وهو الفتي من الإبل.

قوله: (لَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ) هو بضم السين وكسر الراء المشددة، أي: أزيلَ حابه، وكُشِفَتْ عنه، والله أعلم.

قوله عليه السلام للسائل عن العُمْرَةِ: «اغسِلْ عَنْكَ أَثَرُ الصُّفْرَةِ» فيه تحريم طيب على المحرم ابتداءً ودواماً، لأنه إذا حُرِّمَ دواماً، فلا ابتداءً أولى بالتحريم. وفيه أن العُمْرَةَ يحرم فيها من الطيب واللباس وغيرهما من المحرمات الشيعة لسابقة ما يحرم في الحج. وفيه أن من أصابه طيب ناسياً أو جهلاً،

(١) انظر التصحيحات لمحدثي (١/ ٢٥١)، والإصلاح لخط لمحدثي (ص ٢٨).

(٢) في (ع) - عليه بدون ياء.

[٢٧٩٩] ٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرَوِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَمَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ وَهُوَ بِالْجَعْفَرَانَةِ، وَأَنَّ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَلَيْهِ مَقْطَعَتٌ - بِغَضِي جُبَّةٌ - وَهُوَ مُتَّصِمٌ بِالْخَلْقِ، فَقَالَ: وَبِي أَحْرَمْتُ بِاسْعُمَرَةَ وَعَلَيَّ هَذَا،

ثم عيم، وحبث عليه المبدرة إلى إزالته. وفيه أن من أصابه في إحرامه طيب ناسياً أو جاهلاً لا كفارة عليه، وهذا مذهب الشافعي، وبه قال عطاء والثوري وسحاق ودود. وقد مالك وأبو حنيفة والثوري وأحمد في أصح الروايتين عنه: عليه النذية. لكن الصحيح من مذهب مالك أنه إنما تجب النذية على المتطيب ناسياً أو جاهلاً إذا طال بُشُّ عليه، والله أعلم.

قوله ﷺ: «وَاخْلَعْ عَكَ جُبَّتَكَ» دليل لمالك وأبي حنيفة والشافعي والمجمهور؛ أن المحرم إذا صار عليه مخيط ينزعه ولا يزره شقاً. وقد لشعبي والحنفي: لا يحوز نزعه نكلاً يصير مغنياً رأسه، بل يزره شقاً. وهذا مذهب ضعيف.

قوله ﷺ: «وَأَصْنَعْ فِي عُمُرِكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ فِي حَبْلِكَ» معناه: من اجتنب المحرمات، ويحتمل أنه أراد مع ذلك المظروف والسني والخلق بصفتها وحياتها، وإظهاراً للثبية، وعبر ذلك مما يشترك فيه لتحج والعمره، ويخص بين عموميه ما لا يدخل في العمرة من أبعاد الحج، كالوقوف والرمي والتميط بمئى ومردلة، وعبر ذلك.

وهذا الحديث ظاهر في أن هذا الدليل كان عادلاً بصلة الحج دون العمرة، فلهذا قال له ﷺ: «وَأَصْنَعْ فِي عُمُرِكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ فِي حَبْلِكَ» وهي هذا الحديث دليل لقاعدة مشهورة: أن القاضي والنفعي إذا لم يعمم حكم المسألة أمسك عن جوبها حتى يعلمه أو يظنه بشرطه.

وفيه أن من الأحكام التي ليست في القرآن ما هو بوحى لا ينزل، وقد يستدل به من يقول من أهل الأصول: إن النبي ﷺ لم يكن له الاجتهاد، وإنما كان يحكم بوحى ولا دلالة له فيه، لأنه يحتج أنه ﷺ لم يظهر له بالاجتهاد حكم ذلك، أو أن الوحي بكفه قبل تمام الاجتهاد، والله أعلم.

قوله: (وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ: وَوَدِدْتُ أَنِّي أَرَى النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، فَقَالَ: أَبْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) هكذا هو في جميع النسخ: (فقال: أبسرُك) ولم يبين القائل من هو، ولا متى له ذكر، وهذا القائل هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما بيته في الرواية التي بعد هذه.

وَأَنَّ مُتَضَمِّنَ بِالْحُقُوقِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَبْجِكَ؟» قَالَ: أَنْزَعُ عَنْي هَذِهِ الثِّيَابَ، وَأَعْسِلُ عَنْي هَذَا الْخَلُوقَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَبْجِكَ، فَاضْتَعَمَ فِي عُمْرَتِكَ». (أحمد ١٧٩٦٥ مختصراً [نظر ٢٨٠٠]).

[٢٨٠٠] ٨ - (٥٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو جَرِيحٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا عيسى، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ يَعْلَى كَانَ يَقُولُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْتَنِي أَرَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حِينَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَعْفَرَانَةِ، وَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَمَ بِهِ عَلَيْهِ، مَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَيُهِمُّ عُمَرُ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفِيَّةٌ، مُتَضَمِّنٌ بِطَبِيبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمَرَةَ فِي جُبَّةٍ بَعْدَ أَنْ تَضَمَّنَ بِطَبِيبٍ؟ فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً، ثُمَّ سَكَتَ، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ بِإِيدِهِ إِلَى يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ: تَعَالَى، فَجَاءَ يَعْلَى، فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ مُخَمَّرُ الرَّجُلِ، يَغْطِي سَاعَةً، ثُمَّ سَرَى عَنْهُ، فَقَالَ: «أَيُّنَ الْإِنْسَانِ سَأَلَنِي عَنِ الْعُمَرَةِ

قوله: (وعليه مُتَضَمِّنَاتٌ) هي بفتح الطاء المشددة، وهي الثياب المُخِيطَةُ، وأوضحه بقوله: (يعني: جُبَّةً).

قوله: (مُتَضَمِّنٌ) هو بالفتحة والخاء المعجمتين، أي: مُتَلَوِّثٌ بِهِ مُكْثِرٌ مِنْهُ.

قوله: (مُخَمَّرُ الْوَجْهِ، يَغْطِي) هو بكسر نعين، وسبب ذلك شدة لوجي وقوله، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَلَئَتْكَ عَلَيَّكَ نَفْسٌ مِمَّا قَدْ أَثَرَتْ﴾ [الزمر: ٥].

قوله ﷺ: «أَمَّا الطَّبِيبُ الَّذِي بِكَ، فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» بما أمر بالثلاث مُبْلَغَةٌ فِي إِزَالَةِ سَوْنِهِ وَرِيحِهِ، وَالْوَجِبُ الْإِزَالَةُ، مِنْ حَصَلَتْ بِمَرَّةٍ لِخِفَّتِهِ كَقِفَتْ، وَلَمْ تَجِبِ الزِّيَادَةُ، وَلَعَلَّ لَطِيبَ الَّذِي كَانَ عَلَى هَذِهِ الرَّجُلِ كَثِيرًا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: (مُتَضَمِّنٌ).

قال القاضي: ويحتملُ أَنَّهُ قَالَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: (اغسسه)، فَكُرِّرَ الْقَوْلُ ثَلَاثًا^(١). وَالصُّوْبُ هُنا سَبْقُ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ.

آيَافاً؟ فَالْتَمَسَ الرَّجُلُ نَجِيَّةً بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا الطَّيْبُ الَّذِي بِكَ، فَاقْبِضْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَأَمَّا الْجَبَّةُ فَأَنْزِلْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمُرِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَبْلِكَ». [مسند: ١٧٩٤٨، والبيهقي: ١٥٣٦].

[٢٨٠١] ٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعُمِّيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ دَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ دَافِعٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ عَنْ عَقَّاءَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْفَرَانَةِ قَدْ احْتَرَمَ بِالْعُمْرَةِ، وَهُوَ مُضْفَرٌ لِحَيْتِهِ وَرَأْسُهُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَحْرَمْتُ بِالْعُمْرَةِ، وَأَنَا كَمَا تَرَى، فَقَالَ: «انْزِعْ عَنْكَ الْجَبَّةَ، وَاغْسِلْ عَنْكَ الصُّفْرَةَ، وَمَا كُنْتَ صَانِعاً فِي حَبْلِكَ فَاصْنَعْهُ فِي عُمُرِكَ». [الموطأ: ١٧٨١٠].

[٢٨٠٢] ١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي بِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو هَلِيٍّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا رِجَاحُ بْنُ أَبِي مَرْوَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَقَّاءَ قَالَ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاتَّاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ بِهَا أَثَرٌ مِنْ خُلُقٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَحْرَمْتُ بِالْعُمْرَةِ، فَكَيْفَ أَلْعَلُّ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ، فَلَمَّ يَرْجِعْ إِلَيْهِ، وَكَانَ عُمَرُ يُسْتَوُّهُ إِذَا أُتِرَ عَلَيْهِ الْوُحْيُ، يُظْلَهُ، فَقُلْتُ لِعُمَرَ ﷺ: إِنِّي أَحْبَبْتُ إِذَا أُتِرَ عَلَيْهِ الْوُحْيُ أَنْ أُدْخِلَ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ، فَلَمَّا أُتِرَ عَلَيْهِ، خَشَمَهُ عُمَرُ ﷺ بِالْثَّوْبِ، فَجِئْتُهُ فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ فَتَنَظَّرْتُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ: «أَيُّنَ السَّائِلُ آيَافاً عَنِ الْعُمْرَةِ؟» فَقَدْ

قوله: (عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ) هو بفتح الواو.

قوله في بعض هذه الروايات: (صفوان بن يعلى بن أمية) وفي بعضها: (ابن أمية) وهما صحيحان، فأمية أبو يعلى، وأمّية أمّ يعلى، وقيل: جدّه، والمشهور، الأول، فنُسبَ ثائرة إلى أبيه، وثائرة إلى أمه، وهي (ثنية) بضم الميم وبعدها نون ساكنة.

قوله: (حَدَّثَنَا رِجَاحُ) هو بالياء المتوحدة.

قوله: (فَسَكَتَ عَنْهُ) فلم يرجع إليه أي: لم يردّه جوابه.

قوله: (خَشَمَهُ عُمَرُ بِالْثَّوْبِ) أي: غطّاه.

إِلَيْهِ الرَّجُلُ، فَقَالَ: «أَنْزِعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ، وَاغْسِلْ أَثَرِ الْخَلْقِ لِيَدِي بِكَ، وَافْعَلْ فِي عُمَرَتِكَ مَا كُنْتَ فَاعِلًا فِي حَجَلِكِ». (الطبري: ١٠/٢٧٨).

أنهم غلبوا من النبي ﷺ أنه لا يكره الاطلاع عليه في ذلك الوقت وتلك الحال، لأن فيه تقوية الإيمان بمشاهدة حالة الأخي الكريم، والله أعلم.



٢ - [باب مواقيت الحج والعمرة]

[٢٨٠٣] ١١ - (١١٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَفُتَيْبَةُ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَنْدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، قَالَ: «لَقَدْ لَهْنُ، وَلِمَنْ آتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ يَمْنٌ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ ذُوْنَهُنَّ فِيمَنْ أَهْلُوا، وَكَذَلِكَ نَكَلِّلُكَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا». [المحلى: ٢/١٢٨، والمصنف: ١٩٥٢٦].

باب مواقيت الحج والعمرة

ذكر مسلم في الباب ثلاثة أحاديث: حديث ابن عباس رضي الله عنه، لأنه صرح فيه بنقله المواقيت الأربعة عن رسول الله ﷺ، فلهذا ذكره مسلم في أول الباب، ثم حديث ابن عمر، لأنه لم يحفظ ميقات أهل اليمن بل بلغه بلاغاً، ثم حديث جابر، لأن أب الثميري قد: أحسب جبراً رفعة، وهذا لا يقتضي ثبوته موقوعاً.

فوقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة: (ذَا الْحُلَيْفَةِ) بضم الحاء المهددة وبالفاء، وهي أبعد المواقيت من مكة، بينهم نحو عشر مراحل أو تسع، وهي قريبة من المدينة على نحو ستة أميال منها.

ولأهل الشام: (الْجُحْفَةُ) وهي ميقات لهم ولأهل بصرى، وهي عجم مضمومة ثم حاء مهددة ساكنة، قيل: سُمِّيَتْ ذَلِكَ لِأَنَّ السَّيْلَ أَجْحَفُهَا فِي وَقْتِ، وَيُقَالُ لَهَا: (فُتَيْبَةُ) بفتح فيم وميم وسكان لهاء وفتح المثناة تحت، كما ذكره في بعض روايات مسلم، وحكى القاضي عياض عن بعضهم كسر الهاء^(١)، والصحيح المشهور يسكنها، وهي على نحو ثلاث مراحل من مكة على صريق المدينة.

ولأهل اليمن: (يَلَمْلَمُ) بفتح اللام تحت ويلامين، ويقال أيضاً: (الْمَلَمُ) بهمزة بدل ليه، لغتان مشهورتان، وهو جبل من جبال يمانية، على مرحلتين من مكة.

(١) المصنف: ١٩٥٢٦، (٤/١٦٩).

[٢٨٠٤] ١٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ : حَدَّثَنَا وَفِيَّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ لِأَهْلِ الصِّدْيَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلَأَهْلِي نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ ، وَلَأَهْلِي الْيَمَنِ يَنْمَلَمَ ، وَقَالَ : «مَنْ لَهُمْ وَلِكُلِّ آتٍ أَتَى عَلَيْهِمْ مِنْ خَيْرِهِمْ وَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ ذُوْن ذَلِكَ قَوْسٍ حَيْثُ أَنْشَأَ ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ» . [أحمد : ٢٢٧٢ ، ولبخاري : ١٥٢٤] .

ولأهل نجد : (قَرْنَ الْمَنَازِلِ) نفتح القاف وإسكان الراء ، بلا خلاف بين أهل العلم من أهل الحديث واللغة والتاريخ والأسماء وغيرهم ، وغليظ الجوهري في «صحاحه» فيه غطين فاحشين ، فقال : بفتح الراء ، وزعم أن أويساً القرني رضي الله عنه منسوب إليه ^(١) ، ونضوب إسكان الراء ، وأن أويساً منسوب إلى قبيلة معروفة يقال لهم : بنو قَرْن . وهم بطر من مراد ، القبيلة المعروفة ، يُنسب إليهم المرادي ، وقَرْنُ المَنازل على نحو مرحلتين من مكة ، قس : وهو أقرب الموافقة إلى مكة .

وَأَب (ذَاتُ عِرْقٍ) بكسر العين ، فهي ميقَاتُ أَهْلِ عِرْقٍ واختلّف العلماء هل صارت ميقَاتُهُم بتوقيف النبي ﷺ أم لا ؟ جهده عمر بن الخطاب ؟

وفي لمسألة وجهان لأصحاب الشافعي أصحهما ، وهو نض لشافعي في «الأم» : أنه بتوقيت عمر ^(٢) ، وذات صريح في «صحيح لبحاري» ^(٣) ، ودليل من قال بتوقيت النبي ﷺ حديث جابر ، لكنه غير ثابت لعدم جرمه برفعه ، وأما قول الدارقطني : إنه حديث ضعيف ، لأن العرق لم تكن قُبُحَتْ في زمن النبي ﷺ ^(٤) . فكلامه في تضعيفه صحيح ، ودليبه ما ذكرته ، وأما استدلاله لضعفه بعدم فتح العراقي ففاسد ؛ لأنه لا يمتنع أن يخبر به النبي ﷺ لعلمه بأنه سيُفتح ، ويكون ذلك من معجزات النبي ﷺ والإخبار بالمغيبات المستقبليات ، كما أنه ﷺ وَقَفَ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ في جميع الأحاديث الصحيحة ، ومعلوم أن الشام لم يكن يُفتح حينئذ .

وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة عنه ﷺ أنه أخبر بفتح الشام واليمن والعراق ، وأنهم يأتون بهم ^(٥)

(١) «صحاح» : قرأ .

(٢) «الأم» (١ / ٢) : ١٥٠ .

(٣) رقم : ١٥٣١ .

(٤) انظر الإجازات : التاسع : ص ٣٢٢ ، وص ٣٢٠ .

(٥) في (خ) : اليمن ، وهو خطأ .

[٢٨٠٥] ١٣ - (١١٨٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قُرْنٍ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَيَلْقَانِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَلَمٍ». بخاري، ١١٥٢٥، نط ٢٨٠٧.

«يَهْلُونَ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ»^(١)، وَانَّهُ ﷺ أَخْبَرَ بَأَنَّهُ رُوِيَ لَهُ تَشَارُفُ الْأَرْضِ وَمَقَارِبُهَا، وَقَالَ: «سِيلُكَ مَلَكَ أَمَتِي مَا رُويَ لِي مِنْهَا»^(٢)، وَأَنَّهُمْ سَيَقْتَحُونَ بَصَرَ، وَهِيَ أَرْضٌ يُذَكَّرُ فِيهَا الْقِرَاطُ^(٣)، وَأَنَّهُ مِيسَى ﷺ يَنْزِلُ عَلَى الْكَثْرَةِ الْبِيضَاءِ شَرْقِيٍّ دِمَشْقَ^(٤)، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي الصَّحِيحِ، وَفِي الصَّحِيحِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا يَطُولُ ذِكْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَجْمَعَ الْعَمَلَةُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَوَاقِفَ مَشْرُوعَةٌ، ثُمَّ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالْجُمْهُورُ هِيَ وَاجِبَةٌ، لَوْ تَرَكْنَاهَا وَأَحْرَمَ بَعْدَ مَجَاوِزِهَا أَتَمَّ وَلَزِمَهُ دَمٌ، وَصَحَّ حُجُّهُ. وَقَالَ عطاءُ وَالنَّخَعِيُّ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: لَا يَصَحُّ حُجُّهُ. وَقَالَتِ الْمَوَاقِفُ أَنَّ مَنْ أَرَادَ حُجًّا أَوْ عَمْرَةً حَرَّمَ عَلَيْهِ مَجَاوِزُهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، وَلَزِمَهُ^(٥) الدَّمُ، كَمَا ذَكَرْنَا.

فَإِنْ أَصْحَابُنَا: فَإِنَّ عَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ قَبْلَ التَّلَاسِي بِشُكٍّ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ، وَهِيَ الْمِرَادُ بِهَذَا التَّلَاسِي جَلَاثُ.

وَأَمَّا مَنْ لَا يُرِيدُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً فَلَا يَلِزُهُ لِإِحْرَامٍ لِدُخُولِ مَكَّةَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبٍ، سِوَا دُخُولِ الْحِجَّةِ تَتَكَرَّرُ، كَحَطَّابٍ وَحَشَّاشٍ^(٦) وَصَبَاوٍ وَنَحْوِهِمْ، أَوْ لَا تَتَكَرَّرُ، كَتَجْدَرَةٍ وَزَبَارَةٍ وَنَحْوِهِمَا، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ ضَعِيفٌ: أَنَّهُ يَجِبُ لِإِحْرَامٍ بِحُجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ إِنْ دَخَلَ مَكَّةَ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْحَرَمِ لَمَّا لَا يَتَكَرَّرُ بِشُرُوطِ سَبَقٍ يَبْأَنُهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ.

(١) أَخْرَجَهُ لُحْدَرِي ١٨٧٥، وَمُسَمِّمٌ ٣٣٦٥، وَأَحْمَدُ ٢١٩١٦، مِنْ حَدِيثِ سَفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رضي الله عنه.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسَمِّمٌ ٧٢٥٨، وَأَحْمَدُ ٢٢٣٩٥، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسَلِمٌ ٦٤٩٣، وَأَحْمَدُ ٢١٥٢١، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَوَابٍ رضي الله عنه.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسَمِّمٌ ٧٢٧٣، وَأَحْمَدُ ١٧٦٢٩، مِنْ حَدِيثِ سُوَيْمٍ بْنِ سَمْعَانَ رضي الله عنه.

(٥) فِي (ص): لَرَمَهُ.

(٦) حَشَّاشٌ: مَنْ يَجْتَمِعُ الْحَشِيشَ. وَالْحَشَّاشِي: الْيَدَائِسُ مِنَ الْبَنَاتِ وَالْكَلَا وَالْعَشَبِ.

[٢٨٠٩] ١٧ - (١٠٠)) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيقَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجَحْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قُرْنٍ».

وأما مَنْ مَرَّ بِالْمَيْقَاتِ ^(١) فَبِزْمَرِيدٍ دَخَلَ الْحَرَمَ، بِنَ لِحَاجَتِهِ تَوَنُّهُ، ثُمَّ يَدَا لَهُ أَنْ يَحْرِمَ، فَيَحْرِمُ مِنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي يَدَّ لَهُ فِيهِ، فَإِنْ جَاوَزَهُ بَلَا يَحْرِمُ ثُمَّ أَحْرَمَ؛ أَيْ لَمْ يَلْمَسْهُ وَلَمْ يَلْمَسْهُ، وَإِنْ أَحْرَمَ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَدَا لَهُ أَجْزَاءَهُ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ، وَلَا يُكَلِّفُ لِرَجُوعِهِ إِلَى الْمَيْقَاتِ، هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَاسْتِثْنَاهُ: يَلْمِزُهُ الرُّجُوعُ إِلَى الْمَيْقَاتِ.

قوله: (وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيقَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجَحْفَةُ، وَلَأَهْلُ نَجْدٍ قُرْنٌ). هَكَذَا وَقَعَ فِي أَكْثَرِ النُّسخ: (قُرْنٌ) مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ بَعْدَ النُّونِ، وَفِي بَعْضِهَا: (قُرْنَاً) بِالْأَلْفِ، وَهُوَ الْأَجُودُ ^(٢)، لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ وَاسْمٌ لَجَلٍّ، فَوَجِبَ صَرْفُهُ، وَالَّذِي وَقَعَ بِغَيْرِ أَلْفٍ يَتَرَأَّى صَوْنًا، وَإِنَّمَا حَذَفُوا الْأَلْفَ كَمَا جَرَتْ عَادَةٌ بِبَعْضِ الْمُحَدَّثِينَ؛ يَكْتُبُونَ: سَعَتْ أُنْسٌ، بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَيَقْرَأُ: لَتَنْوِينٍ، وَيَحْتَمِلُ عَلَى بَقْدٍ أَنْ يَقْرَأُ: قُرْنٌ مُتَصَوِّبًا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، وَيَكُونُ أَوْدَ بِهِ الْبَقَّةُ، فَيَتَرَكُ صَرْفَهُ.

قوله ﷺ: «فَهَنْ لَهْنٌ». وَتَمَنَّى أَنَّى حَلِبُونٌ مِنْ غَيْرِ أَهْلِيهِ، قَالَ النَّاصِي، كَذَا جَاءَتْ بِهِ الرَّوْيَةُ فِي «الصَّحِيحِ» وَغَيْرِهِمَا ^(٣) عِنْدَ أَكْثَرِ الرَّوِّ، قَالَ: وَوَقَعَ عِنْدَ بَعْضِ رَوِّهِ الْخَارِي وَمُسْلِمٌ: «فَهَنْ لَهْمٌ» ^(٤)، وَكَذَا رَوَّهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ ^(٥)، وَكَذَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ^(٦)، وَهُوَ الْوَجْهُ، لِأَنَّهُ ضَمِيرُ أَهْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، قَالَ: وَوَجْهُ الرَّوْيَةِ الْمَشْهُورَةِ، أَنَّ الضَّمِيرَ فِي «لَهْنٌ» عَائِدٌ عَلَى الْمَوْضِعِ وَ لَا قَطْرَ الْمَذْكُورَةِ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ وَالشَّامُ وَالْيَمَمُ وَنَجْدٌ أَيْ: هَذِهِ أَمْوَاقُتُ لِهَذِهِ الْأَقْطَارِ، وَاسْمَرَأُ: لِأَهْلِهَا فَحَذَفَتْ الْمُضَافَاتُ، وَأَقَامَ الْمُضَافَاتُ إِلَيْهِ مُقَدِّمَةً ^(٧).

(١) فِي (ش): مِنْ، بِسِقَاتٍ

(٢) وَهِيَ نَسَخَتْ قُرْنٌ لِمِثَالِهَا، وَنَمَّ نَقَبَ عَلَى إِسْرَافِهَا لِأَوَّلِي، وَأَمَّا لِكَيْفَةِ نَقَبِ عِنْدَ أَبِي حَوَاتِمٍ فِي مَسْتَدْرَجِهِ: (٤٧٨/٧).

٢٧٠٩، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَسْتَدْرَجِهِ»: (٤٧٨/٣): ٢٦٩٧.

(٣) الْبُخَارِيُّ: ١٥٢٦، وَمُسْلِمٌ: ٢٨١٣، وَأَحْمَدُ: ٢١٢٨.

(٤) الْبُخَارِيُّ: ١٥٢٦، وَابْنُ أَبِي حَوَاتِمٍ: ٢٨١٤.

(٥) أَبُو دَاوُدَ: ١٧٣٨، وَالتَّيْمِيُّ: ٢٦٥٧، وَأَحْمَدُ: ٢٢٤٠.

(٦) بِرَقْمٍ: ٢٨١٤.

(٧) الْكَمَالُ لِجَمْعِهِ: (١٧٢/٤).

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه : وَذَكَرَ لِي - وَتَمَّ أَسْمَعُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «يُهِلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَمَلُّمَ» . [أحد ، ٤٥٥ ، وسنن أبي داود ، ١٥٢٧] .

وقوله ﷺ : «يُهِلُّنَّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَمَلُّمَ» : قولان أتى عليهما من غيرهما معناه . أن الشامي - مثلاً - إذا مر بميقات المدينة هي ذهابه نية أن يحرم من ميقات المدينة ، ولا يجوز له تأخيرها إلى ميقات الشام الذي هو الميقات ، وكذا الباقي من المواقيت ، وهذا لا خلاف فيه .

قوله ﷺ : «يُهِلُّنَّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَمَلُّمَ» : ولئن أتى عليهما من غير أهلهم من غير أهلهم من أراد الحج والعمرة فيه دلالة للذهب لصحيح فيمن مر بالميقات لا يريد حجاً ولا عمرة ، أنه لا يلزمه الإحرام لدخول مكة ، وقد سبق لمسألة وضحة . قال بعض العلماء : وفيه دلالة على أن الحج على التراخي لا على الفور . وقد سبق المسألة واضحة في أول كتاب الحج .

قوله ﷺ : «يُهِلُّنَّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَمَلُّمَ» : فَمَنْ كَانَ دُونَهُمْ فَمِنْ أَهْلِهِمْ هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَنْ كَانَ مَسْكَنُهُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَيْمَنَةِ فَمَيْمَنَتُهُ مَسْكَنُهُ ، وَلَا يَزِمُهُ لِدَهَابُ بِلَى الْمَيْمَنَةِ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ مُعَاوَذَةُ مَسْكَنِهِ بِغَيْرِ حَرَامٍ ، هَذَا مَلْعُوتٌ وَمُنْهَبٌ أَعْلَمَاءُ كَأَنَّهُ ، إِلَّا سَجَاهُ فَقَالَ : مَيْمَنَتُهُ مَكَّةَ بِغَيْرِهَا .

قوله ﷺ : «يُهِلُّنَّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَمَلُّمَ» : وكذا فذلك ، حتى أهل مكة يُهَلُّونَ مِنْهَا هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النَّسَخِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَمَعْنَاهُ : وَمَكَّنَا فَهَكَذَا مَنْ جَاوَزَ مَسْكَنَهُ الْمَيْمَنَةَ ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهَلُّونَ مِنْهَا ، وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى هَذَا كُلِّهِ ، فَمَنْ كَانَ فِي مَكَّةَ مِنْ أَهْلِهَا ، أَوْ وَدَّ إِلَيْهَا ، وَأَرَادَ الْإِحْرَامَ بِحَجٍّ ، فَمَيْمَنَتُهُ مَكَّةَ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ تَرْكُ مَكَّةَ وَالْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ مِنْ خَارِجِهَا سِوَا الْيَمَنِ وَالْحِجْلِ ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ بِهِ مِنَ الْحَرَمِ كَمَا يَجُوزُ مِنْ مَكَّةَ ، لِأَنَّ حُكْمَ الْحَرَمِ حُكْمُ مَكَّةَ ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ لِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ أَصْحَابُنَا : يَجُوزُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ جَمِيعِ نَوَاحِي مَكَّةَ ، بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ عَنْ نَفْسِ الْمَدِينَةِ وَسُورِهَا .

وفي الأفضل قولان : أحدهما . من باب داره . والثاني : من لمسجد الإحرام تحت لحيته ، والله أعلم . وهذا كله في حرام لمكّي بالحج ، والحديث إنما هو في إحرامه بالحج ، وأم ميقات المكي للعمرة ، فأدنى الجبل حديث عائشة رضي الله عنها : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا فِي الْعُمْرَةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الشَّعْبِ وَتَحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ وَالشَّعْبِ فِي طَرَفِ الْجَبَلِ» ، والله أعلم .

[٢٨٠٦] ١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْخُلَيْفَةِ، وَمَهْلُ أَهْلِ الشَّامِ مُهَبَّةٌ - وَهِيَ الْجُحْفَةُ - وَمَهْلُ أَهْلِ تَجْدٍ قَرْنٌ».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: وَرَعَمُوا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْهُ - قَالَ: «وَمَهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمٌ» [الحادي ١٥٢٨] [راهر: ٢٨٠٧].

[٢٨٠٧] ١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْخُلَيْفَةِ، وَأَهْلَ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلَ تَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: وَأَخْبَرْتُ أَنَّهُ قَالَ: «وَمَهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمٍ». [أحمد ٥٠٥٩، وليجاري ٧٣٤٤].

[٢٨٠٨] ١٦ - (١١٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يُسْأَلُ عَنِ الْمَهْلِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ، ثُمَّ انْتَهَى فَقَالَ: أَرَأَيْتَ يَعْني النَّبِيَّ ﷺ. [أحمد ١٤٥٧٢].

قوله ﷺ: «مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» هو بصم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام، أي: موضع إهلالهم.

قوله: (قال عبد الله بن عمر - ورعتموا)، أي: قالوا، وقد سبق في أول الكتاب أن لزعم قد يكون بمعنى القول المصحف^(١).

قوله: (أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله قيل عن المهل، فقال: سمعت، ثم انتهى، فقال - أراه يعني النبي ﷺ)، معنى هذا الكلام: أن أبا الزبير قال: سمعت جابرًا، ثم انتهى، أي: وقف عن رفع الحديث إلى النبي ﷺ، وقال: (أراه) بصم الهمزة، أي: أظنه رفع الحديث، فقال: أراه يعني النبي ﷺ، كما قال في الرواية الأخرى: (أحسبه رفع إلى النبي ﷺ) وقوله: (أحسبه رفع) لا يحتاج بهذا الحديث مرفوعه، لكونه لم يجزم بوجهه.

[٢٨١٠ | ١٨ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَكْرِ، قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يُسْأَلُ عَنِ الْمُهْلِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ، أَحْمَسَةَ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَالطَّرِيقِ الْآخَرِ الْجَحْفَةِ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِزْقٍ، وَمُهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمٍ». [نسخ: ٢٨٠٩].

قوله في حديث جابر: (ومُهْلُ أهل العراق من ذات عِزْقٍ) هذا صريح في كونه ميقات أهل العراق، لكن ليس رفع الحديث ثباتاً كما سبق، وقد سبق الإجماع على أن ذات عِزْقٍ ميقات أهل العراق ومن لمي معناه، قال الشافعي: ولو أهلوا من العقيق كان أفضل^(١)، والعقيق أبعد من ذات عِزْقٍ بقليل، فاستحبته الشافعي لأثر فيه^(٢)، ولأنه قيل: إن ذات عِزْقٍ كانت أولاً في موضعها، ثم تحولت وتقربت إلى مكة^(٣)، والله أعلم.

وعلم أن للحج ميقاتاً مكرراً، وهو ما سبق في هذه الأحاديث، وميقات زمان وهو شؤن ودو القعدة (عشر ليالٍ من ذي الحجة)، ولا يجوز الإحرام بالحج في غير هذا الزمان، هذا مذهب الشافعي، ولو أحرم بالحج في غير هذا الزمان لم يلحق حجاً، واعتمد عمره

وأما العمرة فيجوز الإحرام بها وفعلها في جميع السنة، ولا يكره في شيء منها، لكن شرطها أن لا يكون في الحج ولا مُقيماً على شيء من أفعاله. ولا يكره تكرار العمرة في السنة، بل يستحب عندنا وعند الجمهور، وكثرة تكررها في السنة: ابن سيرين ومالك.

ويجوز الإحرام بالحج مما فوق الميقات أبعد عن مكة، سواء ذبوبة أهله وغيره، وأيهما أفضل؟ فيه قولان للشافعي أصحهما: من الميقات أفضل، للاقتداء برسول الله ﷺ، والله أعلم.

(١) الأمام: (٢/ ٢٤٠).

(٢) أخرجه أبو داود: ١٧٤٠، واسترغيني: ٨٤٧، وأحمد: ٣٢٠٥، من حديث من عباس رضي الله عنه، قال: رقت رسول الله ﷺ لأهل لعشق لعقيق، وإساده ضعيف، وآخر في مصنف أبي حنيفة رؤية لحصنكفي: ٤، عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً: «لأهل أهل العراق من نبيق».

(٣) انظر المعرفة للسبب والآثار (٧/ ٩٦).

٣ - [باب التلبية وصفتها ووقتها]

[٢٨١١] ١٩ - (١١٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَنَى مَالِكٍ، عَنْ

باب التلبية وصفتها ووقتها

قال القاضي: قال المازري^(١). التلبية مشاة للتكبير والمبالغة، ومعناه: إجابة بعد إجابة، ولزوماً لطاعتك، فثنى للتوكيد، لا ثنية حقيقية، بمنزلة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ﴾ [سورة: ١٦٦] أي: نعمته، على تأويل اليد بالنعمة هنا، ونعم الله تعالى لا تحصى. وقال يونس بن حبيب البصري^(٢): (البيت) اسم مفرّد لا ثنّى، قال: وألفه بعد انقلاب ياء لا اتصالها بالضمير، كـ (لنّي)، وعنى مذهب ميسويه أنه ثنّى، بدلين قلبها ياء مع لظهور^(٣)

وأكثر الناس على ما قاله ميسويه، قال ابن الأنباري: ثنّوا لبيتك كما ثنّوا (حنانك) أي: تحنّوا بعد تحنّن، وأصل لبيت. ثببت، فاستقلّوا. لجمع بين ثلاث ياءات، فأبدلوا من الثالثة ياء، كما قالوا من نظر: ثنّيت، والأصل: ثنّنت.

وختلفوا في معنى (ثببت) واشتقاقها: فحين: معناها: اتجاهاً وقصدي اليك، مأخوذة من قولهم: داري ثلب دارك، أي: ثوجهها. وقيل: معناها: تحبّتي لك، مأخوذة من قولهم: امرأة لبة، إذا كانت موجهة لولدها^(٤) عاطفة عليه. وليل: معناها: إخلاصي لك، مأخوذة من قولهم: حبّ لباب، إن كان خائفاً محضاً، ومن ذلك: لبّ الطعام ولديّه. وقيل: معناها: آت مقيم على طاعتك وحبّتك، مأخوذة من قولهم: لبّ الرجل بالمكّن وألب، إذا أقام فيه ولزمه^(٥)، قال ابن الأنباري: وبهذا قال لخبين والأحمر^(٦).

(١) المعجم (٢/ ٧٠ - ٧١).

(٢) أبو عبد الرحمن عضدي مولاهم، بصري، إمام النحو، أحد عترة سيده والكسائي والعمري وغيرهم من الأئمة، من كتب الصغاني ألفه أذهبه، واللغات والتولد، توفي سنة ١٨٢ هـ.

(٣) انظر قول يونس بن حبيب وسبق في الكتاب (١٦/ ٣٤٩) وما بعدها.

(٤) في (ج) ولدها.

(٥) سقطت هذه الكلمة (لربما) من (ص).

(٦) سقطت هذه الكلمة: (والأحمر) من (ص) و(هـ). ونظر: دار مر في معاني كلمات حسن.

نافع، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ ثَلَاثَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ» . [أحمد: ٤٨٩٦، والبخاري: ١٥٤٩] .

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَزِيدُ فِيهِ: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ بِإِذْنِكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَةُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

[٢٨١٢] ٢٠ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ: حَدَّثَنَا خَاتِمٌ - يَغْنِي ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَنَافِعِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَحَمْرَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَأْسُهُ قَدِيمَةً عِنْدَ مَسْجِدِي الْحُلَيْفَةِ، أَمَرَ فَقَالَ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ».

قَالُوا: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: هَذِهِ ثَلَاثَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
قَالَ نَافِعٌ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ رضي الله عنه يَزِيدُ مَعَ هَذَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ بِإِذْنِكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَةُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ. [الطبر: ٢٨١١] .

قال القاضي: قيل: هذه الإجابة لقوله تعالى لإبراهيم عليه السلام: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ [الحج: ٢٧] وقال إبراهيم الحربي في معنى لبَّيْكَ: أي: قُرْبًا مِنْكَ وَطَاعَةً، وَالْإِنَابَةُ: الْقُرْبُ (١)، وقال أبو نصر (٢): معناه: أَنَا مُبَلِّغٌ بَيْنَ سَيِّدِكَ، أَي: خَاضِعٌ. هذا آخر كلام القاضي (٣).

قوله: «لَبَّيْكَ»... إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ يَرُوى بِكسر الهمزة من «لَبَّيْ» وفتحها، وجهان مشهوران لأهل الحديث وأهل اللغة، قال الجمهور: والكسر أجود، قال الخطابي: الفتح رواية لعامة، وقال ثعلب: لاخير للكسر، وهو لأجود في اسمي من لفتح، لأن من كسر جعل معناه: إِنَّ لِحَمْدِ وَلِنُّعْمَةٍ لَكَ عَمَى كُلِّ حَالٍ، وَمَنْ فَتَحَ قَالَ: معناه: لَبَّيْكَ لِهَذَا السَّبَبِ (٤).

قوله: «وَالنُّعْمَةُ لَكَ» المشهور فيه نصب النعمة، قال القاضي: ويجوز رفعها على الابتداء ويكون

(١) لم أجد على كلام الحربي في «فهرسته» ونظرة العين في (٨/ ٣٩٦).

(٢) في (ج) تنصير، وفي (الكامل) تنصير - تنصير، بالفتح - وهو خطأ، واسمه أحمد بن حاتم أبو نصر الحوي صاحب لأصمعي، يروي عنه، حدث عنه إبراهيم الحربي، وثعلبه. مثلاً: (٢٣١) -

(٣) الإكمال: صحيح: (٤/ ١٧٦ - ١٧٧)

(٤) نظرياً: الحديث «الخطابي»: (٣/ ٢٤٦).

[٢٨١٣] (٥٥٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: تَلَقَّيْتُ التَّلْبِيَةَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ خَلِيَّتِهِمْ [أحمد: ٥١٥٤] [إسناده: ٢٨١١].

الخبرُ محذوفٌ؛ قال ابنُ الأَثيري: وإن شئتَ جعلتَ خبرَ **إِنَّ** محذوفاً، تقديره: **إِنَّ** لِحَمْدِكَ، و النعمةُ مُستقرّةٌ لك^(١).

قوله: «وَسَعَّلَيْكَ» قال القاضي: إعرابُها وتثنيُّها كما سبقَ في (لَيْتَ)، ومعناه: ماعدةٌ لطاعتِكَ بعدَ مُسَاعَدَتِي^(٢).

قوله: «وَالْحَيْرُ بِتَيْكَ» أي: الخيرُ كُلُّهُ بيدَ الله تعالى ومن نُصِّبه.

قوله: «وَالرُّهْبَاءُ إِلَيْكَ وَلِعْمَلٌ» قال القاضي: قال اسمازي: يُروى بفتح الراء والمد، ويضم الراء مع القصر، ونظيره: **الْعَلَا**^(٣) و**لَعَلَّيَا**، و**لَعَلَّيَا** و**لَعَلَّيَا** و**لَعَلَّيَا**^(٤).

قال القاضي: وحكى أبو عبيدٍ [القالبي] فيه أيضاً، لفتح مع القصر، الرَّعَى من سَكَّرَى، ومعناه هنا، الطَّسُّبُ و**لَمَسَّالَةُ** إلى مَنْ بيده الخيرُ، وهو المقصودُ بالعمل، المستحقُّ للعبادة^(٥).

قوله: (عن ابنِ عمر رضي الله عنه) قَالَ: تَلَقَّيْتُ التَّلْبِيَةَ، هو يهدف ثم جاء، أي: أخلتها بسرعة، قال القاضي: وروى: (تَلَقَّيْتُ) بالنون، قال: والأول رواية لجمهوره، قال: وروى: (تَلَقَّيْتُ) بـياء، ومعانيهما متقاربة^(٦).

قوله: (أَهْلُ لَقَا: لَيْكَ اللَّهُمَّ لَيْكَ) قال العلماء: الإلهال: رفع الصوت بالتلبية عند الدخول في الإحرام، وأصل الإلهال في لغة: رفع لصوت، ومنه: استهل المولى، أي: صاح، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلٌ بِهِ لَقَا لَقَا﴾ [البقرة: ١٧٣]، أي: رفع الصوت عند ذبحه بغير وفي الله تعالى، وسُئِلَ لَهْلَالٌ بِلَالًا لَتَرَفِعَهُمُ الصَّوْتُ عند رؤيته.

(١) الإكمال، المجمع: (١٧٧/٤).

(٢) المصدر السابق: (١٧٨/٤).

(٣) في (ج) و(ح): العلاء، والتثنية من (لَعَلَّ) و(لَعَلَّيَا) والإكمال، المجمع.

(٤) المجمع: (٧٧/٢).

(٥) الإكمال، المجمع: (١٧٨/٤)، وروى بين مكحولتين منه.

(٦) المصدر السابق: (١٧٨/٤ - ١٧٩).

[٢٨١٤] ٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : فَإِنَّ سَلِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلُ مُلْبِدًا ، يَقُولُ : «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ» ، لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ . ١ - ح ١٠٦١ ، البجلي ، ٥٩١٥ .

وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ﷺ كَانَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكُعُ بِيَدِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَهْلًا بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ .

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ﷺ يَقُولُ : كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ يُهْلُ بِأَهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ ، وَيَقُولُ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ .

[٢٨١٥] ٢٢ - (١١٨٥) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ : حَدَّثَنَا النُّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِيُّ : حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ - يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو - : حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ : لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، قَالَ : فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «وَيْلَكُمْ قَدْ قُدَّ» لَيَقُولُونَ : إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَعَكَ ، يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ .

قوله : (سمعت رسول الله ﷺ يُهْلُ مُلْبِدًا) فيه استحبابُ تَلْبِيدِ الرَّاسِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، وقد نصَّ عليه الشافعي وأصحابه ، وهو موافقٌ للحديث الآخر في الذي خرَّ عن نعيمه : «إِذَا نَبَّحَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِدًا»^(١) ، قال العلماء : تَلْبِيدُ : ضَعْفُ الرَّاسِ بِالضَّمْعِ أَوْ الْخِضْمِ^(٢) ، وشبههما مما يَضُمُّ الشَّعْرَ وَيَبْرُقُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، ويعتبه التَّمَقُّطُ^(٣) وَالضَّمْلُ ، فيستحبُّ لكونه أَوْفَقَ بِهِ .

قوله : (كان المشركون يقولون : لبيك لا شريك لك . قال : فيقول رسول الله ﷺ : «ويلكم قد قُدَّ» ، إلا^(٤) شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك ، يقولون هذا وهم يطوفون) .

(١) سيأتي في باب . ب . الفعل بالمحرم إذا ساء ، برقم : ٧٨٩٧ ، وأخرجه البخاري : ١٨٥١ . وأحمد : ١٨٥٠ ، من حديث ابن عباس .

(٢) لَوْطُوفٌ : يَكْمُرُ الْعَاءُ وَتَشْدِيدُ الْيَدِ ، وَقِيلَ يَفْتَحُ يَدَهُ ، وَهُوَ نَبَّاحٌ يُعَسِّرُ بِهِ الرَّاسَ .

(٣) تَمَقُّطٌ : تَدَاثُرُ شَعْرٍ وَسُقُوطُهُ مِنْ دُونَ .

(٤) فِي (هـ) يَقُولُونَ : إِلَّا ، بِرُفْدِهِ لَيَقُولُونَ ، وَكَذَلِكَ ، وَلَمْ يَفِظْ فِي مَطْبُوعِ مَسْنَمٍ ، وَالْمُتَّبِعُ فِي (خ) وَ(هـ) ، وَهَذَا فِي « جَمْعِ بَيْنِ

لفعله ﷺ: «لَقَدْ قُدَّ قُلُوبُ الْقَاصِي: رُؤْيَ بَيْسَكَانِ الْبَدَلِ وَكُسْرُهَا مَعَ التَّنْوِينِ، وَمَعْنَاهُ: قَدْ كُنَّ هَذِهِ الْكَلَامُ، فَاقْتَصَرُوا عَلَيْهِ وَلَا تَزِيدُوا، وَهَذَا نَتَبَّهَى كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ عَادَ «تُرَاوِي إِلَى حِكَايَةِ كَلَامِ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: (إِلَّا شَرِيكًا مَوْثُوكًا...) إِلَى آخِرِهِ، مَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ هَذِهِ سَجْدَةٌ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: اقْتَصِرُوا عَلَى قَوْلِكُمْ: لَيْتَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وَأَمَّا حُكْمُ التَّسْبِيحِ. فَأَجْمَعَ الْمَسْمُومُونَ عَلَى أَنَّهَا مُشْرُوعَةٌ. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي إِجَابَتِهَا، فَقَالَ لُشَاغِعِي وَآخَرُونَ. هِيَ سُنَّةٌ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لِصَحَّةِ الْحُجِّ وَلَا بِوَاجِبَةٍ^(١)، فَلَوْ تَرَكْتَهَا صَحَّ حُجُّهُ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ، لَكِنْ فَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: هِيَ وَاجِبَةٌ، تُحْبَرُ بِالدَّمِ، وَيَصْبُغُ الْحُجُّ بِدُونِهَا. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: هِيَ شَرْطٌ لِصَحَّةِ الْإِحْرَامِ، قَالَ: وَلَا يَصْبُغُ الْإِحْرَامُ وَلَا الْحُجُّ إِلَّا بِهَا، وَالطَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِنَا مَا قَدَّمَاهُ عَنْ لُشَاغِعِي، وَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَلَكِنْ لَوْ تَرَكْتَهَا لَزِمَتْهُ دَمٌ وَصَحَّ حُجُّهُ.

قَالَ لُشَاغِعِي وَمَالِكٌ: يَنْعَقِدُ الْحُجُّ بِالنِّيَّةِ بِالْقَبْلِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ، كَمَا يَنْعَقِدُ الصَّوْمُ بِالنِّيَّةِ فَقَطْ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِالنَّظْمِ التَّلْبِيَةِ، أَوْ سَوِيَ الْهَذِي، إِلَى النِّيَّةِ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: وَيُجْزِئُ مِنَ التَّلْبِيَةِ مَا فِي تَعْنَاهُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ وَسَائِرِ الْأَذْكَارِ، كَمَا قَالَ هُوَ: إِنَّ التَّسْبِيحَ وَغَيْرَهُ يُجْزِئُ فِي الْإِحْرَامِ بِالصَّلَاةِ مِنَ التَّكْبِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ بِحَيْثُ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ، وَالْمَرْأَةُ لَيْسَ لَهَا لِرَفْعِهِ لِأَنَّهُ يُحَافُ الْفِتْنَةُ بِصَوْتِهَا. وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْهَا، لَا سِيَّمَا عِنْدَ تَغَايُرِ الْأَحْوَالِ، كَقَبْلِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَالضُّعُودِ وَالْهُسُوطِ، وَاجْتِمَاعِ الرُّفَاقِ، وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، وَالتَّكْوِينِ وَالنُّزُولِ، وَأَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ، وَفِي الْمَسْجِدِ كُلِّهَا، وَلَا صَحَّ أَنَّهُ لَا يُلْبِي فِي الطُّلُوفِ وَالسَّعْيِ لِأَنَّهُمْ أَذْكَرُ أَتَحْصِرُوهُ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْرِرَ التَّلْبِيَةَ كَثْرَةً ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَأَكْثَرَ، وَيُؤْتِيهَا وَلَا يَقْطَعُهَا بِكَلَامٍ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ رَدُّ السَّلَامِ بِاللَّفْظِ وَيُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ.

وإذا لبى صلى على رسول الله ﷺ، وسأل الله تعالى ما شاء لنفسه ولِمَنْ أَحَبَّهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، وَأَفْضَلُهُ سَوْى الرُّضْوَانِ وَالْحَيَّةِ وَالْإِسْتِغَاةُ مِنَ النَّارِ، وإذا رأى شيئا يَعْجِبُهُ قَالَ: لَيْتَكَ إِذَا الْعَيْشُ عَيْشُ الْآخِرَةِ،

(١) إجماع المعجم: (١٨٣/٤).

(٢) لبى (ج): واجبة

فَلَا تَزَالُ بِطَبِئَةٍ مُسْتَحِبَّةٍ لِلْحَاجِّ حَتَّى يَشْرَعَ فِي زَمِيٍّ جُمُرَةَ لَعْنَةِ يَوْمِ النَّحْرِ، أَوْ فِي طَوَافِ الْإِذْهَابِ، بِنَ قَدَمِهِ عَلَيْهِ، أَوْ لِحَلْقِي هَذَا مَنْ يَقُولُ: الْحَلْقُ نُسُكٌ، وَهُوَ صَحِيحٌ وَتُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَمِرِ^(١) حَتَّى يَشْرَعَ فِي الطَّوَافِ.

وَتُسْتَحَبُّ النِّسْبَةُ لِلْمُحَرَّمِ مُعْلَقًا، سِوَا الرَّحْنِ وَالْمَرْأَةِ، وَلِلْحَدِيثِ وَالْجَنْبِ وَالْحَائِضِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: لِعَائِشَةَ: «اصْنَعِي مَا يَصْنَعُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي»^(٢).



(١) فِي (حَسَن): لِلْمُعْتَمِرِ

(٢) أَخْرَجَهُ يَهُدَا، الْمَلْفُذُ أَبُو دَاوُدَ ١٧٨٦، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَحْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣٠٥، وَمُسْلِمٌ: ٢٩١٩، وَاحْمَدُ:

٢٦٣٤٤، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بِقَوْلِهِ: «فَاعْمَلِي مَا يَعْمَلُهُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي».

٤ - [باب أمر أهل المدينة بالإحرام

من عند مسجد ذي الحليفة]

[٢٨١٦] ٢٣ (١١٨٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ عليه السلام يَقُولُ: بَيِّدَاؤُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، يَعْنِي ذَا الْحَلِيفَةِ. [أحمد

٥١٣٧، والبخاري: ١٥٤٩]

[٢٨١٧] ٢٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا قِيلَ لَهُ: الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْدَاءِ، قَالَ: الْمَيْدَاءُ الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ حِينَ قَامَ بِهِ بِعِيرُهُ. [أحمد: ٢٨١٦]

باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة

قوله عن ابن عمر: (بيداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها، ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد، يعني ذا الحليفة)، وفي الرواية لأخرى: (ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره)، قال العلماء: لميداء، هي الشرف^(١) الذي قدام ذي الحليفة إلى جهة مكة، وهي بقرب ذي الحليفة، وسُميت بميداء لأنه ليس فيها بناء ولا أثر، وكلُّ مَنَازِلَةٍ تُسَمَّى بميداء، وأما عند قنطرة المياد ما ذكرناه.

قوله: (تكذبون فيها) أي: تقولون: إنه ﷺ أحرم منها، ولم يحرم منها، وإنما أحرم قبيلها من عند مسجد ذي الحليفة، ومن عند الشجرة التي كانت هناك، وكانت عند المسجد، وسماهم بن عمر كاذبين؛ لأنهم أخبروا بالشيء على خلاف ما هو. وقد سبق في أول هذا الشرح في مقدمة «صحيح مسلم» أن كذبت عند أبي لستة هو الإخبار عن شيء بخلاف ما هو، سواء تعمده، أم غلط فيه، أم

(١) الشرف وسكان القامي.

سها. وقالت المعتزلة يشترط فيه العمدة، وعندنا أن العمدة شرط لكونه ثمناً، لا لكونه يسئ كذباً.
فقول ابن حزم جاري على قاعدتنا

وفيه أنه لا بأس بإطلاق هذه اللفظة. وفيه دلالة على أن مباحات أهل المدينة من هند مسجد ذي الحليفة، ولا يجوز لهم تأخير الإحرام إلى الشتاء، وبهذا قال جميع العلماء. وفيه أن الإحرام من مباحات أفضل من ذبوبة أهله، لأنه ﷺ ترك الإحرام من مسجده مع كمال شرفه.

فمن قيل: إنه أحرم من المباحات ثبوت الحواشي. قلت: هذا غلط لوجهين:

أحدهما: أن اليبس قد حصل بالأحاديث الصحيحة في بيان لعواقب.

والثاني: أن جعل رسول الله ﷺ إسماً يحمل على ثباني لجواز شيء يتكرر فعله كثيراً، فيفعله مرة أو مرتين على لوجوه الجائز لثباني الجوار، وهو طيب عالٍ على فعله على أكمل وجوهه، وذلك كالوضوء مرة ومرتين وثلاث، كله ثابت، والكثير أنه ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً وأما لإحرام بالحج فلم يتكرر، وبما خرى منه ﷺ مرة واحدة، فلا يعمده إلا على أكمل وجوهه، والله أعلم.

قوله: (كان رسول الله ﷺ يركع بلدي الخليفة ركعتين، ثم إذا استوت به النافذة قائمة عند مسجد ذي الخليفة أهل^(١)) فيه استحباب صلاة الركعتين عند إرادة الإحرام، ويصليهما قبل الإحرام، ويكونان نافذة، من مذهبنا ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكاه القاضي وغيره عن الحسن البصري، أنه يستحب كونهما بعد صلاة فرض، قال: لأنه روي أن هاتين الركعتين كانتا صلاة نضح، والنضوب ما قبله الجمهور، وهو شأن الحديث. قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: هذه الصلاة سنة، لو تركها فانتبه للنضيب، ولا إثبات عليه ولا ندم. قال أصحابنا: فإن كان إحرامه في وقت من الأوقات المسمي فيها من الصلاة لم يصلهما، هذا هو المشهور. وفيه وجه لبعض أصحابنا أنه يصليهما فيه، لأن سببهما إرادة الإحرام وقد وجد ذلك، وأما وقت الإحرام فمسدده في باب بعثته، إن شاء الله.

(١) سبق بحديث في باب سابق برقم ٢٨١٤، وحقق أن يشرح ذلك والله أعلم

٥ - [بَابُ الْإِفْضَالِ مِنْ حَيْثُ تَنْبَعُثُ الرَّاحِلَةُ]

[٢٨١٨] ٢٥ - (١١٨٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا، قَالَ: مَا هُنَّ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ؟ قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْبِمَانِيَّةَ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ الثَّعَالِ السُّبْيِيَّةَ، وَرَأَيْتُكَ تُصْبِغُ بِالضُّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ، أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَمْ تُهَيِّلْ أَنْتَ حَتَّى يَكُونَ يَوْمُ الْقَرْوَةِ.

بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْإِفْضَالَ أَنْ يَحْرَمَ حِينَ تَنْبَعُثُ بِهِ رَاحِلَتُهُ مَتَوَجِّهًا

إِلَى مَكَّةَ لَا عَقَبَ الرُّكْعَتَيْنِ

قَوْلُهُ فِي هَذَا لِبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: (فَلَمَّا لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَعُثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ)

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ: (ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْخُلَيْفَةِ أَهْلًا)^(١).

وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي قِيلَ: (كَانَ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْخُلَيْفَةِ أَهْلًا)^(٢) وَفِي

رَوَايَةٍ: (حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ)^(٣) وَفِي رَوَايَةٍ: (يَهْلُ حِينَ تَسْتَوِي بِهِ قَائِمَةً).

هَذِهِ الرُّوَايَاتُ كُلُّهَا مُتَّفَقَةٌ فِي الْمَعْنَى، وَنَبَاهُهَا هُوَ اسْتِوَاؤُهَا قَائِمَةً، وَفِيهَا دَلِيلٌ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ أَنَّ الْإِفْضَالَ أَنْ يَحْرَمَ إِذْ نَبَعَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَحْرُمُ عَقَبُ الصَّلَاةِ وَهُوَ جَدَائِسُ قَبْلِ رُكُوبِ دَابَّتِهِ، وَقَبْلَ قِيَامِهِ، وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ لِلشَّافِعِيِّ، وَفِيهِ حَدِيثٌ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤)، بَلَّغَتْ ضَعْفًا، وَفِيهِ أَنَّ التَّلْبِيَةَ لَا تُقَدَّمُ عَلَى الْإِحْرَامِ.

قَوْلُهُ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لَابْنِ عُمَرَ رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ

يَصْنَعُهَا...) إِلَى آخِرِهِ.

(١) مضمي برقم: ٢٨١٤.

(٢) مضمي برقم: ٢٨١٢.

(٣) مضمي برقم: ٢٨١٧.

(٤) أخرجه أبو داود: ١٧٧٠، وأحمد: ٢٣٥٨.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَا الْأَرْكَانُ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسُ إِلَّا الْيَمَانِيَّيْنِ. وَأَمَّا
 الثَّلَاثُ الْمَسْبُوتَةُ، فَوَيْلٌ لِي وَأَيْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ الثَّلَاثَ أَتَمَّ لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا فَأَنْ
 أَجِبُ أَنْ يَلْبَسَهُ. وَأَمَّا لُصْفُورَةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا، فَأَنْ أَجِبُ أَنْ أَصْبِغَ
 بِهَا. وَأَمَّا الْإِهْلَالُ، فَوَيْلٌ لِي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلُ حَتَّى تَنْبَغِثَ بِهِ وَاجِلْتُهُ (الحديث ٥٣٣٨).
 (رواه البخاري، ١٩٦٩).

قال سحراري: يحتمل أن مرقاة لا يصنعها غيرك فمجتبعة. وإن كان يصنع بعضها (١).

قوله: (وَأَيْتُكَ لَا تَمْسُ إِلَّا الْيَمَانِيَّيْنِ) ثم ذكر ابن عمر في جواره أنه لم ير رسول الله ﷺ
 قبله يمس إلا اليمانييْن، أما اليمانيان فهما تخفيف بيده هذه اللغة القصبية المشهورة، وحتى سبويه
 وغيره من الأئمة تشديدها في لغة قلبية، والصحيح التخفيف، قالوا: لأنه نسبة إلى اليمن، فحقه أن
 يقال: اليماني، وهو جاتز. فمما قلوا: اليماني، أبدلو من إحدى يدي النسب لغا، فهو قايو: اليماني
 بالتحديد، لزِمَ منه الجمع بين البدل والمُبدل، واللين شدودها قالوا: هذه الألف راجعة، وقد نُزِلَ في
 النسب، كما قلوا في نسبته إلى صنعاء. صنعاني، فرادو، تنون الثانية، وإلى الرُّي: رَازِي، غَزَادُوا
 الرُّاي، وإلى الرُّقية: رَقَبَانِي، فَرَادُوا التَّوَن.

ولمراؤ بالركنين اليمانييْن: الركن اليماني، والركن الذي فيه الحجر الأسود، ويقال به: عراقِي؛
 لكونه إلى جهة العراق، وقبل للمذي قَنَه اليماني، لأنه إلى جهة اليمن. ويقال لهما: اليمانيان تغليباً
 لأحد الاسمين، كما قالوا: لأبوان، لأب والأُم، والقمران، للشمس والقمر، والمُعران، لأبي بكر
 وعمر ﷺ، ونظائره مشهورة. متارة يعلمون بالفضيلة كالأبوين، وتارة بالخفة كالعُمَريْن، وتارة بغير
 ذلك. وقد بسطته في تهذيب الأسماء واللغات (٢).

قال العلماء: ويقال للركنين الآخرَيْن اللَّذَيْن يَلْبَسُ الْخِجَر - بكسر الحاء -: الشَّوْبَانِ، لكونهما بجهة
 الشام، قالوا: فاليمانيان باقٍ على قَوَاعِدِهِمَا هِمَمٌ، بخلاف الشاميين، فلهذا لم يُسَمَّ، وسُئِلَ
 اليمانيان لبقائهما على قواعدهما هِمَمٌ.

ثم إن العراقي من اليمانييْن يختص بفصيلة أخرى، وهي الخَجَرُ الأسود، فاختص المثلث مع
 لا سلام بتقبُّله ووضع الجبهة عليه، بخلاف يَمَني، والله أعلم.

(١) حسم (٢/ ٧٣)

(٢) ج: ٦٩٩

[٢٨١٩] ٢٦- (٠٠٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ، عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَجَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ يَتْنِي عَشْرَةَ مَرَّةً. قُلْتُ: يَا أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَقَدْ رَأَيْتُ مِنْكَ أَرْبَعَ خِصَالٍ. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِهَذَا الْمَعْنَى. إِلَّا فِي قِصَّةِ الْإِهْلَالِ، فَبِئْسَ خَالَفَ رِوَايَةَ الْمُقْبِرِيِّ. فَلَذِكْرُهُ بِمَعْنَى سِوَى ذِكْرِهِ إِيَّاهُ. [انظر: ٢٨١٨].

قال القاضي: وقد اتفق أئمة الأصمير والفقهاء اليوم على أن لركعتين الشاهدين لا يستلزمان، وإنما كان الخلاف في ذلك في العصر الأول من بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب^(١).
وقوله: (ورأيتك تلبس النعال السنية) وقال ابن عمر في جوابه: (وأما النعال السنية، فإني رأيت رسول الله ﷺ تلبس النعال التي ليس فيها شعر، ويتوضأ فيها، فأنا أحب أن ألبسها).
فقوله: (الأسنى)، و(تلبس)، و(تلبس) كله بفتح الهمزة.

وأم (السنية) فيكسر لسين وإسكان لياء الموحدة، وقد أشد ابن عمر إلى تفسيرها بقوله: (التي ليس فيها شعر)، وهكذا قال جماهير أهل اللغة وأهل لغريب وأهل الحديث^(٢)، أنها التي لا شعر فيها، قالوا: وهي مشتقة من لسيب، تمتع لسين، وهو الخنق والإزالة، ومنه قولهم: سبت رأسه، أي: حلقه. قال الهروي: وقيل: سُميت بذلك لأنها «سبتت بالدفع، أي: لانت، يقال: رُصِبَتْ مُسَبَّتَةً، أي: لينة»^(٣). قال أبو عمرو لثيبني: السبت كل جسد مذبوح. وقال أبو زيد: لُسِبَتْ جُلُودُ لُقُر، مذبوغة كانت أو غير مذبوغة. وفيه، هو نوع من الدباغ يفتح الشعر.

وقال ابن وهب: الثعالب السنية كانت سوداً لا شعر فيها.

قال القاضي: وهذا ظاهر كلام ابن عمر في قوله: (الثعالب التي ليس فيها شعر) قال: وهذا لا يخالف ما سبق، فقد تكون سوداً ومسرغة بانقراط^(٤) لا شعر فيها، لأن بعض المذبوغات يبقى شعرها، وبعضها لا يبقى، قال: وكانت هذه العرب تلبس الثعالب شعرها غير مذبوغة، وكانت المذبوغة تعمل

(١) الإكمال للمعجم: ٤/ ٦٨٣.

(٢) انظر «تريب المصنف» لأبي هيب: ٢/ ٢٥١، والزهري: ١/ ١٢٧، والتهذيب للغة: ١٢/ ٢٧٠، والمصنف: ٢/ ٢٠٣.

(٣) «الغريب» (سب)، وفيه: اقتضاه بدل «قيل».

(٤) نقرة، هو ورق فاجر السقم، يبيع به.

[٢٨٢٠] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَصَعَ رِجْلَهُ فِي الْعَرِزِ، وَابْتَعَثَ بِهِ رَاجِعَتَهُ قَائِمَةً، أَهْلًا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ. (المحدث ١٨١٢، والبخاري ١٧٨٦٥)

بالقائِف وغيره، وإنما كان يلبسها أهل لؤلؤمية، كما قال شاهرهم.

يُحَذِّى نِعَالُ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ^(١)

قال القاضي: والسين في جميع هذه مكسورة، قال: والأصح جندي أن يكون اشتقاقه من نبتة، لأن السبب الذي هو الجلد المدبوغ، أو إلى الدباغة؛ لأن السين مكسورة في يسبها، ولو كانت من السبب الذي هو الخلق - كما قاله الأزهري^(٢) وغيره - لكانت اللسبة: (سبتية) بفتح السين، ولم يروها أحد في هذا الحديث ولا في غيره ولا في شعر - فيما عرفت - إلا بالكسرة، هذا كلام القاضي^(٣).
وقوله: (ويتوضأ فيها) معناه: يتوضأ ويلبسها ويرجلاه رَضْبَان.

قوله: (ورأيتك تصبغ بالصفرة) وقاب ابن عمر في جوابه: (وَمَا الصُّفْرَةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا، فَإِنَّ أَحَبَّ أَنْ أَصْبِغَ بِهَا). فقوله: (يَصْبِغُ) و(أَصْبَغُ) بضم نبيه وفتحها، لغتان مشهورتان حكاهما الجوهري وغيره^(٤).

قال: «إمام المالذي» فيس: المراد في هذا الحديث صبغ الشعر، وليس 'صبغ' للشوب؛ قال: ولا شبه أن يكون صبغ الثياب، لأنه أخبر أن النبي ﷺ صبغ، ولم يقل عنه ﷺ أنه صبغ شعره^(٥).

قال القاضي عياض: هذا أظهر الوجهين، ولا فقد جاءت آثار عن ابن عمر بين لبها تصفير ابن عمر لحيشته، واحتج بأن النبي ﷺ كان يصفر لحيشته بلوزيس ولؤلؤقران، رواه أبو داود^(٦)، وذكر أيضاً في

(١) عجز بيتا لشجرة من صفته: ويصفه

بطل كذا في حديثه في سببها.

انظر فجمهرة أشعر العرب: ص ٣٦٧، وشرح المعانيات السبع للزوزي: ص ٢٦٠.

(٢) التفسير اللغوي، (١٢/٢٧٠).

(٣) الكيان بلعجم: (٤/١٨٥ - ١٨٦).

(٤) (المصباح): (صبغ)، وانظر (١٨/١٨) و(المحكم): (٤٢٥/٥).

(٥) المعجم: (٢/٧٣).

(٦) رقم: ٤٢١٠، وأخرجه الترمذي: ١٥٢٤٦، ومساند قوي.

[٢٨٢١] ٢٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ حَيْثُ اسْتَوَتْ بِهِ نَافِئَةُ فَأُيِّمَةً. [المعجم: ٢٩٣٩، راجد: ٢٩٥٢، ٢٩٥٣].

[٢٨٢٢] ٢٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ بِلَدِي الْحُدَيْفَةِ، ثُمَّ يَهْلُ حَيْثُ تَمْتَوِي بِهَا قَابِلَةً. [المعجم: ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩].

حديث آخر احتجاجة بأن النبي ﷺ كان يصنع بها ثيابه حتى عمامته ^(١).

قوله: (ورأيتك إذا كنت بمكة، أهل الناس إذا رأوا الهلال، ولم يهْلُ أنت حتى يكون يوم التروية)، وقال ابن عمر في جوابه: (وأما الإهلال، فلاني لم أر رسول الله ﷺ يهْلُ حتى تبعث به راحلته).

أم (يوم التروية) فبأنه العشرة فوق، وهو الثامن من ذي الحجة، سمي بذلك لأن الناس كانوا يتروءون فيه من الماء، أي يحملونه معهم من مكة إلى غرقات ليستعمنوه في الشرب وغيره.

وأما بقية المسألة: فقال المذري: أجده ابن عمر بضرب من القياس، حيث لم يتمكن من الاستدلال بنفسه فعلى رسول الله ﷺ على المسألة بعينها، فاستدل بما في معناه، وتوجه فيه أن النبي ﷺ إنما أحرم عند الشروع في فعل الحج والحج إليه، فأخبر بن عمر الإحرام إلى حالي شروجه في الحج وتوجهه إليه، وهو يوم التروية، فبأنهم حيث يخرشون من مكة إلى منى ^(٢).

وروي ابن عمر عن هذا الشافعي وأصحابه وبعض أصحاب مالك وغيرهم، وقال آخرون: الأقض أن يحرم من أول ذي الحجة. ونقله القاضي عن أكثر أصحابه ولعمري، والخلاف في الاستصحاب، وكل منهما جائز بالإجماع، والله أعلم.

قوله: (عن ابن قسيط) هو يزيد بن عبد الله بن قسيط، بقاف مصمومة وسين مهملة مفتوحة وإسكان الياء.

قوله: (وضعه رجله في القرن) هو يفتح الغين المعجمة ثم ر ساكنة ثم واي، وهو ركاب كور ^(٣) البعير إذا كان من جلد أو خشب، وقبل: هو ككور مطلقاً، كتركيب للشرح.

(١) اكملوا بمعجم (١٨٤/٤) والحبث، المذكر، أخرجه أبو داود ٤٠٦٤، وبنسائي ٥١٨٨، وأحمد بن حنبل: ٥٧١٧، وإسناده قوي.

(٢) المعجم: (٧٣٧٢).

٦ - [بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ]

[٧٨٢٣] ٣٠ - (١١٨٨) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرْمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ زَيْدٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذِي الْحَلِيفَةِ مُبْدَأً، وَصَلَّى فِي مَسْجِدِهَا.

قوله: (بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذِي الْحَلِيفَةِ مُبْدَأً، وَصَلَّى فِي مَسْجِدِهَا) قَالَ الْقَاصِي: هُوَ يَتَوَحَّحُ الْعَبْدُ وَضَمُّهَا، وَالْبَاءُ سَاكِنَةٌ فِيهِمَا، أَيُّ: ابْتِدَاءٌ حُجَّةً^(١) وَ(مُبْدَأً) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَظَرُفِيَّةِ أَيُّ: فِي ابْتِدَائِهِ وَهَذَا الْمَقْبُوتُ لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ وَلَا مِنْ مُنَنِهِ، قَالَ الْقَاصِي، لَكِنْ مِنْ فَعْلِهِ تَأْشِيءُ بِالنَّبِيِّ ﷺ لِحَسَنِ^(٢).



(١) (إِسْنَادُ الْمُعْجَمِ): (١٨٧/٤)

(٢) جَوَاهِرُ السُّنَنِ

٧ - [باب الطيب للمحرم عند الإحرام]

[٢٨٢٤] ٣١ - (١١٨٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبَانُ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحْرَمِهِ حِينَ أَحْرَمَ، وَلَجَلَّهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ. [انظر: ٢٨٢٥، ٢٨٢٦].

[٢٨٢٥] ٣٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْنَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا رَوَّحَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدِي لِحْرَمِهِ حِينَ أَحْرَمَ، وَلَجَلَّهُ حِينَ أَحْرَمَ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ. [احمد: ٢٥٧٢١ (انظر: ٢٨٢٦)].

[٢٨٢٦] ٣٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحْرَمِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ، وَلَجَلَّهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ. [بخاري: ١٦٣٩ (انظر: ٢٨٢٥)].

باب استحباب الطيب قبيل^(١) الإحرام في البدن، واستحبابه بالمسك

وانه لا بأس ببقاء وببعضه، وهو بريئه ولعانه

قوله: (طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحْرَمِهِ حِينَ أَحْرَمَ، وَلَجَلَّهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ)، ضَبَطُوا (لِحْرَمِهِ) بِضَمِّ الْحَاءِ وَكَسْرِ هِ، وَقَدْ سَقَى بَدَنَهُ فِي شَرْحِ مَقْنَمَةِ مُسْلِمٍ^(٢)، وَلِضْمِّ أَكْثَرُ، وَنَمَّ يَذْكُرُ التَّهْرُويُّ وَأُخْرُونَ غَيْرُهُ^(٣)، وَأَنْكَرَ ثَلَاثُ الضَّمِّ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ، وَقَالَ: «الضُّوَابُ الْكُسْرُ»، وَالْمَرْدُ بِحَرَمِهِ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ.

وفيه دلالة على استحباب الطيب عند إرادته الإحرام، وأنه لا بأس باستحبابه بعد الإحرام، وإنما يحرمُ بتداؤه في الإحرام، وهذا مذهبنا، وبه قال حلالنا من لُصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ وَجَمَاعَةِ الْمُحَدِّثِينَ وَالتَّقْدِيمِ مِنْهُمْ. سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَبْنُ عَاسِيٍّ وَابْنُ تَرْبِيزٍ وَمَعَاوِيَةُ وَعَدِيشَةُ وَأُمُّ حَبِيبَةَ، وَأَبُو حَتِيفَةَ وَالتَّهْرُويُّ وَأَبُو يُوسُفَ وَأَحْمَدُ وَدَاوُدُ وَغَيْرُهُمْ. وَقَالَ آخَرُونَ بِمَنْعِهِ. مَهْدُ: الرَّهْرِيُّ وَمَالِكٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ لُحَيْصٍ، وَحُكَيْمٌ أَيْضًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

(١) في (ص) و(هـ): خير.

(٢) (٣٠٦/١).

(٣) «التَّهْرُويُّ»: حرم، وهو إصلاح فلفظ لمحمد بن عيسى.

[٢٨٢٧] ٣٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ:

سَمِعْتُ الْقَاسِمَ، عَنْ هَاشِمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحَنِهِ وَلِحْرَمِهِ. [٢٨٢٨].

[٢٨٢٨] ٣٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، قَالَ

ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ

سَمِعَ عُرْوَةَ وَالْقَاسِمَ يُخْبِرَانِ عَنْ هَاشِمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَي بِذِرَّةٍ فِي

حَبَّةِ الْوَدَاعِ لِلْحِلِّ وَالْإِحْرَامِ. [احمد: ٢٥٦٤١، زكريا: ٥٩٣٠].

[٢٨٢٩] ٣٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرُثَيْمُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْبَةَ

- قَالَ رُثَيْمٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ هَاشِمَةَ: بِأَيِّ شَيْءٍ

طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ جُرَيْجٍ؟ قَالَتْ: بِأَطْيَبِ الطَّيْبِ. [احمد: ٢٤١٠٥، [٢٨٢٨]، [٢٨٢٩].

قال القاضي. وثأول هؤلاء حديث هاشمة هـ على أنه نصبت ثم اغتسل بعده، فذهب الطيب قبل

الإحرام، ويؤيد هذا قولهم في الرواية الأخرى: (طيبك رسول الله ﷺ عند إحرامه، ثم طاف على

نساءه، ثم أصبح محرماً) فظهر أنه إنما تطيب لمباشرة سائته، ثم رل بالغسل بعده، لا سيما وقد نُقِلَ

أنه كان يتطهر من كل واحد قبل الأخرى، فلا يبقى مع ذلك، ويكون قولها: (ثم أصبح ينضج طيباً)

أي قبل غسله، وقد ثبت في رواية لمسلم^(١) أن ذلك الطيب كان ذيرة^(٢)، وهي مما يدهبه الغسل.

قال: وقولها، (كأنني أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو مُحْرِمٌ) المراد به أثره، لا

جرمته. هذا كلام القاضي^(٣)، ولا يؤاخذ عليه، بل الصواب ما قاله الجمهور: أن الطيب مستحب

لإحرام، بقويده: (طيبته ليحرمه)، وهذا ظاهر في أن الطيب للإحرام لا للنساء، وبعضه قولها: (كأنني

أنظر إلى وبيص الطيب)، والتأويل الذي قداه القاضي غير مقبول، لمخالفة الظاهر ولا دليل يحملنا

عليه، والله أعلم.

وأما قولها: (ولحله قبل أن يطوف بالبيت) فالمراد به طواف الإفاضة، ففيه دلالة لاستباحة الطيب

بعد رمي جمره لغسله ولحنتي، وقبل الطواف، وهذا مذهب الشافعي والعمدة كافة، لا مالكا فكرهه

(١) رقم ٢٨٢٨.

(٢) في (ص): ذيرة وهو خطأ.

(٣) الإكمال لمصنف: (٤/ ١٨٩ - ١٩٠).

[٢٨٣٠] ٣٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِأَطْيَبِ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُحَرِّمَ، ثُمَّ يُحَرِّمُ. [أحمد: ٢٥٢٨٧] [وطي: ١٢٨٧٨].

[٢٨٣١] ٣٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مُسْلِمٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ. عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِجَزِيمِ جَيْنٍ أَحْرَمَ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُفَيْضَ، بِأَطْيَبِ مَا وَجَدْتُ. [طبر: ٢٨٢٨].

[٢٨٣٢] ٣٩ - (١١٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ مُحَرِّمٌ. [أحمد: ٢٦٣٩٦] [البيهقي: ١٥٢٨].

وَلَمْ يَقُلْ خَلْفٌ: وَهُوَ مُحَرِّمٌ. وَلَكِنَّهُ قَالَ: وَذَلِكَ طِيبٌ إِخْرَافِي.

[٢٨٣٣] ٤٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ يُهَلُّ. [أحمد: ٢٥٨٧٤] [والله: ١٨٤٢].

قَبْلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ، وَهُوَ مُحْجُوزٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَوْلُهَا: (لِحِلِّهِ) دِينٌ عَلَى أَنَّهُ حَصَلَ لَهُ تَحْلُلٌ، وَفِي الْحَقِّ تَحْلُلَانِ يَحْصِلَانِ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: رَمَى جَمْرَةِ الْعُقْبَةِ، وَالتَّحْلُقُ، وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ مَعَ سَعْبِهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَى عَقِبَ طَوَافِ الْقُدُومِ، فَيُذَا فَعَلَ الثَّلَاثَةَ صَدَقَ التَّحْلُلَانِ، وَإِذَا فَعَلَ اثْنَيْنِ مِنْهُمَا حَصَلَ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ، أَيْ لَيْسَ كَانَهُ وَتَحِلُّ بِالتَّحْلُلِ الْأَوَّلِ جَمِيعُ الْمَحْرُمَاتِ إِلَّا الْاسْتِمْتَاعَ بِالسَّحَابِ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالثَّلَاثَةِ، وَفِيهِ: يُبَاحُ مِنْهُنَّ غَيْرُ لَجْمَعِ بِالتَّحْلُلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَلِلثَّلَاثَةِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِأَوَّلِهَا وَلَا اللَّبَسُ وَالْحَقُّ وَقَلَمُ الْأَظْفَارِ، وَلِطَوَابِ مَا سَبَقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهَا فِي سُرُوَابِ الْأُخْرَى: (وَبِحِلِّهِ حَلٌّ، قَبْلَ أَنْ يَهْوَفَ بِالنِّبْتِ) فِيهِ: تَصْرِيفٌ بَادٍ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ يَحْصُلُ بَعْدَ رَمَى جَمْرَةِ الْعُقْبَةِ وَالتَّحْلُقِ قَبْلَ الطَّوَافِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[٢٨٣٤] ٤١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ،

قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي الْفُضَيْحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّلَبِ فِي مَقَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يُلَبِّي - [انظر: ١٧٨٣].

[٢٨٣٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ. حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ

الْأَسْوَدِ وَغُنْ مُسْلِمٍ. عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَكَأَنِّي أَنْظُرُ. بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ.

[احمد: ٢٨٧٨١] [ونظر: ٢٨٧٧].

[٢٨٣٦] ٤٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

أَنَّهَا قَالَتْ: كَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّلَبِ فِي مَقَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرِمٌ. [احمد

[٢٨٤٢٧] [انظر: ٢٨٣٧].

[٢٨٣٧] ٤٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِخْوَلٍ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَا أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّلَبِ

فِي مَقَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرِمٌ. [احمد: ٢٦٩٢٩] [انظر: ٢٨٣٧].

[٢٨٣٨] ٤٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَهُوَ

السُّوْلِيُّ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ - وَهُوَ ابْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيِّ - عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ سَمِعَ ابْنَ الْأَسْوَدِ يُذَكِّرُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ يَطْلُبُ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ، ثُمَّ أَرَى وَبَيْصَ الدُّهْرِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ تَعْدُ ذَلِكَ.

[احمد: ٢٥٧٥٢، والبخاري: ٥٩٩٣].

قولها: (بَلَدِيَّةٌ) هي بفتح اللام المعجمة، وهي قُدَاتٌ ^(١) قَصَبٌ طَيِّبٌ، يُجَدُّ بِهِ مِنَ الْهَيْدِ.

قولها: (وَبَيْصٌ طَلَبٌ فِي مَقَرِّهِ) (الوَبَيْصُ): السَّيْقُ وَالْمَعْدَنُ، وَ(الْمَقَرُّ): بفتح الميم وكسر

الراء.

(١) (نخ) و(ص). قَدِيدٌ، وَالْمَعْدَنُ مِنْ (ج) وَهِيَ الصَّوْبَةُ أَنْظُرَ إِلَيْهَا: (قُدَاتٌ).

[٢٨٣٩] ٤٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الْمَسْكِ فِي مَقْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ. [البيهقي: ٢٨٣٩].

[٢٨٤٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الضَّعَّافُ بْنُ مَحَلَّةٍ أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، يَهْدِي الْإِسْنَادَ، مِثْلَهُ. [احمد: ٢٤١٠٧] [البيهقي: ٢٨٣٩].

[٢٨٤١] ٤٦ - (١١٩١) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَيَعْقُوبُ الْقُورَيْشِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يُطَوَّفَ بِالْبَيْتِ، بِطِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ. [احمد: ٢٥٥٢٣] [البيهقي: ٢٨٤١].

[٢٨٤٢] ٤٧ - (١١٩٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو كَبِيلٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَوَانَةَ - قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ رضي الله عنه عَنِ الرَّجُلِ يَنْطِيبُ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحَرِّمًا، فَقَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحَرِّمًا أَنْضَحُ طِيبًا، لِأَنَّ أَطْلَبَ بِقَطْرَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها فَأَخْبَرْتَهَا أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحَرِّمًا أَنْضَحُ طِيبًا، لِأَنَّ أَطْلَبَ بِقَطْرَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ طَافَ فِي بَسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحَرِّمًا. [البيهقي: ٢٧٠] [البيهقي: ٢٨٤٢].

قوله: (عن ابن عمر ما أحب أن أصبح محرماً أنضح طيباً). وقول عائشة: (ثم يصبح محرماً ينضح طيباً)^(١) كله بادعاء للمعجزة، أي: يفرز منه الطيب، ومنه قوله تعالى: ﴿عَيْنَانِ صَاحَتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٦٦] هذا هو المشهور أنه بالخاء المعجمة، ولم يذكروا القاضي غيره، وضيقة بعضهم بالحاء المهملة، وهو متقارب في المعنى، قال القاضي: قيل: النضج بالمعجمة أقل من النضج بالمهملة، وثبت عنك، وهو أشهر وأكثر^(٢).

(١) في (ص): وقوله: ينضح طيباً.

(٢) إكمال المعطية: (١/ ١٩٣).

[٢٨٤٣] ٤٨ - (٠٠٠) : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ ، ثُمَّ يَضِغُ مُحَرِّمًا يَضِغُ طَبِيبًا . [محمد ٢٨٤٣١ ، والبخاري ١٠٢٩٢] .

[٢٨٤٤] ٤٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ يَسَعَرٍ وَشُعْبَانَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ : لَأَنْ أَضِغَ مُطْلِيًا بِقَطْرَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَضِغَ مُحَرِّمًا أَنْضَحُ طَبِيبًا . قَالَ : فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها ، فَأَخْبَرْتُهَا بِقَوْلِهِ . فَقَالَتْ : طَبِيبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَطَافَ فِي نِسَائِهِ ، ثُمَّ أَضِغَ مُحَرِّمًا . (النظر)

- [٢٨٤٤] -

قولها : (ثم يطوف على نسائه) . قد يقال : قد قال الفقهاء : أقل القسم لينة لكل امرأة ، فكيف طاف على الجميع في ليلة واحدة ؟ وجوابه من وجهين :

أحدهما : أن هذا كان برضاها ، ولا خلاف في جوازه برضاها كيف كان .

والثاني : أن القسم في حق النبي ﷺ هو كن واجبا في لدوام ؟ فيه خلاف لأصحابنا ، قد أبو سعيد لإسفلحري : لم يكن وجبا ، وإنما كان يقسم بالنسوة ويغري بينهما نكرا وتزوا ، لا وجوبا ، وقال الأكثرون : كان وجبا ، فعلى قول الإسفلحري لا إشكال ، والله أعلم



٨ - [باب تحريم الصيد بالمنخرم]

[٢٨٤٥] ٥٠ - (١١٩٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّغْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمْرًا وَخُشْيًا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ - أَوْ: بِوَدَّانَ - فَزَعَهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: فَلَمَّا أَنْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرِّمٌ». [احمد ١٦٤٣٣، والبيهقي: ١٨٢٥٥].

باب تحريم الصيد المأكول البري أو ما أصله ذلك على المحرم بخج أو عمرة أو بهما

قوله. (عن الصَّغْبِ بْنِ جَثَامَةَ) هو بجيم مفتوحة ثم ثاء مثناة مشددة.

قوله: (وهو بالأبواء - أو: بودان) أما (الأبواء)، فيفتح لهزمة ويسكن الموحدة وبالمعد. (وودان) يفتح الواو وتشديد الدال المهملة، وهما مكانان بين مكة والمدينة^(١)

قوله ﷺ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرِّمٌ» هو بفتح لهزمة من «أَنَا حُرْمٌ» و«حُرْمٌ» بضم الحاء والراء، أي: محرمون، قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: رواية المحدثين في هذا الحديث. «لم نردّه» بفتح الدال، قال: وأتكره محقق شيوخنا من أهل العربية، وقالوا: هذا عطف من الرواة، وصوابه ضم للدال، قال: ووجدته بخط بعض الأشباح بضم الدال، وهو الضبوط عندهم على مذهب سيبويه في مثل هذا من المضاعف إذا دخلت عليه الهاء، أن يُضمَّ ما قبلها، في الأمر ولحوقه من العجزوم، مراعاة لخواص التي توجهها صمته لها بعدده، لخدمته نهاء، فكان ما قبلها ولي الواو، ولا يكون ما قبل

(١) الأبواء: واد من أودية نجد، بينهما كثير المياه والزرع، ينتقي فيه وادي بقرع والفاحة فيكون من التفتلها وادي الأبراء، وينحدر وادي الأبراء إلى البحر جهلاً أنماض وودان على سائر، ولم طريق إلى خولس، وهو بينة (مستوردة) ثم يسمى اليوم وادي الخربة.

أما وودان: فمستوردة من زمن بعيد، وتوهم بعض طب حشيش أنها (مستوردة) اليوم، وليس كذلك، وهو موضع زحف شرق (مستوردة) إلى جنوبها، في مسافة بينها وبين (مستوردة) قريباً من اثني عشر كم.
الطبر: فتعجم المعالم الجغرافية، لوردة في السيرة النبوية لماتى بن هيثم قبله.

قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: أَهْدَيْتُ لَهُ مِنْ لَحْمٍ جَمًّا
وَحُشًّا. [أحمد: ١٦٩٧٧] [المطبوع: ١٧٨٤٥].

أفصحها: وجوب القسم، كما ذكره القاضى.

والثاني: الكسر، وهو ضعيف.

والثالث: الفتح، وهو أضعف منه، ومن ذكره نعلب في «المصباح»، لكن غلطوه بكونه أوهم
فصحته ولم ينه على ضعفه.

(١) في «المشرق» (٢/ ٣٦٤) «من سم تركي و'جيه' وعنده في [البحر المعلوم] نكر فحركات تدعى 'واحيها' في إلى 'أحيها'.

(٢) لا يتحمل المعتبر: (٧٩٧-١٩٨)

(٢٦) هي البسطة ثلاثية، فتحت لهاء، والجرس، لمست، وقال لحافظ العراقي في الطرح الثوبى: (٩٧/٦) عند نوح قوله: فليرثها، في حديث مصر: ذكر البوي في حلق في الشرح حسمه في نظيره أنه مرسوم لئلا بالافتاق، وليس كذلك بل يجوز فيه، وشبهه والفتح والكسر. ثم رد عليه وعلى نقاصي عباس في قوله وب الضم في رثته ساعدة لئلا وي، ترجيح صفة لهاء بعدد، إلح في - بس كذلك، وإنما هو مرادة ليقضه لئلا قبل الحرف المصاحف، ثم مشاهد بقول أبي بقاء تكميري عند قوله تعالى: **وَلَا يَخْرُجُ فِيهَا** [أن عسر - ٩٢١] قيل حقه **جزم على جواب الأمر**. ولكنه حُرِّثَ بضم إلهاء لفظه قصد. وقال مكِّي حكى سحر بول لزم رثته، بضم لئلا. وهو مجزوم. لكنه لما احتج بى حرقة لئلا أنعم ما عساه، ثم قال اعرفني، وإنما حكيت عند أتوم يتصح الرث على نوري لئلا يثبت كلامه جلالة، والله أعلم.

[٢٨٤٨] ٥٣ - (١١٩٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: أَهْدَى الصَّغْبُ بْنُ جَدَّامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جِمَارَ وَخْشٍ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَرَدَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «لَوْلَا أَنَا مُحْرِمُونَ، لَقَبَلْنَاهُ وَمَنَّا». [أحمد ١٣٤١٧ وانظر ٢٨٤٥].

[٢٨٤٩] ٥٤ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ مَنْصُورًا يُحَدِّثُ عَنِ الْحَكَمِ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ (ح). وَحَدَّثَنَا غُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، جَمِيعًا عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما [أحمد ٢٥٣٥ و٢٦١٨ وانظر ٢٨٤٥]. فِي رِوَايَةٍ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَكَمِ: أَهْدَى الصَّغْبُ بْنُ جَدَّامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلَ جِمَارٍ وَخْشٍ. وَفِي رِوَايَةٍ شُعْبَةُ عَنِ الصَّغْبِ: هَبِيزُ جِمَارٍ وَخْشٍ يَقْطُرُ دَمًا. وَفِي رِوَايَةٍ شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبٍ: أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ شَيْئَ جِمَارٍ وَخْشٍ، فَرَدَّ.

قوله (عن الصَّغْبِ بْنِ جَدَّامَةَ) الْكُفِيُّ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِمَارًا وَخْشًا) وَفِي رِوَايَةٍ: (جِمَارٍ وَخْشٍ) وَفِي رِوَايَةٍ: (لَحْمَ جِمَارٍ وَخْشٍ) وَفِي رِوَايَةٍ: (رَجُلَ جِمَارٍ وَخْشٍ) وَفِي رِوَايَةٍ: (هَبِيزُ جِمَارٍ وَخْشٍ يَقْطُرُ دَمًا) وَفِي رِوَايَةٍ: (شَيْئَ جِمَارٍ وَخْشٍ) وَفِي رِوَايَةٍ: (عُضْوًا مِنْ لَحْمٍ صَبِيءٍ).

هذه روایات مسلم، وترجم له البخاري؛ ياب إذا أهدي للمحرّم جداراً وخشياً حيّاً لم يقبل، ثم رواه بإسناده وقال في روايته: (جِمَارًا وَخْشًا) ^(١)، وخشي هذا لتأويل أيضاً عن مالك وغيره، وهو تأويل باطل، وهذه الطرق التي ذكرها مسلم صريحة في أنه مباح، وأنه إنما أهدي بعض لحم صبيء لا كُله.

وانفق العلماء على تحريم الاصطياد على المحرم، وقد الشافعي والآخرين: يحرم عليه تملك الصيد بالبيع والهبة ونحوهما، وفي ملكه إياه بالأرض خلافاً.

وأما لحم الصيد، فإن صاده أو صيده له فهو حرام، سواء صيد له بإذنه أم بغير إذنه. فإن صاده حلال لنفسه ولم يقصده لمحرّم، ثم أهدي من لحمه للمحرّم، أو باعه، لم يحرم عليه، هذا مذهبننا، وبه قال مالك وأحمد ودأود، وقال أبو حنيفة: لا يحرم عليه ما صيد له بغير إعادته منه، وقالت طائفة: لا يحرم له لحم الصيد أصلاً، سواء صاده أو صاده غيره له، قصده أو لم يقصده، فيحرم مطلقاً، حكاه القاضي

[٢٨٥٠] ٥٥ - (١١٩٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَدْكِرُهُ: كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ أُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَرَامٌ؟ قَالَ: قَالَ: أُهْدِيَ لَهُ عُصْوٌ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ قَرَدَةٍ، فَقَالَ: «إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ، إِنَّا حُرْمٌ».

[ج ١ ص ١٩٢٧]

عباس عن علي وابن عمر وابن عباس، لغوه تعالى: «وَيَوْمَ عَلَيْكَ صَيْدُ الْإِبِلِ مَا دُمْتُ حَرَامًا» **السلامة** [٩٦]. قالوا: المراد بالصَّيْدُ لفصيد، ولظاهر حديث الضَّعْبِ بن جثامة، فإن النبي ﷺ رَدَّهُ وَعَلَّلَ رَدَّهُ ^(١) بأنه مُحَرَّمٌ، ولم يقل لأنك صيدته لنا.

وحتج الشافعي وموافقه بحديث أبي قتادة المذكور في «صحيح مسلم» بعد هذا، فإن النبي ﷺ قال لي الصَّيْدُ الذي صاده أبو قتادة وهو حلالٌ. قال للمحرمين: «هو حلالٌ فكسوا» وفي الرواية الأخرى: (قال: «فهن معكم منه شيء» ^(٢) قالوا: معنا رجله، فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها). وفي «سنن أبي داود» و«الترمذي» و«النسائي»، عن حابر عن النبي ﷺ أنه قال: «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَادَ لَكُمْ» ^(٣) هكذا الرواية: «بصاده» بالالف، وهي جائزة على لغو، ومنه قول الشاعر ^(٤):

أَتَمَّ يَأْتِيكَ وَالْأَنَاءُ تَنَمِي

قال أصحابنا: يجب الجمع بين هذه الأحاديث؛ وحديث جابر هذا صريح في الفرق، وهو حرام في لدلالة الشافعي وموافقيه، ورد لما قاله أهل المذهبين الآخرين، ويحمل حديث أبي قتادة على أنه لم يقصد لهم باصطيادهم؛ وحديث الضَّعْبِ أنه قصد لهم باصطيادهم، وتحمل الآية الكريمة على الاصطيات، وعلى لحمه، صيدٌ للمحرَّم، للأحاديث المذكورة البيه للمراد من الآية.

وأما قولهم في حديث الضَّعْبِ: إنه ﷺ علل بأنه مُحَرَّمٌ، فلا يمنع كونه صيداً له، لأنه إنما يحرم الصيد على الإنسان إذا صيده له بشرط أنه مُحَرَّمٌ، فبيّن للشرط الذي يحرم به.

(١) في (خ): (قَالَ). بدل (عَلَّلَ رَدَّهُ).

(٢) أبو داود: ١٨٥١، والترمذي: ٨٦٢، والنسائي: ٢٨٣٠، وأخرجه أحمد: ١٤٨٩٤.

(٣) هو: قيس بن زهير بن جثيمة بن ربيعة العبسي، كان يلقب بقبس الراي لجموده رأيه، توفي سنة ١٠٠ هـ وعجز البيت.

يحيى لأقمت ليون بطني زبيد

انظر: اشترح أبيات سيوطي: ٢٦٣/١، والخرائج الأدبية: ٦٩٥/٨.

[٢٨٥١] ٥٦- (١١٩٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاحَةِ قَوْمًا الْمُحْرِمُ وَمَعَ غَيْرِ الْمُحْرِمِ، إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي بَتْرَاءُونَ شَيْئًا، فَتَنَزَّهْتُ فَإِذَا جَمَاعٌ

قوله ﷺ: «إنا لم نرَقه عليك إلا أنْ حُرِّمَ» فيه جوْرٌ لنبوي الهدية للنبي ﷺ، بخلاف الصدقة. وفيه أنه يُستحب لمن امتنع من قبول هدية ونحوه لعذر أن يعتذر بذلك إلى المهيبي، تطييباً لقلبه

قوله: (سمعتُ أبا قَتَادَةَ يَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاحَةِ، فَمِنَّا الْمُحْرِمُ وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرِمِ...) إلى آخره (القَاحَةُ) بالقاف وبالحاء المهملة المخففة، هذا هو الصواب المعروف في جميع النُسخ، والذي قدنه العلماء من كل طائفة، قال القاضي: كذا قيدت النسخ كلهم، قال: ورواه بعضهم عن بخاري بلفاء^(١)، وهو وهم، والصواب القاف، وهو وادٍ على نحو من لُثْقِيَا، وعلى ثلاث مراحل من المدينة^(٢).

(واللُثْقِيَا) بضم السين المهملة وإسكان القاف وبعدها ياء مشددة من تحت، وهي مقصورة، وهي قرية جماعة بين مكة والمدينة من أعمال القرع، بضم الفاء وسكان الراء وبالعين المهملة.

(والأبواء) (وإودان) قريبان من أعمال القرع أيضاً.

(وتعني) لمذكورة في هذا الحديث هي غير ماء هناك على ثلاثة أميال من اللُثْقِيَا، وهي بناء مشددة فوق مكسورة ومفتوحة ثم عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون، قال القاضي عياض: هي بكسر الهمزة وفتحها، قال: ورويت عن الأكثرين بالكسر، قال: وكذا قيدت البكري في «معجمه»^(٣)، قال القاضي: ويغني عن أبي هريرة الهروي أنه قال: سمعتُ العرب تقولها بضم الهمزة وفتح العين وكسر الهمزة، وهذا ضعيف^(٤).

(١) هي رواية لقيسي كد في «المشارف»: (١٩٨/٢)، وهو في «البحري» ١٨٢٣، بالقاف.

(٢) «إكمال المعجم»: (١٩٩/٤)، والقاحه - ودعيل من أودية حجاز - يقع لونه مما يلي مدينة على أربع مراحل - ويروى فيه الطريق مرحلتين - وفيه مدينة (السلب) - سلب مزنة - ثم مجتمع يوتي القرع، فيسمى إودان لأبواء، هي ست

مراحل من المدينة وخمس من مكة

(٣) «معجم ما استعجم»: (٣١٥/١).

(٤) «إكمال المعجم»: (١٩٩/٤).

وَحَشِي، فَأَسْرَجْتُ فَرَسِي وَأَخَذْتُ رُمْحِي ثُمَّ رَكِبْتُ، فَسَقَطَ مِنِّي سَوْطِي، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي - وَكَانُوا مُحْرَمِينَ -: نَاولُونِي السَّوْطَ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، فَتَرَلْتُ فَتَدَلُّتُهُ ثُمَّ رَكِبْتُ، فَأَذْرَكْتُ الْجِمَارَ بَيْنَ خَلْفِي وَهُوَ وَرَاءَ أَكْمِي، فَطَلَعْتُهُ بِرُمْحِي فَعَقَرْتُهُ، فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كُلُّوهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَأْكُلُوهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَقَامَتْ، فَحَرَكْتُ فَرَسِي فَأَذْرَكْتُهُ، فَقَالَ: «هُوَ حَلَالٌ، فَكُلُوهُ» (المعجم: ٢٢٥٢٦ - بصراً - والبخاري: ٢١٨٩٣).

وَأَمَّا (حَنِيفَةً) فهي بمنزلة معجزة مفتوحة ثم ياء مثلاً من تحت ساكنة ثم قاف مفتوحة، وهي موضع من بلاد بني غفار بين مكة والمدينة. قال القاضي: وقيل: هي بئر ما لبني ثعلبة^(١). قوله: (لَعِنَّا الْمُحْرِمُ وَمَنْ غَيْرُ الْمُحْرِمِ) وقد بقاء: كيف كان أبو قتادة وغيره منهم غير مُحْرَمِينَ وقد جاوروا بيقات المدينة، وقد تقرر أن من أراد حَجًّا أو عُمْرَةً لا يجوز له مجاوزة البيقات غير مُحْرَمٍ؟ قال القاضي في جواب هذا: قيل: إن الموقيت لم تكن وقتت بعد، وقيل: لأن النبي ﷺ يَنْتَ أبا قتادة ورفقته لكشف عدو لهم بجهة الساحي، كما ذكره مسلم في الرواية الأخرى، وقيل: إنه لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة، بل بعثه أهل المدينة بعد ذلك إلى النبي ﷺ يُعِينُهُ أَنْ يَعْضَ الْعَرَبُ يَتَصَلُّونَ الْإِغَارَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ، وقيل: إنه خرج معهم، ولكنه لم ينو حَجًّا ولا عُمْرَةً، قال القاضي: وهذا، بميل^(٢)، والله أعلم.

قوله: (سَقَطَ مِنِّي سَوْطِي، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي - وَكَانُوا مُحْرَمِينَ - نَاولُونِي السَّوْطَ، فَقَالُوا وَاللَّهِ لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ) وقال في الرواية الأخرى: أن رسول الله ﷺ قال: («هل أشار إليه إنسان منكم، أو أمره بشيء؟» قالوا: لا، قال: «فكُلُوا») هذا ظاهر في الدلالة على تحريم الإغارة والإشدة من المحرم في قتل الصييد، وكذلك الدلالة عليه، وكل سبب. وفي دليل للجُمهور على أبي حنيفة في قوله: لا تجل، الإغارة من المحرم، لا إذا لم يمكن اصطيدته بدونه.

قوله: (فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كُلُّوهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَأْكُلُوهُ، ثُمَّ قَالَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ حَلَالٌ، فَكُلُوهُ») فيه دليل على جواز الاجتهاد في مسائل الفروع والاختلاف فيها، والله أعلم. قوله ﷺ: «هُوَ حَلَالٌ، فَكُلُوهُ» صريح في أن الحلال إذا صاد صيداً ولم يكن من المحرم إغارة ولا

(١) الإكمال للمعجم: (٢٠٠/٤).

(٢) المصدر السابق: (٤/١٩٨ - ١٩٩).

(٣) في (ج). لا والله.

[٢٨٥٢] ٥٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ فِيهِمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَنْعُضُ طَرِدَ مَكَّةَ نَحَلَتْ مَعَ أَصْحَابِ لَهُ مُحْرِمِينَ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَى جِمَارًا وَحْشِيًّا، فَاسْتَوَى عَلَى قَرْبِهِ، فَسَالَ أَصْحَابُهُ أَنْ يَنَاقِلُوهُ سَوْطَهُ فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَسَأَلَهُمْ رُمَحَهُ فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَأَخَذَهُ ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْجِمَارِ فَقَتَلَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبَى بَعْضُهُمْ، فَأَذْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ». [احمد ٢٢٥٦٧، والبخاري ٢٩١٤].

[٢٨٥٣] ٥٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه فِي جِمَارِ الرَّحْشِ وَثَلْ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟» [احمد ٢٢٥٦٨، والبخاري ١٥٤٩١].

بشارة ولا دلالة له عليه، حل للمحرم أكله، وقد سبق أن هذا مذهب الشافعي ولا كثيرين.

قوله: (إذ بضرث بأصحابي بترأفون شيتاً) وفي الرواية الأخرى: (يضحك بعضهم إليّ)، إذ نظرت فإذا حمارٌ وحشي) هكذا وقع في جميع نسخ بلادنا: (يضحك بعضهم إليّ) بتشديد الياء، قال القاضي: هذا خطأ وتصحيف وقع^(١) في رواية بعض الرواة عن مسلم، والصواب: (يضحك إلي بعضي)، فأسقط لفظة (بعضي)، والطوابق إسناتها كما هو مشهور في باقي الروايات^(٢)، لأنهم لو ضحكوا إليه لكانت إشارة منهم، وقد عدلوا: إلهم لم يُشيروا إليه^(٣).

قلت: لا يمكن رد هذه لرواية، فقد صححت هي والرواية الأخرى، وليس في واحدة منهما دلالة ولا إشارة إلى الصيد، فإِنْ مجرد الضحك ليس فيه إشارة، قال لعلماء: وإنما ضحكوا تعجباً من غرورهم الصيد، ولا فتوة لهم عليه لمتيهم منه.

قوله: (لإذا حمارٌ وحشي) وكذا ذكر في أكثر الروايات: (جمار وحشي) وفي رواية أبي كسر الجَحْشِي: (إذ رأوا حُمَرًا وحشي، فحمل عليها أبو قتادة ففقر منها أناناً، فأكلوا من لحمها) فهذه الرواية تبين أن الحمارة في أكثر الروايات المراد به أنثى. وهي الأُنثَى، وسُميت حمراً مجازاً

(١) في (ص) و(هـ): ووقع، وهو خطأ.

(٢) نظر الرواية رقم ٢٨٥٤، وفيها يضحك بعضهم إلي بعض.

(٣) (كما في النسخة: ٢٠٠ / ٤).

[٢٨٥٤] ٥٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُسَدَّرٍ السُّلَمِيُّ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ ، قَالَ : انْطَلَقَ أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ ، فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ يُحْرَمْ ، وَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَدُوًّا بِغَيْفَةٍ ، فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : فَبَيَّنَمَ أَن مَعَ أَصْحَابِهِ يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، إِذْ نَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِوَحْمٍ وَخَشٍ ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ ، فَطَعَنْتُهُ فَأَثْبَتَهُ ، فَسَتَعَنَّتْهُمْ ، فَأَبَوْا أَنْ يُعِينُونِي ، فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهِ وَخَبِيثًا أَنْ تُفْتَضَّحَ ، فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْفَعُ فَرَسِي شَاوًا ، وَأَسِيرُ شَاوًا ، فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ ، فَقُلْتُ : أَيْنَ لَقِيتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : تَرَكْتُهُ بِتَعْنٍ

قوله ﷺ «هل معكم من لحمه شيء؟» وفي الرواية الأخرى: «هل معكم منه شيء؟» قالوا: معنا رَحْلُهُ ، فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (فَاكَلَهَا) إِذَا أَخَذَهَا ، وَكَانَتْ قَطِيبًا يَلْقَوْنَهَا فِي رِيحَتِهِ ، وَمَبَالِغَةً فِي إِزَالَةِ الشُّكِّ وَالشُّبْهِ عَنْهُمْ بِحُصُولِ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ

قوله ، (فَقَالَ : «إِنَّمَا هِيَ طَعْمَةٌ») هِيَ بَضْمُ الطَّاءِ ، أَيْ : طَعْمٌ

قوله : (أَرْفَعُ فَرَسِي شَاوًا ، وَأَسِيرُ شَاوًا) هُوَ بِالشُّبَنِ الْمَعْجَمَةِ مَهْسُوزٌ ، وَ(الشَّوُّ) الْفُلُوقُ وَنَدَائُهُ ، وَمَعْنَاهُ : أَرْكَضْتُهُ شَدِيدًا وَتَوَّأ ، وَأَسَوَّقُهُ بِسَهْوَةٍ وَتَوَّأ .

قوله : (فَقُلْتُ : أَيْنَ لَقِيتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : تَرَكْتُهُ بِتَعْنٍ وَهُوَ قَائِلُ الشُّقْيَا) .

أَمَّا (غَيْفَةٌ) وَ(الشُّقْيَا) وَ(تَعْنٍ) فَسَبَقَ ضَبْطُهُمْ وَيَبْلَهُنَّ .

وقوله : (قَائِلٌ) رُويَ بِوَجْهَيْنِ ، أَصْحَبُهُمَا وَأَشْهُرُهُمَا : (قَائِلٌ) بِهَمْزَةٍ بَيْنَ الْآلِفِ وَاللَّامِ ، مِنَ الْقَبُولَةِ ، وَمَعْنَاهُ : تَرَكْتُهُ بِتَعْنٍ وَفِي عَزْمِهِ أَنْ يَقِيلَ بِالشُّقْيَا ، وَمَعْنَى (قَائِلٌ) : سَيْفِيلٌ ^(١) ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاضِي فِي «شرح مسنده» ^(٢) ، وَصَاحِبُ «المطالع» ^(٣) وَالْجُمْهُورُ عِزَّ هَذَا بِمَعْنَاهُ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ : (قَائِلٌ) بِالتَّاءِ الْمَوْحَدَةِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ وَغَرِيبٌ ، وَكَأَنَّهُ نَصْحِيْفَةٌ ، وَإِنْ صَحَّ مَعْنَاهُ : أَنْ يَتَعْنٍ جَوْضُوعٌ مُقَابِلٌ لِلشُّقْيَا .

(١) فِي (نَحْ): بِسَيْفِيلٍ ، وَهُوَ مَعْنَاهُ .

(٢) «إِكْمَالُ الْمَعْنَى» : (١٩٩/٤) .

(٣) «مَطَالَعُ الْأُمُور» : (٤١٤/٥) وَمَوْضِعُهُ هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوْسُفَ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْهَاقِيِّ الْحَمَزِيِّ ، أَيْ : بَيْهَقِيُّ الْبَلْخِيَّةِ بَلَدٍ

قُرْءُولُهُ ، كَذَلِكَ نَظَرْنَا أَتَيْنَا حَافِظًا ، بِمِصْرَ الْحَدِيثِ وَرِجَالِهِ . (تَب: ٤٥٦٩)

وَهُوَ قَائِلُ السُّفْيَا، فَحَدَّثْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَصْحَابِكَ يَقْرَأُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ، وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يَقْطَعُوا دُونَكَ، أَنْتَظِرُهُمْ، فَانْتَظَرْتُهُمْ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصْدْتُ وَمَعِيَ مِنْهُ فَاذِلَّةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَقُومَ: «كُلُوا» وَهُمْ مُخْرِمُونَ. [مسند ٢٢٥٦٩]

وسنن أبي داود ١٨٢٩.

[٢٨٥٥] ٦٠ - (٥٥٠) حَدَّثَنِي أَبُو كَرِيمٍ الْجَعْفَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا، وَخَرَجْنَا مَعَهُ، قَالَ: فَصَرَفَ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ، فَقَالَ: «كُلُوا سَاجِلَ الْبَحْرِ حَتَّى تَلْقَوْنِي» قَالَ: فَأَخَذُوا سَاجِلَ الْبَحْرِ قَلَمًا انْصَرَفُوا قِبَلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَخْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُحْرِمَ، فَبَيَّتَ هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَدْنَى، فَتَزَلُّوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا، قَالَ: فَقَالُوا: أَكُنَّا لَحْمًا وَلَحْنٌ مُخْرِمُونَ، قَالَ: فَحَمَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْأَدْنَى، هَمَّتْ أَنْتَوَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَخْرَمْنَا، وَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمَ، فَرَأَيْتَ حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَدْنَى، فَزَلَّ فَأَكَلَكَ مِنْ لَحْمِهَا، فَقُلْتُ: نَأْكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَلَحْنٌ مُخْرِمُونَ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا، فَقَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ أَمْرَةٌ أَوْ أَشَارٌ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟» قَالَ: قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا». [مسند ١٨٢٩] [المظهر ٢٨٥٤].

قوله: (قلت) يا رسول الله، إن أصحابك يقرؤون عليك السلام ورحمة الله. فيه استحباب إرسال السلام إلى الغائب، سواء كان أفضل من المرسل أم لا، لأنه إذا أرسله إلى من هو أفضل ممن دونه أولى، قال أصحابنا: ويجب على الرسول تبليغه، ويجب على المرسل إليه رد الجواب حين يبلغه على الفور.

قوله: (يا رسول الله، إنني أصدت، ومعني منه فاذلة) هكذا هو في بعض النسخ، وهو صحيح^(١)، وهو بمنع لصد المحظية والضمير في (منه) يعود على الضيعة المحذوف الذي دل عليه (أصدت)، ويقال بتشديد الصاد، وفي بعض النسخ: (جذت)، وفي بعضها: (ضطدت)، وكله صحيح.

(١) أي: سقطت: أي: صحيح.

[٢٨٥٦] ٦١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ شَيْبَانَ ، جَمِيعاً عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْهَبٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، [أحمد ٢٢٥٧٤ ، رابط ٢٢٨٥٤] .

فِي رِوَايَةِ شَيْبَانَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَمِنَكُمْ أَحَدٌ أَمْرَهُ أَنْ يَخُولَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟» . وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ : «أَشْرُتُمْ أَوْ أَعْتَمْتُمْ أَوْ أَصَدَّيْتُمْ ؟» . قَالَ شُعْبَةُ . لَا أَدْرِي قَالَ : «أَعْتَمْتُمْ ، أَوْ أَصَدَّيْتُمْ» .

[٢٨٥٧] ٦٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ : حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ - : أَخْبَرَنِي يَحْيَى : أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ ﷺ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ هَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةً لِحُدَيْبِيَّةَ ، قَالَ : فَأَمَرُ بِغَمْرَةٍ عَنِّي ، قَالَ : فَاضْطَلْتُ جِمَارَ وَحْشٍ ، فَأُطْعِمْتُ أَصْحَابِي وَهُمْ مُخْرَمُونَ ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَبَانَهُ أَنَّ عِنْدَنَا مِنْ لَحْمِهِ فَاضِيئَةً ، فَقَالَ : «كُلُوهُ» ، وَهُمْ مُخْرَمُونَ . [أحمد ٢٢٨٥٤] .

[٢٨٥٨] ٦٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْدَلَةَ الضَّبِّيُّ : حَدَّثَنَا قُضَيْلُ بْنُ سَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ : حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ مُخْرَمُونَ ، وَأَبُو قَتَادَةَ مُجَلٌّ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ ، وَفِيهِ : فَقَالَ : «هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ ؟» قَالُوا : مَعَنَا رَجُلُهُ ، قَالَ : فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَهَا . [البحاري ٢٨٥٨ ، رابط ٢٨٥٨] .

[٢٨٥٩] ٦٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَاسْحَاقُ ، عَنْ جَرِيرٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْغَزِيرِ بْنِ زُرَيْعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ :

قوله ﷺ : «أشروتم أو أعتمت أو أصدئتم ؟» روي بتشديد الصاد وتخفيفها ، وروي «صدئتم» .

قال القاضي : روي بالتخفيف في «أصدئتم» ، ومعناه : أمرتكم بالصَّيْدِ ، أو جعلتكم من يصيد ، وقيل : معناه : أئزمتكم الصَّيْدَ من موضعه ، يقال : أصدئت الصَّيْدَ ، مخففت ، أي : أئزته ، قال : وهو أولى من رواية من رواه : «صدئتم» أو «أصدئتم» بالتشديد ، لأنه ﷺ قد عيَّم أنهم لم يصيدوا ، وإمَّا سألوه عند صدءه غيرهم ^(١) والله أعلم .

كَانَ أَبُو قَتَادَةَ فِي نَفَرٍ مُحَرِّمِينَ، وَأَبُو قَتَادَةَ مُجِرٌّ، وَأَقْتَصَصَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: قَالَ: «هَلْ أَشَارَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ بِتُكْمٍ، أَوْ أَمْرٍ بِشَيْءٍ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَكُلُوا» [بخاري ٢٨٥٤].

[٢٨٦٠] ٦٥ - (١١٩٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ لِلَّهِ وَنَحْنُ حُرْمٌ، فَأَهْدَى لَهُ ظَيْرٌ وَطَلْحَةُ رَافِدٌ، فَعَيْنَا مِنْ أَكْلٍ، وَبَيْنَا مِنْ تَوَرُّعٍ، فَلَمَّا اسْتَبَقَطَ طَلْحَةُ وَفَقَّ مِنْ أَكْلِهِ، وَقَالَ: أَكَلْتُهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قوله: (لَمَّا اسْتَبَقَطَ طَلْحَةُ وَفَقَّ^(١) مِنْ أَكْلِهِ) معناه: صَوَّبَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٩ - [باب ما ينذب للمُحَرَّم وغيره قتله

من الدواب في الجَلِّ والحَرَم]

[٢٨٦١] ٦٦ (١١٩٨) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ هِيبَسٍ، قَالَا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مُحَرَّمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّعَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَرَبَعٌ كُلُّهُنَّ قَاسِقٌ، يُقْتَلْنَ فِي الْجَلِّ وَالْحَرَمِ: الْجَذَاءُ، وَالغُرَابُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْمُقْوَرُ». قَالَ: فَقُلْتُ بِنَدَاسِمٍ: قَرَأْتُ الْحَبَّةَ، قَالَ: تُقْتَلُ بِصَغْرِ لَهَا. [أحمد: ٢٥٧٥٣ - مسند: ٢٨٥٨].

باب ما ينذب للمُحَرَّم وغيره قتله من الدواب في الجَلِّ والحَرَم

قوله ﷺ: «أربع فواسيق يقتلن في الجَلِّ والحَرَم: الحَبَّةُ، والغُرَابُ الأبقع، والفارَةُ، والكلبُ المقْوَرُ، والحُلَيْاءُ» وهي رواية: «الجذأة». وفي رواية: «العقرب» بذلك (الحَبَّةُ). وفي الرواية الأولى: «أربع»، بحذف: (الحَبَّةُ) و(العقرب)، فلمتنصص عليه السُّنَنُ^(١) واتفق جماهير العلماء على جواز قتلها في الجَلِّ والحَرَمِ والإحرام، واتفقوا على أنه يجوز للمُحَرَّمِ أن يقتل ما هي معهن. ثم اختلفوا في المعنى فهين، وما يكون في معهن. فقال الشافعي: المعنى في جوار قتلها كونهن بما لا يؤكل، وكل ما لا يؤكل، ولا هو متولّد من مأْكُولٍ وغيره، فقتله حاشئ للمُحَرَّمِ، ولا فدية عليه. وقد مال إلى المعنى هين كونهن مؤثريات، لكل مؤذٍ يجوز للمُحَرَّمِ قتله، وما لا فلا.

وختلف العلماء في المرد بل الكلب المقْوَرُ. فقل: هو الكلب المعروف، وقيل: كل ما يقتل ما لا يفتقر من لأن كل مُقْتَرَسٍ من السباع يُسَمَّى في اللغة كلباً عقوراً.

وأما تسمية هذه الحلكورات فواسق فصحيحة جارية على لفظ النعّة، وأصل نُسِقَ في كلام العرب لخروج، وسُمِّيَ^(٢) الرجلُ العاسق لخروجه عن أمر الله تعالى وطاعته، فسُميت هذه فواسق لخروجها بالإيذاء والإفساد عن طريق معظم الدواب، وقيل: لخروجها عن حُكْمِ الحيوان في تحريم قتلها في الحَرَمِ والإحرام، وقيل فيها أقوالٌ آخرٌ صعبةٌ لا نرتضيها^(٣).

(١) في (ن): س.

(٢) في (ن): ويسمى.

(٣) في (ن): لعظيها.

وأما (الغراب الأبقع)، فهو الذي في طهره وبطنه بيض. وحكى الساجي عن النخعي أنه لا يجوز للمجرم قتل لفأرة وحكى غيره عن علي ومجاهد أنه لا يقتل لغراب، ولكن يؤسى، وليس بصحيح عن علي.

واتفق العلماء على جواز قتل الكلب العقور للمحرم والحلال في الحل والحرم. وحملوا في الرد به. فقيل: هذا الكلب المعروف خائفة، حكاه القاضي عن الأوزاعي وأبي حنيفة والحسين بن صالح. والمحفل به الثبوت. وحمل زكريا معنى الكلب على ذلك وحده. وقال جمهور العلماء: ليس المراد بالكلب العقور تخصيص هذا الكلب المعروف، بل المراد كل^(١) عدو مؤتمر من عليا، كالسبع والثور والذئب والفهد والحوهد، وهذا قول زيد بن أسلم وسفيان الثوري وابن عيسى والشافعي وأحمد وغيرهم، وحكه القاضي عياشي عنهم وعن جمهور العلماء^(٢).

ومعنى العقور والعاقر: لجارح.

وام (الحذأة) معروفة، وهي بكسر الحاء مهموزة، وجمعها: جذأ بكسر الحاء مقصور مهموز^(٣). كعنية وعنب. وفي الرواية الأخرى: (الحذيتا) بكسر الحاء وفتح ابدال وتشديد الياء مقصور. قال القاضي: قال ثابت: الوجه فيه الهمز على معنى التذكير، والأصح بقية: الحذيتة^(٤). وكذا قيده لأصبي في «صحيح البخاري» في موضع^(٥): أو الحذيتة على التسهيل والإدغام^(٦).

قوله في الحبة (تقتل بصغير لها) هو بضم الصاد، أي: بمذلة وإهانة.

(١) في (نخ): مؤوكل، وفي (ص): مؤكل.

(٢) إكمال للمعجم: (٢٠٦/٤).

(٣) في (نخ): مقصوراً مهموزاً.

(٤) تحرف في نسخ ثلاث إلى سبعة، والمنث من إكمال للمعجم: (٢٠٧/٤) وفتح يدي: (٣٨٥/٦)، والشرق لأنور: (١/١٨٤)، وإكمال إكمال للمعجم: (٣١٣/٣)، ومصحف من نقله عن ثابت أنها بالهمزة بعد الياء، وزيد بن جابر على وزن: فتيقة يسكون الياء من: ثنية. والله أعلم.

(٥) في كتاب مناقب لأحمد: رب أيام لجعنية، برقم: ٣٨٣٥، من حديث عائشة، كذا ذكره القاضي في «المشارق».

(٦) (١/١٨٤).

(٧) إكمال للمعجم: (٢٠٧/٤).

[٢٨٦٢] ٦٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْثَى وَابْنُ يَسَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «خَمْسٌ قَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْجَلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَبَّةُ، وَالْعُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحَدْيَا». [أحمد: ١٦٤٦٦] [واسع: ٢٨٦٥].

[٢٨٦٣] ٦٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ -: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ قَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْعَقُورُ، وَالْفَارَةُ، وَالْحَدْيَا، وَالْعُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». [أحمد: ٢٦١٤٤] [واسع: ٢٨٦٥].

[٢٨٦٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو غَرِيبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ هَازِمٍ الْإِسْدَوِيُّ. [أحمد: ٢٥٩٩٦] [واسع: ٢٨٦٥].

[٢٨٦٥] ٦٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ قَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْفَارَةُ، وَالْعَقُورُ، وَالْعُرَابُ، وَالْحَدْيَا، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». [أحمد: ٢٦٢٢٣]. والبيهقي: ٣٣١٤.

[٢٨٦٦] ٧٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسٍ قَوَاسِقٍ فِي الْحَرَمِ وَالْحَرَمِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ. [أحمد: ٢٥٣١٠] [واسع: ٢٨٦٥].

[٢٨٦٧] ٧١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَرَّمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

قوله ﷺ: «خَمْسٌ قَوَاسِقُ» هو مشويع «خمس». وقولها ^(١): «(يقتل خمس قواسق) بوضاعة (جسس) لا بتوينة».

«خَمْسٌ مِنَ الذَّنُوبِ كُلُّهَا قَوَاسِقُ، تُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْمَقْرُبُ، وَالْفَارَةُ». [بخاري: ١٢٨٩] [واسط: ٢٨٦٥].

[٢٨٦٨] ٧٢- (١١٩٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ لُزْهَرِيٍّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ: الْفَارَةُ، وَالْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». [أحمد: ١٥٤٣] [واسط: ٢٨٧٢].

وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: «فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ».

[٢٨٦٩] ٧٣- (١٢٠٠) حَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَتْ حَفْصَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الذَّنُوبِ كُلُّهَا قَوَاسِقُ، لَا حَرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ: الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». [بخاري: ١٢٨٨] [واسط: ٢٨٧٢].

[٢٨٧٠] ٧٤- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: مَا يُقْتَلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الذَّنُوبِ؟ فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي بِخَمْسٍ يَسُوهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ - أَوْ: أَمَرَ - أَنْ يُقْتَلَ لِفَارَةٍ، وَالْعَقُورُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ. [واسط: ٢٨٧١].

قوله ﷺ في رواية زهير: «خَمْسٌ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ» احتفوا في ضبط (الحرم) هذا فضبطه جماعة من المحققين بمنع الحاء والراء، أي: الحرم المشهور، وهو حرم مكة. والثاني، بضم الحاء والراء، ولم يذكر لقاضي عياض في «مشارقي» غيره، قال: وهو جمع حرم، كما قال الله تعالى: «وَأَنْتُمْ حَرَمٌ» [البقرة: ١]، قال: ولم أره به المواضع المحرمة^(١). ولعلنا أظهر، والله أعلم.

وفي هذه الأحاديث دلالة للشافعي وهو فقيه في أنه يجوز أن يقتل في الحرم كل من يجب^(٢) عليه

(١) مشارقي لأبي الوفاء: (١٨٧/١).

(٢) في (نخ): وجب.

[٢٨٧١] ٧٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ : مَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ مِنَ الذُّوَابِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ؟ قَالَ : حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ ، وَالْفَارَةِ ، وَالْعَقْرَبِ ، وَالْحَذَاءِ ، وَالْقُرَابِ ، وَالْحَيَّةِ .

قَالَ : وَفِي الصَّلَاةِ أَيْضًا . [أحمد ٢٦٤٣٩ در ترمذی ، المسند ، (١٨٢٧) مضموناً] .

[٢٨٧٢] ٧٦ - (١١٩٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَا خُمْسٌ مِنَ الذُّوَابِ ، لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِمْ جُنَاحٌ : الْقُرَابُ ، وَالْحَذَاءُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ» . [أحمد ١٧٢٦٩ وسخري : ٢٨٢٦] .

[٢٨٧٣] ٧٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِنَافِعٍ : مَاذَا سَمِعْتَ ابْنَ عُمَرَ يُحَرِّمُ لِلْحَرَامِ قَتْلَهُ مِنَ الذُّوَابِ ؟ فَقَالَ لِي نَافِعٌ : قَالَ هُبَيْدُ اللَّهِ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : «لَا خُمْسٌ مِنَ الذُّوَابِ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُمْ فِي قَتْلِهِمْ : الْقُرَابُ ، وَالْحَذَاءُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ» . [أحمد ٤٩٣٧] [وسطر : ٢٨٧٢] .

[٢٨٧٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمَيْحٍ ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - يَعْنِي ابْنَ حَارِثٍ - جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ :

قَتَلَ بِقَصَصٍ أَوْ رَجَمَ بَارِئًا ، أَوْ قَتَلَ فِي الْمُحَارَبَةِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ يَحُورُ إِدْمَةُ كُلِّ الْحُدُودِ فِيهِ ، مَوَازٍ كَأَنَّ مُوجِبَ الْقَتْلِ وَالْحُدُودِ فِي الْحَرَمِ ، أَوْ خَرَجَتْ ثُمَّ لَحَا صَاحِبُهُ إِلَى الْحَرَمِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَآخَرِينَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَطَائِفَةٌ : مَا ارْتَكَبَهُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَمَا قَعَلَهُ خَارِجَهُ ثُمَّ لَحَا إِلَيْهِ ، إِنْ كَانَ إِثْلَاقَهُ نَفْسٍ لَمْ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ فِي الْحَرَمِ ، بَلْ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ وَلَا يُكْتَمُ وَلَا يُجَاسَسُ وَلَا يُبَايَعُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ . فَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ خَارِجَهُ ، وَمَا كَانَ دُونَ النَّفْسِ يُلْكَمُ الرَّجُلُ فِيهِ وَيُفْجَرُ لَهُ

أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِوَسْطِ حَدِيثٍ مَالِكٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَلَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِلَّا ابْنَ جُرَيْجٍ وَحْدَهُ، وَقَدْ تَابَعَ ابْنَ جُرَيْجٍ عَلِيُّ بْنُ كَلْبٍ ابْنُ إِسْحَاقَ. [الحدود ٤٦١ و ٥١٩ و ٥٤٧٦] [والموطأ ٢٨٧٢]

[٢٨٧٥] ٧٨- (١٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ فَضْلُ بْنُ سَهْلٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ وَعُثَيْبِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «خُمْسٌ لَا جُنَاحَ فِي قَتْلِ مَا أُقْتِلَ مِنْهُمْ فِي الْحَرَمِ» فَلَدَّكَ بِمِثْلِهِ. [الحدود ٤٨٧٦] [والموطأ ٢٨٧٢]

[٢٨٧٦] ٧٩- (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي رَافِعٍ وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُمْسٌ مَن قَتَلَهُنَّ وَهُوَ حَرَامٌ، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيهِنَّ: الْعَشْرَبُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحُدْيَا». وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى. [الحدود ٥١٠٧ و ٥١٣٩]

وَقَالَ الْقَاضِي: وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَالشَّعْبِيِّ وَالْحَكَمِ نَحْوَهُ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ النَّفْسِ وَدَوْبِهَا، وَحُجَّتُهُمْ ظَاهِرُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ كَاثِرًا﴾ [الأنعام ١٩٧]، وَحُجَّتُهُمْ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ، لِمَشْرُوكَةِ فَاعِلِ الْحَدِيثِ لِهَذِهِ الدَّوَابِّ فِي اسْمِ الْفَسْقِ، بَلْ فَسَقَهُ أَفْعَلُ لِكَوْنِهِ مُكَلَّفًا، وَلِأَنَّ التَّضْيِيقَ الَّذِي ذَكَرُوهُ لَا يَبْقَى لِمَصْدَرِهِ أَمَّا، فَقَدْ خَلَفُوا ظَاهِرَهُ، فَشَرَوْا بِهِ الْآيَةَ.

قَالَ الْقَاضِي: وَمَعْنَى الْآيَةِ عِنْدَهُ وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ: أَنَّهُ إِحْدَارٌ عَمَّا كَانَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَعُطِفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ آيَاتٍ، وَقِيلَ: آمَنَ مِنَ النَّارِ.

وَعَدَّتْ طَائِفَةٌ: يُحْرَجُ وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ لُزَيْمٍ وَالْحَسَنِ وَمُجَاهِدٍ وَخَمَادٍ ^(١). وَلِلَّهِ

أَعْلَمُ.

١٠ - [باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به

أذى، ووجوب الفدية لحلقه، وبيان قدرها]

[٢٨٧٧] ٨٠ - (١٢٠١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَ عَلِيٌّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رُفْعَ الْحَذْيِيَّةِ وَأَنَا أَوْقَدُ نَحْتًا، قَالَ الْقَوَارِيرِيُّ: يَذْرُؤُنِي. وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: يُؤْمَلِي، وَالْقَمَلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَبُو ذَيْكَ هَوَامٌ رَأَيْتُكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاخْلِقْ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ اسْكُ نَيْبِكَ». (البحري، ١٤١٩٠ [دائرة]، ٢٨٨٠).

قَالَ أَيُّوبُ: غَلَا أَهْرِي بِأَيِّ ذَلِكَ بَدَأَ.

[٢٨٧٨] (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ هَيْمٌ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ. (أحمد: ١٦٨١٧ [دائرة]، ٢٨٨٠).

[٢٨٧٩] ٨١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَيْبٍ، عَنْ بَنِي حَوْلَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: فِي أُنْرَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ تَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فُذِيَ مِنْ صَبَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ» [السر: ١٩٦] قَالَ: فَالْيَتَّةُ، فَقَالَ: «أَذْنُهُ» فَذَنُوتُ، فَقَالَ: «أَذْنُهُ» فَذَنُوتُ، فَقَالَ: «أَبُو ذَيْكَ هَوَامُكَ؟».

(البحري، ١٦٧٠٨ [دائرة]، ٢٨٨٠)

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَضَنَّهُ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَمَرَنِي بِذِيٍّ مِنْ صَبَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ، مَا تَشْتَرُ.

باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى،

ووجوب الفدية لحلقه، وبيان قدرها

قوله ﷺ: («أَبُو ذَيْكَ هَوَامٌ رَأَيْتُكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاخْلِقْ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ اسْكُ نَيْبَكَ»)، وَفِي رَوَايَةٍ: (فَأَمَرَنِي بِذِيٍّ مِنْ صَبَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ مَا تَشْتَرُ). وَفِي رَوَايَةٍ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقِ بَيْنِ سِتَّةٍ، أَوْ اسْكُ مَا تَشْتَرُ» وَفِي رَوَايَةٍ: لِكُلِّ رَأْسٍ ذِيٍّ أَوْ نُسُكٍ مَا تَشْتَرُ.

[٢٨٨٠] ٨٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَيْفٌ قَالَ: سَمِعْتُ مَجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نَيْلَى: حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ يَتَهَفَّتُ فَمَلَأَ، فَقَالَ: «أَتُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاخْلُقْ رَأْسَكَ» قَالَ: فَمِی نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَلْيَلْبَسْ قَبْضَ مِنْ مِثْبَاطٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ مَسَاكِينَ، أَوْ ائْتَسْكَ مَا تَيْسَّرَ». [أحمد: ١٨١٢٨، والبيهقي: ١٨١٥]

[٢٨٨١] ٨٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَأَبِي بَرْزَةَ وَحُمَيْدٍ وَعَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحَدِيثِيَّةِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ، وَهُوَ مُعْرَمٌ، وَهُوَ يُوقِفُ تَحْتَ قَدْرِ، وَالْقَمَلُ يَتَهَفَّتُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَتُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ هَذِهِ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ «فَاخْلُقْ رَأْسَكَ، وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ - وَلَفَرَقٌ ثَلَاثَةُ أَصْعَ - أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ ائْتَسْكَ نَيْسَكَةً». قَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ: «أَوْ ذُبَحَ شَاةٌ». [أحمد: ١٨١٢٨، متفقاً، والبيهقي: ١٥٦٦٥].

مساكين - والفرق ثلاثة أصع - أو صم ثلاثة أيام، أو ائسك نيسكة، وفي رواية: «أو اذبح شاة». وفي رواية: «أو أطعم ثلاثة أصع من تمر، على ستة مساكين» وفي رواية قال: «صوم^(١) ثلاثة أيام، أو^(٢) إطعام ستة مساكين نصف صاع^(٣)، طعاماً لكل مسكين» وفي رواية قال: «هل عندك نسك؟» قال: ما أفقر عليه. فأمره أن يصوم ثلاثة أيام، أو يطعم ستة مساكين، لكل مسكين^(٤) صاع.

هذه رواية لبيب، وكلمة متفقة في المعنى، ومقصودها: أن من احتاج إلى حلق رأسه لحصر من قس أو مرض أو نحوهما، فله حلقه في الإحرام، وعليه الفدية، قال الله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَلْيَلْبَسْ قَبْضَ مِنْ مِثْبَاطٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ مَسَاكِينَ، أَوْ ائْتَسْكَ مَا تَيْسَّرَ» [البقرة: ١٩٦]، وبين النبي ﷺ أن الصيام ثلاثة أيام،

(١) في (ع): صم

(٢) في (ع): أطعم

(٣) في (هـ): ذكرته نصف صاع، مرتين.

(٤) في (ع) و(هـ): مسكين، وهو خطأ.

[٢٨٨٤] ٨٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَمِيمٍ، عَنْ زَكْرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَغِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ: حَدَّثَنِي كُفَيْبُ بْنُ عُجْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُخْرِمًا، فَقَوْلَ رَأْسَهُ وَنَحْيَتَهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ

خَلَافَ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ثَلَاثَةُ أَصْحَابٍ مِنْ تَمِيمٍ. وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَوِيَتْ: أَنَّهُ لَكُنْ مَسْكِينٌ مَدُّ مِنْ حِطَّةٍ، أَوْ يَصِفُ صَدَقَ مِنْ غَيْرِهِ. وَعَنْ الْحَسَنِ الْمَصْرِيِّ وَبَعْضِ السَّلَفِ: أَنَّهُ يَجِبُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ، أَوْ صَوْمُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، وَهَذَا ضَعِيفٌ مُتَبَدِّلٌ لِسُنَّةِ مَرْثُودٍ.

قوله ﷺ: «أَوْ أَصْبَحُ ثَلَاثَةَ أَصْحَابٍ مِنْ تَمِيمٍ عَلَى سِتَّةٍ مَعَاكِينٍ». معناه: مَغْسُومَةٌ عَلَى سِتَّةٍ مَسَاكِينٍ، وَ(الْأَصْبَحُ) جَمْعُ صَدَقَ، وَفِي الصَّدَقِ لَغَتَانِ: التَّذْكِيرُ وَالتَّائِيثُ، وَهُوَ مِكْيَالٌ يَسَعُ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثَلَاثَةً بِالْبُخْدَانِيِّ، هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَسَعُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الصَّدَقَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ. وَهَذَا الَّذِي قُلْنَا مِنْ أَنَّ الْأَصْبَحَ جَمْعُ صَدَقٍ صَحِيحٌ، وَقَدْ ثَبَتَ اسْتِعْمَالُ الْأَصْبَحِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِصَحِيحٍ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَذَلِكَ هُوَ مَشْهُورٌ فِي كَلَامِ لِصَحَابِهِ وَتَلَمَّذَائِهِ بَعْدَهُمْ، وَفِي كُتُبِ النِّعَةِ وَكُتُبِ النُّحُوِّ وَالتَّصْرِيفِ، وَلَا خِلَافَ فِي حَوَازِهِ وَصَحِّحِهِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ بَنُو مَكِّيٍّ ^(١) فِي كِتَابِهِ «تَهْفِيفُ اللِّسَانِ» أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي جَمْعِ الصَّدَقِ: أَصْبَحُ، لَحَرٌّ مِنْ خَطَا الْعَوَامِّ، وَأَنَّ صَوَابَهُ: أَصْبُوعٌ ^(٢)، فَغَلَطَ مِنْهُ وَتَهَوَّلَ، وَعَجَبْتُ قَوْلَهُ هَذَا. مَعَ، شَهَادَةِ الْبَلْفُظَةِ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى صِحَّتِهِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمَقْلُوبِ، قَالُوا: فَيَجُوزُ فِي جَمْعِ صَدَقٍ: أَصْبَحُ، وَفِي دَرْ: أَذْرُ، وَهُوَ بَابٌ مَعْرُوفَةٌ فِي كُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، لِأَنَّهُ لَكَلِمَةٌ فِي أَصْبَحَ صَدَقَ وَعَيْنُهَا وَوَاوٌ وَقَبِيضَتُ الْوَاوِ هَمْزَةٌ، وَثَبُلْتُ إِلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ، ثُمَّ قُبِضَتْ لِهَمْزَةِ الْفَاءِ حِينَ اجْتَمَعَتْ هِيَ وَهَمْزَةُ نَجْمٍ، فَصَارَ أَصْبَحًا، وَوَزَنُهُ عِنْدَهُمْ أَعْنُ، وَكَثُرَتْ لِقَوْلِهِ فِي آدَرٍ وَحَوَّهِ.

قوله ﷺ: «هَوَامٌّ وَأَسْمَةٌ» أَيُّ الْقَمَلِ.

قوله ﷺ: «أَسْمَتْ نَسِيكَةً» وَفِي رَوِيَةٍ: «أَسْمَتْ نَسِيرًا». وَفِي رَوِيَةٍ: «أَسْمَتْ» لَجَمِيعٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ

(١) هُوَ «الْإِسْمُ عَمْرٍ مِنْ خَلْفِ بْنِ عَمْرٍو الضَّبْلِيُّ»، نَحْوِي، لُغَوِي، أَبُو حَصْنٍ سَنَبَ. ب. ٥٠١.

(٢) التَّهْفِيفُ لِسَانٌ وَتَلْبِيقُ الْجَدَّةِ هِيَ: ١٥١.

النَّبِيِّ ﷺ، فَأَوْسَلَ يَتِيَهُ، فَسَعَا الْحَلَّاقَ، فَحَقَّقَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «هَلْ عِنْدَكَ تُسْكٌ؟» قَالَ: مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ يُطْعِمَ مِئْتَةَ مَسَاكِينٍ، لِكُلِّ مُسْكِيَتَيْنِ صَاعٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ خَاصَّةً. «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْمٍ» [البقرة: ١٧٦]، ثُمَّ كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ خَاصَّةٌ. انظر: ٢٢٨٨٠.

شاة. وشرطها أن تُجَزَّى في الأضحية، ويُقال للشاة وغيرها مما يُجَزَّى في الأضحية: تَمِيكَةٌ، ويُقال: تَسَكَّ يَتَسَكَّتْ وَيَتَسَكَّتْ، بضم السين وكسرها في المضارع والضم أشهر.

قوله: (كَتَبَ بِنُجَيْرَةٍ) بضم العين وإسكان النون.

قوله: (وَرَأْسُهُ يَتَهافتُ تَهْلًا) أي: يتساقط ويتهدل.

قوله ﷺ: «تَصَدَّقْ بِفَرْقٍ» هو بفتح الفاء وإسكانها لفتح، وفُسِّرَ في الرواية الثانية بثلاثة أضعاف، وهكذا هو، وقد سبق بيانه وأيضاً في كتاب الطهارة^(١).

قوله: (فَقَوَّلَ رَأْسَهُ) هو بفتح القاف وكسر الميم، أي: كثر قَوْلُهُ.



(١) في باب القنبر المسحوب من الماء في غسل المجنبة (٢/ ٢٧٧).

١١ - [باب جواز الحجامة للمحرم]

[٢٨٨٥] ٨٧ - (١٢٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ وَعَظَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. اسكر: ١٠١١ و ٥٧٩٩ [أحمد: ١٩٢٣، واستقاري: ٥٦٩٥].

[٢٨٨٦] ٨٨ - (١٢٠٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مُنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ أَبِي عُلُقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ ابْنِ يَحْيَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَسَطَ رَأْسِهِ. [أحمد: ١٢٢٩٢٤، والبيهقي: ١٨٣٦].

باب جواز الحجامة للمحرم

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَسَطَ رَأْسِهِ).

(وَسَطَ الرُّأْسِ) يَفْتَحُ لِسِينَ، قَالَ أَهْلُ الْلُغَةِ: كُلُّ مَا كَانَ يَبِينُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ، كَوَسَطِ الصَّلَاةِ وَالْقِلَادَةِ وَالشُّبْحَةِ وَحَقِيقَةِ لَدَسٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهُوَ (وَسَطٌ) بِالْإِسْكَانِ، وَمَا كَانَ مُصَنَّفًا لَا يَبِينُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ، كَسَادِرٍ وَلَسَحَةٍ، وَلِرَأْسٍ وَالرَّاحَةِ، فَهُوَ (وَسَطٌ) يَفْتَحُ لِسِينَ^(١).

قَالَ الْأَرْمَرِيُّ وَنَجَوهَرِيُّ وَغَيْرُهُمَا: وَقَدْ أَجَازُوا فِي لِمَفْتُوحِ الْإِسْكَانِ، وَلَمْ يُجِيزُوا فِي السَّاكِنِ الْفَتْحِ^(٢).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لَجَوَازِ الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِهِ لَهُ فِي الرُّأْسِ وَغَيْرِهِ إِذْ كَانَ لَهُ عَذْرٌ فِي ذَلِكَ وَبِنِ قَطْعِ الشَّعْرِ حِينَئِذٍ، لَكِنْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ لِقَطْعِ الشَّعْرِ، فَإِنْ لَمْ يَقْطَعْ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ، وَدَلِيلٌ لِمَسْأَلَةِ تَوَلَّاهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا فِي رَأْسِكُمْ وَأَنْ تَكُونُوا فِي رَأْسِكُمْ وَأَنْ تَكُونُوا فِي رَأْسِكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ عَذْرٌ فِي الْحِجَامَةِ لِي وَسَطَ لِرَأْسِهِ: لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغُ عَنْ قِصْعِ شَعْرٍ، أَمَا إِذَا أَرَادَ الْمُحْرِمُ الْحِجَامَةَ بغيرِ حَاجَةٍ، فَإِنْ تَضَمَّنَتْ قَلْعَ شَعْرٍ فَهِيَ حَرَامٌ لِتَحْرِيمِ قِصْعِ

(١) نَظَرُ 'الْهَدْيِ الْفَتْحُ' (٢١/١٣)، وَ'النَّصْحَاجُ' (وَسَطٌ)، وَ'مَحْكَمٌ' (٥٩٥/٨)، وَالْأَلْفَبَايَةُ (وَسَطٌ).

(٢) نَظَرُ 'الْهَدْيِ الْفَتْحُ' (٢١/١٣)، وَ'النَّصْحَاجُ' (وَسَطٌ)، وَ'مَحْكَمٌ' (٥٩٥/٨).

الشعر، وإن لم تتضمن ذلك - بأن كانت في موضع لا شعر فيه - فهي جائزة عند وعند الجمهور ولا فدية فيها؛ وعن ابن عمر ومالك كراهتها، وعن الحسن البصري: فيها الفدية. ذلك: أن إخراج الدم ليس حراماً في الإحرام.

وفي هذا الحديث: يبدؤ قاعدته من مسائل الإحرام، وهي أن الحلق واللبس وقتل الصيد ونحو ذلك من المحرمات يُباح للحاجة، وعليه لفدية، كمن، يحتاج إلى حنق^(١)، أو لباس لمريض أو حر أو سري، أو قتل صيد للحاجة وغير ذلك، والله أعلم.



(١) في (ح): حلق الرأس.

١٢ - [باب جواز مداواة المحرم عينيه]

[٢٨٨٧] ٨٩ - (١٢٠٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمْرُو بْنُ الْوَقْدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ -: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، عَنْ نُسَيْبِ بْنِ وَهَبٍ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَنْزِلٍ اشْتَكَى غَمْرُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَيْنَيْهِ، فَلَمَّا كُنَّا بِالرُّوْحَاءِ اشْتَدَّ رَجْعُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ بِسَأَلِهِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ اضْمُمْهُمَا بِالضَّبِيرِ، فَإِنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّجُلِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ صَمَدُهُمَا بِالضَّبِيرِ - الْحَدِيثُ [٤٩١].

باب جواز مداواة المحرم عينيه

قوله: (عن نُسَيْبِ بْنِ وَهَبٍ) هو بنون مضمومة ثم باء موحدة مفتوحة^(١) ثم مثناة تحت سدكنة
قوله: (مع أمان بن عثمان) قد سبق في أول الكتاب^(٢) أن في أباي وجهين: لصرف وعدمه،
والصحيح لأشهر الصرف، فمن حركته قال: وره، فَعَل، ومن منعه قال: هو - أفعل.
قوله: (حتى إذا كنا بمنزل) هو بفتح الميم وبلايين، وهو موضع على ثمانية وعشرين ميلاً من
لمدينة، وقيل: اثنان وعشرون، حكاهما القاضي عياض في «المشرق»^(٣).
قوله: (اضمهما بالضبير) هو بكسر الميم، وقوله بعله: (صمدهما^(٤) بالضبير) هو بتخفيف الميم
وتشديد هاء، يقال: صمد وضمد، بالتخفيف وتشديد، وقوله: (ضمدهما بالضبير) جاء على لغة
التخفيف ومعناه: «اللقاح»^(٥).
وأما (الضبير) فبكسر الباء ويجوز إسكانها^(٦).

(١) في (ص) ولاهية مفتوحة موحدة.

(٢) في باب بيان آفة الامتداد من العين (١/ ١٦١).

(٣) (١١، ٣٩٤).

(٤) في (ج): اضمدهما.

(٥) اللطيم - تلوذ.

(٦) الضبير - غير الدولة المشرقية.

[٢٨٨٨] ٩٠ - (٥٥٥) وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَرِثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى : حَدَّثَنِي نُبَيْهُ بْنُ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عُمَيْدٍ اللَّهَ بْنَ مَعْمَرٍ رَمَدَتْ عَيْنُهُ ، فَأَرَادَ أَنْ يَكْحُلَهَا ، فَتَهَا أَنَا بْنُ عُثْمَانَ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَضْمَنَهَا بِالصَّبْرِ . وَحَدَّثَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ . (١٠٧٥ - ١٠٧٦)

وَاتَّفَقَ اإِسْنَاءُ عَلَى جَوَازِ تَضْمِينِ الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا بِالصَّبْرِ وَنَحْوِهِ ، مِمَّا يَسَّرُ بِطِبِّهَا ، وَلَا فِدْيَةَ فِي ذَلِكَ ، فَإِنْ اِحتَاجَ إِلَى مَا فِيهِ طِبُّ جَارٍ لَهُ فَعَلَهُ ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .
وَاتَّفَقَ اإِسْنَاءُ عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَكْتَحِلَ بِكْحُلٍ لَا جِبِّ فِيهِ إِذَا اِحتَاجَ إِلَيْهِ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا اإِكْتِهَالُ لِلزَّيْتَةِ فَمَكْرُوهٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَآخَرِينَ ، وَمَنْعُهُ جَسَاعَةٌ مِنْهُمْ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ ، وَفِي مَذْهَبِ عَالِكٍ قَوْلَانِ كَأَنَّكَ خَبِيرٌ ، وَفِي إِيضَابِ الْفِدْيَةِ عَنْهُمْ يَذَلَّتْ خِلَافًا .



[٢٨٩٠] ٩٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَعَبِيْدُ بْنُ حَشْرِمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: فَامْرُؤُ ابْنِ أَبِي أَيُّوبَ يَنْدِبُهُ عَلَى رَأْسِهِ جَمِيعًا، عَلَى جَمِيعِ رَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، فَقَالَ الْمُسَوِّرُ لَا يَنْدِبُ عَبْدُكَ: لَا أَمْرَ بِكَ أَبَدًا. [الحمد ٢٧٢٥٧٨ ارباب ٢٤٨٨٩].

وفي هذا الحديث فوائد: منها: جواز اغتسال المحرم، وغسبه رأسه، وإمرار اليد على شعره، بحيث لا يبتف شعراً. ومنها: بطلان خبر الواحد، وأن قوله كان مشهوراً عند الصحابة. ومنها: لرجوع إلى الأصل عند الاختلاف، وترك الاجتهاد ولقبس عند وجود النص. ومنها: السلام على المتطهر في وضوء أو غسل^(١)، بخلاف الجالس على الحدث. ومنها: جواز الاستعانة في الطهارة، ولكن لأولى تركها إلا لحاجة.

واتفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه وجسده من الجنابة، بل هو واجب عليه. وأما غسله تبرؤً، فمذهب ومذهب. لجمهور جوازه بلا كراهة، ويجوز عندنا غسل رأسه بالستار والحطيم بحيث لا يبتف شعراً، فلا فدية عليه ما لم يبتف شعراً، وقد أبو حنيفة ومالك: هو حرام موجب للفدية، والله أعلم بالصواب.



(١) أي (مغسل) و(مغسل): غسل.

١٤ - [باب ما يفعل بالمحرم إذا مات]

[٢٨٩١] ٩٣ - (١٢٠٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَعِيرِهِ، فَوُقِصَ، فَمَاتَ، فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا». [توضيح: ٢٨٩٧].

[٢٨٩٢] ٩٤ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَأَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، قَالَ أَيُّوبُ: فَأَوْقَصْتُهُ - أَوْ قَالَ: فَأَقْعَصْتُهُ - وَقَالَ عَمْرُو: فَوُقِصَتْ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ، وَلَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ» قَالَ أَيُّوبُ: «فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا»، وَقَالَ عَمْرُو: «فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا». [سجدي: ١٢١٨] [توضيح: ٢٨٩٧].

باب ما يفعل بالمحرم إذا مات

فيه - حديث ابن عباس: (أن رجلاً خرَّ من بعيره، وهو واقف مع النبي ﷺ بعرفة، فوقص، فمات، فقال: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تحمروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً») وفي رواية: (ولمَّح من راحلته، فأوقصته، أو قال: فأقصصته)، وفي رواية: (فوقصته)، وفي رواية: «وكفنوه في ثوبين، ولا تحنطوه، ولا تحمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً». وفي رواية: «ولا تحمروا وجهه ولا رأسه». وفي رواية: «فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً».

وفي هذه الروايات دلالة بيّنة لمشافي وأحمد وسحق وموافيقهم، في أن المحرم إذا مات لا يحوز أن يُنَسَّ المَخِيطُ، ولا يُحَمَّرَ رأسه، ولا يُمَسَّ جِيبُهُ، وقد مات والأورع وأبو حنيفة وغيرهم: يفعل به ما يفعل بالحنفي، وهذا الحديث زادوا لقولهم،

قوله ﷺ: «اغسلوه بماء وسدر» دليل على استحباب السدر في غسله، فإن المحرم في ذلك كغيره، وهذا منهني، وه قال طاووس وعطاء وسجاءد وابن السدي وأخرون، ومنه أبو حنيفة

[٢٨٩٣] ٩٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو، لَدَقِدْ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: ثُبُثْتُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا كَانَ وَقَفًا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ مُحَرَّمٌ. فَذَكَرَ نَحْوَهُ ذَكَرَ حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ. الطبر ١٢٨٧.

[٢٨٩٤] ٩٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَيْبِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، عَنْ يُونُسَ - عَنْ ابْنِ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لَا تُغَشِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ»، أَمَا تَخْمِيرُ الرَّأْسِ فِي حَقِّ الْمَحْرَمِ لِحَقِّ مُجْمَعٍ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَأَمَا وَجْهُهُ؛ فَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ كَرَأْسِهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ: لَا يَحْرَمُ فِي وَجْهِهِ، بَلْ لَهُ تَغْطِيئُهُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ تَكْشُفُ الْوَجْهِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ.

هَذَا حُكْمُ الْمُحْرَمِ الْخَوِيِّ. وَأَمَّا لِمِثْلِ مُدْخَلِ الشَّافِعِيِّ وَمُوَافِقِيهِ أَنَّهُ يَحْرُمُ تَغْطِيَةُ رَأْسِهِ كَمَا مَسَّاهُ، وَلَا يَحْرُمُ تَغْطِيَةُ وَجْهِهِ، بَلْ يَبْقَى كَمَا كَانَ فِي الْحَيَاةِ، وَيَأْتِي هَذَا لِحَدِيثٍ عَلَى أَنَّ الْخَوِيَّ عَنْ تَغْطِيَةِ وَجْهِهِ يَسْتَلْكَوْهُ وَجْهًا إِنَّمَا هُوَ صِدْقَةٌ لِلرَّأْسِ، فَإِنَّهُمْ لَوْ غَطُّوا وَجْهَهُ لَمْ يُؤْمَرْ أَنْ يُغْطُوا رَأْسَهُ، وَلَا يَدُّ مِنْ تَأْوِيلِهِ، لَأَنَّ مَالِكًا وَأَبَا سَنِيَّةٍ وَمُوَافِقِيهِمَا يَقُولُونَ: لَا يُمْنَعُ سِوَا رَأْسِ الْمَيْتِ وَوَجْهِهِ. وَالشَّافِعِيُّ وَمُوَافِقُوهُ يَقُولُونَ: يَبَاحُ سِتْرُ الْوَجْهِ، فَتَعَيَّنَ ^(١) تَأْوِيلُ الْحَدِيثِ.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَكْشُرْهُ فِي كَوْبِيهِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «الْثَوْبِينَ» قَالَ الْمُتَقَاصِي: أَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ: «ثَوْبِيهِ» ^(٢)

وفيه فوائد: منها - الدَّلَالَةُ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمُوَافِقِيهِ فِي أَنَّ حُكْمَ الْإِحْرَامِ بَقِيَ فِيهِ. وَمِنْهَا: أَنَّ التَّكْفِيرَ فِي ثِيَابِ الْمُنْتَرِسَةِ جَدُّوٌّ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَمِنْهَا: جَوْدُ التَّكْفِيرِ فِي ثَوْبَيْنِ وَالْأَمْلُ ثَلَاثَةٌ. وَمِنْهَا: أَنَّ لِكَفْرِ مُقَدَّمٍ عَلَى الدُّنْسِ وَغَيْرِهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَسْأَلْ. هَلْ عَلَيْهِ دِينَ مُسْتَعْرِفٌ أَمْ لَا؟ وَمِنْهَا: أَنَّ التَّكْفِيرَ وَاجِبٌ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ فِي حَقِّ مَسْمُومٍ، وَكَذَلِكَ غَسْلُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ

وقوله: (خُرْ مِنْ بَعِيرِهِ) أ: سَقَطَ.

وقوله: (وَقَصَصَ) أَي: انْكَسَرَتْ ^(٣) عُنُقُهُ، وَقَصَصَتْهُ وَأَوْقَصَتْهُ بِمَعْنَاهِ.

(١) فِي (نَحْوِ) فَتَحَيْنَ.

(٢) «الْمَعْمُومُ»: (٢٢١/٤).

(٣) فِي (نَحْوِ) وَ(عَلَى) انْكَسَرَ.

حَرَامًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَحَرَّمَ مِنْ بَعِيرِهِ، قَوَّضَ وَقَضَا، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَالْبِسُوهُ ثَوْبَيْهِ، وَلَا تَحْمَرُّوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلْبِي». [أحمد: ١٣٢٣٠، لوطفر: ٢٨٩٧].

[٢٨٩٥] ٩٧ (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُصَيْنٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَكْرِ بْنِ إِسْرَائِيلَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِوَشْيِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيًّا». وَزَادَ: لَمْ يَسْمَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ حَيْثُ حَرَّمَ.

[٢٨٩٦] ٩٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَهُ رَاجِلُهُ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّثُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تَحْمَرُّوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيًّا». [لوطفر: ٢٨٩٧].

قوله. (لَا أَوْقَصْتُهُ) أي. قَتَلْتُهُ فِي الْحَالِ، وَمِنْهُ قُضِيَ لِعَنِمٍ، وَهُوَ مَوْتُهَا بَدْوٍ بِأَحْنُهَا تَهْوَتْ فَجَاءَتْ.

قوله ﷺ: «يَوْمَ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيًّا» وَ«مُلَيًّا»، وَ«يُلْبِي» مَعْتَدٌ عَلَى هَيَأْتِهِ، هِيَ مَاتَ عَمِيهَا، وَمَعَهَا عَلَامَةٌ لِحُجَّتِهِ، وَهِيَ ذَلَالَةُ لِفْضِيَّتِهِ^(١)، كَمَا يَجِيءُ الشَّهِيدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ «وَأُودِجَهُ تَشْعَبٌ دَمًا»^(٢). وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ دَوَامِ الثَّلْبِيَةِ فِي الْإِحْرَامِ، وَهِيَ اسْتِحْبَابُ الثَّلْبِيَةِ، وَسَبْقِي بَيَانُ هَذَا^(٣).

قوله ﷺ: «وَلَا تُحْمَرُّهُ»، هُوَ يُلْحَاءٌ لِمَهْمَلَةٍ، أَيْ: لَا تُؤْمَسُوهُ حُطُوطًا. وَلَا لِحُطُوطًا، يَفْتَحُ لِحَاءً، وَيَقَالُ لَهُ: الْحِطُّ، بِكَسْرِ لِحَاءٍ، وَهُوَ أَحْلَاطٌ مِنْ طَبَقٍ تُجْمَعُ لِمَعِيَةِ خَاضِعَةٌ لَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ.

(١) فِي (ص) وَ(هـ): الْقَضِيَّةُ.

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: ٣٢٧٨، وَنَسَاهُ: ١٠٠٤، وَابْنُ مَاجَةَ: ٢٦٦١، وَابْنُ حِبَّانَ: ٢١٤٤، عَنْ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ فِي جَمِيعِ الْأَوَاقِثِ جَاءَ فِي مَقُولٍ وَلَيْسَ لِنُصُوحِ رَحِمَةِ اللَّهِ أَوْرَدَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ فِي لَشَعْبٍ، وَهُوَ ثَوْبٌ (ص): «إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجَرَحَهُ يَتَبَدَّدُ لَنُورٍ لَوْثٌ دَمٌ يَرُدُّعُ مَلَكًا». أَخْرَجَهُ مُسَمًى: ٤٨٦٢، وَابْنُ حِبَّانَ: ٢٣٠٦. وَرَمَى قَوْلَهُ «تَشْعَبٌ» أَيْ: خَسِرَ.

(٣) فِي بَابِ ثَلْبِيَةِ وَجْهَيْهِ، وَوَضَعَهَا: ٢٦١، وَمَا يُلْحَاءُ مِنْ هَذَا، يَجْرُءُ

[٢٨٩٧] ٩٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَاحِ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه (ج). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمًا، فَوَقَفَتْهُ نَاقَتُهُ فَمَاتَ، فَقَدْ رَسُوهُ اللَّهُ ﷻ: «أَهْلِلُوهُ بِمَاءٍ وَبِذِرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطَبِيبٍ، وَلَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُكَبَّدًا».

الحدود ١٨٥٠ - والحدود ١٨٥١ -

[٢٨٩٨] ١٠٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَعْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا وَقَفَتْهُ بَعِيرُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغَسَّ بِمَاءٍ وَبِذِرٍ، وَلَا يُمَسَّ طَبِيبًا، وَلَا يُحَمَّرَ رَأْسُهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُكَبَّدًا. [الحدود ٣٠٣٠، وسمرقند ١٢٦٧]

[٢٨٩٩] ١٠١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، قَالَا ابْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا عُثْمَرُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَشِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَوَقَعَ مِنْ نَاقَتِهِ فَأَقْعَصَتْهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُغَسَّ بِمَاءٍ وَبِذِرٍ، وَأَنْ يُكْفَنَ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا يُمَسَّ طَبِيبًا، خَارِجَ رَأْسِهِ.

قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ حَدَّثَنِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: أَخْبَرُجُ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُكَبَّدًا. [الحدود ٣٠٣٠، وسمرقند ١٢٦٧]

[٢٩٠٠] (وسمرقند ١٢٦٧)

قوله في رواية علي بن خنيس: (أقبل رجل حراماً) هكذا هو في معظم النسخ: (حراماً) وفي بعضها: (حرام) وهذا هو الوجه، ولأول وجه، ويكون حالاً، وقد جاءت الحال من التكرار على قوله.

قوله: (حدثنا محمد بن الصباح) حدثنا هُثَيْمٌ: أخبرنا أبو بَشِيرٍ. حدثنا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ

(أبو بَشِيرٍ) هذا هو نَعْتَرِيُّ، واسمه: لَوْلَةُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ الْهَضْرِيُّ، وهو تابعي، وروى عن

جَعْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّحَابِيِّ، وانفرد مسلم بسرواية عن أبي بَشِيرٍ هذا، واتفقوا على توثيقه.

[٢٩٠٠] ١٠٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَدِيرٍ، عَنْ زُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: وَقَصَّتْ رَجُلًا رَاحِلَهُ، وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَنْ يَكْشِفُوا وَجْهَهُ - حَبِيبَتُهُ قَالَ: وَرَأْسَهُ - فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يُهْلُ.

[٢٩٠١] ١٠٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَوَقَصَتْهُ نَافِثَةُ فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ وَلَا تُقْرِئُوهُ طَبِيبًا، وَلَا تُغَطُّوا وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَلْبِي» . [أحمد: ٢٣٩٤] [وافر: ٢٣٩٧] .

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ^(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا ^(٢) إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ).

قال القاضي ^(٣): هذا الحديث مما استدرجته البرقطيني على مسلم، وقاب: ربما سمعه منصور من لحكم، وكل أخرجه البخاري ^(٤): عن منصور، عن لحكم، عن سعيد، وهو الصواب، وقيل: عن منصور، عن سعيد، ولا يضح ^(٥).



(١) في (ن): أخبرنا.

(٢) في (ن): أخبرنا.

(٣) [كتاب المعجم: ١٠/٢٢٥]

(٤) في كتاب جزاء سعيد، باب: محرم يموت بعرة، رقم: ١٨٣٩

(٥) [الإبراهيمات والتبعية: ص ٣٢٨].

١٥ - [باب جواز اشتراط المحرم التحلل بغذر المرض ونحوه]

[٢٩٠٢] ١٠٤ - (١٢٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى صُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَهَا: «أَرَدْتُ لِحْجًا؟» قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أَجِدُنِي إِلَّا رَجِيعَةً، فَقَالَ لَهَا: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي.» وَقُولِي: اللَّهُمَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي» وَكَانَتْ تَحْتَ الْيَوْمَقَادِ، [أحمد ٢٤٦٥٩ - إسناده صحيح - ١٥٠٨٩]

[٢٩٠٣] ١٠٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، وَأَنْتَ سَاكِنَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي» [أحمد ٢٥٢١٨ - إسناده صحيح - ٢٩٠٢].

باب جواز اشتراط المحرم التحلل بغذر المرض ونحوه

فيه حديث صُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»)، فيه دلالة لمن قال: يجوز أن يشترط حاجٌّ ومعتبرٌ في حرمه أنه إن مرضَ تحلَّ، وهو قولُ عمرو بن الخطاب وعليٍّ وابن مسعود وآخرين من الصحابة، وجماعة من التابعين، وأحمد وإسحاق وأبي ثورٍ، وهو الصحيح من مذهبنا مذهبنا، وحجتهم هذا الحديث الصحيح الصريح.

وقال أبو حنيفة ودلك وبعض التابعين: لا يصحُّ لاشترط، وحمدوا الحديث على أنها قصيدة عين، وأنه مخصوص بصُبَاعَةَ، وأشار القاضي عياض إلى تصعيف الحديث^(١)، فإنه قال: قال لأبيلي: لا يثبت في لاشترط إسناد صحيح، قال: قال النسائي: لا أعلم أحدا أسنده عن زُهْرِيٍّ غير معمر^(٢).

وهذا الذي عارض به القاضي وقوله الأصمعي من تضعيف الحديث، عطف فاحش جد، يثبت عليه أثلا يُعْتَرَى به، لأن هذا الحديث مشهور في صحيحي «لبخري» و«مسلم» وسنن «أبي داود» و«ترمذي» و«نسائي»، وسائر كتب الحديث المعتمدة^(٣)، من طرق متعددة، بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة، وفيما ذكره مسلم من تنويع طرقه أبلغ كفاية.

(١) «الكمال للمسلم» (٢٧٧/٤)

(٢) «السنن» و«السنن» بعد الحديث: ٢٧٦٨.

(٣) «بخاري» ٥٠٨٩ - «مسلم» ٢٩٠٢، وأبو داود: ١٧٧٦، و«ترمذي» ٩٦١، و«النسائي» ٦٨.

[٢٩٠٤] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بِمِثْلِهِ. [مسند: ٢٥٣٠٨] [راخر: ٢٩٠٢].

[٢٩٠٥] ١٠٦- (١٢٠٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ وَأَبُو عَاصِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا وَعُكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ضَبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَزَوَّجَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ، زَيْطِي أُرِيدُ الْحَجَّ، فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «أَهْلِي بِالْحَجِّ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحْلِي حَيْثُ تَخِيْشِي»، قَالَ: فَأَذْرَكْتُ. [المعجم: ٣١١٧].

[٢٩٠٦] ١٠٧- (١٠٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْقَلَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرَمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعُكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ ضَبَاعَةَ أَرَادَتْ الْحَجَّ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَشْتَرِطَ، فَقَعَلَتْ ذَلِكَ عَنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [مسند: ٢٩٠٥].

[٢٩٠٧] ١٠٨- (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو أَيُّوبَ الْغُبَالِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو -: حَدَّثَنَا زَيْدٌ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ - عَنْ عَصَاء، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِضَبَاعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحْلِي حَيْثُ تَخِيْشِي». [مسند: ٢٩٠٥]. وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ: «أَمَرَ ضَبَاعَةَ».

وفي هذا حديث دليل على أن المهر لا يبيح التحلل إذا لم يكن شرطه ^(١) في حال لإحرام، والله أعلم.

وأما (ضَبَاعَةَ) فبضد معجمة مصبومة ثم موحدة مخففة، وهي ضَبَاعَةُ بِنْتُ الزُّبَيْرِ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، كما ذكره مسلم في الكتاب، وهي بنت عم النبي ﷺ، وأما قول صاحب «الوسيط»: هي ضَبَاعَةُ الْأَسْلَمِيَّةُ ^(٢). فغلط فاجش، والصواب: «الهاشمية».

قوله: (فَأَذْرَكْتُ) معناه: أدركت المحج، ولم تتحلل حتى فرغت منه.

(١) أي: (أحرام) اشتراطه.

(٢) «الوسيط في المعجم» لعزالي: (٧٠٥/٢).

١٦ - [باب إحرام النِّسَاء، واستحباب

اغْتِسَالِهَا لِلْإِحْرَامِ، وَكَذَا الْحَائِضِ]

[٢٩٠٨] ١٠٩ - (١٢٠٩) حَدَّثَنَا هَذَا بْنُ السَّرِيِّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كُتُبُهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ لُقَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نُبَسِّتُ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ بِأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهْرَ.

باب صَحَّةِ إِحْرَامِ النِّسَاءِ، وَاسْتِحْبَابِ اغْتِسَالِهَا لِلْإِحْرَامِ، وَكَذَا الْحَائِضِ

فيه: حديث عائشة قالت: (نُبَسِّتُ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ بِأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ).

قولها: (نُبَسِّتُ)، أي: وَلَدْتُ، وهي بكسر الناء لا غير، وفي النون غتان: لمشهورة؛ ضمها. والثانية. فتحها، سُمِّيَ بِأَسْمَاءَ لِخُرُوجِ النَّفْسِ، وهو "العروود والذَّمُ أَيْضًا".

قال القاضي: وتجرى اللَّغَتَانِ فِي الْحَيْضِ أَيْضًا، يقال: نُبَسِّتُ، أي: حَدَّثْتُ، بِفَتْحِ النُّونِ وَضَمِّهَا، قَالَ، ذَكَرَهُمَا صَاحِبُ «الْأَفْعَالِ»^(١)، قَالَ، وَأُنَكِّرُ جَمَاعَةَ النَّفْسِ فِي الْحَيْضِ^(٢)

وليه صحة إحرام النِّسَاءِ والحائضِ، وَاسْتِحْبَابُ اغْتِسَالِهِمَا لِلْإِحْرَامِ، وهو مجمع على الأمر به، لكنَّ مذهب مذهب مالك وأبي حنيفة ولجمهور أنه مُسْتَحَبٌّ، وقال الحسن وأهل الظاهر: هو وإِحْبٌ، والحائضُ والنِّسَاءُ يَصُحُّ مِنْهُمَا جَمِيعُ أَعْدَالِ الْحَجِّ إِلَّا لَطَوْفَ وَرَكَعَيْهِ، بقوله ﷺ: «اصْنَعِي مَا يَصْنَعُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي»^(٣).

وفيه أن ركعتي الإحرام سُتَّةٌ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لَصَحَّةِ الْحَجِّ، لأن أسماء لم تصلَّهما.

(١) في (ج): وهي.

(٢) «الْأَفْعَالُ» لِمُصَنِّفِي: (٣/٢٢٣).

(٣) إكمال معجم: (٤/٢٢٨).

(٤) أخرجه أبو داود ١٧٨٦، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأخرجه البخاري ٢٠٥، ومسلم ٢٩١٩، وأحمد ٢٦٣٤٤، بمط.

«اصْنَعِي مَا يَصْنَعُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي» من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

[٢٩٠٩] ١١٠ - (١٢١٠) حَدَّثَنَا أَبُو عَيسَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه فِي حَدِيثٍ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ جِئْتُ نُفَيْسَتَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه، فَأَمَرَهُ أَنْ تَعْتَمِلَ وَتُهْلَ. [أحمد ١٤٤٠ مطبوع].

وقوله: (نُفَيْسَتُ بِالشَّجَرَةِ). وهي رواية: (بِذِي الْحُلَيْفَةِ). وفي رواية: (بِالْيَدَاوِ). هذه المواضع لثلاثة مقادير، فالشجرة بذي الحليفة، وأما اليداء فهي بطرف ذي الحليفة، قال القاضي: يَحْتَمِلُ أَنَّهَا نَزَلَتْ بِطَرَفِ الْيَدَاوِ لِقَعْدِ عَنْ الدَّسِ، وَكَانَ مَنْزِلُ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حَقِيقَةً، وَهَذَا بَاتٌ وَأَحْرَمٌ، فَسَمِّيَ مَنْزِلُ النَّاسِ كُلُّهُمْ بِاسْمِ مَنْزِلِ إِمَامِهِمْ ^(١).



١٧ - [باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد
الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على
العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه]

[١٩٩- ١١١] (١٢١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى السَّيِّدِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ
الْوَدَاعِ، فَأَمَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْرُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ،
ثُمَّ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا» قَالَتْ: فَفَعِلْتُ مَكَّةَ وَأَنَ حَدِيصًا. لَمْ أَطُقْ بِالْبَيْتِ، وَلَا
بَيْنَ لَصَفٍّ وَالْمَرْوَةِ، فَسَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «انْقَضِيَ رَأْسُكَ وَامْتَنَيْطِي،
وَأَهْلِي بِالْحَجِّ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ» قَالَتْ: فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْتُ الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّائِيَةِ، فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ: «هَلِوْ مَكَانَ عُمْرَتِكَ» فَطَفَأَ الْبَيْنَ
أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ وَبِالَصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ، تَعَدُّ أَنْ رَجَعُوا مِنْ
مَنْى لِحَجَّتِهِمْ. وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَلَمَّا طَافُوا طَوَافًا وَجِدُوا [مكة ٣٧٢٢]

[المحدث: ٢٥٤١١، والحدادي: ١٥٥٦، ...]

باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران،
وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه

قولهم: (حججة الوداع) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ وَدَّعَ الْمَدِينَةَ فِيهَا، وَهُوَ يَحُجُّ بَعْدَ الْهَجْرَةِ غَيْرَهَا،
وَكَاثِبَ سِتَّةَ عَشَرَ مِنَ الْهَجْرَةِ.

واعلم أن الأحاديثَ لِبَابِ مَنْطِقَةٍ عَلَى جَوْرِ إِفْرَادِ الْحَجِّ عَنْ الْعُمْرَةِ. وَجَوْرُ التَّمَتُّعِ، وَالْقِرَانِ، وَقَدْ
أَجْمَعَ لِعُلَمَاءٍ عَلَى جَوْرِ الْأَجْرَاعِ اثْنَلَاثَةٍ. وَأَمَّا النَّهْيُ لِوَارِدٍ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ، فَمُسَوِّصٌ مَعْنَاهُ فِي
مَوْضِعِهِ بَعْدَ هَذَا (إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى).

و(الإفْرَادُ): أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ، وَيَتَرَعَّ مِنْهُ، ثُمَّ يَعْتَمِرَ

[٢٩١١] ١١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شَيْبَةَ، عَنْ شُرُوقَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ هَاشِمَةَ زَوْجِ

(وَالْقِرَانُ): أَنْ يُحْرَمَ بِهِمَا جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ طَوِّفِهَا صَحَّ وَصَارَ قَارِبًا. فَلَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ، فَقَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ، أَصَحُّهُمَا: لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ، وَالثَّانِي: يَصِحُّ وَيَصِيرُ قَارِبًا، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي أَسْبَابِ التَّحْلُلِ مِنَ الْحَجِّ، وَقِيلَ: قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ، وَقِيلَ: قَبْلَ فَعْلِ نَوَاضِي، وَقِيلَ: قَبْلَ طَوَافِ الْقُدُومِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ لثَلَاثَةِ أَهْلِهَا أَفْضَلُ؟ فَقَدْ لُفِّتْ لُشَافِعِي وَمَذْهَبُ وَكَثِيرُونَ أَفْضَلُهَا الْإِفْرَادُ ثُمَّ التَّمَتُّعُ، ثُمَّ الْقِرَانُ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَآخَرُونَ أَفْضَلُهَا التَّمَتُّعُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَآخَرُونَ: أَفْضَلُهَا الْقِرَانُ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ قَوْلَانِ آخَرَانِ لِلشَّافِعِيِّ. وَاصْحَحْ تَفْصِيلُ الْإِفْرَادِ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ، ثُمَّ الْقِرَانُ.

وَأَمَّا حُجَّةُ النَّبِيِّ ﷺ: فَاخْتَلَفُوا فِيهَا. هَلْ كَانَ مُفْرَدًا أَمْ مُتَمَتِّعًا أَمْ قَارِبًا؟ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْوَانٍ لِعَلَّامِهِ، بِحَسَبِ مَذَاهِبِهِمْ لِسَابِقَةٍ، وَكُلُّ طَائِفَةٍ رَحَّحَتْ لَوَعَا، وَادَّعَتْ أَنَّ حُجَّةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ كَذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ أَوَّلًا مُفْرَدًا، ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَدْخَلَهَا عَلَى الْحَجِّ مَصْرًا قَارِبًا.

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ رَوَايَاتُ أَصْحَابِهِ ^(١) فِي صِفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةً لِرَدِّاعٍ، هَلْ كَانَ قَارِبًا أَمْ مُفْرَدًا أَمْ مُتَمَتِّعًا؟ وَقَدْ ذَكَرَ لِبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَرَوَايَتُهُمْ كَذَلِكَ، وَجَرِيقٌ سَجَّعَ بِهَا مَا ذَكَرْتُهُ، أَنَّهُ ﷺ كَانَ أَوَّلًا مُفْرَدًا، ثُمَّ صَارَ قَارِبًا، فَهَذَا زَوَى الْإِفْرَادَ هُوَ الْأَصْلُ، وَمَنْ رَوَى الْبُخَارِيُّ اعْتَمَدَ آخِرَ الْأَمْرِ، وَمَنْ رَوَى التَّمَتُّعَ أَرَادَ التَّمَتُّعَ التَّغَوِيَّ، وَهُوَ الْإِتْفَاعُ وَالْإِثْقَاقُ، وَقَدْ ارْتَفَقَ بِالْقِرَانِ كَارْتَفَاقٍ لِمَتَمَتُّعٍ وَزِيَادَةٍ وَهِيَ ^(٢) الْإِقْتِسَارُ عَلَى فَعْلٍ وَحِدٍ، وَبِهَذَا الْجَمْعِ تَنْتَظِمُ لِأَحَادِيثِ كُلِّهَا.

وَلَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ فِي كِتَابِ صِفَتِهِ فِي «حُجَّةِ لُودَاعٍ» خَاصَّةً، وَادَّعَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ قَارِبًا، وَتَأَوَّلَ بِأَعْيِ الْأَحَادِيثِ ^(٣)، وَالصَّحِيحُ مَا سَقَى، وَقَدْ أَرَضَحْتُ ذَلِكَ فِي الشَّرْحِ الْمَهْدَبِ بِأَدْلَتِهِ، وَجَمِيعِ ^(٤) طُرُقِ لِحَدِيثِ، وَكَلَامِ لِعُلَمَاءِ الْمُتَعَلِّقِ بِهَا ^(٥).

(١) فِي (م)، الصَّحَابَةُ

(٢) فِي (م)، هِيَ

(٣) انْظُرْ: «حُجَّةُ لُودَاعٍ» لِابْنِ حَزْمٍ: ص ٤٤٤.

(٤) فِي (م)، جَمْعٌ

(٥) انْظُرْ «لِجَمْعِهِ» (١٤٣/٧) وَمَا يَسْمَا

النبي ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَوُتْنَا مِنْ أَهْلِ يَمَعْمَرَةَ، وَبِئْسَ مَنْ أَهْلُ يَحْيَجَ، حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْرَمَ يَمَعْمَرَةَ وَلَمْ يُهْدِ فَلْيُخِلِّلْ، وَمَنْ

وَاحْتَجَّ لِلشَّافِعِي وَأَصْحَابِهِ فِي تَرْجِيحِ الْإِفْرَادِ بَأَنَّهُ صَحَّ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ جَاهِرٍ وَابْنِ عَمْرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ، وَهَؤُلَاءِ لَهُمْ مَزِيدٌ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى غَيْرِهِمْ.

فَأَمَّا جَاهِرٌ فَهُوَ ^(١) أَحْسَنُ الصَّحَابَةِ سِياقَةً لِرُويَةِ حَدِيثِ حُجَّةِ الْوَدَاعِ، فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ مِنْ حِينَ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى آخِرِهِ، فَهُوَ أَضْبَطُ لَهُ مِنْ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا ابْنُ عَمْرٍو فَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ آخِذًا بِخُطْمِ زَيْفَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ، وَلِذَلِكَ عَلَى مَنْ رَوَّجَ قَوْلَ ^(٢) أَنَسٍ عَلَى قَوْلِهِ، وَقَالَ: كَانَ أَنَسٌ يَدْخُلُ عَلَى النِّسَاءِ وَهُنَّ مُكْتَفَاتُ الرُّبُوسِ، وَإِنِّي كُنْتُ نَحْتُ نَاقَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْنِيِّ لَعَابِهَا، أَسْمَعُهُ يَلْتَمِسُ بِالْحَجِّ ^(٣).

وَأَمَّا عَائِشَةُ، فَقَرَّبَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعْرُوفٌ، وَكُلَّمَا أَطْلَعَهَا عَلَى بَعْضِ أَمْرِهِ وَطَهَرَهُ، وَوَعَلَهُ فِي خُلُوتِهِ وَعَلَانِيَتِهِ، مَعَ كَثَرَةِ فَهْمِهَا وَعِظَمِ قُطْبُوتِهَا.

وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ، فَتَحَلَّاهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ فِي الدِّينِ وَالنَّاسِ ^(٤) مَعْرُوفٌ، مَعَ كَثَرَةِ بَحْثِهِ، وَلِيَحْفَظَهُ ^(٥) أَحْوَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي لَمْ يَحْفَظْهَا أَحَدٌ، وَأَخَذَهُ إِلَيْهَا مِنْ كِبَرِ الصَّحَابَةِ.

وَمِنْ دَلَالِ تَرْجِيحِ الْإِفْرَادِ: أَنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ رَضُوا بِعَمَلِ النَّبِيِّ ﷺ أَفْرَادٍ وَوَضُّوا عَلَى إِفْرَادِهِ، كَذَلِكَ فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُمَانُ رَضُوا، وَاخْتَلَفَ فَعَلُ عُمَرَ رَضُوا، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْإِفْرَادُ أَفْضَلَ، وَعَلِمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ مُفْرَدًا، لَمْ يَؤَاطُوا عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُمْ الْأَثَمَةُ الْأَعْلَامُ وَقَادَةُ الْإِسْلَامِ، وَيُقْتَدَى بِهِمْ فِي عَصَرِهِمْ وَبَعْدَهُمْ، فَكَيْفَ يَلْتَمِسُ ^(٦) بِهِمْ الْمَوَاطَنَةُ عَلَى خِلَافِ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ وَأَمَّا الْحِلَافُ عَنْ

(١) فِي (خ): قَوْلُهُ.

(٢) فِي (خ): فَعَلٌ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ يَمَظُظُ الطَّبْرَسِيُّ فِي أَمْسَدِ سُدُودِ: ٢٧٤، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي الْمُسْنَدِ كَبِيرٍ: (١٤/٥)، لِأَنَّهُ لَمْ أَقِفْ عَلَى أَوَّلِهِ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ آخِذًا بِخُطْمِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ، بَلْ رَوَى مُسَمًى: ٣١٢٩، مِنْ حَدِيثِ تَمِّمِ بْنِ جَحْشٍ، قَدَسَتْ: فَرَايَتْ أَسْمَةً وَبِلَالًا، وَأَصْحَبًا حَلَّ بِحُجَّتِهِمْ نَاقَةَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْآخَرِ. وَفَلَّكَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ: ٢٧٢٥٩.

(٤) فِي (خ): الثَّابِتُ، وَغَيْرُ خَطَأٍ.

(٥) فِي (ص): وَهِيَ: تَحْفَظُهُ، وَهِيَ خَطَأٌ.

(٦) فِي (خ): يَفْتَنُ.

أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى فَلَا يَجُزُّ حَتَّى يَنْحَرَ هَذِيهٗ، وَمِنْ أَهْلِ بَحْجٍ قُلَيْبٌ حَبَّهٗ قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: فَجُضْتُ، فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَلَمْ أَهْبِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

علي رضي الله عنه وغيره، فإنما فعلوه لبيان الجواز، وقد ثبت في «الصحيحين» ما يوضح ذلك ^(١).

ومنها: أن لإفراد لا يجب فيه دم بالإجماع، وذلك لكملته، ويجب لدم في التمتع والقران، وهو دم جُتران، لغوات المعقات وغيره، فكان ما لا يحتاج إلى جبر أفضل.

ومنها: أن لأئمة أجمعين على حوازي الإفراد من غير كراهية، وكراهة عمر وعثمان وغيرهما التمتع، وبعضهم التمتع والقران، فكان لإفراد أفضل، والله أعلم.

لأن قيل: كيف وقع اختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم في صفة حجته ﷺ، وهي حجة واحدة، وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدته في قضية واحدة؟

قال لقاضي عياض: قد أكثر الناس لكلام على ^(٢) هذه الأحاديث، فمن تعجب من ضعف، ومن مقصر متكلف، ومن مطيل مكثّر، ومن مقتصر مختصر. قال: وأوسعهم في ذلك نفساً أبو جعفر المصداوي الحمفي، فإنه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة، وتكلم معه في ذلك أيضاً أبو جعفر الطبري، ثم أبو عبد الله بن أبي شفرة، ثم المهلب، ولقاضي أبو عبد الله بن المرابط، ولقاضي أبو الحسن بن القصار البغدادي، والحافظ أبو عمر بن عبد البر، وغيرهم ^(٣).

قال لقاضي عياض: وأولى ما يقال في هذا، على ما تحصنناه من كلامهم، واختلافهم من اختلافهم مما هو أجمع للروايات، وأشبه بمساق الأحاديث. أن النبي ﷺ أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة، ليدل على جواز جميعها، ^(٤) لو أمر بواحد لكان غيره يُظن أنه لا يجزئ، فأضيفت لجميع إليه، وأخبر كل واحد بما أمر به وأباحه له، ونسبه إلى النبي ﷺ، ما لأمر به، وما لتأويله عليه.

وأما إحرامه ﷺ بنفسه فأخذ بالفضل، فأحرم مفرداً للحج، وبه تظاهرت الروايات الصحيحة. وأما الروايات بأنه كان متمتعاً فمعناها: أمر به. وأما روايات بأنه كان قارناً، فإحصاء عن حاله الثانية، لا عن ابتداء إحرامه، بل بخبر عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم وقلبه إلى عمرة لمخالفة

(١) ابن حزم: ٥٥٦٩، ومسلم: ٥٩٦٤. من حديث علي رضي الله عنه، وأخرجه أحمد: ١١٤٩.

(٢) في (ج): في.

(٣) إكمال المعجم: (٤/ ٢٣٢ - ٢٣٣).

(٤) في (ج) و(هـ): و.

أَنْ أَتَقْصِرَ رَأْسِي وَأَتَمْسِكَ، وَأَمْرٌ بِحَجٍّ وَأَتْرِكَ الْعُمْرَةَ، قَالَتْ: فَقَمَلْتُ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا قَضَيْتُ حَجَّتِي، بَعَثَ تَعْيِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَغْتَمِرَ مِنَ التَّنْعِيمِ

الجاهلية، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي، وَكَانَ هُوَ ﷺ وَمَنْ مَعَهُ هَذِي فِي الْحَرَامِ قَارِنِينَ، بِمَعْنَى أَنَّهُمْ أَدْخَلُوا الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ، وَمِنْ ذَلِكَ نَوْ سَاءٌ لِأَصْحَابِهِ، وَنَائِسًا لَهُمْ فِي فِعْلِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ؛ لَكُنْهَا كَانَتْ مَكْرُوهَةً عِنْدَهُمْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَمْ يُمْكِنَ التَّحَلُّلُ مَعَهُمْ سَبَبَ الْهَذِي، وَاعْتَدِلَ إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ فِي تَرْكِ مَوَاسِمِهِمْ^(١)، فَصَدَرَ ﷺ قَارِنًا فِي آخِرِ أَمْرِهِ.

وَقَدْ اتَّفَقَ جَمْعُهُودُ الْعَمَلِ عَلَى جَوَازِ دَخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ، وَشُدَّ بَعْضُ النَّاسِ مِنْهُ، وَقَالَ: لَا يَدْخُلُ حَرَمٌ عَلَى حَرَمٍ، كَمَا لَا تَدْخُلُ صَلَاةٌ عَلَى صَلَاةٍ.

وَحَدَّثُوا فِي دَخَالِ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ، حَبْرُوهَ أَحْمَدُ بْنُ الرَّايِّ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لِهَذَا لِأَحَادِيثٍ، وَمَنْعَهُ آخَرُونَ، وَجَعَلُوا هَذَا خَاصًّا بِالنَّبِيِّ ﷺ، لِضُرُورَةِ الْإِعْتِمَادِ حِينَئِذٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، قَالُوا: وَكَذَلِكَ يُتَأَوَّلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: كَانَ مُتَمَتِّعًا، أَيْ: تَمَتَّعَ بِبَعْضِ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَفَعَلَهَا مَعَ الْحَجِّ، لِأَنَّ لَفْظَ تَمَتَّعَ يُطْلَقُ عَلَى مَعَانِي، فَانْتَظَمَتِ الْأَحَادِيثُ وَتَفَقَّتْ

قَالَ: وَلَا يَبْغُذُ رُؤُوسَهُمْ وَرَدَّ عَنْ الصَّحَابَةِ مَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ إِلَى مِثْلِ هَذَا، مَعَ الرِّوَايَاتِ الْمُصْحَحَةِ أَنَّهُمْ أَحْرَمُوا بِالْحَجِّ مُتَعَدِّينَ، فَيَكُونُ الْإِفْرَادُ بِخَبَرٍ عَنْ فِعْلِهِمْ أَوَّلًا، وَلِقِرَانِ إِخْبَارٍ عَنْ إِحْرَامِ الَّذِينَ مَعَهُمْ هَذِي بِالْعُمْرَةِ ثَانِيًا، وَالتَّمَتُّعُ لِفَسْخِهِمُ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ، ثُمَّ إِهْلَالِهِمْ بِالْحَجِّ بَعْدَ التَّحَلُّلِ مِنْهَا، كَمَا فَعَلَ كُلُّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي.

قَالَ الْقَاضِي: وَقَدْ قِيلَ بَعْضُ عِلْمَانَا: إِنَّهُ أَحْرَمَ ﷺ إِحْرَامًا مُطْلَقًا مُتَطَرِّفًا مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنْ إِفْرَادٍ أَوْ تَمَتُّعٍ أَوْ قِرْنٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْحَجِّ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْعُمْرَةِ مَعَهُ فِي وَدِيِّ الْعُقَيْيْقِ، بِقَوْلِهِ: «صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمَيِّرُوكَ»، وَقَالَ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ^(٢). قَالَ الْقَاضِي: وَلِهَذَا سَبَقَ أَبِينُ وَأَحْسَنُ فِي التَّأْوِيلِ. هَذَا آخِرُ قَلَامِ الْقَاضِي عِيَاضٍ^(٣).

ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بَعْدَهُ: لَا يَصِحُّ قَوْلُ مَنْ قَالَ: أَحْرَمَ لِنَبِيِّ ﷺ إِحْرَامًا مُطْلَقًا مِنْهُمَا،

(١) فِي «إِكْمَالِ الْمُعْتَمِدِينَ» بِسَوَائِهِمْ، وَتَمَلَّطُ الصَّوَابُ

(٢) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ: ٩٥٣٤، وَأَحْمَدُ: ١٦٦٩، عَنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) «إِكْمَالُ الْمُعْتَمِدِينَ» (٢٣٣/٤ - ٢٣٤).

مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي أَذْرَكْتَنِي الْحَجَّ وَلَمْ أُحْبِلْ مِنْهَا. [المعجم، ٢٣١٩ (وفور ٢٢٩١)].

[٢٩١٢ - ١١٣ - (١٠٠)] وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَفْصٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الشَّافِعِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَعْلَلْتُ

لأن رواية جابر وغيره من الصحابة في الأحاديث الصحيحة مصرحة^(١) بخلافه^(٢) وقد قيل الخفائي. قد أجمع الشافعي رحمه الله بيانه هذا في كتابه «اختلاف الحديث»^(٣) وجوز الكلام، قال لخطابي: وفي اقتصاص كل ما قاله تطويل، ولكن الوجيز^(٤) والمختصر من حواميع ما قل: أن معلوما في لغة العرب جَوَزُ إضافة الفعل إلى الأمر، كجوز إلفته إلى الفاعل، كقولك: بنى فلان داراً، إذ أمر ببنائها، وضرب الأمير فلاناً، إذ أمر بضربه، ورجم النبي ﷺ ماعز^(٥)، وقطع سارق يده صفوان^(٦)، وإن أمر بذلك، ومثله كثير في الكلام، وكان أصحاب رسول الله ﷺ منهم المعز والمتمتع والقدرة، كن منهم يأخذ عنه أمر شريكه ويصدر عن تعليمه، فجاز أن تضافت كلها إلى رسول الله ﷺ على معنى أنه أمر بها وأذن فيها.

قل: ويحتمل أن بعضهم سمعه يقول: لبيك بحجة، فحكى عنه أنه أفرد، وخفي عليه قوله. وعمره، فلم يحك إلا ما سمع، وسمع أنس وغيره الزيادة وهي: «لبيك بحجة وعمره»^(٧) ولا يكره قول الزيادة، وإنما يحصل للتقص لو كان لزاماً نفياً لقول صاحبه، فأم، إذ كان مثبتاً له وزائداً عليه فليس فيه تناقض، قل: ويحتمل أن لروى سبعة^(٨) يقولون لغيره على وجه التعظيم، فيقول له: لبيك بحجة وعمره، على سبيل التثنية، فهذه الروايات المختلفة ظهراً ليس فيها تناقض، ولجمع بينها سهل كما ذكرناه، والله أعلم^(٩).

(١) في (ج) وهي مصرحة

(٢) الإكمال أجمع: (٤٨/٢٤٨).

(٣) (٦٧٨/٨) باب: الاختلافات التي فيها دلالة.

(٤) في (ص) و(هـ) الوجيز، وسببت من (ج)، وهو موافق لما في معالم السنن، وعبارته: «قد أجمع لشافعي»، وجوز الكلام فيه، وفي اقتصاصه بكلامه وواجيز...^(٥)

(٥) أخرجه نسخة أحمد ٢٠٨٦٧، من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه وأصله في «الصحاح».

(٦) أخرجه أبو داود ٤٣٩٤، والسنن ٤٨٨٢، وابن ماجه ٢٥٩٥، أحمد ١٥٣١٠، من حديث صفوان بن أمية رضي الله عنه.

(٧) أخرجه نحوه مسلم: ٣٠٢٨، وأحمد: ١١٩٥٨.

(٨) في (ج): «سبعة» وفي «المعجم»: «أسمع ذلك»

(٩) «معالم السنن»: (٨٨/٢) - (٨٩).

بِعُمْرَةٍ، وَلَمْ أَكُنْ سَعَتْ الْهَدْيَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَبْهَلْ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ، لَمْ يَلَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا». قَالَتْ: فَجِئْتُ، فَلَمَّا دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أَهْلُتُ بِعُمْرَةٍ، فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِحُجَّتِي؟ قَالَ: «انْقِضِي رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِي، وَاسْمِكِي مِنَ الْعُمْرَةِ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ» قَالَتْ: لَمَّا قَضَيْتُ حُجَّتِي أَمَرَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَذْفَنِي، فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّغْيِيمِ مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي أَسَكْتُ عَنْهَا.

[حدود: ٢٥٢١٧] [رواه: ٢٩١١].

[٢٩١٣] ١١٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلَ بِحَجٍّ فَلْيَهْلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلْ» قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ، وَأَهْلُ بِوَسْءٍ مَعَهُ، وَأَهْلُ نَاسٍ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ، وَأَهْلُ نَاسٍ بِعُمْرَةٍ، وَكُنْتُ فِيهِمْ أَهْلٌ بِالْعُمْرَةِ. [أحد: ٢٤٠٩٣] [مختصر: ٢٩١١].

[٢٩١٤] ١١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِي حَجَّةُ الْوُدَّاعِ مُوَلِّينَ لِبَهْلٍ ذِي الْحِجَّةِ. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلْ، فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلُتُ بِعُمْرَةٍ» قَالَتْ: فَكَانَ مِنَ الْقَوْمِ مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَهْلَ بِالْحَجِّ، قَالَتْ: فَكُنْتُ أَنَا وَمِنْ أَهْلِ بِعُمْرَةٍ، فَخَرَجْنَا حَتَّى قَبِمَتْ مَكَّةَ، فَأَذْرَكَنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ.

قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ» يقول: هدي، بإسكان الدال وتحفيف الباء، وهدي بكسر الدال وتشديد الباء، لغتان مشهورتان، الأولى أفصح وأشهر، وهو سم لم يهتد إلى الحرم من الأنعام. وسوق الهدي سنة لمن أراد أن يحرم بحج أو عمره.

قوله: (عن عروة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حَجَّةِ الْوُدَّاعِ، فَأَهْلُتْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَبْهَلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ».

وهي الرواية الأخرى قالت: (خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حَجَّةِ الْوُدَّاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ... قالت: ولم أَهْلْ (لَا بِعُمْرَةٍ).

لَمْ أَجَلْ مِنْ عُمْرَتِي، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «دَعِي عُمْرَتَكَ، وَانْقُضِي رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ» قَالَتْ: فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا كُنْتُ لَيْلَةَ الْحَضْبَةِ وَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّنا، أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرَدَنِي وَخَرَجَ بِي إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، فَقَضَى اللَّهُ حَجَّنا وَعُمْرَتنا، وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَذِي وَلَا ضِدْقَةٌ وَلَا صَوْمٌ. (أحمد: ٢٥٥٨٧).

(رياحي: ٣١٧)

[٢٩١٥] ١١٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا سَوَائِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ لَيْلَةِ الْحَجَّةِ لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلُ بِعُمْرَةٍ» وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ. (المطهر: ٢٩١١).

[٢٩١٦] ١١٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَوَائِينَ لَيْلَةَ لَيْلَةِ الْحَجَّةِ، مِنَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجَّةٍ، فَكُنْتُ فِيهِمْ أَهْلُ بِعُمْرَةٍ. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا، وَقَالَ فِيهِ: قَالَ عُرْوَةُ فِي ذَلِكَ: إِنَّهُ قَضَى اللَّهُ حَجَّها وَعُمْرَتها، قَالَ هِشَامٌ: وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَذِي وَلَا صِيَامٌ وَلَا ضِدْقَةٌ. (أحمد: ٢٥٥٨٨) (المطهر: ٢٩١١).

قال القاضي حياض: اختلفت الروايات عن عائشة فيما أحرمت به اختلافاً كثيراً، فذكر مسلم من ذلك ما قدمناه. وفي رواية لمسلم أيضاً عنها: (خرجنا لا نرى إلا الحج)، وفي رواية لقاسم عنها قالت: (كنا بالحج). وفي رواية القاسم عنها أيضاً قالت^(١): (خرجنا مهلين بالحج)، وفي رواية: (لا نذكر إلا الحج)، وكرر هذه الروايات صريحة في أنها أحرمت بالحج، وفي رواية الأسود عنها: (نلني، لا نذكر حجاً ولا عمرة). قال القاضي: واختلف العلماء في الكلام على حديث عائشة. فقال مالك: ليس العمل على حديث عروة عن عائشة عندما قديماً ولا حديثاً، وقال بعضهم: يرجع أنها كانت محرمة بحج، لأنها روية عمرة والأسود والقاسم، وغلطوا عروة في العمرة، ومن ذهب إلى هذا القاضي (سماويل) ورجحو رواية غير عروة عن أبيه، لأن عروة قال في رواية حماد بن زيد، عن هشام، عنه: حدثني غير واحد أن النبي ﷺ قال لها: ادعي عُمَرَتَكَ فقد بان أنه لم يسمع الحديث منها.

(١) من قوله: قالت: ليبيد، إلى هنا منقط من (ص) و(هـ).

[٢٩١٧] ١١٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ لَرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدْعِ، فَبُيُتًا مِّنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ، وَمِنْ أَهْلِ بَحْجٍ وَعُمُرَةَ، وَمِنْ أَهْلِ بِالْحَجِّ، وَأَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ. فَأَمَّا مِّنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ فَعَمِلَ. وَأَمَّا مِّنْ أَهْلِ بَحْجٍ، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَلَمْ يَجْلُوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ. (إحد: ٢١٠٧٦، والبيهقي: ٢١٥٦٢).

قال القاضي: وليس هذا بواضح، لأنه يحتمل أنها من حديث ذلك.

قالوا أيضاً: ولأن رواية عُمُرَةَ والقاسمِ نُقِيتْ عمل عائشة في الحج من أوله إلى آخره، ولهذا قال القاسم في رواية عُمُرَةَ: (أَبْأَتُكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ)، قلنا: ولأن رواية عُرْوَةَ إنما أُخْبِرَ عَنْ حِوَامِ عَائِشَةَ^(١)، والجمع بين الرويَيْنِ مُمَكِّنٌ، فأحرمت أولاً بالحج، كما صَحَّ عنها في رواية لأَكْثَرَيْنِ، وكما هو الأصح من فعل النبي ﷺ وأكثر أصحابه. ثم أحرمت بالعمرة حين أمر النبي ﷺ أصحابه بفسح الحج إلى العمرة، وهكذا نشره القاسم في حديثه، فأخبر عُرْوَةَ عنها باعتماده في آخر الأمر. ولم يذكر أول أمرها.

قال القاضي: وقد تعارض هذا بما صَحَّ عنه، في إحد: من فعل الصحابة، واحتلت بهم في الإحرام، وأنها أحرمت هي بعمرة، فلحاصل أنها أحرمت بالحج^(٢) ثم فسختها إلى عمرة^(٣) حين أمر الناس بلفسخ، فلمَّا حاضت، وتعدَّرَ عليها إتمام العمرة والتحلُّلُ منها، ودرأكَ الإحرام بالحج، أمرها النبي ﷺ بالإحرام بالحج، فأحرمت به^(٤)، فصارت مدجلة للحج على العمرة وقارئة^(٥).

وقوله ﷺ «ارْقُضِي عُمرَتَكَ»^(٦) ليس معناه إبطالها بالكُفْلَةِ ولخروج منها، فبأن العمرة وحج لا يصح الخروج منهما بعد الإحرام بنية الخروج. ومنه يخرج منهما بالتحلل بعد فرغهما، بل معناه: رُقُضِي العملَ فيها، وإتمام أفعدها لتي هي الطَّوْفُ والسَّعْيُ وتقصيرُ شعرِ الرأس، فأمره ﷺ بالإعراض عن أفعال العمرة، وأن تحرِّمَ بالحج، فتصير قارئة، وتقت بعرفات، وتصل المناياك كلها إلا الطَّوْفَ، فتخرج حتى تظهر، وكذلك فعلت.

(١) في إكمال المعلم: «إلى آخره من مكان خالها».

(٢) في (ج): بالحج.

(٣) في (ج): العمرة.

(٤) سقطت: (ب) من (ص).

(٥) إكمال المعلم: (٤/ ٢٣٠ - ٢٣١).

(٦) أخرجه بهذا، بلفظ البيهقي: ١٧٨٣.

[٢٩١٨] ١١٩ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَجَوَيْدٌ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ، أَوْ قَرِيبَ مِثْلِهَا، حَضَّتْ، فَذَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «أَنْفُسِي؟» - يَعْنِي الْحَيْضَةَ - قَالَتْ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ،

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَمِمَّا يُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ قَوْلُهُ ﷺ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ: «وَأَمْسَكِي عَنِ الثَّمَرَةِ» وَمِمَّا يَصْرُحُ بِهَذَا التَّأْوِيلَ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ يَعْنِي هَذَا فِي آخِرِ رِوَايَاتِ حَاتِثَةَ: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ، عَنْ بَهْزٍ، عَنْ وَثَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا أَهَلَّتْ بِعُمَرَةَ، فَقَلِمَتْ وَلَمْ تَطْفُ بِأَلْبَسَتْ حَتَّى حَاضَتْ، فَسَكَتِ الْمَنَامِيكَ كُلَّهَا، وَقَدْ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّفَرِ: «يَسْمُوكِ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمَرَتُكَ»، فَأَبَتْ، فَبَعَثَ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَاغْتَمَرَتْ بِعَدِ الْحَجِّ. هَذَا نَفْظُهُ ^(١).

فَقَوْلُهُ ﷺ: «يَسْمُوكِ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمَرَتُكَ» تَصْرِيحٌ بِأَنْ عُمَرَتُهَا بَاقِيَةٌ صَحِيحَةٌ مُجَزَّلَةٌ، وَأَنَّهَا لَمْ تُدْعِهَا وَتَخْرُجَ مِنْهَا، فَيَتَعَيَّنُ ثَابُوسٌ. «وَأَقْضِي عُمَرَتُكَ»، وَالدَّعْيُ عُمَرَتُكَ، عَنِ مَا ذَكَرْهُ مِنْ رَفْضِ الْعَمَلِ فِيهَا، وَتَمَامِ أَعْمَالِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى، لَمَّا قَضَتْ مَعَ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِعُمَرَتِهَا مِنَ التَّنْعِيمِ: «هَذِهِ مَكَانُ عُمَرَتِكَ»، فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ أَرَادَتْ أَنْ يَكُونَ لَهَا عُمَرَةٌ مُتَفَرِّدَةٌ عَنِ الْحَجِّ، كَمَا حَصَلَ لَسَائِرِ أَهْلِهَا الْمُؤْمِنِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمَصْحَابَةِ الَّذِينَ فَسَّخُوا لِحَجَّ إِلَى الْعُمَرَةِ، وَأَتَمُّوا الْعُمَرَةَ وَتَحَلَّلُوا مِنْهَا قَبْلَ يَوْمِ النَّفَرَةِ، ثُمَّ أَحْرَمُوا بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ يَوْمَ النَّفَرَةِ، فَحَصَلَ لَهُمْ عُمَرَةٌ مُتَفَرِّدَةٌ وَحَجَّةٌ مُتَفَرِّدَةٌ، وَأَمَّا عَائِشَةُ فَإِنَّهَا حَصَلَ لَهَا عُمَرَةٌ مُتَفَرِّجَةٌ فِي حَجِّهِ بِالنِّفَرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّفَرِ: «يَسْمُوكِ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمَرَتِكَ»، أَيْ: وَقَدْ كُنَّا وَحِيدَيْنَا لَكَ جَمِيعًا، فَأَبَتْ وَأَرَادَتْ عُمَرَةً مُتَفَرِّدَةً كَمَا حَصَلَ لِأَقْبَانِي النَّاسِ، هَذَا عَتَمَرَتْ عُمَرَةً مُتَفَرِّدَةً قَالَتْ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «هَذِهِ مَكَانُ عُمَرَتِكَ»، أَيْ: لَتِي كَتَبْتُ لِرَبِّدِينَ حَصُولَهَا مُتَفَرِّدَةً غَيْرَ مُتَفَرِّجَةٍ، فَمَنَعَكَ لِحَيْضٌ مِنْ ذَلِكَ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهَا: (يَرْجِعُ النَّاسُ بِحَجٍّ وَعُمَرَةٍ، وَارْجِعْ بِحَجٍّ)، أَيْ: يَرْجِعُونَ بِحَجٍّ مُتَفَرِّدٍ، وَعُمَرَةٍ مُتَفَرِّدَةٍ، وَارْجِعْ أَنْ وَلَيْسَ لِي عُمَرَةٌ مُتَفَرِّدَةٌ، وَإِنَّمَا خَرَصْتُ عَلَى ذَلِكَ لِمُتَكَثِّرِ أَعْمَالِهَا، وَفِي هَذَا تَصْرِيحٌ بِالرَّدِّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْقِرْوَانُ أَفْضَلُ، وَاللَّهُ أَحْمَقُ

غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي^(١) قَالَتْ: وَضَعَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ يَسَارِيهِ بِالْبَقَرِ - أَحْمَد.

٢٤٦٠٩. وسنخري ١٢٩٤.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ «الْقَضَى رَأْسُكَ وَامْتَشِطِي»، فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ لِبَطَانِ عُمَرَةَ، لِأَنَّهُ قَصَصَ لِرَأْسِي
وَلَا مَشَاطَ جَائِزَ هُنَا فِي الْإِحْرَامِ بَحِثٌ لَا يَنْتَفُ شَعْرًا، وَلَكِنْ يَكُونُ لِمَتَشَطُّ إِلَّا لَلْعَذْرِ، وَتَأْوِيلُ
الْعُلَمَاءِ فَعَلَّ عَائِشَةُ هَذَا عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَعْدُودَةً، بِأَنَّهُ كَانَ فِي رَأْسِهَا^(٢) أَذَى فَأَبَاحَ لَهَا الِامْتِشَاطَ، كَمَا
أَبَاحَ لِنُكَيْبِ بْنِ عُجْرَةَ الْحَقْلَ لِلْأَذَى.

وَقِيلَ: لَيْسَ الْمَرْدُ بِالِامْتِشَاطِ هُنَا حَقِيقَةُ الِامْتِشَاطِ بِالْمُشِطِ، بَلْ تَسْرِيقُ الشَّعْرِ بِالْأَصَابِعِ لِنُقُصْلِ
لِلْإِحْرَامِ^(٣) بِالْحِجِّ، لَا سَبَبَ إِنْ كُنْتَ لَبِثْتَ رَأْسَهَا، كَمَا هُوَ الشُّنَّةُ، وَكَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَا يَصِحُّ
غُسْلُهَا إِلَّا بِإِصْبَالِ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ شَعْرِهَا، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا نَقْضُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهَا: (وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا الْحِجَّ وَالْعُمَرَةَ، فَلَمَّا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا) هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَقَارِظَ
يَكْتَفِيهِ طَوَافٌ وَاحِدٌ مِنْ طَوَافِي الرُّكْنِ، وَأَنَّهُ يَقْتَصِرُ عَلَى أَفْعَالِ الْحِجِّ، وَتَنْدَرُجُ أَفْعَالُ الْعُمَرَةِ كُلِّهَا فِي
أَفْعَالِ الْحِجِّ، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ مُحْكَمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ
وَعَاوَةَ وَرَحْمَهُمُ اللَّهُ. وَقَدْ أَبُو حَنِيفَةَ - يَلِزِمُهُ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ، وَهُوَ مُحْكَمٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ
مَسْعُودٍ وَالشَّعْبِيِّ وَالْتَّمِظِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خُجْعَةِ لُؤْدَاعٍ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمَرَةَ، ثُمَّ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلِلْ بِالْحِجِّ مَعَ الْعُمَرَةِ، ثُمَّ^(٤) لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا»
قَالَ الْقَاضِي صِيَاضُ: الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ نَصُوصُ الْأَحَادِيثِ فِي حَسْبِ حِجِّي، الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا، مِنْ
رِوَايَةِ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمَا، أَدَّ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا قَالَ لَهُمْ هَذَا، لِقَوْلِهِ بَعْدَ إِحْرَامِهِمُ بِالْحِجِّ فِي مَسْتَهْيٍ
مَتَّعِيهِمْ وَذُنُوبِهِمْ مِنْ مَكَّةَ سَرَفَ، كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ، أَوْ بَعْدَ طَوَافِهِمْ بِبَيْتِ وَسْعِيهِ، كَمَا جَاءَ فِي
رِوَايَةِ جَابِرٍ، وَيَحْتَمِلُ تَكَرُّارُ^(٥) الْأَمْرِ بِذَلِكَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَأَنَّ الْعَرِيسَةَ كَانَتْ آخِرًا حِينَ أَمَرَهُمْ بِغَسِّ
الْحِجِّ إِلَى الْعُمَرَةِ.

(١) فِي (ج): بِرَأْسِهِ.

(٢) فِي (ج): لَا إِحْرَامَ لَهَا، وَفِي (ص): لِإِحْرَامِهَا، وَكَلَامُهَا خَطَأٌ.

(٣) فِي (ج): وَ.

(٤) فِي (ص): تَكَرَّرَ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَفِي (ج): تَكَرَّرَ.

[٢٩١٩] ١٢٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجْشُونُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى جِئْنَا سَرِفَ فَظَلَمْتُ، فَلَحَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُبْكِي، فَقَالَ: «مَا بَيْبِكَ؟» فَقُلْتُ: وَاللَّهِ

قَوْلُهَا: (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةً^(١) الْوَدَاعِ، فِيمَا مَنَ أَمْرَ بَعْمَرَةَ، وَمَا مَنَ أَمْرَ بَحِجٍّ، حَتَّى قُدِمَا مَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْرَمَ بَعْمَرَةَ وَلَمْ يَهْدِ فَلْيَحْلِلْ، وَمَنْ أَحْرَمَ بَعْمَرَةَ وَأَمَدَى فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيِهِ، وَمَنْ أَهْلٌ بِحِجٍّ فَلْيُبْنِمْ حَجَّتَهُ»^(٢)). هَذَا الْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي الدَّلَالَةِ لِمَدْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ وَمَوَاقِفِهِمَا، فِي أَنَّ الْمُعْتَمِرَ الْمُتَمَتِّعَ إِذَا كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ لَا يَحْلُلُ مِنْ عَمْرَتِهِ حَتَّى يَنْحَرَهُ هَدْيُهُ يَوْمَ لَنْحَرٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَشَاظِمِي وَمَوَاقِفِهِمَا، إِذَا طَافَ وَسَعَى وَخَلَقَ حَلَّ مِنْ عَمْرَتِهِ، وَحَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ فِي لِحْدَلٍ، سِوَاكَ كَانَ سَاقَ هَدْيًا أَمْ لَا، وَاحْتَجُّوا بِالْقِيَاسِ عَلَى مَنْ لَمْ يُسْقِ الْهَدْيَ، وَبِأَنَّهُ يَحْلُلُ مِنْ نُسُكِهِ مُوجِبٌ أَنْ يَحِلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ كَمَا لَوْ تَحَلَّلَ الْمُحْرِمُ بِالْحِجِّ، وَأُجِبُوا عَنْ هَذِهِ الرَّوْيَةِ بِأَنَّهُ مُحْتَصَرَةٌ مِنَ الرَّوَايَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا سُليْمٌ بَعْدَهَا وَانْتِي ذَكَرَهَا قَبْلَهَا عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّتِهِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَكْتُ بَعْمَرَةَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْدِلْ بِالْحِجِّ مَعَ الْعَمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحْلُلَ مِنْهُمَا جَمِيعًا»^(٣)).

فهذه الرواية مفسرة للمحدوف من الرواية التي احتج بها أبو حنيفة، وتقديرها: وَمَنْ أَحْرَمَ بَعْمَرَةَ وَأَهْدَى قُبَيْهَيْنِ بِالْحِجِّ، وَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ، وَلَا يُدْ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ لِأَنَّ الْقَضِيَّةَ وَاحِدَةً وَاسْرَاطِي وَاحِدَةً، فَيَتَعَيَّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ لَرَوَايَتَيْنِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «وَأُمِيكِي عَنْ الْعَمْرَةِ»، فِيهِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَخْرُجْ مِنْهَا، وَإِلَّا أَمْسَكَتَ عَنْ أَعْمَالِهَا وَأَحْرَمْتَ بِالْحِجِّ، فَاتَّزَجَتْ^(٤) أَعْمَدُهَا فِي الْحِجِّ كَمَا سَقَى بِيَأْتُهُ، وَهُوَ مُؤَيَّدٌ لِلتَّأْوِيلِ الَّذِي قُدِّمَتْهُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا رُقُصِي عُمَرَتِي، وَدَعِي عُمَرَتِي»^(٥)، أَنَّ الْمُرَادَ رَفُضُ^(٦) إِيْتِمَامِ أَعْمَالِهَا لَا يُبْطَلُ أَهْلُ الْعَمْرَةِ.

(١) كذا في النسخ ثلاثة سقطت كلمة ح. م. وهي مثبتة في الرواية ٢٩١١.

(٢) في (ص): فَأُذِرَجَتْ.

(٣) بعده في (ج) رواية: انركي عمرتك.

(٤) في (ج): أَرَفَضِي.

لَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ خَرَجْتُ الْعَامَ، قَالَ: «مَا لَكَ، لَعَلَّكَ تَقْسِتُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ فَمِمَّا أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي» قَالَتْ: فَلَمَّا قَرِئْتُ مِنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «اجْعَلُوا عُمْرَةً» فَأَحَلَّ الشُّمُسُ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنَ الْهَنْدِيِّ، قَالَتْ: فَكَانَ لِهَنْدِيٍّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَذَوِي الْبَسْرَةِ، ثُمَّ أَهْلُوا

قولها: (فأردفني) فيه دليل على جواز الإرداف إذ كانت لسان مطبقة، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بذلك وفيه جواز لإرداف الرجل المرأة من محارمه، والخلو بها، وهذا مُجْتَمِعٌ عليه

قوله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ وَعُمْرَةٍ، فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلَ بِحَجٍّ، فَلْيَهْلُ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَلْيَهْلُ»، فيه دليل لجواز الأنواع الثلاثة، وقد أجمع المفسرون على ذلك، وإنما اختلفوا في أفضلها، كما سبق.

قولها: (فلما كانت ليلة الحَضَبَةِ) هي بفتح الحاء وإسكان نصاد لمهستين، وهي لتي بعد أيام التشريق، وسُميت بذلك لأنهم يعرفوا من بين فنزلوا في المحَضَبِ وبأثوابه

قولها: (أخرجنا مع رسول الله ﷺ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ، مُوَابِقِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ) أي: مُقَابِلِينَ لاسْتِهْلَاكِه، وكان خروجهم قبله لَحَضَبِ بَقِيٍّ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، كما صرَّحت به في رواية قُصْرَةَ التي ذكرها مسلم بعد هذا من حديث عبد الله بن مسleme، عن سليمان بن بلال، عن يحيى، عن عُمَرَ.

قوله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلُ، فَلَوْلَا أَنِّي أَهْلَيْتُ بِعُمْرَةٍ هَذَا مِمَّا يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَقُولُ بِتَضْيِيلِ التَّمَحِّ. وَمِمَّا قَوْلُ ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَأَلْتُ الْهَنْدِيَّ»^(١)، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُمَا: أَنَّهُ ﷺ لَا يَتِمَّنِي إِلَّا لِأَفْضَلِ، وَأَجَابَ لِفَالْتِلُونَ بِتَضْيِيلِ الْإِفْرَادِ أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا قَالَ هَذَا مِنْ أَحْسَنِ فَسَخِ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ، الْمَدِي هُوَ خِصْلٌ لَهُمْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ خَاصَّةً لِمَخَافَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَمْ يُرِدْ بِذَلِكَ لِمَتَمَنِّ فِيهِ الْخِلَافَ، وَقَدْ هَذَا تَطْيِيبًا لِقُبُوبِ أَصْحَابِهِ، وَكَانَتْ نَفُوسُهُمْ لَا تَسْمَحُ بِفَسَخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَحَادِيثَ أُتِي بِهَا فَقَالَ لَهُمْ ﷺ هَذَا الْكَلَامُ، وَمَعْنَاهُ: مَا يَمْنَعُنِي مِنْ مُوَافَقَتِكُمْ فِيهِ أَمْرُكُمْ بِهِ إِلَّا سُرْقِي لِهَنْدِيٍّ، وَلَوْلَا لَوْافَقَتُكُمْ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ هَذَا لِرَأْيِي - وَهُوَ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ - مِنْ أَوَّلِ أَمْرِي لَمْ أَسْقِ الْهَنْدِيَّ. وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ تَصْرِيحٌ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا.

جِبِينَ رَأَحُوا، قَالَتْ: قَلَمَ كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ ظَهَرَتْ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْبَضْتُ، قَالَتْ: فَأَتَيْنَا بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسْوَةِ الْبَقَرِ. قَلَمَ كَانَتْ أَيْلَةُ الْحَضْبَةِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَزُجُّ النَّاسُ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَأَزْجِعُ بِحَجَّةٍ؟ قَالَتْ: فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرَدَنِي عَلَى جَمَلِهِ، قَالَتْ: فَهَلِي لِأَذْكُرُ وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ الْمَسِّ، أَلْعَسَ قَبْصِيبٌ وَجْهِي مُؤَخَّرَةَ الرَّحْلِ، حَتَّى جِئْنَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ مِنْهَا بِعُمْرَةٍ جَزَاءً بِعُمْرَةِ الْمَسِّ، أَتَيْتُ أَهْلِي أَقْتَصِرُوا. (المعجم: ٢٦٣٤٤، والبيهقي: ٣٠١٥).

قوله: (لَقَضَى اللَّهُ حَجَّنا وعُمْرَتنا، ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم) عد. محمول على إجماعهم عن نفسها، أي: لم يكن علي في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم. ثم إنه مُشْكِكٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا كَانَتْ قَدْرَةً، وَقَادِرٌ يَزُمُهُ أَدَمٌ، وَكَذَلِكَ الْمُمْتَنِعُ، وَبِمَكْنٍ أَنْ يَتَأَوَّلَ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمَرْءَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ دَمٌ بارتكاب شيء من محظورات الإحرام، كالنسيب، وستر الوجه، وقتل سفيد، وإزالة شعر، وغفر، وغير ذلك، أي: لم ارتكب محظوراً فيجب بسببه هدي أو صدقة أو صوم. هذا هو المختار في تأويله.

قال القاضي عياض: فيه دليل على أنها كانت في حَجٍّ مُفْرَدٍ لَا تَمْتَعٍ وَلَا قِرَانٍ، لِأَنَّ الْعَمَاءَ مُجْمَعُونَ عَلَى وَجوب الدم جميعاً، إلا داود الطاهري، فقال: لا دم على القِرَانِ، هذا كلام القاضي^(١).

وهذا المصنف. وهو قوله: (ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم) - ظاهره في الرواية الأولى أنه من كلام عائشة، ولكن صرح في الرواية التي بعده بأنه من كلام هشام بن عروة، فيحصل الأول عليه، ويكون الأول في معنى المندرج.

قوله: (أخرجنا موافق مع رسول الله ﷺ لهلال ذي الحجة، لا أرى إلا الحج) معناه: لا نعتقد أن حُرْمَ إِلَّا بِالْحَجِّ لَأَنَّ كَدَ نَظَرَ امْتِنَاحَ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

قوله: (حتى إذا كنت بشرف) هو بفتح السين المهملة وكسر الراء، وهو ما بين مكة والمدينة بقراب مكة على أمير منها، قيل: ستة، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: عشرة، وقيل: اثنا عشر ميلاً^(٢).

(١) إكمال المعجم: (٢٦٢/٤).

(٢) شرف: ورد متوسط الطول من أودية مكة، يأخذ مياهها حوض المعربة - شدة شرف مكة - ثم يسجد غروباً، وحين يقطع

بطريق هذا يوجد قبر حميدة ميمونة أم المؤمنين على جانب الوادي لا يس. وقد ضمن هذا المعنى حيث يصرح

ليوم أمير مكة، فكانت فيه أضيافاً جميلة.

[٢٩٢٠] ١٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْغُبَالِيُّ : حَدَّثَنَا بِهِ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ هَاشِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : قَالَتْ : لَبِيتُ بِالْحَجِّ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرْفِ حِصْبَةٍ ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِخَوِ حَبِيبِ الْمَاجِشُونِ . غَيْرَ أَنَّ حَمَّادًا لَيْسَ بِي حَدِيثِهِ : فَكَانَ الْهَلْدِيُّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَدَوْدُ بْنُ أَبِي نَسْرَةَ ، ثُمَّ أَهْلُوا جَمِينَ وَآخُوا . وَلَا قَوْلُهَا : وَأَنَّ جَارِيَةَ حَدِيثَهُ لَسَنَ أَتَمُّ ، فَيُصِيبُ وَجْهِي مُؤَخَّرَةَ الرُّخْلِ .

[أحد : ٢٥٨٣٨] [برقم : ٢٩١٩] .

[٢٩٢١] ١٢٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ : حَدَّثَنِي خَالِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ هَاشِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ . [برقم : ٢٩١١] .

قوله ﷺ : « أَنَفَسْتُ » ؟ معناه : أَجِضْتُ ؟ وهو يفتح لونه وضمها ، لغتان مشهورتان ، انفتح أنصح ، والماء مكسورة فيهما . وأما التَّفَاسُ الذي هو لَوْلَاذَةُ ، فَيَقْدُلُ فِيهِ . تُفَسِّتُ ، بِالضَّمِّ لَا غَيْرَ .

قوله ﷺ فِي الْحَيْضِ : « هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى سَابِ آدَمَ » هَذَا نَسْبُهُ لَهَا ، وَتَخْفِيفُ لِحُمْلِهَا ^(١) ، وَمَعْنَاهُ : إِنَّكَ لَسَبْتِ مُخْتَصَّةً بِهِ ، بَلْ كُلُّ بَنَاتِ آدَمَ يَكُونُ مِنْهُنَّ هَذَا ، كَمَا يَكُونُ مِنْهُنَّ وَمِنْ الرِّجَالِ الْيُولُ وَلِغَاظُ وَغَيْرُهُمَا . وَاسْتَدَلَّ الْبُخَارِيُّ فِي « صَحِيحِهِ » ^(٢) فِي كِتَابِ التَّحِيصِ بِمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ ، عَلَى أَنَّ الْحَيْضَ كَانَ فِي جَمِيعِ بَنَاتِ آدَمَ ، وَأَنَّهُ بِهِ عَمَى مَنْ قَالَ . إِنَّ الْحَيْضَ أَوَّلُ مَا أَرَسَ وَوَقَعَ فِي بَنِي إِسْرَافِيلَ .

قوله ﷺ : « أَفَاقِضِي مَا يَفْضِي الْحَاجُّ » غَيْرَ أَنَّ لَا تَطُوفِي بِالسَّبْتِ حَتَّى تَقْتَسِلِي ، « مَعْنَى « أَفْغِضِي » : افْعِي ، كَمَا قَالَ فِي الرَّوَيْةِ الْآخَرَى : « أَفَاصَتِي » . وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ وَالْمُقَسَّمَةَ وَالْمُحَدِّثَ وَالْحُصْبَ يَصْبَحُ مِنْهُمْ جَمِيعٌ أَفْعَالُ الْحَجِّ وَأَقْوَالُهُ وَهِيَائُهُ ، لَا الطَّوْفُ وَرَكَعَتَيْهِ ، فَيَصْبَحُ لِقُوفِهِ بِعُرْفَاتٍ وَغَيْرِهِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَكَذَلِكَ الْأَعْمَالُ الْمَشْرُوعَةُ فِي الْحَجِّ ، تُشْرَعُ لِلْحَائِضِ وَغَيْرِهَا مِمَّا ذَكَرْنَا .

وَلِهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الطَّوْفَ لَا يَصْبَحُ مِنَ الْحَائِضِ ، وَهَذَا مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ ، لَكِنْ حَتَفُوا فِي عَلَيْهِ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِي اشْتِرَاطِ الظُّهْرِ لِلصَّوْفِ ، فَقَالَ مَالِكٌ وَاشْأَفَعِيُّ وَأَحْمَدُ : هِيَ شَرْطٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَتْ بِشَرْطٍ . وَبِهِ قَالَ دَوْدُ . فَهَذَا شَرْطُ الظُّهْرِ قَالَ : الْجِدَّةُ فِي تَطْلَانِ طَوْفِ الْحَائِضِ عَمَّ الظُّهْرَ ، وَمَنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ قَالَ : الْجِدَّةُ فِي كَوْنِهَا مَشْرُوعَةً مِنَ الْمَبِيتِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي (ح) وَ (ص) : نَهَيْتُ .

(٢) بِرَقْم : ٢٩٤٠ .

[٢٩٢٢] ١٢٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَفِي حُرْمِ الْحَجِّ ، وَلَيْلِي الْحَجِّ ، حَتَّى لَزَلْنَا بِسَرِفَ ، فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : « مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ يَنْكُرُ هَذِي فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلَا فَمِنْهُمْ الْأَجْدُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا ، مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي . فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ مَعَهُ الْهَذِي ، وَمَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ لَهُمْ قُوَّةٌ ، فَدَحَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنْ أَبْكِي ، فَقَالَ :

قولها : (وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَسَبِهِ بِالْبَقَرِ) هذا محمولٌ على أنه ﷺ استأذنه في ذلك ، فإن تضحية الإنسان عن غيره لا تجوزُ إلا بإذنه ، واستدل به مالكٌ في أن التضحية بالبقرة أفضل من بدنة ، ولا دلالة له فيه ، لأنه ليس فيه ذكرٌ تفضيلٍ بقرٍ ولا عمومٍ لبقرةٍ ، لما هي فضيلةٌ غيبيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ لأمرٍ ، فلا حجةٌ فيها لما قاله .

وذهب الشافعيُّ والأكثرون إلى أن التضحية بالبَدَنَةِ أفضلٌ من البقرة ، لقوله ﷺ : « مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَانَ قَرَبٌ بَدَنَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَانَ قَرَبٌ بَقَرَةً . » إلى آخره ^(١) .

قولها : (فَطَلِمَتْ) هو بفتح الطاء وكسر الميم ، أي حُضَّتْ ، يقال : حاضمت المرأة ، وتَحِيضُ وتَحِيضُ وتَحِيضُ وتَحِيضُ - وتَحِيضُ وتَحِيضُ وتَحِيضُ وتَحِيضُ ، وكلُّهُ بمعنى واحدٍ ، فالاسمُ منه : لحيضٌ والطمثُ والغرائكُ والضُّحُكُ وَالْكَتَارُ وَالْإِعْصَارُ ، وهي حائضٌ ، وحائضٌ ، في لغةٍ غربيَّةٍ حكاهم القراء ، وطامثٌ وحارِكٌ ومُخَيَّرٌ ومُعْصِرٌ .

وفي هذه الأحاديث ^(٢) يجوزُ حجُّ الرُّجُيِّ بمرأته ، وهو مشروعٌ بالإجماع . وأجمعوا على أنه الحجُّ يجبُ على المرأة إذا استطاعته . واختلفت المسألة : هل المنعُومُ بها من شروطِ الاستطاعة ؟ وأجمعوا على أنَّ لزومها أن يعتنقها من حجِّ التمتع ، وأما حجُّ القرض ، فعدلُ الجمهورِ لعلماء . ليس له منعُها منه . وسندعي فيه قولان . أحدهما ، لا يمنعُها منه ، كما عدل لجمهور . وأصحابهم : له منعُها ، لأنَّ حجَّه على التَّوَرِ والحجُّ على التَّوَرِ .

قال أصحابي : وَتَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَحُجَّ بِزَوْجَتِهِ لِلأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ

(١) أخرجه البخاري : ٨٨١ . ومسلم : ١٩٦٤ . وأحمد : ٩٩٢٦ . من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) في (ع) : وفي هذا الحديث .

«مَا يُبْكِبُكَ؟» قُلْتُ: سَمِعْتُ كَلَامَكَ مَعَ أَصْحَابِكَ: فَسَمِعْتُ بِالْعُمْرَةِ، قَالَ: «وَمَا لَكَ؟» قُلْتُ: لَا أَصَلِّي. قَالَ: «فَلَا يَضُرُّكَ، فَكُونِي فِي حَجِّكَ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا، وَإِنَّمَا أَنْتَ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَ» قَالَتْ: فَخَرَجْتُ فِي حَجَّتِي حَتَّى نَزَلْنَا مِنْى، فَظَهَرَتْ، ثُمَّ حَلَلْنَا بِالنَّبِيتِ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَصَّبُ، فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: «اخْرُجْ بِاخْوَتِكَ مِنَ الْحَرَمِ فَلْتُهِلَّ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ لِيَطْفَ بِالنَّبِيتِ، فَإِنِّي أَنْتَظِرُكُمْ مَا هُنَا» قَالَتْ: فَخَرَجْتُ، فَأَهْلَلْتُ، ثُمَّ طُفْتُ بِالنَّبِيتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَنَزِلِهِ مِنْ حَوْبِ الْبَيْلِ، فَقَالَ: «هَلْ فَرَعْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَأَذَّنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ، فَخَرَجَ فَعَمَرَ بِالنَّبِيتِ فَطَافَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ. (بخارى: ٢٥٦٠ [رواه الطبري: ٢٩١٠].)

[٢٩٢٣] ١٢٤ - (١٠٠) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَدَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ السُّوَيْمِيِّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: وَنَا مِنْ أَهْلِ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، وَبِمَنْ قَرْنًا، وَهَذَا مِنْ نَمَتِّهِ. [إسبر: ٢٩١٧].

قولها: (ثم أهلوا حين راحوا) يعني: الذين تحلّلوا بعُمْرَةٍ أهلوا بالحج حين راحوا إلى مِنى، وذلك يومَ التَّروِيَةِ، وهو الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. وبه دلالةٌ لمذهب الشافعي وموافقيه، أن لأفضلَ فِيمَنْ هُوَ بِمَكَّةَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّروِيَةِ، وَلَا يُقَدِّمَهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ سَبَقَتْ لِمَسْأَلَةِ^(١) قولها: (وَأَفْعُسَ) هُوَ بِفَسْمِ الْعَيْنِ.

قولها: (فَاهْلَلْتُ مِنْهَا بِعُمْرَةٍ جَزَاءَ لِمَصْرَةِ النَّاسِ) أَي: تَقُومُ مَقَامَ عُمْرَةِ الدَّاسِ، وَتَكْفِيهِنَّ هُنَا، قَوْلُهَا: (اخْرُجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَفِي حُرْمِ الْحَجِّ، وَلِبَالِي الْحَجِّ) قولها: (حُرْمِ الْحَجِّ) هُوَ بِضَمِّ لِحَاءٍ وَالرَّاءِ، كَذَا ضَبَطَهُ، وَكَذَلِكَ نَقَلَهُ الْقَاسِمِيُّ عِيَاضُ فِي «لِمَشَارِقِ» عَنْ جُمْهُورِ الرُّوَّةِ، قَالَ: وَضَبَطَهُ الْأَصْبَغِيُّ بِفَتْحِ الرَّاءِ، قَالَ: فَعَلَى الضَّمِّ كَأَنَّهُا تَرِيدُ الْأَوَاقِ وَالْمَوَاضِعَ وَالْأَشْيَاءَ وَالْحَالَاتِ؛ أَمَّا بِالْفَتْحِ فَتَجْمَعُ حُرْمَتُهُ، أَي: مَمْنُونَاتُ الشَّرْعِ وَمُحَرَّمَاتُهُ، وَكَذَلِكَ قِيلَ لِلْمَرْأَةِ الْمُحَرَّمَةِ بِتَسْبِ، حُرْمَةٌ، وَجَمْعُهَا حُرْمٌ^(٢).

وأما قولها: (فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ) فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَرَادِ بِأَشْهُرِ الْحَجِّ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَعْبُدُوا أَشْهُمَ مَعْلُومَاتٍ﴾ [البقرة: ١٧٧]. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَجَمَاهِيرُ أَسْمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ يَعْلَمُهُمْ هِيَ

(١) انظر ص: ٢٥٥ - مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

(٢) انظر ص: ١٨٧/١ - ١٨٨ - وَقَدْ شَبَّهَ بِهِ: قَبْلِي التَّضَمُّ

[٢٩٢٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: جَاءَتْ عَائِشَةُ خَاجَةً.

[٢٩٢٥] ١٢٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنِبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ بَلَالٍ - عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عُمَرَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِحُمْسٍ بَقِيَّةٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، وَلَا تَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، حَتَّى إِذَا دَنَوْتُ مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، إِذَا طَلَعَتْ بِالنَّبِيِّ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَجْلُ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَدُخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ يَلْحَمُ بَقَرًا، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ. قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: أَتَيْتُكَ - وَاللَّهِ - بِالْحَدِيثِ عَنِّي وَجْهًا. (مسند أبي حنيفة، ١٧٢٠).

[٢٩٢٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (ح)، وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ مِثْلَهُ. (مسند أبي حنيفة، ٢٩٢٥).

سَوَّلَ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ لَهَا مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، ثُمَّ دَلَّ إِلَى لُجُجِ لَبَةِ النَّحْرِ، وَرَوَى هَذَا عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا، وَلَمْ يَشْهَرْ عَنْهُ سَوَّلَ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ بِكَمَالِهِمْ وَهُوَ مَرْوِيٌّ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عِبَّاسٍ وَابْنِ عَدِيٍّ، وَلَمْ يَشْهَرْ عَنْهُمَا مَا قَدَّمَاهُ عَلَى الْجُمْهُورِ.

قَوْلُهَا: (فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَكُمْ هَدْيٌ فَأَحْبَبُ أَنْ يَجْعَلَهَا عَمْرَةً فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلَا» فَفَنَهَمَ الْأَحَدُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ). وَفِي حَدِيثٍ الْآخَرِ بَعْدَ هَذَا أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَوْ مَا» شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ، فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ؟» وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: (فَأَمَرْنَا أَنْ نَجْلُ)، بِعَنِي بَعْمَرَةٍ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: (قَالَ: فَجَلُّوا، قَالَ: فَجَلَلْنَا، وَسَبَّحْنَا وَأَطَعْنَا). وَفِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى: (أَجْلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ، فَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَصَّروا وَأَقْبَمُوا حِلَالًا، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ فَأَجْلُّوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا الَّذِي قَدَّمْتُمْ بِهَا مَتْعَةً)، قَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مَتْعَةً، وَقَدْ سَبَّحْنَا الْحَجَّ؟ قَالَ: «: «فَعَلُوا مَا أَمَرَكُمْ بِهِ».

(١) فِي (ج) وَمَا

(٢) فِي (ج)، دَنَوْتُ، وَهُوَ خَطَا.

[٢٩٢٧] ١٢٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ ، عَنْ ابْنِ عُزَيْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ (ح) . وَعَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَصُدُّو النَّاسَ بِشُكَيْنٍ وَأَصْدُرُ بِشُكٍّ وَاجِدٌ؟ قَالَ : « اَنْتَظِرِي ، فَإِذَا ظَهَرَتْ فَأَخْرِجِي إِلَى التَّنَوُّيمِ ، فَأَهْلِي مَعَهُ ، ثُمَّ الْقَبِيلَا عِنْدَ كَذَا وَكَذَا - قُلْ : أَطْعَمُهُ قَالَ : عَدَا - وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدَرِ نَصَبِكَ » أَوْ ذَلِ : « تَفْعَلِينَ » . [إحد : ٢٤١٥٩ / ٢٤١٥٩ / ٢٤١٥٩]

[٢٩٢٨] ١٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُثْمِيِّ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ ابْنِ عُزَيْنٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ وَإِبْرَاهِيمَ - قَالَ : لَا أَعْرِفُ حَدِيثَ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخِرِ - أَنَّ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَصُدُّو النَّاسَ بِشُكَيْنٍ . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ . [انظر : ٢٤١٥٩]

هذه روايات صريحة في أنه ﷺ أمرهم بتسج الحج إلى العمرة أمر عزيمة وتحتم ، بخلاف رواية الأولى ، وهي في قوله ﷺ : « من لم يكن معه هدي فاحب أن يجعلها عمرة فليعمل » .

قال العلماء : خيرهم أولاً بين التسج وعدمه ، ملاطمة لهم ، وإيساراً للعمرة في أشهر الحج ، لأنهم كانوا يتوونهم من أمصار الفجور ، ثم حُتم عليهم بعد ذلك التسج ، وأمرهم به أمر عزيمة ، والرفق بهم ، وكره ترددهم في قبور ذلك ، ثم قبلوه وقبلوه ، لا من كان معه هدي ، والله أعلم .

قولها : (سمعتُ كلامك مع أصحابك ، فسويتُ بالعمرة) كذا ^(١) هو في نسخ . (سمعتُ بالعمرة) ، قال القاضي : كذا روى جمهور رواة مُسَمِّين ، ورواه بعضهم : (فسويتُ العمرة) وهو الصواب ^(٢)

قولها . (قال « وما لك ؟ » قلتُ : لا أصلي) فيه : استحباب الجسدية عن تحييض وسجود مما يستثنى ^(٣) منه ويستثنى لفظه ، إلا إذا كانت حجة ، كزالة زهم ، ونحو ذلك .

قوله ﷺ : « اخرج بأخذك من الحرم ، فلتلُ بالعمرة » فيه دليل لما قاله العلماء : أن من كان بمكة وأراد العمرة ، فميقاته لها أدنى الليل ، ولا يجوز أن يحرم بها من ^(٤) استحرم ، فإن حالف وأحرم بها من ^(٥) الحرم وأخرج إلى الحرم قبل لظهور أجزاءه ، ولا دم عليه ، وإن لم يخرج وطاف وسعى وحلق ، ففيه قولان للشافعي :

(١) في (ج) : « هكذا » .

(٢) (إكمال المعلم) : (٢٤٧ / ٤)

(٣) في (ص) : يستثنى

(٤) في (ج) : في

(٥) في (ج) : في

[٢٩٢٩] ١٢٨ - (١٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ مَيْمُونٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقٍ الْهَدْيِ أَنْ يَجْلُ، قَالَتْ: فَحُلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقٍ الْهَدْيِ، وَنِسَاؤُهُ لَمْ يَسْتَلْنَ الْهَدْيَ، فَأَخْلَلْنَ، قَالَتْ عَدِيْشَةُ: فَحِطُّتُ، فَلَمْ أَطَفْ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ قَالَتْ: قُتِلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ؟ قَالَ: «أَوْ مَا كُنْتَ طُفِئَ لِيَالِي قَدِمْنَا مَكَّةَ؟» قَالَتْ: قُتِلَ: لَا، قَالَ: «فَادْهَبِي مَعَ أَخِيكِ إِلَى التَّائِبِينَ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ مَوْعِدُكَ مَكَانٌ كَذَا وَكَذَا». قَالَتْ صَفِيَّةُ: مَا أَرَانِي إِلَّا حَابِسَتُكُمْ، قَالَ: «عَقَرِي خَلْقِي، أَوْ مَا كُنْتَ طُفِئَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قَالَتْ: بَلَى. قَالَ: «لَا بَأْسَ، انْهَرِي».

أحدهما: لا تصحُّ عمرته حتى يخرج إلى الجبل، ثم يطوف ويسعى ويحلق.

والثاني وهو الأصحُّ: يصحُّ، وعليه دُمُّ تركه الحقائق.

قال العلماء: وإنما وجب الخروج إلى الجبل ليجتمع في سُكَّه بين الجبل والحرم، كما أن الحاجَّ يجتمع بينهما، فإنه يلقف عُرْدَتَهُ، وهي في الجبل، ثم يدخل مَكَّةَ للطواف وغيره، هذا تفصيلٌ مذهب الشافعي، وهكذا قال جمهور العلماء أنه يجب الخروج لإحرام نُعْمرة إلى أدنى جبل، وأنه لو أحرم بها في الحرم ولم يخرج بزمه دُم، وقل عطاء: لا شيء عليه، وقل مالك: لا يُجزئه حتى يخرج إلى الجبل.

قال القاسمي عيَّض: وقد مالك: لا بُدَّ من إحرامه من التَّائِبِينَ مُخَاصَّةً، قالوا: وهو موقوف للمعتومين من مَكَّة، وهذا مُدَّ مُردودٌ، والذي عيَّبه لجهاهير أن جميع جهاتِ الجبل سواء، ولا تخصُّ بالتَّائِبِينَ^(١)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ولكنها على قَدَرِ نَصِيكِ، أو قال: تَقْتَكِي هَذَا طَاهِرٌ فِي ذَا الثَّوَابِ وَالْفَصْلِ فِي الْعِبَادَةِ بِكَثْرَةِ النَّصَبِ وَالنَّفَقَةِ، والمراد: النَّصَبُ الَّذِي لَا يُلْغَاهُ لَشَرْعٍ، وكذا النفقة»

قولها: (قالت صَفِيَّةُ: مَا أَرَانِي إِلَّا حَابِسَتُكُمْ، قال: «عَقَرِي خَلْقِي، أَوْ مَا كُنْتَ طُفِئَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قلت: بلى، قال: «لَا بَأْسَ، انْهَرِي») معناه: أن صَفِيَّةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ حَاضَتْ قَبْلَ طَوَافِ الْوَدَاعِ، فَلَمَّا

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَقِّنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُصْبِدٌ مِنْ مَكَّةَ، وَأَنَا مُتَهَيِّظَةٌ عَلَيْهَا، أَوْ: أَنَّهُ مُصْبِلَةٌ وَهُوَ مُتَهَيِّظٌ مِنْهَا. وَقَالَ إِسْحَاقُ: مُتَهَيِّظَةٌ وَمُتَهَيِّظٌ. [العمدة: ١٥٦١] [إبراهيم: ٢٩٣٠].

[٢٩٣٠] [١٢٩] - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَلْبِي، لَا نَذْكُرُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً. وَصَاحِبُ الْحَدِيثِ بِمَعْنَى خَلِيفٍ مُنْصَوِّرٍ. [أحمد: ٢٥٨٧٥، والبيهقي: ١٧٧٢].

أَرَادَ ابْنُ أَبِي الرَّحْوَنِ إِلَى مَدِينَةٍ، قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا حَابِسُكُمْ، لَأَنْتُمْ طُهْرِي وَطُورِي لِلْوُدْعِ، فَإِنِّي لَمْ أَطِفْ لِسُودَاعٍ، وَقَدْ جِئْتُ، وَلَا يُمْكِنُنِي الطَّوْفُ الْآنَ، وَطَلْتُ أَنْ تَصْرِفَ الْوُدْعَ لَا يَسْفُطَ عَنْ لِحْدَتَيْ. فَقَالَ السَّيِّدُ ﷺ: «أَمَا كُنْتَ تَطُوفُ طَوَافَ الْإِقَاضَةِ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: «يَكْفِيكَ ذَلِكَ» لِأَنَّهُ هُوَ الصَّوْفُ الَّذِي هُوَ رَكْنٌ وَلَا يُذْكَرُ أَحَدٌ مِنْهُ، وَأَمَا صِرْفَ الْوُدْعِ فَلَا يَجِبُ عَلَى الْحَاضِرِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «عَقْرِي خَفِي» فَهَكَذَا يَرْوِيهِ لِمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي أَلْفٍ الَّتِي هِيَ أَلْفٌ لَتَانِيَّةٌ وَيَكُونُهَا دَلِيلًا، وَلَا يَتَوَنَّنُوهُ، وَهَكَذَا نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ^(١) لَا يَحْصُونَ مِنْ أَلْفَةِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهِمْ عَنْ رِوَايَةِ مُبَحِّثِينَ، وَهُوَ صَحِيحٌ فَصِيحٌ

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي تَهْلِيلِ اللُّغَةِ: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٢). مَعْنَى «عَقْرِي»: غَقْرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَ«خَلَقِي»: خَلَقَهُ اللَّهُ. قَالَ: يَعْنِي عَقْرَ اللَّهِ جَسَدَهَا، وَأَصَابَهَا بِوَجْعٍ فِي حَقِّهَا. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: أَصْحَابُ الْحَدِيثِ يَرَوْنَهُ: «عَقْرِي» وَ«خَفِي»، وَإِنَّمَا هُوَ «عَقْرٌ خَلَقًا» قَالَ: وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْعَرَبِ فِي الدُّعَاءِ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ وَقُوعِهِ، قَالَ سَجَرٌ: قَسْتُ لِأَبِي عُبَيْدٍ: لِمَ لَا تُجِيزُ عَقْرِي؟ فَقَالَ: لِأَنَّهُ لَعْنَةُ نَحْيٍ نَعْتًا، وَلَمْ تَجْعَلْ فِي الدُّعَاءِ، فَقُلْتُ: رَوَى ابْنُ شُمَيْلٍ عَنِ الْعَرَبِ: مُطْلِي، وَ«عَقْرِي» أَخْفَ مِنْهَا! فَمَنْ نَكَّرَهُ. هَذَا آخِرُ مَا ذَكَرَهُ الْأَزْهَرِيُّ^(٣).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْمُحْكَمِ»: يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ: عَقْرِي خَفِي، مَعْنَاهُ: غَقْرَهُ اللَّهُ وَخَلَقَهُ، أَيْ: خَفِيَ شَعْرُهَا، وَأَصَابَهَا^(٤) بِوَجْعٍ فِي خَلْقِهَا، قَالَ: فَتَعْقِرُ هَذَا مُصَدِّرٌ كَدَعْوَى، وَفِي: مَعْنَاهُ: تَعْقِرُ قَوْمَهَا،

(١) هي (ج): جماعات

(٢) نعت تعريب حديث. (٩٤/٢).

(٣) تهذيب اللغة: (١٤٥/٩)، وفيه بعد قوله: فلم ينكره: فوجدنا: صيرناه: على وجهه.

(٤) غير مطبوع «المحكم»: أو أصابها

[٢٩٣١] ١٣٠ - (* * *) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ذَكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَوَّلِ مَقْبُورَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، أَوْ خُمُسٍ، فَدَخَلَ عَنِّي وَهُوَ غَضَبٌ، فَقُلْتُ: مَنْ أَغْضَبَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ. قَالَ: «أَوْمًا شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ، فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ؟» - قَالَ الْحَكَمُ: كَانَتْهُمْ يَتَرَدَّدُونَ أَحْسِبُ - وَلَوْ أَنِّي اسْتَفْقَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا سَقَطَ الْهَدْيُ مِنِّي حَتَّى أَشْتَرِيَهُ، ثُمَّ أَجِلُّ كَمَا حَلُّوا. [أحمد - ٢٥٨٢٥].

وَنَحْيُهُمْ بِشُرُومِهِ، وَقِيلَ: «مَقْرِي: الْحَائِضُ» وَقِيلَ: «مَقْرِي حَقِي»^(١)، أَيْ: غَضَبَهَا اللَّهُ وَخَلَفَهَا. هَذَا أَخَرُ كَلَامٍ عَنِ الْحَكَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢).

وقيل: معناه. جعلها الله عاقراً لا تَبْدُ، وَحَقِي مَشْرُومَةٌ عَلَى أَحِبِّهَا. وَعَنِ كُلِّ قَوْلٍ فِيهِ كَلِمَةٌ كَانَ أَصْلُهَا مِنْ ذِكْرِنَاهُ، ثُمَّ اتَّسَعَتْ لِعَرَبٍ فِيهَا فَصَارَتْ تَطْلُقُهَا وَلَا تَبْدُ حَقِيقَةً، وَأَصْبَحَتْ لَهُ أَوَّلًا، وَتَطْيِيرُهُ: تَرَبُّتٌ يَدَاهُ، وَفَاتَهُ اللَّهُ مَا أَسْتَجْعَلُهُ وَبِمَا أَسْتَعْرَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي هذا الحديث دليلٌ على أن طَوَافَ لُودِجٍ لَا يَجِبُ عَلَى سَحَائِصٍ، وَلَا يَمُرُّهُمَا الصَّبْرُ إِلَى طَهْرِهِمَا نِيَّاتِي بِهِ، وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ فِي تَرْكِهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَدَمَةٍ، إِلَّا مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ، وَهُوَ شَدُّ مَرَدُّهُ.

وقوله: (فَدَخَلَ عَلَيَّ وَهُوَ غَضَبَانُ، فَقُلْتُ: مَنْ أَغْضَبَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ، قَالَ «أَوْمًا شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ، فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ؟»)، أَمَّا غَضَبُهُ ﷺ فَلَا نَهْيَ لِحُرْمَةِ الشَّرْعِ، وَتَرَدُّدِهِمْ فِي قَوْلِهِ حُكْمُهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَكَرْتُمْ ثُمَّ لَا يَخْتَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ خَرًّا وَمِمَّا كُتِبَتْ عَلَيْكُمُ الْقِسْمَاتُ لَكُمْ فِيهَا مَا كُنْتُمْ تَرْتَدُّونَ﴾ [النساء: ٦٥]، فَغَضِبَ ﷺ مِنْ ذِكْرِنَاهُ مِنْ اسْتِهَالِكِ حُرْمَةِ الشَّرْعِ، وَالْحُزْنِ عَلَيْهِمْ فِي نَقْصِ يَمَانِهِمْ بِتَوَقُّعِهِمْ. وَفِيهِ دَلَالَةٌ لَا اسْتِحْبَابَ الْعَصَبِ عِنْدَ انْتِهَالِكِ حُرْمَةِ النَّاسِ. وَفِيهِ جَوَازُ الدَّخَالِ عَلَى الْمُخَاطَبِ لِحُكْمِ الشَّرْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: («أَوْمًا شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ، فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ؟» قَالَ الْحَكَمُ: كَانَتْهُمْ يَتَرَدَّدُونَ أَحْسِبُ). قَالَ الْقَاضِي: كَذَا وَقَعَ هَذَا النِّقْطَةُ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ إِشْكَالٌ، قَالَ: وَزَادَ إِشْكَالُهُ

(١) فِي «الْمَحْكَمِ». مَقْرَأَ وَخَلَفَ.

(٢) (١/ ١٨٤)

[٢٩٣٢] ١٣١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ: سَمِعَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لِأَرْبَعِ أَوْ خَمْسِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. بِمِثْلِ حَبِثٍ عُنْدِي، وَلَمْ يَذْكُرِ الشُّكَّ مِنَ الْحَكَمِ فِي قَوْلِهِ: يَتَرَدَّدُونَ. [مسر ٢٩٣١].

[٢٩٣٣] ١٣٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزُ: حَدَّثَنَا وَفِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّهَا أَهَلَّتْ بِعُمَرَو، فَقَبِلَتْ وَلَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَاضَتْ، فَتَسَكَّتِ التَّمَسِكَتُ كُلُّهَا، وَقَدْ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ لَنْقَرُ: «يَسْعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ» فَأَبَتْ قَبَّتْ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّحْرِيمِ، فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ. [أحمد ٢٩٣٢] [مسر ٢٩٣١].

[٢٩٣٤] ١٣٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَمِيٍّ الْخَلَوَائِي: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَحِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّهَا حَاضَتْ بِسَرَفٍ، لَنْظَهَرَتْ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «يُجْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّفَا وَالْمَرَّةِ عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ». [النظر ١٢٩١٠].

تغيير فيه، وهو قوله: (قال الحكم: كانوا يترددون) وصوابه: (كانه يترددون) وكذا رواه: بن أبي شيبه عن الحكم. ومعناه: أن الحكم شك في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم هذا مع ضبطه لمعناه، فشك: هل قال: «يترددون»، أو نحوه من الكلام، ولهذا قال بعده: (أحسب)، أي - أظن أن هذا لفظه، ويؤيده قول مسلم بعده في حديث عندي. (ولم يذكر الشك من الحكم، في قوله: يترددون) ^(١) والله أعلم.

قوله صلى الله عليه وسلم: «ولو أبي استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي» هذا دليل على جواز قول (لو) في التأنيب على موافق أمور الدين، ومصالح الشرع. وأما الحديث الصحيح في أن «لو تفتح صل الشيطان» ^(٢) فمحمول على التأنيب على حظوظ الدنيا ونحوها، وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في استعمال (لو) في غير حظوظ الدنيا ونحوها، فيجمع بين الأحاديث بما ذكرناه، والله أعلم.

قوله صلى الله عليه وسلم: «يُجْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّفَا وَالْمَرَّةِ عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ»، فيه دلالة ظاهرة على أنها

(١) إكمال المعلم: (٢٥٢/٤)

(٢) أخرجه مسلم: ٦٧٧٤، وأحمد: ٨٧٩١، نحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[٢٩٣٥] ١٣٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ : حَدَّثَنَا قُرَّةٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا ضَمِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ قَالَتْ : قَالَتْ هَافِئَةُ عليها السلام : يَا رَسُولَ اللَّهِ أُرْجِعُ النَّاسَ بِأَجْرَتَيْنِ وَأَرْجِعُ بِأَجْرٍ فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَنْتَظِرَ بِهَا إِلَى الثَّانِيَةِ ، قَالَتْ : فَأَرَدَنِي خَلْفَهُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ ، قَالَتْ : فَجَعَلْتُ أَرْفَعُ خِمَارِي أَحْسَرُهُ عَنْ عُنُقِي ، فَيَضْرِبُ رِجْلِي بِعِلَّةِ الرَّاحِلَةِ ، قُلْتُ لَهُ : وَهَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ ؟ قَالَتْ : فَأَهْلَلْتُ بِعُمُرَةٍ ، ثُمَّ أَقْبَلْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ بِالْحَضَبَةِ . [نظر : ٢٩١١] .

كانت قارئة ، ولم ترفض العمرة وفضل يطول ، بل تركت^(١) الاستمرار في أعمال العمرة بانفرادها ، وقد سبق تقرير هذا في أول هذا الباب ، ومضى هناك الاستدلال أيضا بقوله عليها السلام لها^(٢) : «يسغلك طواقف لحديث وعمرتك»^(٣) .

قوله في حديث ضميّة بنت شيبه عن عائشة : (فجعلت أرفع خماري أحسره عن عنقي ، فيضرب رجلي بعلة الراحلة ، قلت له : وهل ترى من أحد ؟ قالت : فأهملت بعمره) .

أما قولها : (أحسره) ، فبكسر السين وضمها ، لغتان ، أي : أكشفه وأزيله . وأم قولها : (بعلة الراحلة) فالشهور في التمسح^(٤) أنه بناء موحدة ثم عين مهجلة مكسورتين ثم لام مشددة ثم هاء .

وقال القاضي عياض : وقع في بعض الروايات : (تعلقة) يعني بالسوق ، وفي بعضها بالباء ، قال : وهو كلام محتل ، قال ، قال بعضهم . صوابه (تعلقة الراحلة) ، أي : فخلعها ، يريد : ما تحسن من سواضع مبادئها . قال أهل اللغة : كل ما ولي الأرض من كل ذي أربع يد برك فهو تعلقة^(٥) .

قال القاضي : ومع هذا فلا يستقيم هذا الكلام ، ولا جوابي لأخيها بقولها : (وهل ترى من أحد) ، ولأن رجل الراكب قل ما تمنع تعلقة لراحلة ، قال : وكل هذا وهم ، قال : ولصواب : (فيضرب رجلي بتعلقة السيف) ، يعني : أنها لما خست خمارها ضرب أحمود رجلها بتعلقة السيف ، فقالت : وهل ترى

(١) في (ج) : ترك

(٢) في (ج) و(ص) : هاء

(٣) نظر ص ، ٣٢٨ .

(٤) في (ص) : لتع .

(٥) لغة : لغريب الحديث لابن سلام (١٥٢/٤) ، والتهذيب للشمس (٧٤/١٥) ، ومصباح (لغة) ، والمجمل للشمس

(١٦٠/١) ، واهل المعاصرين : (١٥٥/٢)

[٢٩٣٦] ١٣٥ - (١٢١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَمْرٍو بْنِ أَرْسٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُزِدَ عَائِشَةَ فَيَعْمُرَهَا مِنَ التَّيْمِيمِ. (راوند ١٧٠٥، واستخرج: ١٧٨١).

[٢٩٣٧] ١٣٦ - (١٢١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ زُحْرٍ، جَمِيعًا عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَقْبَلْنَا مُهَيَّيْنَ سَعَى

مِنْ أَحَدٍ. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي (١).

قُلْتُ: وَنَحْنُ أَنْ الْمَرَادُ: فَيَضْرِبُ رَجُلِي بِسَبَبِ الرَّاحَةِ، أَيْ: يَضْرِبُ رَجُلِي عَامِدًا لَهَا، فِي صَوْرَةٍ مِنْ يَضْرِبُ الرَّاحَةَ، وَيَكُونُ قَوْلُهَا: (بَعْلَةٌ)، مَعْنَاهُ: سَبَبٌ، وَالْمَعْنَى، أَنَّهُ يَضْرِبُ رَحْلَهُ بِسَوْجِدٍ أَوْ عَصَا أَوْ غَيْرِ قُلْتُ، حِينَ تَكْتِفُ جَمَدًا عَنْ عُنُقِهَا، فَيَزِيءُ عَلَيْهَا، فَتَقُولُ لَهُ هِيَ (وَهَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ؟) أَيْ: نَحْنُ فِي خِلَاءٍ لَيْسَ هُنَا أَحَدٌ أَمْتَرُ مِنْهُ، وَهَذَا تَأْوِيلٌ مُتَعَيَّنٌ، أَوْ كَالْمُتَعَيَّنِ؛ لِأَنَّهُ مُطَبَّقٌ لِلْفَرْقِ الَّذِي صَحَّحَ بِهِ الرَّوَيْةُ وَلِلْمَعْنَى وَلِسَبَبِ الْكَلَامِ، فَتَعَيَّنَ اعْتِمَادُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهَا: (وَهُوَ بِالْحَضْبَةِ) هُوَ بِفَتْحِ الْحَاءِ وَإِمَّا كَانَ الصَّادُ لِمَهْمَلَتَيْنِ، أَيْ. بِالْمُخَضَّبِ.

قَوْلُهَا: (فَلَقَبَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ نَضَعٌ مِنْ مَكَّةَ، وَأَنَا مُنْهَظَةٌ عَلَيْهَا، أَوْ: أَنَا مُصْبِذَةٌ وَهُوَ مُنْهَظٌ مِنْهَا). وَقُلْتُ فِي لِرَوَايَةِ الْآخَرَى: (فَجَعَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَنَازِلِهِ، فَقَالَ: «هَلْ فَرَحْتُمْ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَأَذَّنَ فِي أَصْحَابِهِ، فَخَرَجَ نَمْرًا بِالْبَيْتِ وَطَافَ). وَفِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى: (فَأَقْبَلْنَا حَتَّى أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْحَضْبَةِ).

وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الرُّوَايَةِ؛ أَنَّهُ ﷺ بَعَثَ عَائِشَةَ مَعَ أَخِيهَا بَعْدَ نَزْوَاهِ الْمُخَضَّبِ، وَوَاعَدَهَا أَنْ تَنْحَقِقَهُ بَعْدَ عَتَمَتِهَا، ثُمَّ خَرَجَ هُوَ ﷺ بَعْدَ ذَهَابِهَا فَقَصَّدَ الْبَيْتَ لِيَطْلُوفَ طَوَافِ الْوُدَاعِ، ثُمَّ رَجَعَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ طَوَافِ الْوُدَاعِ، وَكُلُّ هَذَا فِي النَّبْلِ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي تَلِي أَيَّامَ الشَّرِيقِ، فَلَقَبَهَا ﷺ وَهُوَ صَادِرٌ بَعْدَ طَوَافِ الْوُدَاعِ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ لَطَوَافِ عُمَرَتِهَا، ثُمَّ قَرَأَتْ مِنْ عُمَرَتِهَا وَلَجَقَتْهَا ﷺ وَهُوَ بَعْدَ فِي مَنَازِلِهِ بِالْمُخَضَّبِ.

وَأَمَّا قَوْلُهَا: (فَأَذَّنَ فِي أَصْحَابِهِ، فَخَرَجَ نَمْرًا بِالْبَيْتِ وَطَافَ) فَيُتَأَوَّلُ عَلَى أَنَّ فِي الْكَلَامِ تَقْسِيمًا وَتَأْخِيرًا، وَأَنَّ طَوَافَهُ ﷺ كَانَ بَعْدَ خُرُوجِهَا مِنَ الْعُمَرَةِ وَقَبْلَ رُجُوعِهَا، وَأَنَّهُ مَرَعَ قَبْلَ طَوَافِهَا لِعُمَرَةِ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ، وَأَقْبَلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِعُمْرَةٍ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفِ عَرَكَتٍ، حَتَّى إِذَا قَدِمَتْ طُفْنًا بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَمَرَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحِلَّ مِنَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، قَالَ: فَقُلْنَا: حِلٌّ مَادَا؟ قَالَ: «الْحِلُّ كُلُّهُ» قَوَاعِدُ النِّسَاءِ، وَنُظَيْبُنَا بِالطَّيْبِ، وَلَيْسَتْ نِيَابَتًا، وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا أَرْبَعُ لَيَالٍ. ثُمَّ أَهْلَكَ يَوْمَ التَّوْرَةِ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَوَجَدَهَا تَبْكِي، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكِ؟» قَالَتْ: شَأْنِي أَنِّي قَدْ جِئْتُ، وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ، وَلَمْ أَحِلَّ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ، وَالنَّاسُ يَنْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاغْتَسِلِي ثُمَّ أَهْلِي بِالْحَجِّ» فَفَعَلْتُ وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ، حَتَّى إِذَا طَهَّرَتْ طَهَّرْتُ بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ حَلَلْتِ مِنْ حَبْلِكَ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعًا» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ، قَالَ: «فَادْهَبِي بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّعْمِيمِ» وَذَلِكَ لَيْسَةَ الْحَضْبَةِ. (الحديث: ١١٥٢٤٤).

[٢٩٣٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ - حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ تَبْكِي، فَذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ إِلَى آخِرِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا قَبْلَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ. (الحديث: ١١٤٣٢٢).

قوله في حديث جابر أن عائشة (عَرَكَتٍ)، هو بفتح العين والراء، ومعناه: حاضت، بدل: عَرَكَتٍ تَعَرُّكَ عُرُوكًا، كَفَعَلَتْ تَفْعُلُ تَفْعُودًا.

قوله: (ثُمَّ أَهْلَكُنَا يَوْمَ التَّوْرَةِ) وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، ومسوق بياض.

وفيه دليلٌ لمذهب الشافعي وموافقيه: أن كلَّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ وَأَرَادَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ، اسْتَحَبَّ أَنْ يُحْرِمَ يَوْمَ التَّوْرَةِ، وَلَا يَقْدَعُهُ عَلَيْهِ، وَسَبَقَتِ الْمَسْأَلَةُ وَمَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ^(١).

قوله ﷺ. «هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاغْتَسِلِي ثُمَّ أَهْلِي بِالْحَجِّ» هَذَا الْفَسْلُ هُوَ الْفَسْلُ الْإِحْرَامُ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ، وَأَنَّهُ يَسْتَحَبُّ لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، سِوَا الْحَضِضِ وَغَيْرِهَا، قَوْلُهُ: (حَتَّى إِذَا طَهَّرْتَ) بِهَجِّ النِّهَاءِ وَصَمِّهَا، وَفَتْحِ أَفْصَحَ.

[٢٩٣٩] ١٣٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْجَسَمِيُّ : حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ - : حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ أَهَلَّتْ بِعُمْرَةَ. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ. وَرَدَّ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا سَهْلًا، وَإِذَا هَوَيْتَ الشَّيْءَ تَابَعَهَا عَلَيْهِ، فَأَرْسَلَهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَهَلَّتْ بِعُمْرَةَ مِنَ التَّوْبِيمِ.

قَالَ مَطَرٌ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ إِذَا حَجَّتْ صَنَعَتْ كَمَا صَنَعَتْ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ.

(نظر : ٢٩٣٧)

قوله : (حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة، ثم قال : «لقد حَلَلْتُ من حَجَّتْ وعمرتك جميعاً») . هذا صريح في أن عمرتها لم تبطل، ولم تخرج سها، وأن قوله ﷺ : «لأرضي عمرتك» و«أرضي عمرتك» متاؤل كما سبق بيانه وأضحاً في أوائل هذا الباب .

قوله : (حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة والصفا والمروة، ثم قال : «لقد حَلَلْتُ من حَجَّتْ وعمرتك جميعاً») . يُسْتَبْطَنُ مِنْهُ ثَلَاثُ مَسَائِلَ حَسَنَةٍ :

إحداها . أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت قَدَرَةً، ولم تبطل عمرتها، وأن لرفض المذكور متاؤل كما سبق .

والثانية : أن القَارِئَ يكفيهِ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَجِدٌّ، وهو مذهب الشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة وطائفة : يلزمه طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ .

الثالثة : أن السعي بين الصفا والمروة يُشْرَطُ وَقْعُهُ بَعْدَ طَوِ فِي صَحِيحٍ، وموصيغ الدلالة أن رسول الله ﷺ أمرهم أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت، ولم تسع كعب لم تطف، فلو لم يكن السعي متوقفاً على تقلم الطواف عليه لما أُخْرِجَتْ .

وعلم أن طهر عائشة هذا المذكور كان يوم لست، وهذا يوم لنحر في حجة الوداع، وكان ابتداء حقيبه هذا يوم السبت أيضاً، لثلاث خَمَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، سنة إحدى عشر، ذكره أبو محمد بن حزم في كتاب «حجة الوداع» (١) .

قوله . (وكان رسول الله ﷺ رجلاً سهلاً، إذا هَوَيْتَ الشَّيْءَ تَابَعَهَا عَلَيْهِ) ، معناه . إذا هَوَيْتَ شَيْئاً لَا نَقْصَ فِيهِ مِنَ الدِّينِ - مِثْلَ طَبِيخِ الْاِعْتِمَارِ وَغَيْرِهِ - أَجَابَهَا إِلَيْهِ

[٢٩٤٠] ١٣٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، مَعَنَا النِّسَاءُ وَالْوِلْدَانُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ طَفْنَا بِالنِّسَاءِ وَبِالنِّسَاءِ رَايَ الْمَرْوَةَ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْلِلْ» قَالَ: قُلْتُ: أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: «الْحِلُّ كُلُّهُ» قَالَ: فَأَتَيْنَا النِّسَاءَ وَلَبِسْنَا الْكِبَابَ، وَمَسَسْتُ الطَّيْبَ

وقوله: (سهلاً)، أي: سهل الخلق، كريم السمائل، لصيقاً ميسراً في الخلق^(١)، قال الله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ لَعَلَّ خَلْقِي عَظِيمٌ﴾، القلم: ٢٤.

وفيه: حسن معاشره لأزواج، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَزَوَّجْ مِنَ الْمُتَعَرِّفِ﴾ [النساء: ٢٤] لا سيما فيما كان من باب المضاعفات^(٢)، والله أعلم.

قوله: (خرجت مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج، معنا النساء ولولدان)، هم لصبيان، ففيه صحة حج^(٣) الصبي والحج به، ومذهب مالك ولشافعي وأحمد والعلماء كافة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين فمن بعدهم رحمهم الله، أنه يصح حج الصبي ويثاب عليه، ويترتب عليه أحكام حج البالغ، إلا أنه لا يجوز عن فرض لإسلام، فإذا بلغ بعد ذلك واستطاع لزمه فرض الإسلام.

وخالف أبو حنيفة الجمهور فقال: لا يصح له إحرام ولا حج ولا ثواب فيه، ولا يترتب عليه شيء من أحكام الحج. قال: وإنما يحج به ليتمرن ويتعلم ويتجنب محظوراته للتعلم. قال: وكذلك لا تصح صلاته، وإنما يؤمر به بما ذكرناه، وكذلك عنه سائر العبادات.

والضوابط مذهب الجمهور، لحديث ابن عباس رضي الله عنه. أن امرأة رقت صبياً، فقالت: يا رسول الله ألهذا حج؟ قال: نعم^(٤)، والله أعلم.

قوله: (ومسست الطيب) هو بكسر السين الأولى، هذه اللغة المشهورة، وفي لغة قبلية بفتحها، حكها أبو عبيدة^(٥) والجوهري، قال الجوهري: يقال: مسست الشيء، بكسر السين، أمته بفتح الميم

(١) في (ح). صح.

(٢) في (ص). وإليه: الطاعة.

(٣) في (ح). صح.

(٤) أخرجه مسلم: ٣٢٥٤، وأحمد: ٣١٩٥.

(٥) في (ص). أبو عبيد، وهو خطأ.

فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ أَهْلَكَ بِالْحَجِّ، وَكَفَدَ الظُّلُوفَ الْأَوَّلَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَيْتَةٍ. (أحمد: ١٤١٦٦ مطبوع).

مُسَاءً، فِهَذِهِ الصَّفَةُ الْفَصِيحَةُ، قَالَ: وَحَكَى أَبُو عُبَيْدَةَ مُنَسِّتُ الشَّيْءِ بِالْفَتْحِ، أُمُّهُ بِصَمِّ الْعِمِمْ، قَالَ: وَيَمَّا قَالُوا: يَسُنُّهُ شَيْءٌ، يَحْلِفُونَ مِنْهُ السَّيْرَ الْأَوَّلَى وَيُحَوِّلُونَ كِسْرَتَهَا إِلَى الْعِمِمْ، قَالَ: وَسَهْمٌ مَنْ لَا يُحَوِّلُ، وَيَشْرِكُ الْعِمِمْ عَلَى حَالِهَا مَضْرُوعَةً^(١).

قوله: (وَكَفَدَ الظُّلُوفَ الْأَوَّلَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) يَعْنِي الْقَارُونَ يَدًا، وَأَمَّا لِمَتَمَتَّعَ قَلْبُكَ لَهُ مِنَ السَّعْيِ مِنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي الْحَجِّ بَعْدَ رَجُوعِهِ مِنْ عَرَفَاتٍ، وَبَعْدَ طَوَافِ الْإِدَامَةِ.

قوله: (فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ: كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَيْتَةٍ)، (الْبَيْتَةُ) تُصَبِّحُ عَلَى الْعَمِيرِ وَابِقَرَةِ وَالشَّاةِ، لَكِنَّ غَالِبَ سَتَعْمَالِهَا فِي الْعَمِيرِ، وَاسْمُهَا بِهَا هَاهُنَا الْبَعِيرُ وَالْبَقَرَةُ، وَهَكَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: تُجْزِئُ السَّيَّةُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةٍ.

فَقِي^(٢) هَذَا الْحَدِيثَ دَلَالَةً لِإِجْرَاءِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةِ أَنْفُسٍ، وَقِيَّتُهَا مَقَامَ شَيْعٍ شَبَابٍ وَفِيهِ دَلَالَةٌ لِحَوَازِ الْأَشْرَافِ فِي الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَةِ. وَبِهِ قَالَ لِشَافِعِي وَمُوافِقُوهُ، فَيَجُوزُ عِنْدَ لِشَافِعِي اشْتِرَاكُ السَّبْعَةِ فِي بَيْتَةٍ، سَوَاءً كَانُوا مُتَفَرِّقِينَ أَوْ مُجْتَمِعِينَ، وَسَوَاءً كَانُوا مُتَقَرِّبِينَ أَوْ مُتَفَرِّقِينَ، سَوَاءً كَانُوا مُتَقَرِّبِينَ أَوْ مُتَفَرِّقِينَ، وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ الْمَحْمَدَ، يُرْوَى هَذَا عَنْ أَبِي عُمَرَ وَالسَّيِّدِ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ، وَقَالَ مَالِكٌ: يَجُوزُ أَنْ كَانُوا مُتَقَرِّبِينَ أَوْ مُتَفَرِّقِينَ، وَلَا يَحُورُ إِنْ كَانُوا مُتَفَرِّقِينَ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ كَانُوا مُتَقَرِّبِينَ جَاءَ سَرَاءُ اتَّفَقَتْ قُرْبَتُهُمْ أَوْ اخْتَلَفَتْ، وَإِنْ كَانُوا مُتَفَرِّقِينَ، وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ الْمَحْمَدَ لَمْ يَصَحَّ الْأَشْرَافُ.

قوله: (أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا أَحْلَلْنَا أَنْ نَحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مَكَّةَ، قَالَ: فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ). (الْأَبْطَحُ) هُوَ بَطْحَةُ مَكَّةَ، وَهُوَ مُتَّصِلٌ بِالْمُحَصَّبِ.

وقوله: (إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مَكَّةَ) يَعْنِي: يَرْمِ لَتَرْوِيَةَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوْيَةِ السَّالِفَةِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ لِمَذْهَبِ لِشَافِعِي وَسُوءِ عَقِيدَةٍ. أَنَّ الْأَفْضَلَ لِلْمُتَمَتَّعِ وَكُلُّ مَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ بِحَجٍّ مِنْ مَكَّةَ أَوْ لَا يُحْرَمُ بِهِ، وَلَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَقَالَ مَالِكٌ وَآخَرُونَ: يُحْرَمُ مِنْ أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ، وَسَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ بِأَدْنَاهَا.

(١) (المصباح)، (مسمي).

(٢) قلبي، (في ح)، آخر سورة، الرابع وأول لحرمة النكاح من أجزاء التشيع، وهذه الجملة لم.

[٢٩٤١] ١٣٩ - (١٢١٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا أُخْلِكَ أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مِنًى، قَالَ: فَأَمَلْنَاكَ مِنَ الْأَبْطَحِ. (المعجم: ١١٤٤١٨).

[٢٩٤٢] ١٤٠ - (١٢١٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَكْرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يَقُولُ: لَمْ يَطْفِئِ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا، زَادَ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ يَكْرِ: صَوَّافَهُ الْأَوَّلَ. (المعجم: ١١٤٤١٤).

أما قوله: (فأملنا من الأبطح) فقد يستدل به من يجوز للمكي والمقيم بها الإجماع بالتحج من الحرم، وفي المسألة وجهان لأصحاب: أصحهما: لا يجوز أن يحرم بالحج إلا من داخل مكة، وأفضله: من باب داره، وقيل: من المسجد لحرام. والثاني يجوز من مكة، ومن سائر الحرم. وقد سبق المسألة في باب التوافيق^(١).

فمن قال بالثاني حتى يحدث جابر هذا، لأنهم أحرموا من الأبطح، وهو خارج مكة لكنه من الحرم، ومن قال بالأول - وهو الأصح - قال: إنما أحرموا من الأبطح، لأنهم كانوا نازلين به، وكل من كان دون لميقات المحدود فيبقاه منزله، كما سبق في باب التوافيق، والله أعلم.

قوله: (لم يطف رسول الله ﷺ، ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً، وهو صوافه الأول)، يعني: النبي ﷺ ومن كان من أصحابه قديماً، هؤلاء لم يشعروا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة. وأما من كان متبعاً فإنه سعى سعتين. سعى لعمرة، ثم سعى آخر لحجته يوم النحر.

وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة لشفاعي وموافقيه، في أن لقرن ليس عليه إلا طواف واحد للإفاضة، وسعى واحد، ومن قال بهذا: ابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة وطاوس وعطاء والنسب البصري ومجاهد، ومالك وابن الماجشون وأحمد وسحاق ودود وابن المنذر.

وقلت صائفة - يزمه حوافن وسعيد، ومن قاله: الشعبي ولتحفي وجابر بن زيد وعبد الرحمن بن الأسود والثوري والنسب بن صالح وأبو حنيفة وحكي ذلك عن علي وابن مسعود - قال ابن المنذر: لا يثبت هذا عن علي رضي الله عنه.

[٢٩٤٣] ١٤١ - (١٢١٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي نَاسٍ مَعِيَ ، قَالَ : أَهْلُكُم - أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالنَّجِّ خَالِصًا وَحَدُّهُ ، قَالَ عَطَاءٌ : قَالَ جَابِرٌ : فَقَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَبَحَ رَاحَةً مَضَتْ مِنْ دِي الْحِجَّةِ ، فَأَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ ، قَالَ عَطَاءٌ : قَالَ : « حِلُّوْا وَأَصْبِيْوْا النِّسَاءَ » . قَالَ عَطَاءٌ : وَلَمْ يَغْزِمَ عَلَيْهِمْ ، وَلَكِنْ حَلَّهِنَّ لَهُمْ ، فَقُلْتُ : لِمَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَرَقَةٍ إِلَّا خَمْسٌ أَمَرْنَا أَنْ نَقْضِيَ إِلَى بَسَائِدِهِ ، فَتَأْتِي عَرَقَةٌ تَنْظُرُ مَذَاكِبَنَا الْمَنَى ، قَالَ : يَقُولُ جَابِرٌ يَكُونُ

قوله: (مُضَيِّعٌ رَابِعَةٌ) هو بضم الميم الصاد وكسرهما.

قوله: (لما سنا أن نحلّ، قال صطاء: قال: «جئوا، وأصيبوا النساء» قال عطاء: ولم يعزم عليهم. ولكن أحدهنّ لهم) معناه: لم يعزم عليهم في وصّ النساء، بل أباحه ولم يوجبه. وأما الإحلال فعموم فيه على من لم يكن معه هديّ.

قوله: (فَنَاتِي عِرْقَةٌ تَقْبِطُ مَا كَبَّرْنَا الْمَسِيحَ) هذا إشارة إلى قرب العهد بوطيع المساء.

قوله: (فَقَدِمَ عَلَيَّ مِنْ سَعِيَتِهِ، فَقَالَ: دَيْمَ أَهْلَكَ؟) قَالَ: بِمَا أَهْلُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَفَاهِدٌ، وَأَمَكْتُ حَرَامُ» فَأَسَاءَ وَاحْتَدَى لَهُ عَلَيَّ مَدِينًا، (السَّعْيَةُ) بِكَسْرِ السَّيْنِ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ قَوْهٌ (مِنْ سَعِيَتِهِ) أَي، مِنْ حِمِيهِ فِي السَّحْيِ فِي الصَّدَقَاتِ، قَالَ: وَقَدْ يَعْضُّ عِلْمَانَا: الَّذِي فِي غَيْرِ هَذَا لِحَدِيثِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا بَعَثَ عَلَيْنَا ﷺ، أَمِيرًا لَا غَمَلًا عَلَى الصَّدَقَاتِ، إِذْ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ بَنِي هَاشِمٍ عَلَى الصَّدَقَاتِ، لِقَوْلِهِ ﷺ لِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ حِينَ سَأَلَاهُ ذَلِكَ: «إِنْ الصَّدَقَةُ لَا تَحِلُُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ» ^(١) وَلَمْ يَسْتَعْمِلْهُمَا ^(٢).

قال القاضي: يحتمل أن علياً عليه السلام ولي الصدقات وغيرها حساباً، أو أعطى جملته عليها من غير الصدقة، قال: وهذا أشبه، لقوله: (من سعيته) والسعيّة تختص بالصدقة. هذا كلام القاضي ^(١٣).

وهذا الذي قاله حسنٌ، **لَا قَوْلُهُ**: إن السَّعَادَةَ تَحْتَصِلُ بِالْعَمَلِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فليس كذلك؛ لأنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي مُطْلَقِ الْوَلَايَةِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْوَلَايَةِ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَمَا يَدُلُّ لِمَا ذَكَرْتُهُ حَدِيثٌ حَدِيقَةُ السَّابِقِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ مِنْ "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" قَالَ فِي حَدِيثِ رَفَعِ الْأَمَةِ: (وَلَقَدْ أَنَّى عَلَيَّ

(١) أخرجه مسلم ٢٤٨٦، وأحمد: ١٧٥١٨، واللفظ له، عن حديث عبد المطلب بن ربيعة.

(۴۳) لی (خ): مستندھا، ۱ جلد، خطی.

(٣) إيمان المسجون (٢٥٨/٤) (٢٥٩).

- ثَالِثِي أَنْظَرُ إِلَى قَوْلِهِ بِإِيْدِهِ يَحَرِّكُهَا - قَالَ: قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَيَسَّاءَ فَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتَقَاتِكُمْ لَه وَأَصْدَقْتُكُمْ وَأَبْرَأْتُكُمْ، وَلَوْلَا هَدْيِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا

زَمَانٌ وَمَا أَبَالِي بِأَيْتُكُمْ بَايَعْتُ، لَنْ كَانَ مُسْلِمًا لِيَرُدُّهُ عَلَيَّ دِينُهُ، وَلَنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا لِيَرُدُّهُ عَلَيَّ سَابِغِهِ»^(١)، يَعْنِي^(٢) الْوَالِي عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (مقدم علي عيه السلام من سعيته، فقال: «بم أهلت؟» قال: بما أهل به النبي ﷺ. فقال له النبي ﷺ: «فأهد، وامكث حراماً» قال: وأهدي له علي هدياً). ثم ذكر مسلم بعد هذا بقميل حديث أبي موسى الأشعري ﷺ قال: (قومت على رسول الله ﷺ وهو متبج بالبطحاء، فقال لي: «حججت؟» فقلت: نعم، فقال: «بم أهلت؟» قال: قلت: لبيت بإهلال كإهلال النبي ﷺ، قال: «قد أحسنت، طُف بالبيت وبالضفا والمروة، وأجل»^(٣) قال: فطفُ بالبيت وبالضفا والمروة). وفي الرواية الأخرى عن أبي موسى أيضاً، (أن النبي ﷺ قال له: بم أهلت؟ قال: أهلت بإهلال النبي ﷺ، قال: «هل سقت من هدي؟» قلت: لا، قال: «فطف بالبيت وبالضفا والمروة، ثم جُلْ»^(٤)).

هذه الحديثان مختلفان على صحة لإجماع معتقداً، وهو أن يحرم إحراماً كإحرام فلان، فينعقد إحرامه ويصير محرماً بما أحرم به فلان، واختلف آخر الحديثين في التحلل، فأمر علياً بالقد على إحرامه، وأمر أبا موسى الأشعري بالتحلل، وإنما اختلف آخرهما لأنهما أحراماً كإحرام النبي ﷺ، وكان مع النبي ﷺ لهدي، فشاركه علي في أن معه الهدي، فلهذا أمره بالقد على إحرامه كما بقي النبي ﷺ على إحرامه بسبب الهدي، وكان ذريئاً، وصار علي ﷺ ذريئاً. وأم أبو موسى فلم يكن معه هدي، فصار له حكم النبي ﷺ لو لم يكن معه هدي، وقد قال النبي ﷺ: إنه لولا الهدي لجعلها عمرة وتحلل، فأخبر أبا موسى بذلك، فلذلك^(٥) اختلف أمره ﷺ لهما، واعتدما ذكرته فهو الصواب، وقد تأولهما الخطابي والقاضي عياض تأويلين^(٦) غير مرضيين^(٧)، والله أعلم.

قوله: (وأهدي له علي هدياً)، يعني هدياً اشتراه، لا أنه من السعاية على الصدقة.

(١) عريق برقم: ٣٦٧.

(٢) في (ج): أي.

(٣) في (ص) و(هـ): ثم حل.

(٤) مساندي برقم: ٢٩٥٧.

(٥) في (ج): فهد.

(٦) في (ج): تأويل.

(٧) «أعلام الحديث»: (٣/٨٥٢)، و«إكمال المعتم»: (٤/٢٦٠).

[٢٩٤٤] ١٤٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَلَمَّا قَبِضَتْ مَكَّةُ أَمَرَنَا أَنْ نَجِلَ وَنَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيْنَا، وَهَبْنَا بِذُؤُرُنَا، فَبَعَثَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، لَمَّا تَقَرَّرِي أَشْيَاءَ بَلَغَهُ مِنَ السُّبْحِ، أَمْ شَيْءٌ مِنْ قَبْلِ النَّاسِ؟ فَقَالُوا: «أَيُّهَا النَّاسُ، أَجِلُوا، أَجِلُوا، فَلَوْلَا الْهَدْيُ الَّذِي مَعِيَ فَعَلْتُمْ؟» قَالَ فَأَجَلَلْنَا حَتَّى وَطِئْنَا النِّسَاءَ، وَفَعَلْنَا مَا يَقَعَرُ لِلْحَلَالِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، وَجَعَلَتْ مَكَّةُ يَظْهَرُ، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ. [المحدث: ١٢٣٨] [المرق: ٢٩٤٣].

[٢٩٤٥] ١٤٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ نَافِعٍ قَالَ: قَبِضَتْ مَكَّةُ مُتَمَلِّعًا بِعُمْرَةٍ قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ النَّاسُ: تَصِيرُ حَاجَّةً لِأَنَّ مَكَّةَ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَجَحٍ فَاسْتَفَيْتُهُ، فَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ رضي الله عنه أَنَّهُ حَجَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ سَاقِ الْهَدْيِ مَعَهُ، وَقَدْ أَهْلُوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِلُوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ، فَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَصِّرُوا وَأَقِيمُوا

قوله: (حتى إذا كان يوم التروية، وجعلنا مكة بظهر، أهلك بالحج) فيه دليل للشافعي وعواقبه أن المتمتع وكل من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج، فالسنة له أن يحرم يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة، وقد سبقَت المسألة مراراً.

وقوله: (جعلنا مكة بظهر) معناه: أهلنا عند إرادتنا للحج إلى بيتي.

قوله: (حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري أنه حج مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدي معه، وقد أهلوا بالحج مفرداً، فقال رسول الله ﷺ: «أجلوا من إحرامكم، فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة، وقصروا وأقيموا خلافاً، حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج، واجعلوا التي قبضتم بها متعة».) وعلم أن هذا الكلام فيه تيسيم وتأخير، وتقديره: وقد أهلوا بالحج مفرداً، فقل رسول الله ﷺ: اجعلوا إحرامكم عمرة، وتحلوا بعمل العمرة، وهو معنى فتح الحج إلى العمرة.

واختلف العلماء في هذا الفسخ: من هو خاص للصحة تلك السنة خاصة، أم باقي لهم ولغيرهم إلى يوم النسيئة؟ فقل أحمد وطائفة من أهل الطاهر ليس خاصاً، بل هو باقي إلى يوم النسيئة، فيجوز لكل من أحرم بحج وليس معه هدي أن يقلب إحرامه عمرة، ويتحلل بأعمامه.

وقال مالك وشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف: هو مختص بهم في تلك

حَلَالًا، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الثَّرْوَةِ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا النَّيَّ قَدِيمَتُمْ بِهَا مُنْعَةً. قَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُنْعَةً وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ؟ قَالَ: «افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، فَإِنِّي لَوَ لَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ لَا يَجِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ» فَفَعَلُوا.

والسماوي: ١١٥٦٨ [رواه الطبري: ٢٩٤٣].

٢٩٤٦ [١٤٤ - (٥٠٠)] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ لَمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الصَّخْرِيُّ، عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ صَاطِئِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً وَنَجِلَّ، قَالَ: وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً. [ص: ٢٩٤٣]

أشهر الحج، ومما يستند به للجمهور حديث أبي ذر رضي الله عنه، الذي ذكره مسام ص: ٨٤ هذا بقبيل: (كانت المنعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة) ^(١) يعني فسح الحج إلى العمرة.

وفي كتاب النسائي عن الحارث بن بلال، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، فسح الحج لنا خاصة أم للناس عامة؟ فقال: «بل لنا خاصة» ^(٢).

وأما الذي في حديث سرقة: (ألباب هذا أم لأبدا؟ فقال: «لأبدا أبدا») فمعناه: جواز الاعتناء في أشهر الحج والقروا ^(٣)، كما سبق تفسيره.

فالحاصل من مجموع طرق الأحاديث: أن العمرة في أشهر الحج جائزة إلى يوم القيامة، وكذلك القروا، وأن فسح الحج إلى العمرة يختص بثلاث السنّة، والله أعلم.

قوله ﷺ: «(حتى إذا كان يوم الثروة فأهلوا بالحج، واجعلوا النّي قديمتم بها منعة)». قالوا: كيف نجعلها منعة وقد سمّينا الحج؟ فقال: «افعلوا ما أمرتكم به، فإنني لو لا أنني سقْتُ الهدي لعلتُ مثل الذي أمرتكم به». هذا دليل ظاهر للمشافعي ومالك وموافقيهما في ترحيح الإفراد، وأن غالبهم كانوا مُحَرِّمين بالحج، ويتأول رواية من روى: متمتعين، أنه أراد: في آخر الأمر صدروا مُتَمَتِّعين، كما سبق تقريره في أوائل هذا الباب. وفيه دليل للمشافعي وموافقيه في أن من كان بمكة، وأرد الحج، إما يُحْرَم به من يوم الثروة، وقد ذكرنا المسألة مرّتين.

(١) سيأتي برقم: ٢٩٦٥

(٢) النسائي: ٢٨٠٨، وأخرجه أبو طرود: ١٨١٨، وابن ماجه: ٢٩٨٤، وأحمد: ١٥٨٥٣

(٣) قوله: والقروا: ليس في (س) و(ه).

١٨ - [باب في المنعة بالحج والعمرة]

[٢٩٤٧] ١٤٥ - (١٢١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُثْمَى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُنْثَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِالْمُنْعَةِ، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنْهَا، قَالَ: فَلَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: عَلَى يَدَيَّ دَارَ الْحَدِيثِ، ثُمَّ تَعَنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَانَ يُجِلُّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ مَنَازِلَهُ، فَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لَكَ كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ، وَابْتَئُوا نِكَاحَ هَذِهِ النِّسَاءِ، فَلَنْ أَوْتِيَ بِرَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً إِلَى أَجَلٍ إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ. (أخر ٢٩٤٨).

قوله: (كان ابن عباس يأمر بالمنعة، وكان ابن الزبير ينهى عنها، قال: فذكرت لعباد بن عبد الله، قال: على يدي دار الحديث، ثم تعننا مع رسول الله ﷺ، فلما قام عمر قال: إن الله كان يجلل لرسوله ما شاء بما شاء، وإن القرآن قد نزل منازلته، فاتموا الحج والعمرة، كما أمركم الله، وابتئوا نكاح هذه النساء، فلن أوتي برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجمته بالحجارة).

وفي الرواية الأخرى أن عمر قال: (فانصتوا لحكمكم من عمرتكم، فإنه أنتم لحجكم، وأنتم لعمرتكم). وذكر بعد هذا من رواية أبي موسى الأشعري أنه كان يقضي بالمنعة ويحج بأمر النبي ﷺ له بذلك. وقول عمر ﷺ: أن نأخذ بكتب الله، قول الله تعالى أمر بالإتمام. وذكر عن عثمان أنه كان ينهى عن المنعة أو^(١) العمرة، وأن علياً خالفه في ذلك، وأهل بهما جميعاً. وذكر قول أبي ذر - (كانت المنعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة) - وفي رواية: (وخصه). وذكر قول عمر بن الخطاب: (إن النبي ﷺ أصر طائفة من أهله في العشر، فلم تنزل آية تفسخ ذلك)، وفي رواية: (جمع بين حج وعمرة، ثم لم ينزل فيها كتاب ولم ينه).

قال المازري: أخيف في المنعة التي نهى عنها عمر في الحج، فقيل: هي فسح الحج إلى العمرة، وقيل: هي العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عدها، وعلى هذا إنما نهى عنها ترغيباً في الأفراد الذي هو أفضل^(٢)، لا أنه^(٣) يعتقد بطلانها أو تحريمها.

(١) في (ج)، و.

(٢) في (ج)، (٢/ ٨٦).

(٣) في (ج): لا أنه.

[٢٩٤٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ وَهَيْزُ بْنُ خَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانٌ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَأَفْصَلُوا حَجَّكُمْ مِنْ عُمْرَتِكُمْ، فَإِنَّهُ أَنْتُمْ لِحَجَّكُمْ، وَأَنْتُمْ لِعُمْرَتِكُمْ. (الحمد ٣٦٩).

[٢٩٤٩] ١٤٦١ - (١٢١٦) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ خَلْفٌ - حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَخَوَّنَ نَقْرُؤُ: لَتَيْتُكَ بِلَحِجٍّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَ عُمْرَةً. (المسند ١٤٨٣٢، والبخاري ٢٦٥٨٠).

وقال القاضي عياض: ظاهر حديث جابر وعمران وأبي موسى أن المُنْتَعَةَ التي اختلفوا فيها إنما هي فُسْحُ الْحَجِّ إلى العمرة، قال: ولهذا كان عمر يضرب لئلا يسلبها، ولا يضربهم على مجرد التمتع في أشهر الحج، وإنما ضربهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة أن فسح الحج إلى العمرة كان مخصوصاً في تلك السنة للحجكة التي قدمت ذكرها.

قال ابن عبد البر^(١): لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله: **مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْفَدْيِ** (البقرة ١٩٦)، هو الاعتناء في أشهر الحج قبل الحج: فإن: ومن التمتع أيضاً لقراء: لأنه تمتع بسقوط سفره للسكك الأخري من بلده، قال: ومن التمتع أيضاً فسح الحج إلى العمرة هذا كلام القاضي^(٢).

قلت: والمعتار أن عمر وعثمان وغيرهما إنما نهوا عن التمتع لئلا هي الاعتناء في أشهر الحج، ثم فسح من عامه، ومر فهم نهى أوليائه، للترغيب في الأفراد لكونه أفضل، وقد انعقد الإجماع بعد هذا على جواز الأفراد والتمتع والقرآن من غير كراهة، وإنما اختلفوا في الأفضل منها، وقد سبق هذه المسألة في أوائل هذا الباب مستوفاة، والله أعلم.

وأما قوله في منعة النكاح - وهي بكس المرأة إلى أجل - فكان مباحاً ثم فسح يوم خيبر، ثم أباح يوم الفتح، ثم فسح في أيام الفتح، واستمر تحريره إلى الآن وإلى يوم القيامة، وقد كان فيه خلاف في العصر الأول - ثم ارفع، وأجمعوا على تحريره، وسيأتي بسط أحكامه في كتاب النكاح^(٣)، إن شاء الله تعالى.

(١) انظر التمهيد: (٢٤٢/٨) وما بعده.

(٢) التكميل المجلد ٨: (٢٦٤/٤).

(٣) (١٥/٨).

١٩ - [باب حجة النبي ﷺ]

[٢٩٥٠] ١٤٧ - (١٢١٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ خَاتَمٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا خَاتَمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْعَدَنِيُّ - عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَسَأَلَ عَنِ الْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْنَا، فَقُلْتُ: أَدُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بِنَ حُسَيْنٍ، فَأَهْوَى يَدَهُ إِلَى رَأْسِي فَنَزَعَ رِزِّي الْأَعْلَى، ثُمَّ نَزَعَ رِزِّي الْأَسْفَلَ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ تَيْنَ نَذْيِي وَالْ يَوْمِئِذٍ عَلَامٌ شَابٌ، فَقَالَ: مَرَحِبًا بِكَ يَا ابْنَ أَخِي، سَلِّ عَمَّا لَيْسَتْ، فَسَأَلْتُهُ، وَهُوَ أَعْمَى، وَخَضِرَ وَفَتْ الصَّلَاةُ، فَقَدِمَ فِي نِسَاجَةٍ مُتَحِفًا بِهَا، كَلَّمَا وَضَعَهَا عَلَى مَنْكَبِهِ رَجَفَ

باب حجة النبي ﷺ

فيه حديث جابر، وهو حديث عظيم، شتميل على جمل من القوائد، ونفائس من مهمات النقود، وهو من أفراد مسمم، سم برودة البخاري في «مصححه»، ورواه أبو خزيمة^(١) كرواية مسلم. قال القاضي: وقد تكلم الناس على ما فيه من البقرة وأكثروا، وصنف فيه أبو بكر بن المنذر جزء كبيراً، وحرّج فيه من البقرة مئة وثلاثة وخمسين نوعاً، ولو تقصّي لريد على هذا لعدد^(٢) قريب منه، وقد سبق لا احتجاج ينكبت منه في أثناء شرح لأحد حديث السابقة، وسنذكر ما يحدّث إلى التنبؤ عليه على ترتيبه، إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن جعفر بن محمد، عن أبيه قال: دخلنا على جابر بن عبد الله، فسأل عن القوم حتى انتهى إلينا، فقلت: أنا محمد بن علي بن حسين، فأهوى يده إلى رأسي. فنزع ريزي الأعلى، ثم نزع ريزي الأسفل، ثم وضع كفه بين نذري، وأنا يومئذٍ علام شاب، فقال: مرحباً بك يا ابن أخي، سل عما شئت، فسألته، وهو أعمى، فحضر وقت الصلاة، فقام في نِسَاجَةٍ مُتَحِفًا بِهَا، كَلَّمَا وَضَعَهَا عَلَى مَنْكَبِهِ^(٣) رَجَفَ طرفاها إليه من صَفَرها، ورداؤه إلى جنبه على المشجب، فصلّى بها).

هذه القطعة فيها فو لد. منها أنه يستحب لمن ورد عليه زائر أو صديق ويحومهم، أن يسأل عنهم

(١) في نسخة ١٩٠٥، وأحوجه إلى نسخة ٣٠٧٤، وأخذت ١٤٤٤.

(٢) في (ص) و(ط) نقلاً، ولمست من (ج) وهو، من، في، لما في «إكسر للمعجم»: (٢٦٥/٤).

(٣) في (ج)، منكبه.

طَرَفَهَا إِلَيْهِ مِنْ صَغَرِهَا، وَرَدَّاهُ إِلَى جَنْبِهِ عَلَى الْمَشْحَبِ، فَصَلَّى بِنَا. فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ

لِيُثَرِّلَهُمْ مَنَازِلَهُمْ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عَدِشَةَ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُرْسِلَ السَّاسَ مَنَازِلَهُمْ^(١) وَفِيهِ إِكْرَامُ أَهْلِ بَيْتِهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَمَا فَعَلَ جَابِرٌ بِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ. وَمِنْهَا سَتَجَابُ قَوْلُهُ لِلزَّائِرِ وَالضَّيْفِ وَنَحْوِهِمْ: تَرْحَبُ. وَمِنْهَا مَلَاحِفُ الزَّائِرِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ وَتَأْيِيسُهُ، وَهَذَا سَبَبُ خَلِّ جَابِرٍ ذُرِّيِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَوَضْعُ يَدِهِ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ.

وقوله (وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ شَابٍ) لِيَه تَبِيَّةٌ عَلَى أَنْ سَبَبَ فَعَلِ جَابِرٍ ذَلِكَ التَّأْيِيسُ لَكُونَهُ صَغِيرًا، وَأَمَّا الرَّجُلُ الْكَبِيرُ فَلَا يَحْسُنُ دُخَالُ الْيَدِ فِي جَيْبِهِ وَالْمَسْحُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ.

وسها جوازُ إِمَامَةِ الْأَعْمَى لِلْبَصِيرِ، وَلَا خِلَافَ فِي خَوَارِ ذَلِكَ، لَكِنْ ائْتَفَقُوا فِي الْأَفْضَلِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَوْجُو لِأَصْحَابِنَا:

أَحَدُهَا: إِمَامَةُ الْأَعْمَى أَفْضَلُ مِنْ إِمَامَةِ الْبَصِيرِ، لِأَنَّ الْأَعْمَى أَكْمَلُ خُشُوعًا لِعَدَمِ نَظَرِهِ إِلَى الْمَلْهُيَاتِ.

وَالثَّانِي: الْبَصِيرُ أَفْضَلُ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ احْتِرَارًا مِنَ الْمَجَاسَاتِ.

وَالثَّلَاثُ: هُمَا سَوَاءٌ لِعَدَمِ فَضِيلَتِهِمَا، وَهَذَا الثَّلَاثُ هُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَهُوَ لَصُّ الشَّافِعِيِّ.

وَمِنْهَا أَنَّ حَاجِبَ الْبَيْتِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ مِنْ غَيْرِهِ.

وَمِنْهَا جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ التَّوَدُّعِ عَلَيْهِ.

وَمِنْهَا جَوَازُ تَسْمِيَةِ الثَّنْدِيِّ لِلرَّجُلِ، وَفِيهِ خِلَافٌ لِأَهْلِ سُنَّةٍ، مِمَّنْ مَنَّ حَوْرُهُ كَالْمَرْأَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ وَقَدْ يَخْتَصُّ الثَّنْدِيَّ بِالْمَرْأَةِ، وَيَقَالُ فِي الرَّجُلِ: تَنَدَّوْءٌ، وَقَدْ سَبَقَ إِبْطَاحُهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْإِيمَانِ فِي حَدِيثِ الرَّجُلِ الَّذِي قَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَدْ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ. «لَنْ يَمُنَّ أَهْلُ النَّارِ»^(٢).

وقوله: (قَامَ فِي يَسَاجُزٍ) هِيَ بِكسْرِ النُّونِ وَتَخْفِيفِ السَّيْنِ، لِحِمْلَةِ وَبِالْجِيمِ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي نُسْخِ بِلَادِنَا، وَرَوَاهُ^(٣) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» وَالسَّنَنُ أَبِي دَاوُدَ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ: (فِي سَجَّةٍ). بِحَذْفِ النُّونِ، وَنَقَلَهُ الْقَاضِي عِبَّاسٌ مِنْ رِوَايَةِ الْجُمْهُورِ، قَالَ: وَهُوَ^(٤) الْقُصُوبُ، قَالَ: وَالسَّجَّةُ

(١) أخرجه أبو يعنى في المستدرج: ٤٨٢٦، وبيهقي في الشعب الإيمان: ١٠٨٩، وأحمد عند أبي داود: ٤٨٤٤.

(٢) مسلم: ٣٠٦، من حديث سفيان بن سعد الساعدي رحمه الله وسبق هذا في باب بيان خلق تحريم قتل الإنسان نفسه (١/٥٠٩).

(٣) في (خ): ورواه.

(٤) في (خ): وقيل: هو.

حَجَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ يَبْدُو، فَقَعَدَ يَسْعَا، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ نِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَخُجْ، ثُمَّ أَذَنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بِشَرِّ كَثِيرٍ، كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَعْمَلَ وَشَلَّ عَمَلِهِ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ،

وَالشَّاجُ جَمِيعاً؛ ثَوْبٌ كَالطَّلَسَانِ وَشَبَّه، قَالَ: وَرَوَاةُ النُّونِ وَفَعَتْ فِي رَوَاةِ ثِقَاتِي، قَالَ: وَمَعْنَاهُ ^(١) ثَوْبٌ مُلَفَّفٌ ^(٢)، قَالَ: قَالَ بَعْضُهُمْ: النُّونُ خَطٌّ وَتَصْحِيفٌ ^(٣).

قَالَ: لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ كِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَيَكُونُ ثَوْباً مَلْفُفًا عَنِ حَيَاةِ الطَّلَسَانِ، قَالَ لِقَاضِي فِي «الْمَشَارِقِ»: الشَّاجُ وَالشَّاجَةُ: لِلطَّلَسَانِ، وَجَمْعُهُ: سِجَانٌ، قَالَ: وَقِيلَ: هِيَ الْخُضْرُ مِنْهَا خَاصَّةٌ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هُوَ طِلَسَانٌ مُقَوَّرٌ يُنْسَجُ كَذَلِكَ، قَالَ: وَقِيلَ: هُوَ الطِّلَسَانُ الْخَشِينُ، قَالَ: وَيُقَالُ: الطِّلَسَانُ يَفْتَحُ اللَّامَ وَكَسْرَهَا وَضَمَّهَا، وَهِيَ أَقْلٌ ^(٤).

وَقَوْلُهُ: (وَرَدَّاهُ إِلَى جَنْبِهِ عَلَى الْمَشْجَبِ) هُوَ بِمِثْلِهِ مَكْسُورَةٌ لَمْ شَبَّ مَعِجَمَةً سَاكِنَةٌ لَمْ جِيمٌ ثُمَّ يَاءٌ مُوَحَّدَةٌ، وَهُوَ اسْمٌ لِأَعْوَدٍ يُوَضَعُ عَلَيْهَا لَثَابٌ وَمَتَاعُ الْبَيْتِ.

قَوْلُهُ: (الْخَبْرِي مِنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) هِيَ بِكسر الحاء وفتحها، وَالْمُرَادُ حَجَّةُ الْوَدَاعِ.

قَوْلُهُ: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ نِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَخُجْ) يَعْنِي: مَكَثَ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَذَنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ) مَعْنَاهُ: أَعْلَمَهُمْ بِذَلِكَ وَأَشَاعَهُ بَيْنَهُمْ لِيَتَأَهَّلُوا لِلْحَجِّ مَعَهُ، وَيَتَعَلَّمُوا الْمَنَاسِكَ وَالْأَحْكَامَ، وَيَشْهَدُوا ^(٥) أَقْوَالَهُ وَأَفْعَالَهُ، وَيُوصِيهِمْ لِيَبْلُغَ الشَّاهِدُ الْعَائِبَ، وَيُثَبِّتَ دَعْوَةَ الْإِسْلَامِ، وَيَبْلُغَ الرِّسَالَةَ الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ، وَفِيهِ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلْإِمَامِ إِذْ بَدَأَ لِلنَّاسِ بِالْأُمُورِ الْمَهِيَّةِ لِيَتَأَهَّلُوا لَهَا.

قَوْلُهُ: (كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، قَالَ الْقَاضِي: هَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ أَحْرَمُوا بِالْحَجِّ، لِأَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَهُمْ لَا يُخَالِفُونَهُ، وَلِهَذَا قَالَ جَابِرٌ: (وَمَا عَمِلَ مِنْ شَيْءٍ عَمِلَتْ بِهِ)، وَمِثْلُهُ تَوْفُّقُهُمْ عَنِ التَّحَلُّلِ بِالْعُمْرَةِ مَا لَمْ يَتَحَلَّلْ، حَتَّى أَغْضَبُوهُ وَعَتَدُوا إِلَيْهِمْ، وَمِثْلُهُ تَعْلِيْقُ عَلِيٍّ

(١) فِي (ج): وَمَعْنَاهُ.

(٢) فِي (ص): وَهِيَ: مُلَفَّفٌ. وَهُوَ خَطٌّ وَاسْتِثْنَاءٌ مِنْ (ج) وَهُوَ الْمُرَافِقُ مَا فِي الْكُتُبِ لِمَعْنَاهُ: وَهَذَا فِي الْأَنْوَاعِ: (٢٧/٢).

(٣) الْكُتُبُ الْمَعْنَاهُ: (٢٦٦/٤)، وَالْفَرْقُ مَشَارِقُ الْأَنْوَاعِ: (٢٢٩/٢).

(٤) الْمَشَارِقُ الْأَنْوَاعِ: (٢٢٤/١) وَ(٢٣٢/٢).

(٥) فِي (ج): لِيَتَأَهَّلُوا.

فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ أَضْمَعُ؟
قَالَ: «اغْتَسِلِي، وَاسْتَنْفِرِي بِثَوْبٍ، وَأَحْرِمِي» فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ
الْقَصْوَاءَ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نُفُتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ.....

وَأَبَى مُوسَى إِحْرَامَهُمَا عَلَى إِحْرَامِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

قوله ﷺ لَأَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ، وَقَدْ وَلَدَتْ «اغْتَسِلِي، وَاسْتَنْفِرِي بِثَوْبٍ، وَأَحْرِمِي» فِيهِ اسْتِحْبَابُ
غُسِّ إِحْرَامِ لِلنِّسَاءِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ فِي بَابِ مُسْتَقٍ^(٢)، وَفِيهِ أَمْرُ الْحَافِظِ وَالنِّسَاءِ وَالْمُسْتَحَاضَةِ
بِالِاسْتِغَارِ، وَهُوَ أَنْ تَشُدَّ فِي وَطْئِهَا شَيْئًا، وَتَأْخُذَ خِرْقَةً عَرِيضَةً تَجْعَلُهَا عَلَى مَحَلِّ الدَّمِ، وَتَشُدَّ حَرَفِهَا
مِنْ قُدَامِهَا وَمِنْ وَرَثَتِهَا فِي ذَلِكَ الْمَشْدُودِ فِي وَطْئِهَا، وَهُوَ شَيْبَةٌ بِقَمَرٍ لَدَا بَعْدَ بَيْتِهَا، وَلِيهِ صَبْحَةُ
إِحْرَامِ الْنِّسَاءِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ) فِيهِ اسْتِحْبَابُ رَكْعَتَيِ الْإِحْرَامِ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ مَبْسُوطًا^(٣).

قوله: (ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ) هِيَ بَيْتُجُ الدَّفَفِ وَالْمَدَامُ. قَالَ الْقَاضِي: وَوَقَعَ فِي نَسَخَةِ الْعُدْرِيِّ، (الْقَصْوِيُّ)
بِضْمٍ لِقَفٍّ وَالْقَصْرُ، قَالَ. وَهُوَ خَطَأٌ، قَالَ الْقَاضِي: قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ كَانَتْ لِنَبِيِّ ﷺ نَوْفٌ: لِقَصْوَاءَ،
وَالْجِدْعَاءُ، وَالْعَضْبَةُ^(٤)، قَالَ أَبُو قَتَيْبَةَ: الْعَصْبَةُ، سَمٌّ لِنَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُسَمَّ بِذَلِكَ شَيْءٌ أَصَابَهَا^(٥).

قَالَ الْقَاضِي: قَدْ ذَكَرْتُ أَنَّهُ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ، وَفِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ: (خَطَبَ عَلَى الْقَصْوَاءِ)، وَفِي
غَيْرِ مُسْنَدٍ، (خَطَبَ عَلَى نَاقَتِهِ لَجِدْعَاءَ)^(٦)، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: (عَلَى نَاقَتِهِ خِرْمَاءَ)^(٧)، وَفِي آخَرَ:
(الْحَشْبَاءَ)^(٨)، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: (كَانَتْ لَهُ نَاقَةٌ لَا تُسَبِّقُ)^(٩)، وَفِي آخَرَ: (تُسَمَّى مَحْضَرَةً)^(١٠)، وَهَذَا

(١) إسناده الصحيح: (٢٦٧/٤).

(٢) بإسنادٍ حرم النِّسَاءَ: ص: ٢٩٨، من ثلثنا الجزء.

(٣) فِي بَابِ أَمْرِ أَهْلِ الْعَدَّةِ بِالْإِحْرَامِ، ص: ٢٥٠، مِنْ هَذَا الْفَرْعِ.

(٤) لا يعرف. ص: ١٤٩.

(٥) الغريب الحديث: (٢٠٧/٢).

(٦) أخرجه أحمد: ٢٢١٦٦، وابن حبان: ٤٥٦٢، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

(٧) أخرجه أحمد: ١٨٧٢٥، وابن حبان: ٣٨٧٤، من حديث أبي كاهن قيس بن عائد رضي الله عنه.

(٨) أخرجه أبو داود: ١٩٥٤، وأحمد: ١٥٩٦٨، من حديث لهرماس بن زبدة الباهلي رضي الله عنه.

(٩) أخرجه البخاري: ٢٨٧٢، وأحمد: ١٢٠١١، من حديث أنس رضي الله عنه.

(١٠) أخرجه ابن ماجه: ٣٠٥٧، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه الترمذي في التكميل: ٤٠٨٤، وأحمد: ٢٣٤٩٧، من

حديث وجلي، وإسناده صحيح.

نَظَرْتُ إِلَى مَدَى بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلُ

كُلِّهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لِنَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ، خِلَافَ مَا قَالَهُ أَبُو قَتَيْبَةَ، وَأَنَّ هَذَا كَانَ سَعْدًا أَوْ وَصَفَهَا لِهَذَا الَّذِي
بِهَا، خِلَافَ مَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ، لَكِنْ يَأْتِي فِي كِتَابِ لِنْدَرِ أَنَّ الْقَصْوَاءَ عِزُّ الْعِصْبَاءِ، كَمَا سَمِعْتُهُ
هَذَا^(١)، قَالَ الْحَرَبِيُّ: لِعِصْبَتٍ وَلِحَدُغٍ وَالْحَرَمُ وَالْقُضْمُ وَالْمُخَضَّرَةُ فِي الْأَذُنِ^(٢)، قَالَ ابْنُ
الْأَعْرَابِيِّ: الْقَصْوَاءُ لَمَنْ قُطِعَ صَرْفُ أُذُنَيْهِ، وَلِحَدُغٍ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَقَدْ الْأَصْمَعِيُّ فِي الْقَصْوَاءِ^(٣) مِثْلَهُ،
قَالَ: وَكُلُّ قُطْعٍ فِي الْأَذُنِ حَدُغٌ، فَإِنْ جَاوَزَ الرِّبْعَ فَهِيَ عِصْبَاءٌ، وَلِلمُخَضَّرِ: مَقْطُوعُ الْأَنْبِيَةِ، فَإِنْ
اصْطَلَمَتْ فَهِيَ ضَبْعَاءٌ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٤): الْقَصْوَاءُ: الْمَقْطُوعَةُ لِأَذُنٍ غَرِيبًا، وَالْمُخَضَّرَةُ:
نَمِشَاتُصْلَةٌ، وَنُظْبَاءٌ: الْمَقْصُوعَةُ النَّصَبُ فِي فَرْقِهِ. وَقَالَ الْحَلِيلُ: الْمُخَضَّرَةُ مَقْصُوعَةُ الرَّاحِلَةِ،
وَالْعِصْبَاءُ مَشْقُوقَةُ الْأَذُنِ^(٥). قَالَ الْحَرَبِيُّ: فَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِصْبَاءَ اسْمٌ لَهَا، وَإِنْ كَانَتْ
عِصْبَاءَ الْأَذُنِ فَقَدْ جُعِلَ اسْمُهَا. هَذَا أَخْرَجَ كَلَامَ الْقَاضِي^(٦).

وَقَدْ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التِّيمِيُّ التَّمِيمِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّ الْعِصْبَةَ وَالْقَصْوَاءَ وَالْجِدْعَاءَ اسْمٌ لِنَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ
كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٧)، وَرَأَى أَهْلَهُ.

قَوْلُهُ: (نَظَرْتُ إِلَى مَدَى بَصَرِي) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ. (مَدَى بَصَرِي) وَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَعْنَاهُ: مَتَنِي
بَصَرِي، وَأَنْكَرَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ: مَدَى بَصَرِي، وَقَدْ: بَصُوبٌ: مَدَى بَصَرِي^(٨)، وَلَيْسَ هُوَ مُتَكْرِرٌ، بَلْ
هَذَا لِنَفَقَةٍ، لَيْسَ^(٩) أَشْهُرٌ.

قَوْلُهُ: (نَظَرْتُ إِلَى مَدَى بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ، مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ) فِيهِ جَوْرُ الْحِجِّ رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَهُوَ مُجْمَعٌ
عَلَيْهِ، وَقَدْ تَطَاهَرَتْ عَلَيْهِ دَلَالَةُ الْكِتَابِ وَلِسَانُهُ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى: ﴿وَوَلَّى فِي الْآلَتَيْنِ بِالْحِجِّ

(١) هَذَا قَوْلُ الْقَاضِي: وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ الْإِتْقَانُ فِي رَأْيِهِ: لَا وَفْقَهُ لِنَدَرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِكْمَالًا، مُعْتَمِدًا: (٥/٣٩٠-٣٩١).

(٢) فِي (مَنْ) وَ(مَا) - الْأَذُنُ، وَالْمَشْبُوتُ مِنْ (خ) وَهُوَ مَوْقِفٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِكْمَالِ مُعْتَمَدًا. وَوَقَعَ فِي مَقْلُوعِهِ - الْعُشَّةُ لِي الْأَذُنِ
بِرَبْعَةِ كَيْسَةٍ لِمُثَلَّثَةٍ.

(٣) فِي (مَنْ) وَ(مَا): وَالْقَصْوَاءُ يَدُلُّ عَلَى قَصْوَةٍ مِنْ (ح) وَهُوَ مَوْقِفٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِكْمَالِ مُعْتَمَدًا.

(٤) فِي (مَنْ): أَبُو عُبَيْدٍ، وَهُوَ ضَعْفٌ.

(٥) «بَعِينٌ»: (٤/٣٢٩) وَ(١١/٢٨٣).

(٦) إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ: (٤/٢٦٨).

(٧) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الْبَصَائِتِ» (١/٣٨٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ»: (٤/٢٣٣).

(٨) نَظَرُ: «أَدَبُ الْكُتُبِ» ص ٤١١، وَ«الْمَحْكَمُ»: (٩/١٤١١) وَ«مَشَارِقُ الْأَوْرُقِ»: (١/٣٧٦).

(٩) فِي (خ): الْمَدَى.

يَأْتُونَكَ بِجَسَدٍ آلَةٍ وَعَلَى كُفَيْ خَيْرٍ ﴿٢٧﴾ واختص العلماء في الأفضل منهما، فقد مالك وإسحاق وجمهور العلماء: الركوب أفضل، اقتداء بالنبي ﷺ، ولأنه أعز له على وطائفت مناسكه^(١)، ولأنه أكثر فقهًا. وقال داود: ماشياً أفضل مشقة. وهذا قاسده لأن المشقة ليست مطلوبة.

قوله : (وعلیه یُنزِلُ القرآنُ وهو یعْرِفُ تَأْوِيلَهُ) معناه : الحثُّ على التعمُّق بما أُخبرَكم عن فعه في حقيقته تلك .

قوله . (فَأَهْلُ الْتَوْحِيدِ) يعني قوله : الْيَتِ الْتَوْحِيدِ لَمْ يَكُنْ ، وفيه إشارة إلى مخالفة ما كانت الجاهلية تقول في تسميتها من لفظ الشرك . وقد سبق ذكر تلخيص في باب التسمية^(٢٦) .

قوله: «فأهل بالتوحيد» «إليك اللهم ليبيك، ليبيك لا شريك لك ليبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»، وأهل الناس بهذا الذي ^(٢٣) يهلون به، فلم يرد رسول الله ﷺ عليهم شيئاً منه، ولزم رسول الله ﷺ نفيته. قال القاضي عياض: فيه إشارة إلى ما روي من زيادة الناس في المثلية من الثناء والتذكر، كما روي في ذلك عن عمر أنه كان يزيد: (إليك ذا النعماء والفصل الحسين، ليبيك مرقوباً منك، ومرغوباً إليك) ^(٢٤). وعن ابن عمر: (إليك وسعديك، والخير بيديك، والمرغوب إليك والعمل) ^(٢٥). وعن أنس: (إليك حمدٌ، تُعبدُ ويردُّ) ^(٢٦). قال القاضي: قال أكثر النعماء. المستحبُّ الاقتصاد على نية رسول الله ﷺ، به قال مالكٌ وشافعي ^(٢٧)، والله أعلم.

(۱) غر (ج): وظائفہ رعناہی۔

(٢٦) من : ١٤٧٦ هـ في جلد الأخير .

(٣) **نحو (ش):** $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$ ، $\frac{d}{dx} x^{-2} = -2x^{-3} = -\frac{2}{x^3}$

(١) أنتجته بـ: أنجى شية في: لا تعينه = ١٣١٧٢

(۵) أخرجه مسلم؛ ٧٨١٤، وأحمد؛ ٦١٤٦، وإمام بریده لیس زیدوا این عمر جي من قول عمر

(٦) أخرجه الزوارق : ١٨٠ هـ ، وعرفتم بها : ٢٨٠ هـ

(٧) كرم، المعجم : (٢٦٩ / ٤).

به، فلم يؤد رسول الله ﷺ عليهم شيئاً منه، ولزم رسول الله ﷺ تلييته، قال جابر رضي الله عنه: «لَسْنَا نُنَوِي إِلَّا الْحَجَّ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَمَّ الرُّكْنَ، فَرَمَلْنَا ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا.....»

قوله: (قال جابر: لَسْنَا نُنَوِي إِلَّا الْحَجَّ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ) فيه دليل لمن قال بترجيح الإفراد، وقد سبقته المسألة مستقصاة في أول الباب السابق^(١).

قوله: (حتى أتينا البيت) فيه بيان أن لَسْنَا لِحُجَّاجٍ^(٢) أن يدخلوا مكة قبل الوقوف بعرفة؛ ليطوفوا للقدوم وغير ذلك.

قوله: (حتى أتينا البيت معه، استلم الركن، فَرَمَلْنَا ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا) فيه أن المَحْرِمَ إذا دخل مكة قبل الوقوف بعرفة يسر له طواف القدوم، وهو مَجْمَعٌ صيه. وفيه أن الطواف سبع طوافات. وفيه أن السَّنة أن يرمي في الثلاث الأول^(٣)، ويمشي على عادته في الأربع الأخيرة.

قال العنقاء: الرَّمْلُ هو سَرْعُ المَشْيِ مع تَدْرُبٍ لُحْطًا، وهو لُحْبٌ، قل أصحابنا: ولا يُسْتَحَبُّ الرَّمْلُ إِلَّا فِي صَوَافٍ وَحِدَةٍ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، أَمْ إِذَا طَافَ فِي غَيْرِ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَلَا رَمْلَ بِلَا خِلَافٍ، وَلَا يُشْرَعُ^(٤) أَيْضًا فِي كُلِّ طَوَافٍ حَجٍّ، وَإِنَّمَا يُشْرَعُ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا، وَفِيهِ قَوْلَانِ مشهوران لشيخنا، أصحُّهما: صَوَافٍ يَعْنِيهِ سَعْيٌ، وَيُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ، وَيُتَصَوَّرُ فِي طَوَافٍ لِإِقَاضَةٍ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي طَوَافِ الْوَدَاعِ. والقول الثاني: أنه لا يُشْرَعُ إِلَّا فِي طَوَافِ الْقُدُومِ، سواء أَرَادَ السَّعْيَ بِهِ أَمْ لَا، وَيُشْرَعُ فِي طَوَافِ الْعُمْرَةِ بِذَلِكَ فِيهِ إِلَّا طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قال أصحابنا: ولا ضَيْطَاعُ سَنَةٍ فِي الطَّوَافِ، وَقَدْ صَحَّ فِيهِ الْحَدِيثُ فِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» وَ«التِّرْمِذِيِّ» وَغَيْرِهِمَا^(٥)، وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ وَسَطُ رِدَائِهِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ، وَيُجْعَلَ طَرَفُهُ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، وَيَكُونُ مَنَكِبُهُ الْأَيْمَنُ مَكشُوفًا، قَدَلُوا، وَإِنَّمَا يُسْرُّ الْأَضْطَبَاعُ فِي طَوَافٍ يُسْرُّ فِيهِ الرَّمْلُ، عَلَى مَا سَبَقَ تَعْيِيلُهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) باب بيان وجوب الإفراد ص: ٣٩١

(٢) في (ص) و(هـ): للحج.

(٣) في (ج): الأولى.

(٤) في (ص) و(هـ): يسرع، وكلنا فيما سياتي من مثله

(٥) أبو داود: ١٨٨٣، والتِّرْمِذِيُّ: ٨٧٥، وأخرجه ابن ماجه: ٢٩٥١، أحمد: ١٧٩٥٧، من حديث

ثُمَّ تَقَدَّ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَرَأَ: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنْ مَّقَرِّ إِبْرَاهِيمَ لَمَسَلْ﴾ (سورة: ١٢٥)، فَجَعَلَ لِمَقَامِ بَيْتِهِ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَكَانَ أَبِي يَقُولُ: وَلَا أَعْلَمُهُ ذِكْرَهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: - كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَ﴿قُلْ يَدَيَّاهُ الْكَافِرُونَ﴾.

وَمَا يَوْلَهُ: (سَلَّمَ لِرُكْنٍ)، فَمَعْنَاهُ مَسْحَةُ يَدَيْهِ، وَهِيَ سُنَّةٌ فِي كُلِّ مَوَاقِفٍ، وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ وَصَحَابُهُ حَيْثُ ذَكَرْنَا مُسَلِّمَهُ بَعْدَ هَذَا، إِنَّا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: (ثُمَّ تَقَدَّ) ^(١) إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَرَأَ: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنْ مَّقَرِّ إِبْرَاهِيمَ لَمَسَلْ﴾ [البقرة: ١٢٥] جَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ. هذا دليلٌ لِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ يَبْغِي لِكُلِّ صَانِبٍ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ اسْتِقْدَامِ الرُّكْعَتَيْنِ الطَّوَافِ، وَخَتْمَهُ - هَلْ هُمَا وَاجِبَانِ أَمْ سُنَّتَانِ؟ وَعِنْدَكَ فِيهِ خِلَافٌ، حَاصِلُهُ ثَلَاثَةُ أَقْوَابٍ: أَصْحَابُهَا: أَهْمَا سُنَّةٌ وَالثَّانِي: أَهْمَا وَاجِبَانِ. وَالثَّالِثُ: إِنْ كَانَ طَوَافٌ وَاجِبًا قَوَاجِبَتَانِ، وَالْأَوَّلُ سُنَّتَانِ.

وَسِوَاهُ هُنَّ: وَاجِبَتَانِ أَوْ سُنَّتَانِ، بَوَاقِيهِمَا لَمْ يَبْطُلْ طَوَافُهُ، وَاسْنَدُهُ أَنَّ بَعْضَهُمَا خَلْفَ الْمَقَامِ، فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ فِيهِ لِحُجْرٍ، وَإِلَّا فَعَلَى الْمَسْجِدِ، وَإِلَّا فَقِي مَكَّةَ وَسَائِرَ الْحَرَمِ، وَلَوْ صَلَّاهُمَا فِي رُطْبِهِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَقْصَايِ الْأَرْضِ جَزْءًا، وَفَاتَتْهُ ^(٢) الْفَصِيلَةُ، وَلَا تَمُوتُ هَذِهِ الْعِبَادَةُ مَا دَامَ حَيًّا، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَطُوفَ أَطُوفَةً ^(٣) اسْتَحَبَّ أَنْ يُصَلِّيَ غُفْبَةً كُلَّ طَوَافٍ رُكْعَتِيهِ، فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَطُوفَ أَطُوفَةً ^(٤) بِلا صَلَاةٍ، ثُمَّ يُصَلِّيَ بَعْدَ الْأَطُوفَةِ لِكُلِّ صَوْفٍ رُكْعَتِيهِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: يَحُوزُ ذَلِكَ وَهُوَ خِلَافٌ دَلِيلِي، وَلَا يُقَدَّرُ: مَكْرُوهٌ، وَمَنْ قَدْ يَهْدِي: لِمُسَوِّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ وَعَدْلَشَةُ، وَطَدُوسٌ وَعَطَاةٌ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو يُوسُفَ، وَكَرَّهَهُ ابْنُ عَمْرٍو وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالزُّهْرِيُّ وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو ثَوْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَابْنُ السَّكَيْتِ، وَنَقَلَهُ «لِقَاضِي» عَنِ جُمْهُورِ الْمُفْقِهِاءِ ^(٥).

قوله: (مَكَانَ أَبِي يَقُولُ) - وَلَا أَعْلَمُهُ ذِكْرَهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: - كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَ﴿قُلْ يَدَيَّاهُ الْكَافِرُونَ﴾. معنى هذا الكلامُ أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ رَوَى هَذَا لِحَدِيثٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كَانَ يُبِي - يَعْنِي: مُحَمَّداً - يَقُولُ: إِنَّهُ قَرَأَ هَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ، قَالَ جَعْفَرُ: وَلَا

(١) عِي (ص): ثَمَرٌ، وَهُوَ خَطَا، وَيُلِي (ه): تَقْدِمُ.

(٢) عِي (ب): وَفَاتَتْ.

(٣) عِي (ب): أَطْوَاهُ.

(٤) عِي (ب): أَطْوَاهُ.

(٥) (إِسْمَاعِيلُ الصَّغِيرُ) (٤/ ١٧٧).

ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصُّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصُّفَا قَرَأَ: ﴿إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 11٥٨] «أَيْدًا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَبَدَأَ بِالصُّفَا، فَرَفَعَ عَلَيْهِ، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ، وَكَبَّرَهُ، وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَلْجَزُ وَعَدَهُ، وَنَصْرُ

أَعْدَمُ أَبِي ذَكْرَانَ لِقُرَّةٍ عَنْ قُرَّةِ جَدِّهِ فِي صَلَاةِ جَدِّهِ، بَنٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ قُرَّةِ لِسِيٍّ ﷺ فِي صَلَاتِهِ^(١) هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ.

وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكُفُورُ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وفي الثانية بعد المدة. ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

وأما قوله: (لا أعلمه ذكره إلا عن النبي ﷺ)، ليس هو شكاً في ذلك، لأن لفظة العلم تدل في ذلك، بل جزم برفعه إلى النبي ﷺ. وقد ذكره البيهقي بوسناد صحيح على شرط منسب عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر (أن النبي ﷺ طاف بالبيت فرمى من الحجر الأسود ثلاثاً، ثم صلى ركعتين قرأ فيهما: ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكُفُورُ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢))

قوله: (ثم رجع إلى الركن فاستلمه، ثم خرج من الباب إلى الصفا) فيه دلالة لما قد عرفت من الشافعي وغيره من النعمان أنه يستحب للصالح طوافه لقُدُومِ إذا قرع من الطواف وصلايته^(٣) خلفت التمتع أن يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه، ثم يخرج من باب الصفا ليسعى، وافقوا على أن هذا الاستلام ليس بواجب، وإنما هو سنة لو تركه لم يلزمه دم.

قوله: (ثم خرج من الباب إلى الصفا، فلما دنا من الصفا قرأ: ﴿إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 11٥٨] «أَيْدًا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَبَدَأَ بِالصُّفَا، فَرَفَعَ عَلَيْهِ، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ، وَكَبَّرَهُ، وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَلْجَزُ وَعَدَهُ، وَنَصْرُ هَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ» ثم دعا بين ذلك، قال مثل هذا ثلاث مرات، ثم نزل إلى المروة في هذه القطعة^(٤) أنواع من المنابك:

(١) في (ص): صلاة.

(٢) المتن الكبير: ٩: (٥/٦٤٨).

(٣) في (ص): بصلاته.

(٤) في (ص): عليه المنابك.

صَبْدُهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحَدَّهُ ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى إِذَا صَعِدَتْ مَشَى، حَتَّى أَتَى

مِثْلَهَا: أَنَّ السَّعْيَ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يُدَا مِنَ الصَّغْرِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَالْجُمْهُورُ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي رِوَايَةِ الْمَسْنُونِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»^(١) هَكَذَا بِصِيغَةِ الْجَمْعِ.

ومِثْلَهَا: أَنَّهُ يُنْبَغُ أَنْ يَرْقَى عَلَى الصَّغْرِ وَالْمَرْوَةِ، وَفِي هَذِهِ الثُّلَاثِ خِلَافٌ، قَالَ جُمْهُورُ أَصْحَابِنَا: هُوَ سَنَةٌ لَيْسَ بِشَرِطٍ وَلَا وَاجِبٍ، فَلَوْ تَرَكَهُ صَحَّ سَعْيُهُ. لَكِنْ فَدَتَهُ الْفَصِيلَةُ، وَقَالَ أَبُو حَنْظَلَةَ بْنُ الْوَكِيلِ^(٢) مِنْ أَصْحَابِنَا: لَا يَصَحُّ سَعْيُهُ حَتَّى يَصْعَدَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصَّغْرِ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ. قَالَ أَصْحَابُنَا: لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتْرَكَ شَيْئاً مِنَ الْمَسَافَةِ بَيْنَ الصَّغْرِ وَالْمَرْوَةِ، فَيُلَصِّقُ عَقْبَهُ بِدَرَجِ الصَّغْرِ وَإِذَا وَصَلَ الْمَرْوَةَ انْصَقَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِدَرَجِهَا، وَهَكَذَا فِي الْمَرَّاتِ لَسَعٍ يُشْتَرَطُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ أَنْ يُلَصِّقَ عَقْبَهُ بِمَا يَبْدَأُ مِنْهُ، وَأَصَابِعَهُ بِمَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ. قَالَ أَصْحَابُنَا: يَسْتَحِبُّ أَنْ يَرْقَى عَلَى الصَّغْرِ وَالْمَرْوَةِ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ إِنْ أَمَكَّهُ.

ومِثْلَهَا: أَنَّهُ يُسْنُّ أَنْ يَقِفْتَ عَلَى الصَّغْرِ مُسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةِ، وَيَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذَا الذِّكْرِ الْمَذْكُورَ. وَيَذْكُرُ الذِّكْرَ وَلِدَعَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا. وَقَالَ جُمَاةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: يَكْرَهُ الذِّكْرَ ثَلَاثًا، وَلِدَعَا مَرَّتَيْنِ فَقَدْ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحَدَّهُ»، مَعْنَاهُ: هَزَمَهُمْ بِغَيْرِ قِتَالٍ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ، وَلَا سَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِمْ، وَالْمُرَادُ بِالْأَحْزَابِ: الشَّيْثَانُ تَعَزَّبُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَكَانَ الْخَنْدَقُ فِي شَوَّالِ سَنَةِ أَرْبَعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَقِيلَ: سَنَةُ خُمُسٍ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي، حَتَّى إِذَا صَعِدَتْ مَشَى، حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ)، هَكَذَا هُوَ فِي النَّسَخِ، وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ، عَنْ جَمِيعِ النَّسَخِ، قَالَ: وَفِيهِ إِسْقَاطُ لَفْظَةِ «لَا بُدَّ مِنْهَا»، وَهِيَ (حَتَّى انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ رَقَعَ فِي بَطْنِ الْوَادِي)، فَسَقَطَتْ لَفْظَةُ (وَلَا بُدَّ مِنْهَا)، وَقَدْ ثَبَتَ هُنَا الْبَقِيَّةُ فِي غَيْرِ رِوَايَةٍ مُسَلِّمَةٍ، وَكَذَا ذَكَرَهَا الْحَمِيدِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ»^(٣)، وَفِي

(١) النَّسَائِيُّ: ٢٩٦٢.

(٢) أَبُو حَنْظَلَةَ بْنُ الْوَكِيلِ، الْقَاضِي، عَنْ كَلِمَةِ أَصْحَابِنَا، الْمَرْجُوعُ، تَرْجُمَةً بَعْدَ ٣٦٠ هـ.

(٣) تَرْجُمَةً: ١٦٩٦.

المروءة، ففعل على المروءة كما فعل على الصفا، حتى إذا كان أجراً ظوفاً على المروءة فقال: «لو أنني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسقى الهدي». وجعلتها عُمرة، فمن كان

«الموطأ»^(١): (حتى إذا نصبت قدماء في بطن الوادي سعى، حتى خرج منه) وهو بمعنى: رمل، هذا كلام القاضي^(٢)، وقد وقع في بعض نسخ «صحيح مسلم»^(٣): (حتى إذا نصبت قدماء في بطن الوادي سعى) كما وقع في «الموطأ» وغيره، والله أعلم.

وفي هذا الحديث مستحب السعي الشديد في بطن الوادي حتى يصعد، ثم يمشي باقي المسافة إلى المروءة على عادة شبيهة، وهذا السعي مستحب في كل مرة من لمرات السبع في هذا الموضع، والشيء مستحب فيما قبل الوادي وبعده، ولو مشى في الجميع أو سعى في الجميع أجزاء، وفادته لفضيلة، هذا مذهب الشافعي وموافقه. وعن مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه روايتان: إحداهما: كما ذكرناه والثانية: تجب عليه إحداهما^(٤).

قوله: (لفعل على المروءة كما^(٥) فعل على الصفا) فيه أنه يسئ عيبها من الذكر والدعاء والرقي مثل ما يسئ على الصفا، وهذا متفق عليه.

قوله: (حتى إذا كان آخر صوافي على المروءة) رفيه دلالة لميل السعي والجمهور: أن الذهاب من الصفا إلى المروءة يحسب مرة، والرجوع من المروءة إلى الصفا ثانية، والرجوع إلى المروءة ثالثة، وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا وآخرها بالمروءة. وقد ابن بنت الشافعي^(٦) وأبو بكر الصيوفي من أصحابه: يحسب الذهاب إلى المروءة والرجوع إلى الصفا مرة واحدة، فيقع آخر سبع في الصفا وهذا الحديث صحيح يرد عليهما، وكذلك عمل المسلمين على تعاقب الأزمان، والله أعلم.

(١) بؤقم: ٨٦٣.

(٢) إكمال المعلم: (٤/ ٢٧٣).

(٣) كما في نسخة (ط): مؤسسة سميعة ناشرون) بؤقم: ٦٩٥.

(٤) في (خ): إحدى.

(٥) في (خ): ما، وفي (ص): عان ما.

(٦) هو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن العباس بن عثمان بن شافع، توفي سنة (٦٩٥هـ). أحداث الشافعية لابن

قصي لمهية. (١/ ٧٥-٧٦)

مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلَبِجَلٌ، وَلِيَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَقَامَ سُرْقَةً بِنُ مَالِكِ بْنِ جُحْشَمٍ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْعَامَنَا هَذَا أَمْ لَا أَبِيدُ؟ فَسَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعُهُ وَاجِدَةً فِي الْأُخْرَى، وَقَالَ: «لَا تَخْلِبِ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ - مَرَّتَيْنِ - لَا بَلَّ لِأَبَدٍ أَبَدٍ» وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ بِبَدَلِ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ خَلَّ، وَلَيْسَتْ نِيَابًا ضَيِّفًا، وَكَتَمْتُ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقُلْتُ: إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا، قَالَ: فَكُنْ عَلَيَّ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ: قَدَعَنْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرِّشًا عَلَى فَاطِمَةَ ابْنِ أَبِي صَنْعَتٍ، مُسْتَفْتِيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا ذَكَرْتُ عَنْهُ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي أَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «صَدَقْتَ صَدَقْتُ، مَاذَا قُلْتَ حِينَ قَرَضْتَ الْحَجَّ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهْلٌ بِرَسُولِكَ، قَالَ: «فَإِنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ فَلَا تَعْلُ» قَالَ: فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّتِي قَدِمَ بِهَا عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ وَالَّتِي أَتَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ مِئَةً، قَالَ: فَحَلَّ النَّاسُ كُلَّهُمْ وَقَصَرُوا، إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ،

قوله: (فَقَامَ سُرْقَةً بِنُ مَالِكِ بْنِ جُحْشَمٍ فَقَالَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْعَامَنَا هَذَا أَمْ لَا أَبِيدُ؟) إلى آخره هذا الحديث سبق شرحه وأيضاً في آخر الباب الذي قبل هذا

(وَجُحْشَمٌ) بضم الجيم وبضم الشين المعجمة وفصحها، ذكرهما الجوهري وغيره^(١)

قوله: (فَوَجَدَ فَاطِمَةَ مِمَّنْ خَلَّ، وَلَيْسَتْ نِيَابًا ضَيِّفًا، وَكَتَمْتُ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا) فيه إنكار الرجل على زوجته ما رآه منها من نقص في دينها، لأنه ممن أن ذلك لا يجوز فأنكره

قوله: (فَهَذَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرِّشًا عَلَى فَاطِمَةَ) التحريش: الإغراء، والمراد هنا أن يذكر به ما يقتضي عتابها.

قوله: (قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهْلٌ بِرَسُولِكَ^(٢)) هذا قد سبق شرحه في باب قبله، وأنه يجوز تعليق الإحرام بإحرام كل حرام فلان

قوله: (فَحَلَّ النَّاسُ كُلَّهُمْ وَقَصَرُوا، إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ) هذا أيضاً تقدم شرحه في الباب السابق. وفيه إطلاق اللقط العام وإرادة الخصوص، لأن عائشة لم تبحر ولم تكن ممن سدق

(١) «المصباح»: (جُحْشَمٌ) وفي «المشترك» (١٧١/١) ذكر بالمقدم بقوله

(٢) علي (ص)؛ رسول الله (ص).

فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنًى، فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ،

الهندي، والمراد بقوله: (فَحَسَّ^(١) النَّاسُ كُلُّهُمْ) أي: مُعَظَّمُهُمْ.

والهندي) يأسكن الدل وكسرها، وتشديد الياء مع الكسر وتخفيف مع لإسكان.

وأما قوله: (وَقَصَّصُوا) فَيُنْبَغِ قَصَصُوا وَلَمْ يَحْلُقُوا مَعَ أَنْ لَحَلُّوا أَفْضَلَ، لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَبْقَى شَعْرُ يَحْلُقُ فِي الْحَجِّ، فَلَوْ حَلَقُوا لَمْ يَبْقَ شَعْرٌ، فَكَانَ تَقْصِيرُ هُنَا أَحْسَنُ، لِيَجْضُرَ فِي التَّشْكِيكِ إِزَالَةُ شَعْرٍ، وَاللَّهُ أَحْبَبُ.

قوله: (فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنًى، فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ) يَوْمُ التَّروِيَةِ هُوَ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، سَبَقَ يَسْنَهُ وَشَتَاتُهُ مَرَّاتٍ، وَسَبَقَ أَيْضًا مَرَّاتٍ أَنْ الْأَفْضَلَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَوْفِقِيهِ أَنْ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ وَأَرَادَ لِإِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ، أَنْحَرَمَ يَوْمَ التَّروِيَةِ، عَمَلًا بِهَذَا الْحَبِيثِ، وَسَبَقَ بَيَانُ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ. وَفِي هَذَا بَيَانُ أَنَّ السَّنَةَ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ أَحَدٌ إِلَى مِنًى قَبْلَ يَوْمِ التَّروِيَةِ، وَفَدَا كَرَّةً مَالِكٌ ذَلِكَ^(٢)، وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ لَا مَأْسَ بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنَّهُ خِلَافُ السَّنَةِ.

قوله: (وَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ)، فِيهِ بَيَانُ سُنَنِ:

إِحْدَاهَا: أَنَّ الرُّكُوتَ فِي ثَلَاثٍ لِمَوْطِنٍ أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ، كَمَا أَنَّهُ فِي جُمُعَةٍ لَطَرِيقٍ أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي الصُّوَرَتَيْنِ أَنَّ الرُّكُوتَ أَفْضَلُ، وَلِشَّافِعِيِّ قَوْلُ أَخَرٍ ضَعِيفٌ، أَنَّ الْمَشْيَ أَفْضَلُ، وَقَدْ عَصَى أَصْحَابَاتُ: الْأَفْضَلُ فِي جُمُعَةِ الْحَجِّ الرُّكُوتُ إِلَّا فِي مَوْطِنٍ أَلَمَّا يَكُنْ، وَهِيَ مَكَّةُ وَمِنَى وَجَزْدَانَةُ وَهَرَفَاتُ وَالتَّوَلُّدُ بَيْنَهُمَا^(٣).

وَالسَّنَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ يَصْمِي بِمَنَى هَذِهِ الصُّوَرَةُ الْخَالِصَةُ.

وَالثَّلَاثَةُ: أَنَّ يَبِيتُ بِمَنَى هَذِهِ اللَّيْلَةَ، وَهِيَ لَيْلَةُ الثَّاسِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَهَذَا الْمَبِيتُ سُنَّةٌ لَيْسَ بِرُكْنٍ

وَلَا رَاجِعٍ، فَلَوْ تَرَكَّهُ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ.

(١) فِي (مَنْ) وَ(هِيَ): حَلٌّ.

(٢) فِي (مَنْ): ثَلَاثُ مَالِكٍ.

(٣) فِي (مَنْ): بَيْنَهُمَا، وَهُوَ خَلْفُ

ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعْرِ تُضْرَبُ لَهُ بِبَهْرَةٍ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقِفْتُ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.....

قوله: (ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس) فيه أن السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس، وهذا متفق عليه.

قوله (وأمر بقبة من شعر تضرب له بهرة) فيه استحباب النزول بهرة إذا ذهبوا من منى، لأن السنة أن لا يدعوا^(١) عرفات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي^(٢) الظهر والعصر جمعاً، فالثبوت أن ينزلوا بهرة، فمن كان له قبة صريها، ويحسبون للوقوف على الزوال، فإذا زالت الشمس سار بهم الإمام إلى مسجد إبراهيم عليه السلام، وحط بهم حطبتين خفيفتين، ويخفف الثانية جداً، فإذا فرغ منهما^(٣) صلى بهم الظهر والعصر جمعاً بينهما، فإذا فرغوا من الصلاة ساروا^(٤) إلى الموقف.

وفي هذا الحديث جواز الاستظلال للمحرم بقبة وغيرها، ولا خلاف في جوازه للنزل. واختصروا في جوازه للركب، فمنعنا جوازه، وبه دل كثيرون، وكروه مالك وأحمد، وستأتي المسألة مبسطة في موضعها إن شاء الله تعالى^(٥).

وفيه جواز اتخاذ القباب وجوارها من شعر.

وقوله: (بهرة) هي بفتح الهمزة وكسر الميم، هذا أصلها، ويجوز فيها ما يجوز في نظائرها، وهو يسكن الميم مع فتح الهمزة وكسرها، وهي موضع بجانب عرفات، ونيسب من عرفات.

قوله: (ولا تشك قريش إلا أنه واقفت عند المشعر الحرام، كما كانت قريش تصنع في الجاهلية). معنى هذا: أن قريشاً كانت في الجاهلية تقف بالمشعر الحرام، وهو جبل في المزدلفة يقال له: (فزع)، وقبل: إن للمشعر الحرام كل لمزدلفة، وهو بفتح الميم على المشهور، وبه جاء القرآن، وقبل بكسرها، وكان سائر العرب يتجاوزون المزدلفة ويقفون بعرفات، فصحت قريش أن النبي ﷺ يقف في

(١) في (ج): يسبح.

(٢) في (ج): صلاة.

(٣) في (ص): منها.

(٤) في (ص): قد فرغ... سار.

(٥) نظر ص ٤٦٨، من هذا الجزء.

فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقَبَةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِتَمْرَةٍ، فَنَزَلَ بِهَا، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ الشَّمْسَ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرُجِلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ النَّاسَ، وَقَالَ: «إِنَّ

الشَّمْسَ الْحَرَامَ عَلَى صَدَقَتِهِمْ وَلَا يَتَجَاوَزُهُ، فَتَجَاوَزَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عَرَفَاتٍ، لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهُ بِذَلِكَ فِي قَوْمِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّكَاسُ» (سورة: ٢١٩)، أَي: مَاتُوا الْعَرَبَ غَيْرَ قَرِيشٍ، وَإِنَّمَا كَانَتْ قَرِيشٌ تَقِفُ بِالْمَرْدَلَةِ لِأَنَّهُمْ مِنْ تَحَرِّمٍ، وَكَانُوا يَقُولُونَ: نَحْنُ أَهْلُ حَرَمِ اللَّهِ فَلَا^(١) نَخْرُجُ مِنْهُ.

قوله: (فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقَبَةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِتَمْرَةٍ، فَنَزَلَ بِهَا، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ الشَّمْسَ)، أَيْ قَوْلُهُ: (أَجَازَ) مَعْنَاهُ: تَجَاوَزَ لِمُرْدَلَتِهِ، وَلَمْ يَقِفْ بِهَا بَلْ تَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَاتٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ) فَصَحَّاحُهُ وَالْمُرَادُ: قَارَبَ عَرَفَاتٍ، لِأَنَّهُ تَسَرَّهَ بِقَوْلِهِ: (وَجَدَ الْقَبَةَ قَدْ ضُرِبَتْ بِتَمْرَةٍ، فَنَزَلَ بِهَا) وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ نَمْرَةَ لَيْسَتْ مِنْ عَرَفَاتٍ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ دُخُولَ عَرَفَاتٍ قَبْلَ صَلَاتِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ خَمْعًا^(٢) خِلَافٌ لِسُنَّةٍ.

قوله: (حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ الشَّمْسَ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرُجِلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ النَّاسَ)، أَمَّا (الْقَصْوَاءُ) فَتَقَدَّمَ ضَبْطُهَا وَبَيَّنَّهَا وَضَحَّاحُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ^(٣). وَقَوْلُهُ: (فَرُجِلَتْ) هُوَ بِتَخْفِيفِ الْجَدِّ، أَي: جُعِلَ عَلَيْهِ الرُّخْصُ. وَقَوْلُهُ: (بَطْنَ الْوَادِي) هُوَ وَادِي عَرَفَةَ، بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَعِلَّةُ تَوْنٍ، وَلَيْسَتْ عَرَفَةُ مِنْ أَرْضِ عَرَفَاتٍ عِنْدَ أَشَافِعِيٍّ وَالْعِلَّةُ كَذَلِكَ، غَلَطَ: هِيَ مِنْ عَرَفَاتٍ.

وقوله: (فَخَطَبَ النَّاسَ) فِيهِ اسْتِحْبَابُ الْخُطْبَةِ لِلْإِمَامِ بِاصْحَابِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي هَذَا حَوْضٍ، وَهُوَ سُنَّةٌ بِاتِّفَاقِ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَخَالَفَتْ فِيهَا مَالِكِيَّةٌ، وَمَنْهَبٌ لِشَافِعِيٍّ أَنَّ فِي الْحَجِّ أَرْبَعَ خُطَبٍ مُسْتَوْنَةٍ:

أَحَدُهَا: يَوْمَ السَّابِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، يَخْطُبُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ.

وَالثَّانِيَةُ: هَذِهِ^(٤) الَّتِي يَخْطُبُ يَوْمَ عَرَفَاتٍ.

وَالثَّلَاثَةُ: يَوْمَ لَنْحٍ.

وَالرَّابِعَةُ: يَوْمَ الْفَرِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

قَالَ أَصْحَابُ: وَكَانَ هَذِهِ الْخُطْبَةُ أَمْرًا بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَلَا الَّتِي يَوْمَ عَرَفَاتٍ، فَبَيْنَا خُطْبَتَانِ وَقِيلَ

(١) فِي (ب) وَلَا

(٢) فِي (ب) وَلَا: جَمِيعًا

(٣) مِنْ ٣٤٠ مِنْ هَذَا نَجْرًا

(٤) فِي (ب) هِيَ

دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا. أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٍ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنْ أَوَّلَ دَمٍ أَصْعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ، كَانَ مُسْتَرَضِعاً فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلْتَهُ هَذَا. وَرَبَّنَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رِبَا أَصْعُ رِبَانَا، وَرَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ.

الصلوة، قال أصحابنا: ويعلمهم في كلِّ خطبة من هذه ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخرى، والله أعلم. قوله عليه السلام: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، سَعْدٌ» - جئناكم التحريم شديداً. وفي هذا دليل لضرب الأمثال، وإلحاف الظير بالظير قياساً.

قوله عليه السلام: «أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٍ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنْ أَوَّلَ دَمٍ أَصْعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ، كَانَ مُسْتَرَضِعاً فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلْتَهُ هَذَا». وفيها الجاهلية موضوعة، وأول ربا أصع ربانا، ربا العباس (١) بن عبد المطلب، فإنه موضع كلِّه، في هذه الجملة يبطال أفعال الجاهلية (ربوعها التي لم يتصل بها قبض، وأنه لا عصا في قديمها، وأن الإهدم وعبره ممن يأمر بمعروف أو ينهى عن منكر ينبغي أن يبدأ بنفسه وأهله، فهو أقرب إلى قبول قوله، وإلى طيب نفس من قرب بهذه بالإسلام).

وأما قوله عليه السلام: «تَحْتَ قَدَمَيَّ»، فلهذا المعنى، أي: يبطله.

وأما قوله عليه السلام: «وَإِنْ أَوَّلَ دَمٍ أَصْعُ دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ فَقَدْ لَمْ يَحْقُوقُوا وَاجْتَمَعُوا» اسم هذا الابن: عباس بن ربعة بن الحارث بن عبد المطلب، وقيل اسمه: حارثة، وقيل: آدم، قال لدرقطني، وهو نصيف (٢)، وقيل سمه: شام، وعمى سمه آدم، الزبير بن بكار (٣).

قال القاضي عياض: ورواه بعض رواة شمس: (دم ربعة بن الحارث)، قال: وكذا رواه أبو داود (٤)، قيل: هو وثقه، والصواب (بن ربعة)، لأن ربعة عدل عن عبد المطلب عليه السلام إلى زمن عمر بن الخطاب، وثأره أبو عبيد، فقال: (دم ربعة)، لأنه ولي دم نفسه إليه (٥)، قالوا: وكان هذا لابن

(١) غي (ص): عياض.

(٢) لم أجد على قوله وذكر مسكوي في الصحاح في الحديثين «(١/٨١)» مثل نفسه.

(٣) انظر: جمهرة النسب لابن سعد الكلبي ص ١٤٥، والنسب قريش للزبير ص ٨٧، والآداب الأشرف.

مبلاذري (٤/٢٩٥).

(٤) يرقم: ١٩٠٥، وفيه ترويض.

(٥) غريب الحديث ٥، (١/٢٨٩).

فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانٍ مِنَ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوْطِئَنَّ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوهُ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ،^(١)

المقتول طفلاً صغيراً يحبو من البيوت، فأصابه حجر في حوب كانت بين بني سعد وبني ليث بن بكر، قاله مزير بن بكار^(٢).

قوله ﷺ في الربا: «إنه موضوع كله». معناه سائر على رأس المال، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَبْتَغُوا فَسَادَ مِمَّا فُتِيَ بِطَوَافٍ مِنْ يَدَيْكُمْ﴾ (البقرة: ٢٧٩)، وهذا الذي ذكرته يوضح، وإلا فاسم مقصود مفهوم من نفس لفظ الحديث، لأن الربا هو الزيادة، فيذو وضع الرُّبَّ بمعنى وضع الزيادة، والعراد بالوضع. الرد والإبطال

قوله ﷺ: «فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله». فيه الحث على مراعاة حق النساء، والموصية بهنّ وشعائرتهنّ بالمعروف، وقد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة في موصية بهنّ وبيان حقوقهن. والتحليل من التقصير في ذلك، وقد جمعتها أو معطمتها في «الرياض الصالحين»^(٣).

وقوله ﷺ: «أخذتموهن بأمان الله»، هكذا هو في كثير من الأصو، وفي بعضها: «بأمان الله».

قوله ﷺ: «واستحللتم فروجهن بكلمة الله»، قيل: معناه، قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ النِّكَاحَ فَإِنْ كَانَ بَيْنُكُمْ وَالنِّسَاءِ إِثْمٌ فَاحْكُم بَيْنَهُنَّ فَإِنْ فَتِنَا بَيْنَهُنَّ إِثْمٌ فَلْيَحْكُم بَيْنَهُنَّ﴾ (النساء: ٣٤)، وقيل: المراد كلمة لتوحيد، وهي: (لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ)، إذ لا تجزئ مسلمة لغير مسلم، وقيل: العراد: بإباحة الله تعالى، والكلمة: قوله تعالى: ﴿فَاقْكُمَا مَا كُنَّا لَكُمْ مِنَ الْقَلَمِ﴾ (النساء: ٣٤)، وهذا ثالث هو، لصحيح، وبالأول قول الخطابي والهرودي وغيرهما^(٤).

وقيل: المراد بكلمة: (يحيى والقيول، ومعناه عبي هذا: بكلمة التي أمر الله تعالى بها، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ولكم عليهن أن لا يوطئن فُرُشكم أحداً تكرهونه، فإن فعلن ذلك، فاضربوهن ضرباً غير مُبْرِحٍ» قال المبرري: قيل: لمراد بذلك أن لا يستحلين بالرجال، ولم يردّ زناها، لأن ذلك برجح

(١) يكمل سبع، (٢٧٦/٤ - ٢٧٧)، وقصه قتل ابن ربيعة ذكوا كذلك لإبري في «مسند قرشي» ص ٨٧.

(٢) في باب الوصية بالنساء.

(٣) «معجم المسند» (١٣٣/٢)، و«غريب الحديث»: (٢٥١/١)، ولا تحريص، (١٦٥١/٥)، ولا يفتن في غريب الحديث.

(٤) (٢٧٤/٣).

وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ. وَقَدْ تَرَكَتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ ائْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابَ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟^(١) قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَيْتَ وَنَصَحْتَ. فَقَالَ بِوَضْعِهِ السَّبَابَةَ - يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ -: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ،

خُذْهَا، وَلَأنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ مَعَ مَنْ يَكْرَهُهُ الزَّوْجُ وَمَنْ لَا يَكْرَهُهُ^(٢).

وقال القاضي عياض: كانت عادة العرب حديث الرجال مع النساء، ولم يكن ذلك خبيئاً ولا ريباً مندهم، فلما نزلت آية ليجاب نُهوا عن ذلك. هذا كلام القاضي^(٣).

وامتدح أن معناه: أن لا يأذن لأحد تكروهه في دخول بيوتكم والجنوس في منزلكم، سواء كان المأذون له رجلاً أجنبياً أو امرأة أو أحدًا من محرم الزوجة، فالنهي يتناول جميع ذلك، وهذا حكم المسألة عند الفقهاء: أنها لا تجل لها أن تاذن لرجل ولا^(٤) امرأة - لا محرم ولا غيره - في دخول سرب الزوج، إلا من علمت أو صحت أن الزوج لا يكرهه، لأن الأصل تحريم دخول منزل الإنسان حتى يوجه الإذن في ذلك منه، أو ممن أدن له في الإذن في ذلك، أو عرفت رضاه به باطراذ العرف بذلك وضوحه، ونسب حصول الشك في الرضا، ولم يرجح شيء، ولا وجبت قرينة، لا يجل الدخول ولا الإذن، والله أعلم.

وأما الضرب المبرح، فهو الشديد الشاق، ومعناه: اضربوهن ضرباً ليس بشديد ولا شاق، والمبرح المشقة، ولا المبرح بضم الميم وفتح الموحدة وكسر الراء.

وفي هذا الحديث: بإحاطة ضرب الرجل امرأته للفتايب، فإن ضربها لضرت المأذون فيه فماتت منه وجبت ديئته على عاقلة لضرب، ووجبت الكفارة في ماله.

قوله ﷺ: «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»، له وجوب نفقة لروحه وكيسوتهما، وذلك ثابت بالإجماع.

قوله: (فَقَالَ بِوَضْعِهِ السَّبَابَةَ - يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ - «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»)، هكذا ضبطه: (يكنتها) بعد لكف تاء مثناة فوق، قال القاضي: كذا الرواية فيه بالتاء استئذنة فوق، قال:

(١) (المعجم): (٢٥/٢).

(٢) (المعجم المجلد): (٢٧٧/٤).

(٣) في (ص): أو.

ثُمَّ أَدْنَى، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءِ إِلَى الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ خَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفاً حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلاً حَتَّى غَابَ الْقَرَصُ،

وهو بعيد المعنى، قال: قيل: صوابه: (ينكبها) بباء موحدة، قال: ورويناه في «سنن أبي داود»^(١) بالبناء المشددة من طريق ابن الأعرابي^(٢)، وبالموحدة من طريق أبي بكر التمار، ومعناه: يقبلها ويردها^(٣) إلى لدس مشيراً إليهم، ومنه نكبت كذنته^(٤): إذا قلبها. هذا كلام القاضي.

قوله (ثم أدنى، ثم أقام فصلّى الظهر، ثم أقام فصلّى العصر، ولم يصل بينهما شيئاً)، فيه أنه يُشَرِّع الجمع بين الظهر والعصر هناك في ذلك اليوم، وقد أجمعت الأمة عليه، واختلموا في سببه، فقيل: بسبب الشك، وهو مذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي، وقال أكثر أصحاب الشافعي: هو بسبب السفر. فمن كان حاضراً، أو مسافراً دون مرحلتين - كأهل مكة - لم يجز له الجمع، كما لا يجوز له التقصر.

وفيه أن الجمع بين الصلاتين يصح الأولى أولاً، وأنه يؤذن للأولى، وأنه يقيم لكل واحدة منهما، وأنه لا يفرق بينهما، وهذا كله متفق عليه عسلاً.

قوله: (ثم ركب رسول الله ﷺ، حتى أتى الموقف، فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات، وجعل خبل المشاة بين يديه، واستقبل القبلة، فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس، وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص)، في هذا التفصيل مسائل وأدب للوقوف: منه: أنه إذا فرغ من الصلاتين عجل الذهاب إلى الموقف. ومنه: أن الوقوف ركياً أفضل. وفيه خلاف بين العلماء، وفي مذهب ثلاثة أقوال: أحسنها: أن الوقوف ركياً أفضل، والثاني: غير الركب أفضل، والثالث: هما سواء.

ومنها: أنه يستحب أن يقف عند الصخرات المذكورات، وهي صخرات مَفْتَرِشَاتٌ هي أسفل جبل الرحمة، وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات، هذا هو الموقف المستحب، وأما ما اشتبه بين نعوان من الاعتناء بضمود لجبل، وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه، فخطأ، بل الصواب جوار

(١) رقم: ١٩٠٥

(٢) في (ها): التعريب، وهو خطأ

(٣) في (خ): يردها.

(٤) في (ج): مكنت كذنته، وكذلك وقعت مجرعة في مصوغ الإكمال بمصم (٢٧٨/٤)

وَأَرَدَتْ أَسَمَةَ خَلْقَهُ، وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....

الوقوف في كل جزء من أرض عرفات، وأن الفضيلة في موقف وسوب الله ﷻ عند الصبح، فإن عجز عنه فليقرب منه بحسب الإمكان، وسيأتي في آخر الحديث بيان حدود عرفات إن شاء الله تعالى، عند قوله ﷺ: «وصلة كلها موقف».

ومنها: استحباب استقبال الكعبة في الرقوف. ومنها: أنه ينبغي أن يبقى في الموقف حتى تعرب الشمس، ويتحقق كمال غروبها، ثم يفيض إلى مزدلفة، فمرافض قبل غروب الشمس حتى وقوفه وحجته، ويحيز ذلك بدم، وعمل الدم وجب أم مستحب؟ فيه قولان للشافعي، أصحهما أنه سنة، والثاني: واجب، وهذا مبني على أن الجمع بين الليل والنهار واجب على من وقف بالنهار أم لا، وفيه قولان: أصحهما سنة، والثاني: واجب.

وأما وقت الوقوف فهو ما بين زوال الشمس يوم عرفة، وطبوع الفجر الثاني يوم النحر، فمن حصل بعرفات في جزء من هذا الزمان صح وقوفه، ومن فات ذلك فاته الحج، هذا مذهب الشافعي وجمهور العلماء. وقال مالك: لا يصح الوقوف في النهار مفرداً، بل لابد من دليل وحده، فإن اقتصر على الليل كفاً، وإن اقتصر على النهار لم يصح وقوفه. وقال أحمد: يدخل وقت الوقوف من الفجر يوم عرفة، أو جمعوا على أن أصل الوقوف لكن لا يصح الحج إلا به، والله أعلم.

وأما قوله: (وجعل جبل المشاة بين يديه) فروي (جبل) بالحاء المهملة وإسكان الباء، وروي (جبل) بفتح الجيم وفتح الباء. قال القاضي عياض رحمه الله: لأول أشبه بالحديث، و(جبل المشاة)، أي: مجتمعهم، وجبل الرمي: ما طار منه وحشهم، وأما بالجيم فمعناه: طريقهم، وجب تسلك الرجال.

وأما قوله: (فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس، وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص) هكذا هو في جميع النسخ، وكذا نقله القاضي في جميع النسخ. قال: قيل: لعل صوابه: (حين غاب القرص). هذا كلام القاضي (٢).

ويحتمل أن الكلام على حاليه، ويكون قوله: (حتى غاب القرص) بياناً لقوله: (غربت الشمس وذهبت الصفرة) فإن هذه تطلق (٣) مجازاً على تغيب معظم القرص، فأزال ذلك الاحتمال بقوله: (حتى غاب القرص) والله أعلم.

قوله: (وأردت أسامة خلقه) فيه جواز لإرداف إذ كانت الدابة مطيعة، وقد تظاهرت به الأحاديث.

(١) في (خ): قوله: فإن

(٢) إسناده للمعتمد: (٢/٢٨٠ - ٢٨١)

(٣) في (خ): لم تطلق

وَقَدْ شَنَقَ لِلْقُصَاوِ الزَّمَامَ، حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَحِيهٖ، وَيَقُولُ بِيَدَيْهِ الْيُمْنَى: «أَيُّهَا النَّاسُ، السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ» كُلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِنْ الْجِبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ، حَتَّى أَتَى الْمُرْدَلِفَةَ،

قوله: (وقد شَنَقَ للقُصَاوِ الزَّمَامَ، حتى إن رأسها لَيُصِيبُ مَوْرِكَ رَحِيهٖ). معنى (شَنَقَ): ضَمٌّ وَصِيقٌ، وهو بتحفيف لثون، (ومورك الرحلي) - قال الجوهري: قال أبو حبيدة: المَوْرِكُ والمَوْرِكَةُ - يعني بفتح لميم وكسر الراء - هو الموضع الذي يَخْنِي الراكب رِجْلَهُ عليه قُدَامَ واسِطَةِ الرَّحْلِ إذا قَبِلَ مِنْ الرُّكُوبِ^(١).

وضيطة القاضي بفتح الراء، قال: وهو قِصْعَةُ أَذَمٍ يَتَوَرَّكُ عَلَيْهَا الرَّاكِبُ، تُجْعَلُ فِي مُقَدِّمِ الرَّحْلِ شِبْهُ الْمَخَذَّةِ الصَّغِيرَةِ^(٢). وهي هذا استحياء الرُّفْقِ فِي السَّيْرِ مِنْ لِرَاكِبٍ بِالْمُتَشَاةِ، وبأصحاب الدُّوْبِ الضَّعِيفَةِ.

قوله: (ويقول بيده اليمنى، أيها الناس: السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ) هكذا هو (السَّكِينَةُ) مرتين منصوباً، أي: اسزمو. السَّكِينَةُ، وهي الرُّفْقُ وَالْعَمَانِيَّةُ. فقيد: أن لسَّكِينَةَ فِي الدِّعْجِ مِنْ عَرَفَتْ سُنَّةً، فإذا وَجَدَ فُرْجَةً يَسْرَعُ^(٣)، كما ثبت في الحديث الآخر.

قوله: (كُلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِنَ الْجِبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ، حتى أتى المُرْدَلِفَةَ) (الجبال) هنا بدلحاء لمهملة المكسورة، جمع حَبْلٍ، وهو التَّنُّ لِلْعَلِيفِ مِنَ الرِّمْلِ الصَّخْمِ.

وقوله: (حتى تَصْعَدَ) هو بفتح ثاء المثناة فوق وضمها، يقل: صَعِدَ فِي الْجَبَلِ وَأَصْعَدَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَشَارَكْتَ﴾ (آل عمران: ٦٨).

وَأَب (المُرْدَلِفَةَ) معروفة، سميت بذلك من التزلُّفِ وَالْإِزْدِلَافِ، وهو لِقَرُّبُ، لأن لحجج إذا أَفَاضُوا^(٤) مِنْ عَرَفَاتٍ ارْتَفَعُوا إِلَيْهَا، أي: مَضَوْا إِلَيْهَا وَتَقَرَّبُوا مِنْهَا، وقيل: سميت بذلك لعجبي لئلا يس إليها في زُلْفٍ مِنَ اللَّيْلِ، أي: سَاعَتِ، وتسمى المُرْدَلِفَةُ (خُمُعًا) بفتح الخيم ويسكن الميم، سميت بذلك لاجتماع الناس فيها.

(١) (الصحيح: (مورك)

(٢) (إكمال، معلمة: (٤/ ٢٨١).

(٣) في (ع): أسرع.

(٤) في (ع): لأن لحجج إذا أفاض.

ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، وَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ،

مسعودي رحمه الله وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: أذان واحد وإقامة واحدة. ولشافعي وأحمد قول: أنه يصلي كل واحد بإقامتها بلا أذان، وهو محكي عن لقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمرو، وقال الثوري: يصليهما جميعاً بإقامة واحدة، وهو يَحكي^(١) أيضاً عن ابن عمر، والله أعلم.

وأما قوله: (لَمْ يُسْجَعْ بَيْنَهُمَا)، فمعناه: لم يصل بينهما نافلتاً، والنافلة تسمى سُجْعَةً لاشتغالها على التسيح، وفيه^(٢): المولاة بين الصلاتين المجموعتين، ولا خلاف في هذا، لكن اختلفوا: هل هو شرط للجمع أم لا؟ والصحيح عندنا أنه ليس بشرط، بل هو سُنَّةٌ مستحبة. وقال بعض أصحابنا: هو شرط. أم لا؟ جمع بينهما في وقت الأولى، فالمولاة شرط بلا خلاف.

قوله: (ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، وَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ)، في هذا الفصل مسدلاً:

إحداها: أن المبيت بمؤلفة ليلة النحر يعد ادفع من عرفات سُكَّتْ، وهذا مجمع عليه، لكن اختلف العلماء: هل هو واجب أم ركن أم سُنَّةٌ؟ والصحيح من قولنا الشافعي أنه واجب لو تركه أَيْمٌ، وصحَّ حجه، ولزمه دم. والثاني: أنه سُنَّةٌ لا إلزام في تركه، ولا يجب فيه دم، ولكن يُستحبُّ، وقال جماعة من أصحابنا: هو ركن لا يصحَّ الحج إلا به، كالوقوف بعرفات، قتله من أصحابنا: ابن بنت الشافعي، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وقاله خمسة من أئمة التابعين، وهم: علقمة، ولأسود، والثعلبي، والنخعي، والحسن البصري، والله أعلم.

والسنة أب يبقَى بالمؤلفة حتى يصلي به الصبح، ولا المضغفة فليست لهم الدفع قبل الفجر، كما سيأتي في سؤاليه إن شاء الله تعالى.

وفي آخر سُجْرِيٍّ من هذا المبيت ثلاثة أقوال عندنا: الصحيح: ساعة في النصف الثاني من الليل، والثاني: ساعة في النصف الثاني، أو بعد الفجر قبل طلوع الشمس، والثالث: معظم الليل، والله أعلم.

المسألة الثانية: السنة أن يُدَاعَى بتقديم صلاة الصبح في هذا الموضع، ويتأكد التكبير بها في هذا

(١) في (خ). محكي.

(٢) في (خ) و(ص) عليه.

اليوم أكثر من فائده في سائر السنة، للاقتداء برسول الله ﷺ، ولأن وظائف هذا اليوم كثيرة، فمن المبالغة بالتكبر بالصبح، ليستمع الوقت للوظائف

قوله: (ثُمَّ رَكِبَ النَّصَوَاءَ، حَتَّى أَتَى الْمَشْقَرِ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ، فَعَدَا، وَكَبَّرَهُ وَعَلَّنَهُ وَوَحَّدَهُ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَصْفَرَ جِلْدًا، فَلَدَغَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ). أما (النصواء)، فسبق في أول الباب بيدها^(١٧) وأما قوله: (ثُمَّ رَكِبَ) ففيه أن السنة الركوب، وأنه أفصل من المشي، وقد سبق بيانه مرأت، وبما أن الخلاف فيه.

وأما قوله: (فستقبل الثوبية) يعني: الكعبة (قد صدق...) إلى آخره، فيه: أن سوقوفه على قَرَح من مناسك الحج، وهذا لا خلاف فيه، لكن اختلفوا في وقت الدفع منه، فقال سُبُ مَسعود وابن عمر: وأبو حنيفة ولساعى وجهه من السماء، لا يزال واقفاً فيه يدعو ويدكر حتى يسفر لصبح جهنم، كما في هذا الحديث: «وذلك ملك يدفعه قبل الإسفار» والله أعلم.

قوله في حصة الفضل بين عدس: (ابيض وسيما) أي: خسا.

(7) في (ج): لا يفتقر

مَرَّتْ بِهِ هُجْرَيْنِ، فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِمَا، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ، فَحَوَّلَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ يَنْظُرُ، فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ، يَصْرِفُ وَجْهَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ يَنْظُرُ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ، فَحَرَّكَ قَلِيلًا، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي

قوله: (مَرَّتْ بِهِ هُجْرَيْنِ) (نُظُنُّ) بضم نهاء والعين، ويجوز إسكان العين جمع ظعينة، كسفينه وسفن، وأصل الظعينة: البعير الذي عليه امرأة، ثم تُسَمَّى به المرأة مجازاً لملابسها بغير، كما أن لروية أصلها الجمر الذي يحمل الماء، ثم تُسَمَّى به القزيرة لما ذكرناه.

وقوله: (هجرتين) بفتح هاء.

قوله: (فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِمَا، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ). فيه المحث على عرض لبصر عن الأجنيات، وعرضهن عن لرجاء الأجنبي، وهذا معنى قوله: (وكان أبيض وسيماً حسن لشعر) يعني أنه بصر من تفتش النساء به لحسنه وفي رواية الترمذي وغيره^(١) في هذا الحديث: (أن النبي ﷺ لَوَّى عُنُقَ الْفَضْلِ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: نَوَيْتَ عُنُقَ بْنِ صَفْثٍ، فَإِنَّ «رَأَيْتَ شَابًا وَشَابَةً فَلَمْ أَمِنْ الشَّيْطَانَ عَلَيْهِمَا»). فهذا يدل على أن وضعه ﷺ يده على وجه الفضل كان لدفع الفتنة عنه وعنها.

وله أن من رأى منكراً وأمكنه إزالته بيده لمزحه إزالته، فإن قال بسننه ولم يكف المَقُولُ له، وأمكنه بيده، أَيْمَ مَا هَامَ مُتَضَعِرًا عَلَى اللِّسَانِ، والله أعلم.

قوله: (حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ، فَحَرَّكَ قَلِيلًا) أم (مُحَسَّرٍ) فبضم لميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملين، سُمِّيَ بذلك لِأَن فِيهِ أَصْحَابَ الْفِيلِ حَبِيرٍ فِيهِ، أَيْ: أَعْيَى وَكَلًّا، وَمَتَّه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْكَافِرُ خَائِبًا وَهُوَ حَبِيرٌ﴾ [الملك ١٤]. وأم قوله: (فَحَرَّكَ قَلِيلًا) فهي سعة من شئ لسير في ذلك الموضع، قال أصحاب: يُسْرِعُ لِمَا شِئ. ويحرك الراكب دابته في وادي مُحَسَّرٍ، ويكون ذلك قَدْرَ زَمِيَّةٍ حَجَرٍ، والله أعلم.

قوله: (ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا. خَصِي^(٢) لَخَذَفَ، رَمَى مِنْ تَطَلُّي الْوَادِي) أم قوله: (سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى) ففيه أن سموك هذا الطريق في الرجوع من عرفات شئ، وهو غير

(١) الترمذي: ٩١٠، وأحمد: ٥٦٤.

(٢) في (ص) و(هـ): مثل حصي، وزيادة فقط. (مثل) وقد نقل الترمذي فيه سبعمي على أن نفي في

عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، بِثَلَاثِ خَصَى الْمُخَذَّفِ، رَمَى مِنْ تَطْرِيقِ الْوَادِي،

الطريق الذي ذهب فيه إلى عرفات، وهذا معنى قول أصحابنا: يذهب إلى عرفات في طريق ضُبٍّ^(١) ويرجع في طريق لمأزمين، لمخالفة الطريق تفاؤلاً بتغيير^(٢) الحال، كما فعل ﷺ في دخول مكة حين دخلها من الثنية العليا، وخرج من الثنية السفلى، وخرج إلى لعبد في طريق ورجع في طريق آخر، وحول رداءه في الاستمقاء.

وأما (الجمرة الكبرى) فهي حمرة لعقة، وهي التي عند الشجرة. وفيه أن السنة للحاج إذا دفع من مزدلفة فوصل إلى أن يبدأ بجمرة العقبة، ولا يفعل شيئاً قبل زميها، ويكون ذلك قبل نزوله.

وفيه أن رمى سبع حصيات، وأن قُذِرَ من بقدر حصى الخذف، وهو نحو حبة الباقلاء^(٣)، وينبغي ألا يكون أكبر ولا أصغر، فإنه كان أكبر أو أصغر أجزاء بشرط كونها حجراً، ولا يجوز عند الشافعي والجمهور الرمي بالكحل والرنين^(٤) والذهب والفضة وغير ذلك مما لا يُسمَّى حجراً، وجوز أبو حنيفة بكل ما كان من أجزاء الأرض.

وفيه أنه يسنُّ التكبير مع كل حصاة، وفيه أنه يجب التفريق بين الحصيات، فيرميها واحدة بعد واحدة، فإن رمى المسعة زمية واحدة، حُيِبَ ذلك كله حصاة واحدة عتدنا وعند الأكثرين. وموضع الدلالة لهذه المسألة قوله: (يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ)، فهذا تصريح بأنه رمى كل حصاة وحدها، مع قوله ﷺ في الحديث الآتي بعد هذا في أحاديث الرمي: «لَتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ»^(٥) وفيه أن السنة أن ينفذ الرمي في بطن الوادي، بحيث تكون يتي وعرفات والمزدلفة عن يمينه، ومكة عن يساره، وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة، وقيل: ينفذ مستقبل الكعبة، وكيف رمى^(٦) أجزاءه بحيث يُسَمَّى زمياً بما يُسَمَّى حجراً، والله أعلم.

وأما حُكْمُ الرمي، فالمشروع منه يوم لتحرر رمي جمرة العقبة لا غير، بإجماع المسلمين. وهو نُكْلٌ

(١) ضُبٌّ: جبل مُجَلَّسٌ على مزدلفة، وطريقه هو الذي يتعطف عن اليمين قرب لشعر لحرم.

(٢) في (ص) - بعير، وهو خطأ.

(٣) الباقلاء: والبقلاء. هو الفول.

(٤) الرنين: حجر، منه آييس وأحمر، وهو فارسي مغرب ومركبات سامية، يستخدم في الطب وقتل الحشرات.

(٥) مسلم: ٢١٣٧ وأبيه: ١٤٤١٩، من حديث جابر ﷺ. دون: «عني»

(٦) في (ع): وكيف رمى.

ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ، فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِينَ بِيَدِهِ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا فَنَحَرَ مَا غَبَرَ، وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ.....

باجتماعهم، وملهنا أنه واجب ليس بركن، فإن تركه حتى فاتته أيُّ الرمي عصى، ولزمه دم وضحى حجه. وقاب ماله، بفشده حجه، ويجب رميها بسبع حصيات، فلو بقيت منهن واحدة لم تكفه الستة.

وأما قوله: (فربها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة منها، حصى الخذف)، فهكذا هو في النسخ، وكذا نقله القاضي عياض عن معظم النسخ، قال، وصوابه: (مثل حصى الخذف)، قال: وكذلك روى غير مسلم، وكذا روى بعض رواة مسلم، هذا كلام القاضي^(١).

قلت: والذي في النسخ من غير لفظية: (مثل) هذا الصواب، بل لا يتجه غيره، ولا يتم الكلام إلا كذلك، ويكون قوله: (حصى الخذف) متعلقاً بـ (حصيات)، أي: رماها بسبع حصيات، حصى الخذف، يكبر مع كل حصاة، فالحصى المخذف متصل بـ (حصيات)، واعترض بينهما (يكبر مع كل حصاة)، وهذا هو الصواب، والله أعلم.

قوله: (ثم انصرف إلى المنحر، فنحر ثلاثاً وستين بيده، ثم أعطى علياً فنحر ما غبر، وأشركه في هديه)، هكذا هو في النسخ، (ثلاثاً وستين بيده)، وكذا نقله القاضي عن جميع الرواة سوى ابن ماجة، فإنه رواه: (بدنة)، قال: وكلامه صواب، والأول أصوب^(٢).

قلت: وكلاهما حري، فنحر ثلاثاً وستين بدنة بيده.

قال القاضي: فيه دليل على أن المنحر موضع معين من مئى^(٣)، وحيث ذبح منه، أو من الحرم، أجزأه. وفيه استحباب تكبير الهدي، وكان هدي النبي ﷺ في تلك السنة ستة بدنة، وفيه استحباب ذبح الهدي هدي نفسه، وجواز الاستنابة فيه، وذلك جائز بالإجماع إذا كان النائب مسلماً، ويجوز عندنا أن يكون النائب كافراً كتاباً، بشرط أن يروي صاحب الهدي عند دفعه إليه، أو عند ذبحه.

وقوله: (ما غبر) أي: ما بقي. وفيه استحباب تعجيل ذبح الهدي - وإن كنت كثيرة - في يوم النحر، ولا يؤخر بعضها إلى أيام التشريق.

وأما قوله: (وأشركه في هديه) فظاهره أنه شاركه في نفس الهدي. قال القاضي عياض: وعندني أنه

(١) إكمال المعجم: (٤/ ٢٨٣).

(٢) إكمال المعجم: (٤/ ٢٨٥).

(٣) إكمال المعجم: (٤/ ٢٨٤).

ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَذْنَةٍ بَبْضَعَةٍ، فَجُعِلَتْ فِي قِدْرٍ، فَطُبِخَتْ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا، وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَضَ إِلَى الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ،

لم يكن تشريكاً حقيقياً، بل إعطاء قدرٍ ينبغى، قال: ولغايه أن النبي ﷺ نحرَ بُدْنٍ أتت معاً من المدينة وكانت ثلاثاً وبنتين، كما جاء في رواية ابن مذي^(١)، وأعطى علياً البدن التي جاءت معه من اليمن، وهي تمامُ لَحْمَةٍ^(٢)، والله أعلم.

قوله (ثم أمر من كل بذنة ببضعة، نُحِلَّتْ فِي قِدْرٍ، فَطُبِخَتْ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا، وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا) (البضعة) بفتح الباء لا غير، وهي البضعة من لحم وفيه استحباب الأكل من هدي التطوع وأضحيتها، قال العلماء: لما كان الأكل من كل واحدة شئاً، وفي الأكل من لحم كل واحدة من المائة منفردة كُتِلَتْ، فُجِعِلَتْ فِي قِدْرٍ لِيَكُونَ أَكْلًا مِنْ مَرَقِ الْجَمِيعِ لَدَى فِيهِ جُرَّةٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ، وَيَأْكُلُ مِنَ اللَّحْمِ الْمُحْتَمِجِ فِي الْمَرَقِ مَا تَشْتَرُ.

وأجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع وأضحيتها سنة ليس بواجب

قوله: (ثم ركب رسول الله ﷺ فَأَقْبَضَ إِلَى الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ) هذا الطواف هو طواف الإفاضة، وهو ركن من أركان الحج يرمي به جميع المسلمين، وأول وقتها عند من نصف ليلة النحر، وأفضله بعد رمي جمرة العقبة وذبح الهدي ولحلي، ويكون ذلك ضحوة يوم النحر، ويجوز في جميع يوم النحر بلا كراهة، ويكره تأخيرها عنه بلا عذر، وتأخيرها عن أيام التشريق أشد كراهة، ولا يحرم تأخيرها بسنتين متطاولتين، ولا آجز لوقته بل يصح ما دام للإنسان حب، وشروطه أن يكون بعد لوقوف بعرفات، حتى لو طاف للإفاضة بعد نصف ليلة النحر قبل الوقوف، ثم أسرع إلى عرفات فوقف قبل الفجر، لم يصح طوافه؛ لأنه قلده على الوقوف.

واتفق العلماء على أنه لا يشترع في طواف الإفاضة زمن ولا اضطباع إذ كان قد رمى واضطبع عقيب طواف القدوم، وسوط طاف بنية لوادع أو لقدم أو لتطوع، وعليه طواف إفاضة وقع عن طواف الإفاضة بلا خلاف عندنا، نص عليه الشافعي، وتفق لأصحابه فيه، كما لو كان عليه حجة الإسلام فحج بنية قضاء أو نذر أو تطوع، فإنه يقع عن حجة الإسلام. وقال أبو حنيفة وأكثر العلماء: لا تجزئ طواف الإفاضة بنية غيره.

(١) برقم ٨٢٦.

(٢) إكمال المعلم (٤/ ٢٨٥ - ٢٨٦).

فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ، فَقَالَ: «انْزِعُوا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَلَوْلَا أَنْ يَتَلَبَّسَ بَيْنَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَاتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ» فَنَازَلُوهُ ذُلُومًا فَشَرِبَ مِنْهُ. [أحمد: ١١٤٤١].

واعلم أن طواف الإفاضة به أسماء، فيقول أيضاً: طواف الزيارة، وطواف القرص، والركن، وسماة بعض أصحابه: طواف الصدر، وأنكره الجمهور، قالوا: وإنما طواف الصدر طواف المذبح، والله أعلم.

وفي هذا الحديث: استحباب الركوب في الذهاب من منى إلى مكة، ومن مكة إلى منى، ونحو ذلك من مناسك الحج، وقد ذكرنا - قبل هذا مررت - المسألة، ويثبت أن الصحيح: استحباب الركوب، وأن من أصحبات من استحباب المشي هناك.

وقوله: (فأفاض إلى بيت، فصلّى الظهر)، فيه محذوف تقديره: فأفاض عطاشاً بالبيت طواف الإفاضة، ثم صلى الظهر، فحذف ذكر الطواف للدلالة لكلام عليه.

وأما قوله: (فصلّى بمكة لظهر)، فقد ذكر مسلم بعد هذا في أحاديث طواف الإفاضة من حديث بن عمر أن النبي ﷺ أفاض يوم نحر فصلّى الظهر بمنى، ووجه الجمع بينهما: أن النبي ﷺ طاف للإفاضة قبل الزول، ثم صلى الظهر بمكة في أول وقتها، ثم رجع إلى منى فصلّى بها الظهر مرة أخرى بأصحابه حين سألوه ذلك، ليكون مُتَّفَقًا بالظهر الثانية لشي بمنى، وهذا كما ثبت في «لصحيحين»^(١) في صلاته ﷺ بطن نخل، أخذ أنواع صلاة الخوف، فونه ﷺ صلى بطائفة من أصحابه لصلاة بكمالها وسلم بهم، ثم صلى بالطائفة الأخرى تلك الصلاة مرة أخرى، فكانت له صلاتان وبهم صلاة.

وأما الحديث الوارد عن عائشة وغيره أن النبي ﷺ أخر الزيارة يوم النحر إلى الليل^(٢)، فمحمول على أنه عاد للزيارة مع نسائه لا لطواف الإفاضة، ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الأحاديث، وقد بسطت في هذا الجواب في «شرح المذهب»^(٣)، والله أعلم.

قوله: (فأتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم، فقال: «انزعوا، بني عبد المطلب، فلولا أن يتلبس الناس على سقاتكم»^(٤) لنزعت معكم» فناولوه ذلوماً فشرب منه) أما قوله ﷺ: «انزعوا» فكسر الزاي، ومعناه: استنقوا بالذلة، «وانزعوا» بالراء: انزعوا.

(١) البخاري ٤١٣٦، معلقاً، وسنن ١٩٤٩، وأخرجه أحمد ١٤٩٢٨، من حديث حابر ﷺ.

(٢) عنه البخاري بعد ١٧٣٦، وأخرجه أبو داود ٢١٠٠، وترمذي ٩٣٧، وابن ماجه ٣٠٥٩، وأحمد: ٣٦١٦، من حديث عائشة وابن عباس ﷺ.

(٣) المجموع: (٤٠٧/٤) وفيه زيادة.

(٤) في (خ): سقاتكم.

[٢٩٥١] ١٤٨ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَسَأَلَ الْحَلَبِيَّ يَنْحَرُ حَلِيبَ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَتِ الْعَرَبُ يَذْفَعُ بِهِمْ أَبُو سَيَّارَةَ عَلَى حِمْدِ عَرِي، فَلَمَّا أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ بِالشَّعْرِ الْحَرَامِ، لَمْ تَشْكُ قُرَيْشٌ أَنَّهُ سَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ مَثَرُهُ.....

وأما قوله: (فأتى بني عبد المطلب) فمعناه: أتاهم بعد فرجه من طوف في الإفاضة.
وقوله: (يسئلون على زمزم) معناه: يغرلقون بالدلاء، ويصوبونه في الجب فيه ونحوها، ويسئلونه^(١) للناس.

وقوله ﷺ: «لولا أن يقبلكم الناس لنزعت معكم». معناه: لولا تخوفي أن يمتد ذلك من مناسك الحج، ويزدحمون عليه بحيث يغلبونكم وينفخونكم عن الاستقاء، لاستقيت معكم، لكثرة فضيلة هذا الاستقاء. ولله فضيلة العمل في هذا الاستقاء، واستحباب شرب ماء زمزم.

وأما زمزم، فهي البئر المشهورة في المسجد الحرام، منها ومن الكعبة ثمان وثلاثون ذراعاً. قيل: سُميت زمزم لكثرة ماؤها، يقال: ماء زمزم وزمزم وزمزم. إذا كان كثيراً. وقيل: لضم هجر ﷺ لما فيها حين انفجرت ورمها إياه، وقيل: لزمزمة جبريل ﷺ وكلامه عنه فخره بإياه، وقيل: إنها غير مشقة، ولها أسماء أخر ذكرتها في «تهذيب اللغات»^(٢) مع نقائس أخرى تتعلق بها، منها أن علياً عليه السلام قال: خير بئر في الأرض زمزم، وشرب بئر في الأرض يرهق^(٣)، والله أعلم.

قوله: (وكانت العرب يذفع بهم أبو سيارَةَ)، هو يمين مهملة ثم ياء مثناة تحت مشددة، أي: كان يذفع بهم في اتجاهه.

قوله: (فلما أجاز رسول الله ﷺ من المزدلفة بالشعر الحرام، لم تشك قريش أنه سيقصر عليه، ويكون منزله قم)، فأجاز ولم يعرض له، حتى أتى عرفات فنزل. أما (الشعر) فسبق بيانه، وأنه يفتح الميم على المشهور، وقيل كسرهم، وأنه (قريح) الجبل المعروف في المزدلفة، وقيل: كل العردلة،

(١) سئل النبي عليه السلام: أوجهه وجمعه في سبيل الله.

(٢) ص: ٦٢٢

(٣) أخرجه عبد البر في «مستدركه» ٩١١٨، ولازمني في «الغدير مكة»: ٥٠/٢، بنحوه. وأ

٩١١٦٧، وفي «الأوسط»: ٣٩٩٣، مرفوعاً من حديث ابن عباس عليه السلام.

ثُمَّ، فَأَجْدَرُ وَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ، حَتَّى أَتَى عَرَفَاتٍ فَتَوَلَّى. [عبر ٢٩٥٠].

وأوضحنا الخلاف فيه بدلالة، وهذا الحديث ظهير الدلالة في أنه ليس كل المزدلفة.

وقوله: (أجاز) أي: جاز.

وقوله: (ولم يعرض) هو بفتح ليم وكسر الراء، ومعنى الحديث: أن قريشاً كانت قبل لإسلام تقف بالمزدلفة - وهي من الحرم - ولا يقفون بعرفات، وكان سائر العرب يقفون بعرفات، وكانت قريش تقول: نحن أهل الحرم فلا نخرج منه، فلما حج النبي ﷺ، ووصل المزدلفة، اعتقدوا أنه يقف بالمزدلفة على عادة قريش، فجاءوا إلى عرفات، لقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْبَهُنَا مِنَ حِمِّ أَكَاظِ الْكَاشِ﴾ [البقرة: ١٩٩]، أي: جمهور الناس، فمن من سوى قريش كانوا يقفون بعرفات ويقضون منها.

وأما قوله: (فأجاز ولم يعرض له، حتى أتى عرفات فتولَّى) ففيه معجزة، تقديره: فأجاز متوجهاً إلى عرفات حتى قارب، فضايرت له القبة بنمرة قريب من عرفات، فنزل هناك حتى زالت الشمس، ثم خطب وصلى الظهر والعصر، ثم دخل أرض عرفات حتى وصل الصَّحَرَات فوقف هناك، وقد سبق هذا وأضحى في الرواية الأولى.



٢٠ - [بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ عَزْفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ]

[٢٩٥٧] ١٤٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ خَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَابِرٍ فِي حَدِيثِهِ ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَنَحْرُثَ هَاهُنَا، وَبِنِي كُلُّهَا نَحْرُ، فَانْحَرُوا فِي رِجَالِكُمْ، وَوَقِفْتُ هَاهُنَا، وَعَرَفْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقِفْتُ هَاهُنَا، وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ». [انظر: ٢٩٥١].

قوله ﷺ: «لَنَحْرُثَ هَاهُنَا، وَبِنِي كُلُّهَا نَحْرُ، فَانْحَرُوا فِي رِجَالِكُمْ، وَوَقِفْتُ هَاهُنَا، وَعَرَفْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقِفْتُ هَاهُنَا، وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ»، في هذه الألفاظ بيانٌ في النبي ﷺ بأمرته، وشعبيته عليهم في تشييعهم على مصالح دينهم وقبائلهم، فإنه ﷺ ذكر لهم «الأكمل» والجدير، فالأكمل موضع نحره ووقوفه، وأصدق كل جزء من أجزاء بني النحر^(١)، وجزء من أجزاء عرفت، والجزء من أجزاء المردفة، وهي (خفج) بفتح الخيم وسكون الميم، وسق بيائها وبياء خلفها وخلف يميني في هذه الباب^(٢).

وأما (عرفت) فحدثنا جاور وادي عرفة إلى الجبال القديمة مما يلي بساتين ابن عامر، هكذا نص عليه الشافعي وجسيع أصحابه ونقل الأزرقي عن ابن عباس أنه قال: «حدثنا عن جبل المشرف على بطن عرفة إلى جبال عرفات، إلى وصيق - بفتح الواو وكسر اللام المهملة وآخره فاف - إلى مثلثي وصيق وادي عرفة^(٣) - وقيل في حديثها غير هذا، مما هو مقارب له، وقد بسطت القول في إيضاحه في «شرح الملهية» وكتاب «المناسل»^(٤)، والله أعلم.

قال الشافعي وأصحابنا: يجوز نحر لهدي ودماء الجوارح في جميع الحرم، لكن الأفضل في حق الحاج لنحر بئني، وأفضل موضع منها^(٥) للنحر موضع نحر رسول الله ﷺ وما دبره^(٦)، والأفضل في حق المعتمر أن ينحر في المروة، لأنها موضع تحليه، كما أن بئني موضع تحلل الحاج، قلنا: ويجوز

(١) في (هـ): عن أجزاء النحر.

(٢) من ٣٥٧ - ٣٥٨ من هذا الجزء.

(٣) الأخير مكتوب: (٢/ ١٩٤).

(٤) المجموع: ٤: (١٠٦/٨) وما بعده، والاضح في مسائل الحج والعمرة: ٢٧٦، وما بعدها.

(٥) في (ج): من بئني.

(٦) في (ج): ومقاربه.

[٢٩٥٣] ١٥٠ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا. [١٤٦٦].

الوقوف بعرفة في أي جزء كان منها. وكذا يجوز الوقوف على السَّعَةِ الحرام، وفي كل جزء من أجزاء المزدلفة لهذا الحديث.

وأما قوله ﷺ: «وَمِنَى كُلُّهَا مَنَعَرٌ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ» فالمراد بالرحال المنزل، قال أهل اللغة^(١): «وَلَحُلُّ الرِّجْلِ مَنَعَرُهُ، سَوَاءٌ كَدَّ مِنْ حَجَرٍ أَوْ مَنَعَرٍ أَوْ شَعَرٍ أَوْ وَتِيرٍ». ومعنى الحديث: مِنَى كُلِّهَا مَنَعَرٌ يجوز التحرُّ فيها، فلا تتكفَّوا التحرُّ في موضع تحري، بل يجوز لكم التحرُّ في منازلكم من مِنَى.

قوله (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ فَرَمَلَ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا)، في هذا الحديث أدلة لِمَحَاجِّ أَنْ يَبْدَأَ أَوَّلَ لُحُومِهِ بِقُلُوبِ الْقُدُومِ، وَيُقَدِّمَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنْ يَسْتَبِيعَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فِي أَوَّلِ طَوَافِهِ، وَأَنْ يَرَمَلَ فِي ثَلَاثَةِ طَوَافِهِ مِنَ السَّجْعِ، وَيَمْشِي فِي الْأَرْبَعِ الْأَخِيرَةِ، وَسَيَأْتِي هَذَا كُلُّهُ وَاضِحًا حَيْثُ ذَكَرَ مُسَمِّيًا أَحَادِيثَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٢١ - إِبَابُ فِي الْوُقُوفِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفْكَسَ الْأَكَّاسُ﴾

[٢٩٥٤] ١٥١ - (١٢١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينُهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْحُمْسَ، وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِغَرْفَةٍ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتَ بَقِيعَتِ بِهَا، ثُمَّ يُفِضَ مِنْهَا، فَلَيْكَ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفْكَسَ الْأَكَّاسُ﴾

مسند: ٢٩٩ . إسناده: صحيح .

[٢٩٥٥] ١٥٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتِ الْعَرَبُ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرَاءَ إِلَّا الْحُمْسَ - وَالْحُمْسُ قُرَيْشٌ وَمَنْ وَلَدَتْ - كَانُوا يَطُوفُونَ عُرَاءَ، إِلَّا أَنْ تُعْطِيَهُمُ الْحُمْسُ نِيَابَاءً، فَيُعْطِي الرِّجَالَ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ النِّسَاءَ، وَكَانَتِ الْحُمْسُ لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ، وَكَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ يَتَلَعَّوْنَ عَرَفَاتَ، قَالَ هِشَامٌ: فَحَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: الْحُمْسُ هُمُ الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفْكَسَ الْأَكَّاسُ﴾ [١٩٩] . قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يُفِضُونَ مِنْ عَرَفَاتَ، وَكَانَ الْحُمْسُ يُفِضُونَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ، يَقُولُونَ: لَا نُفِضُ إِلَّا مِنَ الْحَرَمِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفْكَسَ الْأَكَّاسُ﴾ رَجَعُوا إِلَى عَرَفَاتَ. إسناده: صحيح .

[٢٩٥٦] ١٥٣ - (١٢٢٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الشَّائِقِ، بِحَمِيمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَمْرٍو سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: أَضَلَّتْ بَوِيرَ أَبِي، فَلَذَهَبَتْ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَرَأَيْتُ

قوله: (كانت قريش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة، وكانوا يسمون الحمس) . إلى آخره (الحمس) بضم الحاء المهملة وإسكان الميم ويسين مهملة، قال أبو الهيثم: الحمس هم قريش ومن ولدتهم قريش، وكنانة وجذيلة قيس، سُموا حمساً لأنهم تحمّسوا في دينهم، أي: تشددوا، وقيل: سُموا حمساً بالكعبة؛ لأنها حمراء حمرها أبيض يضرب إلى السواد، وقد سبق قريباً شرح هذا الحديث، وسبب وقوفهم بالمزدلفة.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ واقفاً مع الناسِ بعرفة. فقلت: والله إن هذا لَوْنُ الحُمْسِ، فما شأنُه ههنا؟
وكانت قريشٌ تُعدُّ من الحُمْسِ. [أحمد: ١٦٧٣٧، وندوي: ١١٦٦٤].

قوله: (كانت العرب تطوف بالبيتِ امرأةً إلا الحُمْسُ)، هذا من الفواحش التي كانوا عليها في الجاهلية. وقيل: نزل فيه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلُوا فَجَعَلْهُ قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهِ الْكِتَابَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، ولهذا أمر النبي ﷺ في الحجَّة التي حجَّها أبو بكرٍ سنة تسع أن يُدَّي من يمينه أن لا يطوف بالبيتِ عُرياناً^(١).
قوله: (عن أبيه جبير بن مطعم قال: أضللتُ بعيراً لي، فذهبتُ أطلبه يومَ حرفة، فرأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ واقفاً مع الناسِ بعرفة. فقلت: والله، إن هذا لَوْنُ الحُمْسِ، فما شأنُه ههنا؟ وكانت قريشٌ تُعدُّ من الحُمْسِ). قال القاضي عياض: كان هذا في حجَّه قبلَ الهجرة، وكان جبيرٌ حينئذٍ كافراً، وأسلمَ يومَ الفتح، وقيل: يومَ خيبر، فتمتَّعَ من وقوفِ النبي ﷺ بعرفت^(٢)، والله أعلم.



(١) أخرجه البخاري: ٣٦٩، ومسلم: ٣٢٨٧، وأحمد بن حنبل: ٧٩٧٧، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) إكمال المعجم: (٢٩٣/٤).

٢٢ - [بَابُ فِي نَسْخِ الشُّعْلِ مِنَ الْإِحْزَامِ، وَالْأَمْرُ بِالنِّسَامِ]

[٢٩٥٧] ١٥٤ (١٢٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَرِيقِ بْنِ شَيْهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنِخٌ بِلِبْطَحَاءٍ، فَقَالَ لِي: «أَحْبَبْتُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «بِمَ أَهْلَيْتُ؟» قَالَ: قُلْتُ: لِي بِأَهْلَالِ كِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «فَقَدْ أَحْسَنْتَ، طُفَّ بِالْبَيْتِ وَبِالْصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَجَلٌ» قَالَ: فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالْصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي قَيْسٍ فَقُلْتُ رَأْسِي، ثُمَّ أَهْلَيْتُ بِالْحَجَّ، قَالَ: فَكُنْتُ أَتِي بِالنَّاسِ، حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا مُوسَى - أَوْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ - رَوَيْتَكَ بَعْضَ قُرَيْشٍ، قَوْلِكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الشُّكِّ بِعَدَاكَ. فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ كُنْتُ أَهْلِيَاءَ فَيَا هَلَيْتُ، فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ، فِيهِ فَائِضٌ، قَالَ: فَقَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّ نَأْخِذَ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ بِأَمْرٍ بِالنِّسَامِ، وَإِنْ نَأْخِذَ بِسُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَمَّ يَحْجُلُ حَتَّى يَلْغَ الْهَنْدِيُّ مِجْلَهُ. [سُطْرِي ١٧٩٥]. [نُظَر ٢٩٥٩].

بَابُ جَوَازِ تَعْلِيقِ الْإِحْزَامِ، وَهُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِإِحْزَامٍ كِإِحْزَامِ فَلَانٍ،

فِيصِيرُ مُحْرِمًا بِإِحْزَامٍ مِثْلَ إِحْزَامِ فَلَانٍ

فِي الْبَابِ حَيْثُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَحْبَبْتُ؟»^(١)، قَالَ: فَقُلْتُ نَعَمْ، فَقَالَ: «بِمَ أَهْلَيْتُ؟» قَالَ: قُلْتُ: لِي بِأَهْلَالِ كِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «فَقَدْ أَحْسَنْتَ، طُفَّ بِالْبَيْتِ وَبِالْصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَجَلٌ» قَالَ: فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالْصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي قَيْسٍ، فَقُلْتُ رَأْسِي، ثُمَّ أَهْلَيْتُ بِالْحَجَّ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَرَوَيْتُ:

مِنْهَا: حَوَازِ تَعْلِيقِ لِاحْرَمٍ، بِذَا قَالَ: أَحْرَمْتُ مُحْرَمًا كِإِحْرَامِ زَيْدٍ، صَحَّ حَوَازِهِ، وَكَانَ إِحْرَامُهُ كِإِحْرَامِ زَيْدٍ، فَإِنْ كَانَ زَيْدٌ مُحْرَمًا بِحَجٍّ أَوْ بَعْمَرَةٍ أَوْ قَرْنٍ، كَانَ لِمَعْلُوقٍ مِثْلُهُ، وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ أَحْرَمًا مُطْلَقًا،

[٢٩٥٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [٢٩٥٩].

[٢٩٥٩] ١٥٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْني ابنَ مَهْدِيٍّ -: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَيْبٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُبْتَغٍ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ: «يَمْ أَهْلُكُ؟» قَالَ: قُلْتُ أَهْبَسْتُ بِهَلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «هَلْ سَقَتْ مِنْ هَذِي؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَطَلَفَ بِالْبَيْتِ وَبِالضُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ جَلَّ» فَطَلَفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالضُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي، فَصَسَطَنِي وَغَسَلَتْ رَأْسِي، فَكُنْتُ أَقْبِي النَّاسَ بِذَلِكَ فِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَإِمَارَةِ عُمَرَ، فَإِنِّي لَقَائِمٌ بِالْمُؤَسِمِ إِذْ جَاعَنِي رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تَسْرِي مَعِ أَحَدٍ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي شَأْنِ الشُّبِّ، فَقُلْتُ: أَيُّهَا النَّاسُ، مَنْ كُنَّا أَتَيْنَاهُ بِشَيْءٍ فَيُتَيْدُ، فَهَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ قَدِمَ عَلَيْكُمْ، فَبِهِ قَائِمُوا، قُلْنَا فِيمَ قُلْتُ: يَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، مِمَّ هَذَا الَّذِي أَحَدَّثْتَ فِي شَأْنِ الشُّبِّ؟ قَالَ: إِنْ نَأْخُذَ بِكَتَابِ اللَّهِ، قَوْلَ اللَّهِ قَالَ: ﴿وَأَمَّا لَلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لِلَّهِ﴾ [١] لَيْدٍ [١٩٦] وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَجُلْ حَتَّى نَحَرَ الْهَيْئِ، [أحمد: ١٩٥٠٥، وسعاري: ٢١٥٥٩].

كان لمعلق مطلقاً، ولا يذمُّه أن يصرف إحرامه إلى ما يصرف زيد إحرامه إليه، فهو صرف زيد إحرامه إلى حج، كان لمعقوف صرف إحرامه إلى عمره، وكلما عكسه

ومنه: استحباب النساء على من فعل فعلاً جميلاً، لقوله ﷺ: «أحسنه»

وأما قوله ﷺ: «خلف بالبيت وبالضفا والمرورة، وأجل»، فمعناه: أنه صدر كالنبي ﷺ، وتكون وظيفته أن يفتح حجاً إلى عمره فيأتي بأفعله، وهي لطواف والسعي ولحلق، فإذا فعل ذلك صدر حلالاً، وتضمنت عمرته، وإنما لم يذكر لحلق هنا، لأنه كان مشهوراً عندهم، ويحتمل أنه «جل» في قوله: «وأجل».

وقوله: (لم أتيت امرأة من بني قيس، فطقت رأسي) هذا محمول على أن هذه المرأة كانت محرمة له.

وقوله: (ثم أهلت بالحج) يعني أنه تحلل من العمرة^(١)، وأقام بمكة حلالاً إلى يوم النحر، وهو

(١) في (ص) (و) (هـ): بالضم، وهو خطأ

[٢٩٦٠] ١٥٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَلْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَمِيْسٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَنِّي إِلَى الْيَمَنِ، قَانَ: فَوَافَقْتُهُ فِي الْعَامِ الَّذِي حَجَّ فِيهِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا مُوسَى، كَيْفَ قُلْتَ جِئْتَ أَحْرَمَتِ؟» قَانَ: قُلْتُ: لَبَّيْكَ إِهْلَالًا كَرَامَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَهْلٌ سَقَتْ هَذَا؟» فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَانْطَلِقْ فَطُفْ بِاللَّيْلِ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَجِلْ» ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَلِيلِ شُعْبَةَ وَسُقَيْنَ. [٢٩٥٩].

[٢٩٦١] ١٥٧ - (١٢٢٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُثَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ يُعْتَنِي بِالْمُنْعَةِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: «رُوَيْدُكَ بِبَعْضِ قُتَيْبِكَ، فَإِنَّكَ لَا تُدْرِي مَا

الثَّامَنُ مِنْ ذَلِكَ الْحِجَّةِ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّوْبَةِ، كَمَا جَاءَ مُشْتَبِهًا فِي غَيْرِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ.

لِإِنْ قِيلَ: قَدْ عَلَّقَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَأَبُو مُوسَى رضي الله عنهما إِحْرَامَهُمَا بِإِحْرَامِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَ عَلَيْهِ بِالدَّوَامِ عَلَى إِحْرَامِهِ فَارِئًا، وَأَمَرَ أَبُو مُوسَى بِتَسْخِغِهِ ^(١) إِلَى عُمَرَةَ. فُلْجَوَابُ: أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه كَانَ مَعَ الْهَدْيِ كَمَا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْهَدْيِ، فَبَقِيَ عَلَى إِحْرَامِهِ كَمَا بَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ وَكُلٌّ مِنْ مَعَهُ هَدْيٌ، وَأَبُو مُوسَى لَمْ يَكُنْ مَعَ هَدْيٍ، فَتَحَلَّلَ بِعُمَرَةَ كَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ هَدْيٍ، وَلَوْلَا الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَجَعَلَهَا عُمَرَةَ، وَقَدْ سَبَقَ لِيَشْرَحَ هَذَا الْجَوَابَ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا.

قَوْلُهُ: (تَقَلَّبْتُ وَأَسِي) هُوَ بِتَخْفِيفِ اللَّامِ.

قَوْلُهُ: (رُوَيْدُكَ بِبَعْضِ قُتَيْبِكَ) مَعْنَى (رُوَيْدُكَ): أَرَمَقُ قَلِيلًا، وَأَمْسَيْتَ عَنِ الْعَتَا، وَيُقَالُ: قُتِبَ وَفُتِيَ، لِفَتَانٍ مَشْهُورَتَانِ.

قَوْلُهُ: أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: (إِنْ نَأَخَذَ كِتَابَ اللَّهِ، فَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ بِأَمْرٍ بِالتَّحَامِ، وَإِنْ نَأَخَذَ بِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، لِإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمَّيَ نَجَلَ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاصُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ظَهَرَ كَلَامُ عُمَرَ هَذَا إِنْكَارُ فِسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمَرَةَ، وَأَنْ تَهَبَهُ عَنْ

(١) غِي (نَج): بِعَسْج.

أَخَذْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّسَبِ بَعْدُ، حَتَّى لَقِيَهُ بَعْدُ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَعَلَهُ، وَأَصْحَابُهُ، وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَظْلُوا مُعْرِضِينَ بِهِمْ فِي الْأَرَاكِ، ثُمَّ يَرْوَحُونَ
فِي الْحَجِّ تَقَطُّرُ رُؤُوسُهُمْ. [احمد ٣٥١]

التمتع، مما هو من باب ترك الأولى، لا أنه منع ذلك منع تحريم وبطلان، ويُؤيد هذا قوله بعد هذا: (قد
علمت أن النبي ﷺ قد فعله، وأصحابه، ولكن كرهت أن يظلوا معرضين بهم في الأراك)^(١).

وقوله: (مُعْرِضِينَ) هو بإسكان العين وتخفيف الراء، والضمير في (بهم) يعود إلى^(٢) النساء، لعدم
بهم وإن لم يذكرن، ومعناه: كرهت التمتع، لأنه يفترض الفحل ووطء النساء إلى حين لخروج إني
عرفات



(١) إكمال المعتمدين: (١/٢٩٤).

(٢) في (ن) عني

٢٢ - [بَابُ جَوَازِ التَّمَتُّعِ]

[٢٩٦٢] ١٥٨ - (١٢٢٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَدَادَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ: كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ التَّمَتُّعِ، وَكَانَ عَلِيٌّ بِأَمْرِ بِهِ، فَقَالَ عُثْمَانُ يَعْزِي كَلِمَةً، ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ قَدْ تَمَتُّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَجَلٌ، وَنَكُنَّا كُنَّا خَائِفِينَ. [مسند أحمد ٤: ٤٣٢..]

[٢٩٦٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ لِحَارِثِ بْنِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: أَخْبَرَنِي شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَاثَةٌ. [المسند: ٤: ٢٩٦٣..]

[٢٩٦٤] ١٥٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: اجْتَمَعَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَكَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ التَّمَتُّعِ أَوْ التَّمَتُّعِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا تُرِيدُ إِلَى أَمْرِ بَعْدَهُ

باب جواز التمتع

قوله: (كان عثمان ينهى عن التمتع، وكان عليٌّ يأمر بها)، المختار أن التمتع الذي نهى عنها عثمان هو التمتع المعروف في الحج، وكان عمرٌ وعثمانٌ يهييان عنها نهياً تنزيهاً لا تحريم، وإنما نهياً عنها لأن الإفرقة أفضل، وكان عمرٌ وعثمانٌ يأمران بالإفراد لأنه أفضل، وينهيان عن التمتع بهي تنزيهاً، لأنه مأمور بضلاح رعيته، وكان يرى الأمر بالإفراد من جملة ضلالهم، والله أعلم.

قوله: (ثم قال عليٌّ لقد علمت أنا قد تمتعنا مع رسول الله ﷺ، قال: أجل، ولكن^(١) كنا خائفين). فقوله: (أجل)، بإسكان اللام، أي: نعم.

وقوله: (كنا خائفين)، لعنه أرواذ بقوله: (خائفين) - يومئذ القضاة ستة سبع قبل فتح مكة، لكن لم يكن تلك السنة حقيقة تمتع، إنما كان عمرة وحده.

قوله: (فقال عثمان: دعنا هناك، فقال: يعني علياً -: إني لا أستطيع أن أدعك، فلما أن رأى عليٌّ ذلك، أمر بهما جميعاً) فيه إشاعة العلم وظهوره، ومد ظرة ولالة الأمور وغيرهم هي تحقيقه.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَفَى عَنْهُ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: دَعَا بَيْنَكَ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدْعَتْ، فَمَا أَنْزَأَى عَلَيَّ ذَلِكَ، أَهْلٌ بِهِمَا جَمِيعًا. (الحمد، ٥١٨).

[٢٩٦٥] ١٦٠ - (١٢٢٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً.

[٢٩٦٦] ١٦١ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عِيَّاشِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ لَنَا رُحْصَةٌ، يَعْنِي الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ.

[٢٩٦٧] ١٦٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ فَضِيلٍ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَصْلُحُ لِمُتَعَتَيْنِ إِلَّا لَكَ خَاصَّةٌ، يَعْنِي مُتَعَةَ النَّسَاءِ وَمُتَعَةَ الْحَجِّ.

ووجوب متصحة المسلمين^(١) في ذلك، وهذا معنى قول عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدْعَتْ).

وَأَمَّا إِهْلَالُ صِيٍّ بِهِمَا فَقَدْ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَرْجُحُ اقْتِرَاءَ، وَأَجَابَ عَنْهُ مَنْ رَجَّحَ لِإِلْفِ ذِي بَأْسٍ إِنَّمَا أَهْلٌ بِهِمَا لِيَبِينَ جَوَازَهُمَا، لَقَدْ يَفْضُلُ النَّاسُ أَوْ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفِرْدُ وَلَا التَّمَتُّعُ، وَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْإِلْفُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (عن أبي ذرٍّ قال: كَانَتْ الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً). وفي الرواية الأخرى: (كَانَتْ لَنَا رُحْصَةٌ، يَعْنِي الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ)، وفي الرواية الأخرى: (قَالَ أَبُو ذَرٍّ: لَا تَصْلُحُ الْمُتَعَتَانِ إِلَّا لَنَا خَاصَّةً، يَعْنِي: مُتَعَةُ النَّسَاءِ، وَمُتَعَةُ الْحَجِّ). وفي رواية^(٢): (إِنَّمَا كَانَتْ لَنَا خَاصَّةً دَوْلَكُمْ).

قَالَ الْعَسَاءُ: مَعْنَى هَذِهِ الرِّوَايَاتِ كُنْهًا: أَنَّ صَحَّ الْحَجَّ فِي الْفِرْدَةِ كَانَ لِلصَّحَابَةِ فِي تِلْكَ السَّعَةِ، وَهِيَ خُجَّةٌ لِدَوْدَخٍ، وَلَا يَجُوزُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ مُرَدُّ أَبِي ذَرٍّ بِطَائِلٍ لِمَتَّعٍ مُطْلَقًا، بَلْ مَرَدُّهُ فَسْخُ الْحَجِّ

(١) في (ص): المسلم

(٢) في (ص): الرواية الأخرى.

[٢٩٦٨] ١٦٣ - (١٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ بَيَّانٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَسَعَاءٍ قَالَ: أَتَيْتُ إِبْرَاهِيمَ السَّخَعِيَّ وَإِبْرَاهِيمَ لَثِيمِي، فَقُتِلْتُ: إِنِّي أَعُمُّ أَنْ أَجْمَعَ الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ الْعَدَمَ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ السَّخَعِيُّ: لَيْكَ أَبُوكَ لَمْ يَكُنْ لِيَهُمْ بِذَلِكَ. قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ بَيَّانٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ لَثِيمِي، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ مَرَّ بِأَبِي قُرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالرَّبَذَةِ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَتْ لَنَا خَاصَّةٌ دُونَكُمْ.

[٢٩٦٩] ١٦٤ - (١٢٢٥) وَحَدَّثَ سَعِيدُ بْنُ مَسْصُورٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنِ الْقَزَائِرِيِّ - قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ -: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْبِيُّ، عَنْ عُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْمُتَمَتَّةِ، فَقَالَ: فَعَلْنَاَهَا وَهَذَا يَوْمُهُ كَافِرٌ بِالْعُرْشِ، يَعْنِي يَوْمَ مَكَّةَ. القول: ٢٩٧٠.

كما ذكرنا، وحكمته بإبطال ما كانت عبه الجاهلية من منع العمرة في أشهر الحج، وقد سبق بيانه هذا كله في الباب السابق، والله أعلم.

قوله: (لَا تَصْلُحُ الْمُتَمَتَّةُ إِلَّا لِمَا خَاصَّةٌ) معناه: إنما صلحت تلك خاصة هي الوقت الذي فعلها فيه، ثم شاربه حراماً بعد ذلك إلى يوم القيامة، والله أعلم.

قوله: (سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْمُتَمَتَّةِ) فقال: فعلناها وهذا يومه كافر بالعرش، يعني: يوت مكة. وفي الرواية الأخرى، (يعني معاوية)، وفي الرواية لأخرى: (المتمة في الحج)،

أما (العرش)، فبضم العين والراء، وهي بيوت مكة، كما فسره في الرواية، قال أبو عبد: سميت بيوت مكة عرشاً، لأنها عيود تنصب وتطلى صبيها ^(١)، قال: ويُقال لها أيضاً: عروش، بالراء، وفي حديث: عرش، كقوس وقلوس، ومن قال: عرش، فهو حدها. عريش، كقبيب وقلب، وفي حديث آخر: (أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان إذا نظر إلى عروش مكة قطع التبيبة) ^(٢).

وأما قوله: (وهذا يومه كافر بالعرش) فدلالة على هذا إلى معاوية بن أبي سفيان، وفي الحراء بالكفر هذ وجهان:

(١) في (ص) وتطل، وفي (ح) و(ع) يطلن بها، وكذا تطل، والصواب ما اقتضاه من «عريب محدثه» (٢١/٤)

(٢) «عمر المصحح» (عرش)، وحدثت بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه بن حزيمة ٢٦٩٦، وأحمد عند سم

[٢٩٧٠] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ الثَّيْمِيِّ ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ : يَعْنِي مُعَاوِيَةَ . [اجمد ١٨٦٨] .

[٢٩٧١] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقُ : حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح) .
وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ : حَدَّثَنَا زَوْجُ بْنُ عُثَيْمٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ
الثَّيْمِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِهِمَا . وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ : الْمَتَعَةُ فِي الْحَجِّ - اجمد ١٨٦٨] .

أحدهما : ما قاله المذري^(١) وغيره : المراد وهو مقيم في بيوت مكة ، قال ثعلب : يقال : كفر الرجل إذا لم يكفّر الكفّور^(٢) ، وهي القرى ، وفي الأثر عن عمر رضي عنه : (أهل الكفّور هم أهل القبور)^(٣) ، يعني : القرى البعيدة عن الأمصار وعن العلماء .

والوجه الثاني ، المراد بالكفر : الكفر بالله تعالى ، والمراد : أنا^(٤) تمتعنا ومعاوية يومئذ كافراً على دين الجاهلية ، مقيم بمكة ، وهذا اختيار القاضي عياض وغيره^(٥) ، وهو لصحيح لمختار .

والمراد بالمتعة : العمرة التي كانت سنة سبع من الهجرة ، وهي عمرة القضاء ، وكانت معدومة يومئذ كحراً ، وإنما أسلم بعد ذلك عام الفتح سنة ثمان ، وقيل : إنه أسلم بعد عمرة القضاء سنة سبع ، ولصحيح الأول ، وأما غير هذه العمرة من عمر النبي ﷺ فممكن معدومة فيها كحراً ، ولا مقيماً بمكة ، بل كان معه^(٦) .

قال القاضي عياض ، وقاله بعضهم : (كفر بالعرش) بفتح العين وإسكان الراء ، والمراد عرش الرحمن . قال القاضي : هذا تصحيح^(٧) .

وفي هذا الحديث : جواز التمتع في الحج .

(١) انعمه (٢ / ٨٧) .

(٢) ذكره عبد الأزهري في التلخيص ، ص ١٠٥ / ١١٥ .

(٣) ذكره أصحاب اللغة ولغريب كالأزهري والحرابي وغيرهما ، إلا أنهم سبوه إلى معاوية رضي الله عنه ، وقد روي مرفوعاً من حديث ثوبان رضي الله عنه : قال في رسول الله ﷺ : « لا تسكن الكفّور ، فإنما تسكن لتصفوة الكسوف » . أخرجه جازري في « أدب » ٥٧٩ ، وانهيقي في « الشعب » : (١٠ ، ٢٣) ومن حديث أبي سعيد رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقرب الكفّور ، فإنهم جزالة مسورة » . أخرجه الطبراني في « الأوسط » : ٤٨٥١ .

(٤) في (ح) : نعم .

(٥) في كتاب المعجم : (٤ / ٢٩٩) ، وكذا غيره ، من جازري في « الكشف لمختار » : (١ / ٢٥٥ ، ٢٥٦) .

(٦) في (ح) : مع النبي .

(٧) إكمال المعجم : (٤ / ٢٩٩) .

[٢٩٧٢] ١٦٥ - (١٢٢٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ : قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ : إِنِّي لَأُحَدِّثُكَ بِالتَّحِيَّاتِ الْيَوْمَ ، يَسْمَعُكَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ لَيْلٍ ، وَاعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْمَرَ عَائِقَةَ مِنْ أَهْلِهِ فِي لَيْلٍ ، فَلَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَنْتَهِ عَنْهُ حَتَّى مَضَى لَوُجْهُهُ ، ارْتَأَى كُلُّ امْرِئٍ بَعْدَ مَا شَاءَ أَنْ يَوْتِنِي . (المصدر : ١٩٨٩٥ مولياد اوسطر ٢٩٧٨ .

[٢٩٧٣] ١٦٦ - (٤٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ وَكِيعٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الْجَرِيرِيِّ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي رَوَاتِهِ : ارْتَأَى رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ ، يَعْنِي عُمَرَ . (المصدر : ١٢٩٧٨ .

[٢٩٧٤] ١٦٧ - (٤٠٠) وَحَدَّثَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ : قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ : أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يَسْمَعُكَ بِهِ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ ، ثُمَّ لَمْ يَنْتَهِ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ ، وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ قُرْآنٌ يَحْرُمُهُ ، وَقَدْ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ حَتَّى اُكْتُوتُ ، فَتَرَكْتُ ، ثُمَّ تَرَكْتُ الْكَلْبَ فَعَادَ . (المصدر : ١٢٩٧٨ .

قوله عن عمران : (أن رسول الله ﷺ أعمَرَ طائفةً من أهله في العشر ، فلم تنزل آية تنسخ ذلك ، ولم ينته عنه حتى مضى لوجهه) . وفي الرواية الأخرى : (أن رسول الله ﷺ جمع بين حجة وعمره ، ثم لم ينته عنه حتى مات ، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه) . وفي الرواية الأخرى : (تمتعنا مع رسول الله ﷺ ، ولم ينزل فيه القرآن ، قال رجل برأيه ما شاء) . وفي الرواية الأخرى : (تمتعنا معه) . وفي رواية : (نزلت آية التمتع في كتاب الله - يعني : متعة الحج - ، وأمرنا بها رسول الله ﷺ) .

هذه الروايات كلها متفقة على أن مراد عمران أن التمتع بالعمره إلى الحج جائزه وكذلك القرآن . وفيه التصريح بإنكاره على عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمتنع ، وقد سبق تأويل فعل عمر أنه لم يرد بطلان التمتع ، بل ترجيح الإقراء عليه .

قوله : (وقد كان يسلم علي حتى اكنوت فتركت ، ثم تركت الكلب فعاد) . فقوله : (يسلم) هو بفتح اللام المشددة ، وقوله : (فتركت) هو ضم التاء ، أي : انقطع السلام علي ، (ثم تركت) بفتح التاء ، أي : تركت الكلب فعاد السلام علي .

[٢٩٧٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ : سَمِعْتُ مُطَرِّفًا قَالَ : قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، بِعَثَ حَدِيثَ مَعَاذٍ. [المصدر: ١٩٨٣] وانظر: [٢٩٧٨].

[٢٩٧٦] ١٦٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ : بَعَثَ إِلَيَّ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ مُحَدِّثُكَ بِأَحَادِيثَ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهَا بَعْدِي، فَوَيْلٌ عِشْتُ فَاكْتُمْتُ عَنِّي. وَإِنْ مِتُّ فَحَدِّثْ بِهَا إِنْ شِئْتَ، إِنَّهُ قَدْ سَلَّمَ عَنِّي، وَاعْلَمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَثْرَثْ فِيهَا كِتَابَ اللَّهِ، وَلَمْ يَتَّعْهَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَجُلٌ فِيهَا بِرَأْيِهِ قَدْ شَهِدَ. [المصدر: ٢٩٧٨].

ومعنى الحديث : أن عمران بن حصين رضي الله عنه كانت به بو بغير، فكان يصبر على ألبيها، وكانت العلاقة تسلم عليه، فذكرت في قطع سلامهم عليه، ثم ترك الكمي فعذ سلامهم عليه قوله : (بعث إلي عمران بن حصين لي مرضه الذي توفّي فيه، فقال : إني كنت محدّثك بأحاديث، لعل الله أن ينفعك بها بعدي، فإن عشت فاكتم عني، وإن مت فحدّث بها إن شئت، إنه قد سلّم عليّ، واعلم أن نبي الله ﷺ قد جمع بين حجٍّ وعمرَةٍ).

أما قوله : (فَوَيْلٌ عِشْتُ فَاكْتُمْتُ عَنِّي)، فأرد به الإخبار بالسلام عليه، لأنه كره أن يُشاع عنه ذلك في حياته، لما فيه من التعرّض لفتنة، بخلاف ما بعد الموت. وأما قوله : (لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهَا) معناه : تحسن بها، ونعمنها ميرك.

وأما قوله : (أَحَادِيثُ) فظاهر أنها ثلاثة فصاعد، ولم يذكر هذا^(١) منها إلا حديثاً واحداً، وهو الجمع بين الحجّ والعمرّة. وأما إخباره بالسلام عليه^(٢)، فليس حديثاً، فيكون باقي الأحاديث منخوفاً عن لوريته. والله أعلم.

(١) سقطت من (ص).

(٢) سقطت من (ص).

[٢٩٧٧] ١٦٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ : أَعْلِمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجِّ وَعُمْرَةٍ ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابٌ، وَلَمْ يَنْهَأْ عَنْهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ فِيهَا رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ. [أحمد : ١٩٨٤١، مطبوعاً، رواه : ٢٩٧٨].

[٢٩٧٨] ١٧٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ : حَدَّثَنَا هَمَامٌ : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ مُطَرِّفِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ : تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ الْقُرْآنُ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ. [أحمد : ١٩٨٥٠، مطبوعاً، والبيهقي : ١٥٧١].

[٢٩٧٩] ١٧١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ السَّاعِرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ لَمِجِدٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه يَهْدُنَا الْحَدِيثَ، قَالَ : تَمَتَّعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، وَتَمَتَّعْنَا مَعَهُ. [مطبوعاً : ٢٩٧٨].

[٢٩٨٠] ١٧٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، قَالَا : خَلَسْنَا بِشَرِّ بْنِ الْمُفَضَّلِ : حَدَّثَنَا هَمْرُنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ : قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ : نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ - يَعْنِي مُتَعَةَ الْحَجِّ -، وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ آيَةُ تَنْسُخِ آيَةِ مُتَعَةِ الْحَجِّ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ بَعْدَ مَا شَاءَ. [انظر : ٢٩٨١].

[٢٩٨١] ١٧٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عِمْرَانَ الْقَاصِرِ : حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَلَقَدْ نَهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَمْ يَقُلْ : وَأَمَرَ بِهَا. [أحمد : ١٩٩٠٧، والبيهقي : ٤٥١٨].

قوله : (حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ) هو منسوب إلى جدِّ جدِّ أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فإنه حمادُ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ لُثْفِيُّ رضي الله عنه.

٢٤ - [باب وجوب الدم على المتمتع،

وأنه إذا عديمه لزمه صوم ثلاثة أيام

في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله]

[٢٩٨٢] ١٧٤ - (١٢٢٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْخُلَيْفَةِ. وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَهْلًا بِالْحَجِّ، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ

باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا عديمه لزمه صوم

ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله

قوله: (عن ابن عمر قال: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، وأهدى، وساق معه الهدى من ذي الخليفة. وبدأ رسول الله ﷺ فأهلاً بالعمرة، ثم أهلاً بالحج، وتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج). قال القاضي: قوله: (تمتع) هو محمول على التمتع اللغوي، وهو التبرأ من آتيج^١.

ومعناه. أنه ﷺ أحرم أولاً بالحج مفرداً، ثم أحرم بالعمرة، فصر قراراً في آتيج أمره، والقرار هو تمتع من حيث لبعه ومن حيث لمعنى، لأنه تركه بالتحريم الميعقات والإحرام والفعل، ويتعين هذا التأويل هنا، لما قدمناه في الأبواب السابقة من لجمع بين الأحاديث في ذلك، ومن روى (فرداً) النبي ﷺ ابن عمر سراوي هنا، وقد ذكره مسلم بعد هذا.

وأما قوله: (وبدأ رسول الله ﷺ فأهلاً بالعمرة، ثم أهلاً بالحج) فهو محمول على النسبة في أشد الإحرام، وليس امره أنه أحرم في أول أمره بعمرة ثم أحرم بالحج، لأنه يفتضي إلى مخالفة الأحاديث السابقة، وقد سبق بين الروايات، فوجب تأويل هذا على موافقتها، ويؤيد هذا لتأويل

(١) انظر إكمالات إمامنا: (٤/٣١٧).

يُهِدُ، فَلَمْ يَدْعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَانَ لِلنَّاسِ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى لِهَيْئَةٍ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ حَتَّى يَفْضِي حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيُطْفِئْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَقْصُرْ، وَلْيَحْلِلْ، ثُمَّ لِيُهَلِّ بِالْحَجِّ وَلْيُهِدِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدًى، فَلْيَضُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ،

قَوْلُهُ: (وَيُتَمَتَّعُ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ - أَوْ أَكْثَرَهُمْ - أَهْرَعُوا أَوَّلًا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، وَإِنَّمَا مَسَحُوهُ إِلَى الْعُمْرَةِ تَجَرُّ، فَصَارُوا مُتَمَتِّعِينَ، فَقَوْلُهُ: (وَيُتَمَتَّعُ النَّاسُ) يَعْنِي: فِي أَجْرِ الْأَمْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيُطْفِئْ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَقْصُرْ وَلْيَحْلِلْ، ثُمَّ لِيُهَلِّ بِالْحَجِّ وَلْيُهِدِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدًى، فَلْيَضُمُّ^(١) ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ».

أَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لْيُطْفِئْ بِبَيْتٍ وَبِصَفَا وَالْمَرْوَةِ وَلْيَقْصُرْ وَلْيَحْلِلْ» فَمَعْنَاهُ: بِفَعْلِ الطَّرَافِ وَلِسَعْنِ التَّقْصِيرِ وَقَدْ صَارَ حَلَالًا. وَهَذِهِ تِلْكَ عَلَى أَنَّ التَّقْصِيرَ أَوْ احْتِلَاقَ شَيْءٍ مِنْ مَذَاهِبِ الْحَجِّ، وَهَذَا هُوَ لِصَحِيحٍ فِي مَذْهَبِهِ، وَبِهِ قَانَ جَمَاهِيرُ الْعَمَلِ. وَقِيلَ: بِهِ سِتَابَةُ مُحْظُورٍ، وَلَيْسَ بِسُتَبٍّ، وَهَذَا صَعِيفٌ، وَمُسَابِتِي إِضَاحَتِهِ فِي مَوْضِعِهِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِنَّمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالتَّقْصِيرِ وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْحَلِّ، مَعَ أَنَّ لِحَاقَ أَفْضَلُ لِيَقِفَ لَهُ شَعْرٌ بِحِلْقَتِهِ فِي الْحَجِّ، فَإِنَّ لِحَاقَ فِي تَحْلِيلِ الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي تَحْلِيلِ الْعُمْرَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَلْيَحْلِلْ» فَمَعْنَاهُ: وَقَدْ صَارَ حَلَالًا. فَهُوَ فَعْلٌ مَا كَانَ مُحْظُورًا عَلَيْهِ فِي الْإِحْرَامِ؛ مِنَ الطَّيْبِ وَاللِّبَاسِ وَالنِّسَاءِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «ثُمَّ لِيُهَلِّ بِالْحَجِّ» فَمَعْنَاهُ: يُحْرَمُ بِهِ فِي وَقْتِ الْخُرُوجِ إِلَى غَرَفَتِهِ، لَا أَنَّهُ يُهَلِّ بِهِ عَقِبَ تَحْلِيلِ الْعُمْرَةِ، وَهَذَا قَالَ: «ثُمَّ لِيُهَلِّ»، فَاتَى بِهِ «الَّتِي هِيَ لِمَنْعِيهِ وَالْمُهْدِ^(٢)».

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَلْيُهِدِ» فَالْمُرَادُ بِهِ: هَدًى لِمَتَمَتِّعٍ، فَهُوَ وَاجِبٌ بِشُرُوطِ انْتِفَاقِ أَصْحَابِهِ عَلَى أَرْبَعَةٍ مِنْهُمْ، وَاخْتِلَافٍ فِي ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ: أَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، الثَّانِي: أَنْ يَحُجَّ مِنْ عَدَمِهِ. الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ أَهْلِيًّا

(١) فِي (ج): لِيُهَلِّ

(٢) فِي (ج): مُصْبِحٌ.

وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ، فَاسْتَلَمَ لِرُكْنِ أَوَّلِ شَيْءٍ، ثُمَّ

لَا مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَحَاضِرِيهِ أَهْلُ الْحَرَمِ وَمَنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى مَسَافَةٍ لَا تُقْصَرُ فِيهِ صَلَاةٌ.

الرابع: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَى الْمَقْدَرِ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ: فَأَحَدُهَا نِيَّةُ التَّمَتُّعِ. وَالثَّانِي: كَوْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي سَنَةٍ فِي شَهْرٍ وَحَدٍّ. الثَّالِثُ: كَوْنُهُمَا عَنْ شَخْصٍ وَحَدٍّ. وَالْأَصْلُ أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ لَا تُشْتَرِطُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا»، فَلَمَّا رَأَى: لَمْ يَجِدْ هَذَا، إِمَّا لِعَسَمِ الْهَدْيِ، وَإِمَّا لِعَدَمِ ثَمَنِهِ، وَإِمَّا لَكَوْنِهِ يُبَاعُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْوَقْفِ، وَإِمَّا لَكَوْنِهِ مَوْجُودًا لَكِنِّهِ لَا يَبِيعُهُ صَاحِبُهُ، فَنَحْنُ كُلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَكُونُ قَدِيمًا لِلْهَدْيِ، فَيَنْتَقِلُ إِلَى الْمُتَمَتِّعِ سَوَاءً كَانَ وَاحِدًا لَثَمَنِهِ فِي بَلَدِهِ أَمْ لَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا»، فَيُضْمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ، فَهُوَ مَوَاقِفُ شَيْءٍ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى: وَيَجِبُ صَوْمٌ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ، وَيَجُوزُ صَوْمٌ يَوْمِ عَرَفَةَ مِنْهَا، لَكِنُّ الْأَوَّلَى أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةً قَبْلَهُ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَصُومَهَا حَتَّى يُحْرِمَ بِالْحَجِّ بَعْدَ مَوَاقِفِهِ مِنَ الْعُمْرَةِ، فَإِنْ صَامَهَا بَعْدَ فَرَغِهِ مِنَ الْعُمْرَةِ وَقَبْلَ الْإِحْرَامِ بِحَجِّ أَجْزَاءِ عَنِ الْمَذْهَبِ لِلْمُصَحِّحِ عَنْهُمْ، وَإِنْ صَامَهَا بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ وَقَبْلَ مَوَاقِفِهَا لَمْ يُجْزِئْهُ عَلَى الْمَصْحُوحِ، فَإِنْ لَمْ يَصُمْهَا قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ، وَأَرَادَ صَوْمَهَا فِي أَيَّامٍ تَحْرِيقٍ، فَقَدْ صَحَّحَهُ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ لِلشَّافِعِيِّ:

«شَهْرَهُمَا فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ»، وَأَصْحَاهُ مِنْ حَيْثُ التَّحْلِيلُ جَوَازُهُ، هَذَا تَفْصِيلُ مَذْهَبٍ، وَوَقَعَا أَصْحَابُ بَابِكَ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ الْفَرَاعِ مِنَ الْعُمْرَةِ، وَجَوَازُهُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَلَوْ تَرَكَ صِيَامَهَا حَتَّى مَضَى الْعِدَّةُ وَتَشْرِيبُ لَزِمَهُ قَصَادُهَا عَنْهُمْ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَمُوتُ صَوْمُهَا «»، وَيُنَازِعُهُ الْمُهَذَّبِيُّ إِذَا اسْتَعْمَلَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا صَوْمُ السَّبْعَةِ فَيَجِبُ إِذَا رَجَعَ، وَفِي الْمَرْوِيِّ بِالرَّجُوعِ جَلَاظَةُ الْمَصْحُوحِ فِي مَذْهَبِنَا: أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ لِهَذَا لِحَدِيثِ الْمَصْحُوحِ لِصَرِيحِهِ. وَالثَّانِي: إِذَا فَرَغَ مِنْ الْحَجِّ وَرَجَعَ إِلَى مَكَّةَ مِنْ مَتْنٍ، وَهَذَا الْقَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ، وَيَا لثَانِي قُلْ أَبُو حَنِيفَةَ، وَلَوْ لَمْ يَضْمِ الثَّلَاثَةَ وَلَا السَّبْعَةَ حَتَّى عَادَ إِلَى بَلَدِهِ لَزِمَتْهُ صَوْمُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ.

حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِّنَ السَّبْعِ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ، ثُمَّ رَكَعَ حِينَ قَضَى طَوْفَهُ بِالْيَتِّ عِنْدَ الْمَقَامِ زُكَّاتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَانْصَرَفَ، فَأَتَى الصَّفَّ فَطَافَ بِالصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ، ثُمَّ لَمْ يُغَيِّلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٍ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ، وَتَحَرَّ هَذِهِ يَوْمَ النَّحْيِ، وَأَفَاضَ، فَطَافَ بِالْيَتِّ ثُمَّ خَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَمٍ مِنْهُ، وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْدَى وَسَاقِ الْهَدْيِ مِنَ النَّاسِ. [الحدود: ١٧٤٧، والبخاري: ١٦٩٩].

[٢٩٨٣] ١٧٥ - (١٢٢٨) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْحَجِّ إِلَى لُحْمَرَةٍ، وَتَمَتُّعٍ لِّنَاسٍ مَعَهُ، بِجَنَلٍ أَلْبَنِي أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - [الحدود: ١٧٤٨، والبخاري: ١٦٩٢].

وفي اشتراط التفريق بين الثلاثة والسبعة إذا أراد صومها خلافاً، قيل: لا يجب، والصحيح: أنه يجب التفريق بشطر التفريق الواقع في الأثناء، وهو بأربعة أيام، وعساقية الطريق بين مكة ووطنه، والله أعلم.

قوله ' (وطاف رسول الله ﷺ حين قديم مكة، فاستلم الركن أول شيه، ثم حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِّنَ السَّبْعِ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ...) إلى حر الحديث. فيه إثبات طَوَافٍ لِقُدُومٍ، واستحباب الرَّمْلِ فِيهِ، وَأَنَّ الرَّمْلَ هُوَ الْحَبُّ، وَأَنَّهُ يَصْلِي رُكْعَتِي الطَّوُافِ، وَأَمَّا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْلِفَ لِمَقَامٍ، وَقَدْ سَقَى بِهَذَا هَذَا، وَسَلَكُهُ أَيْضاً، حَيْثُ ذَكَرَهُ مَسِيماً بِعَدَدِهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.



٢٥ - [باب بيان أن القارن لا يتحلل

إلا في وقت تحلل الحاج المفرد]

[٢٩٨٤] ١٧٦ - (١٢٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حُلُومًا، وَلَمْ تَحْلُلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ مَذْيَبِي، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرَهُ».

[حد: ٢٦٤٣٢، وساجي: ١٥٦٦].

[٢٩٨٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ لَمْ تَحْلُلْ؟ بِنَحْوِهِ. [حد: ١٢٩٨٤].

[٢٩٨٦] ١٧٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ لِسَيِّدِي ﷺ: مَا شَأْنُ الدَّاسِ حُلُومًا وَلَمْ تَحْلُلْ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي قَلَّدْتُ مَذْيَبِي، وَلَبَدْتُ رَأْسِي، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَجِلُ مِنَ الْحَجِّ». [حد: ٢٦٤٣٤، وساجي: ١٦٩٧].

[٢٩٨٧] ١٧٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ: «فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرَهُ». [حد: ٢٩٨٤].

باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد

فيه قول حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (يا رسول الله، ما شأن الناس حُلُومًا، ولم تحلل أنت من عُمُرَتِكَ؟ قال: «إني لبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ مَذْيَبِي، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرَهُ»). وهذا دليل لمذهب الصحيح المحتار، الذي قدّمه، ووضحه بدلالة في أبواب السابقة مَرَاتٍ، أن النبي ﷺ كان قَارِنًا فِي حَجَّةٍ لَوْدَاعٍ، فقولها: (عن عُمُرَتِكَ) أي: (١): العُمَرَةُ المضمومة إلى الحج.

(١) في (عن): رأى، وهو خطأ.

[٢٩٨٨] ١٧٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيُّ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَرْوَاجَهُ أَنْ يَحْلِلْنَ عَدَمَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَحِلَّ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقُلْتُ هَذِي، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَتَحَرَّ هَذِي». (المطبعة ٢٩٨١).

وفيه أن القَدْرَ لا يتحلل بالطواف والسعي، ولائذ له في تحلله من لو فوف بمعرفة، والرمي والحدق والطواف، كما في الحاج المَعْرِد. وقد تأوَّنه من يقولُ بالافراد تأويلات ضعيفة: منها أنه أراد بالعمرة سحج، لأنهما يشتركان في كونهما قصداً، وقيل: «أمرأها الإحرام»، وقيل: (إنها طئت أنه مُعْتَمِرٌ، وقيل: معنى (من عُمرتك)، أي. بعمرتك، بأن تفسخ حجتك إلى عمرة كما فعل غيرك، وكلُّ هذا ضعيف، والصحيح ما سبق.

وقوله ﷺ: «لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقُلْتُ هَذِي» فيه استحباب لتبديد وتقليد الهدى، وهما سبيلان بالاتفاق، وقد سبق بيانُ هذا كلِّه.



٢٦ - [باب بيان جواز التحلل]

بالإحصار، وجواز القرآن]

[٢٩٨٩] ١٨٠ - (١٢٣٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه خَرَجَ فِي الْفَتَنَةِ مُعْتَمِرًا، وَقَالَ: إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَخَرَجَ فَأَمَلَّ بِعُمْرَةٍ، وَسَارَ حَتَّى إِذَا ظَهَرَ عَلَى الْبَيْدَاءِ لَتَفَتْ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، فَخَرَجَ حَتَّى إِذَا جَاءَ الْبَيْتَ طَافَ بِهِ سَبْعًا، وَبَيْنَ الصُّغَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا، لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ، وَرَأَى أَنَّهُ مُجْزِيٌّ عَنْهُ، وَأَهْدَى. [أحمد ١٢٢٧، وإسناد ١٨١٣].

[٢٩٩٠] ١٨١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كُنَمَا عَبْدَ اللَّهِ جِئْنَا نَزَلَ الْحِجَابُ لِقَتْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَا: لَا يَصُورُكَ أَنْ لَا تُحِجَّ الْعَامَ، فَإِنَّ نَحْنُ نَخْشَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ يُحْدِلُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، قَالَ: فَإِنْ جِئْتُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَذَّ مَعَهُ جِئْنَا حَالَتُ كَعْدَرُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى ذَا الْحُفَيْفَةِ فَلَبَّى بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ خُلِّيَ سَبِيلِي قَضَيْتُ عُمْرَتِي، وَإِنْ جِئْتُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ

باب جواز التحلل بالإحصار وجواز القرآن،

واقترصار القارن على طواف واحد، وسعي واحد

قوله: (من نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه خرج في الفتنه معتمرا، وقال: إن صُددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج فأملَّ بعُمْرَةٍ، وسارَ حتى إذا ظهر على البِداء التفت إلى أصحابه، فقال: ما أمرهما إلا واحد، أشهدكم أني قد أوجبْتُ الحجَّ مع العُمْرَةِ، فخرج حتى إذا جاء البيت طاف به سبعا، وبين الصفا والمروة سبعا، لم يزد عليه ورأى أنه مُجْزِيٌّ عنه، وأهدى).

الشرح:

في هذا الحديث جواز القرآن، وجواز إدخال الحج على العُمْرة قبل الطواف، وهو مذهب ومذهب جميع العلماء، وسبق بيان المسألة وفيه جواز التحلل بالإحصار.

فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، ثُمَّ تَلَا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [أحزاب ٢١]، ثُمَّ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ يَطْهَرُ الْبَيْدَاءَ قَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، إِنَّ حَيْلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْعُمْرَةِ حَيْلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْحَجِّ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجَّةَ مَعَ عُمْرَةٍ، فَاذْطَلِقْ حَتَّى يَبْتَاعَ بِقُنْيَدٍ هَذِيًّا، ثُمَّ طَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ لَمْ يَجْعَلْ مِنْهُمَا حَتَّى حَلَّ مِنْهُمَا بِصَحْفَةٍ، يَوْمَ النَّحْرِ. [أحمد: ٥١٦٥، والبيهقي: ٤١٨٤ مختصراً].

[٢٩٩١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَ عُمَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ النَّحْجَ حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ. وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ بِمَثَلِ هَذِهِ لِقِصَّةٍ، وَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَكَانَ يَقُولُ: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ النَّحْجِ وَالْعُمْرَةِ كَفَّاهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَلَمْ يَجْعَلْ حَتَّى يَجْعَلَ مِنْهُمَا جَمِيعًا. [أحمد: ٢٩٩١].

[٢٩٩٢] ١٨٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَرَادَ النَّحْجَ عَامَ نَزَلِ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ الدَّمَنَ كَائِنٌ بَيْنَهُمَا فَقَالَ، وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ، فَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [أحزاب ٢١]، أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً. ثُمَّ حَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ يَطْهَرُ الْبَيْدَاءَ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ - قَالَ ابْنُ رُمْحٍ: أَشْهَدُكُمْ - أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجًّا مَعَ عُمْرَتِي. وَأَهْدَى هَذِيًّا اشْتَرَاهُ بِقُنْيَدٍ، ثُمَّ انْطَلَقَ يَهْلُ بِهِمَا جَمِيعًا حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ.

وأما قوله: (أشهدكم) فونما قاله ليغلظه من أراد لاقتداء به، فلهذا قال: (أشهدكم) ولم يكتب يالتيه، مع أنها كافية في صحة الإحرام.

وقوله: (ما أمرهم إلا واحد) يعني في جواز التحلل منهم بالإحصار. وفيه صحة القياس والعمل به، والله الصواب. كانوا يستعملونه، فلهذا قاس الحجاج على العمرة، لأن النبي ﷺ إنما تحلل من الإحصار عدم الشك في من حرامه بالعمرة وخلفاءه. وفيه أن القرن^(١) يقتصر على صواف واحد وسعي واحد، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وخالف فيه أبو حنيفة وطائفة، وسبق المسألة.

(١) لبي (ح): «القرآن» وهو خطأ

وَلَمْ يَنْحَرْ، وَلَمْ يَخْلُقْ، وَلَمْ يَقْصُرْ، وَلَمْ يَخْلُ مِنْ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ، حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ فَنَحَرَ
وَخَلَقَ، وَرَأَى أَنَّ قَدْ قَصَى ضَوَاءَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَائِفِهِ الْأُولَى.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [المعجم: ١٦٤٠] [وطر: ٢٩٩٠].

[٢٩٩٣] [١٨٣] - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَأَبُو عَامِرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حِمَادُ (ح).
وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ،
بِهَذِهِ الْقِصَّةِ. وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ حِينَ قِيلَ لَهُ: يَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ،
قَالَ: إِذْنًا فَعَلَّ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: هَكَذَا، فَعَلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَمَا ذَكَرَهُ اللَّيْثُ. [احمد: ٢٢٨٠، وسعدي: ١٦٣٩] [١٦٩٣].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ فَأَمَلَ بِعُمْرَةٍ) فَالضُّوْرُ فِي مَعْنَاهُ - أَنَّهُ
أَرَادَ: بِأَن صُدِّدْتُ وَخُصِرْتُ^(١) تَحَلَّلْتُ كَمَا تَحَلَّلْتُ عَامَ الْحَدِيثِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ
وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاشٌ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ: أَهْلُ عُمْرَةٍ كَمَا أَهْلُ لَيْثٍ ﷺ عُمْرَةً فِي الْعَمِّ الَّذِي أُخْصِرَ.
فَقَدْ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْأَمْرِيَّةَ، قَالَ: وَهُوَ الْأَظْهَرُ^(٢).

وَلَيْسَ هُوَ بَظَاهِرٍ كَمَا دَعَا، بَلِ الصَّحِيحُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ كَلَامِهِ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (حَتَّى أَهْلُ مِنْهُمَا بِعَجْبَةٍ يَوْمَ النَّحْرِ) مَعْنَاهُ: حَتَّى أَهْلُ مِنْهُمْ يَوْمَ لِنَحْرٍ بِعَمَلِ حَاجَةٍ مُفْرَدَةٍ.



(١) فِي (ح): رَأْحَصِرْتُ.

(٢) الرُّكْعَانِ لِمَعْنَى: (٣٠٦/٤)

٢٧ - [باب في الأفراد والقران بالحج والعمرة]

[٢٩٩٤] ١٨٤ - (١٢٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُهَلَّبِيِّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، فِي رِوَايَةٍ يَحْيَى قَالَ: أَهْلَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا. وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ عَوْنٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا. (المعجم: ٥٨١٩).

[٢٩٩٥] ١٨٥ - (١٢٣٢) وَحَدَّثَنَا سُورِجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا هُشَيْبُ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ تَلَى بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا.

قَالَ بَكْرٌ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: لَيْسَ بِالْحَجِّ وَحْدَهُ، فَلَقِيتُ أَنَسًا فَحَدَّثْتُهُ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، فَقَالَ أَنَسٌ: مَا تَعْدُونَا إِلَّا حَيْثَانًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَكُمْ بَيْتَانِ عُمْرَةٌ وَحُجَّةٌ.

(المعجم: ٥٩٩٦، والسنن: ٥٣٥٢ و ٤٣٥٤).

[٢٩٩٦] ١٨٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ: حَدَّثَنَا بَرِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ زُرَّيْعٍ -: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُمَا - بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ - قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَهْلَيْتُ بِالْحَجِّ، فَوَجَعْتُ إِلَى أَنَسٍ فَأَخْبَرَنِي مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ، فَقَالَ: كَأَنَّمَا كُنَّا حَبِيبَنَا. (بظر: ٢٩٩٥).

باب في الأفراد والقران

قوله: (عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: أَهْلَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، وَفِي رِوَايَةٍ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا). هذا موافق لروايات السابقة من جدير وعالية وابن عباس وغيرهم: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا. وفيه يبدَأُ أَنَّ الرِّوَايَةَ لِسَبْقَةٍ قَرِيبَةٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ النَّبِيِّ أَخْبَرَ فِيهَا بِالْقِرَانِ مُتَأَوِّلَةً، وَسَبْقَ يَدَّ تَأْوِيلِهَا.

قوله: (عن أنس: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لِبَيْتِكَ عُمْرَةٌ وَحُجَّةٌ)، يَخْتَصُّ بِهِ مَنْ يَقُولُ بِالْقِرَانِ، وَقَدْ قَدَّمَ أَنْ يَصْحِيحَ الْمُخْتَارُ فِي حُجَّةٍ لِبَيْتٍ ﷺ أَنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ إِحْرَامِهِ مُفْرَدًا، ثُمَّ ادْخَلَ لِعُمْرَةٍ عَلَى الْحَجِّ فَصَارَ قَدْرًا، وَجَمَعْتُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ أَحْسَنَ جَمْعٍ، فَحَدَّثْتُ ابْنَ عُمَرَ هَذَا مَحْمُولًا عَلَى أَوَّلِ إِحْرَامِهِ ﷺ، وَحَدَّثْتُ أَنَسَ مَحْمُولًا عَلَى آخِرِهِ وَأَوَّلِهِ، وَكَانَ لَمْ يَسْمَعْهُ أَوَّلًا، وَلَا يَدَّ مِنْ هَذَا لَتَأْوِيلِ أَوْ نَحْوِهِ لَتَكُونُ رِوَايَةُ أَنَسٍ مِنْ قَدَرِ رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ كَمَا سَبَقَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٨ - [باب ما يلزم من آخره بالحج]

ثم قدم مكة من الطواف والسعي

[٢٩٩٧] ١٨٧ - (١٢٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبَّاسٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ وَبَرَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَبْصَحُ لِي أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَوْقِفُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَوَيْلٌ لِي مِنْ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا تَطُفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَأْتِيَ الْمَوْقِفَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَقَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَوْقِفَ. فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَأْخُذَ، أَوْ يَقُولَ بِنِ عُبَّاسٍ، إِنْ كُنْتَ صَادِقًا؟ [الحمد: ٥١٩٨].

[٢٩٩٨] ١٨٨ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَتْنٍ، عَنْ وَبَرَةَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ ﷺ: أَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَقَدْ أَحْرَمْتُ بِالْحَجِّ؟ فَقَالَ: وَمَا يُمْنَعُكَ؟ قَالَ: إِنِّي

باب استحباب طواف القدوم للحاج، والسعي بعده

قوله: (عن وَبَرَةَ) هو يفتح الباء.

قوله: (كنت جالسا عند ابن عمر، فجاءه رجل فقال: أبصح لي أن أطوف قبل أن يأتي الموقف؟ فقال: نعم، فقال: فإن ابن عباس يقول: لا تطف بالبیت حتى تأتي الموقف، فقال ابن عمر: فقد حج رسول الله ﷺ فطاف بالبیت قبل أن يأتي الموقف، فيقول رسول الله ﷺ أحق أن تأخذ، أو بقول ابن عباس، إن كنت صادقاً؟) هذا الذي فيه ابن عمر هو ثبت طواف القدوم للحاج، وهو مشروع قبل الوقوف بعرفة، وبهذا الذي قاله ابن عمر قال العلماء كافة سوى ابن عباس، وكلهم يقولون: إنه سنة ليس بواجب، إلا بعض أصحابنا ومن وافقه، فيقولون: وجب بحج تركه نادم، والمشهور أنه سنة ليس بواجب، ولا هم في تركه.

فمن وقف عرفات قبل طواف القدوم فأتى، فمن طاف بعد ذلك بنية طواف القدوم لم يقع عن طواف القدوم، بل يقع عن طواف الإفاضة إن لم يكن صفة للإفاضة، فمن كان طواف للإفاضة وقع الثاني تطوعاً لا عن القدوم.

رَأَيْتُ ابْنَ فَلَانٍ يَكْرَهُهُ، وَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْهُ، رَأَيْنَاهُ قَدْ فَتَنَهُ الدُّنْيَا، فَقَالَ: وَأَنْتَ - أَوْ: أَبْكُمْ - لَمْ تَفْتِنَهُ الدُّنْيَا؟ ثُمَّ قَالَ: رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَمِعَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَسُئِلَ لِمَ وَسُئِلَ رَسُولُهُ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبِعَ مِنْ سُنَّةِ فَلَانٍ، إِنْ كُنْتَ صَادِقًا. [أحمد: ٤٥١٧].

[٢٩٩٩] ١٨٩ - (١٢٣٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ قَدِيمٍ بِمُحَمَّدٍ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَطْفُفْ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَيَأْتِي امْرَأَتَهُ؟ فَقَالَ: قَدِيمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْقَدَمِ رَكْعَتَيْنِ، وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ. [أحمد: ٤٦١١].

و.ح. ي ٣٩٥.

[٣٠٠٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا بَحْثِيُّ بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ اسْرُهْرَانِيُّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، جَمِيعًا عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. [أحمد: ٦٣٩٨، مسند: ١٢٤٧].

طَوَّفَ قُدُومًا، بِلِ الطَّوَّافِ الَّذِي يَفْعَلُهُ فِيهَا يَفْعُ رُكْنًا لَهَا، حَتَّى لَوْ تَوَلَّى بِهِ طَوَّفَ الْقُدُومِ وَقَعَ رُكْنًا وَلَفَتْ بَيْتَهُ، كَمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ حَجَّةٌ وَاجِبَةٌ نَوَى حَجَّةً لَطَوَّعَ، فَوَيْلُهَا تَفْعُ وَاجِبَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (إِنْ كُنْتَ صَادِقًا). فَمَعْنَاهُ: إِنْ كُنْتَ صَادِقًا فِي إِسْلَامِكَ وَأَتْبَاعِكَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا تَعْدِلُ عَنْ فَعْلِهِ وَطَرِيقَتِهِ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (رَأَيْنَاهُ قَدْ فَتَنَهُ الدُّنْيَا) هَكَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِ: (فَتَنَهُ الدُّنْيَا)، وَفِي كَثِيرٍ مِنْهَا، أَوْ أَكْثَرُهَا: (أَفْتَنَهُ)، وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاسِي عَنْ رَوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ، وَهِيَ لَفَتْنٌ صَحِيحَتَانِ فَتَنَ وَأَفْتَنَ، وَهِيَ الْأَوَّلَى أَصَحُّ وَأَشْهُرُ، وَبِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ: وَالْأَكْثَرُ الْأَصْمَعِيُّ (أَفْتَنَ) ^(١).

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: (فَتَنَهُ الدُّنْيَا) لِأَنَّهُ تَوَلَّى لِبَصْرَةٍ، وَلِلْوَلَايَاتِ مَحَلَّ الْخَطَرِ وَالْفِتْنَةِ، وَأَمَّا ابْنُ عُمَرَ فَلَمْ يَتَوَلَّ شَيْئًا، وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: (وَأَيْنَا لَمْ تَفْتِنَهُ الدُّنْيَا) فَهَذَا مِنْ زُهْدِهِ وَلِوَضَاعِهِ وَإِبْصَارِهِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (وَأَيْنَا، أَوْ أَيَكُم)، وَفِي بَعْضِهَا: (وَأَيْنَا، أَوْ قَالَ: وَأَيَكُم) وَكُلُّهُ صَحِيحٌ.

(١) فِي (ي) : لِرَسُولِهِ.

(٢) [كَمَنْ الْمَعْمُومُ]، (٤/ ٣١١).

٢٩ - [باب ما يلزم من طواف بالبيت

وسعى من البقاء على الإحرام وترك التحلل]

[٣٠٠١] ١٩٠ - (١٢٣٥) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ لَهُ: سَلْ لِي عُرَّةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ رَجُلٍ يَهْدِي بِالْحَجِّ، فَإِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ أَيجِلُ أَمْ لَا؟ فَوَدَّ قَالَ لَكَ: لَا يَجِلُ، فَقُلْ لَهُ: إِنْ رَجُلًا يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: لَا يَجِلُ مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ إِلَّا بِالْحَجِّ. قُلْتُ: فَإِنْ رَجُلًا كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ: يَتَّسِقُ مَا قَالَ، فَتَصَدَّقَنِي الرَّجُلُ فَسَأَلَنِي لَعَدَّتُهُ، فَقَالَ: فَقُلْ لَهُ: فَإِنْ رَجُلًا كَانَ يُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَمَا شَأْنُ أَسمَاءَ وَالزُّبَيْرِ فَعَلَا ذَلِكَ، قَالَ: فَجِئْتُ هَذَاكَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: لَا أَدرِي، قَالَ: فَمَا بَالُهُ لَا يَأْتِينِي بِنَفْسِهِ يَسْأَلُنِي؟ أَظَنَّهُ عِرَاقِي، قُلْتُ: لَا أَدرِي، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ كَذَبَ، قَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَنِي عَائِشَةُ ﷺ أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، ثُمَّ عَمَرَ

باب بيان أن المحرم بالحج لا يتحلل بالطواف قبل السعي،
وأن المحرم بحج لا يتحلل بطواف القدوم، وكذلك القارن

قوله: (سألنا ابن عمر عن رجل قدم بعمره، طاف بالبيت، ولم يطف بين الصفا والمروة، أيأتي امرأته؟ فقال: قدِمَ رسولُ الله ﷺ، طاف بالبيت سبعا، وصلى خلف المقام ركعتين، وبين الصفا والمروة سبعا، وقد كان لكم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة). معناه: لا يجزئ له ذلك، لأن النبي ﷺ لم يتحلل من عمرته حتى طاف وسعى، فتجب متابعتُهُ ولا اقتداء به، وعند الحكم الذي دله ابن عمر هو مذهب لعلمائنا كقوله: وهو أن المعتمر لا يتحلل إلا بالطواف والسعي والجلية؛ إلا ما حكاه القاضي هياض عن ابن عباس وإسحاق بن راهويه: أنه يتحلل بعد الطواف وإن لم يسع^(١). وهذا ضعيف مضاف للسنة.

(١) فيه (ج): أو يأتي.

(٢) إكمال المعتمد: (٤/٣١٢).

مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ حَجَّ عَثَمَانُ فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرَهُ، ثُمَّ مُعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي الرَّبِيعِ بْنِ الْعَوَّامِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ

قوله: (فَصَدَّقَنِي الرَّجُلُ) أي - تعرض لي، هكذا هو في جميع النسخ - (تصديقي) بالنون، والأشهر في اللغة - تصدقني

قوله: (أول شيء بدأ به حين قديم مكة أنه توضأ، ثم طاف بالبيت)، فيه دليل لإثبات الوضوء للصوف، لأن النبي ﷺ فعله، ثم قال ﷺ: «لتأخذوا مناسيككم»^(١). وقد أجمعت الأمة^(٢) على أنه يُشَرعُ الوضوء للطواف، ولكن اختلفوا في أنه: واجب وشرط لصحته، أم لا؟ فقال مالك والشافعي وأحمد والجمهور: هو شرط لصحة الطواف. وقال أبو حنيفة - مستحب ليس بشرط - وحج الجمهور بهذا الحديث، ووجه الدلالة: أن هذا الحديث مع حديث: «خذوا عني مناسيككم»^(٣)، يقتضيان أن الصواف واجب، لأن كل ما فعله هو داخل في المناسك. وقد أمرنا^(٤) بأخذ المناسك.

وفي حديث ابن عباس في الترمذي وغيره: أن النبي ﷺ قال: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله أباح فيه الكلام»^(٥). ولكن رفعة ضعيف، والصحيح عند الحفاظ أنه موقف عن ابن عباس، وتحصل به الدلالة مع أنه موقوف، لأنه قول لصحابي نثيرون. وإذا انتشر قول أصحابي بلا مخالفة كان حجة على الصحيح.

قوله: (ثم لم يكن غيره) وكذا قال فيما بعده. (ولم يكن غيره) هكذا هو في جميع النسخ: (غيره) بالعين الموحدة والياء. قال القاضي عياض: كذا^(٦) هو في جميع النسخ، قال: وهو تصحيح، وصوابه. (ثم لم تكن غمرة)، بضم العين لمهمة وبالميم، وكان السائل لعروة إنما سألته عن فسخ الحج إلى العمرة على مذهب من رأى ذلك، واحتج بأمر النبي ﷺ لهم بذلك في حجة الوداع، فأعنته

(١) هي (ص) و(ع) - «لتأخذوا مناسيككم» - وسنت من (خ) وهو موقوف لما في مسلم: ٣١٣٧

(٢) في (خ): الأمة.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في الكبرى: (٢٠٤/٥)

(٤) في (خ): أمر.

(٥) الترمذي: ٩٨١، وأبو يعلى: ٢٥٩٩، وابن خزيمة: ٢٧٣٩، وابن حبان: ٣٨٦٣، والحاكم: ١٠١٦٦٦، يعقوب: ١٠١٦٦٦

(٦) في (ج): هكذا

غَيْرُهُ، ثُمَّ أَخْبَرَ مَنْ رَأَيْتَ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا بِعُمْرَةٍ، وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ جَدُّهُمْ أَفْلاً يَسْأَلُونَهُ؟ وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَضَى مَا كَانُوا يَبْدَأُونَ بِشَيْءٍ حِينَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ أَوَّلَ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَا يَحْلُونَ، وَقَدْ رَأَيْتَ أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ تَقْدَمَانِ لَا يَبْدَأُ بِلِ شَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ تَطُوفَانِ بِهِ، ثُمَّ لَا تَحْلَانِ، وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَقْبَلَتْ هِيَ وَأُخْتُهَا وَالزَّيْبُرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمْرَةٍ قَطًّا، فَلَمَّ مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا، وَقَدْ كَذَبَ فِيهَا ذَكَرٌ مِنْ ذَلِكَ. [البخاري]

١٦٤١ و ١٦٤٢ مختصراً.

عروة أن النبي ﷺ لم يفعل ذلك بنفسه، ولا من جاء بعده، هذا كلام القاضي^(١).

قوله: هذا الذي قاله من أن قوله: (غيره)، تصحيح، ليس كما قال، بل هو صحيح في الرواية، وصحيح في المعنى، لأن قوله: (غيره) يتناول العمرة وغيرها، ويكون تقدير الكلام: ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت، ثم لم يكن غيره، أي: لم يغير الحج ولم ينقله ويفسحه إلى غيره، لا عمرته ولا قوافه والله أعلم.

قوله: (ثم حججت مع أبي الزبير بن العوام) أي: مع والده^(٢)، وهو الزبير، فقوله: (الزبير) بدل من (أبي).

قوله: (ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدئون بشيء حين يضعون أقدامهم أول من الطواف بالبيت، ثم لا يحلون). فيه أن المحرم بالحج إذا قدم مكة ينبغي له أن يبدأ بطواف القدوم، ولا يفعل شيئاً قبله، ولا يصلي تحية المسجد، بل أول شيء يصنعه الطواف، وهذا كله متفق عليه عندنا. وقوله: (يضعون أقدامهم) يعني يصلون مكة.

وقوله: (ثم لا يحلون) فيه التصريح بأنه لا يجوز التحلل بمجرد طواف القدوم، كما سبق.

قوله: (وقد أخبرني أمي أنها أقبلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمره قَطًّا، فلما مسحوا الركن حَلُّوا). فقوله: (مسحوا)، المراد بالمسح من سوى عائشة، وإلا فعائشة لم تمسح الركن قبل الوقوف بعرفات في حجة الوداع، بل كانت قاربة، ومعتها (لحيض من الطواف قبل يوم لنحر، وهكذا قول أسماء بعد هذا، (اعتمرنا أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان، فلما مسحنا البيت أحللتنا ثم أحللتنا بالحج) المراد به أيضاً من سوى عائشة، وهكذا تأوّه القاضي عياض، وهو ظاهر، والمراد

(١) إسناده الصحيح: (٣١٤/٤).

(٢) في (مع): والدي.

[٣٠٠٢] ١٩١ - (١٢٣٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ج). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجْنَا مُحْرِمِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ نَعَهُ هَذِي، فَلْيَقُمْ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي، فَلْيَحْلِلْ» فَلَمْ يَكُنْ مَعِيَ هَذِي فَحَلَلْتُ، وَكَانَ مَعَ الزُّبَيْرِ هَذِي فَلَمْ يَحْلِلْ. قَالَتْ: فَلَبِسْتُ ثِيَابِي ثُمَّ خَرَجْتُ فَجَلَسْتُ إِلَى الزُّبَيْرِ. فَقَالَ: قُومِي عَنِّي، فَقُلْتُ: أَتَخْشَى أَنْ أَثِيبَ عَلَيْكَ؟. [الحدود: ٢٦٩١٥].

الإخبار عن خجنتهم مع النبي ﷺ حجة الوداع على الصفة التي ذكرت في أوّل الحديث، وكان المذكورون سوى عائشة مُحْرَمِينَ بالمعرة، وهي عمرة القسيخ التي قسحوا الحجّ إليها، وإنما لم تُسَمَّنْ حديثاً لشبهة قصتها.

قال القاضي عياض: وقبل: يحتمل أن أَسْمَاءَ أُسْدرت إلى عمرة عائشة التي فعلتها بعد الحج مع أخيها عبد الرحمن من التعميم قال القاضي: وأما قول من قل: يحتمل أنها أرادت في غير حجة الوداع، فمخاطباً لأن في الحديث التصريح بأن ذلك كان في حجة الوداع، هذا كلام القاضي ^(١).

ولكن ذكر مسقط بعد هذه الرواية وإسحاق بن إبراهيم، وفيها أن أَسْمَاءَ قَالَتْ: (خرجنا مُحْرَمِينَ، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي، فَلْيَقُمْ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي فَلْيَحْلِلْ» فَلَمْ يَكُنْ مَعِيَ هَذِي، فَحَلَلْتُ، وَكَانَ مَعَ الزُّبَيْرِ هَذِي فَلَمْ يَحْلِلْ) فهذا تصريح بأن الزبير لم يحلّل في حجة الوداع قبل يوم النحر، فيبحث استدراجه مع عائشة، أو يكون إحرامه بالمعرة وتحللها منها في غير حجة الوداع، والله أعلم.

وقولها: (فلما مسحوا الركن حُلُوا) هذا متأول عن ظاهره، لأن الركن هو الحجر الأسود، ومسحه يكون في أوّل طواف، ولا يحضن التحلل بمحز مسحه بإجماع المسلمين، وتقديره: فلما مسحوا الركن، وأتموا طوافهم وسعيهم، وحلقوا أو قصروا، حُلُوا، ولا بد من تقدير هذا المحلوف، وإنما حلفته للعلم به، وقد أجمعوا على أنه لا يُحَلُّ قَبْلَ إتمام الطواف، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا بد أيضاً من السعي بعده، ثم الحلق أو التقصير، وشذ بعض أسلف، فقال: السعي ليس بواجب. ولا

وَأَخِي عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ وَقُلَانٌ وَقُلَانٌ، فَنَمَّا مَسَحْنَا لَيْتَ أَخْلَنَّا، ثُمَّ أَهْلَنَّا مِنَ الْعَشِيِّ بِالْحَجِّ.

[الحجري، ١١٧٩٦].

قَالَ هَارُونُ فِي رَوَايَتِهِ: أَنَّ مَوْلَى أَسْمَاءَ. وَلَمْ يُسَمَّ: عَبْدُ اللَّهِ.

قوله: (عن مُسْلِمِ الْقُرَيْ) هو بفتح مضمومة ثم راء مشددة. قال السمعاني^(١): هو منسوب إلى بني

قُرَّةَ خُوٍّ من عبدة القيس، قال وقال ابن مَكْزُومٍ هَذَا، ثُمَّ قَالَ: وَقِيلَ: بَلْ لَأَنَّهُ كَانَ يَنْزِلُ قَنْطَرَةً^(٢) هُرَّةً^(٣).



(١) في (الأنساب): (١٠٤/١٠٤).

(٢) في (عن): قَنْطَرَةٌ وهو خطأ.

(٣) في (عن): لا يُدْرِي: (١١٢/٧).

٣٠ - [باب في منعة الحج]

[٣٠٠٥] ١٩٤ - (١٢٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُسْلِمِ الْقُرَيْشِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ مَنْعَةِ الْحَجِّ، فَرَخَّصَ فِيهَا، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنْهَا، فَقَالَ: هِيَ أُمُّ ابْنِ الزُّبَيْرِ تُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِيهَا، فَادْخُلُوا عَلَيْهَا فَاسْأَلُوهَا، قُلْتُ: فَمَدَخَلْتُ عَلَيْهَا، فَبَدَأَ امْرَأَةً ضَخِيمَةً عَمِيَّةً، فَقُلْتُ: قَدْ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا. (أحمد: ١٦٩٤٦).

[٣٠٠٦] ١٩٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. فَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَفِي حَدِيثِهِ الْمَنْعَةُ، وَلَمْ يَقُلْ: مَنْعَةُ الْحَجِّ. وَأَمَّا ابْنُ جَعْفَرٍ فَقَالَ: قَالَ شُعْبَةُ: قَالَ مُسْلِمٌ: لَا أَدْرِي: مَنْعَةُ الْحَجِّ أَوْ مَنْعَةُ النِّسَاءِ. (أحمد: ٣٠٠٥).

[٣٠٠٧] ١٩٦ - (١٢٣٩) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ لِقُرَيْشٍ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ يَقُولُ: أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِعُمَرَةَ، وَهَلْ أَصْحَابُهُ بِحَجٍّ، فَلَمْ يَجِزْ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا مَنْ سَقَى الْهَدْيَ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَهَلْ يَفِيئُهُمْ، فَكَانَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ فِيمَنْ سَقَى الْهَدْيَ، فَلَمْ يَجِزْ.

[٣٠٠٨] ١٩٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ الْهَدْيِ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ وَرَجُلٌ آخَرٌ، فَأَحَلَّا.



٣١ - [باب جواز العمرة في أشهر الحج]

[٣٠٠٩ | ١٩٨١ - (١٢٤٠)] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ظَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانُوا يَزُورُونَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْمُفْجَرِ فِي الْأَرْضِ، وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفْرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدُّبُرُ، وَعَفَا الْأَثَرُ، وَأَنْسَلَخَ صَفَرٌ، خَلَّتْ لِعُمْرَةٍ لِمَنْ احْتَمَرَ، فَقَدِيمُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةِ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَحْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عَنْهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْحِجِّ؟ قَالَ: «الْحِجْلُ كُلُّهُ». [الحج: ١٢٢٧٤، سفر: ١٥٦٤].

[٣٠١٠ | ١٩٩٠ - (١٠٠)] حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَيْبٍ الْجَهَنَصِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَقَدِيمَ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، وَقَالَ لَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَلْيَجْعَلَهَا عُمْرَةً». [سفر: ٣٠٠٩].

باب جواز العمرة في أشهر الحج

قوله: (كانوا يزورون أن العمرة في أشهر الحج من أفجر المفجر في الأرض) الصمير في (كانوا) يعود إلى الحادية.

قوله: (ويجعلون المحرم صفر) هكذا هو في النسخ. (صفر) من غير ألف بعد الراء، وهو منصوب فصرف بلا خلاف، وكان ينبغي أن يكتب بالألف، وسواء كتب بالألف أم محذوف، لأنه من قرأته هنا منصوباً، لأنه مصروف. قال العماء: المراد الإخبار عن نسيء الذي كانوا يفعلونه، وكانوا يسمون المحرم صفرًا، ويحلونه ويسمون المحرم أي: يؤخرون تحريمه إلى ما بعد صفر، فلا يتوالى عليهم ثلاثة أشهر مُحَرَّمَةٍ تضيق عليهم أمورهم من الغدرة وغيرها، فضللهم الله تعالى في ذلك، فقال تعالى: «إِنَّمَا النَّبِيُّ رَسُولٌ فَكُفِّرْ» الآية [التوبة: ١٣٧].

[٣٠١١] ٢٠٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ إِبرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْمُبَارَكِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ، كُلُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا رَوْحٌ وَيَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ فَقَدْ لَا كَمَا قَالَ نَصْرٌ: أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ. وَأَمَّا أَبُو شَهَابٍ فَفِي رِوَايَتِهِ. خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهْلُ بِالْحَجِّ. وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعاً: فَصَلَّى الصُّبْحَ بِالطَّحَاءِ. تَحَلَّا الْجَهْضِيَّ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ. [أحمد ٣٥١٩] [واتر ٣٠١٩].

[٣٠١٢] ٢٠١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقُضَيْبِ السُّدُوسِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لِأَرْبَعِ خَلُوفٍ مِنَ الْعَسْرِ وَهُمْ يُلْبِثُونَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً. [أحمد ٣٠١٩] [واتر ٣٠١٩].

[٣٠١٣] ٢٠٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِذِي طَلْوَى،

قوله: (ويقولون: إذا برأ الدَّبر^(١)) يعنون: دبر ظهور الإبل بعد انصرافها من الحج، فإنها كانت تدبر بالنسب عليها إلى الحج.

قوله: (وقفنا الأثر)، أي: دَرَسَ وَأَمَحَى، والمراد: قَرَأَ الْإِبِلَ وَغَيْرَهَا فِي مَسِيرِهَا، عفا أثرها لظول مرور الأيام، هذا هو المشهور، وقال الخطيب: المراد أثر الدَّبر^(٢)، والله أعلم. وهذه الألفاظ تُقرأ كلها ساكنة الآخر، ويُؤفَّتُ عليها، لأن مرثعهم السَّجْعُ. قوله: (عن أبي العالِيَةِ الْبَرَاءِ) هو بتشديد الراء، لأنه كان يَبري النَّبِيَّ.

قوله: (حدثنا أبو داود المَبَارَكِيُّ) هو سليمان بن محمد، ويقال: سيمان بن داود، أبو محمد المَبَارَكِي، بفتح الراء، منسوب إلى المَبَارَكِ، وهي بليدة بقرية وسط بينها وبين بغداد، وهي على طرف وجيلة.

قوله: (صلى رسول الله ﷺ الصُّبْحَ بِذِي طَلْوَى) هو بفتح الطاء وضمها، وكسرهما، ثلاث لغات حكاهن الفصيح وغيره، الأصح الأشهر: الفتح، ولم يذكر الأصمعي وآخرين غيره، وهو مقصور

(١) الدَّبر: المرح الذي يكون في ظهر البعير.

(٢) اصطلاح الحديث: (٤/٨٥٧).

[٣٠١٤] ٢٠٣ - (١٢٤١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوٍ - وَالْقُفْطِيُّ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَتَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلِوْ عُمْرَةَ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ الْهَدْيُ فَلْيَجِلْ الْجِلُّ كُلُّهُ، فَإِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [احمد - ٢١١٥].

[٣٠١٥] ٢٠٤ - (١٢٤٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَمْرَةَ السَّبْعِيِّ قَالَ: تَمَتَّعْتُ، فَتَنَاهَانِي نَاسٌ عَنْ ذَلِكَ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَدَلَّيْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَنِي بِهِمَا، قَالَ: ثُمَّ أَتُطَلَّقُ إِلَى الْمَيْتِ، فَبِمَتُّ، فَأَتَانِي آتٍ فِي مَنَامِي، فَقَالَ: عُمْرَةٌ مُتَقَبِّلَةٌ وَحَجٌّ مَبْرُورٌ، قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي رَأَيْتُ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، سَنَةُ أَبِي الْقَاسِمِ عليه السلام. (احمد ٢٢٥٨، وبخاري ١٢٥٧).

مُسَوْنٌ، وهو وادٍ معروفٌ يَقْرُبُ مَكَّةَ قَدِ الْفَضِي: وَوَقَعَ لِبَعْضِ الرُّوَاةِ فِي «الْمَخَارِي» بِالْمَدِّ، وَكَذَا هُكُوهُ ثَانِيًا^(١).

وفي هذا الحديث دليل لمن قال: يُستحبُّ للمحرم دخول مكة نهراً لا ليلاً، وهو أصحُّ الوجهين لأصحابنا، وبه قال ابنُ عمر وعطاءٌ والسَّخَّيُّ وسُحَّاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ وإِبْنُ لَمْتَزَرٍ. والثاني، دخولُها ليلاً ونهراً سواء، لا فضيلة لأحدهما على الآخر، وهو قولُ القاضي أبي القُلب (٢)، ولما وردت، وإنَّ لصُبح، والغُبيري (٣)، من أصحابنا، وبه قال: عَدُوْسٌ والثَّوْرِيُّ. وقالت عائشةُ وسعيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وعمرو بن عبد العزيز: يُستحبُّ دخولُها ليلاً، وهو أفضلُ من النهار، والله أعلم.

(١٦) كليات الهندسة (١٩٨٩/٥).

(٧) أبو الصب: هو: صهر من عبد لله بن طاهر بطري، فاض من أحداث مشاطبه. له شرح مختصر لعزي، توفي سنة (٢٢٨هـ). طبعته المطبعة (الابن طاهر) سنة: (١/٢٢٨).

(٣) العبدري، أبو الحسن، علي بن سعيد بن عبد الله حمزي بن محمد بن أبي عثمان، له المختصر لكتابته في حلاصه
المنعك لا ترقى ص ٤٩٤). لأحكام الشريعة بحكمه (٢٥٧).

[٣٠١٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ شُعْبَةَ . غَيْرَ أَنَّهُ قَانَ : إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ . وَلَمْ يَقُلْ : صَلَّى بِهَا الظُّهَرَ . انظر : ٣٠١٩ .

وأما محلُّ الإشعارِ ، فمنهين ومذهب جماهير العلماء من نُسبوا والخلف أنه يستحبُّ الإشعارُ في صفحة السَّامِ الأيمنِ ، وقال مالكٌ : في اليسرى ، وهذا الحديثُ يروى عليه .
وأما تقليدُ الغنمِ ، فهو مذهبُ العلماء كافةً من السلف والخلف ، إلَّا مالكٌ فإنه لا يقولُ بتقليدها ، قال القاضي عياض . ولعله لم يبلغه هذا الحديثُ ^(١) .
قلتُ : قد جاءت أحاديث كثيرةٌ صحيحةٌ بالتقليد ، فهي حُجَّةٌ صريحةٌ في الردِّ على من خالفها .
وانفقوا على أن لغنم لا تُشعر لضعفها عن الجرح ، ولأنه يستبرأ بضوئٍ وأما بقراءة ^(٢) ، فيستحبُّ عند الشافعي وموافقيه الجمعُ فيها بين الإشعارِ والتقليد كالإبراهيم .
وفي هذا الحديث ، استحبابُ تقليد ^(٣) الإبل بتعين . وهو مذهبٌ ومذهبُ العلماء كافةً ، وإن قلنا بغير ذلك من جلود أو خيوط مَقْتُولَةٍ وبحوِّها فلا بأس .

وأما قوله : (ثم ركب راحلته) فهي راحةٌ غيرُ التي أشعرها . وفيه استحبابُ الركوبِ في الحجِّ ، وأنه أفضلُ من المشي ، وقد سبق بيانهُ مراراً .
وأما قوله . (فلما استوثق به على البلقاء ، أهل بالهَجِّ) فيه ، استحبابُ الإحرامِ عند استواء الرَّاخِلَةِ ، لا قبَّته ولا بعده ، وقد سبق بيانهُ وإصحاحاً . وأما إحرامه ﷻ بالهَجِّ فهو المختارُ ، وقد سبق بيانهُ بالخلافِ في ذلك وإصحاحاً ، والله أعلم .



(١) الإكمال للعلامة : (٤) / ٣٢٢ .

(٢) في (ج) : سيقر .

(٣) في (خ) : كون فتيه .

[٣٠١٨] ٢٠٦ - (١٢٤٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَسَّانَ الْأَعْرَجَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْهَجِيمِ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا هَذِهِ الْفُتْيَا الَّتِي قَدْ تَشَعَّبَتْ - أَوْ: تَشَعَّبَتْ بِالنَّاسِ - أَنَّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ؟ فَقَالَ: سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَإِنْ رَغِمَتْكُمْ. [احمد ١٣١٨١].

[٣٠١٩] ٢٠٧ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ قَالَ: قِيلَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ قَدْ تَفَشَّعَ بِالنَّاسِ، مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ، «الطَّوَّافُ عُمُرَةٌ»، فَقَالَ: سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَإِنْ رَغِمَتْكُمْ. [احمد ٢٥٣٩].

[٣٠٢٠] ٢٠٨ - (١٢٤٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَاجٌّ وَلَا غَيْرُ حَاجٍّ إِلَّا

باب قوله لابن عباس: ما هذا الفتيا التي قد تشعبت - أو تشعبت - بالناس؟

وهي الرواية لأخرى: (إن هذا الأمر قد تفشع بالناس)، أما اللفظة الأولى: فيشين ثم غين معجمتين ثم فاء، والثانية: كذلك، لكن بدل الفاء ياء موحدة، والثالثة: بتفديم الفاء وبعدها شين ثم هين، ومعنى هذه الثلاثة: انتشرت وفشت بين الناس، وأما الأولى فمعناها: غيقت بالقلوب وشيقوا بها، وأما الثانية: فرويت أيضاً بلعين المهملة، وممن ذكر لروايتين فيها المعجمة والمهملة: أبو عبيد والقاضي عياض^(١)، ومعنى المهملة: أنها فرقت مذاهب الناس، وأوقعت الخلاف بينهم، ومعنى المعجمة: خلطت عليهم أمرهم.

قوله: (ما هذا الفتيا) هكذا هو في معظم نسخ: (هذا الفتيا) وفي بعضها: (هذه) وهو الأجود، ووجه الأول: أنه أريد بالفتيا الإنشاء، فوصفه مدغراً، ويقال: فُيَ وتُرى.

قوله عن ابن عباس ﷺ: (أن من طاف بالبيت، فقد حلَّ، فقال سنة نبيكم ﷺ وإن رغمتكم)، وفي رواية لأخرى: (حدثنا ابن جريج: أخبرني عطاء قال: كان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حلَّ. قلت لعطاء: من أين يقول ذلك؟ قال: من قول الله عز وجل «ثُمَّ يَجْهَرُ بِهَا

حَلٌّ. قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مِنْ أَيْنَ يَقُولُ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ يَجُوهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَمِيِّ﴾ (س. ٢٣) قَالَ: قُلْتُ: فَرَأَيْتَ ذَلِكَ بَعْدَ الْمُعَرَّفِ، فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: هُوَ بَعْدَ الْمُعَرَّفِ وَقَبْلَهُ، وَكَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْلُو فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. (المعاري: ١٤٩٦)

الْبَيْتِ الْعَمِيِّ (الصح: ١٣)، قُلْتُ: فَإِنَّ ذَلِكَ بَعْدَ الْمُعَرَّفِ^(١)، فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: هُوَ بَعْدَ الْمُعَرَّفِ وَقَبْلَهُ، وَكَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْلُو فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. هذا الذي ذكره ابن عباس هو مذهبه، وهو خلافتُه مذهب الجمهور من السلف والخلف، فإن الذي عليه النعمان كدقة سوى ابن عباس. أن الحاج لا يتحلل بمجرد طواف القدوم، بل لا يتحلل حتى يقف بعرفة ويرمي ويحلق، ويطوف طواف الزيارة، فحينئذ يحصل له التحللان، ويحصل الأول اثنين من هذه الثلاثة التي هي: رمي جمرتي العقبة، والحقن، والطواف.

وأما احتجاج ابن عباس بالآية، فلا دلالة له فيها، لأن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَجُوهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَمِيِّ﴾، معناه: لا تُنَحُّ إِلَّا فِي الْحَرَمِ، وليس فيه تعرض للتحلل من الإحرام، لأنه لو كان المراد به التحلل من الإحرام، لكان ينبغي أن يتحلل بمجرد وصوله الهدي إلى الحرم قبل أن يطوف.

وأما احتجاجه بأن النبي ﷺ أمرهم في حجة الوداع بأن يجلو فلا دلالة فيه، لأن النبي ﷺ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة في تلك السنة، فلا يكون دليلاً في تحلل من هو مُتَكَلِّسٌ^(٢) بإحرام الحج، والله أعلم.

قال القاضي. قال المعاري^(٣): ونأول بعض شيوخ قول ابن عباس في هذه المسألة علي بن فته الحج: أنه يتحلل بالطواف والسعي، قال: وهذا تأويل بعيد، لأنه قال بعده. (وكان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره إِلَّا حَلًّا)^(٤)، والله أعلم.

(١) المعروف: أي الوقوف بعرفة

(٢) في (ج) و(ص) و(هـ) ملتبس، ولعلبت هو لأنسب سياق الكلام.

(٣) المعجم، (١/٨٩).

(٤) إقبال المعجم، (٤/٤٢٣ - ٣٢٤).

٣٣ - [باب التَّقصير في الغمرة]

[٣٠٢١] ٢٠٩ - (١٢٤٦) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ صَالُسٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ: أَعْلِمْتَ أَنِّي قَصَرْتُ مِنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ لَمْرَوَةٍ بِمَشْقَصٍ؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَعْلَمُ هَذَا إِلَّا حُجَّةً عَلَيْكَ. (أحمد ١١٧٨٨)

١٢٠٢٢ - ١٢٠٢٢

باب جواز تقصير المعتمر من شعره،

وأنه لا يجب حلقه، وأنه يستحب كون حلقه أو تقصيره عند المروة

قوله: (قال ابن عباس، قال لي معاوية: أعلمت أني قصرت من رأس رسول الله ﷺ عند المروة بمشقص؟ فقلت له: لا أعلم هذه إلا حجة عليك). وفي الرواية الأخرى: (قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص، وهو على المروة، أو رأيت يقصر عنه بمشقص وهو على المروة).

في هذا الحديث جواز الاقتصار على التقصير، وإن كان حلق أفضل، وسواء في ذلك لحج والمعتمر، إلا أنه يستحب لستمع أن يقصر في الغمرة ويحلق في الحج؛ ليقع الحلق في أكمل لعبدين، وقد سئلت لأحد في هذا - وفيه أنه يستحب أن يكون تقصير المعتمر أو حلقه عند المروة لأنها موضع تحلله، كما يستحب للمحج أن يكون حلقه أو تقصيره في متى، لأنها موضع تحلله، «حيث حلق أو قصر» من الحرم كله جاز.

وهذا الحديث مضمون على أنه قصر عن النبي ﷺ في غمرة ليجزئ، لأن النبي ﷺ في حجة الوداع كان قد رزق كدم سبق يفيضه، وثبت أنه ﷺ حلق بيته^(١)، ووفق أبو صخرة شعره بين الناس، فلا يجوز حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حمله أيضاً على غمرة القضاء الواقعة سنة سبع من الهجرة، لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً، إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان، هذا هو الصحيح المشهور، ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أنه ﷺ كان متمتعاً، لأن هذا غلط فاحش،

(١) وسباني في ص ٤٨٠، عن هذه بجره، أن النبي ﷺ حلق رأس رسول الله ﷺ في حجة الوداع مع

[٣٠٢٢] ٢١٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ : حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْنِمٍ، عَنْ هَارُوسٍ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ : قَصَّرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِشْقَصٍ وَهُوَ عَلَى الْمَرَوَةِ. أَوْ : رَأَيْتُهُ يَقْصُرُ عَنْهُ بِمِشْقَصٍ وَهُوَ عَلَى الْمَرَوَةِ. أحمد : ١٨٩٥ والبيهقي : ٢١٧٣٠ .

لقد تظاهرت الأحاديث لصحيفة السابقة في فلم وغيره أَنَّ نَبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ : مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ يَحُلِّ أُنْتَ؟ فَقَالَ : «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ الْهَلْدِي»^(١) وفي رواية : «حَتَّى أَجِدَ مِنَ الْحَجِّ»^(٢) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : (مِشْقَصٍ) هو بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح القاف، قال أبو غنيد وغيره : هو نَصْلُ السَّهْمِ إِذَا كَانَ طَوِيلًا يَسِي بِعَرِيضٍ^(٣) . وقال أبو حنيفة الدينوري^(٤) : «هُوَ كُلُّ نَصْلٍ فِيهِ عَتَرَةٌ، وَهُوَ النَّاتِئُ وَسَعْدُ الْخَرِيَةِ . وَقَالَ اخْلِيلُ : هُوَ سَهْمٌ فِيهِ نَصْلٌ عَرِيضٌ يَرْمَى بِهِ الْوَحْشُ»^(٥) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) مسلم : ٢٩٨٤ والبيهقي : ١٥٦٦ ، وأحمد : ٢٦٤٣٦ ، من حديث حفصة رضي الله عنها .

(٢) مسلم : ٢٩٨٦ ، والبيهقي : ١٦٩٧ ، وأحمد : ٢٦٤٢٤ ، من حديث حفصة رضي الله عنها .

(٣) «عَرِيضُ الْحَدِيدِ» لأبي عبيد : (٢/٢٥٧) ، و«عَرِيضُ الْخَشَبِ» لابن قتيبة : (١٠٩/٢) .

(٤) هو أحمد بن دود، البصري، شحري، تلميذ ابن سبكت، وكان معاً في علوم كثيرة، له كتاب «الشعر والشعراء» .

«شجر العدة» وغيره : (٢/٢٨٢) . «إِنْيَاهُ لِرَوَاةِ عَمْرِو بْنِ أَبِي السَّحَابَةِ» : (١/٧٦) .

(٥) «العين» : (٢٣/٥) .

[٣٠٢٣] ٢١١ - (١٢٤٧) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَقَوَا بَرِيًّا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى : حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَضْرُحُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، وَرَحْنَا إِلَى مِنَى، أَهَلَّلْنَا بِالْحَجِّ. (احمد : ١١٠١٤).

[٣٠٢٤] ٢١٢ - (١٢٤٨) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَشْجَرَ : حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرٍ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ : قَدِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ نَضْرُحُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا. (مسند : ٤١١٧١٨).

[٣٠٢٥] (١٢٤٩) حَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنْ عَدِيْمٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَتَاهُ آتٍ فَقَالَ إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ الزُّبَيْرِ اخْتَلَفَا فِي الْمُتَمَتِّعَيْنِ، فَقَالَ جَابِرٌ : فَعَلَانَاهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَهَدَّاهُمَا عُمْرًا، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا.

باب جواز التمتع في الحج والقران

قوله : (اخرجنا مع رسول الله ﷺ نضرح بالحج صراخا، فلما قدمنا مكة امرنا ان نجعلها عمره، إلا من ساق الهدي، فلما كان يوم التروية، ورحنا إلى منى، أهلنا بالحج)، فيه استحباب رفع الصوت بالتمتية، وهو متفق عليه بشرط أن يكون رفعاً مقتصداً بحيث لا يؤذي نفسه، والمرأة لا ترفع بل تسمع نفسها لأن صوتها محل^(١) قنينة، ورفع صوت الرجل مندوب إليه عند العلماء كدقة، وقال أهل الظاهر : هو واجب.

ويرفع الرجل صوته به في غير المساجد، وفي مسجد مكة وبني وغرقات، وأما «ائر» المساجد ففي رفعه فيها خلاف لعلماء، وعبد قولان للمشافعي وماليت، أصحهما : استحباب لرفع كالمسجد الثلاثة، والقاضي : لا يرفع لئلا يهش على الناس بخلاف المساجد الثلاثة، لأنها محل لمناسك.

وفي هذا الحديث جواز للعمرة في أشهر الحج، وهو مجتمع عليه. وفيه حجة لمشافعي وموافقه أن المستحب للمتمتع أن يكون إحرامه بالحج يوم التروية، وهو الشاغل من ذي الحجة عند إرادته. لقوطة إلى منى، وقد سبق لمسألة مراتب.

٣٤ - [باب إهلال النبي ﷺ وهديه]

[٣٠٢٦ | ٢١٣ - (١٢٥٠)] حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنِي سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، عَنْ مَرْوَانَ الْأَضْفَرِ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ عَرِيَّةَ فِيمَ مِنَ الْيَمْرِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَمَّ أَهْلَكْتَ؟» فَقَالَ: أَهْلَكْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَخْلَكْتُ». انظر

[٤٠٢٧].

[٣٠٢٧ | ٢١٣ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ (ح). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِقَوْلِهِ: «غَيْرَ أَنْ فِي رِوَايَةِ يَهُزُّ: «لَأَخْلَكْتُ». [أحمد ١٢٩٢٧، إسناده ١٥٥٨].

[٣٠٢٨ | ٢١٤ - (١٢٥١)] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ ضَهَبٍ وَحُمَيْدُ بْنُ سُوَيْمٍ أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَنَسًا رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلًا بِهَتْمَا جَمِيعًا: «لَيْتَكَ عُمُرَةً وَحَجًّا، لَيْتَكَ عُمُرَةً وَحَجًّا». [أحمد ١١٩٥٨].

[٣٠٢٩ | ٢١٥ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ، قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْتَكَ عُمُرَةً وَحَجًّا». انظر [٣٠٢٨].

وَقَالَ حُمَيْدٌ: قَالَ أَنَسٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْتَكَ بِعُمُرَةٍ وَحَجٍّ».

[٣٠٣٠ | ٢١٦ - (١٢٥٢)] وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَمْرُو بْنُ الشَّافِعِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُيَيْنَةَ -: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ حَنْظَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ

قوله: «(وَرَحْنَا إِلَى وَتَنٍ) معناه: أردنا الرُّوحَ، وقد سبق بيان الخلاف في أنه يستحبُّ الرُّوحَ إلى مِنَى يومَ التَّروَةِ من أوَّلِ النَّهَرِ، أو بعدَ الزُّوالِ، والله أعلم.

قوله: (حدثني سليم بن حيَّان) هو بفتح السين وكسر اللام.

قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده، ليهلنَّ ابنُ مريمَ بفجِّ الرُّوحاءِ حاجُها أوْ» إِنَّكَ لَرَكِيذُ الْوَسْوَاسِ كَامِرٌ

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُهْلِكَنَّ ابْنُ مَرْثَمٍ بِفَيْحِ الرُّوحَاءِ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ لَيُثْبِتَهُمَا». [أحمد، ٢٧٢٧٣].

[٣٠٣١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِنْهُ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ». [انظر ٣٠٣٠].

[٣٠٣٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ صَالِحٍ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا. [انظر ٣٠٣٠].

قوله ﷺ: «لَيُثْبِتَهُمَا» هو بفتح الياء هي آوِيه، معناه: يقرن بينهما، وهذا يكون بعد نزول عيسى عليه السلام من السماء في آخر الزمان.

وأما (فَيْحِ الرُّوحَاءِ) ففتح الغاء وتشديد الجيم، قال الحافظ أبو بكر الحارثي^(١): هو بين مكة والمدينة، قال: وكان طريق رسول الله ﷺ إلى بدر، وإلى مكة عام الفتح، وعدم حجة الوداع.



(١) هو مفلوح بن طريفه الكوفي، لإمام المحدث القدوة: عذاه في صغار التابعين، أو تابع لتابعين. توفي ١٤١هـ.

٣٥ - [باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانه]

[٣٠٣٣] ٢١٧ - (١٢٥٣) حَدَّثَنَا مَذَابُ بْنُ خَالِدٍ: خَلَّفَنَا هَمَامٌ: خُتْنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَنَسًا رضي الله عنه أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، لَا الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ: عُمْرَةً مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ - أَوْ: زَمَنَ لِحُدَيْبِيَّةٍ - فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً مِنَ لَعَمِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً مِنْ جِعْرَانَةَ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُتَيْبٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً مَعَ حَجَّتِهِ. (بخاري ٤١٢٨، إسناده صحيح [٣٠٣٣]).

باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانه

قوله: (اعتمر النبي ﷺ أربع عمر، كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته) عمره من الحديبية - أو زمان الحديبية - في ذي القعدة، وعمره من العام المقبل في ذي القعدة، وعمره من جعرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة، وعمره مع حجته. وفي الرواية الأخرى: (حج حجة واحدة، وعتمر أربع عمر)، هذه رواية أسير. وفي رواية ابن عمر: (أربع عمر، إحداها في رجب)، وأنكرت ذلك عائشة، وقالت: (لم يعتمر النبي ﷺ قط في رجب).

فالحاصل من روايتي أسير وابن عمر اتفاقهما على أربع عمر، وكانت إحداها في ذي القعدة عام الحديبية، سنة ست من الهجرة، وضرب فيها فتحلوا، وخيبت لهم عمره. والثانية في ذي القعدة وهي سنة سبع، وهي عمره القضاء. والثالثة في ذي القعدة سنة ثمانية، وهي عام الفتح. والرابعة مع حجته، وكان إحداها في ذي القعدة، وأعمالها في ذي الحجة.

وأما قول من عمر أن إحداها في رجب، فقد أبكرته ^(١) عائشة، وسكت بن عمر حين أبكرته، قال العلماء: هذا يدل على أنه شبهه عليه أو نسي أو شك، وبهذا سكت عن الإنكار على عائشة ومراجعته بالكلام، فهذا الذي ذكرته هو الصواب الذي يتعين التصير إليه.

وأما القاضي عياض فقال: ذكر أنس أن لعمره أربعة كانت مع حجته، فدل على أنه كان قد رآه، قال: وقد رآه كثير من الصحابة، قال: وقد قلنا: إن الصحيح أن النبي ﷺ كان مفرداً، وهذا يرد قول أنس، وردت عائشة قول بن عمر، قال: فحصل أن الصحيح ثلاث عمر، قال: ولا يُعتم للنبي ﷺ

(١) في (ج). أنكرت

[٣٠٣٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَأَلْتُ أُنْسًا: كَمْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: حَجَّةٌ وَاحِدَةً، وَاعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ هَدَّابٍ. [أحد ١٢٣٦٢] [رواه ٣١٣٣].

[٣٠٣٥] ٢١٨- (١٢٥٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ: كَمْ غَزَاكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ، وَأَنَّهُ حَجَّ بَعْدَ مَا هَاجَرَ حَجَّةً وَاحِدَةً، حَجَّةَ الْوَدَاعِ [مكرر ٤٦٩٢] [المجد ١٩٢٩٨، وسنن ١١٠١].

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَبِمِثَّةٍ أُخْرَى.

عَمَارٌ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ، قَالَ - وَعَتَمَدٌ مَالُطٌ فِي «الموطأ» عَلَى أَنَّهُنَّ ثَلَاثُ عُمَرٍ. هَذَا آخِرُ كَلَامِ «القاضي»^(١)، وَهُوَ قَوْلُ ضَعِيفٍ بَيْنَ بَطْلٍ، وَالصُّوْبُ أَنَّهُ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ بْنُ عُمَرَ وَأُنْسٌ وَجُزْأُ الرَوَايَةِ بِهِ، فَلَا يَجُوزُ رَدُّ رَوَايَتِهِمَا بِغَيْرِ جَازِمٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مُقَرَّدًا لَا قَارِنًا، فَلَيْسَ كَمَا قُلْنَا، بَلِ الصُّوْبُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ مُقَرَّدًا فِي أَوَّلِ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فَصَارَ قَارِنًا، وَلَا يَدُّ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَإِنَّمَا اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الْعُمْرَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ لَغُضْبَةِ هَذَا الشَّهْرِ، وَلِمُخَالَفَةِ لِحَاظِهِ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرَوْنَهُ مِنَ الْحَجْرِ تُعْجُورَ كَمَا سَقَى، ففَعَلَهُ ﷺ مَرَّاتٍ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ، لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي بَيَانِ جَوَازِهِ فِيهِ، وَأَبْلَغَ فِي بَطَالِ مَا كَانَتْ لِحَاظُهُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَحْسَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ حَجَّةً وَاحِدَةً)، فَمَعْنَاهُ: بَعْدَ الْهَجْرَةِ لَمْ يَحِجَّ إِلَّا حَجَّةً وَاحِدَةً، وَهِيَ حَجَّةُ الْوَدَاعِ، سَبْعَ عَشْرَ مِنَ الْهَجْرَةِ.

وَقَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ وَبِمِثَّةٍ أُخْرَى) يَعْنِي: قَبْلَ الْهَجْرَةِ، وَقَدْ دُرِيَ فِي عَيْرِ «مُسْلِمٍ» قَبْلَ هَجْرَةِ حَجَّتَانِ^(٢).

قَوْلُهُ: (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً). مَعْنَاهُ: أَنَّهُ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ وَانَا مَعَهُ، أَوْ أَعَدُّ لَهُ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَكَانَتْ غَزَوَاتِهِ ﷺ خَمْسًا وَعَشْرِينَ، وَقِيلَ: سَبْعًا وَعَشْرِينَ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَهُوَ مَشْهُورٌ فِي كُتُبِ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهَا.

(١) التكمال سبعون - (٤/ ٧٣٠ - ٧٣١)

(٢) أخرجه الترمذي: ٨٢٦، وابن ماجه: ٣٠٧٦، من حديث جابر رضي الله عنه

[٣٠٣٦] ٢١٩ - (١٢٥٥) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءَ يُخْبِرُ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيْعِ قَالَ : كُنْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ مُسْتَقْبِلَيْنِ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ ، وَإِنَّا لَنَسْمَعُ ضَرْبَهَا بِالسُّوَالِكِ نُسْتَنُّ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَتَمَرُ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَجَبٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ لِعَائِشَةَ : أَيُّ أَتَتْ ، أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَتْ : وَمَا يَقُولُ ؟ قُلْتُ : يَقُولُ : اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ ، فَقَالَتْ : يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، لَعَمْرِي مَا عَتَمَرَ فِي رَجَبٍ ، وَمَا اعْتَمَرَ هُنَّ عُمَرُوهُ لَا وَإِلَهُ لَسَعَةٍ .

قَالَ : وَابْنُ عُمَرَ يَسْمَعُ . فَمَا قَالَ . لَا ، وَلَا نَعَمْ ، سَكَتَ . [إحد : ٤١٦ ، ربيع : ١٧٧٧ مختصراً] .

[٣٠٣٧] ٢٢٠ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيْعِ الْمَسْجِدَ ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ لُضْحَى فِي الْمَسْجِدِ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ ، فَقَالَ : بَدَعُهُ ، فَقَالَ لَهُ عُرْوَةُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ : أَرْبَعٌ عُمَرُ ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ . فَكَرِهْتُ أَنْ تُكَلِّمَهُ وَتُرَدَّ عَلَيْهِ ، وَسَمِعْتُ سَيِّدَةَ عَائِشَةَ فِي الْحُجْرَةِ ، فَقَالَ عُرْوَةُ : أَلَا تَسْمَعِينَ يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فَقَالَتْ : وَمَا يَقُولُ ؟ قَالَ : يَقُولُ : اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرٍ ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ . فَقَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ مَعَهُ ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ . [إحد : ٦١٧٦ ، والحارث : ١٧٧٥ و ١٧٧٦] .

قوله : (من عائشة قالت . لعمرى ما اعتمر في رجب) هذا دليل على قول الإنسان لعمرى ، وكرهه ذلك لأنه من تعظيم غير الله تعالى ، ومضاهية بدعيه غيره .

قوله : (ألهم سألو ابن عمر عن صلاة الليل كانوا يصلون الضحى في المسجد ؟ فقال : بدعة) هذا قد حمله القاضي وغيره على أن مراده أن يضره في المسجد ولا اجتماع له هو البدعة ، لا أن أصل صلاة الضحى بدعة^(١) ، وقد سبق المسألة في كتاب الصلاة^(٢) ، والله أعلم .

(١) - [إحد : المعلم . ٣٣٢ / ٤] .

(٢) - (١٩٠ / ٣)

٣٦ - [باب فضل العمرة في رمضان]

[٣٠٣٨] ٢٢١ - (١٢٥٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَقَّاءُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَرْأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - سَمَّاها ابْنُ عَدَسٍ فَتَسَبَّطَ اسْمُهَا -: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحُجِّي مَعَنَا؟» قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ لَكَ إِلَّا نَاضِحَانِ، فَحَجَّ أَبُو وَلَدِيهَا وَبَنَّتُهَا عَلَى نَاضِحٍ، وَتَرَكْتُكَ نَاضِحاً تَنْضِجُ عَلَيْهِ، قَالَ: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَأَعْتَمِرِي، فَإِنَّ عُمْرَةً فِيهِ تَعْدِلُ حَجَّةً». [احمد: ٢٠٢٥، والبيهقي: ١٧٨٧].

[٣٠٣٩] ٢٢٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ الضَّبِّيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْجٍ -: حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ عَقَّاءَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَرْأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ

باب فضل العمرة في رمضان

قولها: (لم يكن لنا إلا ناضحان) أي: بعيران نستقي بهما.
قولها: (تنضج عليه) بكسر الضاد.

قوله ﷺ: «فإن عمرة فيه» أي: في رمضان، «تعدل حجة»، وفي الرواية الأخرى: «نقضي حجة»، أي: تقوم مقامها في الثواب، لا أنها تعديها في كل شيء، فلو كان عليه حجة فاعتمر في رمضان لا تجزئه عن الحجَّة.

قولها: (ناضحان كانا لأبي فلان) - زوجها - حج هو وابنه على أحدهما، وكان الآخر يسقي غلاماً) هكذا هو في نسخ بلادنا، وكذا نقله القاضي عن رواية عبد الغافر لفارسي وغيره، قال: وفي رواية ابن مهران: (يسقي عليه غلاماً). قال القاضي: وأرى هذا كله تحريراً، وصوابه: (نسقي عليه نخلًا)، فتصحف منه (غلاماً)، وكذا جاء في «بيهقي» على لُصُوب^(١)، ويدل على صحته قوله

(١): الصحيح البيهقي: ١٧٨٢.

لَهَا: أُمُّ سَيْنَانَ: «مَا مَعَكَ أَنْ تَكُونِي حَبِيبَتِ مَعْنَا؟» قَالَتْ: نَاضِحَانِ كَدًّا لِأَبِي فَلَانٍ - زَوْجِهَا - حَبِجٌ هُوَ وَابْنُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَكَانَ الْآخَرُ يَسْقِي عَلَيْهِ غُلَامُنَا، قَالَ: «فَعُمْرَةُ فِيهِ وَمَضَانٌ تَقْضِي حَبِجًا، أَوْ: حَبِجَةٌ مَعِي». (سجاء، ١٠٨٦٣ [و نظر ٣٠٣٨])

في اسرواية الأولى: (لنصح عليه)، وهو بمعنى نسقي عليه. هذا كلام القاصي^(١)، والمختار أن اسرواية صحيحة، وتكون الزبادة التي ذكرها القاصي مخلوطة مقدرة، وهذا كثير في الكلام، والله أعلم.



(١) «إكمال المعلم»: ٣٣٣/٤ - ٣٣٤.

٣٧ - [باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا، والخروج منها من

الثنية السفلى، ودخول بلده من طريق غير التي خرج منها]

[٣٠٤٠] ٢٢٣ - (١٢٥٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ، وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمُعَرَّسِ، وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ، دَخَلَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى. [مكرر ٣٢٧٢] [الحمد: ٦٢٨٤] والبخاري ١٦٣٣ و ٤١٩٩٥ -

[٣٠٤١] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ

باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا، والخروج

منها من الثنية السفلى، ودخول بلده من طريق غير التي خرج منها

قوله. (عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يخرج من طريق الشجرة، ويدخل من طريق المعرَّس. وإذا دخل مكة، دخل من الثنية العليا، ويخرج من الثنية السفلى). قيل: إنما فعل النبي ﷺ هذه. لمخالفة في طريقه داخلاً وخارجاً، تفاولاً بتغيير الحال إلى أكمل مه، كما فعل في البعيد، وليشهد^(١) له الطريقان، وليتبرك به أهلهم، ولعلهم أنه يستحب دخول مكة من الثنية العليا، والخروج منها من الثنية السفلى. لا حديث، ولا عرق بين أن تكون هذه الثنية على طريقه كالحديثي والشامي، أو لا تكون كاليميني، ويستحب لليمني وغيره أن يستنير ويدخل مكة من الثنية العليا، وقال بعض أصحابنا: إنما فعله النبي ﷺ لأنها كانت على طريقه، ولا يستحب لمن ليست على طريقه كاليميني، وهذا ضعيف، والصواب الأول. وهكذا يستحب له أن يخرج من سده من طريق، ويخرج من أخرى لهذا الحديث.

وقوله: (المعرَّس) هو يضم الميم وفتح العين لمهمله والراء المشددة، وهو موضع معروف يقرب

المدينة على ستة أميال منها.

(١) في (ح): بشهد.

الْقَطَّانُ - عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فِي رِوَايَةِ رَهْمِيرَ: الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ. (الحدود: ١٥٧٦، ورواه البخاري: ١٥٧٦)

[٣٠٤٢] ٢٢٤ - (١٢٥٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ -

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا

جَاءَ إِلَى مَكَّةَ، دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا. (الحدود: ١٤١٦٦، ورواه البخاري: ١٥٧٧)

[٣٠٤٣] ٢٢٥ - (١٢٥٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ. قَالَ هِشَامٌ: فَكَانَ أَبِي يَدْخُلُ

مِنْهُمَا كِلَيْهِمَا، وَكَانَ أَبِي أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ. (الحدود: ٢٤٣١، ورواه البخاري: ٢٤٣٦)

قوله: (الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ) هي بالمد، ويقال لها: الْبَطْحَاءُ وَالْأَبْطَحُ، وهي بِجَنْبِ الْمُحَصَّبِ،

وهذه الثنية يتخللها منها إلى عقاب مَكَّةَ.

قوله في حديث عائشة: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ) هكذا ضبطناه

بفتح الكاف وبالمد، وهكذا هو في نسخ بلادنا، وكذا نقله القاضي عياض عن رواية الجمهور، قال:

وربطه السمرقندي بفتح الكاف وانقصر^(١).

قوله: (قَالَ هِشَامٌ - يَعْنِي ابْنَ عُرْوَةَ - فَكَانَ أَبِي يَدْخُلُ مِنْهُمَا كِلَيْهِمَا. وَكَانَ أَبِي أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ

كَدَاءٍ). اختصروا في ضبط (كداء) هذه. قال جمهور العلماء بهذا القول: (كَدَاءٌ) بفتح الكاف وبالمد، هي

لثنية التي بأعلى مَكَّةَ، وكذا بضم الكاف وبالقصر هي التي بأسفل مَكَّةَ، وكان عروء يدخل من كليهما،

وأكثر دخوله من كَدَاءٍ بفتح الكاف، فهذا أشهر، وقبله بالضم، ولم يذكر القاضي عياض غيره^(٢)،

وأما كُدَيٌّْ بضم الكاف وتشديد الباء، فهو في طريق الخارج إلى اليمن، وليس من هذين الطريقين في

شيء، هذا قول الجمهور. والله أعلم.



(١) إكمال المعجم: ٤/ ٢٣٥.

(٢) إكمال المعجم: ٤/ ٢٣٥، وانظر المناوي: الأنوار، ٦/ ٣٥.

٣٨ - [باب استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة،

والاغتسال لدخولها، ودخولها نهاراً]

[٣٠٤٤] ٢٢٦ - (١٢٥٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبُدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ. قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعِيدٍ: حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ. قَالَ يَحْيَى: أَوْ قَالَ: حَتَّى أَصْبَحَ. [أحمد ٤٦٥٦، والبخاري ١٦٥٧٤].

[٣٠٤٥] ٢٢٧ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طَوًى، حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَاراً. وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ. [أحمد ٤٦٢٨، والبخاري ١٦٥٧٣].

باب استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة،

والاغتسال لدخولها، ودخولها نهاراً

قوله: (عن ابن عمر) أن النبي ﷺ بات بذي طوى حتى أصبح. ثم دخل مكة. وكان ابن عمر يفعل ذلك). وفي رواية: (حتى صلى الصبح). وفي رواية عن نافع عن (١) ابن عمر: (كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى، حتى يصبح ويغتسل، ثم يدخل مكة نهاراً. ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله).

في هذه الروايات فوائد:

منها: لا اغتسال لدخول مكة، وأنه يكون بذي طوى لمن كانت في طريقه، ويكون بقدر بعيدها لمن لم تكن في طريقه، قال أصحابنا: وهذا لغسل شئ، فإن عجز عنه تبتم.

ومنها: المبيت بذي طوى، وهو مستحب لمن هو (٢) على طريقه، وهو (٣) موضع معروف بقرب مكة، يقال: بفتح اللام وضمهم وكسرهم، والفتح أفصح وأشهر، ويصرف ولا يُصرف.

ومنها: استحباب دخول مكة نهاراً، وهذا هو لصحيح لذي (٤) عليه الأكثر من أصحابنا،

(١) في (ج) أن.

(٢) في (ج) هي.

(٣) في (ج) وياضي.

[٣٠٤٦] ٢٢٨ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ : حَدَّثَنِي أَنَسٌ - يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضٍ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَدَّ يَنْوِلُ بِإِذِي طَوًى، وَيَبِيتُ بِهِ حَتَّى يُضَيَّ الصُّبْحَ جِئَنَ يَتَقَدَّمُ مَكَّةَ، وَمُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ عَلِيْظَةٍ، لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يُبْنَى ثُمَّ، وَلَكِنْ اسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ عَلِيْظَةٍ الْحَمْدُ ٥٦٠٠.

وسنن ٤٩١

[٣٠٤٧] ٢٢٩ - (١٢٦٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ : حَدَّثَنِي أَنَسٌ - يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضٍ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَقْبَلَ فُرْضَتِي الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ، نَحْوَ الْكَعْبَةِ، يَجْعَلُ الْمَسْجِدَ الَّذِي يُبْنَى ثُمَّ يَسَارُ الْمَسْجِدَ الَّذِي يَطْرَفُ الْأَكْمَةِ، وَمُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَقِلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السُّودَاءِ، يَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا، ثُمَّ يُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ لِمُضْطَمِّينَ مِنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ، الَّذِي بَيْنَ الْكَعْبَةِ ﷺ. الْحَمْدُ ٥٦٠١. وَالْبَحَارِيُّ ١٢٦٠.

وغيرهم. أن دخولهم نهاراً أقص من الليل، وقال بعض أصحاب جماعة من السلف: ليس والنهار في ذلك سواء، ولا لمصلحة لأحدهما على الآخر، وقد ثبت أن النبي ﷺ ذهبها مُحَرِّماً بِعُمْرَةِ الْحَجَّوَةِ لَيْلاً^(١)، وَمَنْ قَدَّ بِالْأَوَّلِ حَمَلَهُ عَلَى يَدِ الْجَوَّازِ، وَاللهُ أَعْلَمُ

قوله: (استقبل فُرْضَتِي الْجَبَلِ) هو بقاء مصمومة ثم راء مكتة ثم ضاد معجمة مفتوحة، وهما تشبه فُرْضَةً، وهي لثية الموقعة من الجبل.

قوله: (عَشْرَةُ أَذْرُعٍ) كلها هو في بعض النسخ، وفي بعضها: (عشر) بحذف الهاء، وهما لغتان في التَّوَارِيعِ التَّلَاتِيغِ والتَّائِيغِ، وهو الأفضح الأشهر، والله أعلم.



(١) أخرجه أبو داود: ١٩٩٦ والترمذي: ٩٥٢، وسنن: ٢٨٦٦، وأبو داود: ١٥٥١٣، من حديث معمر بن بكير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

٣٩ - [باب استحباب الرمل في الطواف

والعمرة، وفي الطواف الأول من الحج]

[٣٠٤٨] ٢٣٠ - (١٢٦١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح).
وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ
إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَّافَ الْأَوَّلَ، حَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا.....

باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، وفي الطواف الأول في الحج

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَّافَ الْأَوَّلَ، حَبَّ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا).

قوله. (حَبَّ) هو يَرْمِلُ، يَفْتَحُ الرَاءَ وَالْمِيمَ، فَالرَّمْلُ وَالْحَبُّ بِمَعْنَى وَحْدِهِ، وَهُوَ إِسْرَاحٌ لِمَشْيٍ مَعَ
تَدَارُجِ الْخَطَا وَلَا يَكُنُّ وَتَوْبٌ^(١)، وَالرَّمْلُ مُسْتَحَبٌّ فِي الطَّوَّافَاتِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنَ السَّجِّ، وَلَا يُسَنُّ ذَلِكَ
إِلَّا فِي طَوَّافٍ مُسَمَّرَةٍ، وَلِي طَوَّافٍ وَاحِدٍ فِي الْحَجِّ، وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ الطَّوَّافِ، وَمِمَّا قَوْلَانِ
لِلشَّافِعِيِّ:

أَصَحُّهُمَا: أَنَّهُ إِذَا يَشْرَعُ فِي طَوَّافٍ يَعْقِبُهُ سَعْيٌ، وَيُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي طَوَّافِ الْقُدُومِ، وَيُتَصَوَّرُ فِي
طَوَّافِ الْإِفَاضَةِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي طَوَّافِ الْوَدَاعِ، لِأَنَّهُ شَرْطُ هُوَ فِي الْوَدَاعِ أَنْ يَكُونَ قَدْ طَافَ لِلْإِفَاضَةِ،
فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ إِذَا طَافَ لِلْقُدُومِ وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ يَسْعَى بَعْدَهُ اسْتِحْبَابُ الرَّمْلِ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا فِي نِيَّتِهِ
لَمْ يَرْمِلْ فِيهِ، بَلْ يَرْمِلُ فِي طَوَّافِ الْإِفَاضَةِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَرْمِلُ فِي طَوَّافِ الْقُدُومِ، سِوَاكَ إِذَا لَسَعِيَ بَعْدَهُ أَمْ لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: فَلَمَّا أَخَذَ بِالرَّمْلِ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنَ السَّجِّ سَمَّاهُ نَابِتًا فِي الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ، لِأَنَّهُ
لُسْنَةٌ فِي الْأَوَّلِ لِأَخِيرَةِ الْمَشْيِ عَلَى عَادَةٍ فَلَا يُغَيَّرُ، وَلَوْ لَمْ يُمْكِنْهُ الرَّمْلُ لِلزَّحْمَةِ أَتَانَا فِي هَيْئَةٍ مُشَبِّهَةٍ
إِلَى هَيْئَةِ رَمْلٍ، وَلَوْ لَمْ يُمْكِنْهُ الرَّمْلُ بِقُرْبِ كَعْبَةِ الزَّحْمَةِ. وَأَمَّا إِذَا تَبَاعَدَ عَنْهَا، فَلَا أَوْلَى أَنْ يَتَبَاعَدَ
وَيَرْمِلَ، لِأَنَّهُ لَفُضِيلَةُ الرَّمْلِ هَيْئَةً لِلْعِبَادَةِ فِي نَفْسِهَا، وَالْقُرْبُ مِنَ الْكَعْبَةِ هَيْئَةً فِي مَوْضِعِ الْعِبَادَةِ لَا^(٢) فِي
نَفْسِهَا، فَكَانَ تَقْدِيمُ مَا تَعَلَّقَ بِنَفْسِهَا أَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتَفَقَّ لَعَلَّمْنَا عَلَى أَنَّ الرَّمْلَ لَا يُشْرَعُ لِنَفْسِهِ، كَمَا لَا يُشْرَعُ لِهَيْئَتِهِ السَّجِّ بَيْنَ لَصَفٍّ وَالْمَرْوَةِ،

(١) هي (ص) - وثبت.

وَكَاثُ يَسْعَى بِبَطْنِ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقْعُلُ ذَلِكَ. (الاحمد، ٥٧٣٧، والسنهوري، ١٦٦٧).

[٣٠٤٩] ٢٣١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَلْقَاهُ، فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعَةً، ثُمَّ يَصْلِي سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْمَرْوَةِ. (الاحمد، ٤٦١٨، والسنهوري، ١٦٠٣ كلاهما يجهلان).

ولو ترك الرجل رملاً حيث شرع له فهو تارك سنة، ولا شيء عليه، هذا مذهبنا، واختلف أصحاب مالك، فقد بعضهم عليه دم، وقال بعضهم: لا دم، كملنا.

قوله: (وكان يسعى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة) هذا مجمع على استحبابه، وهو أنه إذا سعى بين الصفا والمروة امتلأ حب أن يكون معه شيداً في بعض التيسين، وهو قنبر معروف، وهو بين قلي وصوده إلى الجبل الأخضر، سئل عن بناء المسجد، إلى أن يؤدي البيهقي الأخضرين المتفرعين من التيسين ببناء المسجد وقاد الحياض، والله أعلم.

قوله: (أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف في الحج والعمرة أول ما يلقاه، فإنه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت، ثم يمشي أربعاً، ثم يصلي سجدتين، ثم يطوف بين الصفا والمروة).

أما قوله: (أول ما يلقاه) فتصريح بأنه لرملاً أو ما يشروع في طواف العمرة، أو في طواف القدوم في الحج.

وأما قوله: (يسعى ثلاثة أطواف) فمراده يمشي، وسماه سعياً مجازاً، لكونه يشارك سعيه في أصل الإسراع، وإن اختلفت صفتها.

وأما قوله: (ثلاثة وأربعة) فمجمع عليه، وهو أن الرمي لا يكون إلا في الثلاثة الأولى من سبع. وأما قوله: (ثم يصلي سجدتين) فالمراد ركعتا الطلوع، وهما سنة على المشهور من مذهبا، وفي قول واجبتان، وسماه سجدتين مجازاً، كما سبق تقريره في كتاب الصلاة^(١).

وأما قوله: (ثم يطوف بين الصفا والمروة) ففيه دليل على وجوب الترتيب بين الطواف والسعي، وأنه يشترط تقديم الطواف على السعي، ولو قدم السعي، لم يصح السعي، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وفيه خلافاً ضعيف لبعض السلف، والله أعلم.

[٣٠٥٠] ٢٣٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ حَرَمَلَةُ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَفْقُمُ مَكَّةَ ، إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ ، أَوَّلَ مَا يَطُوفُ حِينَ يَفْقُمُ ، يَحُكُّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّجْعِ . (البخاري : ٤٦٦٣) (لم يلقه : ٤٣٠٤٩)

[٣٠٥١] ٢٣٣ - (١٢٦٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي ذُنَيْبٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ لُبَابٍ : أَخْبَرَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا ، وَمَشَى أَرْبَعًا . (أحمد : ٤٦١٨ ، ولباب : ١٦١٧ كلاهما بصحة) .

[٣٠٥٢] ٢٣٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ : حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْصَرَ : حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ، وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَنَهُ . (أحمد : ٥٧٦٠) (بشر : ٣٠٥١) .

قوله : (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَفْقُمُ مَكَّةَ ، إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ ، أَوَّلَ مَا يَطُوفُ .) إلى آخره . هـ استحباب استلام الحجر الأسود في البدء لظوفه ، وهو سنة من سنن لطواف بلا خلاف ، وقد استدلل به القاضي أبو الطيب من أصحابنا في قوله : إنه يستحب أن يستلم الحجر الأسود ، وأن يستلم معه لركن الذي هو فيه ، فيجمع في استلامه بين الحجر والركن جميعاً ، واقتصر جمهور أصحابنا على أنه يستلم الحجر ، وأم الاستلام فهو المسح باليد عليه ، وهو مأخوذ من السلام ، يكسر سين ، وهي الجارة ، وقيل : من سلام ، بفتح السين ، الذي هو لتحية .

قوله : (رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا ، وَمَشَى أَرْبَعًا) . فيه يرد أن الرمل يشرع في جميع المطاف من الحجر إلى الحجر ، وأما حديث ابن عباس لمذكور بعد هذا بقين ، قال : وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط ، ويمشوا بين الركنين ، فمسنوخ بالحديث الأول ، لأن حديث ابن عباس كان في عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة ، وكان في المسلمين ضعف في أبدانهم ، وإنما رملوا لظهور الشقوة ، وحدثوا إلى ذلك في غير ما بين الركنين اليمانيين ، لأن المشركين كانوا جوساً في الحجر ، وكانوا لا يرونهم بين هذين الركنين ، ويرونهم فيما سوى ذلك ، وما حج النبي ﷺ حجة الوداع سنة عشر رمل من الحجر إلى الحجر ، فوجب الأخذ بهذا المتأخر .

قوله : (حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْصَرَ) هو بضم السين ، و (أَحْصَرَ) بالخاء والضاد المعجمة

[٣٠٥٣] ٢٣٥ - (١٢٦٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ، ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ. (المعجم: ١١٥١٦٦).

[٣٠٥٤] ٢٣٦ - (١٠١١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ الثَّلَاثَةَ أَطْوَافٍ، مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ. (المعجم: ١٢٠٥٣).

[٣٠٥٥] ٢٣٧ - (١٢٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدُ بْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا لُجَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ قَالَ: قُتِلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ هَذَا الرَّمْلَ بِالنِّسْبِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ، أَسَنَّهُ هُوَ؟ فَإِنْ قَوْمُكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ، قَالَ: فَقَالَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا، قَالَ: قُلْتُ: مَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قوله في رواية أبي الطَّاهِرِ بإسناده عن جابر: (رَمَلَ الثَّلَاثَةَ أَطْوَافٍ) هكذا هو في مُعْظَمِ النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ، وفي نادرٍ منها: (الثَّلَاثَةُ الْأَطْوَافِ)، وفي آخره: (ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ). فأما (ثَلَاثَةُ أَطْوَافٍ) فلا شَكَّ في جَوَازِهِ وَقَصَادَتِهِ. وأما (الثَّلَاثَةُ الْأَطْوَافِ) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فِيهِمَا، فَبِهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ، مَنَعَهُ الْمَصْرُيُونَ، وَجَوَّزَهُ الْكُوفِيُّونَ. وأما (الثَّلَاثَةُ أَطْوَافٍ) بِتَعْرِيفِ الْأَوَّلِ وَتَشْكِيرِ الثَّانِي، كَمَا وَقَعَ فِي مُعْظَمِ النُّسخِ، فَتَنَعَهُ جَمْعُهُورُ النُّحَوِيِّينَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ لِمَنْ جَوَّزَهُ، وَقَدْ سَبَقَ مِثْلُهُ فِي^(١) رَوَايَةِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي صِفَةِ مَنَازِلِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (فَعَمِلَ هَذِهِ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ)، وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ هَكَذَا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ^(٢)، وَقَدْ سَبَقَ التَّشْبِيهُ هُنَا.

قوله: (قُتِلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ أَرَأَيْتَ هَذَا الرَّمْلَ بِالنِّسْبِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ، أَسَنَّهُ هُوَ؟ فَإِنْ قَوْمُكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ، فَقَالَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا.) إِلَى آخِرِهِ. يعني: صَدَقُوا فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ، وَكَذَبُوا فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ سَنَةٌ مَقْصُودَةٌ مُتَأَكِّدَةٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَجْعَلْهُ سَنَةً مَطْبُوعَةً دَائِمَةً عَلَى تَكَرُّرِ

(١) في (بخ)، من.

(٢) الحديث: ١٢١٦.

(٣) في (بخ)، سنة.

قِيمَ مَكَّةَ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالنَّبِيِّ مِنَ الْهَذَا، وَكَانُوا يَحْمِلُونَهُ، قَالَ: فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَزْمَلُوا قَلَادَةً وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا، أَسَنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنْ قَوْمُكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سُنَّةٌ. قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَّبُوا، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا قَوْلُكَ؟ صَدَقُوا وَكَذَّبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ، يَقُولُونَ: هَذَا مُحَمَّدٌ، هَذَا مُحَمَّدٌ، حَتَّى خَرَجَ الْعَوَائِقُ مِنَ الْبُيُوتِ. قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَضْرِبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ رَاكِبٌ، وَالْمَشْيُ وَالْمَسْعَى أَفْضَلُ.

[أحمد ٢٧٠٧ معزلاً].

لَسِينِ، وَإِنَّمَا أَمَرَ بِهِ تَذَكُّرُ السَّنَةِ؛ لِإِظْهَارِ الْقُوَّةِ عِنْدَ الْكَفَّارِ، وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ الْمَعْنَى، هَذَا مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وهذا الذي قاله من كون الرَّمْلِ ليس سُنَّةً مقصودةً هو مذهبه، وخالفه جميع العلماء من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم، فقالوا^(١): هو سُنَّةٌ فِي لَطُوفَاتِ^(٢) لثَلَاثٍ مِنَ السَّنَةِ، لَمَّا تَرَكَهُ فَقَدْ تَرَكَ سُنَّةً، وَلَمَّا تَرَكَ فَضِيلَةً، وَيَصِحُّ طَوْلُهُ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: يُسَنُّ فِي الطَّوَافِ الْمَسْعَى. وَقَالَ لِعَمْرٍو الْبَضْرِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ الْحَكِّ بْنِ الْمَدِينِ السَّالِكِيُّ: إِذَا تَرَكَ لِرَمَلٍ لَزِمَهُ دَمٌ، وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ بِهِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ.

دليل الجمهور أن النبي ﷺ زَمَنَ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ فِي لَطُوفَاتِ لثَلَاثِ الْأَوَّلِ، وَمَشَى فِي الْأَرْبَعِ، ثُمَّ قَالَ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ: «لَتَأْخُذُوا مَنَاسِكُكُمْ»^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (قُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا، أَسَنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنْ قَوْمُكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سُنَّةٌ. قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَّبُوا...) إِلَى آخِرِهِ. مَعْنَى: صَدَقُوا فِي أَنَّهُ طَافُ رَاكِبًا، وَكَذَّبُوا فِي أَنَّهُ رَكُوبٌ أَفْضَلُ، بِنِ الْمَشْيِ أَفْضَلُ، وَإِنَّمَا رَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْعَدْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرُّكُوبَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ جَائِزٌ، وَأَنَّ الْمَشْيَ أَفْضَلُ سِوَا لَعَدْوٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ج): قَالُوا.

(٢) فِي (ج): لَطُوفَاتِ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْنَدُ ٣١٣٧، وَأَحْمَدُ ١٤٤١٩، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي (ص) وَ(هـ) وَ(د) يَعْنِي: أَنَّهُ يَجْعَلُ

(٤) فِي (ج): سَنَةً.

[٣٠٥٦] (٠٠٠) رَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ: أَخْبَرَنَا الْمُجَرِّي، بِهَذَا الْإِسْنَادِ

نَحْوَهُ، عَزَّ أَنْهَ قَالَ: وَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ قَوْمَ حَسَبٍ. وَلَمْ يَقُلْ: يَحْسُدُونَهُ. (الحج: ٢١٩٢، مختصراً)

[٣٠٥٧] ٢٣٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ

أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنْ قَوْمٌ يَرْعُمُونَ نَبِيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَلَ بِالْبَيْتِ، وَفِيَنَ

الضُّعَا وَالْمَرْوَةَ، وَهِيَ بُسْتَةٌ. قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَّبُوا. (الحج: ٢٤٠٢٩)

[٣٠٥٨] ٢٣٩ - (١٢٦٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ،

عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ الْأُبْحَرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْكَ قَدْ رَأَيْتَ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَصِّصْهُ لِي. قَالَ: قُلْتُ: رَأَيْتُهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ عَلَى نَاقَةٍ، وَقَدْ كَثُرَ الشَّسُّ

عَلَيْهِ، فَاِنْ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنَّهُمْ كَذَّبُوا، لَا يُدْعُونَ عَنْهُ وَلَا يُكْهَرُونَ.

قوله: (لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَطْرُقُوا بِالْبَيْتِ مِنَ الْهَزْلِ) هكذا هو في مُعْظَمِ النسخ: (الْهَزْلُ) بضم الهاء

وإسكان الراء، وهكذا حكاه لغاضي في «المشارك» وصاحح «المطالع» عن رواية بعضهم، فالأ:

وهو وهم، والصواب: (الْهَزْلُ) بضم الهاء وزيادة لآلف^(١)

قلت: وبالأول وجه، وهو أن يكون بفتح الهاء، لأن لَهَزَنَ بالفتح مصدرُ هَزَلْتُهُ هَزْلاً، كضَرْبْتُهُ

ضَرْباً، وتفسيره: لَا يَسْتَطِيعُونَ يَهْوِفُونَ لِأَنَّهُ تَعَالَى هَزْلُهُمْ، والله أعلم

قوله: (حتى خرج العوائق من البيوت) هو جمع عائق، وهي ليكرُ لبانعة، أو المُقَدِيرَةُ للبلوغ،

وقيل: التي لم تتزوج^(٢)، سميت بذلك لأنها عُنِقَتْ مِنْ اسْتِخْدَامِ أَبْوَيْهِ، وبتدالها في الخروج

والتصرف التي تعلمها الطغلة الصغيرة، وقد سبق بيّنُ هذا في صلاة العيد^(٣).

قوله: (إنهم كانوا لَا يُدْعُونَ عَنْهُ، وَلَا يُكْهَرُونَ)، أم (يُدْعُونَ)، فبضم الهمزة وفتح الدال وضم العين

الشديدة، أي: يُدْعَمُونَ، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكَ أَنْ تَبْتَغِيَ جَهَنَّمَ دَعَاً﴾ [النور: ٤١٣]، وقوله تعالى:

﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُكَ لِيَتَّبِعَكَ﴾ [الدَّهْر: ٤٢]. وأم قوله: (يُكْهَرُونَ)، ففي بعض الأصوب من الصحيح

مسلم: (يُكْرَهُونَ) كما ذكرنا، من الإكراه، وفي بعضها: (يُكْهَرُونَ) بتقديم الهاء، من الكهر. وهو

(١) «المشارك»: (٢/٢٦٨) و«المطالع»: (٦/١٢٥)

(٢) لير (ص) التي تزوج، وهو خطأ

(٣) (٣/٤١٤).

[٣٠٥٩] ٢٤٠ - (١٢٦٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ : حَدَّثَنَا حَمْدٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ أَبِي بَرْزَاءٍ، عَنْ مَجِيبِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ وَقَدْ وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ . قَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ هَذَا قَوْمٌ قَدْ وَهَنَتْهُمْ الْحُمَى ، وَلَقُوا مِنْهَا شِدَّةً ، فَحَلَسُوا وَمَا يَلِي الْعَجْزَ . وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْرَاطَ ، وَيَتَمَشُّوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ، يَرَى الْمُشْرِكُونَ جَلَدَنَّهُمْ . فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْحُمَى قَدْ وَهَنَتْهُمْ . هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنْ كَذَا وَكَذَا . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْرَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِنْفَاءَ عَلَيْهِمْ . [أحمد ٢٦٣٩ ، مسند ١٦٠٢] .

لا يتهدد ، قال القاضي : هذا أصوب ، وقال : وهو رواية لفارسي ، والأول رواية بن ماهدن والغلري^(١) .

قوله : (وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ) هو بتحفيف الهاء ؛ أي : أضعفتهم ، قال الفرقة وغيره : يقال : وَهَنَ الْحُمَى وغيرها ، وَأَوْهَنَتْهُ ، تُعْدَن .

وأما (يَثْرِبَ) ، فهو الاسم الذي كان للمدينة في الجاهلية ، وسُميت في الإسلام : (المدينة) (طيبة) (طيبة)^(٢) . قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ﴾ [التوبة ١٢٠] ، ﴿ الَّذِينَ هُمْ أَلْمُودِنَةُ ﴾ [التوبة ١٠١] ، ﴿ يَقُولُونَ لَيْنَ رُجْعًا إِلَى أَلْمُودِنَةِ ﴾ [المائدة ٨] ، وسياقي بسط ذلك في آخر كذب للحج ، حيث ذكر مسلم أحاديث المدينة وتسميتها^(٣) ، إن شاء الله تعالى .

قوله : (وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْرَاطَ) ، هذا تصريح بجواز تسمية الرَّمْلِ^(٤) شوطاً ، وقد

(١) إكمال لمصنفه - (٢٤٢ / ٤) وفيه عكس ما نقل النووي رحمه الله ، حيث سب « كرهون » للدارسي ، وذكره رون لاين ماهدن والغلري .

(٢) في (شرح) - وصية وطاية .

(٣) ص ٥٧٩ . من هذا الجزء .

(٤) كما في النسخ الثلاثة وحله سبق فلم ، والصواب « أطوف » ، وقد ذكر النووي رحمه الله المسألة في « مجموع » ، (٧ / ١١٩) . قال « يكره خمسة صفوف شوطاً ، هكذا نص عليه الشافعي » ، ولما في مسائل تتعلق بالوقوف (٥٥ / ٨) لا شك . قال الشافعي في « أم » [١٩٦ / ٢] ، ولأصحاب . يكره أن يسمى بطرف شوطاً ، وكرهه مجاهد أيضاً . * ، ورمز لا يسمى شوطاً ، بل هو هيئة لأطوف ، لا يسمى به ولا هو ، فلا .

[٣٠٦٠] ٢٤١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عَمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ جَمِيعًا عَنْ
ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَقَّاءَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا
سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَزَمَلْ بِالْيَتِيمِ، لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ. [الحدود: ١٩٦٦، راجع: ١١٢٥٧].

نقل أصحابنا أن مُجاهداً والشافعي كره تسميته شوحاً أو ذريراً، بل يُسمى طَوْفَةً، وهذا الحديث ظاهرٌ
في أنه لا كراهة في تسميته شَوْطاً، فالصحيح أنه لا كراهة فيه.

قوله: (ولم يمنع أن يأمركم أن يرملوا الأشوط كلها إلا الإبقاء عليهم)، (الإبقاء) بكسر الهمزة
وبالياء الموحدة والمدء أجي: الرَفَقَ بهم.



٤٠ - [باب استحباب استلام الركنين اليمانيين

في الطواف دور الركنين الآخرين]

[٣٠٦١] ٢٤٢ - (١٢٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْقَى: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرٍ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسُحُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ، [أحمد - ٦٠١٧، ومسلم - ١٦٠٩].

[٣٠٦٢] ٢٤٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنْ أَرْكَانِ الْبَيْتِ إِلَّا لِرُكْنِ الْأَسْوَدِ وَالَّذِي يَلِيهِ، مِنْ نَحْوِ دُورِ الْجُمُعِيِّينَ، [مسند - ١٠٦١].

[٣٠٦٣] ٢٤٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ، [مسند - ٢٠٦١].

باب استحباب استلام الركنين اليمانيين

في الطواف دور الركنين الآخرين

قوله: (لم أر رسول الله ﷺ يمسح من البيت إلا الركنين اليمانيين). وفي الرواية الأخرى: (لم يكن رسول الله ﷺ يستلم من أركان البيت إلا الركن الأسود والذي يليه، من نحو دور الجمعيين). وفي الرواية الأخرى: (لا يستلم إلا الحجر والركن ليماني).

هذه لروايث متفقة، فركنتان اليمانيان هما الركن الأسود والركن ليماني، وإنما قيل لهما ليمانيان للتغليب، كما قيل في الأب والأُم: الأبران. وفي الشمس والقمر: القمران، وفي أبي بكر وعمر بن الخطاب: ثمران، وفي الماء والتمر: لأسودان، ونظائره مشهورة.

واليمانيان يتخفيف الباء، هذه هي ^(١) اللفظة الغصبيحة المشهورة، وخكى سيبويه والجوهري وغيرهم فيها لفظاً أخرى بالتشديد ^(٢)، فمن حَقَّقَ قال: هذه نسبة إلى ليم، فلألف عوض من إحدى

(١) في (ص): هذه اللفظة

(٢) نظرة مصباح، يس، وفهيد اللفظة، (٣٧٩/١٥)، ومشرق لأثره، (٣٠٤/٢).

[٣٠٦٤] ٢٤٥ - (١٢٦٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَنِي - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى - عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنِي سَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ صُمَرَ قَالَ : مَا تَرَكْتُ اسْتِئْلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ ، لِيَمَانِي وَالْحَجَرِ ، مَذَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا ، فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ . ١٥١٠١ ، وابيضاري ١٦٠٦ .

بِهِ التَّسْبِيحُ ، فَيَبْقَى لِيَاءُ الْأُخْرَى مُخَفَّفَةً ، وَلَوْ شَدَّدَهَا لَكُنَّ جَمْعًا بَيْنَ الْعَوَاضِ وَالْمُعَوَّضِ ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ ، وَمَنْ شَدَّدَ قَالَ : الْأَلْفُ فِي (الْيَمَانِي) زَالِدَةٌ ، وَأَصْلُهُ الْيَمَنِيُّ ، فَتَقَى الْيَاءُ مُشَدَّدَةً وَتَكُونُ الْأَلْفُ زَالِدَةً ، كَمَا لَيْدَتْ الْكُوفُ فِي سَمْعَانِي وَرَقِيَانِي . وَعَنْ يَزِيدَ ذَلِكَ ، وَهُوَ أَصَحُّ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (يَمَسُّحُ) فَفُرْدَةٌ : يَسْتَمُّ ، وَسَبْقُ يَدَا الْاسْتِئْلَامِ .

وَأَمَّا أَيْ لَدَيْبٍ أَرْبَعَةَ أَرْكَانٍ ، الرُّكْنُ الْأَسْوَدُ ، وَالرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ ، وَيُقَالُ لَهُمَا : يَمَانِيَانِ كَمَا سَبَقَ ، وَأَمَّا الرُّكْنَانِ الْآخَرَانِ ، فَيُقَالُ لَهُمَا : الشَّامِيَانِ . فَالرُّكْنُ الْأَسْوَدُ فِيهِ فَضِيلَتَانِ : إِحْدَاهُمَا : كَوْنُهُ عَلَى قَوَاعِدِ^(١) إِبْرَاهِيمَ ﷺ ، وَالثَّانِيَّةُ : كَوْنُهُ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ . وَأَمَّا الْيَمَانِيُّ ، فَفِيهِ فَضِيلَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ : كَوْنُهُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ .

وَأَمَّا الرُّكْنَانِ الْآخَرَانِ ، فَلَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ مِنْ هَاتَيْنِ لَفْظِيَّتَيْنِ . فَلِهَذَا تُحْصَى الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ بِشَيْئَيْنِ . الْاسْتِئْلَامُ وَالْاِقْبَالُ لِلْفَضِيلَتَيْنِ . وَأَمَّا الْيَمَانِيُّ فَيَسْتَلِمُهُ وَلَا يَقْبَلُهُ لِأَنَّهُ فِيهِ فَضِيلَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَأَمَّا الرُّكْنَانِ الْآخَرَانِ فَلَا يَقْبَلَانِ وَلَا يُسْتَلَمَانِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى مُتَحَابِّ اسْتِئْلَامِ الرُّكْنَيْنِ لِيَمَانِيَّتَيْنِ . وَاتَّفَقَ الْجَمَاهِيرُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمَسُّحُ لِرُكْنَيْنِ لِأَخْرَافٍ ، وَاسْتَحَبَّهُ بَعْضُ السَّلَفِ ، وَمَنْ كَانَ يَقُولُ تَسْلَامَهُمَا الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ بِأَعْيُنِهِ ، وَابْنُ كَثِيرٍ ، وَجَدُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَسَدُ بْنُ مَالِكٍ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الرَّبِيعِ ، وَأَبُو الشَّامَةِ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، قَالُوا : لِقَاضِي أَبِي عَظِيمٍ : أَجْمَعَتْ أُمَّةُ الْأَمْصَارِ وَالْمُفْهَمُ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يُسْتَمَانِ ، قَالَ : وَنَدَّ كَانَ فِيهِ جَلَالٌ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالْقَدَمِيِّينَ ، وَانْقَرَضَ الْجَلَالُ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُمْ لَا يُسْتَمَانِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، وَالرُّكْنَ الْيَمَانِي) يَحْتَاجُ بِهِ الْجَمْعُ فِي

[٣٠٦٥] ٢٤٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي خَالِدٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَبَلَ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا تَرَكْتُهُ مِثْلَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ. (امر ٣٠٦١).

[٣٠٦٦] ٢٤٧ - (١٢٦٩) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ قَتَادَةَ بْنَ دِعَامَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ الْبَكْرِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكَّتَيْنِ الْيَمَنِينِ. (احمد ٢٥٣٢، مطبوع).

أَنَّهُ يَقْتَصِرُ بِالِاسْتِلَامِ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ عَلَيْهِ دُونَ لِرُكْبَتِي الَّذِي هُوَ فِيهِ، وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبٌ لِهَذَا جَلَّافٌ لِقَاضِي أَبِي الطَّيْبِ.

قوله: (رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَبَلَ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا تَرَكْتُهُ مِثْلَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ). فِيهِ اسْتِحْبَابُ تَقْبِيلِ الْيَدِ بَعْدَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَإِذَا عَمَزَ عَنْ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ عَمَزَ عَنْ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ، وَلَا غَالِقَادِرٌ يَقْبُلُ الْحَجَرَ. وَلَا يَقْتَصِرُ فِي الْيَدِ عَلَى الْاسْتِلَامِ بِهَا وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ اسْتِحْبَابِ تَقْبِيلِ الْيَدِ بَعْدَ الْاسْتِلَامِ لِلْعَجْزِ هُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَقَدْ الْقَاسَمُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّبَعِيُّ بِمَشْهُورٍ: لَا يُسْتَحَبُّ لَتَقْبِيلُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٤١ - [باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف]

[٣٠٦٧] ٢٤٨ - (١٢٧٠) وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ بَحْيٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَعُمَرُو (ج). وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعْيٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: قَبَّلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَجَرَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ. رَأَى هَارُونُ فِي رِوَايَتِهِ. قَالَ عُمَرُو: وَحَدَّثَنِي بِجَنَّتِهَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ. الْحَدِيثُ ١٦١٠ [نسخ ٣٠٦٨].

باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف

قوله: (قَبَّلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَجَرَ، ثُمَّ قَالَ أَمَّا وَاللَّهِ، لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ). وفي لرواية لأخرى (وإني لأعلم أنك حجرٌ، وأنت لا تعرف ولا تطع).

هذا الحديث فيه فوائد: منها استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف بعد استلامه، وكذا استحباب السجود على الحجر أيضاً، بأن يضع جبهته عليه، فيستحب أن يستلمه ثم يقبله ثم يضع جبهته عليه، هذا مذهب ومذهب الجمهور، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس، وطاوس والشافعي وأحمد، قال: وبه أقول، قال: وقد روينا فيه عن النبي ﷺ، وإنفرد مالك عن العمدة، فقال: لسجود عليه بدعة^(١)، واعترف القاضي عياض المالكي بشنوء مالك في هذه المسألة عن العلماء.

وأما الركن اليماني فيستلمه ولا يقبله، بل يقبل اليد بعد استلامه، هذا مذهب، وبه قال جابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة، وقال أبو حنيفة: لا يستلمه، وقال مالك وأحمد: يستلمه ولا يقبل اليد بعده، وهو مالك رواية: أنه يقبله، وعن أحمد رواية: أنه يقبله. والله أعلم.

وأما قول عمر رضي الله عنه: (لقد علمت أنك حجرٌ)، (وإني لأعلم أنك حجرٌ، وأنت لا تعرف ولا تطع)، فأراد به بيان الحق على الاقتداء برسول الله ﷺ في تقبيله، ونبه على أنه لولا الاقتداء به لما

[٣٠٦٨] ٢٤٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَبَّلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: إِنِّي لَأَقْبِلُكَ وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبِلُكَ. [احمد، ١٢٢٦، ومطهر، ٣٠٦٧].

[٣٠٦٩] ٢٥٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَالْمُقَدَّمِيُّ وَأَبُو قَامِلٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كُتِلَهُمْ عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ خَلَفٌ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرْجَسَ قَالَ: رَأَيْتُ الْأَضْلَعَ - يَعْنِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - يَقْبِلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَقْبِلُكَ، وَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَأَنْتَ لَا تَضُرُّ وَلَا تُنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ. وَفِي رِوَايَةِ الْمُقَدَّمِيِّ وَأَبِي كَامٍ: رَأَيْتُ الْأَضْلَعَ. [احمد، ١٢٢٩، ومطهر، ٣٠٧٠].

[٣٠٧٠] ٢٥١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ لُثْمِرٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَيْعَةَ.

قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ يَقْبِلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: إِنِّي لَأَقْبِلُكَ، وَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبِلُكَ لَمْ أَقْبِلُكَ. [احمد، ١٢٢٦، ومطهر، ٣٠٦٧].

فعلته، وإنه قال: (وأنت لا تضر ولا تنفع) لئلا يغتر بعض قريبي العهد بالإسلام، الذين كانوا قد ألقوا عددة الأحجار وتعظيمها^(٢)، ورجاء نفعها، وخوف الضرر بالتقصير في تعظيمها، وكان العهد قريباً بذلك. فحذف عمر ﷺ أن يراه بعضهم يقتله ويعتني به فيشبهه عليه، فيبين أنه لا يضر ولا ينفع بلفظه، وإن كان مثلاً ما شرع فيه يتفع بالجزاء^(٣) والثواب، فمعناه: أنه لا قدرة له على نفع ولا ضرر، وأنه حجرٌ محذوق كباقي^(٤) المخلوقات التي لا تضر ولا تنفع، وأشاع عمر هذا في المؤمنين المشتهر^(٥) في الهدنة، ويحفظه عنه أهل المومنين المحتلزون لأوطان، والله أعلم.

(١) سقطت من (ص).

(٢) في (ص): تعظيمها، وهو خطأ.

(٣) في (ج): أو، وهو خطأ.

(٤) في (ج): كما في.

(٥) في (ص): يشهد.

[٣٠٧١] ٢٥٢ - (١٢٧١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِسْرَافِيلَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ قَبْلَ الْحَجَرِ وَالْتَزَمَهُ، وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا. [احمد ٢٧١].

[٣٠٧٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، قَالَ: وَبُكِّنِي رَأَيْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا، وَلَمْ يَقُلْ: وَالْتَزَمَهُ. [احمد ٣٨٢].

قوله (رَأَيْتُ الْأَصْلَحَ)، وفي رواية: (الْأَصْلَحُ) يعني عُمَرَ ﷺ.

فيه أنه لا بأسَ بِذِكْرِ الْإِتْسَابِ بَلْقِيَةٍ وَوَصْفِهِ الَّذِي [لا] ^(١) بِكَرْمِهِ. وإن كان قد يكره غيره مثله.

قوله: (رَأَيْتُ عُمَرَ ﷺ قَبْلَ الْحَجَرِ وَالْتَزَمَهُ، وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا) يعني مُعْتَبَرًا، وَجَمْعُهُ: أَحْفِيَاءٌ.

قوله: (وَالْتَزَمَهُ) فيه إشارة إلى ما تقدم من استحباب السجود عليه، والله أعلم.



٤٢ - [باب جواز الطواف على بعير وغيره،

واستلام الحجر بمخبر ونحوه للراكب]

[٣٠٧٣] ٢٥٣ - (١٢٧٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةُ بْنُ نَحْيٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ سَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَّعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُخْبَرٍ. [المعجم ١٨٤١ موطأ].

والبحري، ١٦٠٧.

باب جواز الطواف على بعير وغيره، واستحباب

استلام الحجر بمخبر ونحوه للراكب

قوله: (أن رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير، يستلم الركن بمخبر). (المخبر) بكسر الميم وسكان الحاء وفتح الجيم، وهو عصا متعنة يتشرب بها الراكب ما سقط له، ويحرك بطرفها بعيره لدشني.

وهي هذا الحديث جواز الطواف ركباً، واستحباب استلام الحجر، وأنه إذا عجز عن استلامه بيده استلمه بعوره. وفيه جواز قول حجة الوداع، وقد فتحنا أن بعض العلماء كره أن يقال لها: حجة الوداع، وهو^(١) غلط، والقبول جواز قول: حجة الوداع، والله أعلم.

واستدل به أصحاب مناب وأحمد على ظاهرة بول ما يؤكل لحمه وروثه، لأنه لا يؤمن ذك من لبعير، فلو كان نجساً لما عرّض المسجد له، ومنهجت ومذهب أبي حنيفة وتحرير نجاسة ذلك، وهذا الحديث لا دلالة فيه، لأنه ليس من ضروريته أن يبزل أو يترك في حال الطواف، وإنما هو محتمل، وصح تقدير حصوله ينظف المسجد منه، كما أنه ﷺ أقر إدخال الأضال^(٢) المسجد مع أنه لا يؤمن بولهم، بل قد وجد ذلك، ولأنه لو كان ذلك مُحَقَّقاً لَرُبَّه المسجد منه سواء كان نجساً أو طاهراً^(٣) لأنه مستقل.

(١) في (ج): وصفا.

(٢) في (ص) و(ج): الصبيان الأضال.

[٣٠٧٤] ٢٥٤ - (١٢٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاجِلَيْهِ، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمُحْجَنِهِ، لِأَنَّهُ يَرَاهُ النَّاسُ، وَلَيْشُرِفَ، وَلَيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ عَشُوهُ.

راحمه: ١٤٤١٥.

[٣٠٧٥] ٢٥٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَكْرٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاجِلَيْهِ بِالْبَيْتِ، وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، لِيَرَاهُ النَّاسُ، وَلَيُشْرِفَ، وَلَيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ عَشُوهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ خَشْرَمٍ: وَلَيَسْأَلُوهُ، فَقَطَّ الْمَرْ ٢٣٠٧٤.

[٣٠٧٦] ٢٥٦ - (١٢٧٤) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ،

قوله في طوافه ﷺ ركباً: (لأن يراه الناس، وليشرف، ويسأله)، هذا بيان لعلة ركوبه ﷺ، وقيل أيضاً: لبيان استجوابه، وجدة في السنن أبي داود^(١) أنه كان ﷺ في طوافه هذا مريضاً، وإلى هذا المعنى أشد البخاري وتروجم عليه: (باب المريض بطواف ركباً)، فيحتمل أنه ﷺ طاف ركباً لهذا كله^(٢). قوله: (فإن الناس عشوه) هو بتخفيف الشين، أي: ازدحموا عليه.

قولها: (كرامة أن يصرب عنه الناس)، هكذا هو في معظم النسخ: (يضرِب) بلباء، وفي بعضها: (يُصْرَف) بالصمد المهملة والفاء، وكلاهما صحيح.

قوله: (حدثني الحكم بن موسى القنطري) هو بفتح القاف. قال السمعاني: هو من قنطرة بردان، وهي محلة ببغداد^(٣).

(١) برقم: ١٨٨١، من حديث ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قدم مكة وهو يشكي، فطاف على راحته... إلخ.

(٢) قال قنطري في التهذيب لأشهر - بن عباس (٧٤/٦): (فإن هذا ما قلنا) فإن النبي ﷺ إلى طوافه ركباً لوجع كبد به، أو لمرض كان ترضه. قيل سمع يجمع على أن ركوبه كان من أجل الوجع. وذلك أن بعضهم قد - بعد فعل ذلك يشرف على الناس فيروء ويسأله. وقال بعضهم: إنه من ذلك بسبب لباس كلاته ولا يدعوا عنه. قالوا: فإذا كان سبب لباسه من أجله ركب في طوافه بالبيت محتجفاً به، وكان يكون فيه شجعة عليه من قدر يدين منه سبب ذلك، كان ذلك العمل بما صححنا عنك أنه عمل به بنو نعيم، وإلقاء السبب لم يبق فذكر أنه من أجله ركب في طوافه، فلم يكن عنه ﷺ رواية ببغداد بسببه في ذلك.

(٣) في (ص) و(هـ) من بغداد، والشيت من (ج) وهو، وهو قول في التلاسية (٤٩٨/١٠) الكف الدرة في تفسير القرآن.

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ هَاشِمَةَ قَالَتْ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي خِجَةِ الزَّوْدِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ عَلَى بَعِيرِهِ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ، كَرَاهِيَةً أَنْ يُضْرَبَ عَنْهُ النَّاسُ.

[٣٠٧٧] ٢٥٧ - (١٢٧٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مَعْرُوفُ بْنُ خَرْبُودَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الطَّفِيلِ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَخْجَنِ مَعَهُ، وَيُقَبِّلُ الْوُجْهَيْنِ. [احمد ١٢٣٧٩٨].

[٣٠٧٨] ٢٥٨ - (١٢٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: شَكُوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ رِوَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ». قَالَتْ: فَطَفْتُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِيئَ بِهِ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ: بِالطُّورِ وَكِتَابِ مَسْطُورٍ. [احمد ٢٦٤٨٥، وصححه ٤٦٦].

قوله: (حدثنا معروف بن خربوذ) هو صحاب معجمة مفتوحة ومضمومة، والفتح أشهر، وممن حكهما القاضي عياض في «مشردق»^(١)، والقاتل بالقسم هو أبو الوليد البخاري، وقال الجمهور بالفتح، وبعد الحاء راء مفتوحة مشددة، ثم بهاء موحدة مضمومة، ثم واو، ثم ذال معجمة.

قوله: (رايت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت، ويستلم الركن بمخجن معه، ويقبل الوجهين) فيه دليل على استحباب استلام الحجر الأسود، وأنه إذا حجز عن استلامه بيده - بأن كان راكباً أو غيره - استلمه بعضاً ونحوها^(٢)، ثم قيل ما استلم به، وهذا منتهى.

قوله ﷺ: (اطوفي من رياء الناس وأنت راكبة). قالت: فطفت، ورسول الله ﷺ حيث يصلي إلى جنب البيت، وهو يقرأ: بالطور وكتاب مسطور. إن أمره ﷺ بالصواب من وراء الناس يشين: أحدهما: أن سنة التمسك بالبعد عن المراجاة في الطواف.

والثاني: أن قرنها يخفف منه تأذي لناس بدبجه، وكلما إذ طاف الرجل راكباً، وإنما صافت في حال صلاة النبي ﷺ ليكون أستر لها، وكانت هذه الصلاة صلاة الصبح، والله أعلم.

(١) «مشردق لأنواره» (٢/ ٢٥١).

(٢) في (نخ): نحوه.

٤٣ - [باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة

ركن لا يصح الحج إلا به]

[٣٠٧٩] ٢٥٩ - (١٢٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا: إِنِّي لَأَطْلُقُ رَجُلًا، لَوْ لَمْ يَطْلُقْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، مَا ضَرَّهُ، قَالَتْ: لِمَ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [البقرة: ١٥٨]، فَقُلْتُ: مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمْرَتَهُ لَمْ يَطْلُقْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ لَكُنْ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، وَهَلْ تُذَرِّي فِيهِمَا كَانَ ذَاكَ؟ إِنَّمَا كَانَ ذَاكَ أَنْ الْأَنْصَارَ كَانُوا يُهْلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِيَصْنَعِينَ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ، يُقَالُ لَهُمَا: بِسَافٍ وَنَابِلَةٌ، ثُمَّ يَجِئُونَ فَيَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحْلِفُونَ. فَلَمَّا جَاءَ لِلْإِسْلَامِ كَرِهُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا، لِلَّذِي كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَتْ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ إِلَى آخِرِهَا، قَالَتْ: فَطَافُوا. [سجدي: ١٧٩٠] والاعتراف: ١٣٠٨١.

باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به

مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أن السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج، لا يصح إلا به، ولا يُعجزُ بغيره ولا غيره، ومن قال بهذا: مالك والشافعي وأحمد وسعد بن أبي ثور، وقال بعض السلف: هو تطوع، وقال أبو حنيفة: هو واجب، فمن تركه عصي وحرمه بالدم. وصح حديثه.

دليلنا: جمهور: أن السعي لله سعي، وقال: «تَحِدُّوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(١)، ولم يشروا سعي واحد، والأفضل أن يكون بعد طواف القدوم، ويجوز تأخيرُهُ إلى ما بعد طواف الإفاضة.

قوله (عن عروة أنه قال ما معناه): أن السعي بين الصفا والمروة واجب، لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾، وأن عائشة أنكرت عليه. وقالت: لا يتم الحج إلا به، ولو كان كما تقول به عروة لكانت: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا﴾.

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢/٥٠٤)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) في (ج): لا، وهو خطأ.

[٣٠٨٠] ٢٦٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِبٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا أَرَى عَلَيْكِ جُنْحًا أَنْ لَا أَنْطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَتْ: لِمَ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الآية واسمها (١٠٨)، فَقَالَتْ: لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ، لَكُنْتُ: فَلَا جُنْحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، إِنَّمَا أُلْزِمَ هَذَا فِي أَنْاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَانُوا إِذَا أَهْلُوا، أَهَلُّوا لِمَنَاةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَا يَجِلُّ لَهُمْ أَنْ يَصُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَمَتَى فَمَتَى مَعَ نَبِيِّ ﷺ لِلْحَجِّ، ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ، فَعَمَّرِي، مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. (نظر ١٣٠٨١).

قال لعنائه: هم من دفين صيها وفههما الشَّيْب، وكبير معرفتها بدقيق لالفاظ، لأن الآية الكريمة إنما دلت لفظها على رفع الجُح عن يَطُوفُ بهما، وليس فيه دلالة على عدم وجوب السعي، ولا على وجوبه، فأخبرته عائشة أن الآية ليست فيها دلالة للوجوب ولا لعدمه، وبشأن السبب في نزولها، والحكمة في نظمها، وأنه نزلت في الأنصار حين تخرجوا من السعي بين الصفا والمروة في الإسلام، وأنها لو كانت كما يقول عروة لكانت: (فلا جُنْحَ عليه أن لا يَطُوفَ بهما)، وقد يكون فعل واجب، ويعتقد يسن أن يمتنع إيقاعه على صفة مخصوصة، وذلك كمن عليه صلاة لظهر، وظن أنه لا يجوز فعله عند غروب الشمس، فسأل عن ذلك، فيقال في جوابه: لا جُنْحَ عليك إن صليتَها في هذا الوقت، فيكون جوب صحيحاً، ولا يقتضي نفي وجوب صلاة الظهر.

قولها: (وهل تدري فيما كان ذلك؟ إنما كان ذلك لأن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية بضمين على شط البحر، يقال لهما: إساك ونائلة).

قال القدسي عياض: هكذا وقع في هذه الرواية، قال: وهو غلط، والصواب ما جاء في الروايات الأخرى في الباب: (يهلون لمناة). وفي الرواية الأخرى: (لمناة لطاغية التي بالمشلل) قال: وهذا هو المعروف، و(مناة) صنم كان نصبه عمرو بن لُحَيٍّ في جهة البحر بالمشلل مما يلي قُتَيْدًا، وكذا جاء مفسراً في هذا الحديث في «الموطأ» (١)، وكانت الأزد وعشائرهم به بالحج. وقد ابن الكلبي: مناة صخرة لهُذَيْلٍ بقُتَيْدٍ، وأب ساء وثاقلة، فلم يكون قط في ناحية البحر، وإنما كان فيما يقال رجلاً وامرأة، قال الرجل اسمه: إساف بن مَدْي، ويقال ابن عمرو، وامرأة سمها: نائلة بنت قُتَيْب، ويقال:

[٣٠٨١] - ٢٦١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: مَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ شَيْئًا، وَمَا أَبْأَيُّ أَنْ لَا أَطُوفَ بَيْنَهُمَا، قَالَتْ: بِشَيْءٍ مَا قَالَتْ يَا ابْنَ أَخْتِي، طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَطَافَ الْمُسْلِمُونَ، فَكَانَتْ سُنَّةً، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ لَمَنَاءِ الطَّلَعَةِ الَّتِي بِالْمُسَلَّلِ لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ (البقرة: ١٥٨) وَلَوْ كُنْتُ كَمَا تَقُولُ، لَكُنْتُ - فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا. (أحمد: ٢٥١١٢، والبخاري ١٦٤٣ كلاهما مطولاً).

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَدِيزِ بْنِ هِشَامٍ، فَأَعْلَفَنِي ذَلِكَ. وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمُ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِنَّمَا كَانَ مَنْ لَا يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنَ الْعَرَبِ، يَقُولُونَ: إِنَّ طَوَافَنَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنَّمَا أُمِرْنَا بِالطَّوَافِ بِالنِّسْبِ، وَلَمْ نُؤْمَرْ بِهِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾. قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَأَرَانَا قَدْ نَزَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ.

بَنَتْ سَهْلٌ، قَبْلَ: كَانَا مِنْ جُرْهُمٍ، فَرَأَى حَلَّ الْكَعْبَةِ، فَمَسَحَهُمَا اللَّهُ حَجَرَيْنِ، فَتَضَيَّعَا عِنْدَ الْكَعْبَةِ - وَقِيلَ: هِيَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةُ - لِيَعْتَبِرَ النَّاسُ بِهِمَا وَيَتَعَفَّلُوا، نِمَ حَوْلَهُمَا قِصَّةُ بِنِ كَلَابٍ فَجَعَلَ أَحَدَهُمَا مَلَايِقَ الْكَعْبَةِ، وَالْآخَرَ زِمْرَةً، وَقِيلَ: جَعَلَهُمَا بِزِمْرَةٍ، وَحَرَّ عَشْنَهُمَا وَأَمَرَ بِعِبَادَتِهِمَا، فَلَمَّا فَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ كَسَرَهُمَا هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي عِيَّاضَ.

قوله في حديث عمرو الناقد، وابن أبي عمر (بشئ ما قلت يا ابن أخي) هكذا هو في أكثر النسخ (أختي) بالفاء، وفي بعضها: (أخي) محذوف التاء: وكلاهما صحيح، ولأول أصح وأشهر، وهو المعروف في غير هذه الرواية.

[٣٠٨٢] ٢٦٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْبُ بْنُ لَمْثَنَى: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ زُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَنْحُوهِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كُنْتَ تَخْرُجُ أَنْ تَطُوفَ بِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ آلَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾. [السيرة ١٥٨]، قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَ الطَّوْفَ بِهِمَا. [الطبر ٣٠٨١].

[٣٠٨٣] ٢٦٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْعِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الْأَنْصَارَ قَدُّوا قَبْلَ أَنْ يُسَيِّمُوا، هُمْ وَعَسَاءُ، يَهْتَوُونَ لِمَنَاءَ، فَتَخَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ سُنَّةً فِي آبَائِهِمْ، مَنْ أَحْرَمَ لِمَنَاءَ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ حِينَ أُسْلِمُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ آلَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾. [السيرة ١٥٨]، [الطبر ٣٠٨١].

[٣٠٨٤] ٢٦٤ - (١٢٧٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ، الْأَنْصَارُ يَخْرَهُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ آلَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾. [السيرة ١٥٨]، [البحاري ١٦٤٨].

قوله - (فَاعِجِبْهُ، وَلَدَلْ، إِنَّ هَذَا الْعَمَلُ) هكذا هو في جميع نسخ بلاذلي، قال نقاضي: وروى: (إِنَّ هَذَا لَعَمَلٌ) ^(١) بالتونين، وكلاهما صحيح، ومعنى لأوْب: إِنَّ هَذَا هُوَ الْعَمَلُ لَمْ تَقْرَأْ، ومعناه: استحسن قولنا عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وبلاغتها في تفسير الآية الكريمة.

قوله: (فَأَرَاهَا لَدُنْ نَزَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ) ضبطوه بضم الهمزة من (أَرَاهَا) وفتحها، والضم أحسن وأشهر. قوله: (قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا) تعني: شرعه وجعله ركنًا، والله أعلم.

(١) في (ج) سليم، وهو خطأ. وفي نسخة (إكمال المعتمد) - (٣٥٢/٤) فإن هذا ليعمل ويروى

٤٤ - [بَابُ بَيَانِ أَنَّ السَّعْيَ لَا يَكْرُرُ]

[٣٠٨٥] - ٢٦٥ (١٢٧٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَمْ يَطْلُبِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْعَمْرَةِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا. [المع ٣٠٨٦].

[٣٠٨٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَقَالَ: إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا، صَوَافَهُ الْأَوَّلُ. [المع ١٤٤١٤].

بَابُ بَيَانِ أَنَّ السَّعْيَ لَا يَكْرُرُ

قوله: (لَمْ يَطْلُبِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفِّ وَالْعَمْرَةِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا) طَرَفُهُ الْأَوَّلُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّعْيَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ ^(١) لَا يَكْرُرُ، بَلْ يُقْتَصَرُ مِنْهُ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَيُكْرَهُ تَكَرُّارُهُ لِأَنَّهُ بِدْعَةٌ. وَفِيهِ دَلِيلٌ نَحْوُ قَدَمَتِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَارِنًا، وَأَنَّ الْقَارِنَ يَكْفِيهِ صَوَافٌ وَاحِدٌ، وَسَعْيٌ وَاحِدٌ، وَقَدْ سَبَقَ خِلَالُ أَجْمَلٍ حَتِيفٌ وَغَيْرُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ.



٤٥ - [باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى

يشرع في رمي جمره العقبة يوم النحر]

[٣٠٨٧] ٢٦٦ - (١٢٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (ح) - وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَةَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: رَوَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ، أَنَاخَ قَبْلَ، ثُمَّ جَاءَ فَضَبَّتْ عَلَيْهِ الرُّضُوءُ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءاً خَفِيفاً، ثُمَّ قَلَّتْ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَّا مَكَ». فَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَلَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى، ثُمَّ رَدَفَ الْقُضْلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِدَاةَ جَمْعٍ. [مكرر ١٢٣٠٩٩ يحدَّث ١٦٦٩ -

باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع

في رمي جمره العقبة يوم النحر

قوله في حديث أسامة: (رَوَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ) هذا دليل على استحباب الركوب في الدفْع من عَرَفَاتٍ، وعلى جَوَازِ الإِرْغَافِ عَلَى الْمَاءِ إِذَا كَانَتْ مُطِيقَةً، وَعَلَى جَوَازِ الْإِرْتِدَافِ مَعَ أَهْلِ الْقُضْيَا، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ خِلَافَ الْأَدَبِ.

قوله: (فَضَبَّتْ عَلَيْهِ الرُّضُوءُ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءاً خَفِيفاً) فقوله: (فَضَبَّتْ عَلَيْهِ الرُّضُوءُ)، (الرُّضُوءُ) هُوَ بَفَتْحِ الرَّوِّ، وَهُوَ لَمَدٌ لَدُنِي يُتَوَضَّأُ بِهِ، وَسَبْقِي فِيهِ لَفْظٌ: أَنَّهُ يُقَالُ بِالضَّمِّ، وَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ، وَقَوْلُهُ: (فَتَوَضَّأَ وَضُوءاً خَفِيفاً)، يَعْنِي: تَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ، وَخَفِيفُهُ بَأَن تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، أَوْ خَفِيفَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ بِانْسِبَةِ إِلَى غَالِبِ عَادَتِهِ ﷺ، وَهَذَا مَعَى قَوْلِهِ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: (فَلَمْ يُسِغِ الرُّضُوءَ)، أَي: لَمْ يَمُغِّلْهُ عَلَى الْعَادَةِ.

وفيه دليل على جَوَازِ اسْتِعَاذَةِ الرُّضُوءِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: لَا اسْتِعَاذَةَ فِيهِ لِثَلَاثَةِ أَهْصَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنِ يَسْتَعِينَ فِي احْتِضَارِ الْمَاءِ مِنَ الْبُيُوتِ وَالْبَيْتِ وَنَحْوِهِمَا، وَتَقْوِيمِهِ إِلَيْهِ، وَهَذَا جَائِزٌ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ خِلَافُ الْأَرْسِ.

[٣٠٨٧/م] (١٢٨١) - قَالَ كُرَيْبٌ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَيِّي حَتَّى يَلْغَ الْجُمُرَةُ.

[٣٠٨٨/٢٦٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، بِمَا لَقِئَا عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ - قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَفَاءُ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ لَنَبِيِّ ﷺ أَرْذَفَ الْفَضْلَ مِنْ جَمْعٍ. قَالَ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ الْفَضْلَ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَيِّي حَتَّى رَمَى جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ. (أحمد: ١٧٩٣، والبيهقي: ١٦٨٥).

والثاني: أن يستعين بمن يعيّل الأعصاء، فهذا مكروه كراهة تنزيه، إلا أن يكون معلوماً بصرح أو غيره.

والثالث: أن يستعين بمن يضرب عليه، فلو كان لعذر فلا بأس، وإلا فهو خلاف لأولى وهل يُسَمَّى مكروهاً فيه وجهان لأصحابنا: أصحهما: ممن بمكروه، لأنه لم يثبت فيه نهْيٌ، وأما استعاضة النبي ﷺ بأسماء والمغيرة بن شعبه في غزوة تبوك^(١)، وبالزبيح بنت معوذ^(٢)، فليسان الجواز، ويكون أفضل في حقّه حينئذٍ، لأنه مأثور بالبيان، والله أعلم.

قوله: (قُتِلَ). الصلاة يا رسول الله، فقال: «الصلاة أمانة»^(٣). معناه أن أمانة ﷺ ذكره بصلاة المغرب، وعن أن النبي ﷺ نسيها، حيث أخرجه عن العدة المعروفة في غير هذه الليلة، فقال له النبي ﷺ: «الصلاة أمانة» أي: إن الصلاة في هذه الليلة مشروعة فيما بين يديك أي: في المؤذنة ففيه استحباب تذكير التابع المتبوع بما تركه خلاف العادة، ليقتضيه أو يعتذر عنه، أو يبين له وجه صوابه، وأن مخالفته لعدة سيئها كذا وكذا.

وأما قوله ﷺ: «الصلاة أمانة» ففيه أن السنة في هذا الموضع في هذه الليلة تأخير المغرب إلى النجاء، والجمع بينهما في ثلثهما، وهو كذلك يجمع المسمي، وليس هو بواجب بل سنة، فلو صلّاها في طريقه، أو صلى كل واحد في وقتها جاز، وقد بعض أصحاب مالك: إن صلى المغرب في وقتها لم يجر إعادتها، وهذا شاذ ضعيف.

قوله: (لم يزل يُلَيِّي حتى بلغ الجُمُرَةَ)، دليل على أنه يستديم لتيسره حتى يشرع في رمي جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ عدة يوم النحر، وهذا مذهب الشافعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأبي ثور، وجماهير السبعة من

(١) أخرجه بخاري: ٤٤٢١، ومسلم: ٩٥٢، وأحمد: ٣٨١٩٤، من حديث المغيرة بن شعبه ﷺ.

(٢) أخرجه أبو داود: ١٢٦٦، وابن ماجه: ٣٩٠، وأحمد: ٢٧٠١٥، من حديث سبيع بنت معوذ.

[٣٠٨٩] ٢٦٨ - (١٢٨٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ : أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ، وَكَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي عَشِيَةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ لِلنَّاسِ جِئْنَا دَفَعُوا : «عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ» وَهُوَ كَأَنَّ نَاقَتَهُ ، حَتَّى دَخَلَ مُحَسَّرًا - وَهُوَ مِنْ مَنَى - قَالَ : «عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يَرْمَى بِهِ الْجَمْرَةُ» . وَقَالَ : لَمْ يَرَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُبَلِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ . [احمد ١٧٩٦] .

المصاحبة والتابعين وفقهاء الأئصار ومن بعدهم ، وقال الحسن البصري ، يبلي حتى يصبي الطُّبْحَ يوم عرفة ، ثم يقطع . وحكي عن علي بن عمر وعديسة ومالك وجمهور فقهاء المدينة : أنه يبلي حتى تزول الشمس يوم عرفة ، ولا يبلي بعد الشروع في الوقوف . وقال أحمد وإسحاق وبعض السلف - يبلي حتى يفرغ من رمي جمره لعقبه . ودليل الشافعي والجمهور هذا الحديث لصحيح ، مع الأحاديث بعده ، ولا حاجة للآخرين في مخالفتها ، ليتعين اتباع^(١) السُّنَّةِ .

وأما قوله في الرواية لأخرى : (لم يزال يبلي حتى رمى جمره العقبة) فقد يحتج به أحمد وإسحاق لعدم هبهما ، ويوجب الجمهور عنه بأن المراد : حتى شرع في الرمي ، ليجمع بين الرويتين .

قوله : (غداة جمع) هي بفتح الجيم وإسكان الميم ، وهي المزدلفة وسبق بيانها .

قوله ﷺ : «عليكم بالسَّكِينَةِ» هذا إرشاد إلى الأدب والسُّنَةِ في السير تلك الليلة ، ويُلاحق بها^(٢) سائر مواضع الزَّحَمِ .

قوله : (وهو كَأَنَّ نَاقَتَهُ) أي : يمتنعها . لإسراع .

قوله : (دخل مُحَسَّرًا ، وهو من مَنَى .) إلخ : أم (مُحَسَّرًا) فسق ضبطه ويب أنه في حديث جابر في صفة حَجَّةِ النبي ﷺ^(٣) .

وأما قوله ﷺ : «عليكم^(٤) بحصى الخذف» قال العلماء : هو نحر حَبَّةِ ابِاقِلَا ، قال أصحابنا : وهو رمي بأكثر منه ، أو أصغر جاز ، وكان مكروهًا .

(١) في (ح) : إثبات

(٢) في (ح) : به .

(٣) من ٣٦٩ .

(٤) سقطت من (ص) .

[٣٠٩٠] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: وَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْحُمْرَةَ، وَزَادَ فِي حَدِيثِهِ: وَالنَّبِيُّ ﷺ يُشِيرُ بِيَدِهِ كَمَا يَخْلُفُ الْإِنْسَانُ. [احمد: ١٧٩٤]

[٣٠٩١] ٢٦٩ - (١٢٨٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَبَّابَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو لَاحُوصٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُذْرِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - وَنَحْنُ بِجَمْعٍ -: سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ يَقُولُ فِي هَذَا الْمَقَامِ: «لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ». [انظر: ١٣٠٩٢]

[٣٠٩٢] ٢٧٠ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا هُشَيْنٌ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُذْرِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَمَّا جِئَ أَقْرَبَ مِنْ جَمْعٍ، فَقِيلَ: أَغْرَابِي هَذَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَتَسْئَلُ النَّاسَ أَمْ ضُلُوكَ؟ سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ يَقُولُ فِي هَذَا الْمَكَانِ: «لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ». [احمد: ١٣٥٤٩]

واما قوله: (وَالنَّبِيُّ ﷺ يُشِيرُ بِيَدِهِ كَمَا يَخْلُفُ الْإِنْسَانُ)، فلمراد به الإيضاح. وزيادة لبيان لحصى الخلف، وللمن المراد أن الرمي يكون على هيئة الخلف، وإن كان بعض أصحابنا قد قل به استحباب ذلك، لكنه غلط، ونصواب أنه لا يُستحب كون الرمي على هيئة الخلف، فقد ثبت حديث عبد الله بن المغيرة عن النبي ﷺ في النهي عن خلف^(١)، وإنما معنى هذه الإشارة ما قدمناه، والله أعلم.

فوله: (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - وَنَحْنُ بِجَمْعٍ -: سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ يَقُولُ فِي هَذَا الْمَقَامِ: «لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَحَابِدِ إِدْمَةِ التَّلْبِيَةِ بَعْدَ التَّوْقُوفِ بِعَرَفَاتٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ كَمَا سَبَقَ.

وفيه دليل على جواز قول: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَسُورَةُ النِّسَاءِ، وَشِبْهُ ذَلِكَ، وَكَوْنُ ذَلِكَ بِبَعْضِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ رُفِيَ يَقَالُ: السُّورَةُ لَتِي تُذَكِّرُ فِيهَا الْبَقَرَةَ، وَالسُّورَةُ لَتِي تُذَكِّرُ فِيهَا النِّسَاءَ، وَشِبْهُ ذَلِكَ، وَالنَّصُوبُ جَوَازٌ قَوْلُ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَسُورَةُ النِّسَاءِ، وَسُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَغَيْرَهَا. وَبِهَذَا قَالَ جَمْعُهُمُ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْمُصْحَابَةِ وَالتَّالِعِينَ عَنْهُمْ. وَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ لِصِحِّحَةٍ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) أخرجه البخاري: ٤٨٤٤، ومسلم: ٥٠٥٦، وأحمد: ٢٠٤٤٠.

[٣٠٩٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَسَنُ الْحَلَوَانِيُّ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . (نظر ٣٠٩٢).

[٣٠٩٤] ٢٧١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَادٍ لَمْعِيُّ : حَدَّثَنَا زِيَادٌ - يَعْنِي الْيَكْبَلِيُّ - عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُذَرِّجٍ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَا : سَمِعْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ بِجَمْعٍ : سَمِعْتُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ هَهُنَا يَقُولُ : «لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ» ثُمَّ لَبَّى وَلَبَّيْنَا مَعَهُ . (نظر ٣٠٩١).

والصحابة رضي الله عنهم ، بحديث : «مَنْ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةِ كَفَّاهُ» ^(١) ونظيره ^(٢) ، والله أعلم .

واما قول عبد الله بن مسعود . (سمعت الذي أنزل عليه سورة البقرة) ، فلان حصن البقرة لأن معظم أحكام الميت ملك فيها ، فكانه قال : هذا مقدم من أنزلت عليه المنيعة ، وأخذ عنه لشرع ، وبين لأحكام ، فاعتصموا ، وأراد بذلك الرد على من يقول يقطع النسيئة من الوقوف بعرفات ، وهذا معنى قوله في الرواية الثانية : (أن عبد الله لبى حين أفاض من جمع ، فقبل : أعرابي هذا؟) فقال ابن مسعود رضي الله عنه ما قال تكراراً على المعترضين ورداً عليه ، والله أعلم .



(١) أخرجه البخاري : ٤١٠٨ ، ومسلم : ١٨٨٠ ، وأحمد : ١٧٠٩٥ ، من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه .

(٢) سقطت عن (ص) .

٤٦ - [باب التلبية والتكبير في الذهاب

من منى إلى عرفات في يوم عرفة]

[٣٠٩٥] ٢٧٢ - (١٢٨٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأَمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَا خَوِيحًا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ، مِنَّا الْمُثَنَّى، وَمِنَّا الْمُكَبِّرُ. [الحديث: ٢٧٣٣]

[٣٠٩٦] ٢٧٣ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَيَعْقُوبُ لُدَوِزِيُّ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عَدَاةٍ عَرَفَةَ، فَمِنَّا لِمُكَبِّرٍ، وَمِنَّا لِمُهَلِّلٍ، فَأَمَّا نَحْنُ فَتُكَبِّرُ، قَالَ: قُلْتُ: وَاللَّهِ لَعَجِبُ مِنْكُمْ، كَيْفَ لَمْ تَقُولُوا لَهُ: مَاذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟ [الحديث: ١٤٨٥٠]

[٣٠٩٧] ٢٧٤ - (١٢٨٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَمِمَّا عَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَ يَهْلُ الْمُهْرُ مَتَّ فَلَا يُتَكَبَّرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ الْمُكَبِّرُ وَمِنَّا فَلَا يُتَكَبَّرُ عَلَيْهِ. [الحديث: ١٢٠٦٩ والبخاري: ١٩٧١]

[٣٠٩٨] ٢٧٥ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَرِيحُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زُجَّاءَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقَيْةٍ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَدَاةُ عَرَفَةَ: مَا تَقُولُ فِي التَّلْبِيَةِ هَذَا الْيَوْمَ؟ قَالَ: سِرْتُ هَذَا الْعَمِيرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَمِنَّا لِمُكَبِّرٍ وَمِنَّا لِمُهَلِّلٍ، وَلَا يَجِبُ أَحَدٌ عَلَى صَاحِبِهِ. [الحديث: ٣٠٩٧]

باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة

قوله: (غدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات، مِنَّا لِمُثَنَّى، وَمِنَّا لِمُكَبِّرٍ)، وفي لرواية لأخرى: (يَهْلُ الْمُهْلُ فَلَا يُتَكَبَّرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ لِمُكَبِّرٍ فَلَا يُتَكَبَّرُ عَلَيْهِ) فيه دليل على استحبابهما في الذهاب من منى إلى عرفات يوم عرفة، والتلبية أفضل.

وفيه رد على من قال بقطع التلبية بعد طُحُّ يوم عرفة، والله أعلم.

٤٧ - [باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب

صلائي المغرب والعشاء جمعاً بالمزدلفة في هذه الليلة]

[٣٠٩٩] ٢٧٦ - (١٢٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ لِبَالٍ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ، فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ، قَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامُكَ»، فَرَكِبَ، فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ، فَأَسَبَّحَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهُ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا. [مكرر: ٣٠٨٧] [جديد: ٢١٨١٤ و٢١٨١٥ و٢١٨١٦].

باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب

صلائي المغرب والعشاء جمعاً بالمزدلفة، في هذه الليلة

فيه حديث أسامة، وسبق بيان شرحه في الباب الذي قبل هذا. وفيه الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء في هذه الليلة في المزدلفة، وهذا مُجمَع عليه، لكن اختلفوا في حكمه، فمذهبنا أنه على الاستحباب، فهو صلاهما في وقت المغرب، أو في الطريق، أو كل واحد في وقتها، جزء وفاته^(١) الفضيلة، وقد سبق بيان المسألة في الباب المذكور.

قوله (أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا)، وفي لرواية الأخرى في آخر الباب: (أنه صلاهما بإقامة واحدة). وقد سبق في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ أنه أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإذمتين، وهذه الرواية مقدمة على الروایتين الأُولَئِينَ، لأن مع جابر زيادة علم، وزيادة الثقة مقبولة، ولأن جابراً عسى بالحديث، ونقل حجة النبي ﷺ مستقصاة، فهو أوسى بالاعتداد، وهذا هو الصحيح من مذهبنا. أنه يستحب الأذان لأوسى منهما، ويقوم لكل واحد إقامة، فيصليهما بأذان وإذمتين، ويؤوّل حديث إمام واحد أن كل صلاة لها إقامة، ولا بد من هذا ليجمع بينه وبين الرواية لأوسى، وبينه أيضاً وبين رواية جابر، وقد سبق إيضاح المسألة في حديث جابر، والله أعلم.

(١) في (ج): وفاته.

[٣١٠٠] ٢٧٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا الثَّبُثِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مَوْلَى الزُّهَيْرِ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعْدَ اللَّفْغَةِ مِنْ عَرَافَاتٍ إِلَى نَظِي ثَلَاثِ الشَّعَابِ، لِحَاجَتِهِ، فَصَنِبْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ، فَقُلْتُ: أَتُصَلِّي؟ فَقَالَ: «الْمُصَلَّى أَمَامَكَ». [إسنادي (١٨١) [وتعدي ٣٠٩٩].

[٣١٠١] ٢٧٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا ابْنُ لُبَّارٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: أَقْبَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَافَاتٍ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الشَّعْبِ نَزَلَ قَبَالَ - وَلَمْ يَقُلْ أَسَامَةُ: أَرَأَى الْمَاءَ - قَالَ: فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءاً لَيْسَ بِالْبَالِغِ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الصَّلَاةُ، قَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ» قَالَ: ثُمَّ سَارَ حَتَّى بَلَغَ جَمْعاً، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ. [إسنادي (٣٠٩٩).

قوله: (فلما جاء المردلة نزل فتوضأ، فامسح الوضوء، ثم أقیم الصلاة فصلی المغرب، ثم أفاخ كل إنسان بعيره في منزله، ثم أقیم العشاء فصلاها، ولم يصل بينهما شيئاً). فيه دليل على استحباب المبادرة بصلاتي المغرب والعشاء أول قديميه المردلة، ويجوز تأخيرهما إلى فليس طلوع الفجر وفيه أنه لا يضرك الفصل بين الصلاتين المجموعتين إذ كان الجمع في وقت الثانية، لقوله: (ثم أفاخ كل إنسان بعيره في منزله)، وأما إذا جمع بينهما في وقت الأولى، فلا يجوز الفصل بينهما، فإن فصل بطل الجس، ولم تصبح الصلاة الثانية إلا في وقتها الأصبي.

وأما قوله: (ولم يصل بينهما شيئاً)، ففيه أنه لا يصلي بين المجموعتين شيئاً، ولعلنا استحبنا لسنن الرتبة، لكن فعلها بعدهم لا بينهما، ويفعل سنة الظهر نفي قبلها قبل الصلاتين، والله أعلم. قوله: (نزل قبال ولم يقل أسامة: أَرَأَى الْمَاءَ) فيه أدلة الرواية بحرفيه. وفيه ستمان خراج، الأول: نفي قد تستبشع، ولا يكتفى بها إذ دعيت لحاجة إلى تنصيح بأن خيفت ليس المعنى، أو اشتباه الألفاظ أو غير ذلك.

قوله: (وما قال: أَرَأَى الْمَاءَ) ^(١) هو يفتح لها.

(١) روى نفي عن استعمال هذه كتابه في حديث صحيح أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/١٥٠) عن والده بن الأسمع

نفي: كذا في نسخة رسول الله ﷺ: لا يقول أحدكم: أَرَأَى الْمَاءَ ولكن يقل: أَيْلَهُ.

[٣١٠٢] ٢٧٩ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ أَبُو حَنِيمَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقَيْبَةَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ أَنَّهُ سَأَلَ أَمَامَةَ بْنَ زَيْدٍ: كَيْفَ صَنَعْتُمْ حِينَ رَدِيتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ: جِئْنَا الشَّعْبَ الَّذِي يُبِخُ النَّاسُ فِيهِ لِلْمَغْرِبِ، فَأَنَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَافِثَةً وَبَالَ - وَمَا قَالَ: أَهْرَاقَ الْمَاءَ - ثُمَّ دَعَا بِالْوُضُوءِ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءَ آدَمَ بِالنَّارِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الصَّلَاةُ، فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامُكَ». فَرَكِبَ حَتَّى جِئْنَا الْمُرْدَلِقَةَ، فَأَقْدَمَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاحَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ، وَلَمْ يَخْلُوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، فَصَلَّيْتُ، ثُمَّ خَلُّوا، قُلْتُ: فَكَيْفَ فَعَلْتُمْ حِينَ أَصَبَحْتُمْ؟ قَالَ: رَدِيتُ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ، وَأَنْطَلَقْتُ أَنَا فِي سَبْقٍ قُرَيْشٍ عَلَى رَحْلِي. [أحمد: ٢١٧٤٦] [وافر: ٤٣٠٦٩].

قوله: (حتى أقام العشاء الآخرة) فيه دليل لصحة^(١) إطلاقي عشاء الآخرة، وأما إنكار الأصمعي وغيره ذلك، وقولهم: إنه من لحن العوام ومخاري^(٢) كلامهم، وأن صوابه: (العشاء) فقط، ولا يجوز وصفها بالآخرة، فغلب منهم، بل الصواب جوازها، وهذا الحديث صريح فيه، وقد تضرعت به أحاديث كثيرة، وقد سبق بيانه وصحاح في موضع كثيرة من كتاب الصلاة.

قوله: (لما أتى الثَّغْب) هو بفتح التاء وإسكان القاف، وهو طريق في الجبل، وقيل: الفرجة بين جبلين.

قوله: (عن الزُّهري، عن عطاء مولى سباع، عن أسامة بن زيد) هكذا وقع في معظم النسخ (عطاء مولى سباع)، وفي بعض النسخ: (مولى أم سباع) وكلاهما خلاف المعروف فيه، وإنما المشهور: (عطاء مولى بني سباع) هكذا ذكره البخاري في «تاريخه»، وابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعدين»، وخلفه لوطي في «لأطراف»، والحميدي في «الجمع بين الصحيحين»، ولسمعتني في «الأنساب»، وغيرهم^(٣)، وهو عطاء بن يعقوب، وقيل: عطاء بن نافع، ومن ذكر الوجهين في اسم أبيه: البخاري وخلفه والحميدي^(٤)، واقتصر بن أبي حاتم وسمعتني وغيرهما على أنه عطاء بن

(١) في (ج) صحة

(٢) الشحال لسعي.

(٣) «التاريخ الكبير» - (٤٦٧/٦)، «الجرح والتعدين»، (٣٣٨/٦)، «الجمع بين الصحيحين»: ٢٨٠٧، «الأنساب»:

(١٩٣/١١)، «المقتات لمعجمي» (١٣٨/٢)، ولم ألق على كتاب «لأطراف» لحلف لوطي

(٤) في (ن) خلف الحميدي، وهو خطأ

[٣١٠٣] ٢٨٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى النَّقْبَ لِيَبِي يَنْزِلُهُ الْأَمْرَاءَ، نَزَلَ قِبَالَ - وَلَمْ يَنْزِلْ: أَفْرَاقٌ - ثُمَّ دَعَا بِوَضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءاً خَفِيفاً، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الصَّلَاةُ، فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَّا مَكَ». [مظهر: ٣٠٩٩].

[٣١٠٤] ٢٨١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ مَوْلَى سِنَاعٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ كَانَ رَوَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ أَقَاضَ مِنْ عَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الشَّعْبَ أَنَاخَ رَاحَتَهُ، ثُمَّ دَهَمَتْ إِلَى لَغَائِهِ، فَلَمَّا رَجَعَ صَبَّيْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ قَنَوصاً، ثُمَّ رَكِبْتُ، ثُمَّ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَجَمَعَ بِهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. [مظهر: ٣٠٩٩].

[٣١٠٥] ٢٨٢ - (١٢٨٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَاضَ مِنْ عَرَفَةَ وَأَسَامَةُ رِدْفُهُ، قَالَ أَسَامَةُ: فَمَا زَالَ يَسِيرُ عَلَى هَيْبَتِهِ حَتَّى أَتَى جُمُعاً. [حارثي: ١٥٤٣ و ١٥٤٤، بحر: مظهر: ٣١٠٦].

[٣١٠٦] ٢٨٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو التَّيْمِيزِ الزُّهْرِيُّ وَثَوْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ - قَالَ أَبُو التَّيْمِيزِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَسَامَةَ وَأَنَّهُ شَهِدَ - أَوْ

يعقوب، قالوا كلهم: وهو عطاة الكيخارني، بفتح الكاف وامكان الياء لمنشأة من تحت وبانحاء المعجمة، ويُقَدَّرُ فِيهِ أَيْضاً: الْكُوخَارِي، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا نِسْبَةٌ إِلَى مُوَضِّعٍ بِالْيَمَنِ، هَكَذَا قَالَه الْأَجْمَعُونَ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السَّمْعَانِيُّ: هِيَ قَرْيَةٌ بِالْيَمَنِ يُقَالُ لَهَا: كَيْخَارُ^(١)، قَالَ سَعِيدُ بْنُ مَعِينٍ: عَطَاةٌ هَذِهِ الثَّمَّةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فَمَا زَالَ يَسِيرُ عَلَى هَيْبَتِهِ) هو بهاء مفتوحة وبعد الياء همزة، هكذا هو في معظم النسخ، وفي بعضها: (هَيْبَتِهِ) بكسر الهمزة والتون، وكلاهما صحيح المعنى.

قوله: (كَانَ يَسِيرُ الْعَتَقَ، فَإِذَا وَجَدَ لَحْوَةً نَهَضَ) وفي البرزخ الأخرى. (قَالَ هِشَامٌ. وَالنَّصْرُ: فَوْقَ الْعَتَقِ). أَمَا (الْعَتَقُ) فَيَفْتَحُ لَعَيْنَ وَالتَّوْنُ. وَ(النَّصْرُ) يَفْتَحُ التَّوْنُ وَتَشْدِيدُ الصَّادِ مَهْمَلَةً، وَهَذَا نَوْدَانُ مِنْ

(١) م. (ج) (وَص): كَيْخَارُ، وَهِيَ حَطْلٌ، وَالْمَنْشَأُ مِنْهَا، وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِمَا فِي «الْأَسْمَاءِ» لِأَبِي سَعِيدٍ السَّمْعَانِيِّ (١١/١٩٣).

(٢) فِي (ج): يَنْزِلُهُ.

قَالَ: سَأَلْتُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَكَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْدَفَهُ مِنْ عَرَافَاتٍ، قُلْتُ -: كَيْفَ كَانَ يَسِيرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفْضَى مِنْ عَرَفَةَ؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ. [أحمد: ٢١٧٦٠ مطبوعاً، وسنن أبي داود: ١٦١٦].

[٣١٠٧] ٢٨٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ كُمَيْرٍ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ حُمَيْدٍ: قَالَ هِشَامٌ: وَالنَّصُّ: فَوْقَ الْعَنَقِ. [مسند أبي داود: ٢٩٩٩] [أحمد: ٣١٠٦].

[٣١٠٨] ٢٨٥ - (١٢٨٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْخُبَيْرَةَ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَّاعِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ. [أحمد: ٢٣٥٦٢، والبيهقي: ١٩٦٧٤].

[٣١٠٩] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ رُفَيْعٍ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ ابْنُ رُفَيْعٍ فِي رَوَايَتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيِّ، وَكَانَ أَمِيرًا عَلَى الْكُوفَةِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ. [أحمد: ٣١٠٨].

[٣١١٠] ٢٨٦ - (٧٠٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ صُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعًا. [أحمد: ١٦٢٣١] [أحمد: ٥٢٨٧].

إِسْرَاعُ السَّيْرِ، وَفِي لَفْظِي نَوْعٌ مِنَ الرَّفْقِ، وَ(الْمَجْوَةُ) يَفْتَحُ الْفَاءَ. لَمْ يَكُنْ لِمُتَشَبِّعٍ، وَرَوَى بَعْضُ الرُّوَاةِ فِي «الْمَوْطَأِ»^(١): (فَرَجَةٌ) بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِهَا، وَهِيَ بِمَعْنَى الْمَجْوَةِ.

وَفِيهِ مِنَ الْبَقِيَّةِ: اسْتِحْبَابُ الرَّفْقِ فِي السَّيْرِ فِي حَالِ الزُّحَامِ، فَإِذَا وَجَدَ فَرَجَةً سَجَّجَ لِإِسْرَاعِ لِيَايِزِ إِلَى الْمَتَسَلِّكِ، وَلِيَتَشَبَّعَ لَهُ. لَوْ كُنَّ لِيَمْكِنَهُ الرَّفْقُ فِي حَالِ الزُّحَامَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ مَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ: لَيْسَ بَيْنَهُمَا سَجْدَةٌ) يَعْنِي بِالسَّجْدَةِ صَلَاةً لِنَافِلَةٍ أَوْ: بِمِصْنُومٍ بَيْنَهُمَا نَافِلَةٌ، وَقَدْ جَاءَتْ السَّجْدَةُ بِمَعْنَى لِرُكْعَةٍ، وَيُمْعَنُ لِعَصَاةٍ.

[٣١١١] ٢٨٧ - (١٢٨٨) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ بِنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا مَسْجِدَةٌ ، وَصَلَّى لِمَغْرِبٍ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ . فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِجَمْعٍ كَذَلِكَ ، حَتَّى لَيْحَقَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى .

[٣١١٢] ٢٨٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْحَكَمِ وَسَلَمَةَ بْنِ كُثَيْلٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ بِجَمْعٍ وَالْعِشَاءَ بِرِقَاعَةٍ ، ثُمَّ حَدَّثَ عَنِ بِنِ عُمَرَ أَنَّهُ صَلَّى مِثْلَ ذَلِكَ ، وَحَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ لَيْبِيَّ رضي الله عنه صَمَعَ مِثْلَ ذَلِكَ . [(٠٠٠)] .

[٣١١٣] ٢٨٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : صَلَّاهُمَا بِرِقَاعَةٍ وَاحِدَةٍ . [(٠٠٠)] .

[٣١١٤] ٢٩٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اسْرَزَّاقِ : أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُثَيْلٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ ، صَلَّى لِمَغْرِبٍ ثَلَاثًا ، وَالْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ ، بِرِقَاعَةٍ وَاحِدَةٍ . [(٠٠٠)] .

[٣١١٥] ٢٩١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا

ثَوْبَةَ . (وَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ) . فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَغْرِبَ لَا يَقْتَضِرُ بَلَّ يُصَلَّى ثَلَاثًا أَيْدَاءً ، وَكَذَلِكَ ^(١) أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ .

وفيه أن الفَصْرَ في لَيْلَةٍ وغيرها من الرِّبَاعَاتِ أَفْضَلُ ، وَهُوَ أَعْلَمُ

قُوَّةً - (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ ^(٢)) : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : أَفْضَلُنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ . . . إِلَى آخِرِهِ . هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي

(١) في (ج)، كذا.

(٢) ليست في (هـ).

إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَفْضَلُنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى أَتَيْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى بَيْنَ الْمَعْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِوَقْفَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذِهِ الْمَكَانِ. [صحيح، ٤٤٥٢].

استدركها اسارقوني فقال: هذا عسي وهم من إسماعيل، وقد خالفه جملة منهم. شعبة وأشوري وإسرائيل وغيرهم؛ فرواه عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر، قال: وإسماعيل - وإن كان ثقة - فهو لاء أقوم بحديث أبي إسحاق منه. هذا كلامه^(١).
وجوابه من سبق بيانه مرات في نظائره أنه يجوز أن أب إسحاق سمعه بالطريقين؛ فرواه بالوجهين وكيف كان فالمتن صحيح لا يقدح فيه والله أعلم.



٤٨ - [باب استحباب زيادة التغليس بصلاة

الصُّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَزْدَلِفَةِ، وَالْمَبَالِغَةِ

فِيهِ بَعْدَ تَحَقُّقِ طُلُوعِ الْفَجْرِ]

[٣١١٦] ٢٩٢ - (١٢٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا لِمِيقَاتِهَا، إِلَّا صَلَاتَيْنِ: صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا. ١ - ٢٣٣٧.

رواه ياقوت ١٦٨٢.

باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر

بالمزدلفة، والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر

قوله عن عبد الله بن مسعود: (ما رأيت رسول الله ﷺ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا لِمِيقَاتِهَا. إِلَّا صَلَاتَيْنِ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا). معناه: أنه صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ بِجَمْعٍ الَّتِي هِيَ الْمَزْدَلِفَةُ، وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا الْمَعْتَادَةِ، وَلَكِنْ بَعْدَ تَحَقُّقِ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

فَقَوْلُهُ: (قَبْلَ وَقْتِهَا) الْمُرَادُ: قَبْلَ وَقْتِهَا لِمُعْتَادِ لَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، لِأَنَّ ذَلِكَ نَيْسَ بَجَانِبِ جَمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، فَسَيَعْبُرُ تَأْوِيلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ^(١): (أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ صَلَّعَ فَجْرُ الْمَزْدَلِفَةِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْفَجْرَ هَذِهِ السَّاعَةَ) وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ^(٢): (فَلَمَّا طَلَعَ الْفَجْرُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْمَكَانِ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ)، وَهَذَا أَعْلَمُ.

وَفِي هَذِهِ الرِّوَايَاتِ كُلُّهَا حُجَّةٌ لَأَبِي حَنِيفَةَ فِي اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ فِي آخِرِ سَاعَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْيَوْمِ، وَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْعَجَّهَوِيِّ اسْتِحْبَابُ الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ فِي كُلِّ الْأَيَّامِ، وَلَكِنْ فِي هَذَا الْيَوْمِ أَشَدُّ

(١) بوفهم: ١٦٨٣.

(٢) جرقم: ١٦٣٥. - وصلحت: (لهذا من (هـ))

[٣١١٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ جَوْدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: قَبْلَ وَقْتُهَا يُغْلَسُ. (المع: ٣١١٦).

استحباً، وقد سبق في كتاب صلاة يضحح لمسألة بدلائلها^(١)، وتسنُّ زيادةً للتبكير في هذا اليوم، وأجاب أصحابنا عن هذه لرويات بأن معناه، أنه ﷺ كان في غير هذا اليوم يتأخّر عن أول طلوع الفجر لحظةً إلى أن يأتيه بلال، وفي هذا اليوم لم يتأخّر لكثرة المصائب فيه، فيحتج إلى المبالغة في التبكير ليتيسر الوقت لغير المناسبات، والله أعلم.

وقد يحتج أصحاب أبي حنيفة بهذا الحديث على منع التجمع بين الصلوتين في السفر، لأن ابن مسعود من ملازمي النبي ﷺ، وقد أخبر أنه ما رآه يجمع إلا في هذه الليلة، ومذهبنا ومذهب الجمهور جواز الجمع في جميع الأسفار المباحة التي يجوز فيها التقصُّر، وقد سبقت المسألة في كتاب الصلاة بأدلتها^(٢)، والجواب عن هذا الحديث أنه مفهوم، وهم لا يقوون به، ونحن نقول بالمفهوم، ولكن إذا عارضه منطوق قديمه على المفهوم، وقد تظاهرت الأحاديث لصحاحة جواز الجمع، ثم هو منوَّلٌ لظاهر بالإجماع في صلاتي الظهر والعصر بعرفات، والله أعلم.



٤٩ - [باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليل قبل رحمة الناس، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة]

[٣١١٨] ٢٩٣ - (١٢٩٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ : حَدَّثَنَا أَطْلَحُ - يَعْنِي ابْنَ حُمَيْدٍ - عَنِ الْقَدِيمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : اسْتَأْذَنْتُ سُودَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ، تَدْفَعُ قُلَّةً وَقَدْ خَطَمَتِ النَّاسَ، وَكَانَتْ امْرَأَةً بُطْطَةً - يَقُولُ الْقَاسِمُ : وَالْبُطْطَةُ لِلثَّجِيلَةِ - قَالَ : فَأَذِنَ لَهَا، فَخَرَجَتْ قَبْلَ دَفْعِهِ، وَخَبَسَتْ حَتَّى أَصْبَحْنَا، فَدَفَعْنَا بِدَفْعِهِ، وَلَآنَ أَكُونُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سُودَةُ، فَأَكُونُ أَدْفَعُ بِإِذْنِهِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ . (السري، ١٦٨)

روط (٣١٢)

باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن، من مزدلفة إلى منى في أواخر الليل، قبل رحمة الناس، واستحباب المكث لغيرهم، حتى يصلوا الصبح بمزدلفة

قوله : (وكانت امرأة بُطْطَةً) هي بفتح لاء المثلثة وكسر لاء الموحدة وإسكانها . وفشوه في الكتاب بأنها للثجيلة . أي : ثجيلة الحركات بطيئة ، من التثبيط وهو التثقيب .

قويته : (قبل خطمة الناس) بفتح الخاء ، أي : رخصتهم .

قوله : (أن سودة استأذنت رسول الله ﷺ أن تفيض من جمع ليلٍ ، فأذن لها) فيه دليل بجواز السمع من مزدلفة قبل الفجر ، قال الشافعي وأصحابه : يجوز قبل^(١) نصف ليل ، ويجوز رمي جمرة العقبة بعد نصف الليل ، ويستقبلوا له بهذا الحديث .

واختلف العلماء في عيب إحرام المزدلفة ليلة النحر ، وصحيح من مذهبنا^(٢) أنه واجب ، من تركه لإيمانه ذم ، وصح حجة ، وبه قال فقهاء الكوفة وأصحاب الحديث ، وقالت طائفة : هو سنة ، وإن

(١) في (ج) بعد ، وهو خطأ .

[٣١١٩] ٢٩٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - جَمِيعاً عَنِ الثَّقَفِيِّ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ سُرَّةُ امْرَأَةٍ ضَخْمَةً بُيْطَةً، فَسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُفِيضَ مِنْ جَمْعٍ بَلْبٍ، فَأَذِنَ لَهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَلْيَتَنِي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا اسْتَأْذَنْتُ سُرَّةً، وَكَانَتْ عَائِشَةُ لَا تُفِيضُ إِلَّا مَعَ لِامَمِ. [أحمد: ٢٤٠١٥ مستمراً] [واظر: ٣١٢١].

[٣١٢٠] ٢٩٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْلٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ

تَرَكَ ذَاتَهُ لِعُضِلَةٍ، وَلَا إِلَمَ عَلَيْهِ، وَلَا دَمَ وَلَا غَيْرَهُ، وَهُوَ قَوْلُ لِسْفَعِي، وَبِهِ قَاءَ جَمَاعَةٌ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَصِحُّ حَجُّهُ، وَهُوَ نَحْوُكَ عَنِ الثَّقَفِيِّ وَغَيْرِهِ، وَبِهِ قَالَ يَهُودُ بْنُ كَبِيرٍ عَنْ أَصْحَابِهِ، هَذَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ بَنِي لِسْفَعِي، وَأَبُو بَكْرُ بْنُ خُرَيْمَةَ، وَحُكِّي عَنْ عَطَاءٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ أَيْ الْمَيْتِ بِالْمُرْدِ لَفَوْ فِي هَذِهِ الْمِثْلَةِ لَيْسَ بِوَكْنٍ وَلَا وَاجِبٍ وَلَا سُنُو، وَلَا فَضِيَّةَ فِيهِ، بَلْ هُوَ مَسْرُورٌ كَسَائِرِ الْمَزِيدِ، إِنْ شَاءَ تَرَكَ، وَبَشَرَهُ لَمْ يَرْكُهُ، وَلَا فَضِيَّةَ فِيهِ، وَهَذَا قَوْلُ بَطْنٍ.

وَالْحَتَفُوا فِي قَدْرِ الْمَيْتِ الْوَجِبِ، فَالصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ سَاعَةٌ فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنَ اللَّيْلِ، وَفِي قَوْلِهِ: سَاعَةٌ مِنَ النِّصْفِ ثَانِي، أَوْ مَا بَعْدَهُ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَفِي قَوْلِهِ ثَلَاثُ لِه: أَنَّهُ مُعْظَمُ لَيْلِي. وَعَرِ مِثْلُ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ إِحْدَاهَا: كُلُّ لَيْلٍ، وَالثَّانِي: مُعْظَمُهُ، وَالثَّلَاثُ: أَقْرَبُ مِنْ.

قَرَبَهُ. (أَي هُنَا) أَي. بِ هَذِهِ، وَهُوَ يَفْتَحُ لِهَاءَ وَيَعْدِي نُونِ سَاكِنَةً وَمَفْتُوحَةً، وَإِسْكَانُهَا أَشْهُو، ثُمَّ تَاءُ مَشْتَبَةٌ مِنْ هَوَاءٍ، قَدْ ابْنُ لَاتِيَر: وَتَسْكُنُ الْهَاءُ نَحْوَ فِي آخِرِهَا وَتُضْمُ، وَفِي الثَّابِتِ: بِ هُنَا، وَفِي الْجَمْعِ: يَا هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَفِي الْمَذْكُورِ: هُنَّ، وَهَذِهِ، وَهَذِهِ (١).

قوله: (لَقَدْ عَلِمْتُ، قَالَتْ كَلَّا) أَي لَقَدْ تَقَدَّمْنَا عَلَى الْوَقْتِ الْمَشْرُوعِ؟ قَالَتْ: لَا.

قَوْلُهَا: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِلظُّعْنِ) هُوَ بِصَمِ الظَّاءِ وَالْعَيْنِ وَيُسَاكِنُ الْعَيْنَ أَيْضاً، وَهُوَ نَاءٌ، لِوَاحِدَةٍ: ظُعْنَةٍ، كَسَمِينٍ وَسُقْنٍ، وَأَصْلُ الظُّعْنَةِ الْهُودُجُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ الْمِرَاةُ عَلَى الْعَبِيرِ، فَسُمِّيَتْ الْمِرَاةُ بِهِ مَجَازاً، وَاشْتَهَرَ هَذَا الْمَجَازُ حَتَّى غَسِبَتْ وَحُفِيَتْ لِحَقِيقَتِهِ، وَظُعْنَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ.

قوله: (بِعَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّقَلِ) هُوَ مَفْتُوحُ الشَّاءِ وَالْقَافِ، وَهُوَ الْمَتَعُ وَنَحْوُهُ.

(١) «التهذيب في غريب الحديث» لا يؤيد (هين).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا اسْتَأْذَنَتْهُ سَوْدَةُ، فَأَصْلَى الصُّبْحَ يَوْمَ، فَأَرَادَ الْجَمْعَةَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ. فَوَقِلَ لِعَائِشَةَ: فَكَانَتْ سَوْدَةُ اسْتَأْذَنَتْهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، إِنَّهَا كُنْتُ امْرَأَةً ثَقِيلَةً ثَبِيَّةً، فَاسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَذِنَ لَهَا. [أحمد ٢٥٣١٤، وسط (٣١٧).]

[٣١٢١] ٢٩٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح)، وَحَدَّثَنِي زُمْرٌ بِنْ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، بِهِمَا الْإِسْنَادُ، نَحْوَهُ. [أحمد ٢٥٧٨٨، وسط، (١١٨٠).]

[٣١٢٢] ٢٩٧- (١٢٩١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَلَّبِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ لَقَطَانٌ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ قَالَ: قَالَتْ لِي أَسْمَاءُ وَهِيَ عِنْدَ دَارِ الْمُزْدَلِفَةِ: هَلْ عَذَّبَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا، فَصَلْتُ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: يَا بَنِي، هَلْ عَذَّبَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: ارْجُلِي، فَأَرْتَحَلْنَا حَتَّى رَمَتِ الْحُمْرَةَ، ثُمَّ صَلَّيْتُ فِي مَنْزِلِهَا. فَقُلْتُ لَهَا: أَيُّ هَتَاءَ، لَقَدْ غَلَسْنَا، قَالَتْ: كَلَّا، أَيُّ بَنِي، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِلطُّغْنِ. [أحمد، (٢١٩٤١)، وسط، (١٦٧٩).]

[٣١٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهِمَا الْإِسْنَادُ، وَفِي رَوَاتِهِ: قَالَتْ: لَا، أَيُّ بَنِي، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لَطُغْنٍ. [الطحاوي (٣١٢٢).]

[٣١٢٤] ٢٩٨- (١٢٩٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح)، وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ ابْنَ شَوَالٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ، فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بِهَا مِنْ جَمْعٍ بَلْبِلٍ. [أحمد (٢٦٧٧٦).]

[٣١٢٥] ٢٩٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الشَّافِعِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ شَوَالٍ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: كُنَّا نَقْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، نَغْلَسُ مِنْ حَصْبٍ إِلَى مَنَى. وَفِي رَوَايَةِ الشَّافِعِ: نَغْلَسُ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ. [أحمد (٢٧٣٩٦).]

قوله: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ﷺ كَذَرُ يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، فَيَقْعُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بَلْبِلٍ^(١)، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ، ثُمَّ يَدْفَعُونَ) قد سبق بيأن المشعر الحرام، وذكرنا الخلاف فيه، وأن مذهب الفقهاء أنه اسمٌ لقرحٍ خاصَّةٍ، وهو جيلٌ المزدلفة، ومذهب المفسرين ومذهب أهل السير أنه

(١) في (ح): فيقفون عند مشعر الحرام بالمزدلفة بلبل.

[٣١٢٦] ٣٠٠- (١٢٩٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَثَّقِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّقَلِ - أَوْ قَالَ: فِي الضَّعْفَةِ - مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ. [المعاري: ١٨٥٦] [إبراهيم: ٣١٢٧].

[٣١٢٧] ٣٠١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ. [إبراهيم: ١٩٣٩، وسخري: ١١٦٧٧].

[٣١٢٨] ٣٠٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَفْصَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ. [إبراهيم: ١٩٤٠، وسخري: ٣١٢٧].

[٣١٢٩] ٣٠٣- (١٢٩٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَفَّاءُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَخَرٍ مِنْ جَمْعٍ فِي ثَقَلِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَمَنْتُ: أَبْلَغْتُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَ بِي بِبَلِيلٍ طَوِيلٍ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كَذَلِكَ: بِسَخَرٍ، قُلْتُ لَهُ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَمَيْنَا الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَأَيْنَ صَلَّى الْفَجْرُ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كَذَلِكَ. [إبراهيم: ٢٢٢٩، مختصراً].

[٣١٣٠] ٣٠٤- (١٢٩٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، فَيَقِفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِالنَّهْلِ، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا يَبْدَأُ لَهُمْ، ثُمَّ يَذْفَعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ، وَقَبْلَ أَنْ يَذْفَعَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُقَدِّمُ مَنَى لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُقَدِّمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَبَدَأَ قَدِمُوا رَمَوْا الْجَمْرَةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: أَرْخَصَ فِي أَوْلَئِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [المعاري: ١١٧٦].

جميع المرزلفة، وقد جاء في الأحاديث ما يدلُّ إكلا للمذمومين، وهذا الحديث دليلٌ لمذهب الفقهاء، وقد سبق أن المشهور فتح الميم من (المشعر الحرام)، وقيل بكسره. وفيه استحباب الوقوف عند المشعر الحرام بالدعاء والمذبح.

وقوله (ما يبدأ لهم) هو بلا همزة أي: ما أرادوا.

٥٠ - [باب رمي جمرّة العقبة من بطن الوادي،

وتكون مكة عن يساره، ويكبر مع كل حصاة]

[٣١٣١] ٣٠٥ - (١٢٩٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: رَمَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَدَسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: هَذَا - وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ - مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، [أحمد ٤٣٥٩].

باب رمي جمرّة العقبة من بطن الوادي،

وتكون مكة عن يساره، ويكبر مع كل حصاة

قوله: (رمى عبد الله بن مسعود جمرّة العقبة من بطن الوادي بسبع^(١) حصيات، يكبر مع كل حصاة، قال: فقيل له: إن أدسا يرمونها من فوقها، فقال عبد الله بن مسعود: هذا - والذي لا إله غيره - مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة).

فيه فوائد منها: إثبات رمي جمرّة لعقبة يوم النحر، وهو مجمع عليه، وهو واجب، وهو أحد أسباب التحلل، وهي ثلاثة: رمي جمرّة لعقبة يوم النحر، وطواف الإفاضة مع سعيه إن لم يكن سعي، والثالث: الحلق عند من يقول: «نه تسبّ» وهو الصحيح، فهو ترك رمي جمرّة العقبة حتى دلت أيام الشريق فحججه صحيح، وعليه دم، هذا قول لشافعي ولجمهور، وقال بعض أصحاب مالك لومي ركن، لا يصح الحج إلا به. وحكى ابن جرير عن بعض أدس: أن رمي الجمار إنما شرع^(٢) حفظاً للتكبير، ولو تركه وكبر أجره، وحوّره عن عائشة، والصحيح لمشهور ما قدّمناه ومنها: كون البرمي سبع حصيات، وهو مجمع عليه.

ومنها: استحباب التكبير مع كل حصاة، وهو مذهب، ومنعت مالك ولعلماء يفتي، قال لقاضي: وأجمعوا على أنه لو ترك التكبير لا شيء عليه^(٣).

(١) أي (سبع): سبع.

(٢) أي (شرع): يشرع، وهو خطأ.

(٣) «إكمال المعية» (٤/٣٧٢).

[٣١٣٢] ٣٠٦ - (٠٠٠) رَخَدْتُنا مِنْ حَاجِبِ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ يُوسُفَ يَقُولُ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ: أَلْقُوا الْقُرْآنَ كَمَا أَلْفَهُ جَبْرِيلُ، السُّورَةُ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا النِّقْرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا النَّسَاءُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ

قَالَ: فَلَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِهِ، فَسَبَّهَ وَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَأَتَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي، فَاسْتَعْرَضَهَا، فَرَمَاهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ خَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ خَصِيَّةٍ.

قَالَ: فَلَقِيتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّ النَّاسَ يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا، فَقَالَ: هَذَا - وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ - مَقَامٌ لَذي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، (مسند ١٧٥٠).

ومنه: استحب كون رمي من بطن الوادي، فيستحب أن يقف تحتها في بطن الوادي، فيجعل مكة عن يساره ويمى عن يمينه. ويستقبل لعقبة^(١) والجمرة، ويرميها بالخصيات السبع، وهذا هو الصحيح في مذهبه، وبه قال جمهور العلماء، وقال بعض أصحابه: يستحب أن يقف مستقبل لجمرة مستدير مكة، وقال بعض أصحابه: يستحب أن يقف مستقبل الكعبة، وتكون الجمرة عن^(٢) يمينه، والصحيح لأول، وأجمعوا على أنه من حيث رماها جزء، سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره، أو رماها من فوقها أو أسفلها، أو وقف في وسطها ورميها، وأما رمي باقي الجمرات في أيام التشريق، فيستحب من فوقها.

وأما قوله: (هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة) فسبق شرحه قريباً، والله أعلم.

قوله: (عن الأعمشي سمعت الحججاج بن يوسف يقول، وهو يخطب على المنبر: ألقوا القرآن كما ألفه جبريل: السورة التي يذكر فيها البقرة، والسورة التي يذكر فيها النساء، والسورة التي يذكر فيها آل عمران). قال: فلقيت إبراهيم، فأخبرته بقوله، فسببه. قال لقاضي عياض: إن كان الحججاج أراد بقوله: (كما ألفه جبريل) تأليف الآية في كل سورة ونظمها على ما هي عليه الآن في المصحف، فهو إجماع المسلمين، وأجمعوا أن ذلك تأليف النبي ﷺ. وإن كان يريد تأليف السور^(٣) بعضها في إثر بعض، فهو

(١) في (خ): الكعبة، وهو خطأ.

(٢) في (خ): عند.

(٣) في (ض): السورة.

[٣١٣٣] وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدُّورِيُّ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ : سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يَقُولُ : لَا تَقُولُوا : سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، وَاقْتَصَا الْحَدِيثَ بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ . (٣١٣٢) .

[٣١٣٤] ٣٠٧١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا عُثْمَرُ ، عَنْ شُعْبَةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ لِحْكَمٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ، قَالَ : لَرَمَى الْجَمْرَةَ يَسْمِعُ حَصَبَاتٍ ، وَحَجَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَمِنْهُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَقَالَ : هَذَا مَقْدَمُ الْيَدِي أَنْزَلْتُ عَلَيْهِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ . (أحمد ٣٩٤١ ، وصحري ١٧٤٨) .

[٣١٣٥] ٣٠٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَلَمَّا أَتَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ . (٣١٣٦) .

[٣١٣٦] ٣٠٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْمُحَيَّاةِ (ح) . وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى أَبُو الْمُحَيَّاةِ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْلِيلٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ : قِيلَ لِعَبِيدِ اللَّهِ : إِنَّ نَاسًا يَزْمُونَ الْجَمْرَةَ مِنْ قَوْيِ الْعَقْبَةِ ، قَالَ : فَرَمَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَطْنِ الْوَادِي ، ثُمَّ قَالَ : مِنْ هَاهُنَا - وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ - رَمَاهَا الَّذِي أَنْزَلْتُ عَلَيْهِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ . (أحمد ٣٥٤٨) .

قول بعض الفقهاء ولقراءه ، وخطبهم المحققون ، وقولوا : بل جتهاد من الأمة ، وليس بتوقيف ، قال القاضي : وتقديمه هنا النساء على آل عمران ، دليل على أنه لم يرد إلا نظم لأي ، لأن الحجج إنما كان يشيع مُصَحَّفَ عُمَانَ ﷺ ولا يُحَالِفُهُ ، والظاهر أنه أراد ترتيب الآية لا ترتيب السور^(١)

قوله ' أوجمل البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه ' ، هذا دليل للمذهب الصحيح الذي قلناه في الموقف المستحب للرمي .

قوله : (حدثنا أبو المُحَيَّاة) هو بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الباء المشددة تحت ، والله أعلم .

٥١ - [باب استحباب رمي جمره العقبة يوم النحر راجباً،

وبيان قوله ﷺ: «لتأخذوا مناسككم»]

[٣١٣٧] ٣١٠ - (١٢٩٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، جَمِيعًا عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ - قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: رَأَيْتُ لِنَبِيِّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَقُولُ: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ»، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ» [أحمد: ١٤٤١٩].

باب استحباب رمي جمره العقبة يوم النحر راجباً،

وبيان قوله ﷺ: «لتأخذوا مناسككم»

قوله: (أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: رأيت النبي ﷺ يرمي صرى راحلته يوم النحر، ويقول: «لتأخذوا مناسككم، فإنني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه») فيه دلالة لمن قاله الشافعي وهو فقوه، أنه يستحب لمن وصل منى راجباً أن يرمي جمره العقبة يوم النحر راجباً، ولو رماها ماشياً حاراً، وأما من وصلها ماشياً فيرميها ماشياً، وهذا في يوم النحر، وأما ليومان الأولان من أيام التشريق، فإسنة أن يرمي فيهما جميع الجمرات ماشياً، وفي اليوم الثالث يرمي راجباً وينفر، هذا كله منذهب مالك و الشافعي وغيرهما، وقد أحمد وسحق: يستحب يوم النحر^(١) أن يرمي ماشياً، قال ابن المنذر: وكان ابن عمر وابن الزبير وصلوا يرمون مشاة، قال: وأجمعوا على أن لرمي يجزئه على أي حال رماها إذا وقع في الشرقى^(٢).

وأما قوله ﷺ: «لتأخذوا مناسككم» فهذه اللام لأم الأمر، ومعناه: حلوا مناسككم، وهكذا وقع في رواية غير مسلم^(٣)، وتقديره: هذه لأمر التي أتيت بها في حجتي من الأقوال والأفعال والهيئات هي أمور الحج وصفته، وهي مناسككم، فخذوها عني، واقبلوها واحفظوها، واعملوا^(٤) بها،

(١) في (بخ): الشجر، وهو خطأ.

(٢) لا إشراك على مذاهب العلماء: (٣/٣٢٥).

(٣) كما في رواية الشافعي: ٣٠٦٢.

(٤) في (بخ): «عملوا»، وهو خطأ.

[٣١٣٨] ٣١١- (١٢٩٨) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْرِبَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ جَدِّهِ أُمِّ الْحُصَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَّاعِ، فَأَرَيْتُهُ حِينَ رَمَى جُمْرَةَ الْعَقْبَةِ، وَانْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأَسَامَةُ، أَحَدُهُمَا يَقُودُهُ بِرَاحِلَتِهِ، وَالْآخَرُ زَافِعٌ نُوْبُهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّمْسِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا كَثِيرًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنْ أَمَرْتُ

وَعَلَّمْتُهَا النَّاسَ. وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ عَظِيمٌ فِي مَنَاسِكَتِ الْحَجِّ، وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ فِي صَلَاةِ «الْوُصْلَا» كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله ﷺ: «العلي لا أحج بعد حجتني هذه» فيه إشارة إلى توديعهم، وإعلايهم بشرب وفائه ﷺ، وحثهم على الاعتناء بالأخذ عنه، وانتهاز الفرصة من ملازمته وتعلم أسرار الدين، وبهذا سُمِّيَتْ حَجَّةُ الْوُدَّاعِ.

قوله: (حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَّاعِ، فَأَرَيْتُهُ حِينَ رَمَى جُمْرَةَ الْعَقْبَةِ، وَانْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأَسَامَةُ، أَحَدُهُمَا يَقُودُهُ بِرَاحِلَتِهِ، وَالْآخَرُ يَرْفَعُ نُوْبُهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّمْسِ). فيه جواررٌ تسميتها حَجَّةَ الْوُدَّاعِ، وقد سبق أن مرَّ لدى من الكثرة ذلك وكرهه، وهو مُعْطَلٌ، وسبق بيانُ بطلانه. وفيه الرمي وإكهاً كما سبق.

وفيه جواررٌ تظليل المبحر على رأيه بثوب وغيره، وهو مذهب جماعه العنساء سواء كان ركباً أو نازلاً، وقد مالنا وأحمدنا لا يجوز، وإن فعل لم يمت^(٢)، لفدية، وعن^(٣) أحمد رواية أخرى أنه لا فدية، وأحمدوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جزء، ووفقونا على أنه إذا كان الزمان يسيراً في المصحف لا فدية، وكذا لو سفل بيده، ووافقونا على أنه لا فدية، وقد يحتجون بحديث عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة قال: صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فما رأيته مضطرباً^(٤) فسطاً حتى رجعت، روى الشافعي والبيهقي^(٥) بإسناد حسن. وعن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه أبصر رجلاً على بعيره وهو

(١) أخرجه البخاري: ٦٣٩، من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(٢) في (ج). زومه

(٣) في (ج). وعنه

(٤) في (ص) و(هـ): مضرباً، وهو حطاً، ولعل من (ج) وهو الموافق لما في مصادر تخرجه

(٥) المعتمد شافعي: ٥٨٨، والبيهقي: ١١٢/٥.

عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ - حَبِثُهَا قَالَتْ: أَسْوَدٌ - يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا^(١).

[أحمد: ١٦٦٤٦ مختصر على المروعي].

[٣١٣٩] ٣١٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَمْعَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ أُمِّ الْحَصِينِ بَدِيَّةٍ قَالَتْ: حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، فَرَأَيْتُ أَسَامَةَ وَبِلَالًا، وَأَحْمَدَ مَآخِذَ بِحِطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْآخِرَ رَفِيعَ نُزُوبَةٍ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ. [أحمد: ٧٧٢٥٩]

مُحَرَّمٌ، قَدْ اسْتَطَلَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّمْسِ، فَقَالَ: اضْحَ لِمَنْ أَحْرَمَتْ لَهُ، رَوَاهُ **البيهقي** بإسنادٍ صحيح^(١). وعن جابر عن النبي ﷺ قال: «أما من مُحَرَّمٌ يُضْحِي لِلشَّمْسِ حَتَّى تَغْرِبَ إِلَّا غَرِثَ بِلَدْنِيهِ حَتَّى يَمُوتَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»، رَوَاهُ **البيهقي** وضعفه^(٢).

وَحَتَّجَ لِجَمْعِهِ بِحَدِيثِ أُمِّ الْحَصِينِ هَذَا الْمَذْكُورِ فِي مُسْلِمٍ، وَلِأَنَّهُ لَا يُسْقَى ثِيَسًا، وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ مُضْعِيفٌ كَمَا ذَكَرْنَا، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَهْيٌ، وَكَذَلِكَ فُعْلٌ عَمَرٌ وَقَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ لَيْسَ فِيهِ بَهْيٌ، وَلَوْ كَانَ فَحَدِيثُ أُمِّ الْحَصِينِ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهَا: (سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ - حَبِثُهَا قَالَتْ أَسْوَدٌ - يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»)). (الْمُجَدِّعُ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَلِدَالٍ لِمَهْمَلَةِ الْمَشْدَدَةِ، وَالْمُجَدِّعُ: يُقَطِّعُ مِنْ أَصْلِ الْعُضْوِ، وَمَقْصُودُهُ التَّبْيِيهُ عَلَى نَهَايَةِ خِشْيَتِهِ، فَإِنْ لَعِبَ خَسِيسٌ فِي الْعَادَةِ ثُمَّ سَوَّاهُ نَقَضَ حَرْجًا، ثُمَّ (٣) جَدَّعَهُ نَقَضَ آخِرًا. وَفِي لِحْدِيثٍ لآخر: «كَانَ رَأْسُهُ زَبِيئَةً»^(٤)، وَفِي هَذِهِ الصِّغَاتِ مَجْمُوعَةٌ فِيهِ، فَهُوَ فِي نَهَايَةِ الْخِشْيَةِ، وَالْعَادَةُ أَنْ يَكُونَ مُتَمَتِّعًا فِي أَوْثَنِ الْأَعْمَالِ، فَأَمَرَ ﷺ بِعَادَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ وَبِوَكَايَةِ هَذِهِ لِحُكْمِهَا مَا دَامَ يَقُودُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانَ لِعُلَمَاءِ الْعِلْمِ مَا دَامُوا مُتَمَسِّكِينَ بِالْإِسْلَامِ وَالْمَدْعَاةِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَأَدَبِهِمْ وَأَخْلَاقِهِمْ، وَلَا يُشَقُّ عَلَيْهِمُ الْعَمَلُ، بَلْ قَدْ ظَهَرَتْ مِنْهُمْ الْمُنْكَرَاتُ وَغُضُّوا الْعُرُودُ كَرُوا.

(١) «المسنن الكبير» (١١٢/٥).

(٢) «المسنن الكبير» (١١٢/٥)، وأخرجه ابن ماجه: ٢٩٢٥، وأحمد: ١٥٠٠٨.

(٣) في (نص) و(نص) و.

(٤) أخرجه البيهقي: ٦٩٤، وأحمد: ٦٢١٢٦، عن حديث أنس رضي الله عنه.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَسْمُ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ: خَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، وَهُوَ خَالُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ، رَوَى عَنْهُ وَكِيعٌ وَحَمَّادُ الْأَعْوَرِ.

فإذا قيل: كيف يُؤمر بالسمع والطاعة للعبد، مع أن شرط الخليفة كونه قُرَيبِيًّا؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن المراد بمضى الولاية الذين يوليهم الخليفة ونوابه، لا أن الخليفة يكون عبداً والثاني: أن المراد لو قهر عبداً مسلماً واستولى بالقهر، نفذت أحكامه، ووجبت طاعته، ولم يجز شق العصا عليه، والله أعلم.



٥٢ - [باب استحباب كَوْنِ حَصَى

الْجِمَارِ بِقَدْرِ حَصَى الْخَذْفِ]

[٣١٤١] - ٣١٣ (١٢٩٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجَمْرَةَ بِحَصَى الْخَذْفِ. (الحديث: ١٤٣٦٠).

باب استحباب كَوْنِ حَصَى الْجِمَارِ بِقَدْرِ حَصَى الْخَذْفِ

قوله: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى الْجَمْرَةَ بِحَصَى الْخَذْفِ).

فيه دليل على استحباب كون الحصى في هذا لَقْدْرٍ، وهو كَقَدْرِ حَبَّةِ الْبَاقِلَاءِ، ولو رمى بأَكْبَرَ أو أَصْغَرَ جَارٍ مع الكُرْهَةِ، وقد سَبَقَتِ الْمَسْأَلَةُ مُسْتَوْفَاةً قَرِيباً فِي دَابِ اسْتِحْبَابِ دَامَةِ التَّسْبِيَةِ إِلَى رَمَى الْجَمْرَةِ (٢٢).



(١) ع (ع): صحيح.

(٢) ص ٤٤٧ - ٤٤٨.

٥٣ - [باب بيان وقت استحياب الرمي]

[٣١٤١] ٣١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ وَابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى، وَأَمَّا بَعْدُ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ. [حد: ١٤٣٥٤].

[٣١٤٢] ٣١٤ (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ تَحْسَرٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، يَمْثِلُهُ. (نظر: ٣١٤١).

باب بيان وقت استحياب الرمي

قوله: (رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحًى، وأما بعدُ، فإذا زالت الشمس). المراد بيوم النحر: جمرَةُ ابْعَقَةَ، فإنه لا يشرعُ فيه غيرها بالإجماع، وأما أدَمُ التشريق الثلاثة فيرمي كلَّ يوم منها بعد الزوال، وهذا مُدْكُورٌ في حمرة يوم النحر سنةً باتفاقهم، وعدنا يجوزُ تقديمه من نصف ليلة النحر، وأدَمُ أيام التشريق فمدهنت ومدهنت مالك وأحمد وجمهور العلماء، أنه لا يجوزُ الرمي في الأيام الثلاثة إلا بعد الزوال، لهذا الحديث الصحيح، وقيل طَوَسٌ وعطاة: يجوزُ في الأيام الثلاثة الرمي^(١) قبل الزوال، وقد أبو حنيفة وإسحاق بن راهويه: يجوزُ في اليوم الثالث قبل الزوال. دليلنا أنه ﷺ رمى كما ذكرنا، وقال ﷺ: «لَتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ»^(٢).

واعلم أن رمي جمار التشريق يُشترط فيه الترتيب، وهو أن يبدأ بالجمرة لأولى التي أتى بها مسجد الخيف، ثم الوسطى، ثم جمرَةُ ابْعَقَةَ، ويستحبُّ أن يقفَ عقبَ رمي الأولى عسدا مستقبلاً للقبلة زماناً حويلاً، يدعو ويدكرُ الله، ويقفُ كذلك عند الثانية، ولا يقفُ عند الثالثة، ثم معى ذلك في «صحيح البخاري» من رواية ابن عمر عن النبي ﷺ^(٣)، ويستحبُّ هذا في كلِّ يوم من الأيام الثلاثة، والله أعلم.

ويستحبُّ رفعُ اليدين في هذا الدعاء عند، وبه قال جمهور العلماء، وثبت في «صحيح البخاري» من رواية ابن عمر في حديثه الذي قدمناه، وخُلف قولُ مالك في ذلك، وأجمعوا على أنه لو ترك هذا الوقوف للدعاء فلا شيء عليه، إلا ما حكى عن الثوري أنه قال: يُطعمُ شيئاً، أو يُهريقُ دماً.

(١) سقطت كلمة: لرمي، من (هـ).

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) التمهيد: ١٧٥١.

٥٤ - [باب بيان أن حصى الجمار سبع]

[٣١٤٣] - ٣١٥ - (١٣٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا لَحْسَنُ بْنُ أُعْتَبٍ: حَدَّثَنَا مُعَقِّلٌ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَزَوِيُّ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْإِسْتِجْمَارُ تَوًّا، وَرَمَى الْجِمَارِ تَوًّا، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ تَوًّا، وَالطَّوْفُ تَوًّا، وَإِذَا اسْتَجَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجِمِرْ تَوًّا».

باب بيان أن حصى الجمار سبع

قوله ﷺ: «الاستجمار تَوًّا، وَرَمَى الْجِمَارِ تَوًّا، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ تَوًّا، وَالطَّوْفُ تَوًّا، وَإِذَا اسْتَجَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجِمِرْ تَوًّا».

(تَوًّا) بفتح التاء لفتحة فوق وتشديد الواو، وهو البوتر؛ والمراد بالاستجمار: الاستسجاة.

قال القاضي: وقوله في آخر الحديث: «وَإِذَا اسْتَجَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجِمِرْ تَوًّا» ليس للتكرار، بل المراد بالأول الفعل، وبالثاني عند الأحجار^(١).

والمراد بالتَوُّ في الجمار: سبع سبع، وفي الطواف: سبع، وفي السعي: سبع، وفي الاستسجاء: ثلاث، فإن لم يحصل الانتقاء بثلاث وجبت الزيادة حتى يُتَمَّ، فإن حصل الانتقاء بوتر فلا زيادة، وإن حصل بشفع، شُجِبَتْ زيادة مسحه للإيتار. وفيه وجه أنه وجب، قدمه بعض أصحابنا، وقد به جماعته من العلماء، والمشهور الاستحباب، والله عظم.



٥٥ - [باب تفضيل الحلق على

التقصير، وجواز التقصير]

[٣١٤٤] ٣١٦ - (١٣٠١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ج). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: خَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَخَلَقَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَرَ بَعْضُهُمْ.

باب تفضيل الحلق على التقصير، وجواز التقصير

قوله: (خلق رسول الله ﷺ وخلق طائفة من أصحابه، وقصر بعضهم بعد ذلك). وذكر لأحد حديث في دعائه ﷺ لمُحِبِّينَ ثَلَاثَ سَرَاتٍ. وَنَمَقَّصَرِينَ مَرَّةً بَعْدَ ذَلِكَ، هَذَا كُلُّهُ تَصْرِيحٌ بِجَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، إِنْ شَاءَ قَصَرَ عَلَى الْحَلْقِ، وَإِنْ شَاءَ عَلَى التَّقْصِيرِ، وَتَصْرِيحٌ بِتَفْضِيلِ الْحَقِّ.

وقد أجمع العلماء على أن الحلق أفضل من التقصير، وعلى أن التقصير يُجزئ، إلا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري أنه كان يقول: يلزمه الحلق في أول حجة ولا يُجزئه التقصير^(١)، وهذا إن صح عنه مردود بالنصوص وجماع من قبله، ومنهجه المشهور أن الحلق أو التقصير نُسك^(٢) من مذبيك الحج ولعرة، وركن من أركانها، لا يحصل واحد منهما إلا به، وبهذا قال العلماء كافة.

ولما سمي قولاً شديداً ضعيفاً؛ أنه استباحة مخطوطة كالطيب واللبس، وليس نُسكاً، ولصوب الأول، وأقل ما يُجزئ من الحلق والتقصير عند الشافعي: ثلاث شعرات، وعند أبي حنيفة: ربع الرأس، وعند أبي يوسف: نصف الرأس، وعند مالك وأحمد: أكثر الرأس، وعن مالك رواية: أنه كل الرأس.

وأجمعوا أن أفضل حلق جميعه، أو تقصير جميعه، ويستحب أن لا يُقصر في التقصير عن قدر الأنملة من أطراف الشعر، فإن قصر دونها جاز لحصول اسم التقصير، والمشروع في حق النساء التقصير ويكره لهن سحق، فهو حلق حصل النُسك، ويقوم مقام الحلق والتقصير استشف والإحراق والتقصير، وغير ذلك من أنواع إزالة الشعر.

(١) الإجماع لا من المأثور عن، ٥٩.

(٢) في الحج: عسك.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ» مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ». [احمد ٦٠٠٥، وسنن أبي داود ١٧٧٧،

[٣١٤٥] ٣١٧- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحْلِقِينَ» قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحْلِقِينَ» قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ». [احمد ١٥٥٠٧، وسنن أبي داود ١٧٧٧،

[٣١٤٦] ٣١٨- (٥٠٠) أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ» قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ» قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ»، قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ». [احمد ٦٧٦٩، أبي داود ٣١٤٥،

واعلم أن قوله: (حلق رسول الله ﷺ وطائفة من أصحابه، وقصر بعضهم) وهذا هو التقصير للمحلقين ثلاثاً، ثم ساقصيرين مرة؛ كل هذا كان في حجة الوداع، هذا هو الصحيح المشهور، وحكى القاضي بعض عن بعضهم أن هذا كان يوم الحديبية، حين أمرهم بالحلق فدفعه أحد لطبيعتهم بدحرجة مكّة في ذلك الوقت، وذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما: (حلق رجالاً يوم الحديبية، وقصر آخرون، فقل رسول الله ﷺ: «اللهم ارحم المحلقين» ثلاثاً، قيل: يا رسول الله، ما بال المحلقين ظهروا لهم بانتوحم؟ قال: «لأنهم لم يشككوا»^(١). قال ابن عبد البر، وكونه في الحديبية هو المستحفوظ^(٢).

قال القاضي: قد ذكر مسلم في باب خلافة ما قالوه، وإن كانت أحاديثه جاءت مجملة غير مفسرة موضع قلت، لأنه ذكر من رواية ابن أبي شبة ووكيع في حديث يحيى بن الحصين عن جده، أنها سمعت النبي ﷺ في حجة الوداع دعا للمحلقين ثلاثاً، ولمنقصيرين مرة واحدة، إلا أن وكيعاً لم يذكر حجة الوداع، وقد ذكر مسلم قبل هذا في (١٥٠) رمي جمره العقبة يوم الحديبية حديث يحيى بن

(١) أخرجه ابن ماجه، ٣٠٤٥، وأحمد، ٣٣٦١، ولفظه، [إسناده حسن.

(٢) لا ستذكر: (٣١٣/٤)، والتمهيد: (٢٣٣/١٥).

(٣) كلمة: بديهة ليست في (هـ) و(هـ).

[٣١٤٧] ٣١٩- (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، بِهَذَا
الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا كَانَتِ الرَّابِعَةُ، قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ». [أحمد ٤٦٥٧، وسعيد
تليق بعد ١٧٤٧].

[٣١٤٨] ٣٢٠- (١٣٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ
وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ قُضَيْلٍ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْبٍ - حَدَّثَنَا عُمَارَةُ عَنْ
أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟
قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ». [أحمد
٥٧١٥٨، وسعيد تليق ١٧٢٨].

الحُصَيْن عن جدته هذه أم الحُصَيْن قالت: (حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع) وقد جاء الأمر في
حديثها مُفسراً أنه في حجة الوداع، فلا يبعد أن النبي ﷺ قاله في الموضوعين^(١).
ووجه فضيلة الحلق على التقصير أنه أبلغ في عبادة، وأدل على صدق النية في التلُّل لله تعالى،
ولأن المقصِّر مبقٍ على نفسه الشعر الذي هو زينة، وسحاج مأمورٌ بترك الزينة، بل هو أشعثٌ أغبر،
والله أعلم.

وافلق العمامة على أن الأفضل في الحلق والتقصير أن يكون بعد رمي جمره لعقبة. وبعد طبع
لهدي، إن كان معه، وقبل طواف الإفاضة، وسواء كان قدراً أو مجرداً.
وقال ابنُ الجهم المالكي^(٢): لا يحلُّ القارن حتى يطوف ويسعى وهذا باطل مردودٌ بالنصوص
وإجماع من قبله، وقد ثبت، لأحدٍ بأن النبي ﷺ حلق قبل طواف الإفاضة، وقد قدّمنا أنه ﷺ كان
قارناً في آخر أمره، ولو لبَّه المحرم رأسه، فالصحيح المشهور من مذهبه أنه يستحبُّ له حلقه في وقت
الحلق، ولا يَنْزَعُهُ ذَلِكَ، وقال جمهورُ العلماء يلزمه حلقه.

(١) [إكيدان المعبراة: (٤/ ٣٨٢ - ٣٨٤)].

(٢) هو أبو عثمان، سعيد بن جهم بن نافع الجوري، عقبه من أصحاب مالك، كان أحد أوصياء محمد بن إدريس الشافعي.

نوملي سنة (١٢١٩هـ)

[٣١٤٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ يَسْطَامَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ
الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
[نظر: ٣١٤٨].

[٣١٥٠] [٣٢١] - (١٣٠٣) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو دَاوُدَ
الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَجَّةِ
الْوَدَاعِ دَفَعَ لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقْصِّرِينَ مَرَّةً، وَلَمْ يَقُلْ وَكِيعٌ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.
[احمد: ١٦٦٤٧].

[٣١٥١] [٣٢٢] - (١٣٠٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْفَارِسِيِّ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - كِلَاهُمَا عَنْ مُوسَى بْنِ
عُثْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلَقَ رَأْسَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. [احمد: ٥٦١٤].
[ويعقوبي: ٤٤٩٠].

فصل: قُدم في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح أن إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم قدّم من
سمّح هذا الكتاب من مسلم ثلاثة مواضع: أوّلها في كتاب الحجّ وهذا موضعه، وقد سبق التنبيه على
أوله وآخره هناك، وأن إبراهيم يقول في هذا: عن مسلم، ولا يقول: أخبرنا، كما يقول في باقي
الكتاب، وأول هذا قول الجلودي: حدثنا إبراهيم، عن مسلم. حدث ابن نمير: حدثنا أبي: حدثنا
عبيد^(١) الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «رحم الله المحلقين»، قالوا:
والمقصرين يا رسول الله؟... إلى آخره^(٢).



(١) في (ح): عبيد الله بن عمر.

(٢) انظر الرواية رقم ٣١٤٦.

ثُمَّ يَخْلُقُ، وَالْإِبْتِدَاءُ فِي الْخَلْقِ بِالْجَانِبِ الْأَيْمَنِ مِنْ رَأْسِ الْمَخْلُوقِ

[٣١٥٣] ٣٢٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ سُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا:
أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ هِشَامٍ، يَهْدِي الْإِسْنَادُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ لِلْحَلَّاقِ:
«هَآءُ». وَأَشْرَفَ يَدُوهُ إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ هَكَذَا، فَفَتَسَمَّ شَعْرَهُ بَيْنَ مَنْ يَلِيهِ، قَالَ: ثُمَّ أَتَمَّارَ إِلَى
الْحَلَّاقِ وَإِلَى الْجَنْبِ الْأَيْسَرِ، فَحَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أُمَّ سُلَيْمٍ. [٣١٥٥].

والابتداء في الحلق بالجانب الأيمن من رأس المخلوق

هذا الحديث فيه فوائد كثيرة منها - بيان الشئ في أعمال الحج يوم تَحْرَبُ بعد الدَّفْعِ من مُزْدَلَجَةَ، وهي أربعة أعمال: رمي جمرَةِ الْمُعْبَةِ، ثم نَحْرُ الْهَدْيِ أو ذَبْحُهُ^(١)، ثم لَحْلُقُ أو لَتْقِصِيرُ، ثم دُخُولُهُ إِلَى سَكَةِ فَيْطَلُوفَ طَرَفِ الْإِفْصَةِ، ويسعى بعده، إن لم يكن سعى بعد طَوَافِهِ، لِغَدُومٍ، فإن كان سعى بعده تَكْرَهَتْ عَادَتُهُ.

ولسنة في هذه الأعمال لأربعون أن تكون مرتبة كما ذكرنا، لهذه الحديث الصحيح، فإن خالف
ترتيبه فقدم مؤخر أو آخر مقدمًا جاز، للأحاديث لصحيحة التي ذكرها مسلم بعد هذا: «افعل ولا
تخرج» (٢).

(۲) فنی (شماره) : فنی

(۷) ضمیمه اول: ۳۲۵۶

وَأَمَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ قَالَ: قَبْدًا بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ، فَوَزَعَهُ الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ بَيْنَ النَّاسِ، ثُمَّ قَالَ بِالْأَيْسَرِ، فَصَنَعَ بِوَثْقٍ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا أَبُو طَلْحَةَ^(١)» فَدَقَعَهُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ.

[٣١٥٤] ٣٢٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْبَدَنِ فَتَخَرَّفَ، وَالْحَجَّامُ جَالِسٌ، وَقَالَ يَبْدُو عَنْ رَأْسِهِ، فَخَلَقَ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ، فَقَسَمَهُ فِيمَنْ يَلِيهِ ثُمَّ قَالَ: «اخْلُقِي الشَّقَّ الْآخَرَ» فَقَالَ: «أَيْنَ أَبُو طَلْحَةَ^(٢)» فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ. (المر ٣١٥٥).

[٣١٥٥] ٣٢٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَسَّانٍ يُخْبِرُ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجُمُرَةَ، وَنَحَرَ نُسُكَهُ وَحَقَّ، لَأَوَّلِ الْخَالِقِ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ فَخَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ تَوَلَّاهُ لَشَقِّ الْأَيْسَرِ، فَقَالَ: «اخْلُقِي فَخَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَ طَلْحَةَ، فَقَالَ: «اقْسِمُهُ بَيْنَ النَّاسِ». (الحمد ١٦٠٩٧)

ومنها: أنه يستحبُّ إذ قَدِمَ مِنَى أَنْ لَا يَخْرُجَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَ لُرْمِيٍّ، بَلْ يَأْتِيَ لِحَجْرَةٍ رَاكِبًا، كَمَا هُوَ فِعْرِيهَا، ثُمَّ يَدْعُو فَيَنْزِلُ حَيْثُ شَاءَ مِنْ مِنَى. ومنها: استحبابُ نحر الهدي، وأنه يَكُونُ بِمِنَى، وَيَجُوزُ^(١) حَيْثُ شَاءَ مِنْ بَقَاعِ الْحَرَمِ.

ومنها: أَنَّ الْحُلُقَ نُسْتُ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ التَّقْصِيرِ، وَأَنَّهُ يَسْتَحَبُّ فِيهِ بَدْءُ^(٢) بِالْجَانِبِ الْأَيْمَنِ مِنْ رَأْسِ الْمُحَلْقِ، وَهَذَا مِنْهُنَّ وَمِلَّةُ نَجْدِيٍّ، وَقَدْ أَبُو حَيْفَةَ: بَدْءُ بِجَانِبِ الْأَيْسَرِ. ومنها: طَهْرَةُ شَعْرِ الْأَدْمِيِّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِهَا، وَهَذَا قَالَ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ.

ومنها: نُشْرُكُ بِشَعْرَةِ اللَّهِ ﷻ وَجَوَازُ اقْتِنَائِهِ لِلتَّشْرُكِ. وعن^(٣) مَوَاسِئُ^(٤) الْإِمَامِ وَالْكَبِيرِ يَمِينِ أَصْحَابِهِ وَأَتْبَاعِهِ^(٥) فِيمَا يُقَرِّفُهُ عَلَيْهِمْ مِنْ عَطَاءٍ وَهَدِيٍّ وَنَحْوِهَا، وَ اللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ح) - وَهُوَ يَجُوزُ

(٢) فِي (ح) - الْبَدْءُ

(٣) فِي (خ) - وَهَذَا

(٤) كَذَلِكَ فِي «سَيَاحِثِ» ثَلَاثًا، وَلِغَيْبِهَا: مَسَادَرَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(٥) فِي (ط) - تَبَاعُهُ

واختشفوا في اسم هذا الرجل الذي خلق رأس رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فالصحيح المشهور أنه معتمر من عبدة الله العدوي، وفي «صحيح البخاري» قال: «زعموا أنه نعمر بن عبد الله^(١)». وقيل: سمى: جرث بن أمية بن ربيعة الكنني، يضم الكف مسوًى إلى كليب بن جشية، والله أعلم.



(١) أخرجه تيمخاري حديث ابن عمر رضي الله عنهما رقم ١٧٢٦، وفيه: خلق رسول الله ﷺ في حجة. ولم يذكر هذا ولا في موضع آخر أنه الزيد بن قنوه. بلغ ولم أقف عليها كذلك بعد مراجعة فروق نسخ في الطبعة السبائية قال: سقطت من حجر في «الفتح» (٥٦٦/٣) فيه: أهدت من خزيمة في «صحيحه» - [٢٩٣٠] من توجه الذي أخرجه تيمخاري منه في الحقاقي من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن متصل يسلم المذكور، قال: وزعموا أن الذي سمى معمر بن عبد الله بن قبلته، وبين أبو مسعود في «الطراغة» أن عدل. وزعموا: - ابن جويج الراوي عن ابن عمر.

٥٧ - [باب من خلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي]

[٣١٥٦] ٣٢٧ - (١٣٠٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِمْسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: وَقَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ يَوْمَئِذٍ لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْعُرْ، فَخَلَعْتُ قَبْلَ أَنْ أُنْحَرَ، فَقَالَ: «ادْبَعْ وَلَا حَرَجَ»، ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْعُرْ، فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، فَقَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ». قَالَ: فَمَا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا أُخَّرَ، إِلَّا قَالَ «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ». (المعجم: ٦٨٠٠، والبخاري: ٢٨٣).

[٣١٥٧] ٣٢٨ - (٠٠٠) وَخَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عِمْسَى بْنُ طَلْحَةَ التَّمِيمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ يَقُولُ: وَقَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِ رَجُلَيْهِ، فَصَفَّيْتُ نَاسًا يَسْأَلُونَهُ، فَيَقُولُ الدَّائِلُ مِنْهُمْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ أَشْعُرُ أَنْ الرَّمِيَ قَبْلَ النُّحْرِ، فَتَحَرْتُ قَبْلَ الرَّمْيِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَارْمِ وَلَا حَرَجَ». قَالَ: وَطَفِيقِي آخَرُ يَقُولُ: إِنِّي لَمْ أَشْعُرْ أَنَّ النُّحْرَ قَبْلَ الْخَلْقِ، فَخَلَعْتُ قَبْلَ أَنْ أُنْحَرَ،

باب جواز تقديم الذبيح على الرمي، والحلق على الذبيح

وعلى الرمي، وتقديم الطواف عليها كلها

قوله: (يا رسول الله، لم أشعر، فخلعت قبل أن أنحر، فقال: «ادبَعْ وَلَا حَرَجَ» ثم جاءه رجل آخر فقال: يا رسول الله، لم أشعر، فتحررت قبل أن أرمي، فقال: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ» فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قَدَّمَ أَوْ أُخَّرَ، إِلَّا قَالَ «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ» وفي رواية: (فما سمعته سئل يومئذٍ عن أمرٍ مما يَنسَى العَمْرَ ويجهل، من تقديم بعض الأمور قبل بعض، وأشبهاها، إِلَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْعَلُوا ذَلِكَ وَلَا حَرَجَ»). وفي رواية: (حلفت قبل أن أرمي، قال: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ»). وفي رواية: (قيل له في الذبيح، والحلق، والرمي، والتقديم، والتأخير، فقال: «لا حَرَجَ»).

الشرح:

قد سبق في الباب قبله أن أفعال يوم النحر أربعة: رمي جمرة العقبة، ثم الذبيح، ثم الحلق، ثم طواف الإفاضة، وأن المسئلة ترتيبها هكذا، فلم يخاف وقدم بعضها على بعض جاز

فَيَقُولُ: «الْحَرَجُ وَلَا حَرَجٌ» قَالَ: فَمَا سَمِعْتَهُ يُسْأَلُ بِمُؤَيَّدٍ عَنْ أَمْرِ مِمَّا يَنْتَسِي الْمَرْءُ وَيَجْهَلُ، مِنْ تَقْدِيمِ نَعْيِ الْأُمُورِ قَبْلَ بَعْضِ، وَأَشْبَاهِهَا، إِلَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْعَلُوا ذَلِكَ وَلَا حَرَجَ».

[أحمد ٦٤٨٦، والبصري ١٧٣٧].

[٣١٥٨] (١٠٠) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، عَنْ ضَالِحٍ، عَنِ ابْنِ

شِهَابٍ، بِوَقْعٍ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ الزُّهْرِيِّ رَأَى آجِرَهُ (أحمد ٧٠٣٦، والبصري ١٧٣٨)

لهذه الأحاديث، وبهذا فإن جماعة من سلف وهو ملعبها، ولشاعبي قول ضعيف؛ أنه إذا قُدِّمَ الحلق على الرمي ولصواف لزومه الدم، بناءً على قوله الضعيف؛ أن الحلق ليس بثبوت، وبهذا لقول هنا قال أبو حنيفة ومالك.

وعن سعيد بن حبيب ولحسن البصري والنخعي وقندة. ورواية شدّة عن ابن عباس أنه ^(٢) من قُدِّمَ بعضها على بعض لزومه دم، وهم محجوجون بهذه الأحاديث، فإن تأولوها على أن الحرمة نفي الإثم، وأدعوا أن تأخير يديه الدم يجوز، قلنا: طهر قوله ﷺ: «لا حرج» أنه لا شيء عليه مطلقاً، وقد صرح في بعضها بتقديم الحلق على الرمي كما قلنا.

وأجمعوا على أنه لو نحر قبل الرمي لا شيء عليه، وانفقوا على أنه لا فرق بين لعامد والساعي في ذلك في وجوب العدة وعدمها، ونما يختلفان في الإثم عند من يجمع التقديم، وله أعلم.

قوله ﷺ «ادبح ولا حرج»، «ارم ولا حرج» معناه فعل ما بقي ^(٣) عبث، وقد أجزأك ما فعلته، ولا حرج عليك في التقديم والتأخير.

قوله: (وقف رسول الله ﷺ على رحلته، فطيق ما سألوه) هذا دليل لجواز العودة على الرحلة للحاجة.

قوله: (فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قُدِّمَ أو أُخِّرَ) يعني: عن هذه الأمور الأربعة.

(١) في (ج) ثبته

(٢) في (ج) أن

(٣) في (ج): قد بقي.

[٣١٥٩] ٣٢٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَا هُوَ يُخْطَبُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَحْسِبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ كَذًا وَكَذَا قَبْلَ كَذًا وَكَذَا، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنْتُ أَحْسِبُ أَنْ كَذًا قَبْلَ كَذًا وَكَذَا، لَهُؤَلَاءِ الثَّلَاثِ، قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ» [المطهر ٣١٦٠].

[٣١٦٠] ٣٣٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ (ح). وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ بَكْرٍ فَكَرِوَايَةُ عِيسَى، إِلَّا قَوْلَهُ: لَهُؤَلَاءِ الثَّلَاثِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ، وَأَمَّا يَحْيَى الْأُمَوِيُّ فَقَبِي رِوَايَتِهِ: خَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرُ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، وَأَشْبَهَ ذَلِكَ. [بغوي ١٧٣٧] [المطهر ٣١٥٧].

[٣١٦١] ٣٣١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَا هُوَ يُخْطَبُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ). وفي رواية: (وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه، فجاءه رجل). وفي رواية: (وقف على راحته، فظفوا ناس يسألونه). وفي رواية: (وهو واقف عند الحجرة). قال القاضي عياض: قال بعضهم: الجمع بين هذه الروايات أنه موقف واحد، ومعنى (خطب): عندهم، قال القاضي: ويحتمل أن ذلك في موضعين: أحدهما: وقف على راحته عند الحجرة، ولم يقل في هذا: (خطب) وإنما فيه أنه (وقف وسئل). والثاني: بعد صلاة الظهر يوم النحر وقف للخطبة فخطب، وهي إحدى خطب الحج لمشروعهم يعلمهم فيها ما بين أيديهم من المناسك. هذا كلام القاضي^(١). وهذا الاحتمال الثاني هو الصواب. وخطب الحج لمشروعهم عندنا أربع:

أولها: بمكة عند الكعبة في اليوم السابع من ذي الحجة والثانية: ببصرة يوم عرفة. والثالثة: بمنى يوم النحر. والرابعة: بمنى في الثاني من أيام التشريق.

رَجُلٌ فَقَالَ: حَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ؟ قَالَ: «لَا ذَبْحَ وَلَا حَرَجَ» قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ قَالَ: «أَرُمَ وَلَا حَرَجَ». [نظر: ٣١٥٧].

[٣١٦٢] ٣٣٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَةٍ يُوْنِي، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. [أحمد: ١٦٨٨٧] [نظر: ٤٣١٥٧].

[٣١٦٣] ٣٣٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرٍ ذُو: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَوْمَ النَّحْرِ، وَمُوَ وَاقِفٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي حَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: «أَرُمَ وَلَا حَرَجَ» وَأَتَاهُ آخَرُ، فَقَالَ: إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «أَرُمَ وَلَا حَرَجَ» وَأَتَاهُ آخَرُ، فَقَالَ: إِنِّي أَقْضَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ قَتْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «أَرُمَ وَلَا حَرَجَ» قَالَ: فَمَا رَأَيْتُهُ سَأَلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «افْعَلُوا وَلَا حَرَجَ». [أحمد: ٦٩٥٧] [نظر: ٣١٥٦].

[٣١٦٤] ٣٣٤- (١٣٠٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَارُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ، وَالْحَلْقِ، وَالرَّمْيِ، وَالتَّقْلِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ». [أحمد: ١٦٣٨، والبيهقي: ١٧٣٤].

وكلها خطبة فردة وبعد صلاة الظهر، إلا التي بنمرة فيها خصلتان رقيب صلاة الظهر، وبعد الرواب، وقد ذكرت أدلتها كلها من الأحاديث لصحيفة في «شرح المذهب»^(١). والله أعلم



٥٨ - [باب استحباب طواف الإفاحة يوم النحر]

[٣١٦٥] ٣٣٥ - (١٣٠٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - أَخْبَرَنَا عُمَيْرُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاحَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنًى. قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفِيضُ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ بِمِنًى، وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ. [أحمد: ٤٨٩٨، وإسحاق: مصنف: ١٧٣٢٢].

[٣١٦٦] ٣٣٦ - (١٣٠٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، الْأَزْرَقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ شَيْءٍ عَقَلْتَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ بِمِنًى، قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: افْعَلْ مَا يَفْعَلُ أَمْرُؤُكَ. [أحمد: ١١٩٧٥].

[إسحاق: ١٦٥٣].

باب استحباب طواف الإفاحة يوم النحر

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاحَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنًى). هكذا صحَّ من رواية ابنِ عمر، وقد سبق في باب صفة حجة النبي ﷺ في حديث جابر الطويل أَنَّهُ ﷺ أَفَاحَ إِلَى الْبَيْتِ يَوْمَ النَّحْرِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ، وَذَكَرْنَا هُنَاكَ الْجَمْعَ بَيْنَ لِرَوَايَاتٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وفي هذا الحديث إثبات طواف الإفاحة، وأنه يستحبُّ فعله يومَ النحر وأَوَّلَ السَّهَرِ. وقد أجمع العلماء على أَنَّ هَذَا طَوَافٌ - وَهُوَ طَوَافُ الْإِفَاحَةِ. رَكَزٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ، لَا يَصِحُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فَعْلُهُ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الْيَوْمِ وَالْحَجَرِ وَالْحَقِّ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْهُ وَفَعَلَهُ فِي أَيَّامٍ لِتَشْرِيقِ أَجْزَاءِ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى مَا بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَاتَى بِهِ بَعْدَهُ، أَجْزَأُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَ، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ. وَقَدْ مَالَتْ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا تَطَوَّعُوا لِرَبِّهِ مَعَهُ دَمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) تقدم حديث جابر الطويل، برقم: ٢٩٥١.

٥٩ - [باب استحباب النزول بالخصب يوم النفر والصلاة به]

[٣١٦٧] ٣٣٧ - (١٣١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَهُمَزُ كُنُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ. [المعجم: ١٩٦٢٤].

[٣١٦٨] ٣٣٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بَنِي مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى التَّخَصُّبَ سُنَّةً، وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْحَضْبَةِ. قَالَ نَافِعٌ: قَدْ خُصِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ

[٣١٦٩] ٣٣٩ - (١٣١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَزَلَ الْأَبْطَحَ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ إِذَا خَرَجَ. [أحمد: ٢٤١٤٢، وصحاح: ١٧٦٥].

[٣١٧٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمْدٌ، يُغْنِي بَنِي زَيْدٍ (ع). وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [٣١٦٩ - ٣١٧٠].

باب استحباب نزول المخصب يوم النفر، وصلاة الظهر وما بعدها به

ذَكَرَ مَسْمُومٌ فِي هَذَا السَّبَبِ لِأَحَادِيثٍ فِي نَزْوِي النَّبِيِّ ﷺ بِالْأَبْطَحِ يَوْمَ النَّفْرِ، وَهُوَ الْمُحْصَبُ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ وَالْخُلَفَاءُ ﷺ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ، وَأَنَّ عَائِشَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ كَانَا يَقُولَانِ بِهِ، وَيَقُولَانِ: هُوَ عَزْلُ اتِّفَاقِي لَا مَقْصُودٌ، لِحُصْنِ خِلَافَتِ بَيْنِ الصَّحَابَةِ ﷺ.

وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَلِجَمْعٍ اسْتِحْبَابُهُ، اقْتِضَاءُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْخُلَفَاءِ لِارْتِدَادِهِمْ وَغَيْرِهِمْ. وَاجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَنَهَيْتَ بِهِ بَعْضُ اللَّيْلِ أَوْ كُنْهَهُ اقْتِضَاءُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[٣١٧١] ٣٤٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا هُبَيْرُ بْنُ حَمِيدٍ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ كَانُوا يَتَزَلُّونَ الْأَبْطَحَ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ، وَقَالَتْ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّهُ كَانَ مُزِلًّا أَسْمَحَ لِحُرُوجِهِ. (الحدود: ٢٥٨٨٥) روى في: [٣١٦٩].

[٣١٧٢] ٣٤١ - (١٣١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ، (إِنَّمَا هُوَ مَنَزِلُ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ). (احمد: ١٩٢٥).
ولساري: ١٧٦٦.

[٣١٧٣] ٣٤٢ - (١٣١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ أَبُو رَافِعٍ: لَمْ يَأْمُرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُنْزِلَ الْأَبْطَحَ حِينَ خَرَجَ مِنْ مِثْنَى، وَلَكِنِّي جِئْتُ فَضَرَبْتُ فِيهِ قُبْنَةً، فَجَاءَ فَتَزَلَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ: قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ قَالَ: عَنْ أَبِي رَافِعٍ: وَكَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ.

(والبطلحاة) و(عجيف بني كنانة) اسمٌ لشيء واحد، وأصل العجيف: كل ما انحدر عن السجلى، وارتفع عن السجلى^(١).

قوله: (يوم التروية) هو الثامن من ذي الحجة، وسبق بيانه مراتب.

قوله: (أسمح لحروجه) أي: أسهل لحروجه رجعا إلى المدينة.

قوله: (حدثنا قُتَيْبَةُ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ) كذا^(٢) هو في معظم النسخ ومعتاد: أن الرواية الأوسى، وهي رواية قُتَيْبَةَ وَزُهَيْرٍ، فالأولى فيها، (عن ابنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ)، وأما رواية أبي بكر فغيرها: (عن ابنِ

(١) في (ص): قيل، وهو خطأ.

(٢) في (ج): هكذا.

[٣١٧٤] ٣٤٣ - (١٣١٤) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «نَزَلَ عَذَابٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ» [الطحاوي ١: ٢٨٩].
وغيره ٢: ٢١٧٥.

[٣١٧٥] ٣٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَحْنُ بَنِي: «لَنَحْنُ نَأْزِلُونَ عَذَابَ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ، وَذَلِكَ أَنْ قُرِئْنَا وَبَنِي كِنَانَةَ تَحَالَفَتْ عَلَى نَبِيِّ قَاسِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ أَنْ لَا يُنَاجِحُوهُمْ، وَلَا يُبَايِعُوهُمْ، حَتَّى يُسَيِّمُوا إِلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَفِي بِذَلِكَ الْمُخَصَّبِ» [أحمد ٠: ٧٢٤٠، والطحاوي ١: ٢٨٩٠].

عينة، عن صالح؛ قال: سمعتُ سليمانَ، وهله لروايةٍ أكملُ من روايةٍ (عن) لأن لسمعاً محتجٌ به بالإجماع، وفي نسخةٍ خلافاً ضعيفٌ. وإن كان قد شهد غير مدلسٍ، وقد سبقنا لمسألة^(١)، ووقع في بعض النسخ: (قال أبو بكر في روايةٍ صالح) وفي بعضها: (قال أبو بكر في رواية: عن صالح، قال: سمعتُ سليمانَ) والصوابُ لروايةِ الأولى، وكذا نصها نصي عن روايةِ الجمهور، وقد: هي الصوابُ^(٢).

قوله: (وكان على قُلُوبِ النَّبِيِّ ﷺ)، هو فتح الثاء والقاف، وهو متاعُ المسافرين وما يحمله على دوابه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَحْمِلُ الْعَوَالِمَ﴾ [النمل ٤٧].

قوله ﷺ: «نَزَلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَذَابٌ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ»
أما (الخيف) فسوقٌ بينه وصبيه^(٣)، وبما قال النبي ﷺ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَسَاءَلُونَ إِنْ قَامَ ذَلِكَ هَذَا ۖ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِكُمُ الْبَأْسَ﴾ [التكوير ٢٧].

(١) انظر (٦٨/١)

(٢) إكمال المجموع: (٣٩٥/٤)

(٣) قرأ في أول الباب حيث يته بقله: وأصل الخيف: كلُّ ما العذر. وبح: وم أثبت على خبثه هذه كلمة في هذا الكتاب. وقد ضبطها في كتابه التحرير القدر للشيخ من: ١٥٧٧ لكان: قوله: مسجد خيف: يفتح شاءً بمجمله. وهذا وضبطه المحرزي في التمهيد في التريب: لمعربته من: ١٥٨٠؛ فلهذا: والضيف: بالسين المكيان يعرفون: نحون خيف من: -

[٣١٧٦] ٣٤٥ - (١١٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شَهَابٌ: حَدَّثَنِي زُرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْوَلْنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ، إِذَا فَتَحَ اللَّهُ - الْحَيْفَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ». [أحمد: ١٨٣٧٧، [ويعتبر: ١٣١٧٥].

ومعنى «تقاسموا على كفر»: تحالفوا وتعاضدوا عليه، وهو تحالفهم على إخراج النبي ﷺ وبني هاشم وبني المطلب^(١) من مكة إلى هذا الشعب، وهو حَيْفُ بني كنانة، وكتبوا بينهم الصحيفة المشهورة، وكتبوا فيها أنواعاً من الباطل وقطعة لرحم والكفر، فأرسل الله تعالى عليها الأرملة^(٢) فأكلت كل ما فيها من كفر وقطعة رحم وباطل، وتركت ما فيها من ذكر الله تعالى، فأخبر جبريل للنبي ﷺ بذلك، فأخبر به النبي ﷺ عنه أب طالب، فجاء إليهم أبو طالب فأخبرهم عن النبي ﷺ بذلك، فوجدوه كما أخبر، والقصة مشهورة^(٣).

قد بعض العلماء: وكان نزوله ﷺ من^(٤) ذكر الله تعالى على الظهر بعد الاختفاء، وهي إظهار دين الله تعالى، والله أعلم.



(١) في (ع): بني المطلب، وهو حص.

(٢) الأرملة: حويصة بن هاشم تشبه الشمن فأكلت بدخشي.

(٣) انظر تفسير ومغازي: لابن إسحاق ص ١٦١، وسيرة ابن هشام (١/ ٣٧٦)، ودلائل النبوة لأبي نعيم (١/ ٢٦٦)، ودلائل النبوة لديبوقي: (٢/ ٣١٢).

(٤) في (هـ): هذا.

التَّشْرِيقُ، وَالتَّرْخِيفُ فِي تَرْكِهِ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ

[٣١٧٧] ٣٤٦ - (١٣١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ ، قَالَا :
 حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (ر) ، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَاللَّفْظُ لَهُ ، حَدَّثَنَا أَبِي ،
 حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ لِعَبَّاسَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اسْتِئْذَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 أَنْ يَسُتَ بِمَكَّةَ لِيَأْتِيَ مِنْهُ مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ ، فَأُذِنَ لَهُ . [الصحيح ٤٧٣١ ، وسنن ١٧٤٥] .

**باب وجوب المبيت بمنى ليالي أيام التشريق،
والترخيص في تركه لأهل السقاية**

قوله: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. حدثنا ابن نمير وأبو أسامة. قالا: حدثنا عبد الله، عن داود) هكذا هو في معظم النسخ ببلاغات^(١) أو كلها، ووقع في بعض نسخ صغيرة: (وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا داود وأبو أسامة) فجعل (داوداً) بدلاً (ابن نمير).

قال أبو علي الغساني والقاضي - هكذا وقع في رواية ابن مائان عن ابن سفيان عن مسلم، قال - ووقع في رواية أبي أحمد الجنودي عن ابن سفيان: (عن زعيم) قال، وهذا وهم، ولصواب: (ابن زعيم) قال، وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المستدرك»^(٧٢) - هذا كلامهما^(٧٣).

وإنما ذكر خلف الواسطي في كتابه «الأطراف»: حدث أبو بكر بن أبي شيبة، حدث بن نمير وأبو أسامة، ولم يذكر زهيراً.

قرله : (استاذن لعاس رسول الله ﷺ أن يبيت بحكمة لبالي متى من أجل سقايته، فأذن له) علما يدل للمسلمين :

إحدهما: أن لمبيث بحقٍ لِبالي أيام التشريق مأمورٌ به، وهذا متفقٌ عليه، لكن اختلفوا - هل هو

(۹) قمر (ع): تسبیح پلاٹینا

(٧) العتق عليه ان يرضى به المولى: ١٤٣٧ هـ.

(3) **القيد المجلد:** (١٠/٢٤١-٨٤٢)، **وإكمال نصه:** (١/٢٩٦).

[٣١٧٨] (٥٥٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ (ح) ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِيمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . إسناده صحيح ، والحدِيث [٣١٧٨] .

وَأَجِبْ ، أَمْ ^(١) سَنَةٌ ؟ وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ . أَصْحُحُهُمَا : وَاجِبٌ ، وَهُوَ تِلْكَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ . وَالثَّانِي - سَنَةٌ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْحَسَنِ وَأَبُو حَنِيفَةَ ، فَصَّ أَوْجِهَهُ أَوْجِبَ الدَّمُ فِي تَرْكِهِ ، وَإِنْ قُلْتَ : سَنَةٌ ، لَمْ يَجِبِ الدَّمُ بِتَرْكِهِ ، لَكِنْ يَسْتَحِبُّ .

وَفِي قَدْرِ لَوَاجِبٍ مِنْ هَذِهِ الْمَبِيتِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ : أَصْحُحُهُمَا : الْوَاجِبُ : مُعْظَمُ اللَّيْلِ . وَالثَّانِي : سَاعَةٌ .

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : بِجَوْرِ لَأَهْلِ السَّقَايَةِ أَنْ يَتْرَكُوا هَذَا الْمَبِيتَ ، وَيَذْهَبُوا إِلَى مَكَّةَ لِيَسْتَقُوا بِالْمِلِّ الْمَاءَ مِنْ زَمْزَمَ وَيَجْعَلُوهُ فِي الْجِبَابِ مُسَبَّلًا لِمَشَارِبِهِمْ وَغَيْرِهِمْ ، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بآلِ الْعَبَّاسِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بَلْ كُلُّ مَنْ تَوَلَّى السَّقَايَةَ كَانَ لَهُ هَذَا ، وَكَذَلِكَ لَوْ أُحْدِثَتْ سَقَايَةٌ أُخْرَى ، كَانَ لِنَقَائِمِ بَنِيهَا تَرْكُ الْمَبِيتِ ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ .

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : نَخْتَصُّ الرِّحْصَةَ بِسَقَايَةِ الْعَبَّاسِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : تَخْتَصُّ بِآلِ الْعَبَّاسِ ^(٢) . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : تَخْتَصُّ بِبَنِي هَاشِمٍ مِنْ آلِ الْعَبَّاسِ وَغَيْرِهِمْ . فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَجَوِّبُ لِأَصْحَابِنَا ، أَصْحَابُ الْأَوَّلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ رِيقَايَةَ الْعَبَّاسِ حَقٌّ لآلِ الْعَبَّاسِ ، كَانَتْ لِلْعَبَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَأَعَزَّهِ النَّبِيُّ ﷺ نَهَ فِيهِ لآلِ الْعَبَّاسِ أَبَدًا .



(١) فِي (ج) : أَوْ .

(٢) فِي (ص) : عَبَّاسٍ .

[٣١٧٩] ٣٤٧ - (١٣١٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ الضَّرِيرُ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ : حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْكَعْبَةِ ، فَأَذَهُ أَعْرَبِيٌّ ، فَقَالَ : مَا لِي أَرَى بَنِي عَمِّكُمْ يَسْقُونَ الْعَسَلَ وَاللَبَنَ ، وَأَنْتُمْ تَسْقُونَ النَّبِيذَ؟ أَيْنَ سَابِقَةٍ بِكُمْ ، أَمْ مِنْ يُحْلِي؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، مَا يَنْبَغُ مِنْ حَاجَةٍ وَلَا نُحْلِي ؛ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَخَلْفَهُ أُسَامَةُ ، فَأَمْسَقَنِي ، فَأَتَيْنَاهُ بِإِنَاءٍ مِنْ نَبِيذٍ فَشَرِبَ ، وَسَقَى فَضْلَهُ أُسَامَةَ ، وَقَالَ : « أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ ، كَذَا فَاصْنَعُوا » فَلَا تُرِيدُ تَغْيِيرَ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . (أحمد : ٢٥٢٨) .

بَابُ فَضِيلَةِ الْقِيَامِ بِالسَّقَايَةِ ، وَالثَّنَاءِ عَلَى أَهْلِهَا ، وَاسْتِحْبَابِ الشُّرْبِ مِنْهَا

قوله : (قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَخَلْفَهُ أُسَامَةُ ، فَأَمْسَقَنِي فَأَتَيْنَاهُ بِإِنَاءٍ مِنْ نَبِيذٍ فَشَرِبَ ، وَسَقَى فَضْلَهُ أُسَامَةَ ، وَقَالَ : « أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ ، كَذَا فَاصْنَعُوا ») .

هذا الحديث فيه دليلٌ للمسائل التي ترحمتُ عليها ، وقد اتفق أصحابنا على أنه يستحبُّ أن يشربَ لحاجٍّ وغيره من نبيذ سقاية العباس لهذا الحديث ، وهذا نبيذ ماءٍ محلى بزيبٍ أو غيره ، بحيث يطيب طعمه ولا يكون مُسَكَّرًا ، فأما إذا حال زمنه وصار مُسَكَّرًا فهو حرامٌ

وقوله ﷺ : « أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ » معناه : فعلتمُ الحسَنَ الجميلَ ، فيؤخذُ منه استحبابُ الثَّنَاءِ عَلَى أَصْحَابِ السَّقَايَةِ ، وَكُلِّ صَاحِبِ جَمِيلٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



٦١ - [باب في الصدقة بلحوم الهدى، وجلودها، وجلالها]

[٣١٨٠] ٣٤٨ - (١٣١٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْثَى، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْيُو، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجْنَتَيْهَا، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا، قَالَ: «نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ صَدَقَاتِنَا». [أحمد ١١٣٢٥].

باب الصدقة بلحوم الهدايا وجلودها وجلالها،

ولا يعطي الجزار منها شيئاً، وجواز الاستنابة في القيام عليها

قوله: (عن علي بن أبي طالب قال أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بُذْيُو، وأن أتصدق بلحمها وجلودها وأجنتها، وأن لا أعطي الجزار منها شيئاً، وقال: «نحن نعطي من صدقاتنا»).

قال أهل اللغة: سُمِّيَتْ لِبْدُنُهُ لِعَظَمَتِهَا، وَيُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَيُطْلَقُ عَلَى الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالغَنَمِ، هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَلَكِنْ مَعْظَمُ سَتَعْمَالِهَا فِي الْأَحَادِيثِ وَكُتُبِ لَفْقَةٍ فِي إِبِلٍ خَاصَّةً.

وفي هذا الحديث فوائد كثيرة: منها: «استحبات سوق الهدى، وجواز النياحة في نحره، والقيام عليه وتفرقه، وأنه يُتَصَدَّقُ بلحمها وجلودها وجلالها، وأنها تُجَدُّ، و«ستحبر أن يكون جلاً حسناً، وأن» لا يُعْطَى لجزر متها، لأنَّ عطيته عوض عن عمله فيكون في معنى بيع جزء منها، وذلك لا يجوز».

وفيه جواز لا استتجار على لنحر ونحره، وملهث أنه لا يجوز بيع جلد الهدى ولا الأضحية، ولا شيء من أجزائهما، لا بما يُتَفَعَّ^(١) به في البيت ولا بغيره، سواء كان تطوعاً أو واجِباً، لكن إذا كان تطوعاً لمه الانتفاع بالجلد وغيره، بالنسب وغيره، ولا يجوز عطاء الجزار منها شيئاً بسبب جزارته، هذا ملهث، وبه قال عطاء والنعمي ومالك وأحمد وإسحق.

(١) في (ج): أنه.

(٢) في (ص) و(هـ): لأنه لا يفتح، وهو خيالي.

[٣١٨١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو اسْنَادُ وَرَهِيرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا:

حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَوِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [مسند: ١٥٩٢، والبخاري: ١٧١٦، ١٠٠٠].

[٣١٨٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ

إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، بِمَا لَهَا مِنْ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ

مُحَايِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا أَجْرُ الْجَارِ.

[الحديث: ١٢٠٩، ونيخاري: ٢١٧٠٧].

وحكى ابن المنذر عن ابن عمر، وأحمد وإسحاق، أنه لا بأس ببيع جلد حديه، ويتصدق بثمنه،

قال: ورخص في بيعه أبو ثور، وقال النخعي والأوزاعي: لا بأس أن يشتري به الثوب والخنجر

والقاس والميزان والحواف. وقال الحسن البصري: يجوز أن يعطي الجزار جلدها^(١)، وهذا مناهج

للسنة، والله أعلم.

قال القاضي: التجليل سنة، وهو عند العلماء مختص بالإبل، وهو مما اشتهر من عمل السلف،

قال: ومن رأى مالكاً والمثاعي وأبو ثور وإسحاق، قالوا: ويكون بعد الإشعار، لئلا يقطع بالسم،

قالوا، ويستحب أن تكون قيمتها ونفاسها بحسب حاج الهندي، وكان بعض السلف يجمل بالوشى،

وبعضهم بالحبرة، وبعضهم بالقططي والملاحي والأزرق، قال مالك: وتشق على الأسمدة إن كانت

قليلة الثمن لئلا تفسد.

قال مالك: وما علمت من ترك ذلك إلا ابن عمر، استبقاء للثياب، لأنه كان يجمل الجلال المرفعة

من الأساط والبزود^(٢) والحرير، قال: وكان لا يجمل حتى يغسل من مئتي إلى عرفت، قال: وزوي عنه

أنه كان يجمل من ذي الخليفة، وكان يعقد أطراف الجلال على أذن بها، فإذا مشى ليلة نزعها، فإذا كان

يوم عرفة جالها، فإذا كان عند النحر نزعها لئلا يصيبها الدم.

قال مالك: أما الجلال^(٣) فتزغ في الليل لئلا يخرقها الشوك، قال: وسحب إن كنت الجلال

(١) (إشارة على مناصب المعاصم): (٣٤٤/٣).

(٢) في (ج) البزود، وفي (إكمال المعاصم): البزود والحبرة.

(٣) في (ص) (وما): الحبر، والمحيط موافق لما في (إكمال المعاصم).

[٣١٨٣] ٣٤٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَدْ أَخْرَأَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بَدَنِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْسِمَ بِدَنِهِ كُلِّهَا - لِحُومِهَا وَجُلُودِهَا وَجَلَالِهَا - فِي الْمَسْكِينِ، وَلَا يُعْطِيَ فِي جِزَارِهَا مِنْهَا شَيْئًا. [توضيح: ٨٩٧] (١٣١٨١).

[٣١٨٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكٍ الْجَزَوِيُّ أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ، بِمِثْلِهِ. [١٣١٨١].

مرتفعة أن يترك شقها، وأنه لا يجعلها حتى يقدوا إلى عرفات، فإن كانت بشعر يمسح فمن حين يحرم يشق ويحلق، قال القاضي: وفي شق الجلال على لأمنية فائدة أخرى، وهي إظهار الإشعار، مثلاً يستتر تحته^(١).

وفي هذا الحديث لصدقة بالجلال، وهكذا قاله العلماء، وكان ابن عمر أولاً يكسوها الكعبة، فلما كسبت الكعبة تصدق بها، والله أعلم.



٦٢ - [بَابُ الْأَشْتِرَاكِ فِي الْهَدْيِ، وَاجْزَاءِ

الْبَقَرَةِ وَالْبَدْنَةِ كُلُّ مَنُهَا عَنْ سَبْعَةٍ]

[٣١٨٥] ٣٥٠ - (١٣١٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ، الْبَدْنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. (الحد ١٣١٢٧)

[٣١٨٦] ٣٥١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُشْتَرَكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدْنَةٍ. [نظر ٣١٨٥].

[٣١٨٧] ٣٥٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ،

بَابُ جَوَازِ الْأَشْتِرَاكِ فِي الْهَدْيِ، وَاجْزَاءِ الْبَدْنَةِ وَالْبَقَرَةِ،

كُلُّ وَاحِدَةٍ^(١) مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةٍ

قوله: (عن جابر بن عبد الله) قال: نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية، البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة). وفي الرواية الأخرى: (خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقرة، كل سبعة منا في بدنة). وفي الرواية الأخرى: (اشتركتنا مع النبي ﷺ في الحج والعمرة، كل سبعة في بدنة).

في هذه الأحاديث دلالة لجواز الاشتراك في الهدى، وهي لمسألة خلاف بين العلماء، فمذهب الشافعي جواز الاشتراك في الهدى، سواء كان تفلوعاً أو واجباً، وسواء كانوا كلهم متقربين أو بعضهم يريد القرية وبعضهم يريد سحماً، ودليله هذه الأحاديث، وبهذا قال أحمد وجمهور العلماء.

وقال داود وبعض المالكية: يجوز الاشتراك في هدي التطوع دون الواجب، وقال مالك: لا يجوز مطلقاً، وقال أبو حنيفة: يجوز إن كانوا كلهم متقربين وآلاً فلا. وأجمعوا على أن لشاة لا يجوز الاشتراك فيها.

(١) في (ح). واحد.

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَحَرْنَا الْبَعِيرَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ. [الحمد: ١٩٢٢٩].

[٣١٨٨] ٣٥٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اشْتَرَكْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، كُلُّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ، فَقَالَ رَجُلٌ لَجَابِرٍ: ابْشُرْكَ فِي الْبَدَنَةِ مَا يُشْتَرَكُ فِي الْجَزُورِ؟ قَالَ: مَا هِيَ إِلَّا مِنَ الْبَدَنِ. وَخَصَّرَ جَابِرُ الْحَدِيثَ، قَالَ: تَحَرْنَا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ بَدَنَةً، اشْتَرَكْنَا كُلُّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ. [الحمد: ١٩٠٤٣].

[٣١٨٩] ٣٥٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَأَمَرْنَا

وفي هذه الأحاديث: أَنَّ الْبَدَنَةَ تَجْزِيءُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَغَنَومُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَقَامُ سَبْعِ شِيعَةٍ، حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَى الْمَحْرَمِ سَبْعَةٌ مَعَهُ بِغَيْرِ جَزَاءٍ الْعَصِيدِ، وَفِيحَ عَهْدِ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ، أَجْزَأُهُ عَنِ الْجَمِيعِ.

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ لَجَابِرٍ: ابْشُرْكَ فِي الْبَدَنَةِ مَا يُشْتَرَكُ فِي الْجَزُورِ؟ قَالَ: مَا هِيَ إِلَّا مِنَ الْبَدَنِ).

قال العلماء: (الْجَزُورُ) يَفْتَحُ الْجِجَمُ، وَهِيَ الْبَعِيرُ.

قال القاضي: وَفَرَّقَ هُنَا بَيْنَ الْبَدَنَةِ وَالْجَزُورِ، لِأَنَّ الْبَدَنَةَ وَاهِدَتِي مَا ابْتَدَأَ إِهْدَاهُ عِنْدَ إِحْرَامِهِ، وَالْجَزُورُ مَا اشْتَرَى بَعْدَ ذَلِكَ لِيُحَرَّ مَكَانَهَا، فَتَوَهَّمُ الْمَسْأَلَةُ أَنَّ هَذَا أَحَقُّ مِنِّي لِاشْتِرَاكِ، فَقَالَ فِي جَوَابِهِ: إِنَّ (١) الْجَزُورَ لَمَّا اشْتَرَيْتَ لِنَفْسِكَ عَمَلًا لِحُكْمِهَا كَالْبَدَنِ (٢).

وقوله: (مَا يُشْتَرَكُ فِي الْجَزُورِ) هَكَذَا هُوَ فِي الْمَسْنَخِ: (مَا يُشْتَرَكُ) وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهُوَ (مَا) بِمَعْنَى (لَنْ) وَلَقَدْ جَاءَ (٣) ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدُورَةً، أَيْ: اشْتَرَاكَ لَا اشْتَرَاكَ فِي الْجَزُورِ.

قوله: (فَأَمَرْنَا إِذَا أَحْلَلْنَا أَنْ نُهْدِيَ، وَنَجْتَمِعَ النَفَرُ مِنَّا فِي الْهَلْيَةِ، وَذَلِكَ حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْلُؤُوا مِنْ حَجَّتِهِمْ). فِي هَذَا فَرَاغٌ:

(١) مائطتان: (١) من (ص).

(٢) لا أكمل المعنى: (٢/٤٠٣).

(٣) في (ص): جاز.

إِذَا أَخْلَلْنَا أَنْ نُهْدِي، وَيَجْتَمِعَ النَّفَرُ مِنَّا فِي الْهَدْيَةِ، وَذَلِكَ حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوا مِنْ حَجِّهِمْ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ. [المصدر: ١٢٦٥].

[٣١٩٠] ٣٥٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَقَدَمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَتَمَتَّعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ، فَتَذْبَحُ الْبَقَرَةَ قَبْلَ سَعَةِ، تَسْتَرْكُ فِيهَا (أحد) ١٢٦٥.

[٣١٩١] ٣٥٦ - (١٣١٩) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَائِشَةَ بَقْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ. (سر) ١٣١٩.

[٣١٩٢] ٣٥٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنِي سَمِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ بَكْرٍ: عَنْ عَائِشَةَ، بِقَرَّةٍ فِي حَجَّجِهِ. [المصدر: ١٣٠٤٤].

منها: وجوب الهدْي على المتمتع، وحوار الاشتراك في البدنة الواجبة، لأن دم التمتع واجب، وهذا الحديث صريح في الاشتراك في الواجب، خلافاً لما قاله مالك، كما قدّمناه عنه قريباً.

وفيه دليل لجواز ذبح قدي التمتع بعد التحلل من العُمْرة، وقيل لإحرام بالحج. وفي المسألة خلاف وتفصيل؛ فملحّنا أن دم التمتع إما يجب إذا قرع من العُمْرة ثم أحرم بالحج، وهو إجماع الحجّ يجب الدم، وفي وقت جوازه ثلاثة أوجوه: الصحيح الذي عليه الجمهور: أنه يجوز بعد فراغ العُمْرة وقبل الإحرام بالحج. والثاني: لا يجوز حتى يحرم بالحج. ولثالث: يجوز بعد الإحرام بالعُمْرة، والله أعلم.

قوله: (عن جابر بن عبد الله قال: كنا نتمتع مع رسول الله ﷺ بالعُمْرة، فتذبح البقرة عن سبعة). هذا فيه دليل لمذهب صحيح عند الأصوليين أن نفقة^(١) (كان) لا تقتضي التكرار، لأن إحرامهم بالتمتع بالعُمْرة إلى الحجّ من النبي ﷺ إنما وُجد مرة واحدة، وهي حجة الوديع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) في (ص): للفظ.

٦٣ - [باب نحر البدن قياماً مقيدة]

[٣١٩٣] ٣٥٨ - (١٣٢٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ أَمَى عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يَنْحَرُ بِدَنَّتِهِ بَارِكَةً، فَقَالَ: ابْعَثْهَا قِيَاماً مُقَيَّدَةً، سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ. (أحمد ١٤٥٩، وسهري ١٧١٣).

باب استحباب نحر الإبل قياماً معقولة

قوله: (ابْعَثْهَا قِيَاماً مُقَيَّدَةً، سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ). ولا المقيدة: المعقولة، فيستحب نحر الإبل وهي قائمة معقولة اليد اليسرى، صَحَّ فِي مَسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنْحَرُونَ لِبَدَنَةِ مَعْقُولَةِ الْيُسْرَى. قائمة على ما بقي من قوائمها^(١)، وإسناده على شرط مسلم. وأما البقر والغنم فيستحب أن تدبج مضجعة على جنبها الأيسر، وتترك رجلها اليمنى، وتشد قوائمها ثلاث.

وهذا الذي ذكرناه^(٢) من استحباب نحرها قياماً معقولة هو مذهب الشافعي ومالك وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة والفرج يستوي نحرها قائمة وبركة في الفصيدة. وحكى القاضي عن عطاء^(٣) أن نحرها بركة الفضل، وهذا مخالف للشيخ^(٤)، والله أعلم.



(١) مسند أبي داود: ١٧١٧.

(٢) في (ج): فكونه.

(٣) في (ج) و(هـ) طائفة، وانمى من (ج) وهو يوقع لمد في الإكثار المصلحة.

(٤) الإكثار معلوم: (٤٠٥/٤).

٦٤ - [باب استحباب بغث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه،

واستحباب تقليديه، وهتل القلائد، وأن باعته لا يصير محرماً، ولا

يُحْزَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِذَلِكَ]

[٣١٩٤] ٣٥٩ - (١٣٢١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ

(ح). وَحَدَّثْتُ فُتَيْبَةَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَشْرَةَ بَنَاتِ

عُمَرَ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلُ قَلَائِدَ هَدْيِهِ، ثُمَّ

لَا يَجْتَنِبُ شَيْئاً وَمَا يَجْتَنِبُ الْمُحَرَّمُ. [المجلد: ٢٤٥٦٤، والحدود: ٢٦٩٨].

[٣١٩٥] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ

شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [المجلد: ٣١٩٤].

باب استحباب بغث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه،

واستحباب تقليديه، وهتل القلائد، وأن باعته لا يصير محرماً،

ولا يحزم عليه شيء بسبب ذلك

قولها: (كان رسول الله ﷺ يهدي من المدينة، فأقبل قلائد هديه، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب

المحرم)، فيه دليل على استحباب الهدى إلى الحرم، وأن من لم يذهب إليه يستحب له معته مع غيره:

واستحباب تقليديه وإشعره، كما جاء في الرواية الأخرى بعد هذه، وقد سبق ذكر الخلاف بين العلماء

في الإشعر، ومذهبننا وسدنت الجمهور مستحباب الإشعر والتقليد في الأبل والبقر، وأما لعنم

فيمتنع فيها التقليد وحده.

وفيه استحباب هتل القلائد، وفيه أن من مع هديه لا يصير محرماً، ولا يحزم عليه شيء مما يحرم

على المحرم، وهذا مذهب ومذهب العلماء كافة، إلا رواية حكيث^(١) عن أبي عيسى وابن عمر،

وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبيرة، وحكمها الخصامي عن أهل الرأي أيضاً: أنه إذا فعله لزمه اجتناب ما

[٣١٩٦] ٣٦٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَدَا، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَخَنَفُ بْنُ هِشَامٍ وَتُفَيْيَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيَّ أَقْبِلُ فَلَا يَدُ هُدًى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَنْحَوِي. [احمد: ٢٤٠٨٤ و ٢٥٥٨١]

[باطل: ٣١٩٤].

[٣١٩٧] ٣٦١ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: كُنْتُ أَقْبِلُ فَلَا يَدُ هُدًى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ مَا تَكِينُ، ثُمَّ لَا يَعْزِلُ شَيْئًا وَلَا يَتَوَكَّه. [احمد: ٢٤٠٥٤] [ونظر: ٣١٩٨].

[٣١٩٨] ٣٦٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَتَلْتُ فَلَا يَدُ بَدَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَّدَهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ جَلًا. [احمد: ٢٤٤٩٢، وسخري: ١٦٩٦].

[٣١٩٩] ٣٦٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الذُّوْرَقِيُّ، قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ الْقَاسِمِ وَأَبِي فَلَانَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ، أَقْبِلُ فَلَا يَدُهَا يَدَيَّ، ثُمَّ لَا يُمَسِّكُ عَنْ شَيْءٍ لَا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْحَلَالُ. [احمد: ٢٥٨١٨] [ونظر: ٣١٩٨].

يُجْتَنِبُهُ مُحَرَّمٌ، وَلَا يَصِيرُ مُحَرَّمًا مِنْ غَيْرِ لَبَّهِ الْإِحْرَامُ^(١)، وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ الْحَمَوِيُّ، لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.

قَوْلُهَا: (قَتَلْتُ فَلَا يَدُ بَدَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَيَّ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَّدَهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ جَلًا).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَشْعَارِ وَالْتَقْيَدِ فِي الْبُذْنِ، وَكَذَلِكَ الْبَقَرِ، وَفِيهِ أَنَّهُ إِذَا أُرْسِلَ هَذِهِ أَشْعَرَهُ وَقَبَّهَ مِنْ بَلَدِهِ، وَبِوَأَخَذَهُ مَعَهُ أَخْرَجَ لِقَلْبِدِ وَالْإِشْعَارَ إِلَى حَيْثُ يُحَرِّمُ مِنَ الْوِثَاقَاتِ أَوْ مِنْ عَمِيرَةٍ.

[٣٢٠٠] ٣٦٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنٍ ، عَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أُمِّ السُّلَيْمِينَ قَالَتْ : أَنَا قَتَلْتُ تِلْكَ الْفَلَانَةَ مِنْ عَهْدِ ثَمَانَ عِنْدَكَ ، فَأَضْبَحَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالًا ، يَأْتِي مَا يَأْتِي الْحَلَالُ مِنْ أَهْلِهِ ، أَوْ يَأْتِي مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ . [نظر : ٢٣١٩٨]

[٣٢٠١] ٣٦٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَقَدْ زَأَيْتُنِي أَفْتِلَ الْفَلَانَةَ لَهْدِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ ، فَبَيْعْتُ بِهِ ، ثُمَّ يَقِيمُ لَنَا حَلَالًا . (احمد : ٢٤٦٠٣ ، البخاري : ٥١٧٠٣)

[٣٢٠٢] ٣٦٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : رَبَّمَا قَتَلْتُ الْفَلَانَةَ لَهْدِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَبَيْعْتُ بِهِ ، ثُمَّ يَقِيمُ ، لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحَرَّمُ . (احمد : ١٧٤١٥٥)

[٣٢٠٣] ٣٦٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا ، فَبَيْعْتُهَا . [نظر : ١٣٢٠٢]

[٣٢٠٤] ٣٦٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ : حَدَّثَنِي أَبِي : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنَّا نَقْلُدُ الشَّاءَ فَتُرْسِلُ بِهَا ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالٌ ، لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ . (احمد : ١٣١٦٤)

قولها : (أنا قتلْتُ تلكَ الفلانةَ من عهدي) هو الصَّوْفُ ، وقيل : الصُّوفُ المصبوغُ اللوناً .

قولها : (أهدى رسولُ اللهِ ﷺ مَرَّةً إلى البيتِ غنماً ، فقلَّدها) فيه دلالةٌ لمنهجه ومنهجه لكثيرين أنه يستحبُّ تقليدُ الغنمِ ، وقد مالَتْ وأبو حنيفةٌ لا يستحبُّ ، بل خصاً لتقليدِ (إبلٍ والبقرِ) وهذا الحديثُ صريحٌ في الدلالةِ عليهما .

قوله : (حدثنا محمدُ بنُ جُحادةٍ) هو يجمع مصمومة ثم جاء مهملة مخففة .

[٣٢٠٥] ٣٦٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ، حَتَّى يُنَحَرَ الْهَدْيُ، وَقَدْ بَعَثَ بِهِدْيِي، فَأَكْتُبِي إِلَيَّ بِأَمْرِكَ، قَالَتْ عُمَرَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا فَكُتِّبْتُ فَلَا تَهْدِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنِي، ثُمَّ قُلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنِي، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى نُحَرِّمَ الْهَدْيُ. [إسناده ٣٥٤٦٥، والبخاري ١٦٧٠٠].

[٣٢٠٦] ٣٧٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ تُصَفِّقُ وَتَقُولُ: كُنْتُ أَتْلُو فَلَا تَهْدِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنِي، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا، وَفَ يُمْسِكُ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرِمُ، حَتَّى يُنَحَرَ هَدْيُهُ. [إسناده ١٦٤٠٢٠، والبخاري ٢٧٠٧].

[٣٢٠٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِمِثْلِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [إسناده ٣٤٠٦٨، والبخاري ١٦٧٠٤].

قوله: (عن عُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ) وهكذا وقع في جميع نسخ «صحيح مسلم»: (أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ) قال أبو عبيد الغنائي والمذري ولقاضي^(١) وجميع المتكلمين على «صحيح مسلم». هذا غلطٌ، وصوابه: (أَنَّ رِيَادَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ) وهو المعروف بزياد بن أبيه، وهكذا وقع على الصواب في «صحيح البخاري» و«الموطأ» و«سنن أبي داود»، وغيره من الكتب المعتمدة^(٢)، ولأن ابن زياد لم يُدرِك عائشة، والله أعلم.



(١) التقييد لهما «(١/٨٤٣)، و«المعجم»: (٢/١٠٤)، و«الكتاب لمسلم»: (٤/٤٠٩).

(٢) «صحيح البخاري»: ١٧٠٠، و«الموطأ ملك»: ١٧٨٠، و«سنن أبي داود»: ١٧٥٧، وليس فيه ذكر زياد، وأخرجنا أيضاً

إسحاق بن راهويه في «مستدركه»، (٢/٤٤٣)، و«معجمي في شرح معاني الآثار»: (٢/٢٦٤)، وأبو نعيم في

«مستخرج» (٣/٣٩٩)، والبيهقي في «الكبرى»: (٥/٢٣٤).

٦٥ - [باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها]

[٣٢٠٨] ٣٧١ - (١٣٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا، وَتِلْكَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ». [الحمد ١٠٣١٥، روى ١٦٨٩].

[٣٢٠٩] ٣٧٠ (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا السَّعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَائِمِيُّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقْلَدَةً. [الحمد ٧٣٥٠، انظر ٣٢٠٨].

باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها

قوله: (ان رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة، فقال: «اركبها»، قال يا رسول الله، إنها بدنة، فقال «اركبها، وتلك»، في الثانية أو في الثالثة). وفي لروية الأخرى: «وتلك اركبها، وتلك اركبها». وفي رواية جابر: «اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها، حتى تجد ظهراً».

هذا دليل على ركوب البدنة المهداة، وفيه مذاهب، مدعب الشافعي: أنه يركبها إذا احتاج، ولا يركبها من غير حاجة، ونم يركبها بالمعروف من غير إضرار، وبهذا قال ابن المنذر وجماعة، وهو رواية عن مالك، وقد عروا بن الزبير ومالك في الرواية الأخرى وأحمد وإسحاق له ركوبها من غير حاجة، بحيث لا يضرها، وبه قال أهل الظاهر، وقد أبو حنيفة لا يركبها إلا أن لا يجد منه نكاً.

وحكى القاضي عن بعض العلماء أنه أوجب ركوبها لمطلق الأمر^(١)، وبمخالفة ما كانت الجهمية عنه من إكراه النجيرة والسائفة والوصيلة والحمي وإهمالها بلا ركوب^(٢).

دليل الجمهور أن رسول الله ﷺ أهذى وهم يركب هديه، ولم يأمر الناس بركوب الهدية. ودليلنا على عروا وموافقه رواية جابر المذكورة، والله أعلم.

(١) في (ص)، المطلق لأمر.

(٢) الإكراه المعصية: (٤/ ٤١٠).

(٣) في (خ): التي.

[٣٢١٠] ٣٧٢- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مَقْلَدَةً، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكَ، ارْكَبْهَا» فَقَالَ: بَدَنَةً، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «وَيْلَكَ ارْكَبْهَا، وَبَيْتَكَ ارْكَبْهَا» [أحمد: ٨١٧٣] [وطر: ٣٦٠٨].

[٣٢١١] ٣٧٣- (١٣٢٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الدُّقْدُقِ وَشَرِيحُ بْنُ يُونُسَ، قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: وَأُظُنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَالْقُطَيْبِيُّ - أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنْدِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا» فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. [أحمد: ١١٩٥٩] [البخاري: ١٦٩٠].

[٣٢١٢] ٣٧٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْطَسِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَرُّ عَلَى لَنَبِيِّ ﷺ بَدَنَةً أَوْ هَبْشَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا» قَالَ: إِنَّهَا نَنَّةٌ أَوْ هَبْشَةٌ، فَقَالَ: «وَلَنْ» [أحمد: ١٢٨٩٢].

وأما قوله ﷺ: «رُكِبَتْ، ارْكَبْهَا» فهذه الكلمة أصلها لمن وقع في هلكة، ففعل: لأنه كان محتاجاً قد وقع في تعب وجهل، وفعل: هي كلمة تجري على اللسان، ونُستعمل من غير فصل إلى ما وُضعت له أولاً، بل قد علم بها العرب كلامها، كقولهم: لا تُمْلِه، لا أب به، تربت يده، فادعه الله ما أشجعه، وغفري، وخلقي، وما أشبه^(١) ذلك، وقد سبقت هذه اللفظة مستودعة في كتاب الطهارة في (تربت يدك)^(٢).

قوله: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: وَأُظُنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ)، القائل: (وَأُظُنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ) هو حُمَيْدٌ، ووقع في كثر النسخ: (وَأُظُنِّي) بنونين، وفي بعضها: (وَأُظُنِّي) بنون واحدة، وهي لغة.

(١) في (ج): أهيبه.

(٢) (٢/٢٦١).

[٣٢١٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ بِشِيرٍ ، عَنْ وَسْعَةَ : حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ الْأَخْنَسِ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِدَنْةٍ ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ . انظر : ٣٢١٢ .

[٣٢١٤] ٣٧٥ - (١٣٢٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي حُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ سُبَيْلَ عَنْ رُكُوبِ الْهَذِيِّ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : «ارْكَبُهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أَلْحِثَتْ إِلَيْهَا ، حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا» . انظر : ٣٢١٣ .

[٣٢١٥] ٣٧٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ مُسَيْبٍ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ : حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ : سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ رُكُوبِ الْهَذِيِّ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : «ارْكَبُهَا بِالْمَعْرُوفِ ، حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا» . انظر : ٣٢١٤ .

قوله : (قال . إنها بدنة أو هدية ، فقال : «وان») هكذا هو في جميع النسخ «وان» (٢) فقط ، أي : وان كانت بدنة ، والله أعلم .



(١) في (ج) : فاد .

(٢) في (ع) : د .

٦٦ - [باب ما يفعل بالهذي إذا عطب في الطريق]

[٣٧٧ - (١٣٢٥)] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي النَّجَّاحِ الضَّبْعِيِّ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ سَلَمَةَ الْهَدَلِيُّ قَالَ: نَظَلْتُ أَنَا وَسَيِّدُ بْنُ سَلَمَةَ مُعْتَمِرِينَ، قَالَ: وَانْطَلَقَ سَيِّدُ بْنُ سَلَمَةَ بِتَنَاقُصٍ يَسُوقُهَا، فَأَلْحَقْتُ عَلَيْهِ بِالطَّرِيقِ، فَعَبِي بِشَأْنِهَا، إِنَّ هِيَ أَبْدَعَتْ كَيْفَ يَأْتِي بِهَا، فَقَالَ: لَيْسَ قَدِيسُ الْبَلَدِ لَا سَتَحْفِرُ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَأَضْحَبْتُ، فَلَمَّا نَزَلْنَا الْبَطْحَاءَ قَالَ: انْطَوِّقْ إِلَى ابْنِ هَبَّاسٍ نَتَحَدَّثُ إِلَيْهِ، قَالَ: فَذَكَرْتُ لَهُ شَأْنَ بَدَنِيهِ، فَقَالَ: عَنِ الْخَبِيرِ سَقَطَتْ، بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسِتِّ عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ فِيهَا، قَالَ: فَمَضَى ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَضْنَعُ بِمَا أَبْدَعَ عَلَيَّ مِنْهَا؟ قَالَ: «انْحَرَهَا، ثُمَّ اضْبِغْ نَعْلَيْهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اجْعَلْهُ عَلَى صَفْحَتَيْهَا. وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ». [أحد - ١٨٦٩].

باب ما يفعل بالهذي إذا عطب في الطريق

قوله: (عن أبي النجّاح الضبّعي). (النّجّاح) بمثناة فوق ثم مثناة تحت وبعاء مهملة.

(و) (الضبّعي) بضاد معجمة مضمومة واء موحدة مفتوحة، اسمه: يزيد بن حمير البصري، منسوب إلى بني ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعبة بن علي بن بكر بن وائل بن قميص بن هنب بن أفصى بن دُعَيٍّ^(١) بن جديمة بن أسيد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان. قد السمعاني: نزل أكثر هذه القبيلة البصرة، وكانت بها منحة تشبّ إليهم^(٢).

قوله: (و نطلق بِتَنَاقُصٍ يَسُوقُهَا، فَأَلْحَقْتُ عَلَيْهِ) هو بفتح الهمزة وإسكان الزاي وفتح لحاء المهملة، هذه رواية المحدثين، لا خلافت بينهم فيه، قال الخطابي: كذا يقوله المحدثون، قال - وصوابه والأجود. (فألحقت) بصم بهمزة، يقال: رَحَفَ البعير: إذا قدم، وألحقه^(٣).

(١) هي (دعي) - أنصبي بن دعي، وهو تميمي.

(٢) الألبان: (٨ / ٣٧٦).

(٣) أقرب الحديث للخصي: (٣ / ٧٤٦).

[٣٢١٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي النَّجَّاحِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِشَمَانَ عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ الْحَدِيثِ. (المطبعة: ١٣٢٦).

وقال الهروي وغيره: يقال: أَرْخَفَ البعيرُ، وَأَرْخَفَ السَّيْرُ، بِالْأَلْفِ فِيهِمَا^(١)، وَكَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وغيره، يقال: رَخِفَ لبعيرٍ وَأَرْخَفَ، لَغَتَانِ، وَأَرْخَفَ السَّيْرُ، وَأَرْخَفَ لِرَجُلٍ: وَقَفَ بِعَيْرِهِ^(٢)، فَحَصَلَ أَنْ يَنْكَرَ لِحَطَابِيٍّ لَيْسَ بِمَقْبُولٍ بِنِ الْجَمِيعِ جَائِزٌ، وَمَعْنَى (أَرْخَفَ): وَقَفَ مِنَ الْكَلَالِ وَالْإِعْيَاءِ. قوله: (فَعَبِي بِشَانِهَا، بِنِ هِيَ أَبْدَعَتْ كَيْفَ بَاتِي لَهَا^(٣)). أما قوله: (فَعَبِي) فذكر صاحباً^(٤) المشارق، والمطلوع^(٥) أنه رَوَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُو:

أَحَدُهَا: وَهِيَ رَوِيَّةُ الْجَمْهُورِ: (فَعَبِي) بِيَاءَيْنِ، مِنَ الْإِعْيَاءِ، وَهِيَ لَعَجُ، وَمَعْنَاهُ: عَجَزَ عَنْ مَعْرِفَةِ حُكْمِهَا لَوْ عَطِيَّتْ عَلَيْهِ فِي الطَّرِيقِ كَيْفَ يَعْمَلُ بِهَا؟

والوجه الثاني: (فَعَبِي) بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ مُشَدَّدَةٍ، وَهِيَ لَفْعٌ مَعْنَى الْأَوَّلَى.

والوجه الثالث: (فَعَبِي) بِضَمِّ لَعَيْنٍ وَكسْرِ لُثُوْنٍ، مِنْ تَوَدُّعٍ بِالشَّيْءِ وَالْإِهْتِمَامِ بِهِ.

وأما قوله: (أَبْدَعَتْ) فبضم الهمزة وكسر الدال وفتح العين وإسكان التاء، ومعناه: كَلَّتْ وَأَغْنَتْ وَوَقَفَتْ، قَالَ أَبُو عِيْدٍ: قَالَ بَعْضُ الْأَعْرَابِ: لَا يَكُونُ الْإِبْدَاعُ، لَا يَقْلُعُ^(٦).

وأما قوله: (كَيْفَ بَاتِي لَهَا) ففِي بَعْضِ الْأَصُولِ: (لَهَا) وَفِي بَعْضِهَا: (بِهَا) وَكَلاهُمَا صَحِيحٌ.

قوله: (لَنْ قُدِمْتُ الْبَلَدَ لِأَمْتَحَفِيٍّ عَنْ ذَلِكَ) وَقَعَ فِي مُعْظَمِ النُّسخِ: (قُدِمْتُ الْمَدَّةَ) وَفِي بَعْضِهَا:

(قُدِمْتُ الْمَدَّةَ) وَكَلاهُمَا صَحِيحٌ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (عَنْ ذَلِكَ) وَفِي بَعْضِهَا: (عَنْ ذَلِكَ) بِغَيْرِ لَامٍ.

(١) الحريز: (أَرْخَفَ)

(٢) «صحاح» (رحب)، والتهذيب للغة: (٢١٥/٤)

(٣) فِي (مَنْ) وَ(مَا): بِهَا، وَكَلاهُمَا صَحِيحٌ كَمَا سَبَقَ

(٤) فِي (مَنْ): صَاحِبٌ

(٥) شَهْرَارُ الْآخَوَانِ: (١٠٧/٢)، وَالْمَطْلُوعُ لِأَبِي عِيْدٍ: (٦٢/٥)

(٦) «شَرْحُ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عِيْدٍ: (١٠٦/١)، وَالْمَطْلُوعُ: «الْمَطْلُوعُ فِي الْمَشْرِقِ»

[٣٢١٨] ٣٧٨ - (١٣٢٦) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَاةٍ لِمُسْمَعِي : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى : حَدَّثَنَا مُعَيْدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سَيَّانٍ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ دُرَيْبًا أَبَا قَبِيصَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

وقوله : (لِاسْتَحْفِيزٍ) بالحاء المهملة وباء معجمة ، ومعناه : لاسئالٍ سؤلاً بدلياً عن ذلك ، يقال : أخفى في المسألة : إذا أبع^(١) فيها وأكثر منها .

قوله : (فَأَصْحَيْتُ) هو بالقصد المعجمة وبعد الحاء ياء مثناة تحت ، قد صاحب المطالع . معناه صيرت في وقت الفضي^(٢) .

قوله أن ابن عباس حين سأله^(٣) قال : (على الخبر سقطت) فيه دليل لجواز ذكر الإنسان بعض مصاديقه للحاجة ، وإنما ذكر ابن عباس ذلك ترغيباً لسماع في الاعتناء بخبره^(٤) ، وحديثه له على الاستماع له^(٥) ، وأنه علم محقق .

قوله : (يا رسول الله ، كيف أصنع بما أبدع علي منها؟ قال : «العزها ، ثم اصنع نعلها في دميها ، ثم اجعله على صفحتها ، ولا تأكل منها أنت ، ولا أحد من أهل رفقك») فيه فوائد : منها أنه إذا غضب الهدي وجب ذبحه وتحليله للمساكين ، ويحرم لأكل منها عليه ، وعلى رفقته الذين معه في الركب ، سواء كان لرفيق مخالطاً له ، أو في جملة الناس من غير مخالطة ، والسبب في نهيه : قطع التدريع لئلا يتوكل بعض الناس على تحريمه أو تعينه قبل أكله .

واحتسب لعلماء في الأكل من الهدي إذا غلبت فتحره فقال الشافعي : إذا كان هدي تطويج كان له أن يفعل فيه ما شاء ، من بيع وذبح ، وأكل وإطعام ، وغير ذلك ، وله تركه ، ولا شيء عليه في كل ذلك ، لأنه وإن كان هدياً مندوراً لإيقه ذبحه ، فإن تركه حتى هتك لزمه ضمته ، كما لو فرط في حفظ الدويعة حتى تلبثت . فإذا ذبحه غمس نعله - التي قلده إياها - في دمه ، وضرب بها صفحة سنامه ، وتركه موضعه^(٦) ، لينعم من مر به أنه هدي فياكله ، ولا يجوز للهدي ولا لسائق هذا الهدي وقائده لأكل

(١) في (ج) : بع .

(٢) «المطلع» : (٣٢٧/٤) .

(٣) في (هـ) : سأله .

(٤) في (ج) : لتعريفه .

(٥) كما في (ج) : والله أعلم ، وحقق أن تكون في آخر الكلام .

(٦) في (ج) : بموضعه .

كَانَ يَتَعَثُّ مَعَهُ بِالْبُيُوتِ ثُمَّ يَقُولُ: «إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ، فَخَبَيْتَ عَلَيْهِ مَوْتًا، فَأَنْحَرَهَا، ثُمَّ اغْمِسْ تَغْلِقَهَا فِي دُوبِهَا، ثُمَّ اضْرِبْ بِهَا صَفْحَتَهَا، وَلَا تَطْعَمَهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ».

٦ أحمد: ١٧٩٧٤.

منه، ولا يجوز للأغنياء الأكل منه مطلقاً، لأن الهدى مستحق للمساكين، فلا يجوز لغيرهم، ويجوز للعقير من غير أهل هذه الرقعة، ولا يجوز لفقران الرقعة.

وفي المراد بالرقعة وجهان لأصحابنا:

أحدهما: أنهم الذين يخالطون لمهيري في الأكل وغيره، دون باقي القافلة والثاني وهو الأصح، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث، وظاهر نص الشافعي وكلام جمهور أصحابنا، أن المراد بالرقعة جميع القافلة، لأن سبب الذي يُتَعَثُّ به الرقعة هو خوف تعذيبهم إياه، وهذا موحود في جميع القافلة.

فإن قيل: إذ لم تجزوا لأهل القافلة أكله، وترك في البرية، كان طعمة لمسبوع، وهذا إضاعة ما. قلنا: ليس فيه إضاعة، بل العادة لغالية أن سكت البودي وغيرهم يتبعون مساوئ الحجاج^(١) لانتقاط ساقط^(٢) ونحوه، وقد نأى قافلته في إثر قافلته، والله أعلم.

والرقعة بضم الراء وكسر هاء، لغتان مشهورتان.

قوله في حديث ابن عباس رضي الله عنه: (بعث رسول الله ﷺ بسبع عشرة بدنة) وفي لرواية لأخرى: (بثمان عشرة بدنة) يجوز أنهما قضيتان، ويجوز أن تكون قضيت واحدة، والمراد بثمان عشرة، ويس في قوله: (سبع عشرة) نفي لزيادة، لأنه مفهوم غنود، ولا عمل عليه، والله أعلم.



(١) في (ص): الحج.

(٢) في (هـ) و(ص): ساقطة.

٦٧ - [باب وجوب طواف الوداع، وسقوطه عن الحائض]

[٣٢١٩] ٣٧٩ - (١٣٢٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُنٍّ وَجِهٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرَنَ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ». قَالَ زُهَيْرٌ يَنْصَرِفُونَ كُنٍّ وَجِهٍ، وَلَمْ يَقْرَأْ فِيهِ. (الحديث: ١٩٣٦).

[٣٢٢٠] ٣٨٠ - (١٣٢٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ. (المعجم: ١٧٥٥) [المظهر: ٣٧٢١].

[٣٢٢١] ٣٨١ - (١٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِذْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: تَقِي أَنَّهُ تَصَلَّى الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: بِمَا لَا، فَسَلْ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ، هَلْ أَمَرَهُ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَوَجَعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَضْحَكُ، وَهُوَ يَقُولُ: مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَّقْتَ. (الحديث: ١٩٩٠) [المعجم: ٣٢٢٠].

باب وجوب طواف الوداع، وسقوطه عن الحائض

قوله ﷺ: «لَا يَفْرَنَ» (١) أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ، لِيهِ دَلَالَةٌ لِمَنْ قَالَ بِوَجوب طواف الوداع، وأنه إذا تركه لَزِمَ دَمٌ، وهو لصحيح في مذهبننا، وبه قال أكثر العلماء، منهم الحسن البصري والبخاري وحماد والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال مالك وودود بن المنذر: هو سنة لا شيء في تركه، وعن معاذ بن رواحمة روايتان كالمذهبين.

قوله: (أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ) هذا دليل لوجوب طواف الوداع على غير الحائض، وسقوطه عنها، ولا يترتب دمه بتركه، وهذا مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد وللعلماء كافة، إلا ما حكاه ابن المنذر عن عمر وابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم: أنهم أمرهم بالتقدم لصواب الوداع. دليل الجمهور هذا الحديث وحديث ضيفة المذكور بعده.

[٣٢٢٢] ٣٨٢- (١٢١١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: حَدَّثَ اللَّيْثُ، عَنِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُنَيٍّ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَذَكَرْتُ حَبِيشَتَهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَابِسُنَا هِيَ؟» قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَفَاضَتْ وَطَافَتْ بِأَبْنَيْتِ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْتَقْرِ». [مكرر ٢٩١٠] [أحد ٧٤٥٢٥] [والله ٣٢٢٣]

[٣٢٢٣] ٣٨٣- (٥٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِمْسَى، قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ - عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، قَالَتْ: طَوَّعَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُنَيٍّ، رَوْحَ لَيْثِ بْنِ كَعْبٍ فِي حُجَّةِ ابْنِ وَدَاعٍ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ طَاهِرًا، بِحُثْلٍ خَلِيفِ اللَّيْثِ. [المعاري ٤٤١١] [ومع ٣٢٢٢].

قوله: (فقال ابن عباس: إما لا، فسئل فلامنة الأنصارية) هو بكسر الهمزة وفتح اللام، وبالإمالة الخفيفة، هذا هو الصواب المشهور^(١). وقال القاضي: ضبطه الطبري والأصمعي: (إم لي) بكسر اللام، قال: والمعروف في كلام لغوي فتحها، إلا أن تكون على لغة من يسيل.

قال ابن السكيت^(٢): قال ابن أبي ربي^(٣): قولهم، فعلٌ هذا، إمّا لا، معناه: ففعله إن كنت لا تفعل غيره، فسحلت (م) زائدة لـ (إن)^(٤) كما قاله الله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَرَىٰ مِن لَّدُنْكَ آيَاتٍ﴾ اسم ٤٢٦. فاحتفوا بـ (لا) من^(٥) الفعل، كما تقول العرب: إن زارك قرره ولا فلا. هذا مع بقية القاضي^(٦).

وقال ابن أبي ربي في «نهاية لغريب»: أصل هذه الكلمة: إن وما [ولا] فأدغمت لتو في الميم، و«م» زائدة في اللفظ لا حكم لها، وقد أملى العرب «لا» بعلّة خفيفة، قال: والعوام يشعرون بملتها، فتصير ألتها بـ «م»، وهو خطأ، ومعها: إن لم تفعل هذا، فليكن هذا^(٧)، والله أعلم.

(١) في (خ): في المشهور

(٢) في «المعجم»: (١٠٦/٣)

(٣) في «معجم»: (١٦٠/١١)

(٤) في (خ): فسحلت ما زائدة، ولا، وحرقية لجمدة في «المعجم» بـ: فسحلت خمسة لأه، وحامت على الصواب في «المعجم» والزمخشري، ونظما: فسحلت خمسة صلة بالفتح

(٥) في النسخ ثلاثة: عن، والعلقت من «المعجم» و«المعجم» و«الزحري».

(٦) في «المعجم»: (٤١٧/٤)

(٧) «الهدية»: (١٦٥)، وما بين معمرين فتاة.

[٣٢٢٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) ، وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح) - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ صَفِيَّةَ قَدْ حَضَتْ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ . [احمد ٢٤١١٣ (رويعر ٣٢٢٢ و ٣٢٢٣)] .

[٣٢٢٥] ٣٨٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ : حَدَّثَنَا أَهْلُ حُجْرٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ تَخْشَوْ أَنْ تَحِيضَ صَفِيَّةُ قَبْلَ أَنْ تُفِيضَ ، قَالَتْ : فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « أَحَابِسْتُنَا صَفِيَّةُ ؟ » قُلْتُ : قَدْ أَقَاضَتْ ، قَالَ : « أَفَلَا إِذْنُ » . [احمد ٢٥٧٣١ (رويعر ٣٢٢٢ و ٣٢٢٣)] .

[٣٢٢٦] ٣٨٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ صَفِيَّةُ بَشَتْ حَيْضًا قَدْ حَضَتْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَعَلَّهَا تَحِيضُ ، أَلَمْ تَكُنْ قَدْ طَافَتْ مَعَكَ بِالْبَيْتِ ؟ » قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : « فَأَخْرُجِي » . [احمد ٢٥٤١٢ (رويعر ٣٢٢٨)] .

[٣٢٢٧] ٣٨٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ - لَعَلَّه قَالَ - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ مِنْ صَفِيَّةَ بَغْضَ مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ ، فَقَالُوا : إِنَّهَا حَائِضٌ يَا

قوله . (صَفِيَّةُ بَشَتْ حَيْضًا) بِضَمِّ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا ، وَالضَّمُّ أَشْهُرُ . وَفِي حَدِيثِهَا دَلِيلٌ لِسُقُوطِ طَوَافِ الْوَدَاعِ عَنِ الْحَائِضِ ، وَأَنَّ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ رُكْنٌ لَا يَدُّ مِنْهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنِ الْحَائِضِ وَلَا عِوَاهِ ، وَأَنَّ الْحَائِضَ تُقِيمُ لَهُ حَتَّى تَطْلُبَ ، فَإِنْ ذَهَبَتْ إِلَى وَطَنِهَا قَبْلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ بَقِيَتْ مُحَرَّمَةً ، وَقَدْ سَبَقَ حَدِيثُ هَجْعَةِ هَذَا وَبَيَّنَّ إِمْرَأَةً وَضَرْبَهُ ، وَمَعْنَاهُ وَفْقُهُ ، فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ فِي بَابِ بَيَانِ رُجُوهٍ ^(١) ، الْإِحْرَامُ بِالنَّحْجِ ^(٢) .

قوله . (حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا) يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ - لَعَلَّه قَالَ - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، هَكَذَا وَقَعَ فِي مَعْظَمِ النُّسخِ ،

(١) فِي نَحْجٍ : رُجُوهٍ ، وَهِيَ عَطَا .

(٢) سَبَقَ رُكْنٌ - ٢٩١٠

(٣) فِي (ح) : قَدْ حَضَتْ

رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «وَأِنَّهَا لَحَاسِبَتُنَا؟» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ رَأَتْ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: «فَلْتَنْفِرْ مَعَكُمْ». [أحمد، ١٧٤٥٥٨، إسناده صحيح: ٣٧٢٦].

[٣٧٢٨] ٣٨٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَقْقَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللُّغْطُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْفِرَ، إِذَا صَفِيَّةٌ عَلَى بَابِ خِدَائِهَا كَتِيبَةٌ حَرِيَّةٌ، فَقَالَ: «عَفَرَى خَلْقِي إِنَّكَ لَحَاسِبَتُنَا» ثُمَّ قَالَ لَهَا: «أَكُنْتَ أَقْصَبَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَانْفِرِي». [أحمد، ٢٥١٢٨، إسناده صحيح: ١٥٣٢٩].

[٣٧٢٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ (ح). وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا خَرِبَرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ الْحَكَمِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا لَا يَذْكُرَانِ كَتِيبَةَ حَرِيَّةٍ. [أحمد، ٢٥٨٧٥، إسناده صحيح: ٣٧٢٨].

وكذا نقله القاضي عن معظم النسخ، قال: وسقط عند الطبري قوله: (لعله قال: عن يحيى بن أبي كثير)، قال: وسقط: (لعله قال: فقط لابن الحنفية). قال القاضي: وأطر أن الاسم كله سقط من كتب بعضهم، أو شك فيه، فالحجفة على المحفوظ الصحيح، والله على إلحاده بقوله. (لعله) ^(١).

قوله. (قالوا) يا رسول الله، إنها قد رأت يوم النحر). فيه دليل لمنهجه لشعبي وأبي حنيفة وغير العراقي: أنه لا يكره أن يبدل لفظ الإفاضة طواف البركة، وقال مالك: يكره، وليس لذكره حجة تعتمد.

قوله: (ينفر) ^(٢) بكسر اللام وضمة هاء، بكسر أشبع، ووجه جاء القرآن ^(٣)، والله أعلم.



(١) «إكمال المعلم»: (٤/٤١٩).

(٢) في (ص) و(هـ): ينفر، وهو خطأ.

(٣) كقوله تعالى: «فَاتَّبِعُوا نَدَائِي أَوْ أَمْرُوا جِسْعًا» [سجدة: ٧١].

٦٨ - [باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره،

والصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلها]

[٣٢٣٠] ٣٨٨ - (١٣٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ هُوَ وَأَسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ مَلْحَمَةَ الْحَذَجِيُّ، فَأَغْبَقَهَا عَلَيْهِمْ، ثُمَّ مَكَثَ فِيهَا، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَسَأَلْتُ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ: مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: جَعَلَ عُمُودَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ، وَعُمُودًا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَثَلَاةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ يُؤْتَمِدُ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى. (المعجم: ١٥٩٢٢، والبيان: ٢٥٠٥).

باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره،

والصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلها

ذكر مسلم رحمه الله في الباب بأسانيده عن بلاء ﷺ. (أن النبي ﷺ دخل الكعبة، وصلى فيها بين العمودين). وبإسناده عن أسامة ﷺ. (أنه ﷺ دعا في نواحيها، ولم يصلي).

وأجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال، لأنه ثبت، فمعناه زيادة عيم، فوجب^(١) ترجيحه. ولم يرد: لصلاة معهودة ذات لركوع والسجود، ونهذ قاله ابن عمر: لو سئلت أن أسأله كم صلى؟.

وأما لقي أسامة فسببه: أنهم لما دخلوا الكعبة ألقوا اليب وسكنوا بالدعاء، فرأى أسامة النبي ﷺ يسعوا. ثم شغل أسامة بالدعاء في ناحية من نواحي البيت، والنبي ﷺ في ناحية أخرى، وبلال قريب منه، ثم صلى النبي ﷺ فرأه بلال لقرينه، ولم يره أسامة لبعده واشتغاله، وكانت صلاة خفيفة، فلم يره أسامة، لإغلاقي الباب مع بعده واشتغاله بالدعاء، وحذر له فقربها عملاً بظنه، وأما بلال فتحقق^(٢) فأخبر بها والله أعلم.

وختلفت بعدد في الصلاة في الكعبة إذا صلى متوجهاً إلى جدار منها، أو إلى الباب وهو ممدود. فقد شدفعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد والجمهور: تصلي فيها صلاة للنفل وصلاة، مرضى وقد

(١) في (ص) - لو جب

(٢) في (ص) و(ع) - فتحققها.

[٣٢٣١] ٣٨٩ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَفُتَيْهٌ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ - كُلُّهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ - قَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ

مَالِكٍ: تَصَحُّحٌ فِيهَا صَلَاةُ النَّفْلِ الْمُطْبِقِ، وَلَا يَصُحُّ غَرَضٌ وَلَا لَوْتَرٌ، وَلَا رَكْعَتَا الْفَجْرِ، وَلَا رَكْعَتَا الظُّلُوفِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَوَيْرٍ وَأَصْبَغُ الْمَالَكِيُّ وَيَعْلُزُّ أَهْلُ الظَّاهِرِ. لَا تَصَحُّحٌ فِيهَا صَلَاةٌ أَبَدًا، لَا مَرِيضَةً وَلَا دَهْنَةً، وَحَكَاهُ الْقَاسِي عَنْ أَبِي عِيَّاسٍ أَيْضًا^(١).

ودليل الجمهور حديث بلال، وقد صحَّت النافلة صحبَ الفريضة، لأنهما في الموضع سواء في الاستقبال في حال النزل، وإنما يختلفان في الاستقبال في حال السبرمي السبر، والله أعلم.

قوله: (وعثمان بن طلحة صحابي) هو بفتح الحاء والجيم منسوب إلى جندبة الكعبة، وهي ولايتها وفتحها وعلاقتها وحملتها، ويقال له ولأقربيه: الحَجَبِيُّونَ، وهو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة، واسم أبي طلحة: عبد الله بن عبد العزى بن عثمان بن عبد اللار بن قصي القرشي العنبري، أسلم مع خالد بن الوليد وعمر^(٢) بن الخطاب في هجرة الحبشيين، وشهد فتح مكة، ودفع النبي ﷺ يفتح مكة بكعبته إليه وإلى شيبه بن عثمان بن أبي طلحة، وقال: «خذوها يا بني طلحة، خالدة تالدة»، لا^(٣) ينزعها منكم إلا ظالم^(٤)، ثم نزل المدينة فأقام بها إلى وفاة النبي ﷺ، ثم تحول إلى مكة، فأقام بها حتى توفي سنة اثنين وأربعين، وقيل: إنه استشهد يوم أجنادين، بفتح ادالاء وكسرهما. وهي موضع بقرب بيت المقدس، كانت غزوته^(٥) هي أوائل خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وثبت في «الصحيح» قوله ﷺ: «كل مأثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي، إلا مساقية الحاج، وسبائة البيت»^(٦).

قد انقضى عياض. قد العلماء: لا يجوز لأحد أن ينزعها منهم، قالوا^(٧): وهي ولاية بهم عيبها

(١) [كتاب التعميم]: (٤/٤٢١).

(٢) في (ن): غيره، وهو خطأ.

(٣) في (ن): فلا.

(٤) أخرجه المصبراني في «الكبير»: ١١٢٣٤، وفي «الأربعين»: ٤٨٨، من حديث ابن عباس رضي الله عنه، ونكره الهيثمي في «مجمع الرواة»: (٣/٢٨٥)، وقال: وفيه عبد الله بن سوس، وثقه بن حبان، وكان بخطه: وثقه ابن معين في رواية، وضعفه جماعة.

(٥) في (ن): عروة.

(٦) أخرجه أبو داود: ٤٥٤٧، وابن ماجه: ٢٦٢٨، وأحمد: ٤٥٨٣، من حديث ابن عمر، إلا أن صحيح ابن حبان بن عمرو بن جهم رضي الله عنه. انظر الكلام عليه في حاشية المستدر.

(٧) في (ن): (م)، قال.

عُمَرَ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَتَزَلَّ بِقِنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَأُرْسِلَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ، فَجَاءَ بِالْمِفْتَاحِ، فَفُتِحَ الْبَابُ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأَسَمَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، وَأَمَرَ بِالْبَابِ فَأُغْلِقَ، فَلَبِثُوا فِيهِ مِثْلًا، ثُمَّ فَتِحَ الْبَابُ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فَبَادَرْتُ النَّاسَ، فَتَلَقَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَارِجًا، وَبِلَالٌ عَلَى إِثْرِهِ، فَقُلْتُ لِبِلَالٍ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَيْنَ؟ قَالَ: بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ، بِلَقَاءِ وَجْهِهِ. قَالَ: وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ: كَمْ صَلَّى. [البحار: ٤٦٨] [الوطع: ٢٢٣٢].

[٣٢٣٢] ٣٩٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَكْبَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ عَلَى نَافِعٍ لِأَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ، حَتَّى أَتَاخَ بِقِنَاءِ الْكَعْبَةِ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَقَالَ: «الْبَيْتُ بِالْمِفْتَاحِ» فَذَهَبَ إِلَى أُمِّهِ، فَأَبَتْ أَنْ تُعْطِيَهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَتُعْطِيَنِي أَوْ لَيُخْرِجَنَّ هَذَا السَّيْفُ مِنْ صُفِيِّي»، قَالَ: فَأَعْطَتْهُ إِثَّاءً. فَجَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ الْبَابُ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ خَبَرِ أَبِي خَبِيثٍ حَدَّثَ ابْنُ زَيْدٍ. [احمد: ١٧٢٩٧٧] [الوطع: ٣٢٣١].

مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَقَبَّلَ هَاتِحَةً لَهُمْ^(١) وَلَدُورَتَهُمْ أَبَدًا، وَلَا يُنَازَعُونَ فِيهَا، وَلَا يُشْرَكُونَ مَا دَامُوا موجودين صالحين لِقَائِهِ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (دَخَلَ الْكَعْبَةَ...) (لَاغْلِقَهَا عَلَيْهِ) (نَمَا أَغْلَقَهَا عَلَيْهِ) لِيَكُونَ اسْكَنْ لِقَائِهِ، وَاجْمَعْ لَخُشُوعِهِ. وَلِنَافِعٍ يَجْمَعُ النَّاسَ وَيَدْخُلُوهُ وَيَزِدُّهُمْ، فَيَدْلُهُمْ ضَرُورًا، وَيَتَهَوَّشُ عَلَيْهِ الْحَرُّ بِسَبَبِ لُغْطِهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قوله: (حَمَلُ عَمُودَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ، وَعَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ) هَكَذَا هُوَ هُنَا، وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: (عَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ) وَهَكَذَا هُوَ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَفِي «مُسْنَدِ أَبِي ذَرٍّ»^(٣)، وَكُنْهُ مِنْ رِوَايَةِ صَالِحٍ. وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: (عَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ، وَعَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ).

قوله: (قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَتَزَلَّ بِقِنَاءِ الْكَعْبَةِ) هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَذْكُورَ فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ مِنْ دُخُولِهِ ﷺ الْكَعْبَةَ وَصَلَاتِهِ فِيهَا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَلَمْ يَكُنْ يَوْمَ حِجَّةٍ الْمَوْدِعِ، وَ(قَدِمَ الْكَعْبَةَ) بِكسر الـفاءِ وبِالمدِّ. حَاشِيهَا وَحَرِمْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فَجَاءَ بِالْمِفْتَاحِ) هُوَ بِكسر الميم. وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: (الْمِفْتَاحِ) وَهِيَ سَفْتَانِ.

(١) فِي (ج) بِهِمْ دَائِمَةً

(٢) [كتاب المعلم: ٤/ ٤٢٣].

(٣) «الْمَوْطَأُ»: ٩٣٣، وَاسْنَدُ أَبِي ذَرٍّ: ٢٨٢٣.

[٣٢٣٣] ٣٩١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْقَطَنُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُصْفَرٍ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ، وَمَعَهُ أُسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، فَأَجَافُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ طَوِيلًا، ثُمَّ فُتِحَ، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَ، فَلَقَيْتُ بِإِلَاءٍ، فَقُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْمُقْلَمَيْنِ، فَتَسَبَّحْتُ أَنْ أَسْأَلَهُ: كَمْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ [أحمد: ٨٨٩١، مسند: ٣٢٣١].

[٣٢٣٤] ٣٩٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ شُعْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غُوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْكُعْبَةِ، وَقَدْ دَخَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأُسَامَةُ، وَأَجَافَ عَلَيْهِمُ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْبَابَ، قَالَ: فَمَكَثُوا قِيَوْمًا، ثُمَّ فُتِحَ ابْتِدَاءً، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، وَرَفِئَتِ الدَّرَجَةُ، فَدَخَلْتُ لَيْتَ، فَقُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالُوا: هَاهُنَا، قَالَ: وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُمْ، كَمْ صَلَّى؟ [أحمد: ٨٨٩١، مسند: ٣٢٣١].

قوله: (فَلَبَّثُوا فِيهِ نَيْلًا) أي: طويلاً.

قوله: (وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى؟) هكذا ثبت في «الصحيحين» من رواية ابن عمر، وجاء في «مسند أبي داود» بإسناد فيه ضعف، عن عبد الرحمن بن صمران، قال: قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: كيف صنع رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة؟ قال: صلى ركعتين^(١).

قوله: (فَأَجَافُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ) أي: أغلقوه.

قوله: (وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ شُعْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غُوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْكُعْبَةِ، وَقَدْ دَخَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأُسَامَةُ، وَأَجَافَ عَلَيْهِمُ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْبَابَ، قَالَ: وَمَكَثُوا فِيهِ نَيْلًا، ثُمَّ فُتِحَ الْبَابُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، وَرَفِئَتِ الدَّرَجَةُ، فَدَخَلْتُ الْبَيْتَ، فَقُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالُوا: هَاهُنَا، وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُمْ، كَمْ صَلَّى؟)، هكذا وقعت هذه الرواية هنا، وظاهره أن ابن عمر سأل بلالاً وأُسامة وعُثمان جميعهم.

قال القاضي عياض: وكن أهل الحديث ومثروا هذه الرواية، فقال الدارقطني: وهم ابن غويون،

[٣٢٣٥] ٣٩٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحَ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ هُوَ وَأَسْمَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ ، فَأَغْتَفُوا عَلَيْهِمْ ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ فِي أَوَّلِ مَنْ وَلَجَ ، فَتَقَيْتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ : مَنْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، صَلَّى بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ . [البخاري ١٥٩٨] .

[٣٢٣٦] ٣٩٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ بُحَيٍّ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ لِكَعْبَةِ هُوَ وَأَسْمَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ ، وَلَمْ يَدْخُلْهُمَا مَعَهُمْ أَحَدٌ ، ثُمَّ أُغْبِطَتْ عَلَيْهِمْ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : فَأَخْبَرَنِي بِلَالٌ أَوْ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي جُوفِ الْكَعْبَةِ ، بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ . [المط : ٣٢٣٥] .

[٣٢٣٧] ٣٩٥- (١٣٣٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ بَكْرٍ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ - : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ : قُتِبَ لِعِصَاءٍ : أَسْمِعْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : إِنَّمَا أَمَرْتُمْ بِالْخُصَافِ وَلَمْ تُؤْمَرُوا بِدُخُولِهِ ؟ قَالَ : لَمْ يَكُنْ يَنْهَى عَنْ دُخُولِهِ ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي أَسْمَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ دَعَا فِي تَوَاجِيهِ نَحْوَهُ ، وَلَمْ يَصِلْ فِيهِ ، حَتَّى خَرَجَ ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ فِي قُبُلِ الْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ ، وَقَالَ : « هَلْهُ الْقَبِيلَةُ » قُلْتُ لَهُ : مَا تَوَاجِيهَهَا ؟ أَبِي زَوَادُهَا ؟ قَالَ : بَلْ فِي كُلِّ قَبِيلَةٍ مِنَ الْبَيْتِ - [احمد ١٧١٨٠٩] .

وحالقه غيره فاستدلوه عن بلال وحده^(١) ، قال القاضي : وهذا هو الذي ذكره مسلم في باغي لطريق : (فسألت بلالاً فقال) ، إلا أنه وقع في رواية حرمته عن ابن وهب : (فأخبرني بلال وعثمان^(٢)) بن طلبة أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة هكذا هو عند عامة شيوخنا ، وفي بعض النسخ : (وعثمان بن أبي طلحة) قال وهذا بعض رواية بن عوف ، ونامشهور أنمر ذ بلال رواية لذلك^(٣) ، والله أعلم .

قوله : (فلما خرج رَكَعَ فِي قُبُلِ الْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ ، وقال : « هَلْهُ الْقَبِيلَةُ ») . قوله . (قُبُلُ الْبَيْتِ) هو بضم

(١) في الإبراهيميات والفتح ١٥ ص ٣٦٦ .

(٢) في نسخة من صحيح مسلم والكمال المعجم : (فأخبرني بلال أو عثمان) . . .

(٣) إكمال المعجم . ٤٢٣ / ٤ (٤٢٤) .

[٣٢٢٨] ٣٩٦ - (١٣٣١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَلِيَهْ مِنْهُ سَوْرٌ، فَقَامَ عِنْدَ سَابِئَةَ قَدْعٍ، وَلَمْ يُضَلَّ. ١١٠٠

[٢٢٣٩] ٣٩٧ - (١٣٣٢) وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنِي هُشَيْمٌ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ قَالَ : قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَدْخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عَمْرِي؟ قَالَ : لَا . (حشد ١٩١٢٥ ، ولباني ١٦٠٠ موصولاً) .

لغزف والبدء، ويجوز: سكان لبدء، كما في طائرته، قيل: معناه: ما استقبلت منه، وقيل: مذابها، وفي رواية في «الصحيح»: (فصلى ركعتين في وجوه الكعبة)^(١)، وهذا هو المراد بـ(قُبُيْها)، ومعناه: عند بابها.

وأما قوله: (رَخَّ فِي نَفْسٍ لَيْسَ) فمعناه: صلى، وقوله: (رَكَعَتَيْنِ) دليلٌ لعذوب لشفاعي والجمهور أن تطويع النهار يستحب أن يكون مثني، وقال أبو حنيفة: أربعاً، وسبقت المسألة في كتاب الصلاة^(٣).

وأما قوله **﴿عَنْ﴾** : «هذه القِبْلَةُ» . فقال خطابي : معناه : أن أمر القِبْلَةِ قد استقرَّ على استقبال هذا البيت ، فلا يُسْحَقُ بعدَ اليومُ ، فصلُّوا إليه بُدْأً . قال : ويحتسبُ أنه علَّمتهم سنةَ موقوف الإمام ، وأنه يقيفُ في وجهها دونَ أركانها وجوئها ، وإن كانت للصلاة في جميع جهاتها مُحَرَّكَةً . هذا كلامُ الخطابي ^(١٢) .

ويحتسبُ معنى ثالثاً ، وهو أن معناه : هذه الكعبةُ هي المسجدُ الحرامُ الذي أُمرْتُمُ باستقباله ، لا كُلُّ الحرم ، ولا مكة ، ولا كُلُّ المسجد ، بل هي الكعبةُ بسبْطها فقط ، والله أعلم .

قوله: (أَدْخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ فِي عَمْرَتِهِ؟ قَالَ: لَا) هذا مما انفقوا عليه. قال العلماء: والمراد به عمرة القضاء التي كانت سنة سبع من الهجرة قبل فتح مكة، قال العلماء: وسبب عدم دخوله ﷺ ما^(٤) كان في البيت من لأصنام ولصُور، ولم يكن المشركون يتركونه يُعْبَرَهُ^(٥)، فلما فتح الله تعالى عليه مكة دخل البيت وصلى فيه، وأزال لصور قبل دخوله، والله أعلم.

(۶) سید محمد علی - ۴۴۶

$$(A, \alpha, \beta) \quad (Y)$$

(۳) اعلیٰ عدالت نے فیصلہ : (۱) / ۳۸۰۔

(1) ١٠٠ (١٠٠) : ١٠٠

(۱۵) فی (ج) : نتیجہ

٦٩ - [باب نقض الكعبة وبنائها]

[٣٢٤٠] ٣٩٨ - (١٣٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا خِدَانَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ، لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ، لَإِنْ قُرَيْشًا حِينَ بَنَيْتَ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرْتِ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا». [مسند ٢٤٢٩٧، واسجاي ١٥٨٥].

باب نقض الكعبة وبنائها

قوله ﷺ: «لَوْلَا خِدَانَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ، لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ، فَإِنْ قُرَيْشًا حِينَ بَنَيْتَ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرْتِ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا». وفي رواية أخرى: «اقتصروا من قواعيد إبراهيم». وفي الأخرى: «إِنْ قُرَيْشًا اقْتَصَرْنَهَا». وفي الأخرى: «اقتصروا من بُنْيَانِ الْبَيْتِ». وفي الأخرى: «اقْصُرُوا فِي الْبِنَاءِ» وفي الأخرى: «قَصَّصْتُ بِهِمُ النِّفَقَةَ».

قال العلماء: هذه الروايات كلها بمعنى واحد، ومعنى «استقصرت»: قصرت عن تمام بنائها، واقتصرت على هذا، لِقَدْرِ؛ لِقُصُورِ النِّفَقَةِ بِهِمْ عَنْ تِمَامِهَا. وفي هذا الحديث دليل لقواعد من الأحكام: منها: إذا تعارضت المصالح، أو تعارضت مصلحة ومفسدة، وتعلزَّزَ لِحُجْمِ بَيْنِ مَعْلِيٍّ وَمَصْلُوحَةٍ وَتَرَكَ الْمُفْسَدَةَ؛ يُدْوَى بِالْأَهَمِّ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ نَقْضَ الْكَعْبَةِ وَرَدُّهَا إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ قَوَاعِيدِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ مَصْلُوحَةٌ، وَلَكِنْ تُعَارِضُهُ مَفْسَدَةٌ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَهِيَ خَوْفُ فِتْنَةٍ بَعْضِ مَنْ أَسَمَّ قَرِيبًا، وَذَلِكَ لَمَّا كَانُوا يَعْتَدُونَ مِنْ قُصْرِ الْكَعْبَةِ، فَيَرَوْنَ تَعْيِيرَهَا عَظِيمًا، فَتَرَكَهَا ﷺ.

ومنها: يُفَكَّرُ وَلَمْ يَلَمْزِ الْأَمْرَ فِي مَصْلَحٍ رَغِيته. واجتنابه ما يُخَافُ مِنْهُ نَوْلُهُ ضَرَرٍ عَلَيْهِمْ فِي دِينٍ أَوْ دُنْيَا، لَا الْأُمُورَ الشَّرْعِيَّةَ، كَأَخْذِ الزَّكَاةِ^(١) وَرِقَاعَةِ الْحَدِيثِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ومنها: تَأَلَّفَ قُلُوبَ الرِّعْيَةِ وَحَسَّنَ حَيَاتِهِمْ، وَأَنْ لَا يُنْفَرُوا، وَلَا يُتَعَرَّضُوا لِمَا يُخَافُ تَغْيِيرُهُمْ بِسَبَبِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَوَكُّدٌ أَمْرٍ شَرْعِيٍّ كَمَا سَبَقَ.

قال العلماء: بُنِيَ الْبَيْتُ خَمْسَ مَرَّاتٍ: بَنَتْهُ الْمَلَائِكَةُ، ثُمَّ إِبْرَاهِيمُ ﷺ، ثُمَّ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ،

(١) هي (خ): على، وهو خطأ.

(٢) هي (ع): الزكوات.

[٣٧٤١] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. (المصنف: ٢٢٢٩٧) (المعجم: ٢٢٢٤٠).

[٣٧٤٢] ٣٩٩- (٥٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَلِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ قَوْمَكَ جِئْنَ بَنَوِا الْكُفَّةَ، اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟» قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ فَقَالَ

وحضر النبي ﷺ هذا البناء وله خمس وثلاثون سنة. وقيل: خمس وعشرون، وفيه سقط على الأرض حين وقع لإزاره^(١)، ثم بناه ابن الزبير، ثم الصحبُح بن يوسف، واستمر إلى الآن على يد المحدثين، وقيل: بُني مرتين أخريين أو ثلاثة، وقد أوضحته في كتاب «بصباح المتاسع» الكبير.

قال العلماء: ولا يغير عن هذا البناء، وقد ذكروا^(٢) أن هارون الرشيد سأل مالك بن أنس عن هدمها وردف إلى بناء ابن الزبير للأحاديث المذكورة في الباب، فقد عاك. ناسبتك^(٣) الله يا أمير المؤمنين أن تجعل هذا البيت منبئة^(٤) للموكل، لا يشاء أحد إلا نقضه وبنائه، فذهب هيئه من صدور الناس.

قوله ﷺ: «ولجعلت لها خلقة» هو بفتح الحاء المعجمة وإسكان اللام وماءء، هذا هو الصحيح المشهور، والمراد به: بناء من خلفها، وقد جاء مفسراً في الرواية الأخرى. «ولجعلت لها باباً شرقياً وباباً غربياً»، وفي «صحيح البخاري» قد هشا: «خلقة» يعني: باباً^(٥)، وهي الرواية الأخرى لمسلم: (باين، أحدهما يدخل منه، والآخر يخرج منه)^(٦) وفي رواية البخاري. «ولجعلت لها خلفين»^(٧).

قال القاضي^(٨): وقد ذكر لحديث هذا الحديث هكذا، وضبطه: «خلفين» بكسر الحاء، وقال:

(١) نظر حديث: ٧٧٢.

(٢) لم (خ). ذكر.

(٣) في (خ). نشئت.

(٤) في (ص). لغة.

(٥) البخاري: بهذا حديث: ١٨٨٥.

(٦) سنن أبي داود: ٣٢٤٥. وفيه (وخرجوا إلى أبيه). (أحمد: ١٠٠٠٠) (أبو داود: ١٠٠٠٠).

(٧) صحيح: ١٢٦، إلا أن في المطبوع: «بابين»، جعله في بعض الأصول حديث.

(٨) في (ك) «بمحم»: (٤/٢٢٨).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا جِدَّتَانُ قَوْمِيكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ». فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَيْسَ كَأَنَّكَ عَائِشَةُ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلْبَسُ لِحْجَرَ، إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ لَمْ يُشْمَعْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ. (الحمد ٢٥٤٠، البخاري ١٥٨٣).

[٣٢٤٣] ٤٠١ - (٥٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَحْمُومَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي هَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَحْمُومَةُ بْنُ بَكْرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَيْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «لَوْلَا أَنْ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَجَاهِلِيَّةٍ - أَوْ قَالَ: بِكَفْرِ - لَأَنْفَقْتُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَجَعَلْتُ بَابَهَا بِالْأَرْضِ، وَلَأَدْخَلْتُ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ». (نظر ٣٢٤٠)

المخالفة: صدر في مؤخر باب^(١)، وقال الهروي: «الخفيف» بفتح الحاء^(٢). قال القاضي: وقد ضبطناه على شيخنا أبي الحسين، قال: وذكر سهوي عن ابن لآخر بي أن الخفت: الظهور^(٣)، وهذا يفسر أن المراد بالبدب^(٤)، كما فسرت الأحاديث السابقة^(٥)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «لَوْلَا جِدَّتَانُ قَوْمِيكَ» هو بكسر الحاء وإسكان الدال، أي: قرب عهده بكفره، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَيْسَ كَأَنَّكَ عَائِشَةُ سَمِعْتَ هَذَا) قال القاضي: ليس هذا اللفظ من ابن عمر عن سبيل التضعيف لروايتها، والتشكيك في صداقتها وحفظها، فقد كانت من السحيف والضبط بحيث لا يستراب في حديثها ولا فيما تنقله، ولكن كثيراً ما يقع في كلام العرب صورة التشكيك والتفريب، ولعمري به اليقين، كتurtle تعالى: «وَأَنْ أَدْرِيكَ لَعَلَّكُمْ فَتَنَةً تَنْكُرُ وَمَتَعَ لَكُمْ وَلِيًّا» [النبي ١١١]، وقوله تعالى: «مَنْ يَمْلِكُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَتِي» [النبي ١٥٠]،^(٦)

قوله ﷺ: «لَوْلَا أَنْ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَجَاهِلِيَّةٍ - أَوْ قَالَ: بِكَفْرِ - لَأَنْفَقْتُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

(١) نظر التمهيد (لحقه): (١٧٥/٧)، والجمهرة، لسانه: (١١٥/١).

(٢) نظر الخريص: (١٠٠) (خلف).

(٣) المصدر السابق.

(٤) في (ج): كلمة غير مفهومة.

(٥) (الكم) (معجم) (٤٢٨/٤).

(٦) المصدر السابق: (٤٢٨/٤ - ٤٢٩).

[٣٢٤٤] ٤٠١ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنِي ابْنُ مَهْدِيٍّ - حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ خَيَّانَ، عَنْ سَعِيدٍ - يَغْنِي ابْنَ مَيْدَةَ - قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ : حَدَّثَنِي حَاتِمِي - يَغْنِي عَائِشَةَ - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا عَائِشَةُ ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدِي بِشَرِّكَ ، لَهَلَمْتُ الْكَعْبَةَ ، فَالزَّقْتُهَا بِالْأَرْضِ ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ ، بَاباً شَرْقِيّاً وَبَاباً غَرْبِيّاً ، وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ ، فَإِنْ قُرَيْشاً اقْتَصَرْنَهَا حَيْثُ بَنَيْتِ الْكَعْبَةَ » (١) . (٢٥٨٦٣ - ٢٥٨٦٠ - ١٣٢١)

فيه دليلٌ لتقديم أهمِّ المصالح عند تعدُّد جميعها ^(١) ، كما سبق ليضاحه في أولي الحديث .
وفيه دليلٌ لجواز إنفاقي كنز الكعبة وتذورها الفاضلة عن مصالحها في سبيل الله ، لكن جاء لي رواية : « لَا تَنْقُضُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي بَنَائِهَا » ^(٢) وبدلها من سبيل الله ، فنعلم المراد بقوله في الرواية الأولى :
لغني سبيل الله والله أعلم .

ومذهبنا أن الفاضل من وقف مسجد أو غيره لا يصرف في مصالح مسجد آخر ولا غيره ، بل يحفظ دائماً للمكان الموقوف عليه الذي فُضِّل منه ، وربما احتاج إليه ، والله علم .

قوله ﷺ : « وَلَا دَخَلْتُ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ » . وفي رواية : « وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ ، فَإِنْ قُرَيْشاً اقْتَصَرْنَهَا حِينَ بَنَيْتِ الْكَعْبَةَ » . وفي رواية : « خَمْسَ أَذْرُعٍ » . وفي رواية : « قُرَيْباً مِنْ سَبْعِ أَذْرُعٍ » . وفي رواية : « قَالَتْ عَائِشَةُ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَجَرِ ، أَمِنْ (٣) الْبَيْتِ هُوَ ؟ قَالَ « نَعَمْ » . » . وفي رواية : « لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُدُورُهُمْ ، لَنُطِرْتُ أَنْ أُدْخِلَ الْحَجَرَ فِي الْبَيْتِ » .

قال أصحابنا : سَكَّ أَذْرُعٌ مِنَ الْحَجَرِ معاً يمي البيت محسوبة من البيت بلا خلاف ، وفي انزائه خلاف ، فمن طاف في الحجر وبسه وبين البيت دون ^(٤) سَبْعِ أَذْرُعٍ ، فعليه وجهان لأصحابنا ، أحدهما : يجوز لشواهد هذه الأحاديث ، وهذا هو الذي رجَّحه جماعة من أصحابنا من الخراسانيين .

ولكني : لا يصح طوافه في شيء من الحجر ولا على جدره ، ولا يصح حتى يطوف حارجه من جميع الحجر ، وهذا هو الصحيح ، وهو الذي نُصِّ علىه الشافعي ، وقطع به جمهور أصحابنا العراقيين

(١) في (لج) : جميعها

(٢) سم ألفها هي تخریج هذه الرواية .

(٣) في (لج) : أومن .

(٤) في (ص) و(هـ) : أكثر من ، وهو خطأ

[٣٢٤٥] ٤٠٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ الْمَرْي: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَمَّا احْتَرَقَ الْبَيْتُ زَمَنَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حِينَ غَزَاهَا أَهْلُ الشَّامِ، فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ، تَرَكَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ، حَتَّى قَدِمَ النَّاسُ الْمَوْبِسَ، يُرِيدُ أَنْ يُجَرِّثَهُمْ - أَوْ: يُحَرِّثَهُمْ - عَلَى أَهْلِ الشَّامِ، فَلَمَّا صَدَرَ النَّاسُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي الْكَعْبَةِ،

رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَرَجَّحَهُ جَمَاهُورُ الْأَصْحَابِ، وَهَذَا قَدْ جَمَعَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ سِرَّ أَبِي حَتِيفَةَ، فَذَلِكَ قَالَ: إِنَّ طَائِفًا فِي الْحِجْرِ، وَبَقِيَ فِي مَكَّةَ أَعْدَهُ، وَإِنْ رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ بِلَا إِعَادَةِ أَوَاقٍ دَمًا، وَاجْرَأْ طَوَائِفَهُ.

وَاحْتِجَّ الْجَمَاهُورُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَافٍ مِنْ ذَوَاءِ الْحِجْرِ، وَقَالَ: «لِتَأْخُذُوا مِنَّا يَكُفُّكُمْ»^(١) ثُمَّ أَطْبَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ مِنْ زَمَانِهِ ﷺ إِلَى الْآنَ، وَسُوءُهُ كَدُنْ كُنْهُ مِنْ لَيْثٍ أَمْ حَفْضَةٍ، فَطَوَائِفُ يَكُونُ مِنْ وَرَثَتِهِ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ - (سِتَّةُ أَذْوَاعٍ) بِالْهَاءِ، وَفِي رِوَايَةٍ: (خَمْسٌ) - وَفِي رِوَايَةٍ: (فَرِيبٌ مِنْ صَبْعٍ) بِحُطَفِ الْهَاءِ، وَكُلَاهُمَا صَحِيحٌ، فِي الْمَذْرُوعِ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ: الثَّانِيَةُ وَالتَّلْكَيرُ، وَالتَّالِيَةُ أَفْصَحُ. قَوْلُهُ: (لَمَّا احْتَرَقَ الْبَيْتُ زَمَنَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حِينَ غَزَاهَا أَهْلُ الشَّامِ، فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ، تَرَكَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ، حَتَّى قَدِمَ النَّاسُ الْمَوْبِسَ، يُرِيدُ أَنْ يُجَرِّثَهُمْ - أَوْ: يُحَرِّثَهُمْ - عَلَى أَهْلِ الشَّامِ).

أَمَّا الْحَرْفُ الْأَوَّلُ تَهْوٍ - (يُحَرِّثَهُمْ) بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ بَعْدَهُمَا هَمْزَةٌ، مِنْ لُجْرَاءَةٍ أَيْ: يُشْجِعُهُمْ عَلَى قِتَالِهِمْ، بِوُضْهِ قُبْحِ فِعَالِهِمْ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي ضَبْطِهِ. قَدْ قَالَ الْقَاضِي: وَرَوَاهُ الْعُدَوِيُّ: (يُجَرِّثَهُمْ) بِالْجِيمِ وَالْبَاءِ الْمَوْحِلَةِ، وَمَعْنَاهُ: يُخْتَبِرُهُمْ، وَيَنْظُرُ مَا عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنْ خَمِيَّةٍ وَعَظْبٍ لِلَّهِ تَعَالَى وَيَسِيَّةٍ. وَأَمَّا الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: (أَوْ يُحَرِّثَهُمْ) لَهُوَ بِالْهَاءِ مَهْمَلَةٍ وَالرَّاءِ وَالْبَاءِ الْمَوْحِلَةِ، وَأَوَّلُهُ مَفْتُوحٌ، وَمَعْنَاهُ: يَحْيِيهِمْ بِمَا يَرُونَهُ قَدْ فُجِّلَ بِالْبَيْتِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: خَرَّبْتُ لَأَسَدَ، إِذَا أَغْضَبْتَهُ، قَالَ الْقَاضِي: وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَاهُ: يَحْيِيهِمْ عَلَى الْحَرْبِ، وَيَحْرُضُهُمْ عَلَيْهِمْ، وَيُوَكِّدُ عَزَائِمَهُمْ لِلذِّكِّ، قَالَ: وَرَوَاهُ آخَرُونَ: (يُحَرِّثَهُمْ) بِالْهَاءِ وَالزَّي، أَيْ: يَشْدُقُ قَوْلَهُمْ، وَيُبَيِّلُهُمْ إِلَيْهِ، وَيَجْعَلُهُمْ جَزِيًّا لَهُ، وَبِصَوْنٍ لَهُ عَلَى مُحَافَظَتِهِ، وَجَزْبُ الرَّجْلِ: مَنْ مَدَّ إِلَيْهِ، وَتَحَارَبَ الْقَوْمُ: تَمَلَّكُوا^(٢)

قَوْلُهُ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي الْكَعْبَةِ) فِيهِ دَلِيلٌ لِاسْتِحْبَابِ مُشَاوَرَةِ الْإِمَامِ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْمَعْرِفَةِ فِي الْأُمُورِ الشَّهِيَّةِ.

(١) تقدم تحريره.

(٢) فاكهال معجم (٤/ ٤٣٠).

أَنْفُسُهَا ثُمَّ أَتَيْتُ بِدَعَاهَا، أَوْ أَضْلَحَ مَا وَهَى مِنْهَا؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَإِنِّي قَدْ فُرِقَ لِي رَأْيُ فِيهَا، أَرَى أَنْ تُضْلَحَ مَا وَهَى مِنْهَا، وَتَدَعَ بَيْتًا أَسْلَمَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَأُخْبِرَ أَنَّ النَّاسَ عَلَيْهِ، وَبَيْتُ عَلَيْهِمَا لِبْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: لَوْ كَانَ أَحَدُكُمْ اخْتَرَقَ بَيْتَهُ، مَا رَضِيَ حَتَّى يُجِدَهُ، فَكَيْفَ بَيْتُ رَبِّكُمْ؟ إِنِّي مُسْتَخِيرٌ رَبِّي ثَلَاثًا، ثُمَّ عَزِمْتُ عَلَى أَمْرِي، فَلَمَّا مَضَى الثَّلَاثُ أَجْمَعَ رَأْيَهُ عَلَى أَنْ يَنْقُضَهَا، فَتَحَمَّاهُ النَّاسُ أَنْ تَنْزِلَ بِأُولِي النَّاسِ بِضَعْدِهِ فِيهِ أَمْرٌ مِنَ السَّمَاءِ، حَتَّى ضَعَلَهُ رَجُلٌ فَأَلْقَى مِنْهُ حِجْرَةً، فَلَمَّا لَمْ يَرَهُ النَّاسُ أَضَابَهُ شَيْءٌ تَدَبُّعُوا، فَتَقَضَّوهُ حَتَّى بَلَّغُوا بِهِ الْأَرْضَ، فَجَعَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَعْمَقَهُ، فَسُتِرَ عَلَيْهَا السُّتُورُ، حَتَّى ارْتَفَعَ بِنَاوُهُ وَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: إِنِّي سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنَّ النَّاسَ حَدِيثُ عَهْلِهِمْ بِكَفَرٍ، وَلَيْسَ عِنْدِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَقْوِي عَلَى بِنَائِهِ، لَكُنْتُ أَذْخَلْتُ فِيهِ مِنَ الْجُبْرِ خُمْسَ أَذْرُعٍ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابًا يَدْخُلُ النَّاسُ مِنْهُ، وَيَبَايَا يَخْرُجُونَ مِنْهُ» (الترمذي ٢٧٢٤٠).

قَالَ: فَإِنَّ الْيَوْمَ أَجِدُ مَا أَتَّفِقُ، وَلَسْتُ أَخَافُ النَّاسَ، قَالَ: مَرَدَ فِيهِ خُمْسُ أَذْرُعٍ مِنَ الْجُبْرِ، حَتَّى أَبْدَى أَسَاسَ نَظَرِ النَّاسِ إِلَيْهِ، فَبَنَى عَلَيْهِ الْبِنَاءَ، وَكَانَ طُولُ الْكُفَّةِ ثَمَانِي عَشْرَةَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا زَادَ فِيهِ اسْتَقْصَرَهُ، فَرَادَ فِي طُولِهِ عَشْرَ أَذْرُعٍ، وَجَعَلَ لَهُ بَابَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَدْخُلُ مِنْهُ، وَالْآخَرُ يُخْرَجُ مِنْهُ، فَلَمَّا فُتِلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ كَتَبَ الْحَجَّاجُ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ يُخْبِرُهُ بِذَلِكَ، وَبُخِّرَهُ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَدْ وَضَعَ الْبِنَاءَ عَلَى أَسْ نَظَرَ إِلَيْهِ الْعُدُولُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ: إِنَّ لِسَانًا مِنْ تَلْطِيفِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي شَيْءٍ، أَمَّا مَا زَادَ فِي طُولِهِ فَأَقْبَرَهُ، وَأَمَّا مَا زَادَ فِيهِ مِنَ الْجُبْرِ فَرُدَّهُ إِلَى بَنَائِهِ، وَسُدَّ الْبَابَ الَّذِي فَتَحَهُ، فَتَقَضَّ وَأَعَادَهُ إِلَى بَنَائِهِ.

قوله: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَالِي قَدْ فُرِقَ لِي لِبِهَا رَأْيٌ) هو بضم الفاء وكسر الراء، أي: كُثِفَ وَبُرِّسَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - ﴿وَيُؤَيِّدُ بِنُورِهِ﴾ (الأنعام: ١٠٦)، أي: مَصْلَحَتُهُ وَبَيِّنَاتُهُ، هَذَا هُوَ التَّوَابُ فِي ضَبِّ هَذِهِ لِسْفَلَةٍ وَمَعْنَاهَا، وَهَكَذَا ضَبُّهُ الْقَاضِي وَالْمُحَقِّقُونَ، وَقَدْ جَعَلَهُ الْحَمِيدِيُّ صَاحِبَ «الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُصْحِحَيْنِ» فِي كِتَابِهِ «لِلْعَرَبِ» (لِلْمُصْحِحِينَ) (١)، (فُرِقَ) بِفَتْحِ الْفَاءِ، بِمَعْنَى خَافَ، وَانْكَرَوْهُ عَلَيْهِ، وَغَطَّوْهُ الْحَمِيدِيُّ فِي ضَبُّهِ وَتَقْسِيرِهِ.

(١) ص: ٥٢٢، حَيْثُ شَرَحَ حَدِيثَ نِجْسَانَةِ، وَبِمَعْنَى حَلِيلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَذَلِكَ صَوَّرَهُ مُضَافًا فِي «الْمُصْحِحِينَ».

(٢/٢٥٣)، فَلَا وَجْهَ لَتَقْبِيْلِهِ عَنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣٢٤٦] ٤٠٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَارِثٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ وَالْوَيْلِدَ بْنَ عَطَاءٍ يُحَدِّثَانِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ: وَقَدْ حَدَّثْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فِي خِلَافَتِهِ، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: مَا أَطْرَأُ أَبَا حُبَيْبٍ - يَعْنِي ابْنَ الزُّبَيْرِ - سَجَعَ مِنْ هَاشِمَةَ مَا كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهَا، قَالَ الْحَارِثُ: بَلَى أَدَّ سَمِعْتُهُ مِنْهَا، قَالَ: سَمِعْتَهَا تَقُولُ مَاذَا؟ قَالَ: قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ قَوْمَكَ اسْتَقْصَرُوا مِنْ بَيْنَانِ الْبَيْتِ، وَلَوْ لَا حَدَاثَةُ عَهْدِهِمْ بِالْشَّرِّ لَأَعَدْتُ مَا تَرَكُوا مِنْهُ، فَإِنْ بَدَأَ لِقَوْلِكَ مِنْ بَعْدِي أَنْ يَبْتَوُوا، فَهَلُمِّي لِأَرْبِكَ مَا تَرَكُوا مِنْهُ» فَأَرَاهَا قَرِيبًا مِنْ سُبْعَةِ أَذْرَعٍ، هَذَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ، وَرَأَى عَنَيْهِ لَوْيْدُ بْنُ عَطَاءٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ فِي الْأَرْضِ شَرْقِيًّا وَغَرْبِيًّا، وَهَلْ تَلْبِسِينَ لِمَ كَانَ قَوْمُكَ رَفَعُوا بِأَبْهَا؟»، قَالَتْ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «تَعَزَّزْ أَوْ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا مَنْ أَرَادُوا، فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا هُوَ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا يَدْعُوهُ يَرْتَفِعُ، حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ دَقَّعُوهُ فَسَقَطَ». قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ لِيَحَارِثَ: أَنْتَ سَمِعْتَهَا تَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَتَكُنْتُ سَاعَةً بِعَصَاةٍ ثُمَّ قَالَ: وَدِدْتُ أَنِّي تَرَكْتُهَ وَمَا تَحَمَّلَ. [الط: ٣٢٤٠].

قوله: (فقال ابن الزبير: لو كان أحدكم احترق بيته، ما رضي حتى يُجِدَّه) هكذا هو في أكثر النسخ: (يُجِدَّه) بضم الياء وبالدال واحدة، وفي كثير منها: (يُجِدَّة) ^(١) بدالين، وهم بمعنى.

قوله: (تَنَابَعُوا، لَفَقَضُوهُ) هكذا ضبطناه: (تَنَابَعُوا) بياء موحدة قبل العين، وهكذا هو في جميع نسخ بلادك، وكل ذكره القاضي عن رواية الأكرهين، وعن أبي بحر: (تَدَابَعُوا) بالمشدة، وهو معناه، إلا أن أكثر ما يستعمل بالمشدة في الشر خاصة، وليس هذا موضعه ^(٢).

قوله: (فجعل ابن الزبير أعمدة، فسر عليها الشور، حتى ارتفع بناؤه) لمقصود بهذه الأعمدة ولشور أن يستقبلها المصرون في تلك الأيام، ويعرفوا موضع الكعبة، ولم نزل تلك الشور حتى ارتفع البناء وصار مثله للناس، فدارها لحصول المقصود ببناء المرفع من الكعبة.

واستدل القاضي عياض بهذا المذهب مالك في أن المقصود بالاستقبال بناء لا تبيحة، قال: وقد

(١) في (ج): يَجِد.

(٢) في أمثال المعجم: (٤/ ٤٣٢).

[٣٢٤٧] (***) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ (ج). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ بَكْرٍ. انظر: ١٢٧٤١.

كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِشَارَ عَلَى ابْنِ لُزَيْمٍ بِحَوِّ هَذَا، وَقَالَ لَهُ: (إِنْ كُنْتَ هَاهُنَا فَلَا تَدْعُ النَّاسَ بِمَا قَبْلَهُ) ^(١) فَقَالَ لَهُ جَابِرٌ: (صَلُّوا إِلَى مَوْضِعِهَا فِيهِ لِقَبْلَهُ) ^(٢).

وَمِنْهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ جَوَّازُ انْصِلَافٍ إِلَى أَرْضِ الْكُعبَةِ، وَيُحْزَنُ ذَلِكَ بِمَا جَلَّابٍ عَنْهُ، سِوَاهُ كَانَ بَقِيَ مِنْهَا ^(٣) شَائِصٌ أَمْ لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (إِنَّا لَسْنَا مِنْ قُلُوبِ ابْنِ لُزَيْمٍ فِي شَيْءٍ) يَرِيدُ بِذَلِكَ سَبَّهُ وَعَيْتَ فُغْيُو. يُقَالُ: لَقَلَّحْتَهُ أَي: رَكَبْتَهُ بِأَمْرِ قَبِيحٍ.

قَوْلُهُ: (وَفَدَّ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فِي خِلَافَتِهِ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ. (الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ فِيهَا خِلَافٌ، وَنَسَخَ بِلَايَتِهِ هِيَ رِوَايَةُ عَبْدِ الْقَافَرِ الْفَارِسِيِّ، وَادَّعى الْقَاضِي عِيَّاضٌ أَنَّهُ وَقَعَ هَكَذَا بِجَمِيعِ رِوَايَةِ سِوَى الْفَارِسِيِّ، لِأَنَّهُ فِي رِوَايَتِهِ (الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) قَالَ: وَهُوَ خَطَأٌ، بَلِ النُّصُوبُ: (الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ^(٤).

وَهَذَا الَّذِي نَقَلَهُ عَنْ رِوَايَةِ الْفَارِسِيِّ لَيْسَ بِمَقْبُولٍ، بَلِ النُّصُوبُ أَنَّهَا كَرُويَةٌ غَيْرُهُ: (الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وَلَعَلَّهُ وَقَعَ لِلْقَاضِي سَحْفَةٌ عَنِ الْفَارِسِيِّ فِيهِ، هَذِهِ لِنُظْمَةِ مُصَحِّفَةٍ عَلَى الْفَارِسِيِّ، لَا مِنَ الْفَارِسِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (مَا أَظُنُّ أَبَا حُبَيْبٍ) هُوَ بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَسَقَى يَدُهُ مَرَاتٍ.

قَوْلُهُ ﷺ: «لَوْلَا خِدَائُهُ عَهْدِهِمْ» هُوَ بِفَتْحِ الْحَاءِ، أَي: قُرْبِهِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنْ بَدَأَ الْقَوْمُ» هُوَ بِغَيْرِ هَمْزَةٍ، يُقَالُ: بَدَأَ لَهُ فِي الْأَمْرِ بَدَأً، بِالْمَدِّ، أَي: حَدَّثَ لَهُ فِيهِ رَأْيٌ لَمْ يَكُنْ، وَهُوَ فَوْقَ بَدَوَاتٍ، أَي: يَتَغَيَّرُ رَأْيُهُ، وَالْبَدَاءُ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، بِخِلَافِ النَّسَخِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «فَهَلَمِّي لَأَرْبُتَ» هَذَا جَارٍ عَلَى إِحْدَى اللَّغَتَيْنِ فِي (هَلَمُّ).

(١) رِوَاةُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَعْلُومِ»: ٩٦٤٧.

(٢) الْمَعْلُومُ: ٤/٤٣٣.

(٣) ج: (ج) - عَنْهُ شَيْءٌ.

(٤) مَعْلُومٌ لِأَسَدٍ: ٤/٤٣٢.

[٣٢٤٨] ٤٠٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ لَسْتَهْرِي : حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ أَبِي صَغِيرَةَ ، عَنْ أَبِي قُرَّةَ أَنَّ عَبْدَ الْعَلِيَّ بْنَ مَرْوَانَ بَيْنَمَا هُوَ يَطْلُوفُ بِالنِّيبِ إِذْ قَالَ : قَاتِلَ اللَّهِ ابْنَ الرَّبِيرِ ، حَيْثُ يَكْذِبُ عَلَى أَمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، يَقُولُ : سَمِعْتُهَا تَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا عَائِشَةُ ، لَوْلَا جِدُّنَا قَوْمُكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ حَتَّى أَرِيدَ فِيهِ مِنَ الْجَبْرِ ، فَإِنَّ قَوْمَكَ قَصَرُوا فِي الْبَيْتِ » فَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ : لَا تَقُلْ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَأَنَا سَمِعْتُ أَمَّ الْمُؤْمِنِينَ تُحَدِّثُ هَذَا ، قَالَ : لَوْ كُنْتُ سَمِعْتُهُ قَبْلَ أَنْ أَهْدِمَهُ ، لَنَرَكْتُ عَلَى مَا بَنَى ابْنُ الرَّبِيرِ . [أحمد ٢٦١٥١] .

قال الجوهري : تقول : هَلُمَّ يا رجلُ ، بفتح الميم ، بمعنى : تعال ، قال الخليل : أصله : (لَمْ) مِن قولهم : (لَمْ) الله شَعْنُهُ) أي : جَمَعُهُ ، كأنه أَوَدَ : لَمْ تَفْسَحْ لَيْتَ ، أي : اقْرُبْ ، و(ها) للنهي ، وَخَلِفَتْ أَنفُهَا لَكثْرَةَ لاسْتِعْمَالِهِ ، وَجُعِلَ اسْمُهُ وَاحِدًا ، يَسْتَوِي ^(١) لِيهِ الرَّحْمَةُ وَالْإِثْنُ ، وَالْجَمْعُ وَالْمَوْلُ ، فَيُقَالُ فِي الْجَمْعَةِ : هَلُمَّ ، هَلُمَّ هَلُمَّ أَهْلُ الْحَجَرِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَتِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الاحزاب ٢٦] ، وَأَهْلٌ نَحْدُ يَصْرِفُونَهَا ، فَيَقُولُونَ لِلْإِثْنَيْنِ : هَلُمَّ ، وَلِلْجَمْعِ : هَلِّمُوا ، وَلِلْمَرَأَةِ : هَلِّمِي ، وَلِلنِّسَاءِ : هَلِّمْنَ ، وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ . هَذَا كَلَامُ الْجَوْهَرِيِّ ^(٢) .

قوله ﷺ : « حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ » هَكَذَا هُوَ فِي السَّخِّ كُلِّهَا : « كَادَ أَنْ يَدْخُلَ » وَفِيهِ حُجَّةٌ لِحُجُوزِ دُخُولِ (أَنْ) بَعْدَ (كَادَ) ، وَقَدْ كَثُرَ ذَلِكَ ، وَهِيَ لُغَةٌ فَصِيحَةٌ ، وَلَكِنْ أَشْهَرُ عَدَمُهُ .

قوله : (وَكُنْتُ سَاعَةً بِمَعَا) أَي : بَحَثَ بِطَرَفِهَا فِي الْأَرْضِ ، وَهَذِهِ عَادَةٌ مَنْ تَفَكَّرَ فِي أَمْرِ مَعَهُ .

قوله : (فَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ : لَا تَقُلْ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَأَنَا سَمِعْتُ أَمَّ الْمُؤْمِنِينَ تُحَدِّثُ) هَذَا هُوَ الْإِتِّصَارُ لِلْمَطْلُومِ ، وَرَدُّ الْعَيْنِ ، وَتَصْدِيقُ الصَّادِقِ إِذَا كَذَّبَ الْإِنْسَانُ . وَالْحَارِثُ هَذَا تَابِعِي ، وَهُوَ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ .



(١) في (خ) : سَتَوِي .

(٢) في الصحاح : (ميم) .

[٣٢٤٩] ٤١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ : حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَنْدَرِ ، أَيْمَنَ الْيَتِيمِ هُوَ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » قُلْتُ : فَلِمَ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْيَتِيمِ ؟ قَالَ : « إِنْ قَوْمُكَ قَصَرَتْ بِهِمُ الْمَقْعَةُ » قُلْتُ : فَمَا ثَمَانُ بَابٍ مُرْتَبِعًا ؟ قَالَ : « أَفْعَلْ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيَدْخُلُوا مِنْ شَأْوَاهُ ، وَيَمْنَعُوا مَنْ شَأْوَاهُ ، وَلَوْلَا أَنْ قَوْمُكَ حَلِيثٌ عَنْهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ » لَنَظَرْتُ أَنْ أَدْخِلَ الْجَنْدَرَ فِي الْيَتِيمِ ، وَأَنْ أُلْزِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ . (١٦٨٨)

[٣٢٥٠ | ٤٠٦ - (٥٠٠)] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ - يَمْنَى ابْنُ مُوسَى -: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَجَرِ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ، وَقَالَ فِيهِ: فَقُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا لَا يُضَعَّدُ لَهُ إِلَّا بِسَلَامٍ؟ وَقَالَ: «مَخَافَةٌ أَنْ تَنْفِرَ قُلُوبُهُمْ» . ٢. بطر [٣٢٢٩] .

قوله: (سألت رسول الله ﷺ عن الجَنَرِ). وفي آخر الحديث: «النظرت أن أدخل الجبل في البيت» هو بفتح الحيم وإسكان الدال لهمله، وهو الجَنَرُ، وسبق بيانه حكمه.

قوله ﷺ في حديث سعيد بن منصور: «ولولا أن قومك حديث عهدهم في الجاهلية» هكذا هو في جميع النسخ: «في الجاهلية» وهو بمعنى: بالجاهلية، كما في سائر الروايات، والله أعلم.



٧١ - [باب الحج عن العاجز لزمانة وهزم ونحوهما، أو للموت]

[٣٢٥١] ٤٠٧ - (١٣٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُمَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَنِيهِ، فَجَعَلَ لِفَضْلٍ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْأَخْرَى، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحْجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. [أحمد ٣٣٧٥، راجزي ١٥١٣].

باب الحج عن العاجز لزمانة وهزم ونحوهما، أو للموت

قوله (كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ، فجاءته امرأة من ختمه تستنيه، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه، فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، فقالت يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً، لا يستطيع أن يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: «نعم» وذلك في حجة الوداع) وفي لرواية الأخرى: «فحجني عنه».

الشرح:

هذا الحديث فيه فوائد:

منها: جواز الإردف على الدابة إذا كانت مطيقة، وجواز سماع صوت لأجنبي عند الحاجة في الاستفتاء والمعاملة وغير ذلك.

ومنها: تحريم النظر إلى الأجنبية.

ومنها: إروالة المتكبر باليد لمن أمكنه.

ومنها: جواز التبرؤ في الحج عن العاجز المأبوس منه بهزم أو زمانة أو موت.

ومنها: جواز حج المرأة عن زوجها.

ومنها: بر تولين بالقديم بمصالحهما لا من قضاء دين وخدمة وفقه وحج عنهم وغير ذلك.

[٣٢٥٢] ٤٠٨ - (١٣٣٥) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ : أَخْبَرَنِي عَيْسَى ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بَسَّارٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ الْفَضْلِ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ ، عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ ، وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «لُحْجِي عَنْهُ» . [احمد : ١٨٧٩ ، (المطابق : ١٨٥٢) .]

ومنها : وجوب الحج على من هو عاجز بنفسه مستطيع بغيره ، كوليّه ، وهذا مذهبنا ؛ لأنها قلت : (أدركته فريضة الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة) .
ومنها : حوز قوليه : (خجوة الوداع) وأنه لا يكره ذلك ، وسبق بيان هذا مرات .
ومنها : جواز حج المرأة بلا محرم إذا أمنت على نفسها ، وهو مذهبنا .
ومذهب الجمهور : جواز الحج عن العاجز بموت أو غيب : وهو : الرّمانة ، والهرم ونحوهما .
وقال مالك والبيهقي والحسن بن صالح : لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام .
قال القاضي : وخجتي عن الشّخمي وبعض السلف : لا يصح الحج عن ميت ولا غيره ، وهي رواية عن مالك وإن أوصى به . وقال الشافعي والجمهور : يجوز الحج عن الميت عن فرضه ونذره ، سواء أوصى به أم لا ، ويُعبر عنه ، ومذهب الشافعي وغيره أن ذلك واجب في تركه ، واعتدنا يجوز لسعاجز الاستدابة في حج التطوع على أصح القولين ، وانفق العلماء على جواز حج المرأة عن لرجل ، إلا الحسن بن صالح مبنعه ، وكذا يمتنع من منع أصل الاستدابة مطلقاً^(١)



٧٢ - [باب صحة حج الصبي، وأجر من حج به]

[٣٢٥٣] ٤٠٩ - (١٣٣٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَقِيَ رَجُلًا بِالرُّوحَاءِ، فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ» فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةً صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلَيْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ». [الحدود: ١٨٩٨].

[٣٢٥٤] ٤١٠ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَفَعَتْ امْرَأَةً صَبِيًّا لَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ». [بدر: ٣٢٥٥].

باب صحة حج الصبي، وأجر من حج به

قوله: (لَقِيَ رَجُلًا بِالرُّوحَاءِ) فقال: «مَنْ الْقَوْمُ؟» فقالوا: المسلمون، فقالوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ». (الرُّكْبُ): أصحاب الإبل خاصة، وأصله أن يستعمل في عشرة فما دونها. وسق في التسميم: غي لأذن أن (الرُّوحَاءِ) مكانٌ من مائة وثلاثين ميلاً من المدينة^(١).

قال القاضي عياض: يحتمل أن هذا النقاء كان ليلاً فلم يعرفوه ﷺ، ويحتمل كونه نهاراً لكنهم لم يروه ﷺ قبل ذلك لعدم هجرتهم، فاسموا في بدنتهم، ولم يهجروا قبل ذلك^(٢).

قوله: (رَفَعَتْ امْرَأَةً صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلَيْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ» فيه حُجَّةٌ لمالك والشافعي وأحمد وجمهير العلماء أن حج الصبي مُنعقد صحيح يُثاب عليه، وإن كان لا يُجزئه عن حجة الإسلام، بل يقع تصوعاً، وهذا الحديث صحيح فيه، وقد أبو حنيفة: لا يصح حجه، قال أصحابه: وإنما فعلوه تمرياً له ليعتد به، فيعقله إذا بلغ، وهذا الحديث يرد عليهم.

قال القاضي: لا خلاف بين العلماء في جواز الحج للصبيان، وإنما منعه طائفة من أهل البدع، ولا يلتفت إلى قولهم، بل هو مردود بفعل النبي ﷺ وأصحابه وجماع الأمة، وإنما خلافت أبي حنيفة في

(١) انظر لمصيب: ٨٥٤.

(٢) [كمال المعلم: (٤٤١/٤)].

[٣٢٥٥] ٤١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَوْتًا فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَيْهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ : «نَعَمْ ، وَلَكِنَّ أَجْرَهُ» . (المعجم : ٣١٩٥) .

[٣٢٥٦] ٤١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، بِمِثْلِهِ . (المعجم : ٣١٩٥) .

أنه . هو . ينعقد حجه . وتجري عليه أحكام الحج ، وتجب فيه الفدية ، ودُم الجيران . وسائر أحكام لاداع ؟ غابو حنيفة يسع ذلك كله ، ويقولون : إنما يجب ذلك نمرساً على التعنيم ، والجمهور يقولون : تجري عليه أحكام الحج في ذلك ، ويقولون : حجه مُتَعَدِّ يَفْعُ نَفْلًا ، لأن النبي ﷺ جعل له حجاً . قال لقاضي : واحرموا عسى أنه لا يُجزئله ، إذا يسع عن فريضة الإسلام ، إلا فرقة شئت فقالت : يُجزئله ، ولم يلتفت به . لعلمنا إلى قولها .^(١)

قوله ﷺ «ولكن أجره» معناه : بسبب حملها له ، وتجنّبها به ما يستتبه المحرم ، وفعل ما يفعله المحرم ، والله أعلم .

وأما الولي الذي يُحرّم عن الصبي ، فالصحيح عند أصحابنا أنه الذي يلي ماله ، وهو أبوه أو جده ، أو الزوجي أو القيم من جهة القاضي ، أو القاضي أو الإمام ، وأما لأم فلا يصح إحرامها عنه ، إلا أن تكون وصية أو قبعة من جهة القاضي ، وقيل : إنه يصح إحرامها وحرام لغضبه ، وإن لم يكن لهم ولاية العالي هذا كله إذا كان صغيراً لا يُميز ، فإن كان مُمِيزاً أُلْزِمَ له الولي طأحرّم ، فهو أحرم بغير إذن الولي ، أو أحرم الولي عنه ، لم ينعقد على الأصح . وصحة إحرام الولي عن غير المُتميز أن يقول بقلبه : جعلته مُحَرَّمًا ، والله أعلم .



٧٣ - [باب فرض الحج مرة في العمر]

[٣٢٥٧] ٤١٢ - (١٣٣٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا
الْوَيْعَانِيُّ بْنُ سُلَيْمٍ لِقَرَشِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فُحْجُوا» فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلُّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟
فَسَكَتَ، حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ، وَلَكِنِّي اسْتَطَعْتُكُمْ»

باب فرض الحج مرة في العمر

قوله ﷺ: («أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ، فُحْجُوا» فقال رجلٌ أَكُلُّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟
فَسَكَتَ، حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فقال رسولُ الله ﷺ: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ، وَلَكِنِّي اسْتَطَعْتُكُمْ» ثُمَّ قَالَ:
«اذْرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكٌ مَن كَانَ فَبِكُمْ بكَرَّةٌ مَوَالِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ
بشئٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ».

الشرح:

هذه الرجل المدين هو لأَفْرَوحُ بْنُ خَابِسٍ. كذا جاء مُبَيَّنٌّ في غير هذه الرواية. واختلفت الأصوليون
في أن الأمر: هل يقتضي التكرار؟ والمصحيح عند أصحابنا: لا يقتضيه. والثاني: يقتضيه. والثالث:
يُتَوَقَّفُ فيما زاد على مرة على لينه، فلا يُحْكَمُ باقتضائه ولا بمنعه.

وهذا الحديث قد يستدل به من يقول بالتوقف، لأنه سأل فقال: (أَكُلُّ عَامٍ؟) ولو كان مُطْلَقاً يقتضي
التكرار أو عدم التكرار لم يسأل، ولقد نهى النبي ﷺ. لا حاجة إلى السؤال، بل مُطْلَقاً محمولاً على
كذا، وقد يجيب الآخرون عنه بأنه سأل استظهاراً واحتياطاً.

وقوله ﷺ «اذْرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ» طهرني أنه لا يقتضي التكرار، قال سائرري^(١): وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِذَا
احْتَمَلَ تَكَرُّرَ عِنْدَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، لَأَنَّهُ لِحُجٍّ فِي اللُّغَةِ قَصْدٌ فِيهِ تَكَرُّرٌ، فَحُتْمٌ عِنْدَهُ التَّكَرُّارُ مِنْ جِهَةِ
الِاسْتِثْقَاءِ، لَا مِنْ مُطْلَقِ الْأَمْرِ، قَالَ. وقد تعلق بما ذكرنا^(٢) عن أهل اللغة هما من قال بوجوب
العمره، وقد: لَمَّا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَذَرُوهُ عَلَى الْغَيِّطِ﴾ الآية^(٣) إلخ. ٩٧ [يقتضي تكرار قصبة

(١) في (ص) و(م) و(ع) البازدي، وهو خطأ.

(٢) في (ص) و(ع)، ذكرنا.

ثُمَّ قَالَ: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاحْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَذَرُوهُ». **انكر**

[١١١٣] [أحمد: ١٠٧٧].

البيت بحكم اللغة والاشتقاق، وقد أجمعوا على أن الحج لا يجب إلا مرة، **كانت** ^(١) العودة الأخرى إلى البيت تقتضي كونه حرة، لأنه لا يجب فصله لغیر حج وعمرة بأصل الشرع.

وأما قوله ﷺ: «لو قلت: نعم، لوجبت فيه دليل للمذهب الصحيح أنه ﷺ كان له أن يجتهد في الأحكام، ولا يشترط في حكمه أن يكون بوحى، وقيل: يشترط، وهذا القائل يُجيب عن هذا الحديث بأنه لعنه أوجي إليه ذلك، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ» دليل على أن لأصل عدم الوجوب، وأنه لا حكم قبل ورود الشرع، وهذا هو الصحيح عند مُحَقِّقِي الْأَصُولِيِّينَ، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبَيِّنَ رُشُوكَ﴾ [الأنعام: ١٤].

قوله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» هذا من قواعد الإسلام المهمة، ومن جوامع الكلم التي أحصاها ﷺ، وتدخل فيه ما لا يحصى من الأحكام، كالصلاة بأنواعها، فإذا عجز عن بعض أركانها أو بعض شروطها أتى بالباقي، وإذا عجز عن بعض أعضاء الوضوء أو غسل الممكّن، وإذا وجد بعض ما يكفيه من الماء لظهوره أو لغسل النجاسة فعن الممكّن، وإذا وجبت ^(٢) إزالة منكرات، أو فطرة جمعة متى ترممه تفتتّم، أو نحو ذلك، وأمكنه البعض، فعن الممكّن، وإذا وجد ما يستر بعض عورته، أو حفظ بعض الفاتحة، أتى بالممكن، وأشباه هذا غير مُحَصَّرة، وهي مشهورة في كتب الفقه، والمقصود التنبيه على أصل ذلك، وهذا الحديث موافق لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٧].

وأما قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ففيها ملهيات:

أحدها: أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾

والثاني: وهو الصحيح والصواب، وبه جزم المحققون: أنها ليست منسوخة، بل قوله تعالى:

(١) في النسخ ثلاث: «وإن كاتب» بزيادة كلمة «إن» من «كانت»، وهو خطأ مُخل بالمعنى، واشتت من «المعلم» (٢).

(٢) ١٠٩، ومثله في «إكمال المعلم» (٤/٤٢٣) نقلاً عنه.

(٣) في (ج) وجب.

﴿قُلْ لِلَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ مفسرة لها، وغبنة لعمرك بهاء قلوا: وحق تقاته، هو: امتثال أمره واجتنب
 نهي، ولم يَأْمُر سبحانه وتعالى إلا بالمستطاع، قال الله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا وَلَا مَسْمُومًا﴾
 [سورة ٢٨٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكَ فِي كَذِبٍ مِنْ حَرْجٍ﴾ [النجم ٤٧٨] والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «إِذَا بَهِنَكُمْ مِنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ» فهو على إطلاقه، لأنَّ وَجَدَ عُذْرَ يَبِيحِهِ، كأكل حَبِيَّةٍ
 عند الضرورة، أو شرب الخمر عند الإكراه، أو التلطف بكلمة الكفر، إذا أكره، ونحو ذلك، فهذا هو
 منهياً عنه في هذا الحال، والله أعلم.

وأجمعت الأمة على أن الحج لا يجب في العشر إلا مرة واحدة بأصل الشرع، وقد تجب زيادة
 بالنداء، وكذا إذا أراد دخول الحرم لحدو لا شكرك^(١)، كزيارة وتجارة على مذهب من أوجب الإحرام
 للملك، بحج أو عمره، وقد سبقت لمسانة في أول كتاب الحج^(٢)، والله أعلم.



(١) في (ص) لا شكرك

(٢) ص ١٢٦ من هذا الجزء.

٧٤ - [باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره]

[٣٢٥٨] ٤١٣ - (١٣٣٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي تَائِبٌ، عَنْ ابْنِ حُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» [السنن ٤٦١٥، ولحاوي ١٠٨٧].

[٣٢٥٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ (ج). وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمَرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

فِي رِوَايَةِ أَبِي يَكْرِ: فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَقَالَ ابْنُ ثَمِيرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ: «ثَلَاثَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ». [بخاري ١٠٨٦] [وافر ٣٦٥٨].

باب سفر المرأة مع محرم إلى حج^(١) وغيره

قوله ﷺ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» وفي رواية: «فَوْقَ ثَلَاثٍ». وفي رواية: «ثَلَاثَةٌ». وفي رواية: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَكَّنَ بِأَنَّهُ وَالْيَوْمَ الْآخِرُ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ^(٢)، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ». وفي رواية: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ بِوَمَيْنٍ مِنَ النَّهْرِ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا، أَوْ ذَوْجُهَا». وفي رواية: «نَهَى أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ». وفي رواية: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا». وفي رواية: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَكَّنَ بِأَنَّهُ وَالْيَوْمَ الْآخِرُ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» وفي رواية: «مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ». وفي رواية: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» وهذه روايات مسلم.

وفي رواية لأبي داود: «لَا تُسَافِرُ بَرِيدًا^(٣)، وَتَبْرِيدُ مَسِيرَةُ بَصْفِ يَوْمٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: بِخِلَافِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لَا اخْتِلَافَ فِي السَّافِلِينَ وَاخْتِلَافَ الْمَوَاطِنِ، وَلَيْسَ فِي النَّهْيِ عَنْ ثَلَاثَةٍ تَصْرِيحٌ بِإِجَازَةِ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ أَوْ لَبْرِيدٍ، قَالَ لِبَيْهَقِي: كَأَنَّهُ ﷺ سَبَّلَ عَنْ امْرَأَةٍ تُسَافِرُ ثَلَاثًا بِغَيْرِ

(١) في (ج)، نسخ.

(٢) في (ج) «ثَلَاثَةُ أَعْيَابٍ» وهو خطأ، «مِنْهُ» البقيَّة لم أقف عليه فيه إلا عند أبيهروني في «الكبير»: ١٢٦٥٧ + في سياق مختلف،

من حديث ابن عباس ﷺ، بإسناد واحد، كذا في تيسار الحديث: (٥٩٨/٨).

(٣) أبو داود: ١٧٢٥، وأخرجه ابن حزيمة: ٢٥٢٦، وابن جبال: ٢٧٢٧، من حديث أبي هريرة.

[٣٢٦٠] ٤١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ : حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي قُدَيْلٍ : أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَزُورُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » . [٣٢٥٨ - ٣٢٥٩]

مَحْرَمٌ ، فَقَالَ : لَا . وَسُئِلَ عَنْ سَفَرِهِ يَوْمَيْنِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ ، فَقَالَ : لَا . وَشُيِّنَ عَنْ سَفَرِهِ يَوْمًا ، فَقَالَ : لَا . وَكَذَلِكَ لِبَرِيذٍ . فَذَوَّى كُلُّ مِنْهُمَا مَا سَمِعَهُ ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا مُخْتَلَفًا عَنْ زَاوٍ وَاحِدٍ فَسَمِعَهُ فِي فَوَاطِنَ ، فَرَوَى ثَارَةً عَذَّةً وَثَارَةً عَذَّةً ، وَكَتَبَهُ صَحِيحٌ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا كَلِمَةٌ تُجَدِّدُ لِأَقْلٍ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ سَمْعُ السَّافِرِ . وَلَمْ يُؤْذِ تَجْدِيدُ أَقْلٍ مَا يُسَمَّى سَفَرًا (١) .

فَالْحَاصِلُ : أَنَّ كُلَّ مَا يُسَمَّى سَفَرًا تَنْهَى عَنْهُ الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ زَوْجٍ أَوْ مَحْرَمٍ ، سَوَاءً كَانَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ يَوْمَيْنِ ، أَوْ يَوْمًا ، أَوْ بَرِيذًا ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، لِرَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَطْلُوعَةِ ، وَهِيَ أَحَدُ رَوَايَاتِ مُسْلِمٍ ، السَّابِقَةِ : « لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ ، لَا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ » . وَهَذَا يَشْتَدُّ عَلَى جَمِيعِ مَا يُسَمَّى سَفَرًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ يَزُورُهَا حُجَّةُ الْإِسْلَامِ إِذَا سَطَعَتْ ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَذَلَّلُوا عَنْ نَفْسِهِمْ جِذْعَ النَّبْتِ ﴾ [الذَّحْر : ١٩٧] ، وَقَوْلُهُ ﷺ : « يُنْهَى الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ » . (٢) . لِحَدِيثِ (٣) ، وَاسْتَصَحَّهَا كَاسْطَاعَةُ الرُّجُلِ ، لَكِنْ خُتِمَتْ فِي شَرْطِ الْمَحْرَمِ لَهَا : فَأَيُّ حَتِيفَةٍ يَشْتَرُطُ لَوْجُوبِ لَحْجِ عَيْهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مَكَّةَ دُونَ ثَلَاثِ مَرَاحِلَ ، وَوَقْفَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَحُكِيَ ذَلِكَ أَيْضًا عَنِ الصَّحْبِ الْبَصَرِيِّ وَالْقُحَيْمِيِّ .

وَقَالَ عَصَاءٌ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَأَبُو بَيْرِينَ وَمَالِكٌ وَالْأَوْاعِي وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ : لَا يُشْتَرُطُ مَحْرَمٌ ، بَلْ يُشْتَرُطُ الْأَمْنُ عَلَى نَفْسِهَا ، قَالَ أَصْحَابُهُ - يَحْصُلُ الْأَمْنُ بِزَوْجٍ أَوْ مَحْرَمٍ أَوْ نِسْوَةٍ يُفَاتٍ ، وَلَا يَلْزَمُهَا الْحَجُّ عِنْدَ ذَلِكَ إِلَّا بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، فَلَوْ وَجَدَتْ أَمْرًا وَاحِدَةً تُفَاتٍ لَمْ يَلْزَمُهَا ، لَكِنْ يَجُوزُ لَهَا لَحْجُ مَعَهَا ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ .

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَلْزَمُهَا بِوُجُودِ نِسْوَةٍ ، أَوْ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَفَدَ بِكَثْرِ الْأَمْنِ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى أَحَدٍ ، بَلْ (٤) تَسِيرُ وَخَلْمًا فِي جُمُودٍ لِقَائِمَةٍ وَتَكُونُ أَمْنًا ، وَالْمَشْهُورُ مِنْ نُصُوبِ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاهِيرِ أَصْحَابِهِ هُوَ الْأَوَّلُ .

(١) «السنن الكبرى» للسيهقي، (٣/١٣٩)

(٢) أخرجه (بني قريظ)، ٨، ومسلم: ١١٤، وأحمد: ١٣٠٩، عن حديث ابن عمر (رضي الله عنهما)

(٣) في (ج) : (لا) ، وهو خطأ

[٣٢٦١] ٤١٥ - (٨٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهُثَمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ - عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ - وَهُوَ ابْنُ عُفَيْرٍ - عَنْ قَزَعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثاً فَأَعْجَبَنِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَأَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ أَسْمَعْ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَلُّوا الرُّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ. مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى». وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ يَوْمَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِثْلُهَا، أَوْ زَوْجُهَا» (مسند أحمد: ١٩٣٣).

[الشافعي، ١٩٩٧] [ابن عسكراً، ٣٢٦٢].

واختلف أصحابنا في خروجها لحج التطوع وسفر الزبارة والتجارة، ونحو ذلك من الأسفار التي ليست واجبة، فقال بعضهم: يجوز لها الخروج فيها مع نسوة ثقات، كحجّة الإسلام: وقال الجمهور: لا يجوز إلا مع زوج أو محرم، وهذا هو الصحيح للأحاديث الصحيحة.

وقد قال القاضي: وتفوق العلماء على أنه ليس بها أن يخرج في غير الحج والعمرة (إلا مع ذي محرم، إلا الهجرة من دار الحرب، فاتفقوا على أن عليها أن تهاجر معها إلى دار الإسلام وإن لم يكن معها محرم، والفرق بينهما: أن إقامتها في دار الكفر حرم إذا لم تستنح فلها أن تدين، وتخشى على دينها ومعبد، وليس كذلك التأخر عن الحج، فليتهم يحتفلوا في الحج. هل هو على الفور أم على التراخي؟ قال القاضي عياض: قال المجازي: هذا جند في الشدة، وما لكبيرة غير المشاهدة فسافر كيف شاء في كل الأسفار بلا زوج ولا محرم^(١).

وهذا الذي قبله المجازي لا يؤفق عليه، لأن المرأة مطبوعة الطمع فيها، ومضنة الشهوة وهو كانت كبيرة. وقد قلنا: لكل ساقطة لقطعة، ونجتمتع في الأسفار من شعيرة الناس وسقطتهم من لا يرتفع عن الفاحشة بالتجور وغيرها، لغلبة شهوته، وقلة دينه وسموئته، وخيالاته، ونحو ذلك، والله أعلم.

واستدل أصحاب أبي حنيفة برواية «ثلاثة أيام» لمسلمهم أن قصر الصلاة في السفر لا يجوز إلا في سفر يبلغ ثلاثة أيام، وهذا استدلال فاسد، وقد جاءت الأحاديث بروايات مختلفة كما سبق وبيننا منقصودها، وأن السفر يطلق على يوم، وعلى يومين، وعلى دون ذلك، وقد أوضحت الجواب عن شبهتهم بوضوحاً يليق في باب صلاة المسافر من «شرح المذهب»^(٢) والله أعلم.

(١) [إمام المعجم، ٤٤٥/٤ - ٤٤٦]

(٢) [المجموع، ٣٢٩/٤ - ٣٣٠].

[٣٢٦٢] ٤١٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ : سَمِعْتُ قُرْعَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَوِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ : سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعًا ، فَأَعَجَبَنِي وَأَتَقَنِّي : لَيْسَ أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا رَوْحُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ ، وَاقْتَصَلَ بَاقِي الْحَدِيثِ . (مسند ١١٢٩٥) (رواه ٣٢٦١) .

قوله ﷺ : «إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور : أن جميع المحرم سواء في ذلك ، فيجوزُ لها المسافرةُ مع محرمٍ بالنسب ، كابنها وأخيها وابن أخيها وابن أختها وخالتها وعمّها ، ومع محرمٍ بالرضاع ، كأخيها من الرضاع وابن أخيها وابن أختها منه ونحوهم ، ومع محرمٍ من المصاهرة كأبي زوجها وابن زوجها ، ولا كراهة في شيء من ذلك ، وكذلك يجوزُ لكل هؤلاء الخلوة بها ، ولنظرُ إليها من غير حاجة ، ولكن لا يجزئ لنظرُ بشهوة لأحدٍ منهم ، هذا مذهب الشافعي والجمهور ، ووافق مالكٌ على ذلك كله ، إلا ابنُ زوجة فكَرِهَ سفرَها معه لفسادِ الناس بعدَ العصر الأول ، ولأن كثيراً من الناس لا يفرقون من زوجة لأب ثمرتهم من محارمِ النسب ، قال : ونسوةٌ فتنّةٌ ، إلا فِيمَ جَبَلٍ اللَّهُ تعالى نفوسَ عليه من انشقة عن محارمِ النسب ، وعمومُ هذا الحديث يُردُّ على مالكٍ ، والله أعلم .

وعلِمَ أن حقيقة المحرم من النساء التي يجوزُ النظرُ إليها وانخوةُ بها والمسافرةُ بها - كلٌّ من حرَمِ نِكَاحِها على التأييد - بسببِ مُباحِ لَحْرَمَتِها ، فقوله : (على التأييد) احترازٌ من أحبت للمرأة وعمّتها وخالاتها ونحوهن ، وقوله : (بسببِ مُباحِ) احترازٌ من أمٍّ لموطوءةٍ بشهوةٍ وبشبهةٍ ، فإنها تحرمُ^(١) على التأييد ، وليست محرمٌ ، لأن وطءَ الشبهة لا يُوصفُ بـ (إباحةٍ) لأنه ليس بفعلٍ مكلفٍ ، وقوله : (لحرمتها) احترازٌ من سلاعةٍ ، فإنها مُحَرَّمَةٌ على التأييد بسببِ مباحٍ وليست محرمةً لأن تحرمتها ليس بحُرْمَتِها بل شَقْوَتُها ونذِيقُها ، والله أعلم .

قوله ﷺ : «لَا تَسْلُكُوا»^(٢) لِرُحَالٍ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ . مسجدي هذا ، والمسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، فيه بيانٌ عظيمٌ قضية هذه المساجد الثلاثة ومزيّتها على غيرها ، لكونها مساجد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، ولخص الصلاة فيها ، ولو دللنا لذهابنا إلى مسجدٍ لحرم لزومه فصله لحجٍّ أو عمرة ، ولو دللنا إلى المسجدين الآخرين فقولان لشافعي ، أصحهما عند أصحابه : يستحبُّ قصدهم ولا يجب ، والثاني : يجب ، وبه قال كثيرٌ من العلماء .

(١) في (ها) : بحرمان . وهو خطأ .

(٢) في (ج) : لا تلتد .

[٣٢٦٤] ٤١٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُشَمَّعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ - قَالَ أَبُو عَسَانَ - حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - : حَدَّثَنِي أَبِي - عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ قُرَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ » .

[٣٢٦٦] ٤١٩ - (١٣٣٩) حَدَّثَنَا حُثَيْبُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُسَاقِرُ مُسِيرَةَ لَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ دُو خُرْمَةٍ مِنْهَا » . [أحسن - ٨٤٨٨] [وسط - ٢٢٦٧] .

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ». [احمد: ٧٤١٤، وصحري: ١٩٨٨].

وأما باقي المساجد سوى الثلاثة فلا يجب قصدُها بالتدبير ولا يتعقد نذرُ قصدِها، هذا مذهبُ
ومذهبِ العلماء كافةً إلا محمد بنُ قسَمَةَ السالكي، فقال: إذا نذرَ قصدَ مسجدٍ فبإزاءِ لزمه قصدُ، لأن
النبي ﷺ كان يأتيه كلُّ سببٍ ركبَ ومشي^(١)، وقد التفت بنُ سعيد^(٢): يلزمه قصدُ ذلك المسجد، أي
مسجدٍ كان، وعلى مذهبه لجمده لا يتعقد نذرُهُ ولا يلزمه شيء، وقال أحمدُ: يلزمه كفارةُ ممينٍ.
واختلف العلماءُ في شدِّ لرحالٍ وعمدٍ المعطى إلى غيرِ المساجد الثلاثة، كالذهبِ إلى قبولِ
الصالحينَ وإلى المواضعِ لقاضية، ونحو ذلك. فقال الشيخُ أبو محمدٍ لجويني من أصحابِ: هو
حرَّم، وهو الذي أجازَ القاضي عياضٍ إلى اختياره.

(١) أخرجه بخاري، ١١٨٣، ومسلم، ٢٣٨٦، وأحمد، ٥١٩٩، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما

(4) في (ج): مستند وهو خطأ.

[٣٢٦٨] ٤٢١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمْيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ عَلَيْهَا». (أحمد ٧٢٢٢ [رواه ٣٢٦٧]).

والصحيح عند أصحابنا، وهو الذي أخرجه الإمام الحرمين والمحققون. أنه لا يحرم ولا يكره، قالوا: والمراد بالانقضية لثأمة إما هي في شد الرحل إلى هذه الثلاثة خاصة، والله أعلم.

قوله: (فأعجبني وأفنيتي) قال القاضي: معنى (أفنيتي): أعجبني، وإن جاز تكرار^(١) لمعنى الاختلاف البغض، ولعرب فعل ذلك كثيراً للبيان ولتركيده، قال الله تعالى: «وَأُولَئِكَ ظَنِّتُمْ أَنَّهُمْ تَعْلَمُونَ لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَلِلَّهِ خُلُودٌ» (سورة: البقرة: ١٦٧)، والصلاة من الله الرحمة. وقال تعالى: «فَكُونُوا مَعَهُ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْهُ» (سورة: البقرة: ٢٦٩)، والطيب هنا هو الحلال. ومنه قول لحظيئة:

أَلَا خَبْلٌ هَذَا وَلَرُحْنٌ بِهَا هَذَا وَمِنْذُ أُنِيَ مِنْ ذَوْنِهِ لِنَائِي وَالْبَعْدُ
وَلِنَائِي هُوَ الْبَعْدُ^(٢).

قوله: (حدثنا^(٣) يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، تسافر مسيرة يوم وليلة، إلا مع ذي محرم منها»)، هكذا وقع هذا الحديث في نسخ بلادنا: عن سعيد عن أبيه.

قد انقضى عياض: وكذا وقع في نسخ عن الجلودي وأبي العلاء والكشاف، وكذا روه مسلم في الإسناد السابق قبل هذا، عن فتية عن النيث عن سعيد عن أبيه، وكذا روه البخاري ومسلم عن رواية بن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه، قال واستبرك الدارقطني عنهما إخراجهما هذا عن بن أبي ذئب، وعلى مسلم إخراجهم إياه عن النيث عن سعيد عن أبيه، وقال: تصورش: عن سعيد عن أبي هريرة، من غير ذكر (أبيه) واحتج بأن مالكاً ويحيى بن أبي كثير وشهيداً قالوا: (عن سعيد المقبري عن أبي هريرة) ولم يذكر (أبيه) قال: والصحيح عن مسلم في حديثه هذا: (عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد عن أبي هريرة) من غير ذكر (أبيه) وكذا ذكره أبو مسعود الدمشقي، وكذا روه معظم

(١) في نسخ ثلاثة: وإنما عذر يحيى لاختلاف النسخ وليس خلاف من حيث تكرار المسمى كما يفهم من الجملة،

يو ائمة اليه والتركيب، فجاء ذلك خلافاً منقطعاً، والحدث من المعجم: (١١٠/٧)، وذكرنا المعجم: (٤٤٨/٤)

(٢) إكتماله المعجم: (٤٤٨/٤)، ونسبت في «البرهان المحيي»: (٧/١).

(٣) لي (خ): حديثي

[٣٢٦٩] ٤٢٢- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَمْعَدَرِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ - حَدَّثَنَا سَهْلٌ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا» (الحدود: ٨٥٦٤، رقم الحديث: ١٣٢٦٧).

[٣٢٧٠] ٤٢٣- (١٣٤٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٌ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ ابْنُهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ أَخُوهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا» (المسند: ١١٠٥١٥).

[٣٢٧١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. (الحدود: ١١٠٥١٥).

رَوَاهُ الْمَوْطَأُ عَنْ مَالِكٍ. قَالَ لِدَارِقُطْنِي: وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ وَالْقُرَظِيُّ^(١) عَنْ مَالِكٍ، فَقَالَا: (عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ)^(٢). هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي^(٣).

قُلْتُ: وَذَكَرَ خَلْفُ التَّوَاسِطِيِّ فِي «الْأَطْرَافِ» أَنَّ مَسِيماً رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ مِنْ «مُسْنَدِهِ» وَلِتَرْمِذِي فِي اسْتِكَاحٍ عَنْ ابْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَمِيٍّ، عَنْ بِشْرِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٤). وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْحَجِّ أَيْضاً عَنِ الثَّقَفِيِّ وَالْقَيْلِيِّ^(٥) عَنْ مَالِكٍ، وَ^(٦) عَنْ يُونُسَ بْنِ مَوْسَى، عَنْ جَرِيرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُهَيْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٧)، فَحَصَلَ اخْتِلَافٌ ظَاهِرٌ بَيْنَ الْحَفَاطِ فِي ذِكْرِ (أَبِيهِ) فَلَعَلَّهُ سَمِعَهُ مِنْ^(٨) أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ سَمِعَهُ مِنْ^(٩) أَبِي هُرَيْرَةَ نَفْسِهِ، فَرَوَاهُ تَارَةً كَذَا، وَتَارَةً كَذَا، وَسَمَاعُهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ صَحِيحٌ مَعْرُوفٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ص) - ثَقْرِي، وَهِيَ حَقٌّ، وَفِي (ه) الْحُلُّ: لِدَارِقُطْنِي (٣٣٥/١١) ثَقْرِي.

(٢) انْظُرِ إِلَى الْإِسْنَادِ فِي التَّحْقِيقِ مِنْ ١٣٤٠ وَهِيَ بِهَذَا رَوَاهُ لِدَارِقُطْنِي (٣٣٥/١٠).

(٣) التَّحْقِيقُ الْمُسْتَمَدُّ: (٤٤٩/٤ - ٤٥٠).

(٤) أَبُو دَاوُدَ: ١٧٢٤، وَلِتَرْمِذِي ١٢١٤.

(٥) فِي (ص) (وَأَبُو الْعَلَاءِ) وَهِيَ حَقٌّ.

(٦) سَقَطَتْ، ابْنُ أَبِي (ص) (وَأَبُو).

(٧) سَمِعَ أَبِي دَاوُدَ: ١٧٢٤، وَهِيَ ١٧٢٥.

(٨) فِي (خ) عَنْ.

(٩) فِي (خ) عَنْ.

[٣٢٧٢] ٤٢٤ - (١٣٤١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ أَبُو ثَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ -: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ». فَقَدَّمَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي تَخَرَجَتْ حَاجَّةً، وَإِنِّي أَكْتَنَيْتُ فِي غُرُورَةٍ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «انْظُرِي فُحْجٌ مَعَ امْرَأَتِكَ».

[أحمد: ١٩٣٤، وسنن أبي داود: ٣٠٠٦].

قوله ﷺ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» هذا استثناء منقطع، لأنه متى كان معها^(١) محرّم لم تنقُ خصوصاً، فتقليد الحديث لا يفصل رجل مع امرأة إلا ومعه محرّم^(٢).

وقوله ﷺ: «وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» يحتمل أن يريد محرماً لها، ويحتمل أن يريد محرماً لها أو له، وهذا الاحتمال الثاني هو الذي على قواعد الفقهاء^(٣)، فإنه لا فرق بين أن يكون معها محرّم لها، كابنها وأخيها وأُمّها وأختها، أو يكون محرماً له كأخته وبنته وعمته وخالتها، فيجوز أن يعود معها في هذه الأحوال، ثم إن الحديث مخصوص أيضاً بالزوج، فإنه لو كان معها زوجها كن كالمحرّم وأولى بالجواز.

وأما إذا خلا لأجنبي، لأجنبي^(٤) من غير ثلث معها فهو حرام باتفاق العلماء، وكل لو كان معها من لا يستحي^(٥) منه لصغره، كابن سنتين وثلاث وسجود ذلك، فإن وجوده كعدمه، وكذا لو اجتمع رجلاً وامرأة أجنبيّ فهو حرام. بخلاف ما لو حتمت رجل بسورة أجنبية، فإن لصحيح جوازها، وقد أوضحت المسألة في «شرح المذهب» في باب صفات الأئمة، ثم^(٦) هي أوائل كتاب الحج^(٧).

والمستند أن الخلوة بالأجنبي المحرم كالمرأة، فتحرم الخلوة به حيث حرمت بالمرأة، إلا إذا كان في جمع من المرجح المشورين، قال أصحابنا: ولا فرق في تحريم الخلوة حيث حرّمناه.

(١) في (ج): جميعها.

(٢) في (ج): ذو محرّم.

(٣) في (ج): سنة.

(٤) في (ج): والأجنبيّة.

(٥) في (ص): يستحي.

(٦) سقطت: (ثم). عن (ص) و(ه).

(٧) «المجيب»: (٤/ ٢٧٧) و(٧/ ٨٧).

[٣٢٧٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو، بِهَذَا الْإِسْنَادِ،

نَحْوَهُ [البيهقي: ١١٨٦٢، أبو نعيم: ٣٢٧٣].

[٣٢٧٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ».

حضر: [٢٢٣٦] (٠) عمر: ٣٢٧٤.

بين الخلوة في صلاة أو غيرها، ويستثنى من هذا كله موضع لضرورة بأن يجد امرأة أجنبية منقطعاً في الطريق، أو نحو ذلك، فيباح له استصحابها، بل يترتب ذلك إذا خاف عليها لو تركها، وهذا لا خلاف فيه، وبهذا عليه حديث عائشة في قصة الإفك^(١)، والله أعلم.

قوله: (فقال وجن: يا رسول الله، إن امرأتي خرجت حاجة، وإني اكتنبت في غزوة كذا وكذا، قال «يطلق فحج مع امرأتك»^(٢)). فيه تقديم الأهم من الأمور المتعارضة، لأنه لما تعارض سفره في الغزو وفي الحج معها رجح الحج معها، لأن لغزو يقوم غيره فيه^(٣) مقدمه، بخلاف الحج معها.

قوله: (وحديثنا^(٤) ابن أبي عمير: حدثنا هشام - يعني ابن سليمان لمخزومي - عن ابن جريج: بهذا الإسناد، نحوه، ولم يذكر «ولا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلا ومعه ذُو محرمٍ»^(٥)).

هذا خبر الغراب الذي لم يسمعه أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان من مسيب، وقد سبق بيان أوله عند أحاديث «رحم الله المحلقين والمقصرين»^(٦)، ومن هنا قال أبو إسحاق: حدثنا مسيب بن الحجاج، قال: حدثني^(٧) هرون بن عبيد الله، قال: حدثني حجاج بن محمد، قال: قال ابن جريج: أخبرني أبو الزبيري... الحديث، وهو أوّل باب الذي ذكرته متصلاً بهذا، والله أعلم^(٨).



(١) أخرجه البيهقي: ٤٧٥٠، ومسلم: ٧٠٢٠، وأحمد: ٣٥٦٢٣.

(٢) في (س): في.

(٣) في (ج): وحديثي.

(٤) برقم: ٣١٤٥.

(٥) في (ص): (وهذا) حديثي.

(٦) في (ج): إن شاء الله تعالى.

٧٥ - [بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا رَكِبَ إِلَى سَفَرِ الْحَجِّ وَغَيْرِهِ]

[٣٢٧٥] ٤٢٥ - (١٣٤٢) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّ عَلِيًّا الْأَرْوِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَلَّمَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ ، كَبَّرَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : «سُبْحَانَ الَّذِي سَحَّرَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقِرِّينَ ، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى ، وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى ، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ ، وَالْخَلِيقَةُ فِي الْأَهْلِ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ ، وَكَآبَةِ الْمَنْظَرِ ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ » وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، قَاتِلُونِ ، عَابِدُونِ ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ» . [احمد ١٣٧٤] .

[٣٢٧٦] ٤٢٦ - (١٣٤٣) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَيْجٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ ، يَتَعَوَّذُ مِنْ وَعَثَاءِ

باب استحباب الذكر إذا ركب دابته متوجهاً لسفر حج أو غيره، وبيان الأفضل من ذلك الذكر

قوله : (كان إذا استوى على بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ ، كَبَّرَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ «سُبْحَانَ الَّذِي سَحَّرَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقِرِّينَ ، وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى ، وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى ، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ ، وَالْخَلِيقَةُ فِي الْأَهْلِ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ ، وَكَآبَةِ الْمَنْظَرِ ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ » وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، قَاتِلُونِ ، عَابِدُونِ ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ» .

قوله ﷺ : «اللهم إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ ، وَكَآبَةِ الْمَنْظَرِ ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ» (الْوَعَثَاءُ) بفتح الواو وإسكان العين المهملة وبالداء المثناة وبالمد ، وهي المشقة والشدة . و(الكَآبَةُ) بفتح الكاف وبالمد ، وهي تغير النفس عن حزن ونحوه . و(الْمُنْقَلَبُ) بفتح اللام : المَرَجُعُ .

السُّفَرِ، وَكُتَابَةُ الْمُتَقَلِّبِ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْنِ، وَفَعْرَةُ الْمَظْلُومِ، وَسُوءُ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ
وَالْمَالِ. [احمد: ٢٠٧٧٦].

قوله: «وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْنِ» هكذا هو في معظم النسخ من «صحيح مسلم»: (بعد الكون) بالون، بل
لا يكذبوناً، في نسخ بلاون، إلا بالون، وكذا ضبطه الحفاظ المتقنون في «صحيح مسلم».
قال القاضي، وهكذا^(١) رواه المدرسي وغيره من رواة «صحيح مسلم» قال: ورواه المدرسي: «بعد
الكون» بالون، قال: والمعروفة في رواية عاصم بن سفيان رواه مسلم عنه بالنون، قال القاضي: قال
إبراهيم الحارثي: يقال: إنه عاصم وهم فيه، وإن صوابه - (الكون) بالراء^(٢).

قلت: وليس كما قال الحارثي، بل كلاهما صحيح، ومن ذكر لرويتين جميعاً الترمذي في
«جامعه» وخلائق من المحدثين^(٣)، وذكرهما أبو عبيد، وخلائق من أهل اللغة وغريب الحديث^(٤).
قال الترمذي بعد أن رده بالنون: ويروى بالراء أيضاً، ثم قال: وكلاهما له وجه، فإن: ويقال: هو
لرجوع من الإيمان إلى الكفر، أو من الصداقة إلى المعصية، ومعناه: الرجوع من شيء إلى شيء من
الشئ، هذا كلام الترمذي^(٥).

وكذا قال غيره من العلماء معناه بالراء والنون جميعاً، لرجوع من الاستقامة - أو: الرودة^(٦) - إلى
التقصير، فابوا: وروية الراء مأخوذة من تكوير، لعدم، وهو لفها وجمعها: ورواية النون مأخوذة من
الكون، مصدر كاذن يكون كونا، إذا وُجِدَ واستقر.

قال المدرسي في رويته لراء: قيل أيضاً: إن معناه: أعود بك من الرجوع عن الجماعة بعد أن كنت
فيها، يقال: كدر عزمته إذا لفها، وخارها إذا نقضها، وقيل: نعود بك من أن تغتد أمورنا بعد
صلاحها، كفساد الجماعة بعد استقرارها على الرأس، وعلى رواية النون، قال أبو عبيد: سئل عاصم

(١) في (خ): وكذا

(٢) لمكتب لمسلم - (٤/٤٥٢).

(٣) ترجمته: ٣٧٤٠، وبتالي: ٥٤٩٨، وبن نسخة: ٢٨٨٨، وأحمد: ٢٠٧٧٦، وغيرهم

(٤) أبو عبيد في غريب الحديث: (١/٢٢٠)، ولازمي في تهذيب اللغة: (٥/١٤٨)، وحديثي في غريب الحديث:

(٢/١٩٤)، وغيرهم.

(٥) في «جامعه»: بعد حديث: ٣٧٤٠

(٦) في (خ): والرودة، بالراء، أو: رودة.

[٣٢٧٧] ٤٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَرُفَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (ج). وَحَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ: «فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ» وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ حَزْرَمٍ: قَالَ: يَتَبَدَأُ بِالْأَهْلِ إِذَا رَجَعَ، وَفِي رِوَايَتَيْهِمَا جَمِيعاً: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَفَاءِ الْمُسْقِرِّ». [حد ٢٠٧٧٦].

عن معناه فقال: ألم تسمع قولهم - حدّ يهدى كان، أي: أنه كنّ على حاله جمية فرجع عنها^(١) والله أعلم^(٢).

قوله ﷺ: «ودعوة المظلوم» أي: أعود بك من لظلم، فإنه يترتب عليه دعاء المظلوم، ودعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب، ففيه: التحذير من الظلم، ومن التعرض لأسبابه.



(١) «المعلم»: (١١٤/٢)، وفوق أبي عبيد لي كتبه لغريب الحديث: (١/٢٢٠).

(٢) أي: (ج): والله، بدون: أعلم.

٧٦ - [باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره]

[٣٧٧٨] ٤٢٨ - (١٣٤٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (ح). وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنَ الْجَبُوشِ أَوْ لَسْرَابٍ أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، إِذَا أَوْقَى عَلَى نَبِيٍّ أَوْ قَذَفِدَ، كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَيُّبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِلُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْرَابَ وَحْدَهُ».

[راحت ٤٧١٧] [واشهر ٣٢٢٩].

باب ما يقال^(١) إذا رجع من سفر الحج وغيره

قوله: (قَفَلَ مِنَ الْجَبُوشِ) أي: رَجَعَ مِنَ الْقَرْيَةِ.

وقوله: (إِذَا أَوْقَى عَلَى نَبِيٍّ أَوْ قَذَفِدَ كَثْرَ) معنى أَوْقَى: اذْمَعَجَ وَعَلَا. وَ(الْقَذَفِدُ) بِفَتْحَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ بَيْنَهُمَا دَالٌّ مُهِمَّةٌ سَاكِنَةٌ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي فِيهِ يَلْطَفُ وَارْتِفَاعٌ، وَقِيلَ: هُوَ الْغَلَاةُ الَّتِي لَا شَيْءَ فِيهَا، وَقِيلَ: تَطِيطُ الْأَرْضِ دُونَ الْحَصَى، وَقِيلَ: الْبُخْلُ مِنْ الْأَرْضِ فِي رَتْفَاعٍ، وَجَمَعَهُ: قَذَفِدٌ.

وقوله ﷺ: «أَيُّبُونَ» أي: رَاجِعُونَ.

قوله ﷺ «صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ»^(٢)، وَهَزَمَ الْأَحْرَابَ وَحْدَهُ، أي: صَدَقَ وَعْدَهُ فِي إظهارِ الْإِدْبَاعِ، وَكَوْنِ الْعَاقِبَةِ لِلْمُتَّقِينَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَعْدِهِ سُبْحَانَهُ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْفِ الْمُبْعَادَ.

«وَهَزَمَ الْأَحْرَابَ وَحْدَهُ» أي: مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ مِنَ الْأَقْرَبِيِّينَ، وَالْعَرَبِ: الْأَحْرَابُ الَّذِينَ^(٣) اجْتَمَعُوا يَوْمَ الْحَنْدَقِ، وَتَحَرَّبُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا، وَبَهَلَ

(١) في (ح) يقول.

(٢) في (ح) جلله.

(٣) في (ح) تبي.

[٣٢٧٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ - عَنْ أَيُّوبَ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِدٌ ، عَنْ مَالِكٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ دَافِعٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ : أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ، كُنْهَمُ عَنْ دَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ الشَّيْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِمِثْلِهِ ، إِلَّا حَدِيثَ أَيُّوبَ ، فَإِنَّ فِيهِ التَّكْبِيرَ مَرَّتَيْنِ . (أحمد : ٤٤٩٦ و ٥٧٩٤ : والبيهقي : ١٧٩٧) .

[٣٢٨٠] ٤٢٩ - (١٣٤٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : أَقْبَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ وَأَبُو طَمْحَةَ ، وَصَفِيَّةُ رَدِيئَةُ عَلَى دَافِعٍ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ قَالَ : «أَيُّونَ تَأْتِيُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ» . فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى هَدَمَتِ الْمَدِينَةَ . (أحمد : ١٢٩٤٧ ، وصحاح : ٢١٨٥) .

[٣٢٨١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعُودَةَ : حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُقْفَضِ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ الشَّيْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بِمِثْلِهِ . (أحمد : ٣٢٨٠) .

يرتبط قوله ﷺ : «صدق الله» تكذيباً لقول المنافقين ولبس في قلوبهم مرض : «لَمَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا» ، هذا هو المشهور : أن المراد أحزاب يوم الخندق ، قال القاضي : وقيل : يستعمل أن المراد أحزاب الكفر في جميع الأيام والمواظب ^(١) ، والله أعلم



٧٧ - [باب التفريس بذی الحلیفة،

والضلاة بها إذا صدر من الحج أو العمرة]

[٣٢٨٢] ٤٣٠ - (١٢٥٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَصَلَّى بِهَا، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقْعُرُ ذَلِكَ. (مسند: ٢٠١) [٢٠١] (٤٩١٩)، ربيع: ١٥٣٧

[٣٢٨٣] ٤٣١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ الْمِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ (ج). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنِي لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُنِيخُ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنِيخُ بِهَا، وَيُصَلِّي بِهَا. (مسند: ١٦٠٠) [١٦٠٠] (٣٢٨٤).

[٣٢٨٤] ٤٣٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ - يَغْنِي أَيْضًا ضَمْرَةً - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، الَّتِي كَانَ يُنِيخُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (مسند: ٥٥٩٤) (٥٥٩٤) (مسند: ٤٨٤) (مغزلاً).

باب استحباب النزول ببطحاء ذي الحليفة والصلاة بها

إذا صدر من الحج والعمرة وغيرهما فمَرَّ بها

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، صَلَّى بِهَا، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقْعُرُ ذَلِكَ) وفي إرواية الأخرى: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى فِي مُعَرَّسِهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ بِبَطْحَاءِ مُبَاوَكَةٍ).

قال القدسي: (المُعَرَّسُ): موضع الترويب، قال أبو زيد: تَعَرَّسَ الْقَوْمُ بِالْعَمَرِ، إِذَا تَزَلُّوا بِهِ أَيُّ وَقْتُ كَانَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ. وقال لُحَلِيصٌ وَأَصْبَغِي، التَّعْرِيسُ: التَّزَوُّلُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ^(١)

قال القدسي: والنزول ببطحاء ذي الحليفة في زحج الحاج ليس من مناسك الحج، وإنما فعله من فعله من أهل المدينة شركاً بالكاتب النبي ﷺ ولأنها بطحاء مباركة.

[٣٢٨٥] ٤٣٣ - (١٣٤٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ مُوسَى - وَهُوَ ابْنُ عُقْبَةَ - عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى فِي مَعْرَسِهِ بَنِي الْحَنِيفَةِ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّكَ بَطْخَاءٌ مُبَارَكَةٌ . [لأحمد : ٥٥٥٥٥ ، ولبهاري : ٦٥٣٥] .

[٣٢٨٦] ٤٣٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنُ الرَّيَّانِ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ - وَاللَّفْظُ لِسُرَيْجَ - قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ : أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى وَهُوَ فِي مَعْرَسِهِ مِنْ ذِي الْحَنِيفَةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي ، فَقِيلَ : إِنَّكَ بَطْخَاءٌ مُبَارَكَةٌ .

قَالَ مُوسَى : وَقَدْ أَتَانَا بِمَا سَأَلْنَا بِالْمَنَاحِ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي كَانَ عِنْدَ اللَّهِ يُنْبِئُ بِهِ ، يَتَحَرَّى مُعَرَّسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَبْطِنُ الْوَادِي ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، وَسَطًا مِنْ ذَلِكَ . [انظر ٣٢٨٥] .

قال : واستحب ذلك النزول ولصلاة فيه ، وأن لا يجاوز حتى يصلي فيه ، وإن كان في غير وقت صلاة مكث حتى يدخل وقت الصلاة فيصلي ، قال : وقيل : إنما نزل به ﷺ في رجوعه حتى يصيح : إِنَّا نَفَجُّ الْبَاسَ أَعَالِيَهُمْ لَيْلًا ، كما نهي عنه صريحاً في الأحاديث المشهورة^(١) ، والله أعلم .



(١) «أحمد المعجم» (٤/ ٤٥٦ - ٤٥٧) ، وفي الأحاديث المشهورة في ذلك ما ذكره مسلم في «الصحاح» : في باب كراهة

العروق وغيره السخون بهذا . . . الحديث : ٤٩٦٢ ، وما بعده .

٧٨ - [باب: لا يحج البيت مشرك،

ولا يطوف بالبيت عريان، وبيان يوم الحج الأكبر]

[٣٢٨٧] ٤٣٥ - (١٣٤٧) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى الثَّعْلَبِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلَّ حَجَّةُ الْوَدَاعِ فِي رَهْطٍ يُؤَدُّونَ فِي النَّاسِ يَوْمَ النَّحْرِ: لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَ حُمَيْدُ بْنُ

باب لا يحج البيت^(١) مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان،

وبيان يوم الحج الأكبر

قوله: (عن أبي هريرة قال: بعثني أبو بكر الصديق في نحره التي أمره عليها رسول الله ﷺ قُلَّ حَجَّةُ الْوَدَاعِ فِي رَهْطٍ يُؤَدُّونَ فِي النَّاسِ يَوْمَ النَّحْرِ: لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: يَوْمَ النَّحْرِ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ).

معنى قول حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَقَدْ تَبَيَّنَ اللَّهُ رَسُولَهُ إِلَى ذَلِكَ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [البقرة: ١٣]. ففعل أبو بكر وعلي وأبو هريرة وغيرهم من الصحابة ﷺ هذا لأذان يوم النحر، بأمر النبي ﷺ في أصل الأذان، والظاهر أنه عَيَّنَ لَهُمْ يَوْمَ النَّحْرِ، فتعيَّنَ أَنَّهُ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، ولأنَّ مُعْظَمَ الْمُتَسَدِّقِ فِيهِ^(٢).

وقد اختلف العلماء في الأمر في يوم الحج الأكبر. فقبيل، يوم عرفة، وقال مالك والشافعي والجمهور: هو يوم النحر، ونقل القاضي عياض عن الشافعي: أنه يوم عرفة^(٣)، وهذا خلاف

(١) في (ج): بالبيت.

(٢) في (ج). ولأن فيه معظم الجنازة.

(٣) «كتاب» نسخة ١١ (٤٥٨/٤).

عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: يَوْمُ النَّحْرِ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. [أحمد ٧٩٧٧
بحرہ صولاً، والبحار ٢٣٦٩.

المعروف من مذهب الشافعي، قال العلماء: وقيل: «الحج الأكبر» للاحتراز من صحيح الأصغر، وهو
الحرة، واحتج من قال: هو يوم عرفة، بالحديث المشهور: «الحج عرفة»^(١)، والله أعلم.
قوله ﷺ: «لَا يَحُجُّ عَدُوٌّ لِمُشْرِكٍ» موافق لقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الشِّرْكُوتُ جَسَّ لَا يَقْرَبُوا
الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ مَا كَانَتْ عَلَيْهِمْ هَكَذَا﴾ [البقرة ٢٨]. والمراد بمسجد الحرام ههنا: الحرم كله، فلا يُمكن
مشرك من دخول الحرم بحال، حتى لو جاء في رسالة أو أمر منهم لا يُمكن من الدخول، بل يُخرج إليه
من يقضي الأمر المتعلق به، ولو دخل حقيقاً وعرض ومات، بُشِّرَ وأُجِرَ من الحرم.
قوله ﷺ: «وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ» هذا إبطال لما كانت الجاهلية عليه من الطواف بالبيت عرياناً،
واستدل به أصحابه وغيرهم على أن الصواف يشترطه ستر لعورة، والله أعلم.



(١) في (خ) : «مع يوم عرفة» وأخرجه بهذا للفظ أبو داود: ١٩٤٩، وأحمد: ١٨٧٧٣، والسنائي في «الكبرى» ٤١٨٠،
واسدي ١٨٨٧، وسبيلي في «الكبرى» (١٥٢/٥)، وغيرهم من حديث عبد الرحمن بن بصر الدبسي رحمه الله، وأما
اللفظ المذكور أعلاه فقد أخرجه من حديثه أيضاً: الترمذي: ٩٠٤، والسنائي ٣٠٤٧، وابن ماجه: ٣١١٥، وأحمد:
١٨٧٧٤.

٧٩ - [باب في فضل الحج والغرفة ويوم عرفة]

[٣٢٨٨] ٤٣٦ - (١٣٤٨) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَخْتَدُ بْنُ عَيْسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا بَنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ يَكْرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ يَرْسَسَ بْنَ يُونُسَ يَقُولُ عَنْ أَبِي لُمَيْسٍ قَالَ: قَالَتْ هَائِشَةُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللَّهُ لِيهِ قَبْلاً مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟».

باب فضل يوم عرفة

قوله ﷺ: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة، وإنه ليدنو، ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء؟».

هذا الحديث ظاهرٌ للدلالة في فضل يوم عرفة، وهو كذلك. وهو قال رجلٌ: «مررت طابقاً في أفصل الأيام. فلا صحبت وجهان: أحدهما: تطلق يوم الجمعة، لقوله ﷺ: «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة» كما سبق في «صحيح مسلم»^(١).

وأصحهما: يوم عرفة، للحديث المذكور في هذا الباب، ويتأول حديث يوم الجمعة على أنه أفضل أيام الأسبوع.

قاله القاضي عياض: قد مرّ الماردي: معنى «يدنو» في هذا الحديث، أي: تدنو وحمله وكرامته، لا تدنو مسافةً ومعاملةً^(٢). قال القاضي: يتأول فيه ما سبق في حديث التنزل إلى السماء الدنيا^(٣). كما جاء في الحديث الآخر من عبادة شيطان يوم عرفة، ما يرى من تنزيب الرحمة^(٤). قال القاضي: وقد يريد تدنو الملائكة إلى الأرض أو إلى السماء، بما ينزل معهم من الرحمة ومباهاة الملائكة بهم عن أمره سبحانه وتعالى.

(١) في (ص) و(هـ): فيه.

(٢) «الحديث»: ١٩٧٧، وأخرجه أحمد: ٩٤٠٩، من حديث أبي هريرة ر.ه.

(٣) «النعيم»: (١١٣/٢).

(٤) أخرجه أبوداود: ١١٤٥، ومسلم: ١٧٧٢، وأحمد: ١٧٥٩٢، من حديث أبي هريرة ر.ه.

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ»: ٩٨٨، وسهني في «شعبه»: (٤٩٨/٥)، وفي «مصابر لأذنت»: ١٨٢، وقال مرسلاً.

حسن، وهو من طريق طائفة من عبدة الله بن كريب عن نسي ر.ه.

[٣٢٨٩] ٤٣٧ - (١٣٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ» - (احمد: ٢٩٤٨، ولبهارى: ١٧٧٣).

[٣٢٩٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَدِرِ، عَنْ سَهْلٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ سُمَيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ. [احمد: ٧٣٥٤، ٩٩٤١] (انظر ٣٢٢٨٩).

[٣٢٩١] ٤٣٨ - (١٣٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» - (احمد: ١٠٤٠٩، [انظر ٣٢٩٢]).

قال: وقد وقع الحديث في «صحيح مسلم» مختصراً، وذكره عبد الرزاق في «المسنده» من رواية ابن عمر قال: «إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيباهي بهم الملائكة، فيقول: هؤلاء عبادي جادلوني شتماً قُبْرًا، يرجون رحمتي ويخافون عذابي، ولم يروني - فكيف لو رأوني؟»^(١) وذكر باقي الحديث^(٢).

(١) «مسنده عبد الرزاق» - ٨٨٣٠، ونجم جده ابن حبان ١٨٨٧.

(٢) «الكافي» - ٤٥٩/٢، و«تحرifat أخر جملة في مطبوعه» «كلها» وذكرنا في «حديث».

[٣٢٩٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ وَأَبِي الْأَخْوَصِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ وَسُقْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: لَمْ يَخَفْ قَلَمٌ يَرْفُثُ وَلَمْ يَمْسُقْ^(١). [المعجم ٩٣١١، ١٠٢٧١، والسعاري ١٨١٩ و ١٨٢٠].

[٣٢٩٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [احمد ٧١٣٦ (وبصر ١٣٢٩٢)].

باب فضل الحج والعمرة

قوله ﷺ: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما» هذا ظاهر في فضيلة العمرة، وأنها مكفرة للخطايا الواقعة بين العمرتين، وسبق في كتاب الطهارة بيان هذه الخطايا، وبيان لجميع بين هذا الحديث وأحاديث تكفير الوضوء بالخطايا، وتكفير الصلوات، وصوم عرفة وعاشوراء^(١).

واحتج به^(٢) بعضهم في نصرة مذهب الشافعي والجمهور في استحباب تكرار العمرة في السنة الواحدة مراراً، وقال مالك وأكثر أصحابه: يكره أن يعتمر في السنة أكثر من عمرة واحدة، قال القاضي وقال آخرون: لا يعتمر في شهر أكثر من عمرة^(٣).

واعلم أن جميع سنة وقت للعمرة، فتصح في كل وقت منها، إلا في حق من هو متلبس بالحج، فلا يصح اعتدائه حتى يفرغ من الحج، ولا تكره العمرة عندنا لغير الحاج في يوم عرفة والأضحية والتشريق وسائر السنة، وبهذا قال مالك وأحمد وجماعية العلماء. وقال أبو حنيفة: تكره في خمسة أيام: يوم عرفة، والضحى، وأيام التشريق، وقد أبو يوسف: تكره في أربعة أيام، وهي: عرفة، والتشريق.

واختلف العلماء في وجوب العمرة. فمذهب الشافعي والجمهور: أنها واجبة، ومن قال به: عمر

(١) (١/٢ - ١١٩ - ١٢٠).

(٢) سقطت كلمة «بها» من (ص) و(ه).

(٣) «إكتمد المعلمين» (٤/٤٦١).

وابن عمر وابن عباس، وخادم وعطية وابن المسيب وسعيد بن جبير والحسن البصري ومسروق وابن سيرين والشعبي وأبو بردة بن أبي موسى وعبد الله بن شداد والثوري وأحمد وإسحاق وأبو غنيد ودود. وقال مسك وأبو حنيفة وأبو ثور: هي سنة ولست واجبة، وحكي أيضاً عن النخعي.

قوله ﷺ: «والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة» لأصح الأسهر أن «المبرور» هو: الذي لا يُخاصه إثم، مأخوذ من البر، وهو العاعة، وقيل: هو المقبول، ومن علامة القبول أن يرجع خيراً مما كان، ولا يعاود المعصية، وقيل: هو الذي لا رياء فيه، وقيل: الذي لا يعقبه معصية، وهم دخلان فيما قبلهما. ومعنى: «ليس له جزاء إلا الجنة» أنه لا يقتصر لصاحبه^(١) من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه، بل لابد أن يدخل الجنة، والله أعلم.

قوله ﷺ: «من أتى هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق، رجع كما ولدته أمه».

قال نقاشي: هذا من قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، والرفث: سَمُّ الفحش من لقول، وقيل: هو الجماع، وهذا قول لجمهور في الآية، قال الله تعالى: ﴿أَجْرَ لَكُمْ لَيْلَةَ الْفِرَاقِ﴾ [البقرة: ٢١٨] يقال: رَفَثَ وَزَجَّتْ، بمعنى الفداء وكسرها، يَرْفُثُ وَيَرْفُثُ وَيَرْفُثُ، بضم الفاء وكسرها، وفجها، ويُقال أيضاً: أَرَفَثَ بِالْأَلْفِ، وقيل: الرَّفَثُ: التصريح بذكر الجماع، قد لأزهري هي كلمة جديدة لكل ما يُريد الرجل من المرأة^(٢). وكذا ابن عباس يخصصه^(٣) بما حُوطب به النساء، وقال: ومعنى «كبرم ولدته أمه»، أي: بغير ذنب^(٤).

وأما (لفسوق): فالمعصية، والله أعلم.



(١) في (ج): صاحبه.

(٢) تعليقات نسخة: (٥٨/١٥).

(٣) في (خ): بضمه.

(٤) إكمال المعجم: (٤٦٢).

٨٠ - [باب النزول بمكة للحاج، وتوريث دورها]

[٣٢٩٤] ٤٣٩ - (١٣٥١) حَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ وَحَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا أَخْبَرَنَا بَنُو وَهَبٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَرِيدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ حُسَيْنٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَمْرُو بْنَ عُثْمَانَ بْنِ عُفَانَ أَخْبَرَهُ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْزَلَ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِيَاحٍ أَوْ دُورٍ؟». وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبٌ ظَالِمٌ هُوَ وَظَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيُّ شَيْئاً، لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ. وَكَانَ عَقِيلٌ وَظَالِبٌ كَافِرَيْنِ. [بخاري: ١٥٨٨] [ومطهر: ٣٢٩٥].

[٣٢٩٥] ٤٤٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ لِرَازِيٍّ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تُنْزَلُ عِدَا؟ وَذَلِكَ فِي حَجَّتِهِ حِينَ قُتِلَ مِنْ مَكَّةَ، فَقَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مَثَرًا؟». [احمد: ٢١٧٦٦] [وابخاري: ٣٢٩٥].

باب نزول الحاج بمكة وتوريث دورها

قوله: (يا رسول الله، أنزل في دارك بمكة؟ فقال: «وهل ترك لنا عقيل من رياح أو دور؟») وكان عقيل ورث أباً ظالم هو وظالب، ولم يرثه جعفر ولا علي شيئاً، لأنهما كانا مسلمين، وكان عقيل وظالب كافرين.

قد بالغاضي عياض: لعله أضاع^(١) لدار له ﷺ لسكنه فيها، مع أن أصلها كان لأبي طالب، لأنه الذي كفنه، ولأنه أكبر ولديه عبد المطلب، واحتوى على أملاك عبد المطلب وحازها وخذله لبيته على عادة الجاهلية، قال: ويختص أن يكون عقيل باع جميعها وأخرجها عن أملاكهم، كما فعل أبو سفيان وغيره بدور من هاجر من المؤمنين، قال الله وروي: فباع عقيل جميع ما كان لمسي ﷺ ومن هاجر من بني عبد المطلب^(٢).

(١) في (خ): لضاف

(٢) [في كتاب المعجم: ٤/٤٦٣].

[٣٢٩٦] (٠٠٠) وَخَدَّيْنِيهِ مُحَمَّدٌ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا زَوْجُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ وَزَمَعَهُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّنَ تَنْزِلُ غَدَاً؟ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ؟ وَذَلِكَ زَهْرُ الْقَنْجِ، قَالَ: «وَهَلْ تَرَكْنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنَزِلٍ؟» [احمد: ٢١٧٥٢] قوسطر [٣٢٩٥].

وقوله ﷺ «وَهَلْ تَرَكْنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنَزِلٍ؟» فيه دلالة لمذهب الشافعي وهو عقيه أن مكة فُتِحَتْ صُدْحًا، وَأَنَّ دُورَهَا مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا، بِهَا حَكْمُ سَائِرِ الْمُلُكِ فِي ذَلِكَ، فَتَوَرَّثَ عَنْهُمْ، وَيَجُوزُ لَهُمْ بَيْعُهَا وَزَمَانُهَا وَإِجَارَتُهَا وَهَبَتُهَا وَالْوَصِيَّةُ بِهَا، وَسَائِرُ التَّصَرُّفَاتِ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَآخَرُونَ: لُفِّتْ عَسْوَةٌ، وَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ.

وفيه أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ، وَهَذَا مَذْهَبُ لِعَلَمَاءِ كُفَّةَ، لَا مَا رُوِيَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ زَاهِرٍ وَبَعْضِ السُّنَنِ أَنَّ الْمُسْلِمَ يَرِثُ الْكَافِرَ. وَاجْمَعُوا أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ، وَسَاتِي الْمَسْأَلَةُ فِي مَوْضِعِهَا مَبْسُوطَةٌ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ﷻ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٨١ - [باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد

فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة]

[٣٢٩٧] ٤٤١ - (١٣٥٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ يَزِيدَ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ : هَلْ سَمِعْتَ فِي الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ فَقَالَ السَّائِبُ : سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «الْمُهَاجِرُ إِقَامَةٌ ثَلَاثَ بَعْدَ الصَّدْرِ بِمَكَّةَ» . كَأَنَّهُ يَقُولُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا . ١ حده - ٢٩٣٣ - أخر - ٤٢٩٨ .

باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ

الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة

قوله ﷺ : «يَقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ فِضَاءٍ تُسَبِّحُ ثَلَاثًا» وفي الرواية الأخرى^(١) : «مَكَتُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ فِضَاءٍ تُسَبِّحُ ثَلَاثًا» . وفي رواية : «الْمُهَاجِرُ إِقَامَةٌ ثَلَاثَ^(٢) بَعْدَ الصَّدْرِ بِمَكَّةَ» ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا .

معنى الحديث : أن الذين هاجروا من مكة قبل الفتح إلى رسول الله ﷺ حُرِّمَ عَلَيْهِمْ اسْتِيطَانُ مَكَّةَ وَالْإِقَامَةُ بِهَا ، ثُمَّ أُبِيحَ لَهُمْ إِذَا وَصَلُوهَا بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا^(٣) أَنْ يُقِيمُوا بَعْدَ فَرَاغِهِمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلَا يَزِيدُوا عَلَى الثَّلَاثَةِ .

وامتدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أن إقامة ثلاثة ليس لها حكم الإقامة ، بل صحتها في حكم المسافرين ، قالوا : فهذا نوى المسافر الإقامة في تلك ثلاثة أيام غير يوم لدخول ويوم الخروج جزله الترخُّص برخص السفر ، من القصر والنظير وغيرهما من رخصته ، ولا يصير له حكم المقيم .

والمراد بقوله ﷺ : «يَقِيمُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ فِضَاءٍ تُسَبِّحُ ثَلَاثًا» أي : بعد رجوعه من منى ، كما قال في الرواية الأخرى : «بَعْدَ الصَّدْرِ» أي : «الصَّدْرِ مِنْ مَنًى» وهذا كله قبل طوالة التوديع .

(١) في (ج) وفي رواية .

(٢) في (ج) : ثلاثة .

(٣) في (ج) : غير .

[٣٢٩٨] ٤٤٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لِحُصَيْنَايِهِ مَا سَمِعْتُمْ فِي سُكْنَى مَكَّةَ؟ فَقَالَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ : سَمِعْتُ الْعَلَاءَ - أَوْ قَالَ لِعَلَاءَ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يَقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَائِهِ نُسُكَهُ ثَلَاثًا» . (الحديث ١٨٩٨٥ [راظر ٣٢٩٧] .

[٣٢٩٩] ٤٤٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْجُلُوتَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ : حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ، فَقَالَ السَّائِبُ : سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «ثَلَاثٌ لَيَالٍ يَمْكُثُهُنَّ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصَّدْرِ» . (انظر ٣٢٩٧ و [٣٢٩٨] .

وفي هذا دلالة لأصح الوجهين عند أصحابنا : أن طواف الوداع ليس من مناسك الحج، بل هو عبادة مستقلة، أمر بها من أراد الخروج من مكة، لا أنه سُكِّنَ من مناسك الحج، ولهذا لا يُؤمر به المكِّي ومن يُقيم بها .

وموضح الدلالة قوله ﷺ : «بعد قضاؤه نسكه» والمراد : قبل طواف الوداع، كما ذكرنا، فإن طواف الوداع لا إقامة بعده، ومن أقام بعده خرج عن كونه طواف وداع^(١)، فسدَّ قبله، فصبأ لمناسكه، والله أعلم .

قال لقاضي عياض رحمه الله : في هذا الحديث حجة لمن منع المهاجر قبل الفتح من المقام بمكة بعد الفتح، قال . وهو قول الجمهور، وأجازه لهم جماعة بعد الفتح مع الاتفاق على وجوب الهجرة عليهم قبل الفتح، ووجوب سكْنَى المدينة لنصرة النبي ﷺ ومواساتهم له بأنفسهم، وأما غير المهاجر، ومن آمن بعد ذلك، فيجوز له سكْنَى أي ببلد أَرَدَ، سواء مكة وغيرها بالاتفاق . هذا كلام القاضي^(٢) .

(١) (خ) : أودع .

(٢) (إكمال المعلىة) : (٤/٤٦٧) .

[٣٣٠٠] ٤٤٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ - وَأَمْلَأَهُ عَنِّي إِثْلَاءً -: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ أَخْبَرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَكَتُ الْمُهَاجِرَ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ سُكُّهِ ثَلَاثًا». (مسند: ٧٠٥٢٥، وسطر: ١٣٢٩٧).

[٣٣٠١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاهِرِ: حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. (سفر: ١٣٣٠١).

قوله ﷺ: «مَكَتُ الْمُهَاجِرَ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ سُكُّهِ ثَلَاثًا» هكذا هو في أكثر النسخ: «ثلاثًا» وفي بعضها: «ثلاث»، ووجه التصويب: أن^(١) يفتَر فيه محذوف، أي: مكته لمباح أن يمكَّت ثلاثًا، والله أعلم.



٨٢ - [باب تحريم مكة وصيدها وخلالها

وشجرها ولقطتها إلا لنشد على الدوام]

[٣٣٠٢] ٤٤٥ - (١٣٥٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا حَرِيرٌ، عَنْ ثَمُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ قَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ: «لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ، وَإِذَا اسْتَفْرُغْتُمْ فَأَنْقِرُوا» وَقَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ: «إِنْ هَذَا الْبَلَدُ حَرَمُ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ

باب تحريم مكة وتحريم صيدها وخلالها وشجرها

ولقطتها إلا لنشد على الدوام

قوله ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ: «لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ» قَالَ الْعَمَاءُ: الْهِجْرَةُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ بِقِيَّةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَفِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلَانِ:

أحدهما: لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ مِنْ مَكَّةَ لِأَنَّهَا صَارَتْ دَارَ إِسْلَامٍ^(١)، وَنَمَا تَكُونُ الْهِجْرَةُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ، وَهَذَا يُفَضِّلُ مَعْجَزَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّهُ تَبَيَّنَ دَارَ إِسْلَامٍ^(٢) لَا تُهْجَرُ مِنْهَا الْهِجْرَةُ.

والثاني: معناه: لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ فَضْلُهَا كَفَضْلِهَا^(٣) قَبْلَ الْفَتْحِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا يَسْتَوِي يَتَكْرَمُ مَنْ أَقْبَى مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَمَنْ كَرَّمَ» الْآيَةُ (التوبة: ١٠).

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ» مَعْنَاهُ: وَلَكِنْ لَكُمْ طَرِيقٌ إِلَى تَحْصِيلِ الْقَضَى الَّتِي فِي مَعْنَى الْهِجْرَةِ، وَذَلِكَ بِالْجِهَادِ، وَبَيْتُ النِّخْرِ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

قَوْلُهُ ﷺ: «وَإِذَا اسْتَفْرُغْتُمْ فَأَنْقِرُوا» مَعْنَاهُ: إِذَا دَعَاكُمْ السُّلْطَانُ إِلَى غَزْوٍ فَادْهَبُوا، وَسَيَأْتِي بِسَطِّ أَحْكَامِ الْجِهَادِ، وَبَيِّنُ الْوَاجِبِ مِنْهُ فِي بَابِهِ^(٤)، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنْ هَذَا الْبَلَدُ حَرَمُ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» وَفِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرَهَا مَسْنُومٌ

(١) فِي (نَحْ): بِالْإِسْلَامِ

(٢) فِي (نَحْ): بِالْإِسْلَامِ

(٣) فِي (نَحْ): كَفَضْلِهَا.

(٤) عَمْدُ شَرْحِ نَفْسِي (لِلْحَدِيثِ مَكْرُورًا) بِرَأْسِهِ: ٤٨٧٩.

لَمْ يَجْلُ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَجْلُ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ

بعد هذا أن إير عثم حرم مكة، فظاهرها الاختلاف. وفي المسألة خلاف مشهور ذكره الماوردي في «الأحكام السلطانية»^(١) وغيره من العلماء في وقت تحريم مكة: فقول: إنها ما زالت محرمة من يوم خلق الله السموات والأرض. وقيل: ما زالت خللاً لا كثيرها إلى زمن إبراهيم عليه السلام ثم ثبت لها التحريم من زمن إبراهيم. وهذا القول يوفق الحديث الثاني، والقول الأول يوفق الحديث الأول، وبه قال الأكثرون، وأجابوا عن الحديث الثاني: بأن تحريمها كان ثابتاً من يوم خلق الله السموات والأرض، ثم تحققت تحريمها واستمر حقاؤه إلى زمن إبراهيم، فأظهره وأشاعه، لا أنه ابتدأه، ومن قال بالقول الثاني أجاب عن الحديث الأول بأنه معناه: أن الله تعالى كتب في اللوح المحفوظ أو في غيره يوم خلق الله تعالى السموات والأرض أن إبراهيم سيحرم مكة بأمر الله تعالى، والله أعلم.

قوله عليه السلام: «فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَجْلُ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَجْلُ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». وفي رواية: «القتل بدل القتال» وفي الرواية الأخرى: «لَا يَجْلُ لِأَحَدٍ يَوْمَئِذٍ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يَعْقِدَ بِهَا شَجَرَةً. فَإِنْ أَحَدٌ تَرَحَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ، وَلَمْ يَأْذِنْ لَكُمْ، وَلَنْ تَنَالُوا بِهَا يَوْمَئِذٍ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ. وَقَدْ هَادَتْ حُرْمَتُهَا لِيَوْمِ كُفْرَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلِيَبْلُغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ».

وهذه الأحاديث ظاهرة في تحريم القتال بمكة، قال الإمام أبو الحسين الماوردي البصري صاحب «الحديث» من أصحابنا في كتابه: «الأحكام السلطانية»: من خصائص الحرم أن لا يُحارب أهلُه، فإن هَوَّ على أهل العدل، فقد قال بعض الفقهاء: يحرم قتلهم، بل يُصَيِّقُ عليهم حتى يرجعوا إلى الطاعة ويدخلوا في أحكام أهل العدل، قال: وقال جمهور الفقهاء: يُقتلون على أيديهم إذ لم يمكن^(٢) رُدُّهم عن البغي إلا بالقتال، لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى التي لا يجوز إضاعتها، فيحفظها في الحرم أولى^(٣) من إضاعتها. هذا كلام الماوردي^(٤).

(١) ج ٤، ص ٤٨١.

(٢) في (ج) يمكن.

(٣) في (ص) و(ج): فيحفظها أولى في الحرم.

(٤) في الأحكام السلطانية: ص ٢٨١.

الْقِيَامَةِ، لَا يُعْصَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يَنْقَرُ صَنِيعُهُ، وَلَا يُلْتَقِظُ إِلَّا مِنْ عَرْفَتِهِ، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا. فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا الْإِدْجَرُ، فَإِنَّهُ لَيَقْبِيهِمْ وَيَبْيُوتُهُمْ، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِدْجَرَ». (الحكماء)

١٨٢٩ هـ [حدود ٢٣٥٢، بحار ١٨٢٩]

وهذا الذي نقله عن جمهور الفقهاء هو الشواهد، وقد نص عليه لشافعي في كتاب «اختلافه الحديث» من كتب الإمام، ونص عليه لشافعي أيضاً في آخر كتابه المسمى «سير الواقدي» من كتب «الأم»^(١). وقد نقل المروزي من أصحابنا في كتابه «شرح التلخيص»^(٢) في أول كتاب للنكاح في ذكر الخصائص: لا يجوز القتال بمكة، قال: حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجوز قتالهم فيها، وهذا الذي قاله القائل غلط بهت عليه حتى لا^(٣) يعتز به.

وأما الجواب عن الحديث المذكورة هنا، فهو ما أجاب به الشافعي في كتاب «سير الواقدي»: أن^(٤) معناها تحريم نصب القتال عليهم، وقتالهم بما يعم، كالتجبيح وغيره، إذ أمكن إصلاح لحد بدون ذلك، بخلاف ما إذا تحصن الكفار في بلاد أخرى، فإنه يجوز قتالهم على كل وجه ويكل شيء، والله أعلم.

قوله ﷺ: «لا يعصد شوكه... ولا يختلى خلها» وفي رواية: «ولا يعصد بها شجرة» وفي رواية: «لا يختلى شوكها» وفي رواية: «لا يخبط شوكها».

قال أهل اللغة: العَصْدُ: القطع. والخلأ: فتح الخاء لمعجمة مقصور، هو الرطب من الكلاء، قالوا: لخلأ وشعب اسم رطب منه، ولخشيش والهشيم اسم للبابس منه. والكلأ: مهموز، يقع على رطب واليابس، وعُدَّ ابن مكي وغيره من لحن العوم إصلاقهم اسم الحشيش على الرطب، بل هو مختص باليابس^(٥).

ومعنى «يختلى»: يقطع ويقتطع. ومعنى «يخبط»: يضرب بالعصا ونحوها ليستفط ورقة.

واتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لا يستنبطها الأكثيون في العادة، وعلى تحريم قطع

(١) أي: أن سير الواقدي عن أن اسم من كتب «الأم» ذكر فيه هذه المسألة. انظر: «الأم»: (٣٠٩/٤).

(٢) كتاب التلخيص: لأبي يعقوب أحمد بن أبي أحمد قدس لطيفي، وصاحب شرح هو: أبو بكر، عبد الله بن أحمد المروزي، المعروف بالشافعي الصغير، توفي سنة (٤١٧ هـ).

(٣) في (خ): لا.

(٤) في (خ): أن.

(٥) «تقييد السند» ص: ١٦٠.

خلافه، واختلفوا فيما بينه الأديبون، واختلفوا في ضمن الشجر إذا قطع. فقال مالك: يأثم ولا فدية عليه. وقال الشافعي وأبو حنيفة: عليه الفدية، واحتلما به، فقد اشفعى: هي لشجرة الكبيرة بقرة، وفي لصغيرة شاة، وكذا جده عن ابن عباس وابن الزبير، وبه قال أحمد، وقال أبو حنيفة: الواجب في الجميع الفدية، قال الشافعي: ويضمن حلالاً بالقيمة، ويجوز عند شافعي ومن وافقه زعم ابائهم في كلاً بحرم، وقال أبو حنيفة وأحمد ومحمد: لا يجوز.

وأما صيد الحرم محراماً بالإجماع على الخلال والمحرم، فإن قطع فعدية الحرء عند أحمد، كائناً، إلا داود فقال: يأثم ولا جزاء عليه.

ولو أدخل صيداً^(١) من الجبل إلى الحرم فيه ذبحه وأكله، وسائر أنواع التصرف فيه، هذا مذهبنا ومذهب مالك ودودة، وقال أبو حنيفة وأحمد: لا يجوز ذبحه ولا التصرف فيه، بل يلزمه إرسائه، قال: فإن أدخله مذبوحاً جزأه، وقسوه على المحرم، واحتج أصحابنا وأجمهور بحديث: يا أيها حمير، ما فعل الثغير^(٢) وبالقيس على ما إذا أدخل^(٣) من الجبل شجرة أو كلاً، ولأنه ليس بصيد حرم.

قوله ﷺ: «لا يعضد شوكه» فيه دلالة لمن يقول بتحريم جميع نبات الحرم من الشجر والكلأ، سواء شوك المزدي وغيره، وهو^(٤) الذي اختاره المئول من أصحابنا، وقال جمهور أصحابنا: لا يحرم الشوك لأنه مؤذى، فأشبهه نواصب الحمس، ويختص الحديث بالقبس، والصحيح ما احتاره المئول. والله أعلم.

قوله ﷺ: «ولنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار» هذا مما يحتج به من يقول: إن مكة فتحت غنوة، وهو مله أي حنيفة وكثيرين أو الأكثريين، وقال الشافعي وغيره: فتحت صلحاً، وتأولوا هذا الحديث على أن القتال كان جائزاً ﷺ في مكة، ولو احتاج إليه لقنعة، ولكن ما احتج به، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ولا يقر صيده» تصريح بتحريم التميم: وهو الإزعاج وتلجيه من موضعه، فإن قره

(١) في (ج) و(هـ): دخل صيد.

(٢) أخرجه مسلم: ٥٦٢٢، وأحمد: ١٣٤٠٩، من حديث أبي ﷺ.

(٣) في (ج) و(هـ): دخل.

(٤) في (ج) و(هـ): رجل.

[٣٣٠٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ آدَمَ : حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ ، عَنْ مَتَّصُومٍ ، فِي هَذَا لِإِسْنَادٍ بِمِثْلِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : «يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» وَقَدْ بَدَلْ لِقِتَالِ الْقَتْلِ ، وَقَالَ : «لَا يَلْتَقِطُ لَقَطَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا» . (أحمد : ١٢٨٩٦ ، أبو ظر : ٥٣٣٠٢) .

عصى ، سوء تبت أم لا ، لكن إن تبت في يفارقه حين سكونه فله ضيمته لحنفر ، وإلا فلا ضمان ، قال العلماء ، وبه رحمته يستفبر على إلتلاف ونحوه ، لأنه إذا حرم استغفر فالإلتلاف أولى .

قوله رحمته : «لَا يَلْتَقِطُ لَقَطَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا» وفي رواية : «لَا تَجْلُ لَقَطَتُهَا» ^(١) إِلَّا لِمَنْشِدٍ

(المُنشِدُ) هو المعروف ، وأما صريحها فقول له : (لَمَنْشِدٌ) ، وأصل المُنشِدُ والإنشاد رفع لصوت .

ومعنى الحديث : لا تجل لَقَطَتُهَا لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَعْرِفَهَا سَنَةً ثُمَّ يَمْلِكُهَا ، كما في باقي البلاد ، من لا تجل إِلَّا لِمَنْ يَعْرِفُهَا أَسَدًا وَلَا يَمْلِكُهَا ، وبهذا قال الشافعي وعبد الرحمن بن مهدي وأبو عبيد وغيرهم ، وقال مالك : يجوز مَلِكُهَا بعد تعريفها سنة ، كما في سائر البلاد . وبه قال بعض أصحاب الشافعي ، ويأولون الحديث قائلين بضعفة .

(وَاللَّقَطَةُ) بفتح اللام على لغة مشهورة ، وقيل : يسكنها ، وهي المنقوصة .

قوله : «إِلَّا الْإِذْخِرَةَ» هو نبت معروف طيب الرائحة ، وهو بكسر الهمزة والفتح .

قوله : «فَإِنَّهُ لَقَيْنِهِمْ وَيُؤْتِيهِمْ» . وفي رواية : «تَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَيُؤْتِيَنَا» .

(قَيْنِهِمْ) بفتح القاف ، هو العنقا ، والضم ، ومعناه : يحتاج إليه القَيْنُ في قُبُورِ النَّكَارِ . ويحتاج إليه في القُبُورِ لِمَنْشِدٍ بِهِ قُرْجُ النُّحْلِ لِمَنْشِدَةٍ بَيْنَ ^(٢) اللَّيْسَاتِ ، ويحتاج إليه في شُقُولِهِ لِيُجْعَلَ فَوْقَ الْخَشَبِ .

قوله : (وقال رسول الله ﷺ : «إِلَّا الْإِذْخِرَةَ») هذا معمول على أنه ﷺ أوجي إليه في حديثه باستثناء

الْإِذْخِرَةِ ، وتخصيصه من العموم ، أو أوجي إليه قبل ذلك أنه إن ضَلَبَ أَحَدٌ شَيْئًا فَاسْتَشْنَاهُ ، أو أنه اجتهد في الجميع ، والله أعلم .

(١) هي (خ) : لَقَطَتُهُ .

(٢) هي (خ) : لَيْسَاتٍ .

[٣٣٠٤] ٤٤٦ - (١٣٥٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: أَتَدْنِي لِي أَيْهَا الْأَمِيرُ أَحَدُثْتُ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَدَمُ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتُهُ أُذْنِي، وَوَعَاهُ قَلْبِي، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ جِئْتَ تَكَلِّمُ بِهِ أَنَّهُ حَمِيدُ اللَّهِ وَأَشْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يَحْرَمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يَوْمَ بِلَهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يَمْضِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَوْنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ

قوله: (عن أبي شريح العدوي) هكذا ثبت في «الاصحاحين»: العدوي، في هذا الحديث، ويقال له أيضاً: الكعبي والخزاعي، قيل: اسمه: خويلد بن عمرو، وقيل: صفرو بن خويلد، وقيل: عبد الرحمن بن عمرو، وقيل: هاشم بن عمرو، أسلم قبل فتح مكة، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وستين.
قوله: (وهو يبعث البعوث إلى مكة) يعني لقتل ابن الزبير.

قوله: (سمعتُه أذني، ووعاهُ قلبي، وأبصرته عيني) أراد بهذا كله المبالغة في تحقيق حفظه إياه، وثيقته زمانه ومكانه ولفظه.

قوله ﷺ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يَحْرَمْهَا النَّاسُ» معناه: أَنْ تَحْرِمَهَا بُوْحَى اللَّهِ تَعَالَى، لَا أَنَّهَا اصْطَلَحَ النَّاسُ عَلَى تَحْرِيمِهَا بِغَيْرِ أَمْرِ اللَّهِ.

قوله ﷺ: «فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يَوْمَ بِلَهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يَمْضِدَ بِهَا شَجَرَةً» هذا قد يحتج به مَنْ يَقُولُ: «نُكْفَارُ لَيْسُوا بِمُخَاطَبِينَ» بفروع الإسلام، والاصحاح عندنا وعند آخرين أنهم مُخَاطَبُونَ بِهَا، كَمَا هُمْ مُخَاطَبُونَ بِأَصُولِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ ﷺ: «فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يَوْمَ بِلَهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» لِأَنَّ الْمَوْعِظَ هُوَ الَّذِي يَنْقَاضُ لِأَحْكَامَاتِهِ، وَيَنْزَجِرُ عَنْ مُحَرَّمَاتِ شَرْعِهِ، وَيَسْتَمُرُّ أَحْكَامُهُ، فَحَصَلَ لِكَلَامِهِ فِيهِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ غَيْرَ الْمُؤْمِنِ لَيْسَ مُخَاطَبًا بِالْفُرُوعِ.

قوله: «يَسْفِكُ» بكسر الفاء على المشهور، وحكي ضمها، أي: يُسِده.

قوله ﷺ: «فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...» إِلَى آخِرِهِ. فِيهِ دَلَالَةٌ لِمَنْ يَقُولُ: قُتِبَتْ مَكَّةُ عَتَرَةً، وَفَدَّ سَبْقُ فِي هَذَا الْبَابِ بَيَانُ الْحِلَالِ فِيهِ، وَتَأْوِيلُ حَدِيثٍ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ: قُتِبَتْ مَكَّةُ صَحًا.

لَكُمْ، وَإِنَّمَا آذَنَ لِي فِيهَا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ. فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ: مَا قَالَ لَكَ عَمْرُو؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِبَلَدِكَ وَمَنْكَ يَا أَبَا شُرَيْحٍ، إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَصِيًّا، وَلَا فَارًّا بِدَمٍ، وَلَا فَارًّا بِخَرَبَةٍ. (احمد ١٦٣٧٣، ٢٧١٦٤).

[وسخري: ١١٠٤]

[٣٣٠٥] ٤٤٧ - (١٣٥٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَحُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ الْوَلِيدِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ -: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ -: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِيدَ اللَّهِ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُجِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يَنْفَرُ صَبْدُهَا، وَلَا يُحْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُتَشِدٍّ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُقْدَى، وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ». فَقَالَ لَعْنَسُ:

أَنْ مَعَهُ: دَحْبُهَا مُتَأَخَّرٌ لِمَقَاتِلِ لَوْ أَحْتَاجَ إِلَيْهِ، فَهُوَ طَائِفُ الْجَوَارِ^(١) لَهُ نَتِجُ السَّاعَةِ.

قوله ﷺ: «وَلِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ» هذا اللفظ قد جاءت به أحاديث كثيرة، وفيه التصريح بوجود نقل العلم، وإشاعة السنن والأحكام.
قوله: «لَا يُعِيدُ عَصِيًّا، أَيْ: لَا يَعِصُهُ.

قوله: «وَلَا فَارًّا بِخَرَبَةٍ» هي بفتح الخاء المعجمة وسكان الراء، هذا هو المشهور، ويقال: يضم الخاء أيضًا، حكاه القاضي وصاحب «المطالع»^(٢) وآخرون، وأصلها سُرْقَةٌ لابل، وتُطْلَقُ عَلَى كُلِّ خِيفَةٍ. وفي «صحيح البخاري»: أَنَّهَا الْبَيْةُ^(٣)، وقال الخليل: هِيَ الْفَسَادُ فِي الدِّينِ، مِنَ الْخَوْبِ وَهُوَ اللَّصُّ الْمَقْسُودُ فِي الْأَرْضِ^(٤). وقيل: هِيَ الْغَيْبُ.

قوله ﷺ: «وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُقْدَى، وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ» معناه: وَلِيِ الْمَقْتُولِ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ قَتَلَ الْقَاتِلَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ فِدَاءً، وَهِيَ لُتْيَةٌ. وهذا تصريح بالحجة للشافعي وموافقيه

(١) في (خ): جَوَارٌ.

(٢) «إكمال المطالع»: (٤/٤٧٤)، و«المطالع»: (٢/٤١٩).

(٣) «صحيح البخاري» بعد الحديث: ٤٢٩٥. في نسخة أبي ذر.

(٤) «يعين»: (٤/٢٥٦).

إِلَّا الْإِدْخَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ نَجْعَلَهُ فِي قُبُورِنَا وَيَبْرِئَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا الْإِدْخَرُ». فَقَامَ أَبُو شَاوٍ - رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ - فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاوٍ».

قَالَ الْوَلِيُّ: فَقُنْتُ لِلْأَزْأَعِيِّ: مَا قَوْلُهُ: اَكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعْتَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ٧٢٤٧، والبخاري: ٢٤٣٤].

أَنَّ الْوَلِيَّ بِالْخَيْرِ بَيْنَ أَخِي الدِّيَةِ وَبَيْنَ الْقَتْلِ، وَأَنَّ لَهُ إِجْزَارَ الْجَنِيِّ عَلَى أَيِّ الْأَمْرَيْنِ شَاءَ وَلِيٌّ اقْتَبَرَ، وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبْنُ سِيرِينَ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ لِلْوَلِيِّ إِلَّا الْقَتْلُ أَوْ الْعَمَلُ، وَلَيْسَ لَهُ الدِّيَةُ إِلَّا بِرِضَى الْجَنِيِّ، وَهَذَا خِلَافٌ بَصَّ هَذَا اخْتِلَافٌ.

وَفِيهِ أَيْضاً ذَلَالَةٌ لِمَنْ يَقُولُ: الْقَاتِلُ عَمَلًا يَجِبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ، الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَةُ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ لِلشَّافِعِيِّ، وَالثَّانِي: أَنَّ لَوَاجِبِ الْقِصَاصِ لَا غَيْرَ^(١)، وَإِنَّمَا تَجِبُ الدِّيَةُ بِالْإِخْتِيَارِ^(٢).

وَتُظْهِرُ قَبِيضَةُ الْحِلَالِ فِي صُورٍ، مِنْهَا: لَوْ عَنَّا الْوَلِيَّ عَنِ الْقِصَاصِ - إِنَّا قُلْنَا: الْوَاجِبُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ - سَقَطَ الْقِصَاصُ وَوَجِبَتِ الدِّيَةُ، وَإِنَّا قُلْنَا: الْوَاجِبُ الْقِصَاصُ بَعِيْنَهُ، لَمْ يَجِبْ قِصَاصٌ وَلَا دِيَةٌ، وَهَذَا اخْتِلَافٌ مَحْمُولٌ عَلَى الْقَتْلِ عَمْدًا، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ فِي غَيْرِ لَعْنَةٍ.

قَوْلُهُ: (فَقَامَ أَبُو شَاوٍ) هُوَ بِهَاءٍ، تَكُونُ هَاءٌ فِي لَوْقَبٍ وَالدُّرُجِ، وَلَا يُقَالُ بِالنَّاءِ، قَالُوا: وَلَا يَعْرِفُ اسْمُ أَبِي شَاوٍ هَذَا، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ بِكُنْيَتِهِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاوٍ» هَذَا تَصْرِيحٌ بِجَوَازِ كِتَابَةِ لَعْنَةٍ لِعَلِّمِ الْفَرَاقَيْنِ، وَمِثْلُهُ حَدِيثُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَا عَنَدَهُ إِلَّا مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ^(٣). وَمِثْلُهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمْرٍو^(٤) يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ)^(٥)، وَجَاءَتْ أَحَادِيثُ بِالنَّهْيِ عَنْ كِتَابَةِ غَيْرِ الْقُرْآنِ^(٦)، فَحَقُّ السُّلْطَانِ مَنْ مَنَعَ كِتَابَةَ الْبَعْضِ، وَقَالَ جَمْهُورُ السُّنَنِ بِجَوَازِهِ، ثُمَّ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ بِعَدَمِهِ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ، وَأَجَابُوا عَنْ أَحَادِيثِ النَّهْيِ بِجَوَابَيْنِ:

(١) فِي (نَحْ): أَنَّ الْوَاجِبَ الْقِصَاصُ إِذَا قُتِلَ: إِنَّ الْوَاجِبَ هَذَا غَيْرُ.

(٢) فِي (نَحْ): بِالْإِخْتِلَافِ.

(٣) سَيَأْتِي فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» بِرَقْمٍ: ٢٣٧٧.

(٤) فِي النُّسخِ ثَلَاثُ عُمَرٍ - وَهِيَ خَطٌّ وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ مَصْدَرٍ تُخْرِجُ لِحَدِيثٍ

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١١٣، وَأَحْمَدُ: ٧٣٨٩.

(٦) انْفَرَّ الْحَدِيثُ: ٧٥١٠.

[٣٣٠٦] ٤٤٨ - (٥٠٠) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي أَبُو سَنَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ حُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ عَدِمَ فَتُحِ مَكَّةَ بِغَنِيْلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَرِبَ رَجُلُهُ فَخَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّهَا أُجِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنَ النَّهَارِ، أَلَا وَإِنَّهَا - سَاعَتِي هَذِهِ - حَرَامٌ، لَا يُحْبِطُ شَوْكُهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُلْتَقَطُ سَائِقُطُهَا إِلَّا مُنْشِدٌ، وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُعْطَى - يَعْنِي الدِّيَةَ - وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ - أَهْلُ الْغَنِيْلِ » قَالَ فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شَيْءٍ، فَقَالَ: أَكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَيْءٍ فَقَدْ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ: إِلَّا لِإِذْخِرَ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا لِإِذْخِرَ». (البخاري ١١١٢) [المعجم: ٥٣٠٥].

أحدهما - أنها منسوخة، وكان النهي في أول الأمر قبل اشتها القرآن لكل أحد، فهي عن كتابة غيره خوفاً من احتلاله واشتهاه، لهذا اشتها وأمت تلك المفسدة أذن فيه. وشافني: أن أجهن نهى ننزو لمن يؤق بحفظه. وخيفت انكله على الكتابة، وإذن لمن لم يؤق بحفظه، والله أعلم.



[٣٢٠٧] - ٤٤٩ - (١٣٥٦) حَسَنُ سَلَمَةَ بْنُ قَسِيبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرِينَةَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ بِمَنْكَةِ السَّلَاحِ».

قوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ السِّلَاحَ بِمَكَّةَ»^(١).

هذا النهي إذا لم نكن بحاجة، فإن كانت جازة، هلنا مذهبنا ومذهب الجميع ^{١٧١}.

قد الفاضل عياض رحمه الله: هذا محمود عند أهل العلم على حمل السلاح بغیر ضرورة ولا حاجة، لأن كانت (١) جائز، قد - وهذا من ذهب مالك والشافعي وعطاء، قال: وكرمه الحسن البصري تسكياً بظاهر هذا الحديث، وحجة الجمهور دحو النبی ﷺ عدم تهمرة القضاء بم شرطه من سلاح في القرباب، ودحوه ﷺ عدم الفتح مُتَابِعاً للقتال، قال: وشذ عكرمة عن الجمعة، فقال: إذا احتاج إليه حملته وعليه التقدمة (٢).

ولعله أراد إذا كان مُحَرِّمًا وليس المِيعَقَ أو التَّرَجَّ ونحوهما ، فلا يكون مُخَالِفًا للجماعة ، والله اعلم .



(4) غنى (اسم): جمعك المصلا ح.

(٢) في (٣) : جمع المذكر السالم

(٣) غُي (م) : كَانَتْ حَافِيَةً .

(٤) = ١٠٨٧٦ : ٢ = ٥٤٣٨

٨٤ - [باب جواز دخول مكة بغير إحرام]

[٣٣٠٨] ٤٥٠ - (١٣٥٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، أَنَّ الْقَعْنَبِيَّ قَال: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَأَمَّا قُتَيْبَةُ فَقَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، وَقَالَ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: قُتْتُ لِمَالِكٍ: أَحَدْتُكَ عَنْ شَهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَدَمَ الْمَتَحِ وَعَلَى رَأْسِهِ مَغْفَرٌ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكُفَّةِ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ»؟ فَقَالَ مَالِكٌ: نَعَمْ. (احمد: ١٢٠٦٨، صحيح: ١٨٤٦).

[٣٣٠٩] ٤٥١ - (١٣٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّيْبِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ لُدُنِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ - وَقَالَ قُتَيْبَةُ: دَخَلَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ - وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ. وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ. (احمد: ١٤٩٠١).

باب جواز دخول مكة بغير إحرام

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَدَمَ الْمَتَحِ، وَعَلَى رَأْسِهِ مَغْفَرٌ). وفي رواية: (وعليه عمامة سوداء بغير إحرام). وفي رواية: (خطب الناس وعليه عمامة سوداء). قال القاضي - وجه الجمع بينهما: أن أول دخوله كان على رأسه لمغفر، ثم بعد ذلك كان على رأسه لعمامة بعد إزالة المغفر، بدليل قوله: (خطب الناس وعليه عمامة سوداء) لأن الخطبة إنما كانت بعد باب الكعبة بعد تمام فتح مكة^(١).

وقوله: (دَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ) هذا دليل لمن يقول بجواز دخول مكة بغير إحرام لمن لم يرد نسكاً، سواء كان دخوله بحاجة تكرر، كالحطاب والحداد والسقاء والصياد وغيرهم، أم لا^(٢) فتكرر كانت جبراً ولزماً وغيرهما، سواء كان أمناً أو خطراً، وهذا أصح القولين لشافعي، وبه يقتضي أصحابه. والقول الثاني: لا يجوز دخولها بغير إحرام إن كنت حاجاً لا تكرر، بل إن يكون مقدماً أو خائفاً من قتال، أو خائفاً من ظلم لو ظهر، ونقل القاضي نحوه عن أكثر العلماء^(٣).

(١) [كمال المعتمد: ٤/ ٤٧٥].

(٢) [في (ص): (هـ)؛ أم سم].

(٣) [كمال المعتمد: ٤/ ٤٦٩].

[٣٣١٠] (١٠٠) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَمْرِو الدَّهْنِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ. [أحمد: ١٥١٥٧].

[٣٣١١] ٤٥٢ - (١٣٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُسَاوِرِ بْنِ وَرَّاقٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَطَبَ النَّاسَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ. [أحمد: ١٨٧٣٤].

قوله: (جاءه رجل، فقال: ابن حنظل متعلق بأستار الكعبة، فقال: «اتكلموا» قال العلماء: بعد قتله لأنه كان قد ارتد عن الإسلام وقتل مسلماً كان بحلّمه، وكان يهجو النبي ﷺ ويسبهه، وكانت له قيتان تغنيان بهجاء النبي ﷺ والمسلمين.

فإن قيل: ففي الحديث الآخر: «من دخل المسجد فهو آمن»^(١) فكيف قتله وهو متعلق بأستار الكعبة؟

فالجواب: أنه لم يدخل في الأمار، بل استلذه هو وابن أبي سرح والقبّيين، وأمر بقتله وإن وجد متعلقاً بأستار الكعبة: كما جده مضرّحاً به في أحاديث آخر^(٢)، وقيل: لأنه ممن لم يغيب بالشروط، بل قاتل بعد ذلك.

وفي هذا الحديث حجة لعالمي الشافعي وموافقيهما في جواز إقامة الحدود والقبضات في حرم مكة، وقال أبو حنيفة: لا يجوز، وتأولوا^(٣) هذا الحديث على أنه قتله في لسعة التي أبيحت له، وأحب أصحابنا بأنها إنما أبيحت ساعة الدخول حتى استولى عليها وأدعن له أهلها، ونفذ قتل ابن حنظل بعد ذلك، والله أعلم.

واسم (ابن حنظل): عبد لعزى، وقال محمد بن إسحاق: اسمه عبد الله، وقال ابن كنيدي:

(١) أخرجه أبو داود: ٣٩٢٦ من حديث ابن عباس.

(٢) كما في حديث سنان بن أبي وقاص: أخرجه أبو داود: ٢٦٨٣، وإسناده: ٤١٥٤.

(٣) في (خ): وتأولوا.

[٣٣١٢] ٤٥٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ، عَنْ مُسَاوِيرِ الرَّزَاقِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي، وَفِي رِوَايَةِ الْحُلَوَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ

سَمَةَ: عَالِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ شَمَادٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ جَابِرِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ تَيْمِ بْنِ غَانِبٍ، وَ(حُطِّصَ) نَحْوَهُ مَعْجَمَةٌ وَصَاءٌ مَهْمَلَةٌ مُفْتُوحَتَيْنِ، قَالَ أَهْلُ السَّيْرِ: وَقَتْلُهُ^(١) سَعِيدٌ^(٢) بْنُ حُرَيْثٍ، وَلَهُ أَعْلَمُ.

قوله: (قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ ابْنُ شَهَابٍ عَنْ أُسَيْ) ثُمَّ قَالَ فِي الْخَبَرِ لِحَدِيثٍ: (فَقَالَ: نَعَمْ) يَعْنِي: فَقَالَ مَالِكٌ: نَعَمْ، وَمَعْنَاهُ: أَحَدُثَكَ ابْنُ شَهَابٍ عَنْ أُسَيْ بِكَدٍّ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: نَعَمْ، حَدَّثَنِي بِهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي «الْمَصَحِيحَيْنِ» فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِثْلُ هَذِهِ الْعَبْرَةِ، وَلَا يَقُولُ فِي الْآخَرَةِ: (قَالَ: نَعَمْ).

وَحْتَفَافٌ، عِلْمَاءٌ فِي اشْتِرَاطِ قَوْلِهِ - (نَعَمْ) فِي آخِرِهِ، مِثْلُ هَذِهِ الصُّورَةِ، وَهِيَ إِذَا قُرِئَ عَلَى الشَّيْخِ قَالَا: أَحْمَرُكَ فَلَانٌ، أَوْ نَحْوَهُ، وَالشَّيْخُ مُصْبِحٌ لَهُ قَاجِمٌ يَدٌ يَقْرَأُ غَيْرَ مُنْكَرٍ.

فَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّينَ وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: لَا يَصُحُّ السَّمْعُ حَتَّى يَقُولَ: نَعَمْ، أَوْ نَحْوَهَا^(٣)، فَإِنْ لَمْ يَنْطَلِقْ بِهَا لَمْ يَصُحِّ السَّمْعُ. وَقَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَأَصْحَابِ الْأَصُولِ: يَسْتَحِبُّ قَوْلُهُ: نَعَمْ، وَلَا يُشْتَرَطُ نَطْقُهُ بِشَيْءٍ، بَلْ يَصُحُّ سَمْعٌ مَعَ سَكْوَتِهِ وَلِحَالَةٍ هَذِهِ، كَتَفَاءً بِظَاهِرِ الْحَالِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُكَلِّفٍ أَنْ يُخَيَّرَ عَلَى الْخُصَاصِ فِي مِثْلِ هَذِهِ لِحَالَةٍ: قَالَ تَقْدِيرِي: هَذَا مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَاتِفًا، وَمَنْ قَالَ مِنْ سَلَفٍ: نَعَمْ، إِنَّمَا قَوْلُهُ تَوْكِيدٌ وَحَتِيطٌ، لَا اشْتِرَاطٌ^(٤).

قوله: (مَعَاوِيَةُ بْنُ عَمِيْرٍ الدُّغْنِي) هُوَ بَعْضُ الدَّلِ الْمَهْمَةِ وَسَكَنَ لَهُاءُ وَبِلَتُونٌ، مَنْسُوبٌ إِلَى دُغْنٍ، وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ بَنِيلَةَ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ كَوْنِهِ بِإِسْكَانٍ لَهُاءُ هُوَ مَشْهُورٌ، وَيَقَاتِلُ بَقْتَحَةَ، وَمِمَّنْ حَكَى الْفَتْحَ، أَبُو سَعْدٍ^(٥) السَّمْعَانِيُّ فِي «الْأَنْسَابِ»^(٦) وَالْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ.

قوله: (وَعَلَيْهِ عِمْدَةٌ سُودَانٌ) فِيهِ جَوَازُ لِبَاسِي الشَّيْبِ السُّوْدِي. وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: (خُطِبَ اسْمُ

(١) فِي (ص) وَ(هـ): وَقِيلَ، وَهُوَ خَطَأٌ

(٢) فِي (ص) وَ(هـ): سَعِيدٌ، وَهُوَ خَطَأٌ

(٣) فِي (ص) وَ(هـ): لَا يَصُحُّ سَمْعٌ إِلَّا بِهَا

(٤) الْأَكْبَادُ الْمُسْتَعْلَمَةُ: (٤٧٨/٤)

(٥) فِي (ص) وَ(هـ): سَعِيدٌ، وَهُوَ خَطَأٌ

(٦) (٤٢٦/٥).

عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْعَنْبَرِ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءٌ، قَدْ أَرْخَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ: عَلَى الْمُنْبَرِ. (انظر [٣٣١١]).

وعليه عِمَامَةٌ سَوْدَاءٌ، فيه جواز لباسٍ لاسود في الخطبة، وإن كان الأبيض أفضل منه، كما ثبت في الحديث الصحيح: «خَيْرُ لِبَاسِكُمُ الْبِياضُ»^(١)، وأما لباس الخطبة السوداء في حال المحبة فحاضر، ولكن الأفضل البياض كما ذكرناه، وإنما لبس العِمَامَةُ سَوْدَاءٌ في هذا الحديث بيانا للجواز، والله أعلم.

قوله (كأني أنظر إلى رسول الله ﷺ) وعليه عِمَامَةٌ سَوْدَاءٌ، قد أَرْخَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ، هكذا هو في جميع نسخ بلاد وغيره: (طرفيها) بالثنية، وكذا هو في «لجمع بين الصحيحين» للحميدي^(٢)، وذكر القاضي عياض أن المصواب المعروف (طرفيها) بالإنفراد، وأن بعضهم رواه. (طرفيها) بالثنية^(٣)، والله أعلم.

وسبأني بسط حكم إرداء العِمَامَةِ في كتاب لباس، إن شاء الله تعالى^(٤)



(١) أخرج أبو داود، ٣٨٧٨، والترمذي ١٠١٥، وابن ماجه ١٤٧٢، وأحمد ٢٢١٩، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، روي

في (بخ): «بعض» بدل: «البياض».

(٢) «الجمع بين الصحيحين» ٣١١.

(٣) «كمال للمعتمد» ٤٧٩/٤.

(٤) عند الحديث: ٥٤٥٣.

٨٥ - [باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان

تحریمها وتحریم صیدها وشجرها، وبيان حدود حرمها]

[٣٣١٣] ٤٥٤ - (١٣٦٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَعْبُودٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَغْنِي ابْنُ مُحَمَّدٍ الدَّوَّادِيُّ - عَنْ عَمْرِو بْنِ مَحْبِيٍّ الْمَازِنِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمْرِو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا وَمُلْتَمَعًا بِمِثْلِي مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ». (الطبر ٣٣١٤).

باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة،

وبيان تحریمها وتحریم صیدها وشجرها، وبيان حدود حرمها

قوله ﷺ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ». هَذَا دَلِيلٌ لِمَا يَقُولُ: إِنَّ تَحْرِيمَ مَكَّةَ، إِنَّمَا هُوَ كَانَ فِي زَمَنِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، وَبَصَحِيحٌ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ تَحَقَّقَ لِلَّهِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَقَدْ سَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ مُسْتَوْفَةً قَرِيبًا. وَذَكَرُوا فِي تَحْرِيمِ إِبْرَاهِيمَ جَمَاعَتَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَرَّمَهَا بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ بِذَلِكَ لَا بِجَهْدِهِ، فَهَذَا أَضَافَ التَّحْرِيمَ إِلَيْهِ تَارَةً، وَإِلَى اللَّهِ تَعَالَى ثَانِيَةً.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ دَعَا لَهَا فَحَرَّمَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِدَعْوَتِهِ، فَأَصِيفُ التَّحْرِيمَ إِلَيْهِ لِدَلِيلِ.

قوله ﷺ: «وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ» وَذَكَرَ مَسْمُومَ الْأَحَادِيثِ لَنِي بَعْدَهُ بِمَعْنَاهُ. هَذَا الْأَحَادِيثُ حُجَّةٌ ظَاهِرَةٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَمَوْفِقِيهِمَا^(١) فِي تَحْرِيمِ صَيْدِ الْمَدِينَةِ وَشَجَرِهَا، وَأَبَاحِ أَبِي حَنِيفَةَ ذَلِكَ^(٢) وَاسْتَحْجَجَ لَهُ بِحَدِيثِهِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا فَعَلِ النَّاسُ؟»^(٣).

وَأَجَابَ أَصْحَابُنَا بِجَوَابَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ حَدِيثَ التَّغْيِيرِ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ. وَالثَّانِي: يَحْتَمَلُ أَنَّهُ صَاحِدَهُ مِنْ لُجْلُلِ لَا مِنْ حَرَمِ الْمَدِينَةِ، وَعِنْدَ الْجَوَابِ لَا يُلْزَمُهُمْ عَلَى أَصُولِهِمْ، لِأَنَّ مَذْهَبَ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ صَيْدَ الْجِلِّ إِذَا أُدْخِلَ لِحَالًا إِلَى لِحْرَمٍ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ لِحْرَمٍ، وَلَكِنْ أَصْنَهُمْ هَذَا ضَعِيفٌ مُرَدُّ عَلَيْهِمْ بِشَيْئِلِهِ.

(١) فِي (خ): مَوْفِقِيهِمَا

(٢) سَيَافِي يَرْفَعُهُ: ٥٦٢٢.

[٣٣١٤] ٤٥٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، يَغْنِي ابْنُ الْمُخْتَارِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا لَمَحْزُومِي: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، كُلُّهُمْ عَنْ غَمْرٍ ابْنِ يَحْيَى - هُوَ الْمَازِنِيُّ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا حَدِيثُ وَهَيْبٍ فَكَرَوَاتِي السَّوَادِيَّةُ: «يَحْتَلِي مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ» وَأَمَّا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخَدَّرِ، فَعِي رِوَايَتُهُمَا: «مِثْلَ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ». (المعجم: ١٦٤٤٦، ١٦٤٤٧، ١٦٤٤٨).

[٣٣١٥] ٤٥٦ - (١٣٦١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ثَكْرٌ - يَغْنِي ابْنُ مُضَرٍّ - عَنِ ابْنِ الْهَدَوِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍ ابْنِ عُثْمَانَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا». يُرِيدُ الْمَدِينَةَ. (المعجم: ١٧٧٧٣).

[٣٣١٦] ٤٥٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عُثْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ خَطَبَ النَّاسَ، فَذَكَرَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا

والمشهور من مدعي مالِكٍ ولسانِي والجمهور أنه لا ضلع في صيد المدينة وشجرها، بل هو حرَّم بلا ضمايل. وقال يُونُسُ بْنُ أَبِي ذَكْبٍ وَبْنُ أَبِي لَيْلَى: يَجِبُ فِيهِ الْجَزَاءُ كَحَرَمِ مَكَّةَ. وَهَذَا قَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ. وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ قَدِيمٌ: أَنَّهُ يُسَلِّتُ الْقَاتِلُ، لِحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقْدَسٍ لَدِي ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ بَعْدَ هَذَا. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: لَمْ يَثْبُتْ بِهَذَا الْقَوْلِ أَحَدٌ بَعْدَ الصَّحَابَةِ إِلَّا الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ الْقَدِيمِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا» يُرِيدُ الْمَدِينَةَ، قَدْ أَهْلُ اللُّغَةِ، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ: اللَّابَتَانِ: الْحَرَّتَانِ، وَاحْسَتُهُمَا^(٢). لِأَنَّهُ، وَهِيَ الْأَرْضُ الْمُتَبَسُّةُ حَجَارَةً سَوْدَاءَ، وَبِلْمَدِينَةِ لَابَتَانِ: شَرْقِيَّةٌ وَغَرْبِيَّةٌ، وَهِيَ بَيْسُهُمَا، وَيُقَالُ: لِأَبَةٍ وَلِوَرْتَةٍ وَوَرْتَةٌ، بِالنُّونِ، ثَلَاثُ لُغَاتٍ مَشْهُورَاتٍ، وَجَمْعُ اللَّابَةِ فِي الْقِلَّةِ: لَابَاتٌ، وَفِي الْكُتُوبِ: لَابٌ وَلَوْبٌ. وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَإِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا» مَعْنَاهُ: اللَّابَتَانِ وَمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَرُّ ذُّ تَحْرِيمٍ الْمَدِينَةُ وَلَابَتَيْهَا.

(١) التَّحْقِيقُ الْمُدْرِكُ: (٤٨٥/٤).

(٢) فِي (ح): وَاحِدُهُمَا.

وَحُرْمَتَهَا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا، فَذَاهُ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، فَقَالَ: مَا لِي أَسْمَعْتُ ذَكَرْتَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا، وَلَمْ تَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا، وَقَدْ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَا بَتْنَيْهَا، وَذَلَّتْ عُنْدَكَ فِي أَدِيمِ خَوْلَانِي إِذْ شِلْتُ أَفْرَاقَكُمْ، قَالَ: فَسَكَتَ مَرَوَّانٌ ثُمَّ قَالَ: قَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ ذَلِكَ. [أحمد: ١٧٧٧٢].

[٣٣١٧] ٤٥٨ - (١٣٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي أَحْمَدَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَا بَتْنَيْهَا، لَا يَقْطَعُ عِضَاهُهَا، وَلَا يُصَادُ صَبَدُهَا». [أحمد: ١٥٢٣٣، موطأ].

[٣٣١٨] ٤٥٩ - (١٣٦٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَكَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: حَدَّثَنِي عَمِيرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَا بَتْنَيْ الْمَدِينَةِ، أَنْ يَقْطَعَ عِضَاهُهَا، أَوْ يُقْتَلَ صَبَدُهَا» وَقَالَ: «الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، لَا يَدْعُوهَا أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَبْدَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَلَا يَنْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِهَا وَجْهَهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً - أَوْ: شَهِيداً - يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [أحمد: ١٧٧٣].

قوله ﷺ: «لَا يَقْطَعُ عِضَاهُهَا، وَلَا يُصَادُ صَبَدُهَا» صريح في الدلالة لمذهب الجمهور في تحريم صيد المدينة وشجرها، وسبق خلاف أبي حنيفة.

و(العصاة) بالقصر وكسر العين وتخفيف الضاد لمعجمة: كل شجر فيه شرك، واحلتها: عطشها وغصبتها، والله أعلم.

قوله ﷺ: «لَا يَنْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِهَا وَجْهَهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً - أَوْ: شَهِيداً - يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قال أهل اللغة: (اللاؤ) بالمد: الشدة والجور، وأم (الجهد) فهو المشقة، وهو يفتح لجيم. وفي لغة قديمة بضمهم، وأم (الجهد) بمعنى الصدقة، فبضمهم على المشهور، وحكي فتحها.

وأما قوله ﷺ: «لَا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً - أَوْ: شَهِيداً» فقال القاضي عياض رحمه الله: سئلت قديماً عن معنى هذا الحديث، ولم يخص ساكن المدينة بالشفاعة، مع عموم شفاعته وأخبره إنها لأمته؟

قال: وأجبت عنه بجواب شافط شفع في أوردني، اعترف بصوابه كقولك عليه.

قال: وأذكرُ منه هذا نُصّاً تليقُ بهذا الموضع. قال بعضُ شيوخنا: «أو» هذا للشك، ولا طهرُ عندنا أنها ليست للشك، لأن هذا الحديث رواه جابرُ بن عبد الله، وسعدُ بن أبي وقاص، وابنُ عمر، وأبو سعيد، وأبو هريرة، وأسامةُ بنتُ حُجَيب، وصفيّةُ بنتُ أبي عُبَيْد^(١)، عن النبي ﷺ بهذا اللفظ. ويُسَدُّ تفاقُ جميعهم أو رُوِيهم على لُشْك، ويطبقُهم فيه على صيغةٍ واحدةٍ، بل لأطهرُ أنه قاله ﷺ هكذا، فإنما أن يكونَ أعمُّ بهذه الجملة هكذا، وإما أن يكونَ «أو» لتقسيم، ويكونُ شهيداً لبعضِ أهل المدينة، وشافعياً لبقيةِهم، إما شافعياً للعصيين، وشهيداً للمطيعين، وإما شهيداً لمن مات في حياته، وشافعياً لمن مات بعلمه، أو غير ذلك.

قال القاضي: وهذه خصوصيةٌ زائدةٌ على الشفاعة للعلمين أو للعالمين في القيامة، وعلى شهادته على جميع الأمة، وقد قال ﷺ في شهادته: «أما شهيدٌ على هؤلاء»^(٢) فيكونُ لتخصيصهم بهذا كله مزيداً، أو زيادةً منزلةً وخطوةً.

قال: وقد يكونُ «أو» بمعنى الواو، فيكونُ لأهل المدينة شافعياً وشهيداً.

قال: وقد رُوِيَ: «إلا كنتُ به شهيداً، أو به شافعياً» قال: وإذا جعلت «أو» لشكاً، كما قاله لمُتَابِخٌ، فإن كانت اللفظة الصحيحة: «شهادته» اتمدح لا اعتراض، لأنها زائدةٌ^(٣) على السماعِ المتخوِّفِ المُجَرَّدِ لغيره، وإن كانت اللفظة الصحيحة: «شافعياً» فاختلفتُ أهل المدينة بهذا مع ما جاء من عمومها وتخصيصِ الجميع الأمة. أن هذه شفاعتهُ أخرى غيرُ العامة التي هي لإخراج أمتهم من النار، ومُعَانِة بعضهم منها بشفاعته ﷺ في القيامة، وتكونُ هذه الشفاعَةُ لأهل المدينة بزيادة الدُّرَجَات، أو تخفيفِ الحساب، أو بما شاء الله من ذلك، أو يذكرُهم يومَ لِقَائِهِم بِأَنوعٍ من الكراماتِ، كبريهم ربي^(٤) ظلُ العرشِ، أو كونهم في رُوحٍ وعلى قُتَابٍ، أو الإسراعُ بهم إلى الجنة، أو غير ذلك.

(١) أحاديث سعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وأبو سعيد، وأبو هريرة أخرجه مسلمة هذا وهي باب النفس، وأما حديث جابر فأخرجه أحمد: ١٤٦٨٠.

وحديث أسماء أخرجه ابنهاني في «الكبرى»: ٤٢٦٨، وحمل: ٢٧٠٨٥.

وحديث صفية بنت أبي عبيد: أخرجه ابن أبي عاصم في «الأحد والمحدث»: ٣١٩٤، الطبري (٢٤/٨٢٦)، وأبو نعيم في «معرفه الصحابة»: ٧٧٢٩، كنهم عن صفية بنت أبي عبيد، عن امرأة من بني عبد مناف رَوَاهُ.

(٢) أخرجه البخاري: ١٣٤٣، من حديث جابر.

(٣) في (خ): زيادة.

(٤) في (خ): في.

[٣٣١٩] ٤٦٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا مَرْوَنُ بْنُ مُعَاوِيَةَ : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ : أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ نَعْمَانَ ، وَرَأَى فِي الْحَدِيثِ : «وَلَا يُرِيدُ أَحَدُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ إِلَّا أَذَابَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ دُوبَ الرِّصَاصِ ، أَوْ دُوبَ الْمَلْحِ فِي الْمَاءِ» . (سنة ٣٣١٨) .

[٣٣٢٠] ٤٦١ - (١٣٦٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ ، فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ

مِنْ خُصُوصِ الْكَرْمَاتِ الْوَارِدَةِ لِبَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١) .

قوله ﷺ : «لَا يَدْعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَيْدَى اللَّهِ فِيهَا مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ» . قَالَ الْقَاصِي : اخْتَفَوْا فِي هَذَا ، فَتَمِنَ : هُوَ مُخْتَصِصٌ بِسُوءِ حَيَاتِهِ ﷺ ، وَقَدْ آخَرُونَ : هُوَ صَمٌّ أَبَدًا . وَهَذَا أَصَحُّ ^(٢) .

قوله ﷺ : «وَلَا يُرِيدُ أَحَدُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ إِلَّا أَذَابَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ دُوبَ الرِّصَاصِ ، أَوْ دُوبَ الْمَلْحِ فِي الْمَاءِ» . قَالَ الْقَاصِي : هَذِهِ لَزِيْدَةٌ ، وَهِيَ قَوْلُهُ : «فِي النَّارِ» تَدْلُجُ بِشَكْلِ الْأَحَادِيثِ لَنِي لَمْ تُذَكَّرْ فِيهَا هَذِهِ لَزِيْدَةٌ ، وَتَمَيَّنَ أَنَّ هَذَا حَكْمُهُ فِي الْآخِرَةِ ، قَالَ : وَقَدْ يَكُونُ الْمَرَادُ بِهِ : مَنْ أَرَادَهُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ كُفِّيَ الْمُسْلِمُونَ أَمْرَهُ ، وَاصْبَحَ كَيْفَهُ كَمَا يَصْبَحُ الرِّصَاصُ فِي النَّارِ .

قَالَ : وَقَدْ يَكُونُ فِي الْفِعْلِ تَقْسِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، أَي : أَذَابَ اللَّهُ دُوبَ الرِّصَاصِ فِي النَّارِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ لَمَنْ أَرَادَهُ فِي الدُّنْيَا ، فَلَا يُمْهِلُهُ اللَّهُ وَلَا يُحْكِنُ بِهِ سُلْطَانٌ ، بَلْ يُدْهِبُهُ عَنْ قُرْبٍ ، كَمَا تَقْضَى شَأْنُ مَنْ حَارَبَهَا أَيْمٌ بَنِي أُمَيَّةٍ ، مِثْلَ مُسْلِمِ بْنِ عَقْبَةَ ، فَإِنَّهُ هَدَيْتَ فِي مُنْصَرِفِهِ عَنْهَا ، ثُمَّ هَلَتْ ^(٣) . يُزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ مَرْسَلُهُ عَلَى ذَلِكَ ، وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ صَنَعَ صَنِيعَهُمَا . قَالَ : وَقِيلَ : قَدْ يَكُونُ الْمَرَادُ : مَنْ كَذَّبَ أَغْنِيَاءَ وَطَبَا بَعْرَتَهَا فِي عَقْبَتِهِ ، فَلَا يَتِمُّ لَهُ أَمْرُهُ ، بِخِلَافِ مَنْ أَتَى ذَلِكَ جِهَارًا ، كَأَمْرَاءِ سَتَحُوْهَا ^(٤) .

قوله : (أَنْ سَعْدًا رَكِبَ ^(٥) إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ ، فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ يَخْبِطُهُ . فَلَمَّا رَجَعَ

(١) «لِكَمَلِ الْمَعْلُومِ» : (٤٨٢ / ٤) . (٤٨٣)

(٢) «لِصَحِيحِ الْإِسْنَانِ» : (٤٨٣ / ٤) .

(٣) فِي (ج) «لَا يَكُونُ» ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٤) «لِكَمَلِ الْمَعْلُومِ» : (٤٨٤ / ٤) .

(٥) فِي (ج) «لَمْ يَكُنْ» ، وَهُوَ خَطَأٌ .

يَخِصُّهُ، فَسَلَبَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ، جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ - أَوْ: عَلَيْهِمْ -
مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا نَقَلْتُمُوهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ.

[أحمد ١٤٤٣].

سَعْدٌ، جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ - أَوْ: عَلَيْهِمْ - مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ
أَنْ أَرُدَّ^(١) شَيْئًا نَقَلْتُمُوهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ. هَذَا الْعَبْدُ صَرِيحٌ فِي الدَّلَالَةِ لِمَذْهَبِ
مَالِكٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ وَبِجَاهِهِ فِي تَحْرِيمِ صَيْدِ الْمَدِينَةِ وَشَجَرِهَا كَمَا سَبَقَ، وَحَافِظٌ فِيهِ أَبُو
حَنِيفَةَ كَمَا قَدْ مَنَاهُ عَنْهُ وَقَدْ ذَكَرَ مَسْنَمُ هَذَا فِي «صَحِيحِهِ» تَحْرِيمَهَا نَهْوَماً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ رُويَةٍ عَلَى
بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَأَنْسَرِ بْنِ مَالِكٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ،
وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَدَافِعِ بْنِ حَلِيحٍ، وَسَهْلِ بْنِ حَنْفِيَّةٍ، وَذَكَرَهُ غَيْرُهُ مِنْ رُويَةٍ غَيْرِهِمْ أَيْضاً، فَلَا يَنْتَفِتُ
إِلَى مِنْ^(٢) خِلَافَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُسْتَوْتِجَةِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ لِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ: أَلَّا تَنْصَدِّ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ، أَوْ قَطْعَ مَنْ شَجَرِهَا
أَوْ أَخْذَ سَلَبِهِ. وَهَذَا قَوْلُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ النُّصَحَاءِ، قَالَ لِقَاضِي عِيَّاضٍ: وَلَمْ يُقَلِّ بِهِ أَحَدٌ
يَعُدُّ الصَّحَابَةَ، إِلَّا الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ لِقَدِيمٍ، وَحَافِظُهُ أَمَّةُ الْأَعْصَادِ^(٣).

قُلْتُ: وَلَا تَقْصُرْ مُحَافِظَتَهُمْ إِذَا كَانَتْ لِسُنَّةٍ مَعَهُ، وَهَذَا الْقَوْلُ الْقَدِيمُ هُوَ لِمَحْتَرَمٍ، لِثَبُوتِ حَدِيثِ
فِيهِ، وَعَمَلِ الصَّحَابَةِ عَلَى وَفْقِهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ دَافِعٌ^(٤). قَالَ أَصْحَابُنَا: فَإِذَا قُلْنَا بِالْقَدِيمِ، نَفَى كَيْفِيَّةُ
الْقَضَاءِ وَجِهَتُهُ. أَحَدُهُمَا: يَضُمُّنُ الصَّبَّ وَالشَّجَرَ وَالْكَأَلَ، كَضَمَانِ حَرَمِ مَكَّةَ. وَأَصْحُهُمَا: وَبِهِ قَطْعُ
جُمْهُورِ الْمَفْرُوعِينَ عَلَى هَذَا الْقَدِيمِ: أَنَّهُ يُسَلَبُ الصَّبُّ وَقَطْعُ الشَّجَرِ وَالْكَأَلِ.

وَعَلَى هَذَا فَالْمُرْدُ بِالسَّلَبِ وَجِهَتُهُ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ ثَبُتَ فَقَطْ. وَأَصْحُهُمَا وَبِهِ قَطْعُ الْجُمْهُورِ: أَنَّهُ
كَسَلَبِ^(٥) الْقَتِيلِ مِنَ الْكُفَّارِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ فَرْسُهُ وَسِلَاحُهُ وَتَفَقُّهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَدْخُلُ فِي سَلَبِ الْقَتِيلِ
وَمِنْ مَصْرِفِ السَّلَبِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُوْهُ لِأَصْحَابٍ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لِلْسَّلَبِ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِحَدِيثِ سَعْدِ
وَأَشْبَاهِي: أَنَّهُ لِمَسَاكِينِ الْمَدِينَةِ. وَلِلْأُخَرِ: لِسَبِّ الْعَالِ.

(١) فِي (ج) رَدٍّ. وَهُوَ خَطَأٌ

(٢) فِي (ج): مَا

(٣) إِكْمَالُ لِسَعْدٍ (٤٨٥/٤)

(٤) فِي (ج): دَفْعٌ

(٥) فِي (ج): سَلَبٌ

[٣٣٢١] ٤٦٢ - (١٣٦٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ وَابْنِ خُبَيْرٍ جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ : «الْتَمِسْ لِي غُلَاماً مِنْ غُلَامَانَا كَمْ يَخْدُمُنِي» فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يَزِدْنِي وَزَاءَهُ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا نَزَلَ، وَقَدْ فِي الْحَدِيثِ : ثُمَّ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أُحُدٌ قَالَ : «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ» فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْرَمَ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِوِ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مُدِيمِهِمْ وَصَاعِيهِمْ» . [ذكر: ٣٤٩٧ و ٣٥٠٠ و ٣٥٠١ و ٤٦٦٥] [أحمد: ١٦٦١٩]

[إسناده: ٥٤٢٥]

وإذا سَلَبَ أُحُدٌ جميع ما عليه، إلا سَدَيزَ العورِ، وقيل: يُؤَخِّدُ سَدَيزَ لعورة أَيْصَبَ، قال أصحابنا: وسَلَبَ بمجرد الاصطيد، سواء أُنْتُفِ نَصِيدٌ أم لا، والله أعلم.

قوله: (حتى إذا بَدَأَ لَهُ أُحُدٌ، قال: «هذا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ») الصحيح لمختار أن معناه: أن أُحُدًا يُحِبُّنا حقيقةً، جعلَ الله تعالى فيه تمييزاً يُحِبُّ بِهِ، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَبَيْنَ يَدَيْهَا لَهَا جَبَلٌ مِنْ حَشَاةٍ مُسَوَّاةٍ﴾ [البقرة: ١٧٤] وكما حَرَّ لَجَدْنَعُ الْيَابِسِ^(١)، وكما سَبَّحَ لِحَصَى^(٢)، وكما غَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِ مُوسَى ﷺ^(٣)، وكما قال بيده ﷺ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَرًا بِمَكَّةَ كَانَ يَسْلُمُ عَلَيَّ»^(٤) وكما دعا الشجرتين المفترقتين لما جتمعتا^(٥)، وكما رجفَ جَرَاءً، فقل: «اسْكُنْ حَرَاءً، فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صَلِيلٌ» لحديث^(٦)، وكما كلمة^(٧) فِرْعَانَ الشَّوْءِ^(٨)، وكما قد سبَّحانه وتعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكَ يَوْمَ ذَلِكَ ثَمَرُ النَّخْلِ وَلَا شَجَرٌ مِنْ شَجَرٍ وَلَا تَنْفَعُهُمْ شَيْعُهُمْ﴾ [الاسراء: ٦٥].

والصحيح في^(٩) معنى هذه الآية أن كل شيء يُسَمَّحُ حقيقةً بحسب حاله، ولكن لا لفظه. فهذا هو

(١) أخرجه البخاري: ٩١٨، وأحمد: ١٤١١٩، من حديث جابر ﷺ.

(٢) أخرجه البزار: ٤١٤٥، وطبراني في الأوسط: ١٢٤٤، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) انظر الحديث: ٧٧٠.

(٤) انظر الحديث: ٥٩٣٩.

(٥) انظر الحديث: ٧٥١٨.

(٦) انظر الحديث: ٦٢١٨.

(٧) في (ص) (و) كذا.

(٨) أخرجه أبو حنيفة: ٤٥١٧، من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٩) في (خ) أن.

[٣٣٢٢] (٥٠٠) وَخَدَّثَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَثَنِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي أَخْرَمُ مَا بَيْنَ لَا بَيْتَهَا». [البحري: ١٢٨٩٢] [رابط: ١٣٢٢١].

[٣٣٢٣] ٤٦٣ - (١٣٦٦) وَخَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَخْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْتِدْيَةً؟ قَالَ: نَعَمْ، مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، قَالَ ثُمَّ قَالَ لِي: هَذِهِ شَدِيدَةٌ: «مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا قَتَلَهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا. قَالَ: فَقَالَ ابْنُ أَنَسٍ، أَوْ آوَى مُخْبِئًا: [البحري: ١٣٠٦٣، والتدري: ١٨٦٧، ٧٣٠٦٠].

أشبهه شواهد لما اختزنه واختاره المُحَقِّقُونَ في معنى الحديث، وأن أخذًا يُحِبُّنا حَقِيقَةً.

وقيل - المراد يُحِبُّنا أهلُه، فحذفت المضاف وأقام المضاف إليه مقامه والله أعلم.

قوله: «مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُخْبِئًا، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» قال القاضي معناه: مَنْ أُنِيَ فِيهَا رِثْمًا، أَوْ آوَى مَنْ أَنَاهُ وَضَعَهُ إِلَيْهِ وَخَمَاهُ، قَالَ: وَيُقَدَّرُ: أَوْ آوَى، بِإِقْصَرِ الْمَدِّ فِي الْفِعْلِ اللَّازِمِ وَالْمَتَعَدِّيِّ جَمِيعًا، لَكُنَّ الْقَصْرُ فِي لَزَامِ أَشْهُرُ وَأَفْصَحُ، وَالْمَدُّ فِي الْمَتَعَدِّيِّ أَشْهُرُ وَأَفْصَحُ^(١).

قلت: وبالأفصح جده القرآن العربي في الموصعين، قال الله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخَرَةِ﴾ [الكهف: ٦٣] وقال في المتعدي: ﴿وَأَوَيْنَاهُمَا إِلَى بُيُوتٍ﴾ [يس: ٥٠]. قال القاضي: وسمي يروى هذا الحرف إلّا: «مُخْبِئًا» بكسر الدال، ثم قال: وقال لأصم لمأزري: روي بوجهين، كسر الدال وفتحها، قال: فمن فتح أراد الإحداث نفسه، ومن كسر أراد فعل الحديث^(٢).

وقوله: «عليه لعنة الله... إلى آخره» هذا وعيد شديد لمن ارتكب هذا، قال القاضي: واستدلوا بهذا على أن ذلك من الكبر، لأن السعة لا تكون إلّا في كبره، ومعناه: أن الله تعالى يلعنه، وكذلك تلعنه الملائكة والناس أجمعون، وهذا مبالغة في رعاؤه عن رحمة الله تعالى، فإن اللعن في اللغة هو الطرد والإبعاد، قالوا: والمراد باللعن هنا: العذاب الذي يستحقه على ذنبه، والطرود من الجنة أول

(١) في المصدر المعجم: (٤٨٦/٤).

(٢) في المصدر: (١١٨/٢).

[٣٣٢٤] ٤٦٤ - (١٣٦٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا يَرْبُوعُ بْنُ هَارُونَ : أَخْبَرَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ، قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسًا : أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ : نَعَمْ، هِيَ حَرَامٌ، لَا يُخْتَلَى خِلَافُهَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَعِيَ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ - (الناظر ٣٣٢٣).

الامر، وليست هي كسعة الكفار الذين يُبْعَدُونَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تعالى كُلُّ الْإِبْعَادِ^(١)، والله أعلم.

قوله: «لا يقبل الله منه يوم القيامة ضرراً ولا عدلاً» قال القاضي: قال المازري: احتملوا في تفسيرهما: تقبل: للصرف: لفريضة، والعدل: التقدمة. وقدان الحسن لبصري: الصرف: التقدمة، والعدل: الفريضة، عكس قول لجمهور وقال لأصمعي: الصرف: التقدمة، والعدل: المدينة. وروى ذلك عن النبي ﷺ^(٢). وقال يونس: الصرف: لاكتسب، والعدل: لتقدمة. وقال أبو عبيدة^(٣): لعدل^(٤): المحيلة. وقيل: العدل: المثل.

وقيل: الصرف: التوبة، والعدل: الزيادة. قدان القاضي: وقيل: معنى ذلك، لا تقبل فريضة ولا تفضل قبول رضاء، وإن قبلت قبول جزاء، وقيل: يكون القبول هنا بمعنى تكفير للنسب بهم، قدان. وقد يكون معنى القضية هنا أنه لا يجد في القيامة عدلاً يقتضي به، بخلاف غيره من المسلمين الذين يتفضل الله عز وجل على من يشاء منهم بأن يقبضه من النار يهودي أو نصراني، كما ثبت في «المصحيح»^(٥).

قوله في آخر هذا حديث: (فقال بن أنس: أو أوى محدثاً) كذا وقع في أكثر النسخ: (فقال ابن أنس) ووقع في بعضها: (فقال أنس) بحذف لفظة: (ابن).

قال القاضي: ووقع عند عامة شيوخنا - (فقال بن أنس) برتبة (ابن) قل: وهو الصحيح، وكان بن أنس ذكر أبه هذه الزيادة، لأن سياق الحديث من أوله إلى آخره من كلام أنس، فلا وجه لاستلزام أنس بنفسه، مع أن هذه اللفظة قد وقعت في أول الحديث نفسه^(٦) في سياق كلام أنس في أكثر

(١) إكمال المعلم: (٤/٤٨٦ - ٤٨٨).

(٢) أخرجه إسناده في إسناده: ٣٩٧ من حديث أمية بن زيد الشامي، معطلاً.

(٣) لمي (هـ): أبو عبيد.

(٤) كذا في النسخ ثلاثة. وهو هو قول ما في «كتاب الجمع»، وهو كذلك في فتح ساري، (٤/٨٦)، وضمنه مقاري (١٠/٢٣٣).

وجد في «المعجم» (٢/١١٨)، وفي «إلهام الأتاري» (١/١٤٦). الصرف بحية، وفي هذا بقول غير واحد من أهل اللغة وتفسيره ليونس. والله أعلم.

(٥) إكمال المعلم: (٤/٤٨٧). والحديث سيأتي برقم ٧٠١٦.

(٦) في (ج) نسبي، وهو خطأ، وقد سقطت لفظة: «نفسه» من (هـ) و(هـ)، وضمنتها من «كتاب»

[٣٣٢٥] ٤٦٥ - (١٣٦٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَائِثِ بْنِ أَنَسٍ فِيكَ قُرَيْءٌ عَلَيْهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ أَبِي ظَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِّيَّالِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِيهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي مُدَّهِمْ». (أحمد: ١١٦١٦ مطبوعاً، والبيهقي: ١٠٢٣٠).

[٣٣٢٦] ٤٦٦ - (١٣٦٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّامِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ يُحَدِّثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ

الزُّهْرِيَّاتِ، قَالَ: وَسَقَطَتْ حَيْثُ الشَّمْعُ قَدِي، قَالَ: وَسَقَطَتْ هُنَاكَ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الصَّحِيحُ. وَهَذَا اسْتَدْرَكَتْ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ. هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي ^(١).

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِّيَّالِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِيهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي مُدَّهِمْ». قال القاضي: البركة هنا بمعنى النماء ^(٢)، والزيادة، وتكون بمعنى الثبات والتزوم، قال: فقبل: «يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ لِرُكَّةٍ دِينِيَّةٍ، وَهِيَ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِذِهِ الْمَقَادِيرُ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى فِي التُّكُوتِ ^(٣) وَالْكَفَّارَاتِ، فَتَكُونُ بِمَعْنَى الثَّبَاتِ وَتَبْقَاءُ بِهَا، كِبَاءً، لِحُكْمِ بِهَا بِقَدْرِ الشَّرْعِ وَثَبَاتِهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ دُنْيَوِيَّةً مِنْ تَكْثِيرِ الْكَيْلِ وَالْقَدْرِ بِهِذِهِ الْأَكْبَالِ حَتَّى يَكْمَلَ مِنْهُ مَا لَا يَكْفِي مِنْ غَيْرِهِ فِي غَيْرِ الْمَلِيَّةِ، أَوْ تَوَجُّعِ الرُّكَّةِ إِلَى التَّصَرُّفِ بِهَا فِي التَّجَارَةِ وَأَرْبَاحِهَا، وَالْإِثْرُ مَا يَكُلُّ مِنْهَا مِنْ عِلَاقَتِهَا وَنَجْمِهَا

أَوْ تَكُونَ الزَّيْدَةُ بِمَا يُكَالُ بِهِ لَاتِسَاعِ عَيْشِهِمْ وَكَثْرَتِهِ بَعْدَ فَيْقِهِ لِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَوَسَّعَ مِنْ فَضْلِهِ لَهُمْ، وَمَنْكُومٍ مِنْ بِلَادِ الْخَضَبِ وَلُؤْلُفٍ بِالشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ وَغَيْرِهَا، حَتَّى تَكُونُ الْحَمْلُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَأَتَّسَعَ عَيْشُهُمْ، حَتَّى حَمَلَتْ هَذِهِ لِرُكَّةٍ فِي الْكَيْلِ نَفْسُهُ، فَرَادَ مُدَّهُمْ، وَصَارَ عَائِثِيًّا مِثْلَ مَا نَسِيَ ﷺ مَرَّتَيْنِ، أَوْ مَرَّةً وَنَصَفًا، وَفِي هَذَا كَدُّهُ ظُهُورُ جَابِئِهِ دَعْوَتُهُ ﷺ وَقَبُولُهُ هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي ^(٤).

وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذَا أَنَّ ^(٥) الرُّكَّةَ فِي نَفْسِ التَّكْيِيلِ فِي الْمَدِينَةِ، حَيْثُ يَكْمَلُ الْمُلُ فِيهَا لَمْ يَكُنْ لَا يَكْمَلُ فِي غَيْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّامِيُّ) هُوَ بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ.

(١) تركب، بمعجم: (٤٨٦/٤ - ٤٨٧)

(٢) في (هـ)، (هـ)، الشيو

(٣) في (هـ) - الرُّكَّةُ.

(٤) إكمال، بمعجم: (٤٨٨/٤)

(٥) في (خ): «أَنْ يَكْمَلَ».

مَالِئٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفَيْنِ مَا بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ». [احمد:

١٢١٥٢، والبخاري: ١١٨٨٥.

[٣٣٢٧] ٤٦٧ - (١٣٧٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ - عَنْ زُرَّاهِمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَظَبْنَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنْ جُنْدَكَ شَيْئًا نَقَرُوهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ - قَالَ: وَصَحِيفَةُ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سِنِيٍّ - فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ، وَأَشْهَاءُ مِنَ الْجِرَاحَاتِ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَقِيرِ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ

قوله (حَظَبْنَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ)، فقال: مَنْ زَعَمَ أَنْ جُنْدَنَا شَيْئًا نَقَرُوهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ، فَقَدْ كَذَبَ. هذه تصريح من علي رضي الله تعالى عنه بربط ما تُرغمه لرايضة ولشبيعة ويخترعون من قولهم: إن علياً رضي الله تعالى عنه أوصى إليه النبي ﷺ بأمر كثيرة، من أسرار العلم، وقواعد الدين، وتكوز الشريعة، وأنه ﷺ خصَّ أهل البيت بما لم يُطِيع عليه غيرهم، وهذه دعوى باطلة، وحقراة قد صدق لا أصل لها، ويكفي في بطلانها قول علي ﷺ هذا.

وفيه دليل على جواز كتابة العلم، وقد سبق بيانه قريباً

قوله ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَقِيرِ إِلَى ثَوْرٍ» أما «عَقِيرٌ» فبفتح العين الموهمة وإسكان المشناة تحت، وهو جبل معروف. قال القاضي عياض: قال مُصْعَبُ بْنُ بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: «عَقِيرٌ» ليس بالمدينة غير ولا ثور؛ قالوا: وإنما ثور بمكة، قال: وقال الزبير: غير جبل بنحية المدينة، لأن القاضي: أكثر الرواة في كتاب الجاهلي ذكروا غيراً، وأما ثور فمبهم من كثر عنه (كذا)، ومنهم من ترك مكانه بياضاً، لأنهم اعتقدوا أن ثور هن خطأ.

قال المصوري: قال بعض العلماء: ثور هن وهم من الراوي، وإنما ثور بمكة. قال: والصحيح: (إلى أخير) ^(١)، قال القاضي: كذا قال أبو عبيد: أصل الحديث: (من غير إلى أحد) ^(٢)، هذه ما حكاه القاضي ^(٣)، وكذا قال أبو بكر الحازمي يحفظ وغيره من لائمة أن ^(٤) أصله: (من غير إلى أحد) ^(٥).

(١) المعجم (١١٧/٢)

(٢) الغريب الحديث: لأبي عبيد: (٣٦٥/١).

(٣) تركم المعجم (٤٨٩/٤)

(٤) في (خ): جاء.

(٥) لا ذكره للحازمي، ص ٧٠٣

أَخَذْتُ فِيهَا حَدِيثًا، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ضَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى

قَدْحٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُورَا كَانَ سَمًّا لِحَبْلِ هُنَاكَ، إِمَّا أَخَذَ يَوْمَ غَيْرِهِ، فَحَقِّي سَمُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١)
واعلم أنه جاء في هذه الرواية: «ما بين غيري إلى ثور، أو إلى أخيه» على ما سبق، وفي رواية أنس
السبق: «اللهم إني أحرم ما بين حليها». وفي الروايات السابقة: «ما بين لابتها» والمراد بالابتين
الخزائن كما سبق، وهذه الأحاديث كلها متفقة، فما بين لابتها بيدنا لحدّ خزنها من جهتي لمشرق
والمغرب، وما بين جبلها بيدنا لحدّ من جهتي^(٢) الجنوب والشمال، والله أعلم.

قوله ﷺ: «وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ» المراد بالنمّة هنا الأمان، معناه: أن أمان
المسلمين للكافر صحيح، ولذا قلناه أحد^(٣) المسلمين حرم على غيره التعرض له ما دم في أمان
المسلم، وللامان شروط معروفة.

وقوله ﷺ: «يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ»، فيه دلالة لعنذهب الشافعي، وهو، فيه أن أمان المرأة والعبد صحيح،
لأنهما أدنى من الذكور الأحرار.

(١) قد ايل حج في الصحيح (٤/ ٨٧ - ٨٣): وقال المحقق بطبري في «الأحكام» بعد حكاية كلام أبي عبد ومن بعده قد
أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن جده أخيه عن يسره جنداً إلى ربه جيل صغير يقبضه ثور.
وأخبر أنه تكرر سؤاله عنه لعل يفت من العرب: أي - معارفين تحت الأرض وما بها من العبد، لكن الخبر أن ذلك الخبر
سنة ثور، وثور رده على ذلك، قال: نعمنا أن ذكر ثور في حديث صحيح، وإن عدم علم أبي عبد الله به بعدم شهرته
وعلم بحديثه عنه، قدنا وجهه فائدة جديدة، انتهى

وقرأت بخط شيخنا محمد بن الحسين في شرحه حكيت شيخنا لإمام أبو محمد عبد السلام بن مؤرخ بصري أنه
خرج رسولاً إلى مصر، ولما رجع إلى المدينة كان معه دينار، وكان يذكر له الأمان والحياء، قال: نعم وصلنا إلى
أخيه إذ بشره جيل صغير، فسأته عنه، فقال: هذا يسمى ثوراً، قال: فبعت حبيته، رواية: قلت: وكان هذا كان مبدأ
سؤاله عن ذلك، وذكر شيخنا أبو بكر بن حسين بن راشد نزيل المدينة في مختصره لأخبار المدينة، أن حلفت أمي حبيبة
بتقريب عن مسلمهم أن خُفّ أخيه من جهة لشعلان جبلاً صغيراً إلى سميرة بن موير، يسمى ثوراً، قال: وقد بعته
بسمه هذه، أجد.

قال محقق: وأد أيضاً رأيت إماماً درستي فيها بالمكان المذكور تقريباً، وهو كما وصفه، إلى شمال من أحد، جويس
صغير مائل إلى العمرة منور، شبه ثور عظيم، جالسي على الأرض.

(٢) في (ص): وجه: جهة.

(٣) في (ص): به أحد.

غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا. وَانْتَهَى حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ وَرُحَيْمٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: «يَسْتَعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ» وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: مُعَلِّقَةٌ فِي قَوَابِ سَيْفُو. (مكرر [٣٧٩١] أحمد)

[٦١٥] روى بطر [٣٣٢٩].

[٣٣٢٨] ٤٦٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْج: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُ حَدِيثِ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ إِلَى آخِرِهِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: «فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ». وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: «مَنْ أَذْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ». وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ وَذَكَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. (المعاري [٣٦٧٢] (أحمد) [٣٣٢٩].

[٣٣٢٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوْرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَوَكِيعٍ، إِلَّا قَوْلَهُ: «مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ» وَذَكَرَ لِلْعَدْلِ. (أحمد [١٠٣٧]. (المعاري [١٨٧٠].

[٣٣٣٠] ٤٦٩ - (١٣٧١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ، فَمَنْ أَخَذَ فِيهَا حَدَنًا، أَوْ آوَى مُحَدِنًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ». (أحمد [٩١٧٣] معروفاً).

قوله ﷺ: «مَنْ أَذْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» هَذَا صَرِيحٌ فِي عِلَاقَةِ تَحْرِيمِ انْتِمَاءِ الْإِنْسَانِ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ تَلَمُّذِ الْعَتَقِيِّ إِلَى وَلَائِهِ غَيْرِ مَوَالِيهِ، لَمْ يَكُنْ مِنْ كُفْرِ الْعَمَةِ، وَتَضْيِيعِ حَقُوقِ الْإِرْثِ وَالْوَلَاءِ وَالْعَقْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ قَطْعَةِ الرَّحِمِ وَالْعُقُوقِ.

قوله ﷺ: «فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ» معناه: مَنْ نَقَضَ أَمَانُ مُسْلِمٍ فَتَعَرَّضَ لِنَكَاحِ أَمَتِهِ مُسْلِمًا، قَالَ أَهْلُ النُّعَةِ يُقَالُ: أَخْفَرْتُ الرَّجُلَ: إِذَا نَقَضْتَ عَهْدَهُ، وَخَفَرْتَهُ: إِذَا أَقْبَلْتَهُ.

[٣٣٣١] ٤٧٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ : حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ : حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ، مِثْلَهُ، وَلَمْ يَقُلْ : «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَزَادَ : «وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاجِلَةٌ، يَسْمَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، فَمَنْ أَحْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلِيَ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذْلٌ وَلَا صَرْفٌ» . (احمد : ٩١٧٣ مطبوعاً .)

[٣٣٣٢] ٤٧١ - (١٣٧٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَوْ رَأَيْتُ الطُّبَاءَ نَزَعُوا بِأَعْيُنِهِمْ مَا دَعَرْتُهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَا بَيْنَ لَا بَتِّيْهَا حَرَامٌ» . (احمد : ٧٢١٨، وسبخري : ١٨٧٣ .)

[٣٣٣٣] ٤٧٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَا بَتِّيْهَا الْمَدِينَةَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَلَوْ وَجَدْتُ الطُّبَاءَ مَا بَيْنَ لَا بَتِّيْهَا مَا دَعَرْتُهَا، وَجَعَلَ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا حَوْلَ الْمَدِينَةِ حِمًى . (احمد : ٧٧٧٤ مطبوعاً .)

[٣٣٣٤] ٤٧٣ - (١٣٧٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ النَّمْرِ جَاءُوا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّنَا، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيَّكَ،

قوله : (لو رأيت الطُّبَاءَ نزعوا بالمدينة ما دَعَرْتُهَا^(١)) معنى (نزع) : نزعى ، وقيل : معناه : نَسَمَى وَتَبَسَّطَ، ومعنى (دَعَرْتُهَا) : أَلْزَعْتُهَا، وقيل : نَزَعْتُهَا .

قوله : (كان الناس إذا رأوا أول النمر جاءوا به إلى رسول الله ﷺ، فإذا أخذه رسول الله ﷺ قال «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا» .) إلى آخره قال العلماء : كانوا يفعلون ذلك رغبة

وَأَنِّي مَبْدُوكَ وَنَيْبُكَ، وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ، وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ يَمُوتُ مَا دَعَاكَ لِمَكَّةَ. وَمِثْلُهُ مَعَهُ.
قَالَ: ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلِيْدَ لَهُ، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الشَّمْرَ. [احمد ٨٣٧٢ مسند مطولاً].

[٣٣٣٥] ٤٧٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ، عَنْ
شَهْرِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِأَوَّلِ شَمْرِ،
فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَفِي بَعَارِنَا، وَفِي مَدَنَّا، وَفِي صَاعِنَا، بَرَكَتًا مَعَ بَرَكَتِكَ».
ثُمَّ يُعْطِيهِ أَصْغَرَ مَنْ يَحْضُرُهُ مِنَ الْوِلْدَانِ. انظر ١٣٣٤.

في دعائه ﷺ في شهر وللمدينة^(١) والصَّاحِ وَالْمَدَنِيَّةَ وَإِعْلَامًا لَهُ ﷺ بِبَدَءِ^(٢) صلاحها، لما يتعلق بها
من الزكاة وغيرها، وتوجيه الحارصين.

قوله: (ثم يعطيه أصغر من يحضره من الولدان). فيه بيان ما كان عليه ﷺ من مكارم الأخلاق،
وكمال لشفقة والرحمة، وملاطفة الكبر والصغار، وخصّ بهذا الصغير لكونه أرفع فيه، وأكثر تعلقاً
إليه، وحرصاً عليه.



(١) في (ص): للمدينة.

(٢) في (ص): ما بدأ

٨٦ - [بَابُ التَّرْغِيبِ فِي سُكْنَى الْمَدِينَةِ وَالضَّرِّ عَلَى لَأَوَائِهَا]

١ ٣٣٣٦ | ٤٧٥ - (١٣٧٤) حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبِي. عَنْ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي اسْحَاقَ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّبِ أَنَّهُ أَصَابَهُمْ بِالْمَدِينَةِ جَهْدٌ وَشِدَّةٌ. وَأَنَّهُ أَتَى أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي كَثِيرُ الْعَيْلِ، وَقَدْ أَصَابَتْنا شِدَّةٌ. فَزِدْتُ أَنْ أَثْقَلَ عِيَالِي إِلَى بَعْضِ الرِّيفِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَا تَفْعَلْ، الرِّيفُ الْمَدِينَةُ، فَإِنَّا خَرَجْنَا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ - أَظُنُّ أَنَّهُ قَالَ - حَتَّى قَدِمْنَا عُسْفَنَ، فَأَقَامَ بِهَا لَيَالِي. فَقَالَ الدُّسُّ: وَاللَّهِ مَا نَحَرْنَا هَهُنَا فِي شَيْءٍ، وَإِنَّ عِيَالَكَ لَخُلُوفٌ، مَا تَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَا هَذَا

بَابُ التَّرْغِيبِ فِي سُكْنَى الْمَدِينَةِ، وَفَضْلِ الضَّرِّ عَلَى لَأَوَائِهَا وَهِيَ شِدَّتُهَا

قوله: (فأردت أن أنقل عيالي إلى بعض الريف) قال أهل اللغة: للرِّيفُ بكسر الراء، هو الأرض التي فيها زَرْعٌ وَجُضْبٌ. وجمع: أَرِيفٌ، ويُقَالُ: أَرِيفُهَا: صِرْتُ إِلَى الرِّيفِ، وَأَرِيفُ الْأَرْضِ: أَحْضَتْ، فِيهِ رِيفَةٌ^(١).

قوله: (وإن عيالك لخُلُوفٌ) هو بضم الحاء، أي: ليس عندهم رِجَالٌ، وَلَا مَنْ يَحْمِيهِمْ.

قوله ﷺ: «الْأُمُورُ يَتَقَيَّرُ تَرْحُلُ» هو بإسكان الراء وتخفيف الحاء، أي: يُشَدُّ عَلَيْهَا رَحْلُهَا.

قوله ﷺ: «لَمْ لَا أَحُلْ لَهَا عُقْدَةً حَتَّى أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ» معناه: أَوَاصِلُ السَّيْرِ، وَلَا أَحُلُّ عَنْ رَاحِلَتِي عُقْدَةً مِنْ عُقْدٍ حَمَلُهَا وَرَحْلُهَا، حَتَّى أَصِلَ الْمَدِينَةَ، لِمَبْلَغَتِي فِي الْإِسْرَاعِ إِلَى الْمَدِينَةِ.

قوله ﷺ: «وَلَوْ بِي خَرَمْتُ الْمَدِينَةَ حَرَامًا مَا بَيْنَ عَاذِمَتِهَا». (الْمَأْزِمُ) بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الْمِيمِ وَيَكْسَرُ الرَّي، وَهُوَ لَجْرٌ وَغِيلٌ: لِمَصِيقٍ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ^(٢) وَنَحْوِهِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الضَّرُّ هُنَا، وَمَعْنَاهُ: مَا بَيْنَ حَبِيبِهَا، كَمَا سَبَقَ فِي حَدِيثِ أَبِي وَفِيرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «وَلَا تَحْبِطْ فِيهَا شَجَرَةٌ إِلَّا لَقَمْتُ» هُوَ بِإِسْكَانِ اللَّامِ، وَهُوَ مُصْدَرُ غَلَفْتُ غَمًّا، وَامَّ الْغَلْفُ يَفْتَحُ اللَّامَ فَاسْمٌ لِحَشِيشٍ وَالتَّنِينِ وَالشَّعِيرِ وَلَحْوِهِ^(٣).

(١) فِي (ج): مَرِيفَةٌ.

(٢) فِي (مخ): جَبِينِ.

(٣) فِي (س): وَلَحْوُهُمَا، وَهُوَ غَطٌّ.

[٣٣٣٧] ٤٧٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَمِلْدَنَا، وَاجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ». [المع ٣٣٣٨].

[٣٣٣٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ - يَحْيَى بْنُ شَدَّادٍ - كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [المع ٣٣٣٩].

[٣٣٣٩] ٤٧٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ أَنَّهُ جَاءَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لِبَالِي الْحَرَّةِ، فَاسْتَشَارَهُ فِي الْجَلَاءِ مِنْ

حَتَّى يَنْبَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَصَّانَ أَغْرَدُوا عَلَيْهَا حِينَ قَدِمْتُ، وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْإِعْدَةِ عَلَيْهِ، مَا يَنْعُ ظَاهِرٌ، وَلَا كَانَ لَهُمْ غَمٌّ يَمْنَعُهُمْ وَيَسْتَفْتِلُونَ بِهِ، بَلْ سَبَّ مِنْهُمْ قَبْلَ تَسْوِئَتِ حِرَاسَةِ الْمَلَائِكَةِ، كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ.

قَالَ أَهْلُ اللَّحَةِ: يُقَالُ: فَجَّ الشَّرُّ، وَهَاجَبَ الْحَرْبُ، وَهَاجَبَهَا الدَّسُّ، أَيْ: تَحَرَّكَتْ وَخَرَّكَتْهَا، وَهَيَّجَتْ، وَبَدَأَ: حَرَّكَتْهُ لِلْأَمْرِ، كَلَّمَ لِلْأَمْرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (بَنُو عَبْدِ اللَّهِ) فَهَكَذَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الشُّخْرِ: (عَبْدُ اللَّهِ) يَفْتَحُ الْعَيْنُ مُكَبَّرَةً^(١)، وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِهَا: (عَبِيدُ اللَّهِ) بِضَمِّ عَيْنٍ مُصَغَّرَةٍ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ بِإِلَّا خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ هَذَا الْمَنْزِلِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: حَدَّثَنِي مُكْبَرٌ: أَبُو مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيُّ، عَنِ الظَّهْرِيِّ، عَنِ الْفَارَسِيِّ: (بَنُو عَبْدِ اللَّهِ)، عَلَى الصَّوَابِ، قَالَ: وَوَقَعَ عِنْدَ شَيْوَنَاجَا فِي تَسْمِيَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَاهِدٍ، وَمِنْ طَرِيقِ الْجَلُودِيِّ. (بَنُو عَبْدِ اللَّهِ) مُصَغَّرَةٌ وَهِيَ حَطَأٌ، قَدْ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: بَنُو عَبْدِ الْعُزَّى، فَسَمَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ، فَسَمَّيَهُمُ الْعَرَبُ بَنِي مُحَوَّلَةٍ، لِتَحْوِيلِ أَسْمَائِهِمْ^(٢)، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (جَاءَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ بِأَلِي الْحَرَّةِ) يَعْنِي الْفَتَّةَ الْمَشْهُورَةَ الَّتِي تَهْبُتُ فِيهَا الْمَدِينَةُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَبِئْسَتْ.

(١) فِي (بُخ): مُكَبَّرَةٌ.

(٢) «إِكْمَالُ التَّعْلِيمِ»: (٤/ ٤٩٥ - ٤٩٦).

الْمَدِينَةِ، وَشَمَا إِلَيْهِ أَسْعَرَهَا وَكَثُرَ عِبَادُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ لَا صَبْرَ لَهُ عَلَى جَهْدِ الْمَدِينَةِ وَلِوَائِهَا، فَقَالَ لَهُ: وَنَحْتَ لَا أَمْرُكَ بِذَلِكَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لِوَائِهَا فَيَمُوتَ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِذَا كَانَ مُسْلِماً». [أحمد: ١١٥٥٤].

[٣٣٤٠] ٤٧٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي أُسَامَةَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَابْنِ نُمَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ لَوْثٍ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُزَنِيِّ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي حَرَمْتُ مَا بَيْنَ لَبَنِي الْمَدِينَةِ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ». قَالَ: ثُمَّ كَانَ أَبُو سَعِيدٍ بِأَحَدٍ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَجِدُ - أَحَدٌ فِي يَدِهِ الظَّيْرَ، فَيَقْتُلُهُ مِنْ يَدِهِ، ثُمَّ يُرْسِنُهُ. [أحمد: ١١١٧٧].

[٣٣٤١] ٤٧٩ - (١٣٧٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ بُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ قَالَ: أَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا حَرَمٌ آمِنٌ».

[٣٣٤٢] ٤٨٠ - (١٣٧٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ وَبِيئَةٌ، فَاشْتَكَى أَبُو بَكْرٍ وَاشْتَكَى بِلَالٌ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَكْوَى أَصْحَابِهِ، قَالَ «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَمَا حَبَبْتَ مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، وَصَحِّحْهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا، وَحَوِّلْ حُمَاهَا إِلَى الْجَحْفَةِ». [أبي حنيفة: ١٣٧٧].

[وَنظَر: ١٣٤٣].

قوله: (فاستشاره في الجلاء) هو بفتح الجيم ولمد، وهو المُرُّ من بلاد إلى غيره.

قوله ﷺ في المدينة: «إِنَّهَا حَرَمٌ آمِنٌ». فيه دلالة لمذهب الجمهور في تحريم تهريبها وشجرها، وقد سبقنا المسألة.

قولها: (قدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ وَبِيئَةٌ) هي بهمزة ممدودة، يعني: ذَاتَ وَبَاءٍ، بالمد والقصر، وهو لموت، اللَّرِيحُ، هذا أصله، ويُطْلَقُ أَيْضاً عَلَى الْأَرْضِ الْوُحْمَةِ الَّتِي تَكْثُرُ بِهَا الْأَرْضُ، لَا يَسُفُّ لِمُتْرَامٍ لَدَيْنَ لَيْسُوا مُسَوِّطِيهَا.

[٣٣٤٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ مِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. (المعجم: ٤٧٤٢٨٨ - ٤٧٤٢٨٩) (المعجم: ٤٧٤٢٨٩).

[٣٣٤٤] ٤٨١ - (١٣٧٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ - أَخْبَرَنَا حَيْمَى بْنُ
حَقْصِ بْنِ عَدْصَمٍ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَبَرَ
عَلَى لَأْوَاتِيهَا، كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ». (المعجم: ٤٨١٤٠).

[٣٣٤٥] ٤٨٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ قُطَيْبِ بْنِ
وَهَبٍ بْنِ عُثَيْمٍ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْ يُحْنَسَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِساً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ قَدَّمُوا عَلَى الْوَبَاءِ، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ فِي «الصَّحِيحِ» نَهْيٌ عَنِ الْقُدُومِ عَلَيْهِ ^(١)
فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْقَاضِي:

أحدهما: أن هذا القدوم كان قبل النهي، لأن النهي كان في المدينة بعد امتنعدها.

والثاني: أن المنهي عنه هو القدوم على الوباء للدرج والطاعون، وأما هذا الذي كان في المدينة
فإنما كان ونحماً يمرض سببه كثير من الغرباء ^(٢)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «وَأَحْوَلُ حُمَاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ» قال الخطابي وغيره: كان ساجدوا الجحفة في ذلك الوقت
يَهْرُونَ ^(٣). ففيه دليل لنداء على الكفار بالأمر في الأسقام والهلاك، وفيه الدعاء للمسلمين بالصحة
وطيب بلادهم والبركة فيها، وكشف الضر والشدة عنهم، وهذا مذهب العلماء كافة.

قال القاضي: وهذا خلاف قول بعض المتصوفة: إن لنداء قدح في التوكل والرضا، وأنه ينبغي
تركه، وخلاف قول المحتزلة - أنه لا فائدة في النداء مع سبق القدر، ومذهب العلماء كافة أن النداء
عبادة مستقنة، ولا يستجاب منه إلا بما سبق به القدر، والله أعلم.

وفي هذا الحديث علم من أعلام نبوة نبينا ﷺ، فإن الجنة من يومئذ مجتنبه، ولا يشرّب أحد من
مائها إلا حم ^(٤).

قوله: «مَنْ يُحْنَسَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ» هو بضم الحنة تحت وفتححاء المهملة وكسر نون وفتححاء،

(١) انظر صحيح ٥٧٧٢.

(٢) إكمال المعلم: (٤٩٦/٤).

(٣) إكمال المعلم: (٤٩٨/٢).

(٤) إكمال المعلم: (٤٩٦/٤) - (٤٩٧).

عُمَرَ فِي الْفِتْنَةِ، فَأَتَتْهُ مَوْلَاةٌ لَهُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ بِمَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ،
أَشَدَّ عَلَيَّ لَوْمَةً، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: اقْعُدِي، لِكَاعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا
يُصْبِرُ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَهِيداً أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [أحمد: ٥١٣٢].

[٣٣٤٦] ٤٨٣ - (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ: أَخْبَرَنَا الضُّعَاكُ، عَنْ
فُطَيْنِ السَّخْرَائِيِّ، عَنْ يُحْنَسَ مَوْلَى مُصْعَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا، كُنْتُ لَهُ شَهِيداً أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ». يَعْنِي الْمَدِينَةَ.
[أحمد: ٣٣٤٥].

[٣٣٤٧] ٤٨٤ - (١٣٧٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، بِجَمِيعٍ عَنْ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ الْمَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: «لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَائِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِي، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ
شَهِيداً». [أحمد: ٩١٦١].

وَجِهَاتٌ مَشْهُورَاتٌ، وَالسَّيْنُ مَهْمَلَةٌ، وَفِي «لَأَوَائِهَا» الْآخَرَى: (يُحْنَسُ مَوْلَى مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ) هُوَ الْأَحْمَدُ
حَقِيقَةً، وَالْآخَرُ مُجَادٍ.

قوله: «أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ» (أَقْمِي، لِكَاعٍ) هِيَ بَتَحِ اللام، وَأَمَّا بَعْرٌ فَمَبْنِيَةٌ عَلَى اسْكَرِ.
قَالَ أَهْلُ النُّحَا: يُقَالُ: امْرَأَةٌ لَكَاعٍ، وَرَجُلٌ لَكَاعٌ، بِضَمِّ اللام وَفَتْحِ الكافِ، وَيَطْمَقُ ذَلِكَ عَلَى الثَّيْبِ،
وَعَنِ الْعَبْدِ، وَعَنِ ابْنِ أَبِي ثَوْبَانَ الَّذِي لَا يَهْتَدِي لِكَلَامِ وَهْبٍ، وَعَنِ الصَّغِيرِ، وَحَاطَبِهَا ابْنُ عُمَرَ بِهَذَا
إِنْكَاراً عَلَيْهِ، لَا دَلَالََةَ عَلَيْهِ لَكُونِهِ مِمَّنْ يَنْتَهِي إِلَيْهِ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ، وَحُثَّتْهُ عَلَى سُكْنَى الْمَدِينَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ
الْعُضَى.

قَالَ الْعَسَاءُ. وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لِمَذْكُورَةٍ فِي الْبَابِ - مَعَ مَا سَبَقَ وَمَا بَعْدَهُ - دَلَالَاتٌ ظَهَرَتْ عَلَى
قُبُولِ سُكْنَى الْمَدِينَةِ، وَالصَّبْرِ عَلَى شِدَّتِهَا وَضَيْقِ الْعَيْشِ فِيهَا، وَأَنَّ هَذَا الْفَضْلَ بَاقٍ مُسْتَمِرٌّ إِلَى يَوْمِ
الْقِيَامَةِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَجَاوِرَةِ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ. فَقَالَ أَبُو حَتِيئَةَ وَطَائِفَةٌ: تُكْرَهُ لِمَجَاوِرَةِ بِمَكَّةَ.
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَطَائِفَةٌ: لَا تُكْرَهُ الْمَجَاوِرَةُ بِمَكَّةَ، بَلْ تُسْتَحَبُّ. وَإِنَّمَا كَرِهَهَا مَنْ كَرِهَهَا لِأُمُورٍ.

[٣٣٤٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْلَى بْنِ أَبِي عِيسَى أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَّازَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . [ط ٣٣٤٧] .

[٣٣٤٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى : حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى : أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ ضَالِحِ بْنِ أَبِي ضَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَلَا بَصِيرَ أَحَدٍ عَلَى لَأَوَائِ الْمَلِيئَةِ . بِمِثْلِهِ . [ط ٣٣٤٨] .

مها : خوف ، لمدى ، وقلة الحرمة للأئمة ، وخوف ملازمة الذنوب ، فإن الذنب فيه أفتح منه في غيرها ، كما أن الحسنات فيها أعظم منها في غيرها . واحتج من استحبه بما يحصل فيها من طاعات التي لا تحصل في غيرها ، وتضعيف لفظوات والحسنات وغير ذلك .

والمختار أن المجاورة بهم جميعاً مستحبة ، إلا أن يعين على ظنه الوقوع في المحظورات المذكورة وغيرها ، وقد جاوز بهما ^(١) خلاق لا يحصون من سنن الأئمة وحلفها ممن يقتدى به . وينبغي لتجنب لا احتراز من المحظورات وأسبابها ، والله أعلم



٨٧ - [باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها]

[٣٣٥٠] ٤٨٥ - (١٣٧٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: خَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ». (إسناده: ٧٧٣٤ والبخاري: ١٨٨٨).

[٣٣٥١] ٤٨٦ - (١٣٨٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَرْزٍ وَفُتَيْبَةُ وَبْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي الْمَسِيحُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، وَهُنَا الْمَدِينَةُ، حَتَّى يَرَى دُبُرَ أَحَدٍ، ثُمَّ تَصْرِفُ الْمَلَائِكَةُ وَجْهَهُ قِبَلَ الشَّامِ، وَهَذَا لَكَ يَهْلِكُ». (إسناده: ٩١٦٦).

باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها

قوله ﷺ «على أنقاب المدينة ملائكة، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال».

أما الأنقاب، فسبيل شرحتها قريباً.

وفي هذا الحديث، صيانة المدينة، وفضيلة شكتها، ورحمتها من طاعون والدجال.



٨٨ - [باب: المدينة تنفي شرارها]

[٣٣٥٢] ٤٨٧ - (١٣٨١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَنْدُ الْغَزِيرِ - يَخْنِي الدَّرَ - وَرَدِي - عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بِأَمِّي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَذْهَبُ الرَّجُلُ ابْنَ هَمِّهِ وَقَرِيبَةً: هَلُمَّ إِلَى الرَّحَاءِ، هَلُمَّ إِلَى الرَّحَاءِ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ رَغْمَةً عَنْهَا إِلَّا آخَلَفَ اللَّهُ فِيهَا خُبْرًا مِنْهُ، إِلَّا إِنْ الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ، تُخْرِجُ الْحَيَّ، لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَنْفِي الْمَدِينَةُ شِرَارَهَا، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَلِيدِ». (المسند: ٦٦٧٠ - جزء ١).

[٣٣٥٣] ٤٨٨ - (١٣٨٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ رِوَاً عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ

باب المدينة تنفي خبيثها وتسمى طابة وطيبة

وقوله ﷺ في مدينة إنها تنفي خبيثها وشرارها كما ينفي الكبير خبث الحصيد وفي الرواية لأخرى: «كما تنفي السار خبث القضي». قال العلامة: خبث الحصيد والغضبة هو ومسخهما وقذرهما الذي تخرجه السر مسهما. قال القاضي: لا يظهر أن هذا مختص بمن نبي ﷺ لأنه لم يكن يصير على الهجرة والمقدم معه إلا من ثبت إيمانه، وأما المسفقون وجهلة لأعراب فلا يصبرون على شدة المدينة، ولا يحتسبون الأجر في ذلك، كما قال ذلك الأعرابي الذي أصابه الوعث: ألقني ببعثي. هذا كلام القاضي^(١)

وهذا الذي ادعى أنه الأظهر، ليس بالأظهر، لأن في هذا الحديث الأول في «صحيح مسلم» أنه ﷺ قال: لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكبير خبث الحصيد. وهذا والله أعلم في زمن الدجال، كما جاء في الحديث الصحيح الذي ذكره مسلم في أواخر الكتاب^(٢) في حديث الدجال أنه يقصد المدينة، فتزحف المدينة ثلاث رجفات، يخرج الله بها منه كل كافر ومنافق. فيحتسب أنه مخلص من الدجال، ويحتسب أنه في أزمان متفرقة، والله أعلم.

(١) إسناده المصنف: (٤/٥٠٠).

(٢) بطر حديث: ٧٣٩٠.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْيَ، يَقُولُونَ: يَتَرَبَّ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبْثَ الْحَلِيدِ*». (المعجم: ٥٧٣٢، والبخاري: ٢١٨٧١).

قوله ﷺ: «أَمَرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْيَ» معناه: أَمَرْتُ بِهَجْرَةِ إِلَيْهَا وَاسْتِظْلَانِهَا وَذَكَرُوا فِي مَعْنَى أَكْلِهَا الْقَرْيَ وَجِهَيْنِ:

أَحَدُهُمْ: أَنَّهَا مَرْكَزُ جِيوشِ الْإِسْلَامِ فِي أَوَّلِ لَأَمْرِ، فَمِنْهَا فُتِحَتِ الْقَرْيَ. وَغُنِمَتِ أَمْوَالُهَا وَتَبَدَّدَتْ بِهَا.

وَنَدَّيْنِ: مَعْنَاهُ: أَنَّ أَكْلَهَا وَبِيزْنِهَا تَكُونُ مِنَ الْقَرْيَ الْمُفْتَحَةِ، وَإِلَيْهَا تُسَاقُ غَنَائِمُهَا.

قوله ﷺ «يَقُولُونَ: يَتَرَبَّ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ»، يَعْنِي أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ مِنَ الْمُتَافِقِينَ وَغَيْرِهِمْ يُسَوِّنُهَا: بِشَرْبٍ، وَإِنَّمَا اسْمُهَا: الْمَدِينَةُ، وَطَابَةُ، وَطَيْبَةُ، فَفِي هَذَا كَرَاهَةٌ تَسْمِيَتُهَا بِشَرْبٍ وَقَدْ جَاءَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» حَدِيثٌ عَنْ نَسِيِّ ﷺ فِي كَرَاهَةِ تَسْمِيَتِهَا بِشَرْبٍ^(١). وَحُكِيَ عَنْ عِيْسَى بْنِ دِينَارٍ^(٢) أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَقَاهُ يَتَرَبَّ كُذِّبَتْ عَلَيْهِ خُطْبَتُهُ قَالُوا: وَسَبُّ كَرَاهَةِ تَسْمِيَتِهَا بِشَرْبٍ، لَفْظُ الشَّرْبِ، لِنَدَى هُوَ التَّوْبِيعُ وَالتَّمْلَأَةُ، وَتُسَمَّى طَابَةُ، لِتَحْسَنِ لَعْلَهُمَا، وَكَانَ ﷺ يُحِبُّ لَأَسْمَ لِحَسَنٍ، وَيَكْرَهُ لَأَسْمَ لِلْفَيْحِ. وَأَمَّا تَسْمِيَتُهَا فِي الْقُرْآنِ بِشَرْبٍ^(٣)، فَإِنَّمَا هُوَ^(٤) حِكَايَةٌ عَنْ قَوْلِ الْمُسَافِقِينَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرُوضٌ.

قَالَ الْعَصَاءُ: وَبِمَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَسْمَاءُ: الْمَدِينَةُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا كَذَّابٌ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾^(٥) لَعْنَهُ ١٢٠، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ أَمْرِ الْمَدِينَةِ﴾^(٦) (النسوة: ١٠١). وَطَابَةُ وَطَيْبَةُ وَالذَّارُ. فَأَمَّا لِدَارُ فَلَأَمْنِهَا وَلَا سِتْقَرٍ فِيهَا. وَأَمَّا طَابَةُ وَطَيْبَةُ، فَمِنْ الطَّيِّبِ، وَهُوَ الرَّاغِبَةُ الْحَسَنَةُ، وَالطَّابُ وَالطَّيِّبُ لَعْدَن، وَفِيهِ: مِنَ الطَّيِّبِ، بَعَثَ الطَّاءُ وَتَشْدِيدُ لِيَاءِ، وَهُوَ الطَّاهِرُ، لِحُتْوِصِهَا مِنْ شُرْكِهَا وَطَهَرَتِهَا، وَفِيهِ: مِنَ طَيْبِ الْعَبَشِ بِهَا.

وَأَمَّا الْمَدِينَةُ، فَفِيهِ قَوْلَانِ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ:

(١) هُوَ الْحَدِيثُ. ١٨٥١٩، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمِيَ الْمَدِينَةَ بِشَرْبٍ، حَبَسَتْهُمُ اللَّهُ عَنْ رَجُلٍ، هِيَ طَابَةُ».

(٢) هُوَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، عِيْسَى بْنُ دِينَارٍ بْنِ وَائِلٍ الْمُدَقِّقِي الْخَزَنِي، كَاتِبُهُ بَعَثُوا تَمَوِّزَ حَفِيَّهُ بِدَلَامِلِيسَ لَا يَتَقَبَّحُهُ أَحَدٌ، تَوَلَّى حَبْلَهُ (٢١٢هـ).

(٣) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمِنْ أَمْرِ الْمَدِينَةِ» جَدَلَهُمْ فِيهِمْ بِأَهْلِ شَرْبٍ لَا مَعَامَ لَكُمْ، فَارْجِعُوا وَاسْتَأْذِنُوا، فَرُفِقَ سَهْمُ نَسِيِّ بِقُرْبَوِيٍّ إِذْ بَوَّنَا مَعْرُوفَةً وَنَافِي يَمُورُ إِذْ يَرِيدُونَ إِلَّا قُرْبًا [لِلْأَحْزَابِ: ١٣].

(٤) فِي (نَحْ): هِيَ

[٣٣٥٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو لَنَا قَدْ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُسَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا: كَمَا يَنْتَهِي الْكَبِيرُ الْحَقِيقُ، ثُمَّ يَذْكُرُوا الْحَدِيثَ. [الجمعة: ١٧٣٧٠] [التهذيب: ٣٢٥٣].

[٣٣٥٥] ٤٨٩ - (١٣٨٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَغْرَابِيَّ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَصَابَ الْأَغْرَابِيَّ وَعَثَ بِالْمَدِينَةِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ. فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَقْلَنِي بَيْعَتِي. فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلَنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلَنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى، فُخْرِجَ الْأَغْرَابِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ، تَنْتَهِي حَبَّتُهَا، وَيَنْصَعُ طَبْعُهَا». [الجمعة: ١٤٦٨٤، والبخاري: ١٧٢٠٥].

أحدهما، وبه حزم فُطِرْتُ وَابْنُ قَارِسٍ وَغَيْرُهُمَا: أَنَّهَا مُسْتَقْفَةٌ مِنْ دَانَ بِذَا أَطَاعَ، وَلِذَلِكَ. الطَّلَعَةُ^(١) وَالشَّامِي: أَنَّهَا مُسْتَقْفَةٌ مِنْ مَدَنٍ يَأْمُرُكَ إِذَا أَقَامَ بِهِ. وَجَمْعُ الْمَدِينَةِ: مَدَنٌ وَمَدَنٌ. بِإِسْكَانِ الدَّالِ وَضَمِّهَا، وَمَدَائِنُ بِالْهَمْزِ وَتَرْكِهَا، وَالْهَمْزُ أَصَحُّ، وَبِهِ حَذْوُ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (أَنَّ أَغْرَابِيَّ بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَصَابَ الْأَغْرَابِيَّ وَعَثَ بِالْمَدِينَةِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ مَا مُحَمَّدٌ، أَقْلَنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ جَاءَهُ. فَقَالَ: أَقْلَنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ، فَقَالَ: أَقْلَنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى، فُخْرِجَ الْأَغْرَابِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ، تَنْتَهِي حَبَّتُهَا»).

قال العلماء: إِنَّمَا لَمْ يَقُلُوا لِنَبِيِّ ﷺ بَيْعَتُهُ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَعْدَ أَنْ يَتْرَكَ الْإِسْلَامَ، وَلَا مَنْ هَاجَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِلْمُقَامِ عِنْدَهُ أَنْ يَتْرَكَ الْهَجْرَةَ وَيُذْهِبَ إِلَى وَطَنِهِ أَوْ غَيْرِهِ، قَالُوا: وَهَذَا الْأَغْرَابِيُّ كَانَ يَمُتُّ هَاجِرًا وَبَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمُقَامِ مَعَهُ، قَالَ الْقَاضِي: وَنَحْتَمِلُ أَنَّ بَيْعَةَ هَذَا الْأَغْرَابِيِّ كَانَتْ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَاسْتِقْرَاطِ الْهَجْرَةِ إِلَيْهِ ﷺ، وَنَحْنُ بِبَيْعِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَطَلَبِ الْإِقَالَةِ مِنْهُ، فَسَمِ يَفْقَهُ^(٣).

وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «مُعْتَمِدِينَ الْمَدِينَةَ» (٣١٩/١).

(٢) تَطَوَّلَتْ تَعَالَى «وَأَسْلَمَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خَيْرٌ مِنْهُ» [الأعراف: ١٦١].

(٣) «إِنْ كَانَ الْمَعْنَى» ٥٠٦/١٥.

[٣٣٥٦] ٤٩٠ - (١٣٨٤) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَهُوَ الْعَبْرِيُّ - حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - سَمِعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا طَيِّبَةٌ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - وَإِنَّهَا تَنْفِي الْعَجَبَ كَمَا تَنْفِي النَّارَ حَبَّتِ الْفِضَّةُ». - [احمد - ٢١٥٩٩، راجعاً: ٤٠٥١].

[٣٣٥٧] ٤٩١ - (١٣٨٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهَذَا بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سَمَاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةً». - [احمد - ٢٠٨٨٧].

قوله: (فأصابت الأعرابي رَعَكَ) هو يفتح العين، وهو تَعَتُّ الحُمَى والمُهِم، ووَغَكَ كلُّ شيءٍ مُعْطَبٌ وشِدَّةٌ.

قوله ﷺ: «إنها» المدينة كالكبر، تُنْفِي خَبْثَهَا، وَيَنْضَعُ طَيِّبُهَا هو يفتح ليه واصلد المبهمة، أي: يَصْلُو وَيَخْلُصُ وَيَمَيِّزُ. والنَّاصِعُ: الصَّاهِي الْخَالِصُ، ومنه قولهم: ناصع اللؤلؤ، أي: صدقيه وخالصة. ومعنى الحديث: أنه يَخْرُجُ مِنْ الْمَدِينَةِ مَنْ لَمْ يَخْلُصْ إِيمَانُهُ، وَيَبْقَى فِيهَا مَنْ خَلَصَ إِيمَانُهُ.

قال أهل اللغة: يُقَالُ: نَصَعَ لشيءٍ يَنْضَعُ. يَفْتَحُ لَصَادَ فِيهِمَا - نَصُوعًا، إِذَا خَلَصَ وَوَضَعَ. وَالنَّاصِعُ: الْخَالِصُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

قوله. (وحدثنا قتيبة بن سعيد وهذا بن السري وأبو كريب وأبو بكر بن أبي شيبة) هكذا وقع في بعض النسخ، ووقع في أكثرها بحذف ذكر أبي كريب.

قوله ﷺ: «إن الله سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةً» هذا فيه شذوحت تسميتها طابة، وليس فيه أب لا تُسَمَّى بغيره، فقد سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِ(للمدينة) في موضع من القرآن، وَسَمَّاهُ لِنَبِيِّ ﷺ: «طَيِّبَةً» في الحديث الذي قبل هذا من هذا الباب، وقد سبق إيضاح لجميع في هذا الباب، والله أعلم.



٨٩ - [بَابُ: مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ]

[٣٣٥٨] ٤٩٢ - (١٣٨٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْنَسَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام: «مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْبَلَدِ بِسُوءٍ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ». (أحمد ٨٠٨٩).

[٣٣٥٩] ٤٩٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ لِقَرَّاطَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ - يُرِيدُ الْمَدِينَةَ - أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ». قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِ بْنِ يَحْنَسَ بِذَلِكَ قَوْلُهُ بِسُوءٍ: شَرًّا. (أحمد ٧٧٥٥).

بَابُ تَحْرِيمِ إِزَادَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ، وَأَنْ مَنْ أَرَادَهُمْ بِهِ أَذَابَهُ اللَّهُ

قوله (أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس، عن أبي عبد الله القَرَّاطِ)، هكذا صوته: (أخبرني عبد الله) يفتح العين مُكَبَّرَ - وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا ومُعْظَمِ نُسَخِ الْمَغَارِبِ، وَوُفِّقَ فِي بَعْضِهَا: (عبد الله) بضم العين مُصَغَّرَ، وَهُوَ خَطَأٌ.

و(يَحْنَسُ) بكسر الهمزة وفتحها، سقيناؤه قريباً في باب التَّوْغِيْبِ فِي سُكْنَى الْعَدِينَةِ
و(لِقَرَّاطَ) بالعداء لمعجمه، مُنْسَوْبٌ إِلَى الْقَرَّاطِ الَّذِي يُدْعَى بِهِ، قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: لِأَنَّهُ كَانَ يَبْعَثُهُ^(١)، وَاسْمُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ هَذَا: دِينَارٌ، وَقَدْ سَمَّاهُ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي سَمَّاهُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقْعَةَ عليه السلام.

(١) الصحيح في الحديث: (٣/ ٤٣١).

[٣٣٦٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَارُونَ سُوَيْبٍ عَنْ أَبِي عِيْسَى (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا لُثْرَاوَرْدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، جَمِيعاً سَمِعُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [حد: ٨١٨٧].

[٣٣٦١] ٤٩٤ - (١٣٨٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ عُمَرَ بْنِ نُبَيْهِ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ الْقَرَّاطُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ، أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ». [حد: ١٥٥٨، راجع إلى ١٨٧٧ نسخة].

[٣٣٦٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ عُمَرَ بْنِ نُبَيْهِ الْكُفَيْي، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ قَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ «غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «يَذُوبُ أَوْ بِسُوءٍ». [حد: ٢٣٦١].

[٣٣٦٣] ٤٩٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَسَمَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَسَعْدًا يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي مَدِينِهِمْ» وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ». [حد: ١٥٩٣، [أبو القزويني: ٢٣٦١].

قوله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَهْلَ هَذِهِ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ - يعني المدينة - أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ». قيل: يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَهْلِ عَدُوّاً مُتَعَرِّضاً لَهَا، وَتَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ، وَهَذَا مَبْنًى عَلَى هَذِهِ الْحَدِيثِ قَوْلُهُ فِي الْأَوَّلِ: «يَذُوبُ».

قوله: (غير أنه قال: «يَذُوبُ أَوْ بِسُوءٍ») هو بفتح الدال المهملة واسكان الهاء، أي: بغالقة وأمر عظيم، والله أعلم.



٩٠ - [باب التَّغْيِيبِ فِي الْمَدِينَةِ عِنْدَ فَتْحِ الْأَمْصَارِ]

[٣٣٦٤] ٤٩٦ - (١٣٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو نَجْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ سَفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُفْتَحُ الشَّامُ، فَيُخْرَجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ يَبْشُونَ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ تَفْتَحُ الْيَمَنُ، فَيُخْرَجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ يَبْشُونَ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ تَفْتَحُ الْحِزَاقُ فَيُخْرَجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ يَبْشُونَ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ». [بخاري]

[١٨٧٥] [أو نجر ٢٣٦٥].

باب توغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الأمصار

قوله ﷺ: «تُفْتَحُ الشَّامُ، فَيُخْرَجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ يَبْشُونَ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» قال أهل اللغة: «يبشون» يفتح الياء لمثناة من تحت، ويضم ياء موحدة تضم وتكسر، ويُقال أيضاً: بصم لمثناة مع كسر الموحدة، فتكون اللمعة ثلاثية ورباعية، فحصل في ضبطه ثلاثة أوجه.

ومعناه: يتحَمَّدُونَ بأهْلِيهِمْ، وقيل: «معناه: يَذْهَبُونَ لِنَاسٍ إِلَى بِلَادِ الْخِطْبِ، وَهُوَ قَوْمُ إِسْرَافِيَةَ الْحَرَمِيِّ، وَقَالَ أَبُو غَيْبٍ: «معناه: يَشْرُقُونَ»^(١) وَنَاسٌ شَرُقُوا لِإِبْلِ، وَقَالَ سُبُّ وَهْبٍ: «معناه: يُزَيِّنُونَ لَهُمْ لِبِلَادٍ، وَيُحِبُّونَهُمْ بِهَيْبِهِمْ، وَيُدْعَوْنَهُمْ إِلَى التَّحِيلِ إِلَيْهَا، وَنَحْوَهُ فِي الْحَدِيثِ لِسَبِّهِ: (يَدْعُو الرَّجُلَ ابْنَ حَمَّةٍ وَقُرَيْبٍ: هَلُمَّ إِلَى الرَّخَاءِ)»^(٢).

وقال: «لَهُ وَدِي: «معناه: يُزْجَرُونَ النَّوَابِ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَيُشُونَ مَا يَطْوُونَ»^(٣) مِنَ الْأَرْضِ، وَيُتَوَّنُهُ قِصِيرٌ غُبَاراً، وَيَفْتَنُونَ مَنْ بِهِ سَاءٌ»^(٤) يَصْفُونَ لَهُمْ مِنْ زَعْرِ الْقَيْشِ. وهذا ضعيف أو مدلل، بل لُصُوبٌ

(١) انظر التَّغْيِيبُ الحديث: لأبي عبيد. (٨٩/٣).

(٢) سبق برقم ٣٣٥٢

(٣) في (ج): يَطْوُونَ.

(٤) في (ص): يَفْتَنُونَ. لد.

[٣٣٦٥] ٤٩٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَائِلٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ سُقَيْبَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « يَفْتَحُ الْمَنَ قُبَايِي قَوْمٌ يَبْسُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ . وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، ثُمَّ يَفْتَحُ الشَّامُ قُبَايِي قَوْمٌ يَبْسُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، ثُمَّ يَفْتَحُ الْعِرَاقُ قُبَايِي قَوْمٌ يَبْسُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ » .

[أحمد ٦١٩١٥] [رواه ٣٣٦٦] .

بذي عنبه لمحققون أن معناه : لا خيار عمن خرج من المدينة مُحَمَّلًا^(١) بأهلها بادئ في سيره ، مُسرعاً إلى الرجوع في الأمصار التي أخبر النبي ﷺ بنتجها .

قال العبد المذنب ، في هذه الحديث معجزات لرسول الله ﷺ ، لأنه أخبر بفتح هذه الأقاليم ، وأن الذين يتحسرون بأهلهم إليها ويتركون المدينة ، وأن هذه الأقاليم تفتح على يد لشرطي ، ووجد جميع ذلك كذلك بحمد الله وفضله . وفيه فضيلة سكنى المدينة ، ولطيف على ليدته رضى بني النعماني بها .



٩١ - [باب في المدينة حين يتركها أهلها]

[٣٣٦٦] ٤٩٨ - (١٣٨٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ (ج). وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى - وَالنُّفْطَلَةُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمَدِينَةِ: «لَيَتْرُكَنَّ أَهْلُهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ مُدْلَلَةً لِلْعَوَافِي» يَعْنِي السَّبَاعَ وَالطَّيْرَ. [مسند - ٣٧٩٩]

[رواه - ٣٣٦٦].

باب إخباره ﷺ بترك الناس المدينة على خير ما كانت

قوله ﷺ «لَيَتْرُكَنَّ أَهْلُهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ مُدْلَلَةً لِلْعَوَافِي» يَعْنِي السَّبَاعَ وَالطَّيْرَ. وَفِي الرِوَايَةِ الْاِثْنِيَّةِ: «لَيَتْرُكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، لَا يَتَّقْنَاهَا، لَا الْعَوَافِي - يُرِيدُ عَوَافِي السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ - ثُمَّ يَخْرُجُ رَاعِيَانِ مِنْ مَرْيَتَةَ يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ، يَتَّقِدَانِ نَفْسَهُمَا، فَيَجِدَانَهَا وَخْشًا، حَمِيذٌ يَلْقَا نَبِيَّةَ الْوَدَاعِ خَرًّا عَلَى وَجْهِهِمَا». أَمَا «الْعَوَافِي» فَقَدْ فُسِّرَهَا فِي الْحَدِيثِ بِالسَّبْعِ وَالْفَيْرِ، وَهُوَ صَحِيحٌ فِي اللُّغَةِ، مَا عَوْدُ مِنْ عَفْوَرَةٍ: إِذَا أَقْبَلَتْ تَطَلَّبَتْ تَعْرِفَهُ.

وَأَمَّا مَعْنَى الْحَدِيثِ:

فَالظَّاهِرُ الْمَحْدُودُ أَنَّ هَذَا التَّرْكَ لِلْمَدِينَةِ يَكُونُ فِي أَحَرِّ أَرْمَدٍ عِنْدَ قِيَامِ لِسَاعَةٍ، وَتَوْضُحُهُ قِصَّةُ الرَّاعِيَيْنِ مِنْ مَرْيَتَةَ، فَوَيْهِمَا يَخْرُجُ عَلَى وَجْهِهِمَا حِينَ تَدْرِكُهُمَا لِسَاعَةٌ، وَهَذَا أَجْرٌ مَنْ يُحْضَرُ، كَمَا ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ الْبَيْهَقِيِّ»^(١) فَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمَحْدُودُ.

وَمِمَّا لَدَخِي جَيِّدٌ - هَذَا مَا جَرَى فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ وَالنَّقْضِي. قَالَ: وَهَذَا مِنْ مُعْجَزَاتِهِ ﷺ وَقَدْ تَرَكِبَ الْمَدِينَةُ عَلَى أَحْسَنِ مَا كَانَتْ، حِينَ تَقَعَّتْ سَخْلَاقَةُ عِبَادِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، وَدَلَّتْ لَوْقَتُ أَحْسَنِ مَا كَانَتْ سَلْبِينَ وَاسْتِيَاءَ أَمِّ الدُّنْيَا^(٢) فَكَثْرَةُ الْعُلَمَاءِ بِهِ وَكَمَالُهُمْ، وَأَمَّا الدُّنْيَا^(٣) فَنِعَمَتُهَا وَغُرْسُهَا، وَاتَّسَاعُ حَرْبِ أَهْلِهَا. قَالَ: وَذَكَرَ الْأَخْبَارِيُّونَ فِي بَعْضِ الْبُيُوتِ الَّتِي تَجُورُ بِالْمَدِينَةِ وَخِطَابَةِ أَهْلِهَا

(١) صحيح ١٨٧٤.

(٢) من ربح الدنيا.

(٣) أي (نعم) للعالمية.

قَالَ مُسْلِمٌ: أَبُو صَفْوَانَ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، يَتِيمٌ، بَنِي جُرَيْجٍ عَشْرَ سِنِينَ، كَانَ فِي حَجْرِهِ.

[٣٣٦٧] ٤٩٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَنْهُ الْمَلِكُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا مُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَتَرَكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، لَا يَغْلِبُهَا إِلَّا الْعَوَاقِي - يُرِيدُ عَوَاقِي السَّبَاعِ وَالطَّبِيرِ - ثُمَّ يَخْرُجُ رَاعِيَانِ مِنْ مَرْزَنَةِ بَرِيدَانَ الْمَدِينَةِ، يَتَبَقَّانِ يَغْتَمِيهِمَا، فَيَجِدَانِهَا وَخَشًا حَتَّى إِذَا بَسَقَا نَبِيَّةَ الْوَدَاعِ، خَرَا عَلَى وَجْهِهِمَا». [أحمد ٧١٩٣،

وسعيد ١٨٧٤].

أنه رحل عنها أكثر الناس، وبقيت ثمارها أو أكثرها للعواقي، وحلَّت مئة ثم تراجع الناس إليها، قد: وحالها ليوم قريب من هذا وقد خربت أطرافها. هذا كلام القاضي^(١)، والله أعلم. ومعنى: «يَتَبَقَّانِ يَغْتَمِيهِمَا» يَصِيحَانِ.

قوله ﷺ: «فَيَجِدَانِهَا وَخَشًا» وفي رواية البخاري: «وَحُوشًا»^(٢) قيل: معناه: يجدانها خلاءً، أي: خالية ليس بها أحد، قال إبراهيم نحري: لو حش من لأرض هو الجلاء، وانطرح أن معناه: يجدانها ذات وحوش، كما في رواية بخاري، وكما قال ﷺ: «لَا يَغْلِبُهَا إِلَّا الْعَوَاقِي» وتكون «وَحُوشًا» بمعنى: وَحُوشًا^(٣)، وأصل الوحش: كل شيء غرَّح من الخيول، وجمعه: وَحُوشٌ، وقد يُعْرَبُ جِدَهُ عن جمعه كما في غيره.

وحكى القاضي عن ابن سُرَيْطٍ أن معناه: أن عَنْهُمَا قَبِيرٌ وَحُوشًا، أي: أن تَمْلِكُ فائِهُ، فتصير وَحُوشًا، وما أن تَتَوَحَّشَ وتَهْرَمَ من أصوبه، وأنكر القاضي هذا، وختر أن الضمير في «يجدانه» عائِدٌ إلى مدينته، لا إلى النعم^(٤).

وهذا هو الصحيح، وقوله ابن السريط غلط، والله أعلم.

(١) كتاب المسند: (٥٠٧/٤)

(٢) برقم: ١٨٧٤، في بعض الروايات كما في «تأليفه»

(٣) في نسخ: وعواري.

(٤) الإكمال المسند: (٥١٨، ٤)

٩٢ - [باب: ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة]

١ [٣٣٦٨] ٥٠٠ - (١٣٩٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ» . [١٣٦٩] ٥٠١ - (١٣٩٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدِينِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا بَيْنَ مِنْبَرِي وَبَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ» . [١٣٦٩]

[واحد: ٣٣٦٨]

باب فضل ما بين قبره ومنبره ﷺ وفضل موضع منبره

قوله ﷺ «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة» .

ذكرنا^(١) في معناه قولين :

أحدهما : أن ذلك الموضع معينه يُنْقَلُ إلى الجنة . والثاني : أن لعبادة فيه تُؤَدِّي إلى الجنة . قاله الطبري في «المعراج» بيتي «هـ قولان» .

أحدهما : القبر ، قاله زبد بن أسلم ، كما روي مُسْرَأً ، «بين قبري ومنبري»^(٢) .

والثاني : الممر الذي سلكه على ظهره : ورُوي : «ما بين حُجْرَتِي وَمِنْبَرِي»^(٣) .

قال الطبري : والقولان مُتَّفَقَانِ لأنَّ قَبْرَهُ فِي حُجْرَتِهِ ، وَهِيَ بَيْتُهُ .

قوله ﷺ «ومنبري على حوضي» . قال القاضي : قد أُنْكَرَ لِمَعْنَاهُ : امرؤٌ سَرَّهُ بَعِيْهَ لَمَذِيٍّ كَانَ فِي الدُّنْيَا ، قَالَ : وَهَذَا هُوَ الْأَضْهَرُ ، قَالَ : وَأُنْكَرَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ غَيْرَهُ ، قَالَ : وَقِيلَ : إِنَّهُ هُنَاكَ مِنْبَرٌ عَلَى

(١) في (خ) - ذكر .

(٢) أخرجه أحمد : ١١٦١٠ ، رُوِيَ يَعْنِي ١٣٤٦ ، وَلِجَاهِي فِي شَكْلِ الْأَثَرِ ٢٨٧٩ ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ حَدِيثُ حُجْرَةٍ : وَرُوِيَ عَنْ عَدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَنْظَرَ التَّحْقِيقَ عَلَيْهِ فِي حَاشِيَةِ الْمُسْتَدْرَكِ أَحْمَدَ حَدِيثُ الْحَدِيثِ الْمُسْتَدْرَكِ ، وَفِي ذَلِكَ التَّحْقِيقِ مُشْكِلٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالُ : (٣٦٥ - ٣٦٦) .

(٣) أخرجه أحمد : ٩٣٣٨ ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

[٣٣٧٠] ٥٠٢ - (١٣٩١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي - حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَيْمَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمَيْمَرِي عَلَى حَوْضِي»^(١). لاجله ٩٦٤١، ونسخرى ١٨٨٨..

حواضه، وقيل: معناه: أن فضاء سنبره^(١)، والحصور منه، لعلامة الأعمام، مصالحة، يُورث صاحبه لحوض، ويقضي شربة منه^(٢)، والله أعلم.



(١) غير (ح) حنوي

(٢) الكمال ١١٠٨، ٥٠٩/٤

٩٣ - [باب: أخذ جبل يعجبنا ونجبه]

[٣٣٧١] ٥٠٣ - (١٣٩٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ لَقْنِي بِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ
عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ لَسَعِيدِي، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ قَالَ: أَخْرَجَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَمَقَّ الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: ثُمَّ أَقْسَلْتُ حَتَّى قَدِمْتُ وَادِي الْقُرَى، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي مُسْرِعٌ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَسْرِعْ مَعِيَ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَمْكُثْ» فَخَرَجْتُ حَتَّى
أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «هَلِهُ طَابَةُ، وَهَذَا أَحَدٌ، وَهُوَ جَبَلٌ يُعَجِّبُنَا وَنُجِبُهُ». [مسند ٥٩١٨]
[أحمد ٢٣٦٠٤، مسند ١٨٧٢، مختصر ١٨٧٢]

[٣٣٧٢] ٥٠٤ - (١٣٩٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ
قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَحَدًا جَبَلٌ يُعَجِّبُنَا وَنُجِبُهُ». [أحمد
١٢٤٢٩، ولسغري ٤٠٨٣].

[٣٣٧٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنِي حَرِيبُ بْنُ عُمَارَةَ: حَدَّثَنَا
قُرَّةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَحَدٍ فَقَالَ «إِنْ أَحَدًا جَبَلٌ يُعَجِّبُنَا
وَنُجِبُهُ». [مسند ١٢٣٧٧].

باب فضل أخذ

قوله ﷺ: «إِنْ أَحَدًا جَبَلٌ يُعَجِّبُنَا وَنُجِبُهُ» قيل: معناه: يعجبنا أمهته. وهم أهل المدينة - ونحبهم،
والصحيح أنه على ظاهره، وأن معناه: يحبها هو نفسه، وقد جعل الله تعالى فيه تمييزاً، وقد سبق بيان
هذا الحديث قريباً^(١)، والله أعلم.



٩٤ - [باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة]

[٣٣٧٤] ٥٠٥ - (١٣٩٤) حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ الْقَاسِمِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِعُمَرُو - قَالَ: حَدَّثَنَا مُقْبِنُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَنْتَلِغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ». [احمد ٧٣٥٣، وسنن أبي داود ١١٩٠].

[٣٣٧٥] ٥٠٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ عَبْدُ أَخْبَرَنَا، وَقَدْ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زُهَيْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ». [احمد ٧٧٣٢، وسنن أبي داود ٣٣٧٤].

[٣٣٧٦] ٥٠٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ لُسَيْنٍ لِحَمِيصٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ لَاغَرُ مَوْلَى الْجُهَيْنِيِّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا

باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة

قوله ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ». اختلف العلماء في المراد بهذا الامتناع، على حسب اختلافهم في مكة والمدينة أيتهما أفضل؟ ومنهذه الشافعي وجمهور العلماء: أن مكة أفضل من المدينة، وأن مسجد مكة أفضل من مسجد المدينة، وعكسه مالك وطائفة. فعند الشافعي ولجمهور معناه: «إلا المسجد الحرام»، فإن الصلاة فيه أفضل من الصلاة في مسجدي. وعند مالك وموافقه: «إلا المسجد الحرام»، فإن الصلاة في مسجدي تفضله دون الألف.

قال القاضي عياض: أجمعوا على أن موضع قبره ﷺ أفضل بضع لأرضه، وأن مكة والمدينة أفضل بضع للأرض. واختلفوا في أفضلهما بما عدا موضع قبره ﷺ. فقل عمر وبعث لهما الكتاب بالذي ترجح لأمرهما.

المسجد الحرام، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْرَجَ الْأَنْبِيَاءَ، وَإِنَّ مَسْجِدَهُ أَجْرُ الْمَسَاجِدِ. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَمْ نَسْأَلْ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ عَنْ خَبِيبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَنَعَنَّا ذَلِكَ أَنْ نَسْأَلَهُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ لِحَدِيثٍ، حَتَّى إِذَا تَوَقَّيْ أَبَا هُرَيْرَةَ: قَدْ كُنَّا ذَلِكَ. وَتَلَاوَنَّا أَنْ لَا نَكُونَ كَلَمْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ فِي ذَلِكَ حَتَّى يُسَيِّدَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ كَانَ سَمِعَهُ مِنْهُ، فَبَيَّنَّا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ. خَالَسْنَا عِنْدَ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قَارِظٍ، فَلَدَكُنَّا ذَلِكَ الْحَدِيثَ، وَالَّذِي فَرَّطْنَا بِهِ مِنْ نَصِّ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ، فَقَالَ نَبَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنِّي أَخْرَجُ الْأَنْبِيَاءَ، وَإِنَّ مَسْجِدِي أَخْرَجَ الْمَسَاجِدَ». [المر: ٣٢٧٤]

[٣٢٧٧ | ٥١٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنِ الثَّقَفِيِّ - قَالَ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَنَا صَالِحٌ: هَلْ سَمِعْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرُ فَضْلَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قَارِظٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ - أَوْ: ثَلَاثِ صَلَاةٍ - فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ». [المر: ٣٢٧٤]

لمدينين. لمدينة أفضل. وقال أهل مكة والكوفة والشام واليمن وبنو خبيب لمسكينان: مكة أفضل.

قَدِّمْتُ: ومعه، حَتَّى بِهِ أَصْحَابُكَ لِلْفَضِيلِ مَكَّةَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ الْحَمْرَاءِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ نَبِيَّ ﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى رَحْمَتِهِ بِمَكَّةَ يَقُولُ: «وَاللَّهِ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِي اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِي اللَّهِ إِلَى اللَّهِ». وَلَوْلَا أَنِّي أَخْرَجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ» رَوَى تَرْمِذِيُّ وَنَسَائِيُّ^(١)، وَقَالَ تَرْمِذِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرِّبْرِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِثْلِ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي» حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَسَنِ فِي «مُسْنَدِهِ» وَابُيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا^(٢)، بِمِثَالِهِ خَيْرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الترمذي: ٤٢٦٧، ومسندي في التكملة: ٤٢٣٨، وأخرجه بن ماجه: ٣١١٨، وأحمد: ١٨٧١٥

(٢) المسند: ١٦٩١٧، ومسندي: (٢٤٦/٥)، وأخرجه ابن حبان: ١٦٢٠

[٣٣٧٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَدَّادٍ قُلُوبًا:

حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَنُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [أحمد ١٧٤٦٥] [مسند ٣٣٧٨].

[٣٣٧٩] ٥١٩ - (١٣٩٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى

- وَهُوَ الْقَطَنُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ حُمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ

فِي مَسْجِدِي هَذَا، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ». [أحمد ١٦٤٦].

[٣٣٨٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا

ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، كُتِبَ عَنْ

عَبِيدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [مسند ٣٣٧٩].

[٣٣٨١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي تَرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُوسَى الْجَعْفَرِيِّ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ حُمْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ. [أحمد ٥١٥٥].

[٣٣٨٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُثْمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَرَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي يُونُسَ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ حُمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [مسند ١٣٣٨١].

واعلم أن مذهبنا أنه لا يختص هذا التفضيل في صلاة في مدين لمسجدتين بالفريضة، بل يتم

الفريضة ولغير جميعها، وبه قول مطرقت من أصحاب حديث، وقول الصَّكَّوِيَّ^(١). يحتص بالفريضة^(٢).

وهذا مخالف إطلاق^(٣) هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم

وعلم أن الصلاة في مسجد المدينة تزيد على ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام، لا

أنها^(٤) تعادل الألف، بل هي زائدة على الألف، كما صرح به هذه الأحاديث: أفضل من ألف

صلاة وغير من ألف صلاة، وضح.

قال العمدة: وهذا فيم يرجع إلى الثواب، فتواب صلاة فيه يزيد على ثواب ألف^(٥) فيما سواه.

(١) في (ج): صحيح، وهو خطأ

(٢) يحتص بغير الفريضة، [أحمد ٢٥١/٣].

(٣) في (ص): يوافق

(٤) في (ص) و(هـ): لا، لأنه

(٥) في (ج): ألف.

[٣٢٨٣] ٥١٠ - (١٣٩٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ - عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْمَرْأَةَ شَتَكْتَ شَكْوَى، فَقَالَتْ: إِنَّ شَفَاعِي لِلَّهِ لَاخْرُجَنَّ فَلَا ضَلِيلَ فِي بَيْتِ الْمُقَدَّسِ،

وَلَا يَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى لِجْزَاءٍ عَنِ الْفَوَائِدِ حَتَّى لَوْ كَانَ عَلَيْهِ صَلَاتَانِ فَصَلَّى فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ صَلَاةً لَمْ تَجِزْ لَهُ عَنْهُمَا، وَهَذَا لَا يَخْلُفُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْفَضِيلَةَ مَخْتَصَّةٌ بِنَفْسِ مَسْجِدِهِ ﷺ لَئِذَا كَانَ فِي زَمَانِهِ دُونَ مَا يَرِيدُ فِيهِ بَعْدَهُ، فَيُشْفِي أَنْ يَحْرَجَ الْمُصَنِّعُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَنْفَضَّ لِمَا ذَكَرْتُهُ، وَقَدْ بَيَّهْتُ عَلَى هَذَا فِي كِتَابِ «الْمَسَامِثِ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ - عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْمَرْأَةَ شَتَكْتَ شَكْوَى، فَقَالَتْ: إِنَّ شَفَاعِي لِلَّهِ لَاخْرُجَنَّ فَلَا ضَلِيلَ فِي بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، بَيَّنَّ أَنَّهُ قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «صَلَاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنَ الْهَبِ صَلَاةً لِمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، (أَلَا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ)».

هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا أَنْكَرَ عَلَى مُسَمِّعٍ بِسَبَبِ إِسْنَادِهِ، فَالْحَقُّ أَنَّ ذِكْرَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ وَهْمٌ، وَصَوَانُهُ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَيْمُونَةَ) هَكَذَا هُوَ الْمَحْفُوظُ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ وَابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَيْمُونَةَ، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَيْمُونَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عَبَّاسٍ^(١)

قَالَ ابْنُ دَرَقُطَيْهِ فِي كِتَابِ «الْعِلَلِ»، وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ^(٢). وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَبِيهِ وَمَيْمُونَةَ، وَذَكَرَ حَدِيثَهُ هَذَا مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ ابْنُ الْمَكِيِّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعًا قَالَ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَلَا يَصِحُّ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٣).

(١) اسم يروي البخاري في «صحيحه» وإنما روه في «التاريخ الكبير»: (٣١٢/١٢).

(٢) «علل دارقطني»: (٤٩/٩).

(٣) «التاريخ الكبير»: (٣٠٢/١).

فَبَرَأَتْ، ثُمَّ تَجَهَّزَتْ تُرِيدُ الْخُرُوجَ، فَجَاءَتْ مِثْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَسْتَمُّ عَلَيْهَا، فَأَخْبَرَتْهَا ذَلِكَ، فَقَالَتْ: اجْلِسِي فَكُلِّي مَا صَنَعْتُ، وَصَلِّي فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، فَلَأْنِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «صَلَاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ». [حد: ١٢٦٨٣٦].

قال القاضي عياض: قال بعضهم: صحابه إبراهيم بن عبد الله بن عبد بن عباس، أنه قال: إن امرأة اشتكت، قال القاضي: وقد ذكر ميسم قبل هذا في هذا الباب حديث عبد الله عن نافع عن ابن عمر، وحديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر، وحديث أيوب عن نافع عن ابن عمر، وهذا ما استدركه له رُقَيْطِيُّ عَلَى مُسَمِّ، وقال: ليس بمحفوظ من أيوب، وعش الحديث عن نافع بذلك، وقال: قد خالفهم الليث وابن جريج، فرواه عن إبراهيم بن عبد الله بن معوية، عن ميثونة، وقد ذكر مسلم الروایتين، ولم يذكر البخاري في «صحيحه» رواية^(١) نافع بوجوه، وقد ذكر البخاري في «تاريخه» رواية عبد الله وموسى عن نافع، قال: والأول أصح، يعني رواية إبراهيم بن عبد الله عن ميثونة، كما قال (نصارفقطي)^(٢)، والله أعلم.

قلت: ويحتمل صحة الروایتين جميعاً، كما فعله مسلم، وليس هذا الاختلاف المذكور مدعياً^(٣) من ذلك، ومع هذا فانصرت صحیح بلا خلاف، والله أعلم.

فوله عن مِثْمُونَةَ ﷺ أنها أقنيت امرأة نذرت الصلاة في بيت المقدس، أن تصلي في مسجد النبي ﷺ، واستدلَّت بالحديث هذه الدلالة ظهرياً، وهذا حجة لأصح الأقوال في مذهبن في هذه المسألة، فإنه إذا نذرت صلاة في مسجد بمدينة أو لأقصى هل تتعين؟ فيه قولان: الأصح - تتعين، ولا تجزئه تلك الصلاة في غيره، والثاني: لا تتعين، بل تجزئه تلك الصلاة حيث صلى.

هذه قلنا: تتعين؛ فلزمها في أحد هذين المسجدين^(٤)، ثم أورد أن يصليها في الآخر منهما، ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: يجوز. والثاني: لا يجوز. والثالث: وهو الأصح: إن نذرها في الأقصى جاز لغدول إلى مسجد المدينة دون عكسه، والله أعلم.

(١) في (ج): رواية عن.

(٢) إكمال لمعلم: (١/ ٥١٤ - ٥١٥). وكلام نزارفقطي في الإلزامات والتبع: ص ٢٩٦. وما بعده.

(٣) في (ص): (هـ)، تالفاً، وهو خطأ.

(٤) يعني سابق ذكرهما، وهو: مسجد المدينة، والأقصى.

٩٥ - [باب: لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ]

[٣٣٨٤] ٥١١ - (١٣٩٧) حَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِدُ وَرُغَيْرُ بْنُ خُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ بِي عُبَيْدَةَ - قَالَ عُمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

[أحمد ١٧٢٤٩، وسخري ١١١٨٩].

[٣٣٨٥] ٥١٢ - (٥٠٠) رَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ أَنَّهُ قَالَ: «تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ». [أحمد ٧١٩١، وتظفر ٣٣٨٤].

باب فضل المساجد الثلاثة

قوله ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى» وفي رواية: «ومسجد إيلياء».

هكذا وقع في «صحيح مسلم» هنا. «ومسجد لحرم» و«مسجد لأقصى» وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، وقد أجازه لُحُودُونَ الكوفيون، وتأولوه البصريون على أن فيه محذوفاً تقييده: مسجد لمكان آخر، والمكان الأقصى، ومنه قوله تعالى: «وَمَا كُنْتَ بِمَكِّيٍّ» لقصره عن أي مكان آخر، ونظائره.

وأما إيلياء فهو بيت المقدس، وفيه ثلاث لغات: الفصحى وأشهرهن هذه الواقعة هنا: يرياء، بكسر همزة واللام وباسم. والثانية: كذلك، لأنّه مقصورٌ. والثالثة: إيلياء، محذوف الياء وبالمند. وسمي الأقصى؛ لأنه من المساجد الثلاثة.

وهي هذه الحديث فضيلة هذه المساجد الثلاثة، وفضيلة شد الرحال إليها، لأن معه عند

(٢١) في (ع): الرحال.

(٢٢) في (ع): من

[٣٣٨٦] ٥١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ أَبِي أُنَاسٍ حَدَّثَهُ أَنَّ سَلْمَانَ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ ، وَمَسْجِدِي ، وَمَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ » . [مصر ٣٣٨٤] .

جمهور العلماء - لا فضيلة في شد الرحا إلى مسجد غيره . وقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحاب - بحر شد الرحا^(١) إلى غيره ، وهو خطأ ، وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه قبل هذا بقين في باب سفر الجوارع مع مخرم إلى الحج وغيره .



(١) قه (ع) : التوجه .

٩٦ - [باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى

هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة]

[٣٣٨٧] ٥١٤ - (١٣٩٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ
الْحَرَّاطِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: مَرَّ بِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ
الْخُلُوعِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ سَمِعْتَ أَبَاكَ يَذْكُرُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى؟
قَالَ: قَالَ أَبِي: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتٍ بَعْضِ لَيْسَاءٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ
الْمَسْجِدَيْنِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى؟ قَالَ: فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ حَضْبَاءٍ، فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ
قَالَ: «هُوَ مَسْجِدُكُمْ هَذَا» - لِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ - قَالَ: قُلْتُ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَاكَ هَكَذَا
يَذْكُرُهُ. (الحد. ١١١٨٧).

[٣٣٨٨] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْمُوعِيُّ، قَالَ سَعِيدُ:
أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ
أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَنَمَّ يَذْكُرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ فِي الْإِسْنَادِ.
أصح. ٣٣٨٧.

باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو^(١) مسجد النبي ﷺ بالمدينة

قوله ﷺ وقد سُئِلَ عن المسجد الذي أسس على التقوى (فأخذ كفًّا من حَضْبَاءٍ، فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ،
ثُمَّ قَالَ: «هُوَ مَسْجِدُكُمْ هَذَا»^(٢))، لِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ^(٣).

هذا نصُّ بأله المسجد الذي أسس على التقوى، لِمَذْكُورٍ فِي الْقُرْآنِ^(٤)، وَرَدَّ لَمَّا يَقُولُهُ بَعْضُ
المفسرين أنه مسجد قُبا. وأما أحجذه ﷺ الحَضْبَاءَ وَضَرْبَهُ بِهِ^(٥) فِي الْأَرْضِ، فَالمرادُ بِهِ لِمَبْلَغَةٍ فِي
الْبَصَاحِ لِبَيَانِ أَنَّهُ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ - وَالْحَضْبَاءُ (المد) - المخصى الصغار.

(١) في (خ): وهو

(٢) في (خ): هذه

(٣) وهو قوله تعالى: «وَأَسْجِدْ لِلَّذِي أَنْشَأَ لَكَ التَّقْوَى وَرَبُّكَ يُدْعُوكَ إِلَى التَّقْوَى وَحُجَّتْ» [مائدة: ١٠٨]

(٤) في (م): (وهي) بغيره في.

٩٧ - [باب فضل مسجد قباء، وفضل الصلاة فيه، وزيارته]

[٣٣٨٩] ٥١٥ - (١٣٩٩) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ نَبِيحٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُ قُبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا. [احمد]

٤٤٨٥، وسبحي ١٩٩٦.

[٣٣٩٠] ٥١٦ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو أَسَمَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، فَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ: فَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ. [احمد - ٣٣٩١]

[٣٣٩١] ٥١٧ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا. [احمد ٥١٩٨، وسبحي ١٩٩٤]

[٣٣٩٢] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَّاشِيُّ زَيْدُ بْنُ يَزِيدَ الثَّقَفِيُّ - بِضَرِيٍّ يَفْعَ -: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - عَنْ ابْنِ عَمَلَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى الْقَطَّانِ. [احمد ٣٣٩١]

باب فضل مسجد قباء، وفضل الصلاة فيه، وزيارته

قوله: (أن رسول الله ﷺ كان يزور قباء، ماشياً وراكباً). وفي رواية: (أنه كان يأتي مسجد قباء، راکباً وماشياً، فيصلي فيه ركعتين). وفي رواية: (أن ابن عمر كان يأتي قباء كل سبب، وكان يقول: رأيت النبي ﷺ يأتيه كل سبب).

أى (قُداء) فالفصحى المشهور في المد والتذكير والصرف، وفي لغة مقصور، وفي لغة مؤنث، وفي لغة مادكر غير مصروف^(١)، وهو قريب من المذهب من قولها.

وفي هذه الأحاديث يدلّ فضله وفضل مسجده، ولصلاة فيه، وفضيلة زيارته، وأنه تجوز زيارته

[٣٣٩٣] ٥١٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، [إمام: ٥٣٧٩]

[٣٣٩٤] ٥١٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَبٍ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالَ ابْنُ أَبِي طَبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَسْرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي قُبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، [إمام: ٥٣٨٦] (والمكرر: ٣٣٨٩).

[٣٣٩٥] ٥٢٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ ابْنُ عُمَرَ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ كُلَّ سَبْتٍ، وَكَذَا يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْتِيهِ كُلُّ سَبْتٍ. [المكرر: ٣٣٨٩].

[٣٣٩٦] ٥٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ - يَعْنِي كُلَّ سَبْتٍ - كَانَ يَأْتِيهِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا. قَالَ ابْنُ دِينَارٍ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقَعْلُهُ. [المكرر: ١٦٩٧٣] (والمكرر: ٣٣٨٩).

[٣٣٩٧] ٥٢٢ - (٠٠٠) رَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ كُلَّ سَبْتٍ، [إمام: ٥٢١٨] (والمكرر: ٣٣٨٩).

رَكِبًا وَمَاشِيًا، وَهَكَذَا جَمِيعُ الْمَوْضِعِ لِهَاجِلِهِ تَجَوُّزُ زِيَارَتِهِ رَكِبًا وَمَاشِيًا. وَفِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ الْإِنْفِلِ بِالنَّهَارِ وَرَكْعَتَيْنِ، كَصَلَاةِ اللَّيْلِ، وَهِيَ مِنْهُنَّ وَمِنْهُنَّ لِجَمْعِهِمْ، وَفِيهِ خِلَافُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَسَبَقَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ^(١).

وَقَوْلُهُ: (كُلُّ سَبْتٍ) فِيهِ: جَوَازُ تَحْصِيصِ بَعْضِ الْأَيَّامِ بِالنَّيَّارَةِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ وَقَوْلُ الْجَمْعِيِّينَ وَكَرِهَةِ ابْنِ مَسْلَمَةَ لِمَالِكٍ ذَلِكَ، قَالُوا: لَعَلَّهُ سَمِعَ تَلْعُقَهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَهُوَ أَعْلَمُ، وَلَهُ الْحَمْدُ وَالنَّعْمَةُ، وَبِهِ التَّوْفِيقُ وَالْجَعْلَةُ^(٢).

(١) (٣/ ١٠٥).

(٢) (في (خ) بعد هذا آخر المجلد الثالث من شرح «مصحح مسلم» رحمه الله، ينسب إلى شيخه أبي حنيفة رضي الله عنه قوله: «كتاب الحج»).

فهرس الموطوعات

- باب فضل إخفاء الصدقة ٥
- باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الصحيح ٩
- باب بيان أن اليد العليا خير من السفلى، وأن اليد العليا هي المتفقة، وأن السفلى هي الآخذة ١١
- باب النهي عن المسألة ١٥
- باب من تحمل له المسألة ٢١
- باب جواز الأخذ لقير سؤال ولا تطعم منه ٢٣
- باب كراهة الحرص على الدنيا ٢٨
- باب فضل القناعة والحث عليها ٣١
- باب التحذير من الاغترار بزيادة الدنيا وما يبسط منها ٣٢
- باب فضل التعمق والصبر والقناعة والحث على ذلك ٣٧
- باب إعطاء المؤلفات ومن يخاف على إيمانه إن لم يعط، واحتمال من سأل بجهل لجهله، وبيان الخواص وأحكامهم ٣٩
- باب تعريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آلِهِ، وهم بنو هاشم وبنو المطلب وبنو غيرهم ٧٠
- باب إباحة الهدية للنبي ﷺ ولبنِي هاشم وبنِي المطلب، وإن كان المهدي ملكها بطريق الصدقة، وبيان أن الصدقة إذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصف الصدقة، وحلَّت لكل أحدٍ ممن ٧٧
- كانت الصدقة محرمةً عليه ٧٧
- باب المدعى لمن أتى بالصدقة ٨١
- باب إرضاء الساعي ما لم يطلب حراماً ٨٣
- كتاب الصيام ٨٤

باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والقنطرة لرؤية الهلال، وأنه إذا حَمَّ في أوله آه آخيه ٨٤

أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً ٨٤

١٦٨ . باب قضاء الصوم عن الميت

١٧٣ باب نذب الصائم إذا دُعِيَ إلى طعام، ولم يُرد الإفطار، أو شَوَيْتُمْ أو قُوَيْلَ، أو يقول: إني صائم، وأنه يترد صومه عن الرثب والجهل ونحوه

١٧٥ باب فضل الصيام

١٨٠ باب فضل الصيام في سبيل الله لَمْ يَطْلُقْهُ بِلَا ضَرَرٍ وَلَا تَقْوِيَةٍ حَقٌّ .

١٨١ باب جواز صوم النافلة بَنِيٍّ من النهار قَبْلَ الزَّوَالِ، وجواز فطر الصائم نفلًا من غير عُلُوٍّ، والأولى إقامته

١٨٣ باب: أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفسد .

١٨٤ باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان، واستحباب ألا يُغلي شهرًا عن صوم

١٨٨ باب النهي عن صوم الدهر لَمْ يَنْصُرْ بِهِ، أو فَوَّزَ بِهِ حَقًّا، أو لم يفتري العبدین ولتشریق، وبيان تفضيل صوم يوم وإفطار يوم .

١٩٧ باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وصوم يوم صرفة، وعاشوراء، والإثنين والخميس

٢٠٢ باب صوم سُورِ شَعْبَانَ

٢٠٥ باب لفضل صوم المحرم

٢٠٧ باب استحباب صوم سِتَّةِ أيام من شَوَّالٍ إِتِّبَاعًا لرمضان

٢٠٩ باب لفضل ليلة القَدَر، والحث على طلبها، وبيان مَحَلِّهَا وأرجى أوقات طلبها

٢١٨ **كتاب الاعتكاف**

٢٢٣ باب الاجتهاد في العشر الأخير من شهر رمضان

٢٢٤ باب صوم مَطَرٍ فِي المَجَبَّةِ .

٢٢٦ **كتاب الحج**

٢٢٧ باب بيان مَا يُشَاحُّ لِلْمَحْرَمِ بِحُجٍّ أو عَمْرَةٍ لِنَفْسِهِ، وما لَا يُشَاحُّ، وبيان تحريم الطيب عليه

٢٣٦ باب أَوَاقِيَتِ الْحُجِّ وَالْعَمْرَةِ

باب التلبية وصفاتها ووقتها

- باب في الأفراد والقرآن

- ٣٩٣ .. باب استحباب طواف القدوم للحاج، والسمي بعده
- باب بيان أن المَحْرَمَ بالعمرة لا يَحْلُلُ بالطواف قبل السمي، وأنَّ المَحْرَمَ يَحُجُّ لا يَحْلُلُ
- ٣٩٥ .. باب طواف القدوم، وكذلك القارن
- ٤٠٢ .. باب جواز العمرة في أشهر الحج
- ٤٠٥ .. باب إشتغال الهذلي وتقليده عند الإحرام
- ٤٠٧ .. باب قوله لابن عباس: ما هذا الثوبا الذي قد تشققت - أو تشقبت - بالناس
- باب جواز تقصير المُنْعَمَر من شعره، وأنه لا يجب حلقه، وأنه يستحب كون حلقه أو تقصيره
- ٤٠٩ .. عند المروة ..
- ٤١١ .. باب جواز التمتع في الحج والقرآن
- ٤١٤ .. باب بيان عدد عَمَرِ النَّبِيِّ ﷺ وسمائهم
- ٤١٧ .. باب فضل العمرة في رمضان
- باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا، والخروج منها من الثنية السفلى، ودخول بئيه من
- ٤١٩ طريق غير التي خرج منها
- باب استحباب العَبِيَّتِ بِلَيْ عَمْرٍى عند إزادة دخول مكة، ولاغتساله لدخولها، ودخولها
- ٤٢١ نهاراً
- ٤٢٣ .. باب استحباب الرتل في الطواف والعمرة، وفي الطواف الأول في الحج
- ٤٣١ .. باب استحباب استلام الركنين اليمانيين في لطواف دون الركنين الآخرين
- ٤٣٤ .. باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف
- ٤٣٧ .. باب جواز الطواف على بغير وغيره، واستحباب استلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب
- ٤٤٠ .. باب بيان أن السمي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به
- ٤٤٤ .. باب بيان أن السمي لا يكرّر
- ٤٤٥ .. باب استحباب إدامه الحاج اتلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر
- ٤٥٠ .. باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة
- باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعاً بالمزدلفة،
- في هذه الليلة

- باب استحباب زيادة التخلّيس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة، والمبالغة فيه بعد تحقّق
٤٥٨ طلوع الشجر
- باب استحباب تقديم دفع الضفّة من النساء وغيرهن، من مُزدلفة إلى مِنى في أواخر الليل،
٤٦٠ قبل رحمة الناس، واستحباب الحُكْب لغبرهم، حتى يُصلّوا الصبح بمُزدلفة
- باب رمي حُمرة لعُتْبَة من بطن الوادي، وتكون مكّة عن يساره، ويكبرُ مع مَنْ خَصَّاه
٤٦٤
- باب استحباب رمي حُمرة العُتْبَة يوم النحر زاكياً، ويأمرُ قوله ﷺ: «لَتَأْخُذُوا مَنَابِكُكُمْ»
٤٦٧
- باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخداف
٤٧١
- باب بيان وقت استحباب الرمي
٤٧٢
- باب بيان أن حصي الجمار سبع سبع
٤٧٣
- باب تمهيل الحلقي على التقصير، وجواز التقصير
٤٧٤
- باب بيان أن سنة يوم النحر أن يرمي، ثم ينحر، ثم يحلق، والابتداء في الحلقي بالجانب
٤٧٨ الأيمن من رأس المَحْلُوق
- باب جواز تقديم اللبح على الرمي، والحلق على اللبح وعلى الرمي، وتقديم الطواف عليها
٤٨١ كلها ..
- باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر ..
٤٨٥
- باب استحباب نزول السحُب يوم النحر، وصلاة الظهر وما بعدها به
٤٨٦
- باب وجوب استئثت بمسئ ليلي أيام التشريق، والترخيص في تركه لأهل السقاية
٤٩٠
- باب فضيلة القيام بالسقاية، والثناء على أهلها، واستحباب الشرب منها
٤٩٢
- باب الصدقة بلحوم الهدايا وجلودها وجلالها، ولا يُعطي الجزاء منها شيئاً، وجواز الاستئابة
٤٩٣ هي القيام عليها
- باب جواز الاشتراك في الهدي، وإجزاء البدنة والبقرة، كلّ واحدة منهما عن سبعة
٤٩٦
- باب استحباب نحر الإبل قياماً مقبولة
٤٩٩
- باب استحباب بيع الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه، واستحباب تقليده،
وفعل القلائد، وأن باعته لا يصير محرماً، ولا يحرم عليه شيء بسبب ذلك
٥٠٠
- باب جواز وكوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها ..

- ٥٠٧ باب ما يُقَمَّلُ بالهَدْْيِ إِذَا عَطِيبَ فِي الطَّرِيقِ
- ٥١١ باب وجوب طوافِ الوداع، وسقوطه عن المخالصة
- ٥١٥ باب استحباب دخول الكعبة للحاج وضيئه، والصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلها
- ٥٢١ باب نفق الكعبة وبنائها
- ٥٣١ باب الحج عن العاجز لزمانه وقهره وتحريمها، أو للموت
- ٥٣٣ باب صحته حج الصبي، وأجر من حج به
- ٥٣٥ باب فرض الحج مرة في الشهر
- ٥٣٨ باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره
- باب استحباب الذكر إذا ركب دابته متوجهاً لسفر حج أو غيره، وبيان الأفضل من ذلك الذكر
- ٥٤٧ باب ما يقال إذا رجع من سفر الحج وغيره
- ٥٥٠ باب استحباب الترويل يطحاء ذي الحليفة والصلاة بها إذا تيسر من الحج والعمرة وغيرهما ثمربها
- ٥٥٢ باب لا يحج البيت مشركاً، ولا يطوف بالبيت عريان، وبيان يوم الحج الأكبر
- ٥٥٤ باب فضل يوم عرفة
- ٥٥٦ باب فضل الحج والعمرة
- ٥٥٨ باب نزول الحاج بمكة وتوريث دورها
- ٥٦٠ باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة
- ٥٦٢ باب تحريم مكة وتحريم صيدها وحلالها وشجرها ولقطنها إلا ليشرب على الدوام
- ٥٦٥ باب النهي عن حمل السلاح بمكة من غير حاجة
- ٥٧٤ باب جواز دخول مكة بغير إحرام
- ٥٧٥ باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالركعة، وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها، وبيان حدود حرمها
- ٥٧٩ باب الترغيب في سكنى المدينة، وفضل الصبر على لأوائها وهي شدتها

٦٠١	باب صيانة المدينة من دخول القاعول والدجالي إليها
٦٠٢	باب المدينة تنفي خيبتها وتُسكن طابة وطية
٦٠٦	باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوءه وأن من أرادهم به أذابه الله
٦٠٨	باب ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الأمصار
٦١٠	باب إخباره ﷺ بترك الناصي لمدينة على خير ما كانت
٦١٢	باب فضل ما بين قبره وقبره ﷺ وفضل موضع قبره
٦١٤	باب فضل أخذ
٦١٥	باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة
٦٢٠	باب فضل المساجد الثلاثة
٦٢٢	باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة
٦٢٣	باب فضل مسجد قباء، وفضل الصلاة فيه، وزيارته
٦٢٥	فهرس الموضوعات



الإخراج الفني
موسى وحيد مصطفى

الْمَلِكُ

شَرْحُ مَوْعِظَةِ الْمَلِكِ فِي الْحَجَّاجَةِ

تأليف

الإمام أبي زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف النووي

٦٣٦ - ٦٧٦ هـ



تحفہ الاحادیث

شرح سنن الترمذی

تألیف
ابی اعلم محمد بن عبد الرحمن لباب کفوری
۱۲۸۳ھ - ۱۳۵۳ھ

مَعَالِمُ الشُّنَّةِ

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تأليف
أبي سليمان محمد بن محمد الخطابي
ت ٢٨٨ هـ



عَوْنُ الْمُعْتَمِدِ

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تأليف
أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي
١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ

